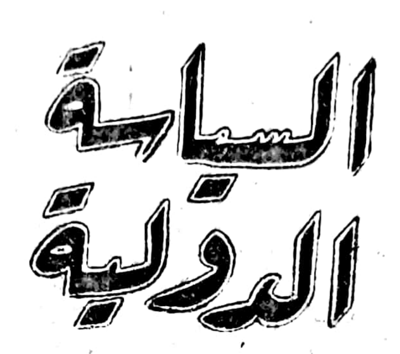


السياسة الدولية

- الجيش المصرى فى ظل الاحتلال البريطانى
- الحياد القانونى وانعكاساته على السياسة السويدية
- افريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلى
- السياسة اليوغوسلافية والصراع العربي الصهيونى
- اللعبة الدبلوماسية الرومانية فى الشرق الأوسط
- المعاهدة السوفيتية الأمريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية

٢٩

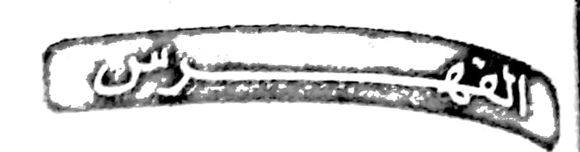
يوليو ١٩٧٢



العدد التاسع والعشرون

يوليو ١٩٧٢







مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العدد ٢٩

السنة الثامنة

يوليو ١٩٧٢

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير :
د. عبد الملك عودة

سكرتيرية التحرير
أحمد يوسف القرعى
نبيه الاصفهانى

قرشا ٢٠



اللاجديد فى أزمة الشرق الأوسط

فى مطلع الشهر الذى انقضى ، كانت قدمرت خمس سنوات على الهزيمة العسكرية التى منيت بها بلادنا فى حرب يونيةسنة١٩٦٧ ، وفى الثلث الاخير من الشهر الحاضر ستحتفل بلادنا بمضى عشرين عاما على قيام ثورة يولية سنة ١٩٥٢ التى خلصت البلاد من السيطرة والتبعية . وحين يقف الباحث بين هذين التاريخين منسلا بمنأى عن العاطفة والانفعالات ، يستطيع أن يستخلص أمرين :

اولهما : أن ثورة يولية سنة ١٩٥٢ اذاكانت قد حققت انجازات كبيرة ومتنوعة لا يستطيع حتى الد الاعداء أن ينكرها ، فانها حتى الان لم تتوصل الى تصفية الاستعمار الصهيونى فى المنطقة .

وثانيهما ــ أن أزمة الشرق الاوسط تضخمت وتشابكت مع مرور الزمن ، وزادت تعقيدا وخطورة ، لا سيما بعد هزيمة يونيةسنة ١٩٦٧ ، حتى أصبحت تحجب الرؤية أمام أى باحث أو مسئول فى الشئون العربية عامة ، والشئون المصرية خاصة ، مكونة ما يشبه الكابوس الذى يحول دون التفكير المتزن فى القضايا المصيرية للبلاد ، كالتنمية والانفجار السكانى والتكامل العربى ..

وعلى الرغم من ان سيلا جارفا من الدراسات والمشروعات عن أزمة الشرق الاوسط ووسائل حلها قد طغى على الباحثين والمسئولين خلال السنوات الخمس الاخيرة ، فان الشعور العام لدى الذين تخصصوا فى دراسة تلك البحوث والمشروعات ، أنه لا جديد فى أزمة الشرق الاوسط منذ هزيمة يونية سنة ١٩٦٧ .

ان الاطماع الصهيونية التوسعية هى هى لم تتغير ، الا أنها بعد أن كانت خفية يهمس بها ، أصبحت علنية يجهر بها فى صلف وكبرياء . بل ان النغمة الجديدة التى ترددها الاوساط الصهيونية أن الهوة بين النمو الاقتصادى والثقافى والعسكرى الاسرائيلى من ناحية ، والتخلف العربى من ناحية أخرى ، قد اتسعت فى السنوات الاخيرة ، بحيث أن الحوار بين الطرفين المتعاديين أصبح مستحيلا .

واذا كان موقف اسرائيل لم يتغير فان موقف الدولتين الكبريين لم يتغير كذلك ، فقد سجلا موقفهما من الازمة فى الخطبتين اللتين ألقتهما الدولتان فى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة عقب حرب يونيه سنة ١٩٦٧ ، ثم سجل هذا الموقف مرة أخرى رسميا فى القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن فى نوفمبر

« اننا نرفض رفضا قاطعا بقاء الوضع على ماهو عليه لان السكوت من جانبنا قبول للاحتلال عن طريق الصمت » ..

من خطاب الرئيس انور السادات
في ٥ يونيو ١٩٧٢

سنة ١٩٦٧ ، ثم سجلاه أخيرا فى البيان المشترك الذى اذيع عقب انتهاء زيارة الرئيس الامريكى نيكسون لموسكو فى الاسابيع الماضية ، وجاء فيه : « بسط الجانبان موقفهما من هذه القضية ، وهما يؤكدان تأييدهما لتسوية سلمية فى الشرق الاوسط طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ويؤكد الجانبان ، وهما يلحظان أهمية التعاون البناء للاطراف المعنية مع السفير يارنج الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، رغبتهما فى الاسهام فى نجاح مهمته ، ويعلنان كذلك استعدادهما لان يلعبا دورهما فى تحقيق تسوية سلمية فى الشرق الاوسط . ان تحقيق مثل هذه التسوية فى نظر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، من شأنه فتح آفاق لاعادة الموقف فى الشرق الاوسط الى حالته الطبيعية ،والسماح بوجه خاص ، ببحث خطوات أخرى لتحقيق استرخاء عسكرى فى تلك المنطقة » .

ان هذا الاسترخاء فى أزمة الشرق الاوسط على المستوى المحلى وعلى المستوى العالمى ، قد حاولت بعض الدول – التى لم يعرف عنها انحياز كامل لاى من العملاقين – أن تعمل على انهائه ، وفى مقدمة هذه الدول ، الدول الافريقية التى تحركت فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، ويوغسلافيا التى تربطها بنا روابط صداقة وثيقة ، ورومانيا التى حاولت اخيرا استغلال هذه الازمة لمآرب خاصة .

وقد خصصنا فى هذا العدد من مجلة السياسة الدولية ، تحليلا وافيا لكل محاولة من هذه المحاولات الثلاث ، لا لاننا نعلق كل آمالنا عليها ، ولكن لانها محاولات تساعد على كشف حقيقة الاطماع الصهيونية للرأى العام العالمى الذى مازال مخدرا بأكذوبة أن اسرائيل دويلة صغيرة محبة للسلام ، وان سكانها مهددون بالقائهم فى البحر !! ثم أن تلك المحاولات قد تشد من أزر الصداقات التى تربط بيننا وبين الدول التى تبنت تلك المساعى الحميدة ، مما يعزز موقفنا الدبلوماسى عندما نقرر خوض المعركة لتحرير وطننا .

اننا بدون مواجهة عسكرية لا يمكن أن نصل الى حل حاسم لازمة الشرق الاوسط . وعلى بلادنا تقع المسئولية التاريخية والفعلية لكى تتحمل عبء تلك المعركة ، ذلك لان المعركة معركتنا ، ولن يحارب فيها غيرنا ، ولن يصل بها الى النصر – باذن الله – سوانا

رئيس التحرير



الجيش المصرى
فى ظل الاحتلال البريطانى
(١٨٨٢ - ١٩١٩)

د . عبد العظيم رمضان

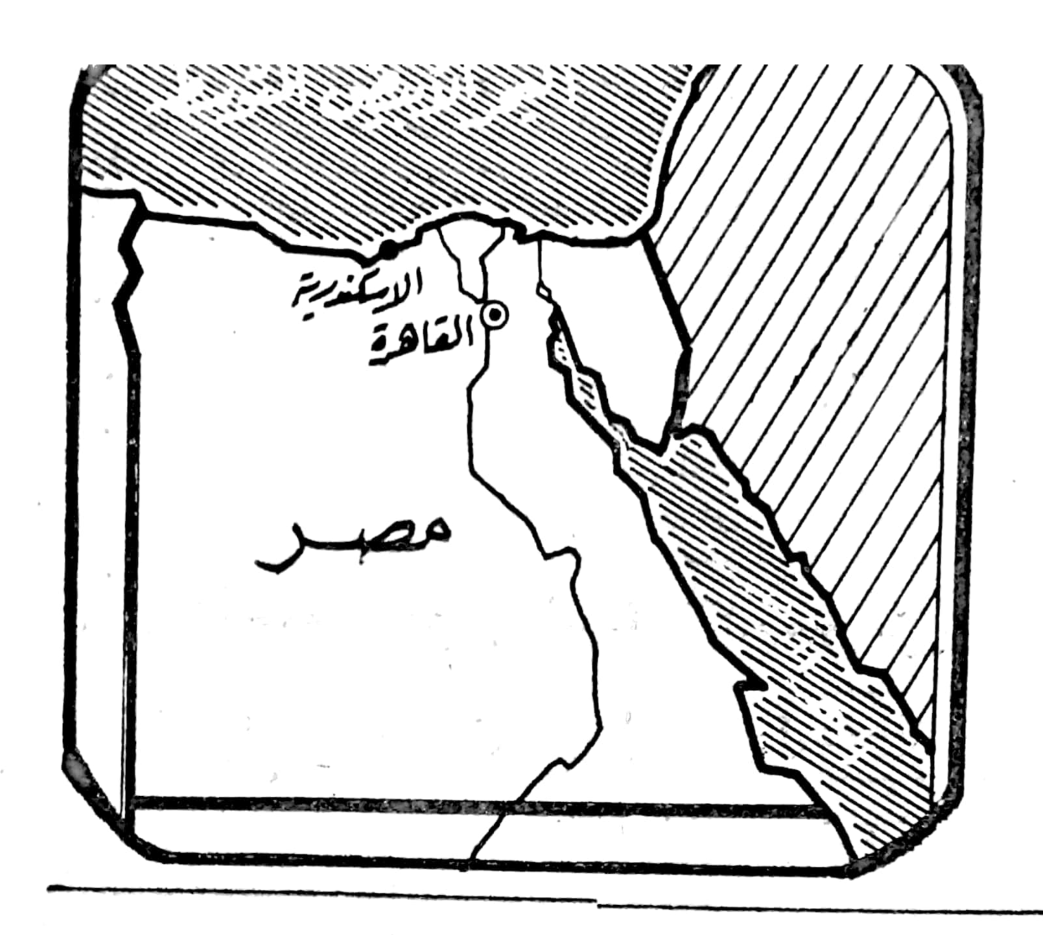
باحث متخصص فى تاريخ مصر الحديث

نقطة

البداية فى موضوعنا ، هى وقوع الاحتلال البريطانى ، فهذا الحدث الخطير يمثل فى الحقيقة محصلة سياسة بريطانية ظلت تتجمع عناصرها ، وتتحدد اتجاهها وتبلور اهدافها ، منذ قيام اولى احداث الثورة العرابية . ونظرا لان الجيش المصرى كان هو الذى هدد بصورة مباشرة المصالح البريطانية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية فى مصر ، فان السؤال الذى طرح نفسه منذ وقت طويل هو : هل كان غرض السياسة البريطانية من احتلالها لمصر ، مجرد تحطيم الجيش المصرى وتصفية الثورة العرابية وتأمين الوضع الداخلى فى البلاد الذى كان يضمن المصالح البريطانية ، ثم الانسحاب بعد ذلك ، ام كان الغرض هو الفتح والاحتلال ؟

للاجابة على هذا السؤال ، نقول أن الوثائق الرسمية التى صدرت عن هذه الفترة ، وبخاصة الوثائق الالمانية والانجليزية ، قد أثبتت أن الخط الرئيسى فى السياسة الانجليزية قبل الاحتلال لم يكن يعمل للاستيلاء على مصر أو ضمها ، وانما كان هذا الخط يعمل من أجل المحافظة على وضعها السياسى فى اطار التبعية العثمانية والفرمانات السلطانية والاتفاقات الدولية (١) . بل تثبت الوثائق أيضا أن انجلترا قد رفضت كافة العروض

(1) Cromer, The Earl of: Modern Egypt Earl Granville to Lord Lyons, January 30, 1881 pp. 191 - 92 (London 1911).



التى عرضت عليها من جانب بسمرك منذ عام ١٨٧٧ ، لاحتلال مصر وضمها ، فى مقابل استيلاء روسيا على المضايق التركية (٢) ٠

ولم يكن رفض انجلترا لعروض المانيا منشؤه التجرد من المطامع الامبريالية ، وانما كان هناك سببان رئيسيان ، الاول ، عزلة انجلترا السياسية فى أوروبا أمام اتحاد القياصرة الثلاثة (الالمانى والروسى والنمسوى المجرى) ، وحاجتها الماسة ، من ثم ، الى صداقة فرنسا وولائها لها ٠ ولما كانت السياسة الفرنسية فى ذلك الحين تقوم على المحافظة على ما تعتبره حقوقا لها فى مصر ، وعلى عدم الاعتراف لدولة أوروبية كائنة من كانت بالسيادة أو التفوق فيها ، فقد قامت السياسة البريطانية فى تلك الفترة على أساس التعاون الوثيق مع فرنسا وتساوى نفوذ الدولتين ٠

ثانيا ، ان انجلترا كانت تخشى ، اذا استولى الروس على المضايق وسيطروا على الاستانة ، كمقابل لاستيلائها على مصر ، أن يزحفوا بجيوشهم عبر سوريا ويصلوا الى مصب النيل ٠ وقد ناقش هذه المسألة دزرائيلى بقوله : « ماذا

Die Grosse Politik pp. 187 - 91.

[٢] نقلا عن دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى وموقف الدول الكبرى ازاءه ص ١٢٠ ـ ١٣٩ [دار الفكر العربى ١٩٥٢] ٠

تكون فائدة أخذ الانجليز لمصر ؟ . وحتى قواتنا البحرية لا تستطيع أن تعزز مركزنا فى مثل هذا الموقف . ان الناس الذين يتكلمون بهذه الطريقة ، يجهلون الجغرافيا تماما . ان الاستانة ، وليست مصر أو قناة السويس ، هى مفتاح الطريق الى الهند » ! (٣) .

ولما كان مركز مصر الدولى الذى فرضته الدول الكبرى فى تسوية ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ ، والذى كان يكفل لمصر قدرا من الاستقلال الداخلى فى اطار التبعية العثمانية ، يفتح باب التدخل الاجنبى فى شئون البلاد ، ويهىء للدول الكبرى ، وعلى رأسها انجلترا وفرنسا ، ممارسة نفوذها السياسى وحماية مصالحها الاقتصادية ، نظرا لتعذر اجراء أى تغيير فى هذا الوضع ــ سواء من جانب مصر أو من جانب تركيا ــ الا بموافقة هذه الدول من جهة ، ولحاجة مصر الى تدخل هذه الدول لمنع السلطان من سحب الامتيازات السخية التى منحها ، ثم توسيع نطاق الحكم الذاتى والانفصال عن الدولة العثمانية ، من جهة أخرى . ولما كانت انجلترا تحتل ، مع فرنسا ، فى مصر ، مركزا ممتازا يفوق مركز الدول الاخرى لاسباب تاريخية ، ولظروف الازمة المالية فى عهد اسماعيل التى هيأت لهاتين الدولتين انشاء نظام المراقبة الثنائية التى بسطت اشرافهما على أمور مصر المالية والداخلية ــ لذلك فقد قامت السياسة البريطانية فى ذلك الحين على المحافظة على وضع مصر الدولى ، بعدم السماح للسلطان باحداث تغيير جوهرى فى هذا الوضع من جانب . وبعدم السماح لولاة مصر بالاستقلال أو الانفصال عن تركيا ، من جانب آخر . وقد عبر السير ادوارد ماليت ، قنصل انجلترا العام فى مصر حينذاك ، عن هذه السياسة للسلطان فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بقوله : « ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » (٤) .

فلما قامت الحركة العرابية ، واشتبكت مع الخديو المدعم بالتأييد الاجنبى ، كان ذلك ايذانا بتغير الوضع السياسى فى مصر لغير صالح الانجليزى . وفى المرحلة الاولى من الحركة كانت السيطرة عليها لا تزال فى يد العناصر المدنية ، وعلى رأسها شريف باشا وسلطان باشا ، لم تكن انجلترا تجد موجبا للتدخل العسكرى ، سواء كان فى شكل احتلال انجليزى منفرد ، أو فى شكل احتلال انجليزى ــ فرنسى . ولذلك فقد قبلت الاشتراك مع فرنسا فى تقديم المذكرة المشتركة يوم ٧ يناير ١٨٨٢ ، والتى قصد بها تدعيم سلطة الخديو فى وجه الحركة الدستورية ، لصيانة نفوذ المراقبين الانجليزى والفرنسى بصفة خاصة ، والنفوذ الاجنبى الاوروبى بصفة عامة (٥) . ولكن فى المرحلة الثانية ، عندما انتقلت السيطرة على الحركة الى يد العناصر العسكرية بزعامة عرابى ، واستطاع هذا الحزب اسقاط شريف باشا عن الحكم ، وتحدى المراقبة الثنائية وتجريدها من نفوذها السياسى والمالى ، ثم اقصاء سلطة الخديو اقصاء تماما والتهديد بخلعه ، ظهر لانجلترا « كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتها على مواصلاتها الهندية الى يد مجلس ثورى ، وصار فى التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت وذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحها الامبراطورية ، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية مهما كان لونها السياسى ــ كما يقول تريل ــ ان تفقدون حراك (٦) .

ومع ذلك ، فمنذ اللحظة الاولى ، عندما اتضح لانجلترا أن الوضع السياسى فى مصر لم يعد محتملا بالنسبة لها ، وأن القضاء على الثورة لن يتم الا بتدخل قوة خارجية ، استقر رأيها على أن هذه القوة ينبغى أن يرسلها السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر باقرار دولى ، وقد عرضت هذا الحل مع فرنسا على مؤتمر القسطنطينية الذى انعقد يوم ٢٣ يونيو ١٨٨٢ (٧) . فلما أحجم السلطان عن التدخل واستقر رأى الحكومة البريطانية ، تبعا لذلك ، على

---

[٣] Seton. — Watson; Desraeli, Gladstone and the Eastern question. [نقلا عن المصدر السابق] .

[٤] الكتاب الابيض المصرى ، القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ص ٢١ ، ولمزيد من التفاصيل عن تسوية ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ وآثارها فى مصر انظر : دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩ [دار المعارف ١٩٥٧] .

[٥] Cromer, op. cit. p. 174.

[٦] Trail, H.P., England, Egypt and Sudan. [نقلا عن المصدر السابق ص ٢٦٧] .

[٧] Cromer, op. cit. p. 209 - 226

الاسكندرية ، دعت الحكومة الفرنسية ضرب لاصدار تعليماتها باشتراك الاسطول الفرنسى فى هذا الضرب . ولكن الحكومة الفرنسية احجمت عنها بسبب عدم استعدادها ، وخوفا مما يلحق برعاياها من خطر ، فانفردت انجلترا بالتدخل العسكرى . ولكن هذا الانفراد لم يتبعه تغير فى السياسة البريطانية . ففى برقية اللورد جرانفل الى اللورد دفرين ، سفير انجلترا فى الاستانة ، فى نفس يـــوم ضرب الاســـكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) ، ذكر أن « حكومة جلالة الملك ترى الان انه لم يعد ثمة بديل عن الالتجاء الى القوة لانهاء حالة لم تعد تحتمل ، وفى رأيها أنه من المناسب ، ومما يتفق مع المبادىء العامة للقانون الدولى والعرف ، أن تكون القوة المستخدمة هى قوة الدولة ذات السيادة ، ولكن اذا أثبت هذا الاسلوب من العمل انه غير قابل للتطبيق لعدم رغبة السلطان ، فسوف يصبح من الضرورى ايجاد وسائل أخرى . وان حكومة جلالة الملك لا تزال متمسكة بوجهة النظر التى عبرت عنها فى بلاغها الصادر فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن أى تدخل فى مصر يجب أن يمثل وحدة عمل أوروبا وسلطتها » (٨) .

وعلى ذلك ، فلم تتوقف انجلترا عن طلب تعاون فرنسا معها فى التدخل العسكرى ، بل لقد كتب اللورد جرانفل الى اللورد دفرين فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يبلغه أن الحكومة البريطانية « ليس لديها رغبة فى استبعاد تعاون الدول الاخرى أو تعاون تركيا ، اذا كان مثل هذا التعاون مرغوبا فيه من المؤتمر » (٩) . وفى ٢٤ يوليو فوضت الحكومة البريطانية سفيرها فى روما فى الانضمام الى زميله الفرنسى فى دعوة الحكومة الايطالية لمشاركة الدولتين فى اجراءات حماية القناة . وعادت فى ٢٥ يوليو فطلبت الى سفيرها ألا ينتظر السفير الفرنسى ، ويتصل فورا بحكومة ايطاليا لدعوتها الى هذا التعاون . وفى اليوم التالى مباشرة مضت الحكومة البريطانية خطوة أخرى ، فطلبت الى سفيرها أن يطلب تعاون الحكومة الايطالية ، لا فى حماية النظام فى القناة فحسب ، بل وفى مد العمليات العسكرية الى داخل مصر التى كانت الاجراءات لها تعد فى ذلك الحين (١٠) .

والسؤال الان : هل أدى انفراد انجلترا بالتدخل العسكرى فى النهاية ودون اشتراك اية دولة أخرى ، الى تحول سياستها نحو الاحتلال والضم ؟ . ان جميع المراسلات الرسمية المتبادلة بين الحكومة البريطانية وممثلها فى الاستانة وفى مصر ، فضلا عن الوثائق الالمانية ، تؤكد ان هذا التحول لم يحدث . فقد نوقشت فكرة الضم فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى قبيل موقعة التل الكبير ، ولكن هذه الفكرة ـ كما يقول هانوتو ـ رفضت (١١) . وفى أعقاب انتصار القـوات البريطانية فى التل الكبير بساعات ، ابلغ اللورد جرانفل اللورد دفرين بأن « حكومة جلالة الملكة تفكر بامعان فى البدء قريبا فى سحب القـــوات البريطانية من مصر » (١٢) . وقد عرض بسمارك على الحكومة البريطانية فى أكتوبر ١٨٨٢ ان تجعل من وظيفة قنصلها العام فى مصر وظيفة مشابهة للمقيم الفرنسى العام فى تونس . ولكن اللورد جرانفل اعترض على هذه الفكرة قائلا أن انجلترا لن تذهب الى هذا الحد ، ولن تستطيع تطبيق وسائل فرنسا فى تونس على مصر وقناة السويس (١٣) . وقد لخص اللورد جـرانفل أهداف السياسة البريطانية فى رسالة وجهها الى اللورد دفرين فى ١١ يوليه ١٨٨٢ قال فيها : « ان رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تظل الملاحة فى قناة السويس مفتوحة دون عائق ، وان تحكم مصر حكما صالحا وهادئا ، وتكون خالصة من سيطرة نفوذ أى دولة بمفردها ، وأن تراعى الارتباطات الدولية ، وأن تلقى المصالح البريطانية التجارية والصناعية التى أخذت فى النمو فى مصر الحماية اللازمة ، ولا تتعرض للانتهاك . وهذا المبدا لا ينطبق على مصر فقط ، لكنه ضرورى لمصالحنا القومية فى كل بقعة من بقاع العالم » (١٤) .

---

[٨] Earl Granville to Earl of Dufferin, July 11,1882 (Egypt No. 10 (1884).
[٩] Earl Granville to Earl of Dufferin, July 17.1882 (Ibid).
[١٠] Cromer, op. cit., pp. 238 - 250.
[١١] Hanotaux, G.; Histoire de la Nation Egyptienne, Tom VII p. 16.
[١٢] Ibid p 15, Cromer, op. cit., p. 257.
[١٣] الوثائق الالمانية ، نقـــلا عــن دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٢٩
[١٤] Blue Book, Egypt No. 10; 1882.

ويرجع السبب فى عدم تحول السياسة البريطانية الى فكرة الضم أو الاحتلال الدائم فى ذلك الحين ، الى أن تنفيذ هذه السياسة كان من شأنه ـ كما يقول كرومر ـ أن يؤدى الى زعزعة ثقة أوروبا فى انجلترا ، فوق أنه كان من المشكوك فيه أن تظفر هذه السياسة بتأييد كاف فى انجلترا ذاتها ، حيث كانت السياسة الحزبية فيها توجه سموم عباراتها فى ذلك الحين الى الاجراءات البريطانية (١٥) • فضلا عن ذلك فقد كان اللورد جرانفل يرى أن سياسة الضم سوف تسبب لوزارة الاحرار مشاكل سياسية هى فى غنى عنها ، كما أنها ليست فى صالح انجلترا ، لانها ستثير المسألة الشرقية ومسألة بقاء الدولة العثمانية (١٦) •

هذا العرض لبواعث وأهداف التدخل العسكرى الانجليزى فى مصر ، تتمثل أهميته فى أنه يساعد على تحديد موقف السياسة البريطانية من الجيش المصرى فى أعقاب الاحتلال • ذلك أنه اذا كان قد ثبت لدينا من الوثائق الرسمية أن هذا التدخل العسكرى الانجليزى لم يكن هدفه الفتح والضم ، وانما كان هدفه الاساسى القضاء على الثورة العسكرية ، واستعادة الوضع السياسى الداخلى الذى كان قائما قبل الثورة ، ثم الانسحاب بعد ذلك ، فان موقف السياسة البريطانية من الجيش المصرى فى ذلك الحين يجب أن ينظر اليه فى هذا الاطار • ذلك أن هناك من يرى أن الاجراءات التى اتخذها الانجليز تجاه الجيش بعد الاحتلال ، انما كانت « لتسويغ الاحتلال واطالة أمده » ، وأن بيتهم كانت « مبيتة منذ الساعة الاولى على تثبيت أقدامهم واطالة أمد احتلالهم » ! (١٧) •

وفى الواقع أن كثيرا من الخطأ فى فهم السياسة البريطانية نحو الجيش المصرى وغيره من شئون مصر الداخلية ، انما يرجع السبب فيه الى الخلط بين ما كانت تفعله الحكومة المصرية فى ذلك الحين بوحى من مصالحها ، وما كان يفعله الانجليز بوحى من مصالحهم ، وعدم التمييز بينهما • كما يرجع أيضا لعدم ادراك طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين الطرفين فى تلك الفترة المبكرة من الاحتلال ، والتى كانت تشبه ـ اذا جاز التشبيه بالاحداث المعاصرة ـ العلاقات القائمة الان بين حكومة الهند وحكومة بنجلاديش • فالتدخل العسكرى الانجليزى قد وقع لحماية الخديو ، والخديو كان متفقا مع الانجليز على التدخل ، حتى انه طلب اليهم فى يوم ٧ يوليو ١٨٨٢ ، أى قبل اربعة أيام من ضرب الاسكندرية ، انزال الجنود البريطانيين الى البر فورا عقب الضرب (١٨) •

لذلك فعلى الرغم من ان احتلال انجلترا لمصر قد هيأ لها مركزا تستطيع فيه املاء سياستها ، الا أن طبيعة العلاقة بينها وبين الخديو ، فضلا عن سياستها الخاصة بالاحتلال المؤقت ، كانت تعطى الخديو قدرا من الحرية فى ممارسة السياسة التى تتفق مع مصالحه • ولقد كان اخماد ثورة الجيش وتصفيته فى ذلك الحين مصلحة مشتركة بين الطرفين ، لذلك سوف نرى أنهما تشاورا فى الاجراءات التى تتخذ حياله ، وفى رسم السياسة التى تتعلق بمستقبله • واذا كانت بعض هذه الاجراءات تبدو لمن لا يعرف أصول المسألة انها « انجليزية » بحتة ، فلانها أيضا « خديوية » بحتة كما هى الحال بالنسبة لتسريح الجيش العرابى • بل اننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز للجيش المصرى ، انما كان بطلب الخديو • وقد كشف هذه الحقائق اللورد دفرين فى تقريره العام الذى رفعه الى حكومته فى ٦ فبراير ١٨٨٣ وفى الخطابات الاخرى المتبادلة بينه وبين وزير خارجية حكومته •

وقد بدأ اهتمام الانجليز بالجيش المصرى بعد الاحتلال مباشرة ، فبعد ساعات قليلة من معركة التل الكبير ، أصدر اللورد جرانفل تعليماته الى السير ادوارد ماليت ليوافى لندن « بأسرع ما يمكن ، بمقترحاته بخصوص الجيش والمالية والادارة » (١٩) •

وبعد خمسة أيام من احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، أصدر الخديو توفيق مرسوما

---

[١٥] Cromer, op. cit., p. 257.

[١٦] الوثائق الالمانية ، هربرت بسمارك الى بسمارك فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ ، نقلا عن دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٨٦ — ١٨٧

[١٧] عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ص ١٠ — ٢٤ [القاهرة ١٩٤٢] •

[١٨] Cromer, op cit., p. 232.

[١٩] Ibid p. 257, Hanotaux, op. cit., p. 15.

بتسريح الجيش (٢٠) • وفى ٢٤ أكتوبر أصدر أمرا عاليا بتجريد الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد ، واقامة كل منهم فى بلده ومعاملته أسوة بافراد الاهالى • ولكنه فى نفس الوقت عفا عنهم عن جريمة العصيان (٢١) ، فأعفاهم بذلك من المحاكمة • أما كبار الضباط من رتبة « صاغقول أغاسى » (صاغ) فما فوق ، بما فيها رتبة الفريق فقد حوكموا وصدر الحكم على بعضهم • أما الذين لم يصدر فى حقهم حكم ، فقد صدر أمر عال فى أول يناير ١٨٨٣ بالعفو عنهم عن جريمة العصيان • ومع ذلك فقد جرد من رتبته وحرم من كل حق فى مرتب الاستبداع ومعاش التقاعد كل من اشترك من هؤلاء الضباط فى « المقاومتين العسكريتين » التى حصلت احداهما فى أول فبراير (حادث قصر النيل) ، والثانية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ (مظاهرة عابدين) ، وكل من وجد تحت السلاح فى تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ وبقى حاملا للسلاح الى يوم « طاعة الجيش » ، ومن دخل العسكرية من أولئك الضباط متطوعا فى المدة التى مضت من تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ ليوم الطاعة (٢٢) • وقد حوكم القادة العرابيون السبعة محاكمة صورية ، وحكم عليهم بالنفى المؤبد ، وصودرت أملاكهم وجردوا من جميع الرتب والالقاب وعلامات الشرف ، وتم محو اسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى • كما صدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين ، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة واقامة بعضهم فى بلادهم تحت مراقبة البوليس (٢٣) •

الجيش الجديد

فى تلك الاثناء ، وبينما كانت تجرى عملية التصفية والهدم ، كانت المشكلة التى تواجه السياسة البريطانية هى القوة العسكرية الجديدة التى تحل محل الجيش الملغى • وكانت هذه المشكلة تدخل فى اطار ما كانت تطلق عليه الحكومة البريطانية فى ذلك الحين : « اصلاح البلاد » (٢٤) ، وتعنى بها فى الحقيقة اعادة تنظيم البلاد على نحو يقضى على احتمال قيام اى ثورة عسكرية أخرى ، ويهىء الظروف المناسبة لحماية ونمو المصالح الاجنبية بصفة عامة ، والانجليزية بصفة خاصة •

ففى أكتوبر ١٨٨٢ قررت الحكومة البريطانية ارسال اللورد دفرين فى بعثة خاصة الى مصر ، وأناطت به وضع تقرير عن الاجراءات اللازمة « لاعادة بناء الادارة على أسس توفر الضمانات الكافية للمحافظة على السلام والنظام والرفاهية فى مصر ، وتوطيد سلطة الخديو ، والتقدم التدريجى فى نظام الحكم الذاتى ، والوفاء بالالتزامات نحو الدول » (٢٥) • وقد أوضحت حكومة جلادستون للورد دفرين ضرورة دراسة مسائل مصر المختلفة مثل : الجيش والبوليس وتعديل نظام المراقبة الثنائية ، والادارة ، وادخال النظام التمثيلى البرلمانى ، وحماية المواصلات البريطانية فى قناة السويس (٢٦) •

وقد وصل اللورد دفرين الى مصر فى ٧ نوفمبر ١٨٨٢ وتقابل مع الخديو وشريف باشا رئيس الوزراء وأخذ فى دراسة المسائل التى عهدت بها اليه حكومته • وعندما بدأ فى معالجة مسألة الجيش ، تلقى حشدا من المقترحات التى اختلفت فى كل شىء الا فى عدم انشاء جيش « مصرى » ! فبينما رأت بعض السلطات أنه لا لزوم لانشاء هذا الجيش أصلا ، فقد كانت آراء المجموعة الثانية ترى انشاء جيش ، ولكن بعناصر أجنبية ، وقد اختلفت فى هذه العناصر : فبينما رأى فريق أنه يمكن انشاء جيش من المرتزقة يضم عناصر من جميع الاجناس ، رأى فريق آخر أن يتألف من

---

[٢٠] الرافعى : المرجع السابق ص ١٠
[٢١] الوقائع المصرية فى ١٣ يناير ١٨٨٣
[٢٢] الوقائع المصرية فى اول يناير ١٨٨٣
[٢٣] الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٤٨٢ — ٥١٣ [مطبعة النهضة ١٩٣٧]
Cromer, op. cit., p. 257.
[٢٤] Ibid p. 264.
[٢٥] Earl Granville to Earl of Dufferin Nov. 3, 1882 (Egypt No. 18, 1882).
[٢٦] نقلا عن دكتور محمد صفوت : المرجع المذكور ص ٢١٧

العناصر الالبانية والشركصية والتركية ، بينما رأى فريق ثالث أن يتألف من عناصر أوروبية مختلطة ! (٢٧) .

على ان اللورد دفرين رفض هذه الاراء جميعا . وقد رفض بصفة خاصة الاقتراح الاول بعدم انشاء جيش ، اذ رأى ان هناك بعض الظروف التى قد تطرأ ، والتى تجعل من وجود بعض الاورط العسكرية فى مصر أمرا ضروريا ، وهذه الظروف تتمثل فى قرى مصر التى قال انها كانت لاكثر من مرة موطنا لبعض المتعصبين الدينيين والدجالين الذين خدعوا الاهالى ولقيت ادعاءاتهم منهم التصديق . فهذه الحركات اذا لم تقمع بسرعة عن طريق الاسراع بالقبض على المدعى وتشتيت اتباعه ، فانها قد تؤدى الى حدوث اضطرابات خطيرة . فضلا عن ذلك فهناك قبائل البدو التى كثيرا ما أحدثت الاضطرابات فى مصر باغاراتها على المدن الغنية ، فاذا ما شعرت هذه القبائل بأنها لن تجد جيشا يواجهها ، فقد تقوم بالاغارة على القاهرة نفسها !

ولذلك رأى اللورد دفرين ضرورة انشاء جيش فى مصر . ولكنه رأى من جانب آخر ، أن هذا الجيش لا ينبغى أن يزيد على ستة آلاف جندى ، فمصر محاطة بالصحراء من ثلاث جهات ، وهذا العدد كاف فى نظره تماما للوفاء بالاغراض التى تحدث عنها .

ثم أخذ دفرين فى مناقشة الاراء التى ترى تأليف الجيش من عناصر أجنبية . فذكر أن الاغراء الكبير لحاكم فى مثل ظروف الخديو توفيق هو فى احاطة نفسه بقوات مرتزقة ! ولكن هذا الاحتياط لا ضرورة له ، كما أنه لا ينبغى أن يكون الجيش أداة عمياء فى يد الحكم الاستبدادى ، وان كان على هذا الجيش أن يكون أهلا للثقة لكل الاغراض الشرعية التى تكلفه بها الحكومة . وقد رأى لذلك استبعاد جميع عناصر الانكشارية الاجنبية ، سواء اكانت من البانيا ، أم من الاناضول ، أم من أى مكان آخر . ولكنه استثنى الاتراك المتمصرين ، أو المصريين من الاصل التركى ، فقد رأى من الحكمة عدم طردهم من الخدمة ، وذلك « لتدعيم صفوف المحاربين الفلاحين الرخوة بعمود فقرى محترف من نسل أولئك المحاربين الاشداء الذين حملوا أعلام محمد على من القاهرة الى قونية » !

ثم انتقل دفرين الى مسألة الاشراف على الجيش . فقرر أنه سوف يوضع ، بصفة مؤقتة ، تحت الاشراف المباشر لجنرال انجليزى وبضعة من الضباط الانجليز . ولكنه أوضح أن هذا الاجراء انما كان « بناء على رغبة الخديو الحارة ورغبة وزرائه » ، وهى رغبة — على حد قوله — لم تنشأ عن ضغط ، وانما هى « تلقائية تماما » ! وكأنما احس بشذوذ صدور هذه الرغبة من جانب الخديو وحكومته ، فأخذ يسوق الاعذار لهم متبرعا قائلا : « ان الضرورة وراء هذا الاحتياط واضحة بدرجة كافية ، ولا يجب ان تلام الحكومة المصرية اذا ارادت أن تقيم على قدميها قوة عسكرية اكثر كفاية واستحقاقا للثقة من تلك التى انتقضت على السلطة التى تستخدمها ، ثم لم تلبث ان اظهرت بعد ذلك عجزها عن الدفاع عن المصالح التى هبت لتاييدها (يقصد الجيش العرابى) . واستطرد قائلا : « ان الضباط كانوا دائما عنصر الضعف فى الجيوش المصرية » !

ومضى دفرين بعد ذلك يعالج نقطة على جانب عظيم من الاهمية والدقة ، هى نصيب الضباط المصريين من الاشراف على الجيش . فبعد أن بين أن الخديو سوف يبقى قائدا أعلى للجيش ، قال ، وحتى لا يعوق وجود الضباط الانجليز فى الجيش ترقية الضباط المصريين الى الرتب الاعلى ، أو يستبعدهم من المناصب العليا ، فان سلاح المشاة سوف ينقسم الى قسمين : الاول ، ويخدم فيه الضباط الانجليز . والثانى ، ويخدم فيه الضباط المصريين . ومن ثم ، فان اربع أورط مشاة من ثمانية ، سوف يكون ضباطها من جميع الرتب — من اعلاها لادناها — من المصريين ، ويرأسهم لواء مصرى . أما الاورط الاربع الاخرى ، فسيكون القائد الاعلى انجليزيا ، وكذا مساعده او نائبه ، بالاضافة الى ثلاثة ضباط انجليز آخرين لمواجهة حالات المرض او الغياب الخ .

ثم قال ان هذا المبدأ بالنسبة لسلاح المشاة ، سوف يطبق أيضا بالنسبة لسلاح المدفعية ، الذى

---

(٢٧) Milner, Sir Alfred; England in Egypt p. 40, Cromer op. cit., p. 333.

سيتكون من اربع بطاريات تحت قيادة كولونيل من سلاح المدفعية الملكى ، وستتكون البطاريتان الاوليان من ستة مدافع ، يعين لكل منها ضابطان انجليزيان • اما البطاريتان الاخريان فتتكونان من اربعة مدافع يعين لكل منها ضباط مصريون • أما سلاح الفرسان ، فقد ذكر أنه سيتكون من ٥٠٠ جندى ، على أن يكون قائده ونائبه انجليزيين ، بالاضافة الى ضابط برتبة صغيرة • وأضاف ان النية متجهة الى تكوين فرقة هجانة من ٢٠٠ جندى ، وكذا سلاح مهندسين •

وقد بين دفرين شروط التحاق الضباط الانجليز ، فقال انه سينص فى عقودهم على أن يجتاز الضابط منهم امتحانا فى اللغة العربية فى خلال فترة محددة • وقال ان اجمالى عدد هؤلاء الضباط على هذا النحو سوف يبلغ ٢٧ ضابطا • ثم أرفق جدولا مختصرا يبين التكوين الجديد للجيش المصرى ، وهو على النحو الاتى : ٥٦٠ فرسان (آلاى واحد) ، ٤٦٤ مدفعية (٤ بطاريات) ، ٤٧١٢ مشاة (٨ أورط) ، ٢٠٥ هجانة ، ١٠٤ مهندسون ، ١٠٢ مدفعية سواحل •

الجندرمة :

بعد أن وضع اللورد دفرين تنظيم الجيش ، انتقل بعد ذلك ، فى ذكاء ، الى مسألة هامة أخرى هى ايجاد قوة موازنة لقوة الجيش ، أو على حد قوله : « ايجاد قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها عند اللزوم لقمع أولى بوادر أية ثورة عسكرية » !

وقد أخذ فى معالجة هذه المسألة من زاوية المحافظة على الامن العام • فقد ذكر أنه نظرا لوضع مصر الخاص ، بحدودها الصحراوية التى تبلغ ألفى ميل تقريبا ، وتعرضها من ثم لغارات القبائل البدوية ، فمن الواضح ان « الجندرمة » يجب أن تكون لها صفة شبه عسكرية ، والا فانها لن تكون قادرة على مواجهة هذه الغارات • وعلى ذلك ، فان جزءا كبيرا من هذه القوة يجب أن ينظم ويعد ليكون قوة راكبة (سوارى) ، على أن تكون مهمة هذه القوة الراكبة داخل المدن مقصورة على الاغراض المدنية البحتة •

ونلاحظ هنا ان اللورد دفرين قد أوكل الى الجندرمة مهمة سبق ان اوكلها الى الجيش ، بل كانت من المبررات التى ساقها لتكوين جيش جديد ، وهذه المهمة هى رد غارات البدو ! وهو خلط غير مفهوم ، الا اذا فهمناه فى ضوء الملاحظة التى أوردناها فى بداية هذا الكلام ، وهى أن الجندرمة لم يقصد بها فى الحقيقة الا وجود قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها فى حالة قيام الجيش بفتنة عسكرية •

وعلى كل حال فقد حدد دفرين قوة الجندرمة فى الاقاليم ب ١٨٠٠ جندى ، منهم ١٦٩٢ سوارى ، و١٠٨ مشاة • على أن يوزعوا فى جميع أنحاء القطر ، بحيث تعسكر أكبر الوحدات فى النقط التى تقع عند طرق مرور القوافل من الصحراء الى مصر ، وكذا فى الجهات المعرضة لخطر البدو •

وقد اضاف الى هذه القوة أورطتى احتياط ، تتكون كل منهما من ٥٠٠ جندى ، احداهما راكبة ، والاخرى مشاة ، على ان تعسكر كلاهما فى القاهرة لنجدة المواقع التى قد تعجز عن مواجهة الهجوم وحدها • وقد رأى أن تتكون هاتان الأورطتان بطريق التطوع وليس بطريق التجنيد ، وفى هذه الحالة فان أفرادها سوف يتعاطون مرتبات أعلى نسبيا من مرتبات المجندين • ووعد بأنه اذا نجحت التجربة فستعمم بحيث تشمل الجندرمة بأكملها •

وقد انتقل دفرين بعد ذلك الى مسألة الاشراف على الجندرمة • فذكر أنه بناء على طلب الخديو ، فقد وضعت الجندرمة تحت القيادة المباشرة لمفتش أوروبى عام ونائب ، يساعدهما أربعة ضباط أوروبيون كمفتشين ووكلاء مفتشين • ويبلغ عدد هؤلاء الضباط الاوروبيين الاجمالى بعد اضافة بعض الرتب الصغيرة ١٨ ضابطا • أما بالنسبة للضباط المصريين ، وكما هى الحال فى أمر الجيش فقد احتفظ بأعلى المناصب مفتوحة لهم فى نصف قوة الجندرمة • أما فى النصف الاخر ، وفى الواقع فى أورطتى الاحتياط فقط ، فقد احتفظ بالعمل فيهما للضباط من العنصر الاجنبى ، على اعتبار ان هاتين الاورطتين يجب ان تكونا على أعلى مستوى من الكفاية !

ثم اتبع دفرين الجندرمة لوزارة الداخلية لخدمة الغرض الذى أنشأها لاجله ، وهو ايجاد قوة مدنية توازن قوة الجيش • فقد ذكر أن الاعتبارات التى أملت هذا الاجراء ، هى فصل الجندرمة وبشكل تام ، عن الجيش • لانها لو بقيت تابعة لوزارة الحربية ، فسوف تتاثر بنفس الروح التى تحرك الجيش ، وبالتالى تصبح فرعا منه • وهذا عكس

المطلوب تماما ، لان الفرصة لا يجب أن تترك ، فى حالة سريان روح الاستياء الى الجيش ، لكى تنتقل هذه الروح الى الجندرمة ، حتى يكون فى مقدورنا الاعتماد على قوة مدنية موالية لقمع أولى بوادر أية فتنة عسكرية .

البوليس

وقد انتقل اللورد دفرين بعد ذلك لمعالجة مسألة المحافظة على الامن العام فى المدن الكبرى فى الدلتا وفى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ودمياط والاسماعيلية والسويس . وقرر أن يتولى المحافظة على النظام فى هذه المدن البوليس العادى الذى رأى ان يتكون من ١٦٠٠ جندى ، على ان ينضم اليه نفر من الاوروبيين . وقد برر استخدام العنصر الاوروبى فى البوليس بالدور النشط الذى لعبه رجال الامن العام المصريين فى مذبحة الاسكندرية ! وقال ان الحكومة المصرية ، مراعاة منها لازمة الثقة التى نشأت بسبب هذه الحوادث ، قد قررت بمحض ارادتها تزويد الاحياء الاوروبية فى القاهرة والاسكندرية برجال بوليس أوروبيين ، وذلك حتى تشدد من قبضتها وتزيد من سطوتها على هذه الاحياء . وفى مقابل ذلك ، تم الاستغناء عن معظم العناصر المسيحية والاناضولية والإلبانية التى كانت تخدم فى البوليس والتى كانت تجعله أشبه بجيش احتلال دولى منه ببوليس نظامى .

ثم وضع دفرين البوليس تحت نفس الاشراف المباشر لقائد الجندرمة ، وجعل هيئة التفتيش مشتركة كما وضع البوليس فى القاهرة والاسكندرية تحت قيادة ضابطين كبيرين أوروبيين ، لكل منهما نائب ، على أن يلحق بكل قسم من أقسام البوليس الاوروبى عدد من صغار الضباط الاوروبيين . وأرفق جدولا يبين تكوين الجندرمة والبوليس على النحو الاتى :

أولا – (الجندرمة) ، وعددهم (٥٦٥٠) منهم ١٨٠٠ فى الاقاليم ، ١٣٥٠ للخدمة فى القاهرة والاسكندرية ، ١٠٠٠ للاحلال محل البوليس الذى لم يتناوله الاصلاح فى مدن الدلتا والصعيد ، ... بمدرسة التدريب ، و ١٠٠٠ أورطتا الاحتياط

ثانيا – (البوليس) وعددهم ١٧٤٠ منهم ٥٩٦ اوروبيون ، ١١٤٤ مصريون .

وبذلك يكون اجمالى الجندرمة والبوليس : ٧٣٩٠ (٢٨) .

على هذا النحو ، وضع اللورد دفرين نظاما متكاملا لاغراض الدفاع الخارجى والامن الداخلى . وقد عمل على تنفيذه ووضع أسس بينما كان فى القاهرة . ففى ٩ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو توفيق أمر عاليا بتعيين الفريق « والنتين باكر باشا » (فالنتين بيكر) مفتشا عموميا للجندرمة والبوليس وقومندانا عموميا عليهما » (٢٩) وفى ١٧ يناير صدر أمر عال آخر بتعين السير أفلن وود « سردارا للجيش ورئيس أركان حرب » (٣٠) .

وكان السير فالنتين بيكر قد استدعى من القسطنطينية فى الاشهر الاولى للاحتلال لتولى قيادة الجيش . فلما قامت بعض العقبات فى سبيل تعيينه فى هذا المنصب ، اسندت اليه قيادة الجندرمة والبوليس على سبيل التعويض . ومنذ اللحظة الاولى أخذ السير فالنتين بيكر يركز اهتمامه على الجندرمة وعلى تطويرها لتصبح قوة عسكرية ، مما جعل اللود ملنر يعتقد أنه كان واقعا تحت الاعتقاد بأنه سوف يستدعى يوما لتولى قيادة الجيش ، وأن ادارته هذه للجندرمة انما كانت متأثرة باعتقاده بأن هذه القوة سوف تدعى ان آجلا أو عاجلا للعمل كجيش احتياطى عندما يثبت الجيش الاصلى عدم أهليته لحماية البلاد من الغزو (٣١) . على أن الحقيقة أن الجنرال بيكر انما كان ينفذ مخطط اللورد دفرين فى ايجاد قوة مدنية قوية موالية توازن قوة الجيش . ونلاحظ هنا أن اورطتى الاحتياط فى الجندرمة ، وهما اللتان أبدى دفرين عناية كبيرة بهما فوضعهما تحت قيادة

---

[٢٨] The Earl of Dufferin to Earl Granville Jan. 1,1882 (Egypt No. 6,1883). Earl of Dufferin; Reorganization of Egypt, General Report, Feb. 6, 1883,

[٢٩] الوقائع المصرية فى ٩ يناير ١٨٨٣

[٣٠] الوقائع المصرية فى ١٧ يناير ١٨٨٣

[٣١] Milner, op. cit., pp. 270 - 271.

ضباط أوروبيين وقرر ان يتم تكوينهما بطريق التطوع لا التجنيد ، وحرص على ان تكونا على أعلى مستوى من الكفاءة كان من المقرر ان تعسكرا فى القاهرة ، أى قريبا من السلطة ، لاستخدامهما عند اللزوم فى اخماد أية بوادر لثورة عسكرية ٠

تقييم الاجراءات البريطانية

بخصوص الجيش الجديد

يتضح من العرض السابق ، أن اللورد فرين قد صدر فى تنظيمه للجيش عن هدف واحد ، هو حشد الضمانات الكفيلة بعدم قيام ثورة أخرى يقوم بها الجيش المصرى ٠ ولتحقيق هذا الغرض أقام الجيش الجديد على قاعدة التوازن : فقد طرد العناصر التركية والشركسية التى كانت أحد الاسباب الهامة فى قيام الثورة العرابية ، ولكنه أبقى العناصر المتمصرة من الاصل التركى ٠ كما وضع الجيش تحت قيادة قائد عام انجليزى وضباط انجليز ، ولكنه خصص نصف أسلحة الجيش لترقى الضباط المصريين الى أعلى المناصب لكي يفسح المجال لطموحهم ، ويتفادى ما حدث فى الجيش العرابى بالنسبة للضباط الشراكسة ٠ ثم استبقى الخديو قائدا أعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أوضح أن هذا الجيش لا يجب أن يترك أداة فى يد الحكم الاستبدادى ـ كأنما كان يتنبأ بماسيقع فى عهد عباس الثانى ٠ كذلك فقد قرر أن يتكون الجيش من الفلاحين المصريين بدلا من عناصر المرتزقة الاسلامية أو الاوروبية ، ولكنه أقام فى مواجهته قوة مدنية موالية يمكن استخدامها لقمع اولى بوادر أية ثورة يقوم بها هذا الجيش ، وهى قوة الجندرمة ٠

والسؤال الان : الى أى حد أدت هذه الاجراءات البريطانية الجديدة الى رفع كفاية الجيش المصرى ، والى أى حد انخفضت بها ؟ ان الخلاف يدور بين الكتاب المصريين والكتاب الانجليز حول الاجابة عن هذا السؤال : فبينما يرى الرافعى أن هذه الاجراءات قد أدت الى انحطاط مستوى الجيش ، والنزول به الى مستوى منخفض من

الضعف وعدم الكفاية ، وأن اللورد دفرين انما وضع فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية (٣٢) ، فان الكتاب البريطانيين يرون العكس ، وهو ان اعادة تنظيم الجيش المصرى قد أدت الى رفع كفاءته وقدرته ٠ فيقول اللورد ملنر ان الجيش المصرى بقيادة الضباط الانجليز قد حقق نتائج مشرفة (٣٣) ، ويقول كرومر : « انه حتى آراء الناقدين المعادين لنا ، قد اعترفت بأن الطريقة التى أنشأ بها الضباط الانجليز فى مصر جيشا قادرا من مادة لم تكن تبشر بنجاح ، هى فوق كل أطراء » (٣٤) ٠ وحتى يمكننا تقييم السياسة والاجراءات البريطانية فى هذا الشأن ، يلزمنا أن نوضح حالة الجيش المصرى قبل الاحتلال ، سواء من ناحية حجمه العددى ، أو من ناحية قيادته ، أو كفايته ٠

الجيش المصرى قبل الاحتلال

ان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال البريطانى كان ينقسم الى قسمين : قسم يعمل فى السودان ، وقسم يعمل فى مصر ٠ وقد تناولت الإجراءات البريطانية القسم الاخير فقط دون القسم العامل فى السودان لاسباب تتصل بظروف الثورة المهدية ، وعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فيها حينذاك ٠

ولقد كان الجيش المصرى فى السودان عند وقوع الاحتلال البريطانى يبلغ ٣٢٫٦١٠ مقاتلين موزعين على النحو الاتى : ٣٫٥٩٥ فى هرر ، ٥٠١ فى الجيرة ، ٢٨٠ فى زيلع ، ١٩٦ فى بربر ، ٢٤٤٢ فى مصوع ، ١٨٠٠ فى سواكن ، ٤٣٠٤ على حدود السودان مع الحبشة ، ١٩٫٤٩٢ فى بقية أنحاء السودان (٣٥)

اما فى مصر ، فان الجيش المصرى قبل ضرب الاسكندرية ، كان ـ حسب قول عرابى ـ مؤلفا من ثمانية آلايات من البيادة ، وثلاثة من الخيالة ، وآلايين من الطوبجية البرية المخصصين بساحات القتال ، وثلاثة الايات من الطوبجية السواحل ، وفرقة من رجال الهندسة ٠ ومجموع ذلك « فى حالة استكمال الفرق ، والالايات ، يبلغ ٣٦ الفا (٣٦)

[٣٢] الرافعى : مصر والسودان ص ١٢ ـ ١٣
[٣٣] Milner, op. cit., p. 139.
[٣٤] Cromer, Abbas II p. 53 (London 1915).
[٣٥] Wingate, Major F.R., Mahdiism and the Egyptian Sudan pp. 50 - 51 (1891).
[٣٦] مذكرات عرابى ج ١ ص ١٧٦ ـ ١٧٧ [كتاب الهلال عدد ٢٣]

على ان الرافعى يقول ان هذا الاحصاء نظرى لا يعول عليه ، لان المعروف ان الفرق والالايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها دون نصف عدده الرسمى ! وقد استند الرافعى الى ما ذكره « جون نينيه » فى كتابه « عرابى باشا » من أن الجيش النظامى المصرى لم يكن يزيد على ١٩٫٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع : منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، ٣٥٠٠ بأبو قير ، و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط . وقد اعتبر الرافعى هذا الاحصاء صحيحا (٣٧) .

وفى الحقيقة أن الجيش النظامى المصرى لم يكن ليبلغ ١٦ ألف جندى ، وانما كان هذا العدد يشمل المتطوعين والمجندين الجدد . والدليل على ذلك أنه فى ابريل ١٨٨١ ، حين طلب العرابيون زيادة مرتبات جميع الضباط والجنود وعرض البارودى على مجلس الوزراء الاستجابة لمطلبهم ، رفع رياض باشا الى الخديو تقريرا أشار فيه الى هذا الطلب وقال : « وقد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسها (البارودى) تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية : برية وبحرية ، ويرى أيضا لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفا من صف ضباط ونفر » (٣٨) . وحين قام العرابيون بمظاهرة عابدين ، كان أحد المطالب التى قدمها عرابى ابلاغ الجيش الى العدد المعين فى الرمانات السلطانية وهو ١٨٫٠٠٠ (٣٩) . وقد اعترض الخديو ، تحت تأثير المراقب المالى السير أوكلند كلفن والقنصل الانجليزى كوكسن على هذا المطلب « لان مالية الحكومة لا تساعد على ذلك » ! (٤٠) . ومعنى ذلك أن الجيش لم يكن قد وصل الى هذا العدد . وليس من المعقول أن يكون قد بلغ ٣٦ ألفا عند نشوب القتال حسب رواية عرابى ، الذى بالغ أيضا فذكر أن عدد الجيش فى مدة الحرب يبلغ ٧٢ ألفا ! ونعتقد أن رواية « بلنت » فى هذا الصدد أصدق ، وهى التى ورد فيها أن الجيش المصرى بأجمعه لم يكن يزيد على ١٣ ألف جندى ، وأن المقاتلين الجدد لم يكونوا لائقين للخدمة العسكرية ، فلم ينتفع بهم الجيش الا فى الاعمال اليدوية فى الخنادق (٤١) .

هذا على كل حال ، فيما يتعلق بحجم الجيش ، وقد نزل به الاحتلال الى أقل من النصف كما رأينا . أما ما يتصل بقياداته ، فمنذ بناء أول جيش نظامى من الفلاحين على يد محمد على ، ظلت قيادات هذا الجيش فى يد العناصر الاجنبية بصفة دائمة ، وكانت هذه العناصر تنقسم الى قسمين : عناصر اسلامية وعناصر أوروبية . وفيما يتصل بالعناصر الاسلامية ، فان ضباط الاسلحة المختلفة كانوا فى البداية وبصفة مطلقة من الترك والالبان والشراكسة . على أنه فى حرب المورة وسوريا قام ابراهيم بتشجيع الجاويشية المصريين بترقية أشجعهم الى رتبة الملازم الثانى (٤٢) . ثم أخذ العنصر المصرى بين الضباط يزداد ، بعد أن أخذ محمد على فى ايفاد البعثات العسكرية الى أوروبا ، على أن كبار الضباط كانوا على الدوام غير مصريين . ولقد كان فى عهد محمد سعيد باشا ، حين أصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية . وقد كانت أعلى رتبة نالها ضابط مصرى فى عهده هى رتبة القائمقام ، وقد نالها أحمد عرابى ، وعلق على ذلك قائلا أنه لم يصل الى هذه الرتبة أحد قبله من العنصر المصرى (٤٣) . على أنه فى عهد اسماعيل باشا وصل الضباط المصريون الى رتبة أميرالاى (٤٤) .

ومع تزايد العنصر المصرى ، أخذ العنصر التركى والشركسى بين الضباط يتناقص ، حتى بلغ عددهم — حسب قول الشيخ محمد عبده — ٨٠ ضابطا (٤٥) على أن القيادة العليا ظلت مع ذلك

---

[٣٧] الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٤٢٣ .

[٣٨] الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل ١٨٨١ ، نقلا عن الرافعى : المرجع المذكور ص ١٠٢ .

[٣٩] مذكرات عرابى ج ١ ص ٥٨ ، ٧٩ .

[٤٠] Blunt, W.S; Secret History of the English Occupation of Egypt p. 287.

[٤١] Ibid.

[٤٢] عبد الرحمن زكى : الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير ص ٥٢ [القاهرة ١٩٣٩] .

[٤٣] مذكرات عرابى ج ١ ، ص١٢ .

[٤٤] Cromer, Modern Egypte p. 880.

[٤٥] Blunt, op. cit.

فى ايدى هذا العنصر ، على النحو الذى اثار سخط الضباط العرابيين ، وكان من أسباب الثورة العرابية . وفى أثناء الثورة ، انتهز عرابى فرصة ارتفاع المد القومى للتخلص من هؤلاء الضباط فيما عرف باسم « مؤامرة الضباط الشراكسة » ، حيث صدر الحكم بنفى ٤٠ منهم (٤٦) وكانت تلك قمة سيطرة المصريين على الجيش المصرى أثناء الثورة العرابية .

أما بخصوص العناصر الاوروبية فى الجيش المصرى ، ففى الواقع أن هذه العناصر أيضا لم تنقطع عن قيادة الجيش منذ أصبح قوة نظامية فى عهد محمد على . فعندما اعتزم هذا تكوين الجيش النظامى ، استدعى الاخصائيين والعسكريين من الايطاليين والاسبان والبرتغاليين والفرنسيين ، لتنظم نواة هذا الجيش . وكان على رأس هؤلاء : شاتى Chatis وسيفأن Sevin ودارجون Daragon ومارى Mari ثم سيف Seve ثم استقدم البعثة العسكرية الفرنسية ، وعلى رأسها الجنرال بواييه والكولونيل جودان (٤٧) وفى بداية عهد اسماعيل ، أى فى عام ١٨٦٤ ، استقدم بعثة عسكرية فرنسية أخرى برئاسة الكولونيل ميرشيه Mircher ولكنه لم يلبث أن استبدل بهذه البعثة بعثة عسكرية أمريكية ، عندما تأزمت العلاقات بينه وبين الباب العالى ، واعتزم مواجهة القوة بمثلها للحصول على الاستقلال فقد كان موقف فرنسا معارضا لمشروع استقلال مصر ، وهنا استبدل اسماعيل بالبعثة العسكرية الفرنسية بعثة عسكرية أمريكية غير رسمية . وقد أتاح استخدام هؤلاء الضباط الامريكان الفرصة لاعادة تنظيم هيئة أركان الحرب المصرية ، وحدث هذا التنظيم تحت اشراف الجنرال ستون Stone الذى عين رئيسا لهيئة أركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠ وقد بلغ عدد هؤلاء الضباط الامريكان فى مايو ١٨٧٠ عشرين ضابطا ، وصلوا الى خمسين فى عام ١٨٧٨ . ومن أوائلهم الجنرال وليم لورنج والجنرال هنرى سبلى وشارل شليه لونج

وقد اشترك الجنرال لورنج وضباط امريكان آخرون فى الحرب الحبشية المصرية فى عام ١٨٧٦ ولكن فى يونية ١٨٧٨ سرح الضباط الامريكان جميعهم بسبب اشتداد الازمة المالية والتدخل الاجنبى الفرنسى ـ الانجليزى ماعدا الجنرال ستون الذى بقى رئيسا لاركان حرب الجيش المصرى حتى فى أثناء الثورة العرابية ، ثم استقال فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى (٤٨)

وقد استخدم الضباط الاوروبيون فى قيادة الحملات المصرية فىالسودان والحبشة . ومن هؤلاء السير صمويل بيكر الذى أوفد لاخضاع الاقاليم الواقعة الى الجنوب من غندكورو ، وغوردن الذى خلفه وعين حاكما على السودان سنة ١٨٧٧ ، وماكيلوب الاسكتلندى ، وجيسى الايطالى ، ومنزنجر السويسرى ، وقد عين حاكما علىمصوع ثم محافظا لشرق السودان . وأرندروب السويدى ، ومالكولم الانجليزى . ومن الاوروبيين الذين عينوا حكاما على اقاليم السودان شارل ريجوليه الفرنسى مدير « دارة » . ثم سلاطين النمساوى الذى خلفه فى هذاالمنصب ، والايطالى اميليانى مدير « كوبى » ، وروسيه الالمانى ، وميسيداليا مدير دارفور ، وجيكلر الالمانى ، وبراوت الامريكى ، والدكتور شنيتزر الالمانى الذى اعتنق الاسلام وتسمى باسم أمين . ولبتون الانجليزى (٤٩) . وهذا يوضح أن العنصر الاوروبى فى قيادة الجيش المصرى لم يستحدثه الاحتلال ، وانما استحدثه الحكام من اسرة محمد على لما رأوا من حاجة الجيش المصرى اليه . ومن اجل ذلك نصدق اللورد دفرين حين أورد ان الخديو توفيق هو الذى طلب تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز فى الجيش المصرى الجديد .

فاذا انتقلنا الى الكلام عن كفاءة الجيش المصرى قبل الاحتلال الانجليزى ، فمن المعروف أن الازمة المالية التى عصفت بعهد اسماعيل ، قد تركت بصماتها السيئة على هذا الجيش . فقد اهملت

---

[٤٦] مذكرات عرابى ج ١ ص ١٢٧
[٤٧] دكتور محمد فؤاد شكرى: وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على ص ١٥٠ ، ١٥٥ [دار الفكر العربى ١٩٤٨] .
[٤٨] دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١١٦ — ١٢٧ .
[٤٩] دكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان [دار الفكر العربى ١٩٤٧] .

شئونه فى اواخر هذا العهد ، فاختل نظامه ، ثم اقفلت معظم المدارس الحربية لنضوب معين المال ، وقد ظهر ذلك فى حرب الحبشة ١٨٧٥-١٨٧٦ التى تبدى فيها ضعف الجيش . وفى عهد نوبار تقرر تخفيض عدد الجيش واحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع ، وتسريح عدد كبير من الجند ، مما اسفر عن بعث الاضطراب فى الجيش وهز نظامه بعنف ، كما تمثل فى حادث قصر النيل المشهور .

وكان من الطبيعى أن يظهر تأثير ذلك كله فى وقائع مقاومة الاحتلال الانجليزى ، على النحو الذى يصفه كتاب : « الحملات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر » ، الصادر عن وزارة الحربية المصرية فى ١٩٥٧ ، بقوله : « لم تكن هناك استعدادات ، ولم تتخذ احتياطات حربية لمواجهة الاحداث السياسية التى كانت تنذر بشر مستطير ، ولم يكن هناك بعد نظر سياسى أو عسكرى .. ولم تكن النواحى الادارية على مستوى جيد فى قوات مصر .. وكان مظهر القتال بين قوات عرابى والانجليز هو الحرب بين قوات غير نظامية تعتمد على موارد أهلية ، وقوات نظامية مدربة تمدها حكومتها بموارد وامدادات منتظمة » (٥٠) .

ولقد كانت تلك هى حال الجيش المصرى الذى تناولته السياسة البريطانية بعد الاحتلال . وهذا يوضح أن المقارنة بين حال الجيش فى عهد الاحتلال ، وما كان عليه هذا الجيش فى عهد محمد على واوائل عهد اسماعيل ، كما فعل الرافعى (٥١) ، مما لا يتفق مع مقاييس الدراسة العلمية التاريخية . فالاطار الصحيح للمعالجة يقتضى المقارنة بما أصبح عليه هذا الجيش ، لا بما كان عليه من قوة ومجد . ومع ذلك فان هذا المقياس الاخير يبدو مجحفا فى عين الباحث المدقق ، لان الاحتلال انما وقع فى الحقيقة قبل ان يأخذ الحكم الوطنى الصحيح فرصته الكاملة ليؤتى ثماره فى ميدان اصلاح الجيش وتدريبه وتسليحه . وكان الاهتمام بالجيش وتقويته وتحسين القوانين العسكرية على رأس برنامج العرابيين . فقد رأينا كيف طلب عرابى فى مظاهرة عابدين زيادة عدد الجيش الى ١٨ الفا ، وبناء على ذلك اصدر الخديو توفيق فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ خمسة قوانين عسكرية لاصلاح الجيش ونظامه . ثم استصدرت وزارة شريف باشا فى ٢٦ اكتوبر ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها وشروط الالتحاق بها وبيان التعليمات العسكرية فيها وما الى ذلك (٥٢) . وكانت مشكلة زيادة عدد الجيش الى ١٨ الفا تقف فى وجهها العقبات المالية التى كان يثيرها المراقبان الماليان ، وقد هدد البارودى أمام « بلنت » بأن رفض الزيادة قد يؤدى الى مظاهرة عسكرية جديدة ! وقد خول « كلفن » « بلنت » سلطة الاتفاق مع عرابى والضابط على مبلغ لا يتجاوز ٥٢٢ الف جنيه لتقوية الجيش ، وأن يخبرهم بأنه لا يمكن اعطاؤهم أكثر من هذا من الوجهة المالية ، وانه يظن أن المبلغ كاف لجيش عدده ١٥ الفا . وعندما اجتمع « بلنت » مع عرابى والضباط ، قبلوا هذا المبلغ وقالوا انهم سيزيدون الجيش الى اقصى حد يسمح به هذا المبلغ ، وانهم سيقتصدون فى وجوه يعرفونها ويبلغون الجيش اقصى قوته (٥٣) .

ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية ، وهى تدبر القضاء على الثورة العرابية وتحطيم الجيش المصرى ، لم تكن تفكر فى هذا الجيش كما صار اليه ، وانما كان فى ذهنها وبالدرجة الاولى ما كان متوقعا ان يصير اليه هذا الجيش لو ترك الحكم الوطنى يأخذ مجراه . وهنا يتضح جليا أنه اذا كان المقياس العلمى السليم يقتضى مقارنة الجيش المصرى فى عهد الاحتلال بما صار اليه قبله ، فان المقياس العادل يقتضى مقارنة هذا الجيش فى عهد الاحتلال بما كان سيصير اليه لو لم يقع الاحتلال .

السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى فى السودان :

أولا : سياسة عدم التدخل وابادة الجيش العرابى فى شيكان

ذكرنا ان اللورد دفرين عندما قرن انشاء جيش جديد يحل محل الجيش

[٥٠] وزارة الحربية ، الجيش المصرى : الحملات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر ص ٢٥٩ — ٢٦٧

[٥١] الرافعى : المرجع السابق ص١٥١ .

[٥٢] نفس المصدر والمكان

[٥٣] Blunt, op. cit.

العرابى ، انما كانت فكرته أن يكون هذا الجيش محدود الاهداف ، تقتصر مهمته على أغـراض الدفاع البسيطة وقمع الثورات الداخلية • ومعنى ذلك أن فكرة انشاء جيش قوى ذى كفاية ومقدرة ، لم تكن قائمة اصلا فى مخطط السيـاسة البريطانية • وهذه الحقيقة فيها الكفاية للرد على الكتاب الانجليز الذين تحدثوا عن كفاءة الجيش المصرى فى عهد الاحتلال كما لو كان الاحتلال قد وقع لهذا الغرض • وفى الحقيقة انه اذا كان الجيش قد أصبح فيما بعد قوة حربية مكنته من استرداد السودان ، فان ذلك يرجع الى الظروف التى حملت السياسية البريطانية بعيدا عمـا قدرت • ويرجع هذا التغيير لعاملين :

العامل الاول ، تطورات الثورة المهدية ، وما ترتب عليها من تطورات السياسة البـريطانية ازاءها •

والعامل الثانى : وهو مترتب على الاول ، عدول السياسة البريطانية عن فكرة الجلاء السريع ، والاستقرار شيئا فشيئا على فكرة الاحتلال الدائم وعدم الانسحاب •

وبالنسبة للعامل الاول ، فقد سبق أن ذكرنا أن الاجراءات البريطانية لم تتعرض للجيش المصرى فى السودان ، بسبب ظروف الثورة المهدية من جانب ، ولعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فى شئون السودان من جانب آخـر • وكانت السياسة البريطانية تجاه السـودان بعد وقوع الاحتلال قد ارتبطت ، بطبيعة الحال ، بموقفها من مصر ذاتها ، ولما كان هـــذا الموقف يقوم على الانسحاب من مصر بعد الانتهاء من تنظيم الوسائل التى يمكن بها المحافظة على سلطات الخديو وتأمين الوضع الداخلى من اخطار قيام ثورة عسكرية أخرى ، فقد كان من الطبيعى الا تسعى السياسة البريطانية الى التدخل فى السودان أو التورط فى شئونه •

وقد مرت السياسة البريطانية ازاء السودان ، وبالتالى ازاء الجيش المصرى ، بمرحلتين :

المرحلة الاولى ، عدم التدخل •
والمرحلة الثانية ، التدخل •

وبالنسبة للمرحلة الاولى ، فقد استمرت منذ وقوع الاحتلال حتى هزيمة هكس فى شيكان • وفى هذه المرحلة ، قامت السياسة البريطانية على الا ترى فى احتلالها لمصر ما يفرض عليها الاشتراك عسكريا فى أية جهود يقصد بها الاحتفاظ أو استرداد ممتلكات الخديو فى السودان ، وأن تترك للحكومة المصرية أن تتخذ ما تراه ضروريا من القرارات لاخماد الثورة هناك بدون مساعدة أو مشاورة من الحكومة البريطانية (٥٤) •

وبناء على ذلك ، فقد اتبعت ازاء الجيش المصرى فى السودان السياسة الاتية :

أولا ، عدم امداده باية تعزيزات عسكريـة بريطانية أو هندية للاشتراك معه فى العمليات العسكرية التى تجرى هناك (٥٤ م) •

ثانيا : عدم التدخل فى اختيار الضباط الانجليز الذين تريدهم حكومة الخديو للعمليات العسكرية التى يقوم بها الجيش المصرى فى السودان • وقد صرح بذلك اللورد جرانفل فى ٤ نوفمبر ١٨٨٢ جوابا على الرغبة التى كانت قد أبدتها هذه الحكومة منذ نهاية شهر أكتوبر ١٨٨٢ بتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطانى للجيش الذى ينظم من جديد (٥٥) •

ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى تعيين الجنرال هكس خلفا لعبد القادر حلمى باشا لمعالجة الموقف عسكريا فى السودان (٥٦) • فقد طلب شريف باشا

---

[٥٤] Earl Granville to Sir Malet, Aug. 8, 1883 (Egypt No. 22 (1883).

[٥٤م] Sir E. Baring to Earl Granville, Nov. 19, 1883, Earl Granville to Baring (Egypt No. 1, 1884.

[٥٥] دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣١٨ — ٣١٩ •

[٥٦] كان عبد القادر حلمى باشا يتولى حكمدارية السودان ، ولكن الخديو توفيق طلب استدعاءه وأمر بتعيين علاء الدين باشا مكانه على أن يمارس شئون الحكم المدنية ، أما وظائفه العسكرية فقد أسندها الى سليمان نيازى باشا ، الذى عين قائدا عـاما ، وعين الجنرال هكس لرئاسة أركان حـربه . وكانت الاوامر لسليمان نيازى هى أن يعمل برأى هكس فى المسائل الفنية ، على الرغم من كونه مرءوسا له ، ووقع على عاتق هكس مسئولية معالجة الموقف عسكريا فى السودان •

من اللورد دفرين ان يختار ضابطا بريطانيا من الطراز الاول لتعيينه رئيسا لهيئة اركان حرب الجيش بالسودان . ولما كان دفرين يعرف موقف حكومته ، فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك متعذر ، ولكنه كتب الى وزير خارجية حكومته فى ٩ ديسمبر ١٨٨٢ بأنه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصرية ، اذا شاءت ، لاحد الضباط البريطانيين« الذين تركوا الخدمة » . فوافقت الحكومة الانجليزية على ذلك فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ (٥٧) .

ثالثا : الاستفادة من الثورة المهدية فى التخلص من الضباط والجنود المصريين الذين اشتركوا فى الثورة العرابية وما سبقها من تمرد وعصيان . ففى كتاب اللورد دفرين الى جرانفل فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ صرح بأنه وان كان يرى الا فائدة من ارسال الجنود المصريين الى السودان ، على اعتبار انهم عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة وبسرعة ، الا أن هناك فائدة ينبغى التفكير فيها ، وهى أن الخدمة فى السودان سوف تستهوى كل عناصر الفتنة والاضطراب فى مصر من الضباط والجنود الذين أعلنوا تذمرهم من أيام الخديو اسماعيل ، والذين طردوا من الخدمة بعد الغاء جيش العرابيين ، والذين يمكن بهم مواجهة الموقف فى السودان (٥٨) .

وبناء على ذلك ، فعندما بعث عبد القادر حلمى باشا فى طلب تعزيزات عسكرية من القاهرة ، لم تعترض سلطات الاحتلال على ذلك ، وأخذت الحكومة المصرية بالفعل فى اعادة تجميع جيش عرابى المنحل ، وتجنيد الصالحين للخدمة من هذا الجيش ، وأقيم معسكر تدريب فى القناطر الخيرية لهذا الغرض ، وأمكن ارسال نجدة من ٥٠٠٠ جندى الى الخرطوم ، فوصلتها فى ديسمبر ١٨٨٢ (٥٩) . وعندما وصل هكس الى الخرطوم فى ٧ مارس ١٨٨٣ كان قد اصبح تحت امرته من فلول الجيش العرابى ١٢٫٩٠٠ جندى موزعين على الالايات الاتية :

الالاى الاول بقيادة الاميرالاى سليم بك عونى ، وعدد رجاله ٢٤٠٠ .

الالاى الثانى بقيادة الاميرالاى السيد بك عبد الرازق ، وعدد رجاله ٢٥٠٠ .

الالاى الثالث بقيادة اللواء ابراهيم باشا حيدر ، وعدد رجاله ٢٦٠٠ .

الالاى الرابع بقيادة الاميرالاى رجب بك صديق ، وعدد رجاله ٣٠٠٠ .

الطوبجية والسوارى بقيادة الاميرالاى عباس بك وهبى ، وعدد رجاله ٢٤٠٠ (٦٠) .

على أن الجنود الذين سيقوا من هذا الجيش الى السودان ، كانت روحهم المعنوية هابطة لحد كبير ، وذلك لشعورهم بأن وطنهم محتل من جهة ، ولانهم كانوا يعرفون أن الغرض من ارسالهم انما التخلص منهم . ويتضح ذلك بصورة جلية مما كتبه الكولونيل استيوارت ، الذى أرسلته حكومته الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة فيما بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ . فقد وصف شعور هؤلاء الجنود بقوله : لم يكونوا يشعرون بأن هناك واجبا مقدسا يقتضيهم الدفاع عن سلطان الحكومة الشرعى فى الوقت الذى يحتل فيه العسكر الاجنبى بلادهم ، ويسود بينهم الاعتقاد بأن الخديو انما أرسلهم الى السودان ليلقوا فيه حتفهم ! (٦٠م) .

وقد وقعت الكارثة عندما خرج الجنرال هكس يوم ٨ سبتمبر ١٨٨٣ فى حملته المشئومة على كردفان ، وكان جيشه مؤلفا من ٧٠٠٠ من المشاة و١٠٠٠ من الباشيبازوق والفرسان ، عدا ٢٠٠٠

---

[٥٧] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣١٩ . وفى يوم ٢٨ مايو ١٨٨٣ كتب السير ادوارد ماليت الى شريف باشا مذكرة يخبره فيها بان الحكومة الانجليزية ليست مسئولة عن تعيين الجنرال هكس ، او عن العمليات العسكرية التى يقوم بها فى خدمة الحكومة المصرية
Blue Book, Egypt No. 22 (1883).

[٥٨] دكتور محمد فؤاد شكرى : نفس المصدر ص ٣١٠ .

[٥٩] نفس المصدر ص ٣٠١ .

[٦٠] الامير عمر طوسون : مصر والسودان ص ٢١ ، وقد اورد نعوم شقير ان قائد الالاى الثانى اسمه حسن بك مظهر : (نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ٣ ص ١٧٤ — ١٧٥ [١٩٠٣] .
Wingate, op. cit., p. 74.

[٦٠مكرر] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٣١٤ .

من الاتباع ، فلما وصل الى غابة شيكان ، فوجىء بالدراويش يحيطون به من كل جانب ، بينما كان جنوده قد أنهكهم التعب والجوع والخوف والعطش ، فأبيد هذا الجيش كله يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، ولم ينج الا ٣٠٠ كان معظمهم من الجرحى (٦١) • وبذلك تحققت الفائدة التى تحدث عنها اللورد دفرين !

وتعتبر السياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية بعدم التدخل فى السودان ، مسئولة بصفة رئيسية عن ابادة الجيش المصرى فى شيكان ، وعلى نحو يثير الريبة • ذلك أن جميع الشواهد فى ذلك الحين كانت تؤكد أن دخول الحكومة المصرية فى عمليات عسكرية كبيرة لمهاجمة المهدى فى قواعده الحصينة فى كردفان ، بدلا من الاكتفاء بتدبير الدفاع عن الخرطوم ، ومع عدم وجود المال اللازم ، وعدم وجود جيش مدرب مزود بالمؤن والذخيرة والاسلحة الكافية ، كان خطأ فاحشا ، وقد وصفه الثقاة مثل اللورد دفرين والسير ادوارد ماليت والكولونيل استيوارت بأنه جنون مطبق (٦٢) بل لقد كتب الكولونيل استيوارت فى ٢٠ فبراير ١٨٨٣ ، بعد سقوط الابيض ، يقول : « اننى لا أرى من الصواب أن نتقدم الى كردفان ، بل الاجدر بنا أن نبقى هنا (فى الخرطوم) فنتهيأ للدفاع ، ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل • واذا تقدمنا الان بجيوشنا البائسة ، نكون قد عرضناها للخطر ، لان عند أعدائنا السلاح الكافى ، وهم سكارى بحميا الانتصار والتعصب ، ومع ذلك فلم يبق لنا فائدة تذكر من هذا التقدم ، لان « الابيض » قد سقطت ، فاذا حلت بنا نكبة أو كسرت جنودنا كسرة ، فالمرجح أن ذلك يفضى الى خسارة السودان كله » (٦٣) •

ومع ذلك ، فلم تعترض الحكومة البريطانية على ارسال الحملة التى زحف بها هكس على كردفان ، الامر الذى جعل كل من عاصر هذه الحوادث من السياسيين الانجليز ، أو كتبوا عنها مثل « جون مورلى » كاتب سيرة جلادستون ، واللورد كرومر ، واللورد ملنر ، يعترف بمسئولية الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة (٦٤) •

وهذا يثير السؤال الاتى : هل كان لرغبة الحكومة البريطانية فى التخلص من الجيش العرابى أثر فى وقوفها هذا الموقف من حملة هكس ؟ • فى رأيى أنه وان كانت السياسة البريطانية قائمة فى ذلك الحين أساسا على عدم التدخل ، الا أن فكرة التخلص من بقايا جيش عرابى كانت واردة على كل حال ، فقد أوعز بها اللورد دفرين الى اللورد جرانفل فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ على نحو ما مر بنا • ومما يثير الريبة حقا ، أن التدخل الوحيد الذى خالفت به الحكومة البريطانية خط سياستها الرئيسى فى السودان وهو عدم التدخل ، انما كان لمساندة الجنرال هكس فى مطلبه بمنحه كل السلطة الفعلية كقائد أعلى للحملة المرسلة على كردفان • فقد تدخل السير ادوارد ماليت ، القنصل العام البريطانى ، لدى الحكومة المصرية من أجل استدعاء سليمان نيازى باشا الذى كان قائدا عاما للجيش ، وكان على خلاف مع هكس منذ تجهيز حملته الاولى • فاستجابت الحكومة المصرية (٦٥) • ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية لم تكن موافقة فقط على حملة كردفان ، بل وتدخلت أيضا من أجل انجازها • ولو أن هذه الحكومة كانت غير موافقة ، لكانت ـ كما يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى ـ قد وافقت على الاستقالة التى هدد بها الجنرال هكس ، ونصحت الحكومة المصرية بقبولها (٦٦) •

وبهزيمة هكس فى شيكان ، تكون السياسة البريطانية قد تخلصت من الجيش العرابى تماما : بتحطيمه فى معارك الاحتلال أولا ، وبالغائه بعد الاحتلال ثانيا ، واعادة تجميعه والسماح بابادته فى السودان ثالثا • وفى المرحلة التالية سوف تتخلص من الجيش المصرى الذى كان موجودا فى

---

[٦١] Wingate, op. cit., pp. 77 - 90.

[٦٢] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٣٢٢

[٦٣] لورد كرومر : تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ ص ٤

[٦٤] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣٢٢ ـ ٣٣٠ .

[٦٥] Blue Book, Egypt No. 22 (1883) pp. 63, 28, 72, 77.

[٦٦] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٣٢٢

السودان قبل الاحتلال · ولكن هذا متعلق بتحول السياسة البريطانية من سياسة عدم التدخل الى سياسة التدخل ·

ثانيا ــ سياســـة التدخل ، وابادة الجيش المصرى فى أنحاء السودان

حتى هزيمة هكس فى شيكان ، كانت الحكومة البريطانية تعلن تمسكها بسياسة عدم التدخل ، التى كانت تتفق مع مصلحتها بالدرجة الاولى ، وكانت تتمسك ، بصفة خاصة ، بأهم عنصر فى هذه السياسة وهو عدم الاشتراك فى العمليات العسكرية بأية قوات انجليزية أو هندية لانقاذ الموقف هناك · ففى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، وقبل أن تصل أنباء هزيمة هكس ، كتب السير ايفلن بيرنج (كرومر) الى وزير خارجية حكومته يبلغه أن الحكومة المصرية لم يعد لديها المال الذى يمكنها من مواجهة الطوارىء ، وأنها أرسلت كل رجل فى حوزتها تقريبا الى السودان ، وأنه فى حالة فقد جيش هكس ، فمن المحتمل أن تطلب من الحكومة البريطانية ارسال قوات انجليزية أو هندية ، ولكن جرانفل رد عليه فى ٢٠ نوفمبر بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع اعارة مصر قوات انجليزية او هندية وان « عليه اذا استشير ، ان يوصى بالتخلى عن السودان فى حدود معينة » (٦٧) ·

ونلاحظ فى هذا الكتاب ، انـه فى الوقت الذى تمسكت فيه الحكومة البريطانية بأهم عنصر فى سياسة عدم التدخل ، وهو عدم الاشتراك بقوات انجليزية أو هندية فى العمليات الحربية ، فقد بدأت فى نفس الوقت تتحول الى سياسة التدخل ، عندما طلبت الى « بيرنج » أن ينصح الحكومة المصرية بالتخلى عن السودان · وكلا الموقفين ، كما هو واضح ، لغير مصلحة مصر ، لانهما ينبعان من غاية واحدة ، هى أن تفقد مصر السودان ·

وما يهمنا هنا ، هو ما يتعلق بالجيش المصرى ذلك أن سياسة اكراه الحكومة المصرية على التخلى عن السودان ، كان من الممكن تنفيذها بالشكل الذى يؤمن انسحاب الجيش المصرى من السودان بأقل الخسائر ، وهو ما قد يبدو امرا بديهيا فى مثل حالات الانسحاب والاخلاء ، ولكن السياسة البريطانية التى اتبعت فى ذلك الحين كانت بحيث تؤدى الى افناء الجيش المصرى هناك تماما .

فقد قامت هذه السياسة على الاسس الاتية :

١ ــ اخلاء الخرطوم وحدها ، دون انقاذ أو سحب الموظفين والعسكر المصريين فى المراكز والحاميات الداخلية الاخرى فى السودان (٦٧ مكرر) · وقد ندد بهذه السياسة الجنرال غوردن نفسه ، وأبرق فى ٩ مارس ١٨٨٤ الى « بيرنج » يعرض استقالته على حكومته ، واعتزامه الذهاب بكل البواخر والمؤن الى مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال (٦٨) · وفى ٧ أبريل ١٨٨٤ ، كتب الى « بيرنج » يخبره بأنه قد عرف أنه لا يعتزم ارسال نجدات اليه أو الى بربر ، وأنه لذلك يعتبر نفسه مطلق الحرية فى اتباع ما تمليه عليه الظروف ، ومن جانبه فانه سوف يصمد فى موقعه لاطول وقت ممكن ، فاذا استطاع اخماد الثورة كان بها ، والا فانه سوف ينسحب الى مديرية خط الاستواء ، ويخلف له : « عارا لا يمحى ! عار التخلى عن حاميات سنار وكسلا وبربر ودنقلة » (٦٩) ·

٢ ــ على الرغـم من ان تنفيذ مهمـة اخلاء السودان كان يتطلب ارسال قوة عسكرية لتأمين سحب القوات المصرية والمدنيين المصريين وحماية النساء والاطفال من النهب والقتل وهم يقطعون مئات الاميال ، الا ان سياسة الحكومة البريطانية فى فرض اخلاء السودان كانت مقترنة بالامتناع عن ارسال قوات عسكرية بريطانية للمعاونة فى هذا الاخلاء ، مع أنها كانت تعـرف من رسالة « بيرنج » اليها فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، ان الحكومة المصرية ليس لديها مال لمواجهة الطوارىء ، وأنها أرسلت كل رجل فى حوزتها الى

---

[٦٧] Blue Book, Egypt No. 1 (1884) pp. 92 - 93.
[٦٧مكرر] Cromer, op. cit., p. 440.
[٦٨] Ibid p. 403.
[٦٩] Blue Book, Egypt No. 15 (1884) p. 1.

السودان . ومن الغريب أنها بعثت بجوردن ستيوارت الى الخرطوم وحدهما ، دون أى قوة عسكرية تصحبهما ، مع أن الثورة كانت فى ذلك الحين منتشرة فى أرجاء السودان ، وكانت الخرطوم نفسها مهددة بحصار الدراويش (٧٠) .

٣ ـ منع ارسال أية قوات خارجية الى السودان . فعندما اقترح شريف باشا ارسال قوات عثمانية ، ترتب الحكومة البريطانية شرط ارسالها وسحبها مع السلطان ، اشترط اللورد جرانفل أن تدفع الحكومة العثمانية نفقات هذه القوات ! (٧١) ، وهو ما كان يرفضه السلطان بطبيعة الحال . وفى يوم ٨ أبريل أبلغ غوردن « بيرنج » أنه طلب الى السير صموبل بيكر اصدار نداء الى أصحاب الملايين الانجليز والامريكيين للاكتتاب فى نفقات ارسال حملة تركية الى السودان من ٣٠٠٠ جندى (٧٢) ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن ترى هذا الرأى ، لان ارسال الجند الترك على أى شكل من الاشكال « فيه قلب لسياستها الاساسية باقتطاع السودان من مصر ، واعادة الاستقلال الى أهله » ، ولان الغرض الذى كان يرمى اليه غوردن من طلب هذه القوات ـ كما كانت ترى ـ انما هو لاستخدامها فى « عمليات هجومية » لدحر المهدى ، وهذه العمليات لا يمكن أن تنال موافقتها ! (٧٣) . ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تخشى ارسال قوات خارجية الى السودان، خوفا من أن يستخدمها الجنرال غوردن بنجاح فى اخماد الثورة ، وقد فضلت بدلا من ذلك ترك القوات المصرية فى السودان تواجه خطر الابادة على ايدى الثوار . وعلى كل حال ، فقد كشف اللورد كرومر عن شعور حكومته ازاء القوات المصرية ، التى كانت تتعرض للفناء بسبب سياستها ، فقال : « ان الحكومة البريطانية لم تكن واقعة تحت أى التزام أدبى بانقاذ هذه الحاميات المصرية » . وكان ذلك فى معرض تعليقه على عبارة غوردن السابقة اليه بأن التخلى عن هذه الحاميات انما هو « عار لا يمحى » ! (٧٤) .

ويرى بعض المؤرخين (٧٥) أن سياسة جلادستون التى ادت الى قتل غوردن وسقوط الخرطوم وضياع السودان ، انما كان منشؤها أنه عندما وافق على بعثة غوردن كان يعتبرها « مهمة تقريرية استشارية »هدفهاتقرير الوسائل الفعالة للتمكن من اخلاء السودان ، وليست مهمة تنفيذية هدفها تنفيذ الاخلاء ! وأن هذا التضارب بين فهم جلادستون لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم هذا الاخير لمهمته ، كان منشأ الصعوبات التى أدت فى النهاية الى فشل مهمة الاخير .

على أن هذا التفسير مردود عليه بأن جلادستون لم يكن يجهل ما طرأ على مهمة غوردن من تحول فى القاهرة، عندما اناط به الخديو توفيق ان يضع موضع التنفيذ اخلاء الاراضى السودانية ، وأن يعمل على انسحاب الجنود المصريين والموظفين المدنيين منها . ولو أن جلادستون كان معترضا على هذا التكليف الذى غير من مهمة غوردن ، لكان فى وسعه أن يعلن هذا الاعتراض ، خصوصا وأن غوردن انما ذهب بتكليف رسمى من الحكومة البريطانية ، وهو خاضع من ثم لتعليماتها فيما يتصل بمهمته . على أن جلادستون لم يعترض ، ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة تعارض .

ولما كانت المهمة التنفيذية التى كلف بها غوردن من القارة تقتضى ـ كما ذكرنا ـ ارسال قوات عسكرية لتأمين انسحاب الجنود والاهالى ، فقد كان من الضرورى ـ مادامت الحكومة المصرية تنفذ رغبة الحكومة البريطانية فى اخلاء السودان ـ أن تسهل هذه الاخيرة ارسال القوات اللازمة لتنفيذ وتأمين الاخلاء . على أنها ـ كما رأينا ـ قد رفضت ارسال أى قوات ، سواء أكانت انجليزية أم هندية أم تركية ، بل لقد رفضت عرضا من الحكومة المصرية بأرسال قوة من الجيش المصرى الجديد الى بربر ! (٧٦) . وهذا دليل على أن المسألة لم تكن مسألة تعارض بين فهم جلادستون

---

[٧٠] Cromer, op. cit., p. 294. دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣٦١ .

[٧١] Blue Book, Egypt No. 15 (1884).

[٧٢] Lord Granville to Mr. Egerton, May 1, 1884 (Cromer, op. cit., 449.

[٧٣] Ibid p. 432.

[٧٤] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣٥٨ .

[٧٥] Cromer, op. cit., p. 447.

[٧٦]

لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم الاخيرلمهمته ،على النحو السابق ، وانما كانت النية مبيتة منذ البداية على ترك القوات المصرية داخل السودان تواجه نفس المصير الذى واجهته القوات المصرية من بقايا جيش عرابى فى غابة شيكان . وهذه الحقيقة تتضح بشكل جلى مما أورده اللورد كرومر فى كتابه : « مصر الحديثة » ، فهو يقول :

لم يكن ذهاب الجنرال غوردن الى السودان من أجل تأمين انسحاب كل رجل ، وكل امرأة وكل طفل يريد أن يترك السودان ، وانما أرسل الى هناك ليبذل كل ما فى وسعه لتنفيذ الاخلاء . ولقد ترك له الكثير تحت تصرفه . وعندما غادر القاهرة ، كان مفهوما أنه من الصعب لحد كبير مساعدة الحاميات المتطرفة ، خصوصا تلك التى فى مديرتى بحر الغزال وخط الاستواء ، على الانسحاب . ولذلك فعندما صدرت التعليمات اليه ، كان الاهتمام منصبا على العسكريين والمدنيين فى الخرطوم بصفة خاصة ، لانهم كانوا من الناحية العددية أكثر من الموجودين فى المواقع الاخرى ، وكان الاتصال بهم أسهل فى الوقت نفسه ولقد كان الواجب الرئيسى للجنرال غوردن ، كما يبدو لى ، هو أن يبذل كل ما فى وسعه لانجاز مهمته الصعبة ، ويتحاشى فى الوقت نفسه ما يمكن ان يحدث من الالام واراقة الدماء وفقد الاموال التى لابد منها فى حالة ما اذا أصبح من الضرورى ارسال حملة بريطانية الى السودان . ذلك أن الحكومة البريطانية ليست مسئولة بأى حال عن الموقف الذى وضعت فيه الحاميات الموجودة فى السودان .. وان وقوع الحاميات الموجودة فى المواقع المتطرفة فى أسر المهدى ، لهو أخف ضررا على وجه التأكيد من ارسال حملة بريطانية لاغاثة الخرطوم » !

وكان من الطبيعى أن يتعارض هذا الفهم الملتوى من جانب السياسة البريطانية لمسألة اخلاء السودان ـ خصوصا بعد أن رفضت الحكومة البريطانية أيضا ارسال قوات تركية او مصرية ـ مع فهم الجنرال غوردن الصريح لمهمته . فعلى حد قوله : « لقد عينت لاخلاء السودان وليس للهرب من الخرطوم ، وترك الحاميات الاخرى فى جميع المواقع ، تواجه مصيرها » ! لذلك فقد كان يرى أنه من الضرورى « أن ينال كل فرد ، سواء كان اسيرا أو سدت عليه منافذ الهرب ، الفرصة والقدرة على الانسحاب » وأن الحكومة البريطانية ملزمة بانقاذ جميع الحاميات « بأى ثمن » ، وأن التخلى عن هذه الحاميات انماهو « عار لا يمحى » و « خزى واضح » . وقد كتب الى حكومته فى ١٩ نوفمبر يقول انه لن يغادر السودان حتى ينال كل فرد فرصته للانسحاب ، وانه اذا أصدرت اليه حكومته اوامرها بالنزول « فسوف لا أطيع هذا الامر ، وسأبقى هنا ، وأسقط مع المدينة وأواجه كل الاخطار » (٧٦ مكرر) .

ولقد كان بسبب موقف الحكومة البريطانية من الحاميات المصرية فى السودان ، ان ابيدت هذه القوات تقريبا .فطبقا للاحصاء الذى نشره « الباحث المطلع محزون » ـ بالرجوع الى ما وقع بيده من الكتب والمستندات التاريخية وهو بالسودان ومصر ، وما قارنه بمذكراته من أقوال المعاصرين ، وما ورد بمؤلف نعوم بك شقير ، وما استشهد به من أقوال سلاطين باشا فى وقائع دارفور ، وابراهيم فوزى باشا فى وقائع الخرطوم ـ بلغ عدد الضحايا من الضباط والجنود المصريين فى بربر عند سقوطها فى مايو ١٨٨٤ الف وخمسمائة و ٤٠٠ فى وقائع دنقلة فى سبتمبر ١٨٨٤ و ٣٥٠٠ فى وقائع الحلفاية الاولى والحلفاية الثانية فى مارس ١٨٨٤ ، و ٢٥٠٠ فى وقائع القطينة والكلاكلة وبرى والجريف والحلفاية الثالثة فى يوليو وأغسطس ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ فى وقائع أبو حراز والعيلفون وأم ضبان فى سبتمبر ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ عند سقوط الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ ، و ٤٥٠٠ عند سقوط كسلا فى يولية ١٨٨٥ و ٥٠٠٠ عند سقوط سنار فى اغسطس ١٨٨٥ (٧٧) .

وهكذا نرى أن افناء الجيش المصرى القديم فى مصر والسودان قبل الاحتلال ، كان هدفا من اهداف السياسة البريطانية سواء فى مرحلة عدم التدخل ، أو فى مرحلة التدخل ، وأن شيطان المصالح البريطانية كان يقود ساستها ويسدد خطاهم على الدوام .

حادث الحدود (يناير ١٨٩٤) .

في الوقت الذى كانت مصر تفقد فيه كل ماتملكه

---

[٧٧] محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ص ٨ ـ ١٨ ، [الاسكندرية ١٩٣٥ م] .

من قوات فى مصر وفى السودان ، كانت أقدام الاحتلال تغوص وترسخ شيئا فشيئا فى أرض مصر • فبعد هزيمة هكس فى شيكان ، وبعد أن تحولت السياسة البريطانية الى التدخل فى شئون السودان ، بطل كل تفكير من جانبها فى الجلاء السريع عن مصر • وقد اضطرت الحكومة البريطانية بعد ذلك ، تحت تأثير الظروف الدولية ، الى مناقشة مسألة الجلاء مع الباب العالى سنة ١٨٨٧ فيما عرف باسم « مفاوضات السير درمند ولف » • ولكن بعد ان فشلت هذه المفاوضات أخذت فكرة الجلاء تضعف لدى الحكومة البريطانية حتى لفظت أنفاسها الاخيرة •

وقد كان من الطبيعي أن يكون رد الفعل لذلك هو انتعاش الحركة الوطنية • وقد بدأ هذا الانتعاش على يد الخديو عباس الثانى ، ثم انتقل الى افراد الشعب • « وللملوك والامراء فى كثير من المواطن فضل على النهضات القومية » ـ كما يقول الرافعى •

وكان عباس الثانى قد ولى عرش الخديوية المصرية خلفا لوالده الخديو توفيق فى يناير ١٨٩٢ • وقد بدأت علاقته بالانجليز بداية طيبة بسبب مساعدتهم له فى تولى العرش وفى أزمة الفرمان • ولكن هذه العلاقة لم تلبث أن تغيرت عندما أخذت أسباب الاحتكاك بينه وبين اللورد كرومر وسلطات الاحتلال تظهر كنتيجة للتصارع على الحكم ، فقد كان عباس يريد ممارسة حقوقه كحاكم أوتوقراطى ، بينما كان الانجليز ينازعونه هذا الحكم • وكان من الطبيعي أن يلتمس عباس التأييد من العناصر الوطنية فى البلاد ، ويتجه بصفة خاصة الى الجيش الذى اعتبره ـ على حد قوله ـ « الاداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية » (٧٨) • وكان ذلك مما أدى فى النهاية الى حادث الحدود المشهور فى يناير ١٨٩٤ •

وقد بدأ عباس الثانى محاولاته للسيطرة على الجيش عن طريق اظهار الاهتمام بأموره واصلاحه • ومن أجل ذلك فكثيرا ما كان يرتدى الملابس العسكرية كأحد ضباط الفرق ويمر على وحدات الجيش وقت التعليم وفى المناورات ويعنى بحالة الجنود والضباط ونظامهم وتعليمهم ومعيشتهم ، ويوجه عنايته الى تدريب الجند وتلاميذ المدرسة الحربية ، الامر الذى جعل قلوبهم تتعلق به (٧٩) • وفى خريف عام ١٨٩٣ حانت الفرصة له بسفر اللورد كرومر الى وطنه انجلترا ، فأسند وكالة نظارة الحربية الى محمد ماهر باشا ، وكان غرضه من ذلك ـ كما قال ـ أن يضع فى يده الاشراف الحقيقى على ما يدور فى هذه النظارة (٨٠) على انه لما كان محمد ماهر باشا معروفا بولائه للخديو عباس وحيازته لرضائه وثقته ، فقد كان ذلك ما جعل اللورد كرومر يشعر حينما بلغه الخبر بأن هذا التعيين مقدمة للمتاعب ! (٨١) • •

وفى الحقيقة فسرعان ما أخذ ماهر باشا يعمل على تقويض سلطة الجنرال كتشنر سردار الجيش المصرى ، ويثير فى نظارة الحربية من المتاعب ما لم تعرفه طوال السنوات العشر السابقة منذ وقوع الاحتلال (٨٢) •

وفى أوائل يناير ١٨٩٤ سافر عباس الثانى ومعه محمد ماهر باشا الى حدود مصر الجنوبية لتفقد أحوال الجيش المصرى ، وفى الحقيقة لابداء ملاحظات على الجيش اذا وجدها • على أن نسخة من برنامجه السرى الذى كشف عن نيته فى ابداء ملاحظات شائنة تحط من قدر الجيش ، وتصيب بالتالى كبار الضباط الانجليز المشرفين عليه ، وقعت فى يد السردار كتشنر • وفى البداية اعتقد الانجليز ان هذه النسخة غير حقيقية (٨٣) • ولكن سرعان ما تبين صحتها حينما أخذ الخديو يمطر انتقاداته على الضباط الانجليز الذين كانوا

---

[٧٨] مذكرات عباس حلمى الثانى ، المصرى فى ٣ مايو ١٩٥١ •

[٧٩] الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٣١١ [القاهرة ١٩٣٩] •

[٨٠] مذكرات عباس حلمى الثانى ، المصرى فى ٣ مايو ١٩٥١ •

[٨١] Cromer, Abbas II p. 50.

[٨٢] Milner, op. cit., p. 373.

[٨٣] Arther, George, Life of Lord Kitchener Vol. I. p. 182. Vot. I. p. 182.

[نقلا عن دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ الى ١٩١٩ ص ٢٢٤ ، بحث للدكتوراه غير مطبوع] •

فى رفقته ، والذين استقبلوه ، وعلى كل شئ رآه ، وراح يبذل جهده فى بذر بذور الشقاق بين جميع الرتب • وبلغت المسألة ذروتها فى وادى حلفا بينما كان يحضر استعراضا للجيش ، فقد ابدى ملاحظات انتقادية عديدة للقواد البريطانيين اختتمها بقوله للجنرال كتشنر • أنه من العار فى رأيه أن يكون الجيش المصرى على هذه الدرجة من عدم الكفاءة • وقد رد كتشنر على هذه الملاحظات بتقديم استقالته فى أدب ، وقال للخديو انه اذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويعنفون علنا على ذلك النحو ، فان مركزهم فى البلاد يصبح حرجا ، واذا استمر ذلك فلن يكون فى وسعه الحصول على ضباط أكفاء للخدمة فى الجيش المصرى • ثم أرسل الى اللورد كرومر تلغرافا بهذا الحادث •

كان من الطبيعى أن يزعج هذا الحادث اللورد كرومر ازعاجا شديدا ، فقد رأى فيه تحريضا على الفتنة ، وتعريضا لنظام الجيش للخطر ، خصوصا وأن الجيش كان مؤلفا من « ضباط أوربيين مسيحيين وجنود أفريقيين أو آسيويين مسلمين » • وقد رأى أن الموقف قد تحول الان عما كان عليه عند وقوع الاحتلال ، لان وجود الضباط الانجليز انما كان نتيجة لانتقاض الجيش السابق على الخديو ، ولكن الخديو الان هو الذى يحرض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم ! ومع أنه اعتبر الحادث فرصة لتوجيه « ضربة قاضية » الى الخديو ، الا أنه خشى أن مثل هذه الضربة قد تثير عطف الدول الاوروبية عليه ، لذلك اكتفى بأن طلب الى اللورد روزبرى فى ٢٠ يناير الموافقة على أن يطلب الى الخديو نقل محمد ماهر من نظارة الحربية ، فاذا لقى معارضة شديدة فى ذلك ، يلجأ الى التهديد بوضع الجيش المصرى بأكمله تحت امرة قائد جيش الاحتلال • وقد وصله الرد من اللورد روزبرى فى اليوم التالى ، وفيه يوافق ، ليس فقط على اقتراح كرومر ، بل يطالب باتخاذ اجراء أشد ، وهو أن يصدر الخديو أمرا عسكريا يثنى فيه على الضباط الانجليز والجيش ، وفى حالة الرفض ، ينظر فى وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية •

وقد انتهى الامر باستلام الخديو تحت نصيحة القنصلين الفرنسى والروسى اللذين رأيا أنه من الافضل تجنب صدام مكشوف بين الخديو والحكومة البريطانية فى مسألة يقف فيها الخديو فى الجانب الخطأ • وبناء على ذلك وجه الخديو الى السردار خطابا نشر فى الجريدة الرسمية ، وفيه ينقض كل ما قاله فى الاسابيع الاخيرة ، ويبدى رضاءه التام عن حالة الجيش ، ويهنىء الضباط المصريين والانجليز الذين يتولون قيادته ، ويسجل للضباط البريطانيين خدماتهم التى أدوها للجيش • وبعد بضعة أيام أصدر أمرا بنقل محمد ماهر باشا من نظارة الحربية ، وتعيينه محافظا لبور سعيد (٨٤) •

وبهذا الاستسلام من جانب الخديو عباس الثانى ، تدخل العلاقات بينه وبين الحكومة البريطانية مرحلة جديدة • ومع أن جمعة سرية قد تألفت فى الجيش المصرى بعد هذا الحادث من الضباط المصريين الموالين لعباس ، الا أن نشاط هذه الجمعية قد اقتصر على تزويده بالانباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع (٨٥) • وفى الحقيقة أن الخديو ، بعد أن دفع ثمنا غاليا من نفوذه وسمعته ، قد تعلم – كما يقول كرومر – ألا فائدة من مقاومة السياسة البريطانية فى مصر علانية • ولقد ساعده على ذلك أنه عندما سافر الى الاستانة فى صيف عام ١٨٩٥ ، عاد ساخطا من معاملة السلطان له • ولذلك فقد اتبع مع الاحتلال منذ ذلك الحين خطة أكثر ودا وصداقة ، وقبل دون تذمر تعيين مصطفى فهمى باشا ، المعروف بتشيعه للانجليز ، خلفا لنوبار باشا (٨٦) •

ولقد كانت نتيجة ذلك أن خرج الجيش المصرى من دائرة العمل الوطنى ، ومن تأثير العناصر الوطنية الى حين • فقد حرص الانجليز ، بعد حادث الحدود ، على الا يعينوا أو يرقوا من الضباط المصريين الا من يثبت ولاؤه لهم • وبدأ ذلك بعد نقل محمد ماهر باشا من وكالة نظارة الحربية ، فقد رشح الجنرال كتشنر لها اللواء ادوارد زهراب باشا ، الذى كان ولاؤه للانجليز – كما يقول ملنر – مما لا يحتمل المناقشة (٨٧) !

---

(٨٤) Cromer, op. cit., p. 50

(٨٥) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٨٠ .

(٨٦) Cromer, op. cit., p. 62 - 63

(٨٧) Milner, op. cit., p. 373.

ازاء الجيش المصرى الجديد :

فى تلك الاثناء ، كانت العوامل قد توافرت لاسترداد السودان ، وأهمها ، اجتياز المالية المصرية دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ الجيش المصرى درجة من حسن التنظيم والاستعداد تؤهله للدخول فى حرب كبيرة ، ثم أخيرا ما ظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف السودان والتوغل فى أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التعايشى الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة فى التوغل فى افريقيا الوسطى · وجاءت الاسباب المباشرة بهزيمة الطليان فى موقعة عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ على أيدى الاحباش ، وما تلى ذلك من تهديد الدراويش لكسلا التى احتلها الطليان بصفة مؤقتة سنة ١٨٩٤ · لذلك طلبت الحكومة الايطالية من حكومة لندن أن يقوم الجيش المصرى بعمليات ضد الدراويش المهاجمين لتخفيف الضغط ، فكان حينئذ قرار الحكومة البريطانية المفاجىء فى ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة (٨٨) ·

ومنذ البداية تقرر أن يستخدم الجيش المصرى الجديد فى الحملة الجديدة بقيادة الجنرال كتشنر · ولدواعى الحيطة ، فقد تقرر أيضا أن تنضم الى هذا الجيش القوات المصرية الموجودة فى سواكن ، على أن تحل محلها قوات هندية ، وقد أعير الى الجيش بعض الضباط البريطانيين ، وأرسلت أورطة بريطانية من القاهرة الى وادى حلفا لتقوم بنجدة هذا الجيش عند اللزوم (٨٩) · وفى أول مايو ١٨٩٦ ، أى بعد شهر ونصف من قرار الحكومة البريطانية استرجاع دنقلة ، بدأ زحف الجيش المصرى المظفر ، الذى استمر لمدة ثلاث سنوات ونصف ، واشتركت فيه ، فيما بعد ، تعزيزات عسكرية بريطانية ، وانتهى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ باسترداد السودان ·

ولا ننوى فى هذه الدراسة أن نتتبع المعارك العديدة التى خاضها الجيش المصرى وانتصر فيها فى رحلة العودة الى السودان ، ولكن السؤال الذى تطرحه هذه الانتصارات هو : منذ متى تحولت الحكومة البريطانية عن سياسة انشاء جيش مصرى صغير للاعمال البوليسية ، الى انشاء قوة حربية حقيقية تستطيع خوض المعارك الضارية وتحقيق الانتصارات الباهرة ؟ ·

فى الواقع أن ذلك يرجع الى عدة أسباب : أولها ، تفاقم خطر الثورة المهدية بعد كارثة حملة هكس ، وما أصبحت تهدد به من غزو مصر ذاتها · وكانت السياسة البريطانية تخشى هذا الغزو لاسباب كثيرة أهمها أنه اذا زحف المهدى شمالا ، فمن المقطوع به ـ كما يقول السير تشارلس ولسن ، المستشار العسكرى للوكالة البريطانية ـ أن يدخل تحت لوائه كل السكان على جانبى النيل ، لتأثر الناس بأخبار انتصاراته التى هيأتهم لقبول دعواه انه المهدى المنتظر (٩٠) · ولما كان التمسك بالسياسة التى وضع أسسها اللورد دفرين ـ سياسة انشاء جيش للاعمال البوليسية ـ يلقى كل العبء على القوات البريطانية لمواجهة هذا الزحف ، فقد كانت المصلحة البريطانية تقتضى التخلى عن هذه السياسة ، وانتهاج سياسة جديدة تعمل على تقوية الجيش المصرى وتنظيمه وتدريبه على نحو يؤهله لتحمل هذا العبء ، وخوض المعارك ضد جيش المهدى ·

ثانيا ، أنه بعد اخلاء السودان ، أصبح غزو الدراويش لمصر خطرا حقيقيا · فقد كان وادى حلفا هو آخر المراكز فى الحدود المصرية بعد واقعة جنس Ginnis التى قاتل فيها الجنود المصريون قتالا باسلا ، ومنذ مايو ١٨٨٦ خرج الانجليز من حلفا وتركوا بها حامية مصرية ، وأبقوا قوة بريطانية فى أسوان للنجدة فى حالة الضرورة · وكانت الاشاعات تروج دائما بأن جيشا من الدراويش يحتشد عند سرس (أول مراكز المهديين فى الشمال) وذلك لغزو مصر · وقد أوجب هذا ، الاستمرار فى سياسة تقوية الجيش المصرى واعداده لمقاومة الغزو المنتظر · وقد قام الجيش بواجبه على نحو أثار اعجاب الانجليز المعاصرين ، فمنذ ابريل ١٨٨٧ بدأ الدراويش يشنون الغارات على نقاط الاستحكامات المصرية حول حلفا · وفى صيف عام ١٨٨٩ بدأ الغزو المنتظر على يد عبد

---

[٨٨] دكتور محمد فؤاد شكرى :المرجع السابق ص ٤٨٩ ـ ٥٠٤ ·
[٨٩] Cromer, Modern Egypt, p. 527 - 28.
[٩٠] دكتور محمد فؤاد شكرى :المرجع المذكور ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ·

الرحمن النجومى ، ولكنه منى بهزائم ساحقة على يد الجيش المصرى كانت آخرها واقعة طوشكى « ٣ ـ ٨ ـ ١٨٨٩ » التى خاضها الجيش المصرى منفردا وتمخضت عن خسائر لجيش النجومى بلغت ١٢٠٠ قتيل و ٤٠٠٠ أسير ، مقابل ٢٥ قتيلا للمصريين و ١٤٠ جريحا ، وزال على أثرها الخطر عن مصر لاول مرة منذ عام ١٨٨٥ (٩١) • وقد علق اللورد كرومر على ذلك قائلا : « لقد اعطى (هذا الانتصار) الثقة للجيش المصرى وللشعب المصرى ولاوروبا » (٩٢) •

ثالثا ، بعد أن تحولت السياسة البريطانية عن فكرة الاحتلال المؤقت الى الاحتلال الدائم لمصر بعد فشل مفاوضات السير درمند ولف ، أصبح وجود جيش الاحتلال فى مصر ضمانا ضد أى فتن تحدث داخل الجيش المصرى ، وبالتالى فلم تعد مسألة تقويته ورفع كفاءته تمثل خطرا على المصالح البريطانية • وكان الخوف على هذه المصالح أن يتهددها جيش مصرى قوى بعد انسحاب جيش الاحتلال ، هو الدافع الاساسى للورد دفرين لوضع قاعدة انشاء جيش محدود من ستة آلاف للاغراض البوليسية ـ كما رأينا • وبعد التخلى عن هذه السياسة زاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٫٠٠٠ جندى عند بدء اعداد حملة دنقلة (٩٣) •

رابعا ، لم تكن قد ظهرت فى البلاد الى ذلك الحين حركة وطنية ذات خطر يخشى منها على مركز الاحتلال • ولما كان الاحتلال مطمئنا الى مركزه ، فلم يكن يضيره فى شىء انشاء قوة مصرية ذات كفاءة تحمل عنه الاعباء ، كما كانت تفعل القوات الهندية • وهذا العامل على جانب كبير من الاهمية ، لان اشتداد الحركة الوطنية بعد ذلك سوف يغير من السياسة البريطانية ازاء الجيش •

وعلى كل حال ، فباسترداد السودان ، تنتهى تقريبا الظروف التى أوجبت تقوية الجيش المصرى ، وفى الوقت نفسه تظهر ظروف جديدة أخرى تدفع السياسة البريطانية الى الاخذ بأسباب الحذر • وهذه الظروف تتمثل بالدرجة الاولى فى انتعاش الحركة الوطنية واشتداد الشعور بالعداء للاحتلال بين أفراد الشعب • فلقد كان من الطبيعى أن تخشى السلطات البريطانية انتقال هذه الروح المعادية الى الجيش ، ويتم الالتحام بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية على نحو ما حدث فى الثورة العرابية • لذلك نلاحظ أن السياسة البريطانية قد أبقت الجيش المصرى « بأسره تقريبا » فى السودان بعد استرداده ، وذلك لخدمة توطيد دعائم الامن فى ربوعه ، والاشتغال فى تهدئته ، وانشاء كافة الاشغال العمومية (٩٤) ، وبصفة خاصة لفصل هذه القوة العسكرية التى أثبتت جدارتها ، « واستردت ثقتها بنفسها » ـ على حد قول كرومر السالف الذكر ـ عن قاعدتها الجماهيرية •

الجيش المصرى بعد استرداد السودان

رأينا كيف أصبح الجيش المصرى ، باعتراف الكتاب والسياسيين الانجليز ، وبسبب الظروف التى ذكرناها ، « قوة مقاتلة على أعظم جانب من الكفاءة وحسن التنظيم » ، وذلك على العكس تماما من الفكرة السائدة فى كتابات الباحثين والكتاب المصريين بأن الاحتلال عمل دائما على اضعاف الجيش منذ وقوعه • ويهمنا قبل أن ننتقل الى بحث التطور الذى طرأ على السياسة البريطانية بعد استرداد السودان ، أن نستعرض حالة الجيش فى ذلك الوقت ، ليتسنى لنا متابعة التغيرات التى طرأت عليه كنتيجة لتغير السياسة البريطانية •

كان عدد الجيش المصرى بعد استرداد السودان

---

[٩١] نفس المصدر ص ٤٣٨ ـ ٤٤١ •

[٩٢] Royle, Charles; the Egyptian Campaigns 1882 - 1885, p. 480 - 5.

[٩٣] Cromer, op. cit., p. 516.
Wheeler Harold; the Story of Lord Kitchener p. 84 (London 1924),

[٩٤] محزون : المرجع السابق ص٨٨ •
Royle, op. cit., p. 505.

يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ ألف ضـابط وجنـدى ، فقد كانت هناك ١٢ أورطة مشاة تتكون من الفلاحين المصريين ، وما لا يقل عن ٩ آلايات من الجنود السودانيين وكانت الطوبجية والسوارى والهجانة تتكون من المصريين أيضا ، وتبلغ فى جملتها ١٤ ألف جندى وقد تم تجنيد الاورط السودانية من صفوف الدراويش الذيـن كانت تمتلىء بهم المعسكرات المصرية والانجليزية عقب كل انتصـار وقد اشترك منهم فى الهجـوم على « ام درمان » ٧٠٠ جندى ·

وكانت أربـع من الاورط المصرية تحت قيادة ضباط مصريين ، وبقية الاورط تحت قيادة ضباط انجليز · وكان فيلق الهجانة المصرى وسـلاح الفرسان (السوارى) تنقسم قيادة وحداته بين الضباط المصريين والانجليز أما الاورط السودانية فقد اقتصرت قيادتها على الضباط الانجليـز وحدهم فى ذلك الوقت ·

وكانت ترقية الضابط المصرى المتخرج فـى المدرسة الحربية تتوقف عند رتبة الاميرالاى ، أما الضابط السودانى فكانت ترقيته تتوقف عند رتبة « صـاغقول أغاسى » (صـاغ) بينما كان الضباط الانجليز يلتحقـون بالخـدمة برتبة بمباشى ولا تتوقف ترقيتهم عند حد . وكان ذلك من الاسباب التى أدت الى سريان روح التذمر بين الضباط المصريين الذين كانوا يرون أنفسهم يتخطون فى الترقية من جانب الضباط الانجليز الشبان ذوى الرتب الصغيرة الذين يفدون من انجلترا ·

وكان الضباط المصريون يختارون من بين الاسر المصرية المتوسطة ذات الاصول التركية والكردية والشركسية · أما الجنود فمن بين الفلاحين . وكان جنود الالايات السودانية يجندون من مختلف أرجاء السودان ، وبصفة خاصة من قبيلتـى « الشيلوك » « والدنكة » . وكان الفلاح المصرى يقضى فى الخدمة العسكرية ست سنوات ، عدا ست سنوات أخرى يقضيها فى الاحتياط او البوليس · أما الجندى السودانى فكانت تمتد خـدمته العسكرية الى ما لا نهاية · ويعترف الكتـاب الانجليز بطول مدة الخدمة العسكرية التى كانت تشكل فى مصر ضريبة فادحة على بنيها مـن الشبان ، ولكنهم يبررون ذلك بأن انقاص هذه المدة كان يقتضى مضاعفة هيئة التدريب لتزويد المجندين بالتدريب والتمرين الكافيين ، وهو ما كانت تحول دونه العقبات المالية ، بينما كانت الحاجة ماسة لوجود جيش قوى كفء ومدرب حتى يستتب الامن فى السودان .

وكانت وزارة الحـربية المصـرية والادارات العسكرية المصرية تصطبغ بالصبغة الانجليـزية البحتة . فقد كانت الوظائف الادارية العليـا وقيادات الفرق فى أيدى الضبـاط الانجليز فى الجيش المصرى · وفى الحقيقة ـ وكما يقـول « هوايت » ـ لم تكن ثمة وزارة مصرية يتمتع فيها الانجليز بيد مطلقة كتلك التى كانوا يتمتعون بها فى وزارة الحربية . فقد كان الخديو هو القائد الاعلى من الناحية الاسمية ، ولكن السردار كان هو القائد الاعلى الفعـلى او هـو القـائـد الاعلـى التنـفيذى · وكـان بـهذه الصـفـة يسـيطر على جميع الجهاز · . وكان يليه فى قيادة الجيش « الادجوتانت جنرال » وكان رئيس أركان حرب الجيش المصرى انجليزيا أيضا ، ويتبعه مباشرة مدير التموين والسكرتير المالى ومدير المخازن ومدير القسم الطبى ، وكلهم انجليز · كما كان يتبعه بعض الضباط المصريين كرؤساء لمكاتب التجنيد وغيرها · وكان مدير المخابرات العسكرية يتبـع مباشرة السردار · وفى عام ١٨٩٩ كـان الجيش المصرى يستخدم ١٣٢ ضابطا انجليزيا و ٤٧ مساعدا وصف ضابط انجليزيا . وكانت وزارة الحربية تستخدم ٢٠ مهندسا أوروبيا ، منهم ١٢ انجليزيا ، و ٤ ايطاليين ، واسترالين ، ويونانى واحد (٩٥))

وقد قامت السياسة البريطانية على الاحتفاظ بالجزء الاعظم من الجيش المصرى فى السودان بعد استرداده · وذلك لعدة أسباب : السبب الاول ، مواجهة الاضطرابات فى السودان والعمل على اقرار الامن فى ربوعه · والسبب الثانى ، ابعاد الجيش المصرى عن مجال تأثير العناصر الوطنية المتحمسـة ومصدر الغليان الشعبى فى مصر ، خوفا من أن تتسرب روح الاضطـراب

[٩٥] White, Arther Silva: The Expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian condominium pp. 289 — 294.

ومقاومة الاحتلال الى الضباط والجنود ، فيتم الاندماج بين الجيش والشعب كما حدث أثناء الثورة العرابية • ثالثا ، اطلاق الامر لجيش الاحتلال فى مصر دون منازع ، خصوصا بعد أن أصبح الجيش المصرى قوة قتالية يخشى بأسها •

وفى الحقيقة ، فان وجود الجيش المصرى بأسره تقريبا فى السودان ، قد أعفى السياسة البريطانية من ضرورة الاحتفاظ بجيش احتلال كبير فى مصر ، وهو الذى كانت الخزانة المصرية تتكفل بدفع ٨٥ ألف جنيه لنفقات اقامته . وكان هذا المبلغ يكفى فى الاحوال العادية للانفاق على جيش تعداده ٥٠٠٠ جندى . وكان جيش الاحتلال فى القاهرة يعسكر فى المواقع الاستراتيجية الهامة : فى القلعة وقصر النيل والعباسية • وفى عام ١٨٩٨ كان هـذا الجيش يتوزع على النحو الاتى : آلايان فى القلعة وقصر النيل ، وأورطة من المشاة واللانسرز Lancers والطوبجية فى العباسية • أما حامية الاسكندرية فكانت تتكون من أورطة من المشاة وفصيلة من الطوبجية وعدد من السرايا (٩٥م)

على أن هذا العدد كان يزيد فى الاحوال التى كان يخشى فيها من وقوع اضطرابات داخلية خطيرة . ففى حادثة العقبة سنة ١٩٠٦ وحين اشتد النزاع حولها بين انجلترا وتركيا ، وكان الرأى العام المصرى يساند موقف تركيا ، طلب اللورد كرومر زيادة الحامية البريطانية فى مصر ، فاستجابت حكومته لهذا الطلب ، وصدرت الاوامر بتحرك ثلاثة فيالق من كريت الى القاهرة تعززها قوة أخرى من مالطة ، الى جانب ارسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها • وقد تم وصول أغلب هذه القوات الى مصر ، وتكلفت الخزانة المصرية زيادة قدرها ٤٥ ألف جنيه نتيجة زيادة مصروفات جيش الاحتلال (٩٦) •

تطور السياسة البريطانية ازاء الجيش بعد استرداد السودان

يمثل استرداد السودان نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة فى السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى • فقد اختفت تقريبا كل الظروف التى دفعت السياسة البريطانية الى التخلى عن سياسة اللورد دفرين ، وانتهاج سياسة تهدف الى تقوية الجيش المصرى ورفع كفاءتـه القتالية وحسن تدريبه •• وفى الوقت نفسه بدأت ظروف جديدة تدفع الى اعادة النظر فى الجيش ، بما يكفل تمام السيطرة عليه من جانب الاحتلال . واهم هذه الظروف ـ كما ذكرنا ـ ارتفاع المد القومى فى مصر ، ومحاولات الخديو عباس الثانى السيطرة على الجيش للاستفادة به فى مقاومة الاحتلال ، كما تمثل فى « حادث الحدود » . وفى الحقيقة أن الخديو عباس لم يكف عن مناوأة الاحتلال سرا ، وان كف عنها جهرا ! فقد تألفت فى أعقاب الحادث جمعية سرية فى الجيش المصرى من الضباط الموالين للخديو عرفت باسم « جمعية المودة السرية » ، وكانت تبعث بالانباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع الى الخديو . وكان بعض ضباط هذه الجمعية فى الحملة المصرية التى استردت السودان ، وقد استمعوا الى الخطبة التى ألقاها اللورد كرومر فى أم درمان وأعلن فيها قيام نظام الحكم الثنائى ، وكتبوا الى الخديو عباس يخطرونه بأن « جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة » (٩٧) •

لكل هذه الاسباب ، فقد اتبعت السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى فى السودان الخطوط الرئيسية الاتية :

أولا ـ تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين فى السودان من الاسلحة والذخيرة • ففى يناير ١٩٠٠ تم سحب عـدد من المدافع المكسيم من الجيش المصرى بحجة ارسالها الى حرب جنوب افريقيا • كما أخذ الجنرال مكسويل ، نائب الحاكم العام ، فى جمع ذخيرة فرقتين من الجيش • وقد سلم بعض الجنود ذخيرتهم ، ولكن الضباط المتحمسين رأوا فى ذلك امتهانا لكرامة الجيش وعدم الثقة به ، فحرضوا الجنود على التمرد ، وكان أن هجموا على الذخيرة لاستردادها ، وامتنعت نهائيا الاورطة الرابعة عشرة السودانيـة عن الرضوخ لتسليم

[٩٥م] Ibid., pp. 294 — 5.

[٩٦] انظر دكتور يونان لبيب رزق : ازمة العقبة المعروفة بحادثة طابة سنة ١٩٠٦ [المجلة التاريخية المصرية عدد ١٢ سنة ١٩٦٧] .

[٩٧] دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٨٠ [دار المعارف بمصر ١٩٥٧] .

الذخيرة • وظلت الحالة فى أم درمان قلقة ، الى ان تعاون الجنود الكبار فى الاورطة مع ضباطهم السودانيين على تسليم الذخيرة تدريجا . وقد سجن الضباط المتهمون بالتحريض على التمرد ، وأحيلوا الى مجلس تحقيق لمحاكمتهم ، وحكم بطرد ستة منهم من خدمة الجيش هم : اليوزباشى محمود أفندى مختار ، واليوزباشى حسن أفندى لبيب ، والملازمون الاوائل : مصطفى أفندى لطفى ، وصالح أفندى زكى ، ومحمد أفندى توفيق يوسف ، والملازمان الثانيان عبد الحميد أفندى شكرى وادريس افندى عبد الله ، واحالة اليوزباشى محمود أفندى حلمى الى المعاش والملازم الثانى أحمد أفندى شاكر الى الاستيداع • وتوبيخ الملازمين الثانيين عثمان أفندى عارف ، ومصطفى أفندى محمود الشامى (٩٨) •

وقد أورد اللورد كرومر هذه الحادثة فى كتابه : « عباس الثانى » ، ولكن دون تفصيل وفى شكل مبهم . واتهم الخديو بأنه كان وراء هذا التمرد ، لانه « لم يشف من مرض الرغبة فى ايقاع الخلل فى نظام الجيش » • وروى أن الخديو كان قد تفوه ببعض الاقوال التى جعلت الجنود المتمردين فى الاورطة السودانية يعتقدون أنه متعاطف معهم ، وأنه لذلك رأى أن يحرم الخديو من ثمرة عمله ، فقابله وطلب منه أن يستدعى المحكوم عليهم ويؤنبهم بعبارات معينة اختارها له وترجمها له ، وذلك ليضعه فى موقف حرج : « لان رفضه أو قبوله لطلبى كلاهما لا يسره ، فاذا رفض ، فسوف يعرض نفسه لشبهة أنه حرض على الثورة فى جيشه ، كما فعل جده من قبل ، واذا وافق ، فسيتضح على الفور للمتمردين أنه لا يمكن الاعتماد على مساعدته ، وبذلك يفقد كثيرا من نفوذه فى الجيش » (٩٩) • وكما توقع كرومر ، فقد اختار الخديو الامر الاخير ، فاستحضر المحكوم عليهم وعنفهم على ما وقع منهم وأبدى تأييده للسردار ونجت باشا .

ثانيا – انقاص عدد الوحدات المصرية البحتة فى الجيش ، وزيادة الوحدات السودانية • وكان هدف الانجليز من ذلك : أولا ، التفريق بين المصريين والسودانيين فى الجيش ، ثانيا ، تأليف نواة جيش سودانى بحت يكون عونا فى المستقبل للاستقلال عن مصر • فقد ألغوا الاورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية ، وأنشأوا أورطتى خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين ، حيث كانوا يعلمون العساكر النداء بالانجليزية . ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية العديدة سوى أربع مصرية ، وأنشأوا واحدة سودانية . ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضا سوى أورطة مصرية ، وأنشأوا بدلا منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم « البيادة الراكبة » ، وأركبوها الخيل السودانية والبغال الحبشية • وقد استبدلوا بالهجانة المصرية هجانة سودانية ، وأنشأوا فرقتى العرب الشرقية والغربية السودانيتين . وبينما كانت الاورطة السودانية تتكون من ٨٠٠ ضابط صف وعسكرى ، كانت الاورطة المصرية لا تبلغ سوى ٦٠٠ فقط . وقد أنقصوا الضباط المصريين فى الوحدات السودانية ، حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين . أما فى أورطتى بحر الغزال وخط الاستواء ، فقد اختفى منهما كل أثر للمصرى (١٠٠) •

ثالثا – تشتيت الجيش المصرى فى أنحاء السودان كتائب صغيرة ، بين كل كتيبة وأخرى مئات الاميال (١٠١) . بينما كانت الحامية

---

[٩٨] انظر مذكرة الاميرالاى محمود بك حلمى اسماعيل عن هذا الحادث ، وقد نشرها الرافعى فى كتابه : « مصطفى كامل » ص ٣٢٤ الطبعة الاولى ، انظر ايضا : دكتور مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٤١ – ٤٤٢ [بيروت : دار الثقافة ١٩٦٥] ، وتختلف رواية الاميرالاى محود حلمى عن رواية دكتور مكى شبيكة فى انه بينما يتحدث الاول عن تمرد فى فرقتين ، فان الاخير يتحدث عن تمرد فى أورطة واحدة هى الاورطة الرابعة عشر السودانية .

[٩٩] Cromer, The Earl of; Abbas II p. 82 — 83 London 1915.

[١٠٠] داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ١٥٤ – ١٩٥٨ [المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤] ومن الامثلة ، ما نشرته جريدة المؤيد فى اغسطس ١٩٠٦ حيث ورد بها امر نظارة الحربية « بزيادة اورطة بيادة سودانية تعرف منذ الان بالاورطة الرابعة عشرة السودانية وزيادة ٣٠٠ جندى غير راكب على قوة اورطة العرب ، وزيادة بلوك على قوة الهجانة يعرف بالبلوك الخامس والغاء الاورطة الرابعة السوارى » .

[١٠١] الرافعى : محمد فريد ص ٨١ الطبعة الاولى ١٩٤١ ، خطاب محمد فريد يوم ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة .

البريطانية تتمركز فى الخرطوم • وكانت هذه الحامية تتألف من ستة بلوكات من المشاة ، وفصيلة من الطوبجية مع ما يتبعها ، وفصيلة من البيادة الراكبة الهجين (١٠٢) •

رابعا ـ استخدام الجيش المصرى فى بناء السودان وتعميره بصفة خاصة • وقد مر بنا أن حكم السودان وقيادة الجيش كانا فى يد واحدة هى يد الحاكم العام للسودان ، وبالتالى فقد كانت الادارة العسكرية والمدنية تخضع لسلطة واحدة • فالسودان والجيش المصرى على هذا النحو كانا شيئا واحدا ، أو على حد قول « هوايت » ، كانا « متداخلين » •

وعندما انتهت موقعة أم درمان ، التى كانت عاصمة للسودان أثناء حكم الدراويش ، وبها زالت الدولة المهدية ، اتجهت السياسة البريطانية لجعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل استرجاعه • ولما كان السودان خلوا من الصناع ، وكانت مصلحة الاشغال بالجيش المصرى عبارة عن قسم قليل من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة ، ومعهم اثنان من الضباط المهندسين فقط ، فقد رؤى تكبير هذه المصلحة ، وجعلت الايا وصل تعداده الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع • ولما كان قانون القرعة العسكرية فى ذلك الحين يحظر التجنيد من القاهرة والاسكندرية ، فقد استصدر اللورد كتشنر أمرا عاليا من الخديو بمعاملة هاتين المدينتين أسوة بباقى القطر • وسرعان ما تم التجنيد فى أيام قلائل من بنائين ونجارين ونحاتين ونقاشين وحدادين وبرادين وغير هؤلاء من صناع المعمار • وبهذه الوسيلة جند من أمهر الصناع وقتها عدد كبير ، وابتدأ هؤلاء الصناع يصلون الى الخرطوم فى أوائل سنة ١٨٩٩ ، وانتخب لهم الضباط الفنيون • وقد قام هؤلاء الصناع العسكريون ببناء أهم المنشآت الكبيرة ، المدنية والعسكرية ، فى الخرطوم (١٠٣) • هذا بالاضافة الى ما أنشىء فى الانحاء الاخرى ، وعلى الاخص فى حلفا ، وأبى حمد ، والعطبرة ، وشندى ، وخورشمبات ، ووواد مدنى ، وكسلا ، والقضارف ، وسواكن ، وبور سودان ، والابيض ، وتالودى ، والدويم ، والتوفيقية والسوباط ، وبلاد دارفور وبحر الغزال وغيرها (١٠٤) •

وكان جنود أورطة السكة الحديدية أكبر أورطة الجيش المصرى • وقد قامت هذه الاورطة على صيانة هذه السكك وتعهدها بالاصلاح ، كلما دمرتها السيول أو جرفتها الرياح أو غمرتها الرمال •وذلك فى أشق الظروف واسوئها مناخا. ويرى الدكتور مكى شبيكة أن الانتصار الذى حقق الجيش المصرى فى مد خطوط السكك الحديدية أثناء تقدم القوات المصرية لاسترداد السودان ، كان « أبقى على الدهر وأنفع من انتصارات الميادين » • وتتضح أهمية هذا الدور الحضارى للجيش المصرى فى تقدم البلاد واقرار الامن فى ربوعها ، مما أورده السير ريجنالد ونجت فى تقريره لعام ١٩٠٦ ، ونقله عنه اللورد كرومر من الظروف السائدة فى السودان وقتذاك ، فقد ذكر أن « المدن الكبرى تفصل احداها عن الاخرى مسافات بعيدة خالية من الطرق والابار ، ومن ثم يتعذر على البلدان البعيدة عن النهر أن تتقدم قبل مرور زمن طويل وتحمل مصاريف باهظة • واول شىء يجب عمله فى السودان هو تحسين المواصلات ، وبعد ذلك يصير الشروع فى أعمال الرى • أما فى الوقت الحاضر ، فكل مشروع عظيم من هذا القبيل يكون سابقا لاوانه ، لاسيما أن الاهالى قليلون ، والبناء يصعب جدا اذا لم توجد سكك حديدية للنقل » (١٠٥) •

وفى عام ١٩٠٨ تحدث السير الدون جورست فى تقريره الى السير ادوارد جراى عن أهمية المواصلات لاقرار الامن واخماد الاضطرابات والفتن ، مع عدم كفاية القوة العسكرية الموجودة

---

[١٠٢] تقرير اللورد كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ [مطبعة المقطم ١٩١٤]

[١٠٣] لمزيد من التفاصيل ، انظر مذكرة اللواء محمد باشا لبيب الشاهد فى كتاب : « مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد وأمير الالاى أحمد بك رفعت عن اعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ص ٩ ـ ١٩ [الاسكندرية ١٩٣٦] •

[١٠٤] الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة ص ٥١ »

[١٠٥] تقرير اللورد كرومر عن «المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ ص ٧ »

فى السودان لمواجهة الغارات التى تحدث ، فقال : « ان القوة العسكرية التى فى السودان الان لا تكفى لتلافى كل ما يحدث ، ولكن زيادة الحامية فقط ليست الدواء الشافى لهذا الداء لو صرفنا النظر عن الاعتبارات المالية ، لان البلاد التى يخشى شرها واقعة فى الجهات التى لا تلائم الصحة ، فلا يستطاع وضع الجنود الانجليزية أو المصرية فيها دائما ، ولا سبيل لزيادة الاورط السودانية زيادة تذكر لاسباب جوهرية تحول دون ذلك . فالطريقة الصحيحة الفعالة لتلافى الحالة هى عندى تحسين المواصلات الداخلية ، حتى يسهل انتقال الحامية الحالية من مكان الى آخر » (١٠٦) .

وتتضح صعوبة وقسوة العمل الذى قام به الجيش المصرى فى مد السكك الحديدية فى السودان فى قول أحد الضباط الذين عملوا فى انشائها : « انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندى مصرى » ! . و وفى فبراير ١٩٠٦ عند افتتاح خط السكة الحديدية بين النيل والبحر الاحمر ، اعترف اللورد كرومر بأهمية العمل الذى قام به الضباط المصريون والانجليز والجنود قائلا : « لقد مدوا ثلاثمائة وخمسة وعشرين ميلا من خطوط السكة الحديدية فى أربعة عشر شهرا فى أحوال جوية مثل أحوال الجو السودانية ، ففعلوا فعلا يستحق عظيم الاعتبار » (١٠٧) . وقد وصف اللواء محمد لبيب الشاهد عمل الجنود المصريين فى الاورط الاربعة التى كانت تشتغل فى مد السكة الحديدية اثناء تجريدة استعادة السودان بأنه كان « أشق عمل فى التجريدات » .

وفى مواجهة الاعتراف من جانب السلطات البريطانية بدور القوات المصرية فى اعمال الانشاء والتعمير ، نلاحظ من جانب آخر تجاهلها ، شأن الجيش المصرى فى عمليات اخماد الثورات الداخلية فى السودان . فمن الغريب حقا أن التقارير التى رفعها كل من السير ريجنالد ونجت واللورد كرومر والسير الدون جورست واللورد كتشنر الى وزارة الخارجية البريطانية عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان » تتجاهل تجاهلا شبه تام دور القوات المصرية فى اخماد الاضطرابات والفتن والقلاقل ، حتى ليكاد ينسى الانسان أن الجيش المصرى كان بأسره تقريبا موجودا فى السودان ! فهذه التقارير تفضل دائما ذكر الاضطرابات التى أخمدتها الجنود السودانية بقيادة الضباط الانجليز . ففى تقرير السير ريجنالد ونجت عن « حادثة تالودى » فى جنوب كردفان ، يذكر أن القوة التى أخمدت الاضطرابات كانت مؤلفة من ٤ بلوكات من الهجانة وبلوكين من الاورطة السودانية الثانية عشرة ، وللماجور أوكونيل فضل عظيم فى اسراعه الى اخماد نار هذه الفتنة قبل اتساع خرقها » (١٠٨) وفى تقرير السير الدون جورست الى السير ادوارد جراى عن « حادثة الكاملين » فى مديرية النيل الازرق ، يتحدث عن استخدام الجنود السودانية والانجليزية فقط فى اخماد حركة عبد القادر محمد (١٠٩) . وفى تقرير اللورد كتشنر عن السودان سنة ١٩١٣ يتحدث عن تأليف بلوكين استوائيين فى قسم بحر الغزال ، وأن سلوك بعض قبائل غرب بحر الغزال قضى باقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الاورطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطانى فى راجا (١١٠) .

وعلى هذا النحو نرى تجاهلا لدور القوات المصرية فى اخماد الثورات والاضطرابات ، على كثرة هذه الثورات والاضطرابات . ففى تقرير

---

(١٠٦) تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٨ ص ١٢٩ .

(١٠٧) انظر خطاب اللورد كرومر فى حفل افتتاح السكة الحديدية بين النيل والبحر الاحمر [ملحق « اللواء » فى ٢٧ يناير ١٩٠٦] .

(١٠٨) مذكرة السير ريجنالد ونجت الحاكم العام للسودان عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ . وتتلخص الحادثة فى ان العرب بجوار « تالودى » بجنوب كردفان ثاروا فى مايو ١٩٠٦ وقتلوا المأمور وضابط و٢٨ جنديا من رجال الاورطة السودانية الثامنة عشرة فى عهد وطنى .

(١٠٩) تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ص ٩٢ — ٩٦ . وكان عبد القادر محمد من اكبر انصار المهدى . ولما صدر العفو العام بعد موقعة ام درمان عاد الى املاكه فى « المسلمية » ، ولكنه لم يكف عن بذر بذور العصيان فى الجزيرة . وفى اخر ابريل ١٩٠٨ شق عصا الطاعة على الحكومة ، ودارت عدة معارك فى « الجزيرة » انتهت بالقبض عليه وصدور الحكم بشنقه .

(١١٠) تقرير الفيكونت كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩١٢ ص ١٢٨ » .

٥٤٨ السير الدون جورست عن السودان سنة ١٩٠٨ ، يقول بصريح العبارة : « امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطراب القبائل وجموحها ، فاضطرت الحكومة الى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية • وقد اظهرت الحوادث الاخيرة أن موت المهدى وتقويض حكم خليفته لم يمح الاعتقاد بالمهدية محوا تاما ، وأن هذا الاعتقاد قد يوقع الأمن والاطمئنان فى البلاد فى الخطر من جديد ، اذا لم يراقب بعين الاهتمام ويرد على أعقابه كلما حاول الظهور والتقدم الى الامام » • ومن الطريف أنه يروى أن الاضطرابات فى تلك السنة قد أدت الى مقتل « ضابطين بريطانيين واربعة ضباط مصريين » ، ولكنه حين يتحدث عن القوات التى استخدمت فى اخماد الفتن ، لا يذكر الجنود المصرية ، وايما يذكر « العساكر السودانية » !

الجيش المصرى وحادثة العقبة

على كل حال ، ففى الفترة من ١٩٠٦ الى قيام الحرب العالمية الاولى فى سنة ١٩١٤ ، وقعت حادثتان تعلقت كل منهما من احد محاورها الرئيسية بالجيش المصرى ، وبموقف السياسة البريطانية ازاءه • والحادثة الاولى ، حادثة العقبة » ، أو « حادثة طابه » سنة ١٩٠٦ ، والحادثة الثانية ، هى الحرب الطرابلسية ١٩١١ ـ ١٩١٤ •

وفيما يتصل بحادثة العقبة ، فتتمثل أهميتها فى انه كان فى أثنائها أن وقعت أول مواجهة بين الجيش المصرى والجيش العثمانى بعد الاحتلال البريطانى ، وكان واجب الجيش المصرى فيها أن يدافع عن ارضه ضد العدوان التركى • ولكن وضع مصر الشاذ بين الاحتلال البريطانى والتبعية التركية ، انعكس على موقف الجيش ، بما انعكس بدوره على موقف الاحتلال ، وأدى الى زيادة الحامية الانجليزية •

وقد بدأت الازمة حين اعتزمت الدولة العثمانية مد خط سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ، لمقاومة نفوذ انجلترا فى البحر الاحمر من جهة ـ وهو النفوذ الذى أخذ ينمو بانشاء ميناء بور سودان ـ (١١١) ، ولمد هذا الخط بعد ذلك الى قناة السويس ومناوأة النفوذ البريطانى فى مصر وتهديد خط المواصلات الامبراطورية ، من جهة أخرى (١١٢) • ومن أجل تنفيذ هذه المشروعات ، أرادت تركيا سلب مصر جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء (من العريش الى السويس أولا ، ثم فيما بعد من رفح الى رأس محمد) ، بحجة أن شبه الجزيرة جزء من الدولة لم تتنزل عنه لمصر الا الى حين وتسهيلا للحج ، وأنها لم تعتبر هذا الجزء منسلخا من أملاكها فى أى وقت من الاوقات ! (١١٣) •

وكان من الطبيعى ، عندما علمت السلطات البريطانية فى مصر بعزم السلطان على مد الخط الحديدى الى العقبة ، وجعل هذا الثغر قاعدة حربية تهدد منها قوارب الطوربيد خط المواصلات الى الهند من جناحه الاخر ، أن تبدى اهتمامها بالمسألة • فقد أرسلت ضابطا بريطانيا ، هو الميجر براملى على رأس قوة مصرية صغيرة الى الحدود المصرية قرب العقبة ، لتحرى صحة الامر ، وعينته مفتشا على سيناء • ولكن السلطان اعتبر وجود هذه القوة فى هذه المنطقة اعتداء من مصر على الاراضى التابعة له ، وطلب سحب هذه القوة • وهنا اقترح اللورد كرومر فى ١٥ يناير ... تعيين الحدود لحسم الخلاف • ولكن الحكومة العثمانية أظهرت دهشتها لهذا الاقتراح ، على أساس أن « مصر ولاية عثمانية فكيف يصح معاملتها كدولة مستقلة ! » ، وفى الوقت نفسه أصدرت تعليماتها لرشدى باشا ، قائد القوات التركية فى العقبة ، للتقدم واحتلال « طابة » ، وهى قرية صغيرة على الساحل الغربى للخليج على بعد ثمانية أميال برا من قلعة العقبة (١١٤) •

---

[١١١] اللواء فى ١٨ مارس ١٩٠٦ وقد نقلته من جريدة « جلوب » الانجليزية

[١١٢] من موجز بوجهة نظر اللورد كرومر اعدته وزارة الخارجية البريطانية للسير ادوارد جراى فى ذلك الحين ، انظر : Viscount Grey of Falladon: Twenty-Five years 1892 — 1916 vol. I, p. 134 (London 1926).

[١١٣] انظر ما كتبه اللواء لمراسله فى الاستانة من هذا الموضوع فى ٢٤ ، ٢٥ فبراير ١٩٠٦ ، انظر ايضا ما كتبه الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور .

[١١٤] انظر الكتاب الازرق الذى نشرته الحكومة الانجليزية عن مسالة العقبة يوم ١٦ يوليه ١٩٠٦ ونشرت

وكانت نتيجة رفض السلطان تعيين الحدود ، أن قررت السلطات البريطانية بدورها ارسال قوة مصريه صغيرة بقيادة ضابط مصرى هو سعد بك رفعت ، لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ، ولاحتلال « طابة » • وقد أقلعت هذه القوة المصرية على السفينة « نور البحر » التابعة لمصلحة خفر السواحل ، قاصدة « طابة » ، ولكنها وجدتها فى قبضة الاتراك • فتم اجتماع على ظهر السفينة بين سعد بك رفعت وقبطان السفينة الانجليزى من جانب ، وبين قائد القوات التركية من جانب آخر ، اعلن فيه القائد التركى أن لديه أوامر صريحة بمنع أى قوة من النزول فى طابة ، ولو استدعى الامر استعمال العنف • ولما كانت الاوامر الصادرة للضابط المصرى تحذره من الصدام الا فى حالة اطلاق النيران عليه ، كما أنه لم تكن لديه القوة الكافية للنزول الى البر بالقوة ، فقد انسحب ومعه براملى الى جزيرة « فرعون » الواقعة على بعد أميال قليلة جنوب طابة ، حيث وصلتهما التعليمات بأنه فى حالة هجوم تركى ، فان عليهما المبادرة باحتلال « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة ، و « نقب العقبة » و « طابة » التى سبقتهما اليها الاتراك (١١٥) •

وعلى هذا النحو ، قفزت المسألة الى مستوى أزمة حادة ، خصوصا بعد أن أصرت انجلترا على أن تسحب تركيا قواتها من « طابة » ، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوات المصرية والقوات التركية • ولما كان الجيش المصرى يدين قانونا بالولاء للسلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر ، ولكنه من الناحية الفعلية كان واقعا تحت سيطرة الاحتلال ، وفى الوقت نفسه ، لما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية هى التى تهدد بسلب مصر قطعة هامة من أراضيها ، بينما كانت انجلترا ، الدولة المحتلة ، تدافع عن الحقوق التاريخية لمصر فى سيناء ، فان هذا يصور الموقف الفريد الذى كان الجيش المصرى يجد نفسه فيه من هذه الازمة •

فى ذلك الحين ، كان الرأى العام المصرى يقف من الازمة قلبا وقالبا الى جانب الدولة العثمانية ، بينما كان يظهر عداءه الصريح والعنيف لدولة الاحتلال • وقد عبرت جريدة « اللواء » عن ذلك بقولها : « هل انقلبت الدنيا وتغيرت أحوال العالم ، الى حد أن تدعى انجلترا لنفسها حق حماية مصر ضد تركيا التى هى صاحبة السيادة الشرعية على وادى النيل ؟ » (١١٦) • ويرجع السبب فى ذلك الى أن استراتيجية القوى الوطنية فى ذلك الحين كانت تقوم على احراج مركز الاحتلال فى مصر عن طريق التمسك بالسيادة التركية والدعوة للجامعة الاسلامية • لذلك فقد رأت فى تلك الازمة مناسبة طيبة لتظهر مساندتها لتركيا ضد الاحتلال • ففى الوقت الذى كانت « اللواء » تعترف « بعدم أحقية تركيا فى احتلال المواقع المصرية » (١١٧) ،كانت تنشر بعطف شديد ما يرسله اليها مكاتبها فى « دار السعادة » (الاستانة) من وجهات نظر الحكومة العثمانية التى تؤكد أن سيناء جزء من الدولة العثمانية ، وأنه من المحال أن ترضى الدولة باعتبارها جزءا متمما لمصر ، وأن الحدود المصرية الشرقية تمتد فقط من السويس الى العريش • كما كانت تنقل آراء رجال الدولة العثمانية التى يعتبرون فيها الازمة « مسألة داخلية وجزئية » (١١٨) • وقد كتبت « الاهرام » فى ذلك الحين تفسر أسباب تأييد المصريين لموقف تركيا المناهض لمصلحة مصر قائلة : « ان مسلمى مصر يعتبرون جلالة السلطان عبد الحميد خان خليفة لهم ، يدعى له على المنابر بالنصر ، ويدعى على أعدائه وخصومه بالقهر •• وان الامة المصرية

اجزاء منه جريدتا اللواء والمؤيد وغيرها من الصحف ابتداء من يوم ١٧ يولية ١٩٠٦ . انظر أيضا اللواء فى ٢٥ يناير و ١٤ فبراير ١٩٠٦ ودراسة الدكتور يونان لبيب المذكورة .

[١١٥] Findley to Grey, Jan. 25, 27, 28, 1906 (Further Correspondances respecting the Affaires of Egypt and the Sudan, Part LXIV.

من الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور ص ٢٥٥ — ٢٥٦ •

[١١٦] اللواء فى ٧ مارس ١٩٠٦ •

[١١٧] نفس المصدر فى ١١ مارس ١٩٠٦ •

[١١٨] نفس المصدر فى ١٨ و ٢٤ و ٢٥ فبراير ، ١١ مارس ١٩٠٦ .

ترضع طفلها مع اللبن حب جلالة السلطان والخضوع له » (١١٩) ·

وكان من الطبيعى ، فى هذا المناخ من التأييد الساحق فى الجبهة الداخلية للدولة العثمانية ، أن يقف الضباط والجنود المصريون موقفا خاصا · فتذكر « اللواء » أن هؤلاء الضباط والجنود قد وقفوا موقف الفتور عندما كلفوا بالمحافظة على الحدود المصرية أثناء الازمة « بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية » (١٢٠) · كما استغل القائد التركى لقوات العقبة هذا الولاء للسلطان لتحييد موقف القوة المصرية · ففى رسالة بعث بها الى سعد بك رفعت قال : « اننا اخوان نخدم نفس السلطان · وحيث أن المقام العالى قد أتم شرح الامر بالتفصيل لسمو خديو مصر ، فليس هناك خلاف بيننا » ! ثم ناشده العودة الى السويس وتسوية المسألة بين الاخوة · وقد أرسل القائد التركى فى أعقاب ذلك برقية الى حكومته أخبرها فيها أن تفاهما قد أمكن التوصل اليه بعد مقابلته مع قائد القوات المصرية ، وأن اتفاقا مرضيا للمسألة قد تم · على أننا لا نلبث أن نرى القائد التركى يعود فيسوق التهديدات للقوة المصرية فى جزيرة فرعون ، ثم يخطر سعد رفعت وبراملى بأنه لن يستطيع الاستمرار فى الاتصال بهما فى المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما الذى احتلاه فى الاراضى التركية · ولا يلبث أن يحتل مركزين آخرين فى الاراضى المصرية هما : « نقب العقبة » و « القطار » ·

فهل يفهم من ذلك أن ولاء الضباط والجنود المصريين للخليفة عبد الحميد خان قد تغلبت عليه الاعتبارات الأخرى ؟ · اننا نلاحظ أن السلطات البريطانية قد أرسلت بعد ذلك تعزيزات من القوات المصرية الى منطقة النزاع : فحين هدد القائد التركى القوة المصرية فى جزيرة فرعون ، أمدت هذه القوة بجنود جديدة أنزلت على برها مدفعا ، وقامت بتحصينها تحت ارشاد الضباط الانجليز (١٢١) وفى ٨ مايو ١٩٠٦ أرسلت الى سيناء نصف البطارية المصرية الخامسة (١٢٢) على أنه بعد أن تطورت الازمة لتهدد بصدام بين انجلترا وتركيا ، وبعد ان اشتدت حملة الصحف الاسلامية على الاحتلال ، حتى أصبح « من الممكن الان أن يتحول أى حادث صغير الى ثورة دينية عارمة » ـ على حد قول كرومر ـ ، فان السؤال الذى طرح فى ذلك الحين هو : هل يحارب الجيش المصرى فى صف القوات البريطانية ضد جيوش الخليفة العثمانى ، أم يعلن العصيان ؟ · وكانت جريدة « المقطم » هى التى طرحت هذا السؤال بصراحة مذهلة فى عددها الصادر يوم ١٢ مايو ١٩٠٦ (قبل انتهاء مدة الانذار البريطانى لتركيا بيومين) فكتبت تقول :

« لو فرضنا أن الحكومة المصرية أرادت ارسال جنودها الى طور سينا لدفع تعدى الترك عنها ، وأن جنودها أبوا طاعتها وتمردوا عليها ، وأصبحوا قائلين : ان الجرائد الاسلامية علمتنا ان قتالنا للترك هو كفر بالدين ، ومروق من الاسلام ، وخروج عن طاعة الله والرسول · فهل يعاقب أولئك الجنود على عصيانهم ؟ وهل يلامون على تمردهم ، مادامت الجرائد المذكورة تدس ذلك فى عقولهم ؟ · هذه مسألة يحسن النظر فيها حتى اذا مست الحاجة يوما ، كانت الحكومة بصيرة بما لديها » !

على أن السلطات البريطانية كانت فى ذلك الحين تجيب عمليا عن هذا السؤال · فمع ورود الانباء عن احتمال تحرك الاتراك نحو قناة السويس ، قررت الحكومة البريطانية الاستعانة بقوات هندية للدفاع عن القناة ومصر فى حالة الهجوم عليها ، وذلك بالاضافة الى قواتها البحرية · وفى الوقت نفسه ، وفيما يتصل بالجبهة الداخلية ، فان شك السلطات البريطانية فى ولاء الضباط والجنود المصريين قد دفعها الى طلب زيادة الحامية البريطانية بمصر لاخماد الاضطرابات الداخلية المحتملة والمتوقع حدوثها عند وقوع صدام بين انجلترا وتركيا ، فقد ألح كرومر فى زيادة هذه الحامية ، وتم فعلا استدعاء فيلقين من المشاة ، وقوة من السوارى ، وبطارية

---

[١١٩] الاهرام فى ٢٠ يولية ١٩٠٦

[١٢٠] اللواء فى ١٢ اكتوبر ١٩١١ [نقلا عن الدكتور جمال زكريا قاسم : موقف مصر من العرب الطرابلسية ١٩١١ ـ ١٩١٤ ، المجلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧ ص ٣١٦] ·

[١٢١] اللواء فى ١١ مارس ١٩٠٦

[١٢٢] المقطم فى ٩ مايو ١٩٠٦

من المدفعية فى أوائل مايو · وقد اعترف كرومر بأن السبب فى استدعاء هذه القوة ، هو تحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين · وقد بلغ خوف السلطات البريطانية فى ذلك الحين ان اخليت الحامية الانجليزية القلقة من كل مصرى فيها ، ومن تلامذة مدرسة البوليس أيضا ثلاثة ايام ، أخذت فيها حاميتها الحذر باقفال أبوابها والتترس خلفها ·

وقد أخذت الصحف الانجليزية بعد ذلك تشكك فى ولاء ضباط وجنود الجيش المصرى ، حتى أوجد ذلك « ريبا عاما » فى أوروبا ـ على حد قول المؤيد · فقد اعتبر ضباط الجيش من بين العناصر المحركة لروح الثورة فى البلاد · وقد كتب مراسل جريدة « الاكسبرس » الانجليزية فى مصر يوم ١٠ يولية ١٩٠٦ يصف « الضباط الوطنيين الشبان » بانهم « موجب لخطر عظيم بسبب مشورة الضباط الذين هم أكبر منهم سنا أو المتقاعدين » · ثم دعا الى « تقليل عدد الضباط الوطنيين » ، بحجة أن « الضابط الوطنى ، وخصوصا من كان شابا ، هو عامل مضر فى حالة القلق الحاضرة ، اذ ليس له ناد يأوى اليه ، فهو يميل بارتياح الى الاختلاط بالطبقة الوسطى من الاهالى » (أى العناصر الثائرة من الشعب المصرى وقتذاك) · ثم روى المراسل حادثة تعزز وجهة نظره فقال : « أذكر حادثة جرت مساء أمس فى قهوة يتردد عليها الضباط والاهالى : فقد جلست على مقربة من ضابطين وطنيين برتبة أميرالاى ، وسمعت أحدهما يقول بكل صراحة : انه اذا حصلت ثورة اسلامية ضد المسيحيين ، يكون أول من يقود الناس فيها » · ثم ختم مراسل « الاكسبرس » كلامه بقوله : « وعندى أن هذه الميول شاملة تقريبا لكل ضابط مصرى » · وقد سأل مراسل احدى الصحف النمسوية السير رودلف سلاطين باشا ، مفتش عام السودان ، عن مدى اخلاص ضباط وجنود الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فأجاب بأنه « لا شبهة فى اخلاصهم » · ولكنه فى الوقت نفسه أكد على ضرورة « تعزيز الحامية الانجليزية » !

على كل حال ، فقد أسفرت الازمة عن زيادة الحامية الانجليزية فى مصر ، وكان فى مناخها المتأجج بالعداء للاحتلال من جانب الشعب المصرى ، والمشحون بالريبة والشك والضغينة من جانب سلطات الاحتلال ، أن وقعت حادثة دنشواى المشهورة يوم ١٣ يونية ١٩٠٦ ، أى بعد شهر واحد من انتهاء الازمة !

الجيش المصرى والحرب الطرابلسية

كانت الازمة الثانية هى الحرب الايطالية الطرابلسية ، أو الحرب الايطالية العثمانية ، كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين (١٩١١ ـ ١٩١٤) وتختلف عن أزمة العقبة فى أنه بينما كان على الجيش المصرى فى تلك الازمة ان يواجه جيش الخليفة العثمانى ، فانه فى الحرب الطرابلسية كان عليه أن يحارب فى صفوف هذا الجيش · وان اتفقت الازمتان فى شىء واحد هام ، هو أنهما أكدتا ولاء الشعب المصرى التام لدولة الخلافة وعداءه للاحتلال ·

وقد بدأت الحرب الطرابلسية بعد أن قدمت ايطاليا يوم ٢٧ سبتمبر انذارا نهائيا للدولة العثمانية ابلغتها فيه أنها قررت التدخل عسكريا فى طرابلس الغرب وبرقة ، نظرا لاستفحال حالة الفوضى التى تعرض لها الاجانب ، خاصة الرعايا الطليان ، فى كلتا الولايتين · وفى ٣٠ سبتمبر بدأت ايطاليا فى الاستيلاء على الساحل الليبى : فاستولت على طرابلس ودرنة وطبرق وبنغازى ، مستخدمة فى الغزو قوات كبيرة بحرية وبرية ·

وكان من الطبيعى أن يثير هذا الغزو فى مصر عواطف الشعب المصرى من جانبين : جانب الولاء للدولة العلية ، وجانب الاخوة للشعب الليبى · على أن أهم ما أثارته هذه الحرب فيما يتعلق بالجيش مسألتان : الاولى ، مرور الجيش العثمانى عبر الاراضى المصرية الى ليبيا ، نظرا للحصار الذى فرضه الاسطول الايطالى على الساحل الليبى · والثانية ، استخدام الجيش المصرى الى جانب الجيش العثمانى فى الحرب ضد الايطاليين ، طبقا للفرمانات العثمانية التى تتضمن حق الدولة العثمانية فى استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحرب فى أية مهمة تريدها ·

فلقد أجمعت القوى الوطنية الاسلامية فى مصر على ان تبادر الدولة العثمانية بارسال جنودها الى مصر دون أن تلجأ الى استئذان وزارة الخارجية البريطانية او حتى احاطتها علما بذلك · واستندت فى هذه الدعوة الى أن بريطانيا لن تستطيع ارغام الحكومة المصرية على الوقوف فى وجه الجيوش العثمانية عند مرورها فى مصر ، تفاديا لغضب الامة المصرية ومراعاة لعواطفها · واستدلت على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من الفتور فى حادثة طابة عندما كلفوا

بحكم الميل بالمحافظة على الحدود المصرية والاحترام لجنود الدولة العثمانية .

وبالنسبة لاشتراك الجيش المصرى فى الحرب ضد الطليان الى جانب القوات العثمانية ، فقد طالبت الاصوات الوطنية بأن تصدر الدولة العثمانية أوامرها الى الحكومة المصرية بتزويد الجيوش العثمانية بما تحتاج اليه طبقا لحقوق الدولة ، وما تنص عليه الفرمانات التى صدرت ، متضمنة حقوق الدولة العثمانية فى استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحرب فى أى جهة تريدها .

على ان بريطانيا لم تلبث أن سارعت باعلان حياد مصر فى الحرب . فبالاضافة الى أنها كانت ترحب باحتلال ايطالى لليبيا بديلا عن أى قوة اخرى تكون على مقربة لها فى مصر ، وهو ما أكده السفير البريطانى لوزير الخارجية الايطالية فى روما فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا بحكم تبعيتها للدولة العثمانية كان من شأنه أن يجيز لايطاليا مهاجمة الموانى المصرية كما تهاجم موانى ليبيا ، وسوف يؤدى بالتالى الى دخول انجلترا الحرب لحماية احتلالها (١٢٣) ومن أجل ذلك فقد اخذت السلطات الانجليزية فى مصر تطبق قواعد الحياد الدولى بكل دقة (١٢٤)

وقد أثار فرض انجلترا الحياد على مصر استياء الرأى العام المصرى ، الذى اعتبر مصر فى حالة حرب فعلية ، وليست فى حالة حياد ، سواء مر الجيش العثمانى من مصر أو لم يمر منها . فمصر فى حالة حرب طبقا للقواعد والقوانين الدولية . وكان مما ذكرته جريدة اللواء ان مصر تابعة للدولة العثمانية وخاضعة لسيادتها باعتراف انجلترا ذاتها ، ومن ثم ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا امر ضرورى تقتضيه ظروف تبعية مصر للدولة العثمانية فضلا عن أن مصر لا تملك ان تضع نفسها على الحياد ، لانها ليست بدولة مادامت هى قانونا خاضعة للدولة العثمانية (١٢٥) وأخذت الصحف الوطنية تسوق الاسانيد القانونية على أنه يتحتم على الحكومة المصرية عند اعلان الحرب ، أن تتخذ كل الوسائل القانونية التى يقضى بها نظام الحرب فى كل دولة محاربة .

على أن التصرف الذى اتبعته الدولة العثمانية فى ذلك الحين كان يتضمن فى الواقع اعترافها لمصر بحيادها ! فقد امتنعت عن ارسال قواتها عبر مصر ، خوفا من أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقا للحياد الذى فرضته على البلاد ، وقد يدفعها ذلك الى الوقوف فى وجه الجيش العثمانى ، وانتهاز الفرصة لاعلان حمايتها على مصر رسميا . او امتلاكها وفصلها عن الدولة العثمانية ! وفى الوقت نفسه لم تبلغ الحكومة العثمانية الحكومة المصرية بقيام حالة الحرب بينها وبين ايطاليا مع أن هذا الابلاغ فى حد ذاته يعتبر مطالبة لمصر بالاستعداد لتقديم جميع الالتزامات التى تستوجبها الفرمانات خاصة بوضع القوات المصرية اللازمة للاشتراك فى الحرب تحت تصرف الحكومة العثمانية . فكان معنى ذلك أنها لم تطالبها بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليها (١٢٦) .

مع ذلك فقد اصر الوطنيون فى مصر على مساندة الدولة العثمانية والوقوف الى جانب الشعب الليبى ، فيذكر أحمد شفيق فى مذكراته أن وفدا من كبار المصريين ذهب الى اللورد كتشنر طالبا منه ارسال بعض أورط الجيش المصرى لمساعدة الاتراك ، فأجابهم بأن ذلك يؤدى الى زيادة قوات الاحتلال ، حيث سيضطر الى ان يطلب الى الحكومة البريطانية أن ترسل قوات انجليزية تحل محل القوات المصرية . وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستعدا لزيادة قوات الاحتلال . كما تكررت مواقف متشابهة حين ذهب جماعة من الضباط المصريين الى كتشنر أيضا وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع فى الجيش العثمانى . فوافق بشرط أن

---

[١٢٣] الجريدة فى ١٧ أكتوبر ١٩١١ عن د. جمال زكريا ص ٣٢٣ — ٣٢٤ ، وكان من رأى « جراى » انه حتى لو لم يكن الاحتلال موجودا فى مصر ، فان موقف الحكومة المصرية ينبغى ان يكون الحياد ، ما دام الاسطول التركى عاجزا عن حماية الشواطىء المصرية من أى هجوم قد تتعرض له Grey to Rodd June 28, July 15, 1912 نقلا عن دكتور هنرى انيس ميخائيل : العلاقات الانجليزية الليبية ص ٤٤ [القاهرة ١٩٧٠] .

[١٢٤] المقطم فى ٥ أكتوبر ١٩١١ ، Kitchener to Gery, Oct. 3, 1911 (مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمصورة بالميكروفيلم بمكتبة كلية آداب عين شمس] .

[١٢٥] اللواء فى أول أكتوبر ١٩١١ عن دكتور جمال زكريا : المرجع المذكور ص ٣٢٠ .

[١٢٦] دكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢١ — ٢٢ ، ٣٢٥

بعض محليهم ضباط آخرون · بمعنى انهم عند العودة يجدون أنفسهم فى سجلات الاستيداع ! كما طلب زعماء البدو من « أولاد على » تجنيدهم للحرب · فوافق بشرط أن يطبق عليهم فصاعدا قانون القرعة العسكرية الذى كانوا معفين منه ! (١٢٧) ·

على أن ذلك لم يمنع اعدادا كبيرة من المصريين من التطوع فى صفوف الليبيين · وقد علت الحماسة حتى اشترط أن يكون المتطوع قادرا على الانفاق على نفسه ، وأن تكون نفقات سفره من جيبه (١٢٨) · وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، ومحمود عبد الواحد وكثير من المجاهدين الذين استشهدوا فى القتال ومن بينهم ابراهيم عوض المصرى (١٢٩) وفى الوقت نفسه اخذت المؤن والذخائر والاسلحة تتدفق من الصحراء الغربية الى برقة وطرابلس على النحو الذى جعل السلطات البريطانية تستبدل بالمأمورين المصريين على الحدود الغربية مأمورين انجليز ، وطلبت الى قوات خفر السواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية ، والعمل على قطع كل سبل الاتصال بين مصر وليبيا . على ان هذه الجهود فشلت فى مراقبة الحدود المصرية الليبية ، نظرا لامتداد هذه الحدود من جانب ، وللعلاقات الثابتة الدائمة ، ومنها علاقات التزاوج بين عرب طرابلس وبدو مصر من جانب آخر · فاستمرت المساعدات المصرية تصل الى المجاهدين فى ليبيا رغم الظروف الصعبة التى كانت تجتازها قوافل الامدادات (١٣٠)

وقد تطوع عزيز المصرى وسافر متنكرا الى طرابلس الغرب ، وعين قائدا لمنطقة بنغازى ، واشترك فى العمليات العسكرية واكتسب شهرة كبيرة · وعندما وقعت تركيا معاهدة « اوشى » مع ايطاليا فى اكتوبر ١٩١٢ واستدعت قوادها وضباطها ، عهد انور باشا بالقيادة العامة الى عزيز المصرى · وقد حاول الطليان اثناء عزيز المصرى عن مواصلة القتال عندما أبلغوه بنبأ عقد الصلح ، ودعوه الى التسليم ، ولكنه أبى أن يسلم لهم · وقد ذكر بعضهم ان أنور باشا عندما استقدم اليه عزيز المصرى فى البداية ، انما كان يريد ، اذا اضطرت الحكومة العثمانية الى قبول الصلح مع ايطاليا فى آخر الامر ، ان يبقى عزيز المصرى فى الميدان لادارة الاعمال العسكرية ، ويدعو وجوده فى الوقت نفسه ، وهو مصرى الجنسية ، الى اقبال مصر على مساعدة العرب الذين يتولى قيادتهم (١٣١) ·

وعلى كل حال ، فقد كان هذا الموقف من مواقف الولاء للدولة العثمانية من جانب الشعب المصرى وضباط الجيش المصرى ، آخر المواقف التى ارتفع عنها ستار الحرب العالمية الاولى ·

الجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى :

يعتبر نشوب الحرب العالمية الاولى بداية مرحلة جديدة وهامة فى السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى · وقد مرت بطورين : الطور الاول ، عند نشوب الحرب · وكانت تركيا قد أعلنت حيادها · والثانية ، عندما اتضح أن تركيا سوف تدخل الحرب ضد انجلترا والحلفاء ان آجلا أو عاجلا ·

ويبدأ الطور الاول قبيل دخول انجلترا الحرب ، حين اتخذت قرارها يوم ٢ أغسطس بحماية شاطىء فرنسا الشمالى ، وأصبح دخولها الحرب بالتالى أمرا محتما · فقد سارعت السلطات

البريطانية فى مصر الى الضغط على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ قرار باعلان حياد مصر الرسمى فى الحرب ، حتى لا يغلق هذا القرار الباب فى وجه حصول انجلترا على مساعدة مصر العسكرية ويلقى بالتالى على عاتقها عبئا كريها ، هو ارغام بلد محايد على اتخاذ اجراءات حربية لم يكن ثمة مناص من اتخاذها (١٣٢) ·

[١٢٧] أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ٢٦٥ ، عن نفس المصدر ص ٣٢٧ — ٢٨
[١٢٨] دكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .
[١٢٩] مصطفى عبد الله بعيو : المجمل فى تاريخ لوبيا ص ١٢٢ — ١٢٣ [الجمعية التاريخية لخريجى كلية آداب الاسكندرية ١٩٤٧]
[١٣٠] دكتور جمال زكريا ص ٣٢٠ — ٣٢١ وقد اتهمت ايطاليا اللورد كتشنر فى صيف ١٩١٢ بانه اهمل فى تنفيذ التزامات الحياد تهربا من تكاليفه ، مما ساعد على مرور الاسلحة التركية والضباط الاتراك عبر الحدود المصرية [انظر : Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912. عن دكتور هنرى أنس ميخائيل : المرجع المذكور ص ٤٣ — ٤٤
[١٣١] دكتور محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ص ١٢٠ — ١٤٧ [دار الفكر العربى ١٩٤٨]
[١٣٢] Lloyd, Lord: Egypt Since Cromer, Vol. 1, pp. 189 — 90.

وقد كان ثمرة هذا الضغط على الحكومة المصرية صدور قرار ٥ اغسطس ١٩١٤ المشهور ، الذى قضى بمنع التعامل مع المانيا ورعاياها والاشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى ، وحظر التصدير الى المانيا وتخويل القوات البحرية والحربية البريطانية « جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية او فى أراضى القطر المصرى » وبأن « كل مايجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية وفى أرض القطر المصرى من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع ، يجوز احالة النظر فيها الى احدى محاكم الغنائم البريطانية » . وقد استهل القرار بعبارة يفهم منها بوضوح حدوث ضغط من سلطات الاحتلال فورد بها : « أشير على الحكومة المصرية .. الخ » .

وتشير الوثائق الى أن الضغط الذى تعرضت له الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار ، هو التهديد بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية . فقد أورد الخديو عباس الثانى فى مذكراته صورة مذكرة من حسين رشدى باشا ، رئيس النظار وقائم مقام الخديو وقتذاك ، بتاريخ أول سبتمبر ١٩١٤ ، يقول فيها : « غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا انه لولا ذلك القرار (قرار ٥ اغسطس) لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية » (١٣٣) . على أن انجلترا فى الحقيقة لم تكن لتستطيع تنفيذ هذا التهديد فى ذلك الحين ، اذ لم يكن ثمة ما يبرره من ناحية القانون الدولى ، ولذلك فحين ذاع فى تركيا وقتذاك كصدى لهذا التهديد أغلب الظن ان الحكومة البريطانية تبحث مسألة ضم مصر الى امبراطوريتها ، سارع السير ادوارد جراى يوم ٧ اغسطس وطلب الى سفيره فى القسطنطينية أن يؤكد للحكومة التركية انه « اذا ظلت تركيا على الحياد ، وبقيت مصر هادئة ، ولم تنشأ ظروف ليست متوقعة ، فان حكومة صاحب الجلة لن تقترح تغيير وضع مصر السياسى » (١٣٤) .

وعلى كل حال ، فبصدور قرار ٥ اغسطس ١٩١٤ ، تكون مصر قد تصرفت من الناحية الفعلية كما لو كانت جزءا من الامبراطورية البريطانية ، وتكون قد حددت موقفها من الحرب الناشبة على أساس الوقوف فى المعسكر المعادى لالمانيا وحلفائها (١٣٥) ولما كان الهدف من الضغط على الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار هو الحصول على معاونة مصر الحربية ، فان هذا يفسر مدى تأثير هذا القرار على الجيش المصرى . فيؤخذ من المعلومات التى أوردها الليفتنانت كولونيل كيرزى ، ان الجيش المصرى كان يدخل فى خطة الدفاع البريطانية عن القناة . ففى خلال شهر اغسطس كانت السلطات البريطانية قد درست مسألة حماية قناة السويس ضد أى هجوم برى أو بحرى ، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع أى محاولة لتخريب اى جزء من القناة أو السكة الحديدية . ولما كانت قوات الاحتلال لا تكفى للدفاع عن مصر ، فقد عمل الترتيب اللازم لاستدعاء فرقتى مشاة وفرقة فرسان من الهند بأسرع ما يمكن ، كما عمل الترتيب اللازم لوصول فيلق هجانة البيكانير الى مصر ، على أن تعود القوات البريطانية التى كانت فى مصر الى انجلترا بمجرد وصول تلك القوات . وقد تقرر فيما بعد أن تذهب الفرقتان الهنديتان الى مرسيليا رأسا ، وأن تغير الحامية البريطانية بفرقة من القوات الاقليمية ، ويرسل لواء مشاة هندى اخر الى مصر . وفى أخر اغسطس امر فيلق الهجانة المصرى بالقيام بأعمال الدوريات على شواطىء القناة للوقاية (١٣٦) ولما كان الاجراء الاخير من شأنه أن يثير ريبة الاتراك ، فقد أرسل اللورد جراى الى ممثله فى القسطنطينية يطلب اليه أن يبلغ الحكومة التركية أن الحكومة المصرية انما تقوم بعمل الدوريات على جانبى القناة ، من اجل ضمان سلامة المرور فيها ، وأنه لا توجد فكرة لقيام بعمليات عسكرية (١٣٧) .

على أن تزايد احتمال دخول تركيا الحرب ضد انجلترا كان من شأنه أن يحدث تغييرا جوهريا فى الموقف . ذلك أن مصر ـ كما ذكرنا ـ كانت من

---

[١٣٣] مذكرات الخديو عباس حلمى [المصرى فى ١٥ يولية ١٩٥١]

[١٣٤] Blue Book, Miscellaneous No. 13 (1914) Grey to Beaumont, Aug. 7, 1914.

[١٣٥] Newmann, G.W: Chirol, Sir Valentine; The Egyptian Question pp. 121 — 122, Great Britain in Egypt pp 202 — 203.

[١٣٦] كيرزى ، ليفتنانت كولونيل : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من اغسطس ١٩١٤ الى يونية ١٩١٧ ترجمة يوزباشى محمد على فتحى واحمد الاورطلى ص ٨٥ ـ ٨٦ [القاهرة ١٩٤٩]

[١٣٧] Blue Book, op. cit. Grey to Mallet, Sep. 1, 1914

الناحية الشرعية تحت السيادة العثمانية ، باعتراف انجلترا نفسها بذلك . وكان معنى قيام الحرب بين تركيا وانجلترا ، أن تصبح مصر من ناحية القانون الدولى فى حرب مع انجلترا ، وأن تصبح انجلترا فى حرب مع مصر . ومعنى ذلك ، بالنسبة للمصريين ، أن تتوفر لديهم الرخصة الشرعية للقيام بأعمال عدوانية ضد الاحتلال . أما بالنسبة للانجليز ، فمعناه أن يجدوا الذريعة الشرعية لضم مصر الى الامبراطورية البريطانية بحق الفتح . ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الاضطراب فى مصر فى وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا ، فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة ، فى عين المصريين والانجليز على السواء ، الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ لمصر بين انجلترا وتركيا ، أو « لتنظيم الحالة » ـ على حد قول أحمد لطفى السيد (١٣٨) .

وفيما يتصل بمصر ، يتضح من المذكرة التى قدمها « الوفد المصرى » الى مؤتمر الصلح يوم ٢٨ أبريل ١٩١٩ ، أن الزعماء المصريين كانوا على استعداد لخوض الحرب الى جانب انجلترا ، اذا اعترفت لمصر باستقلالها . (وهو ما يشكل تطورا خطيرا فى موقف الوطنيين المصريين ازاء تركيا ، سببه الحقيقى تصفية العناصر الوطنية الاسلامية قبل نشوب الحرب) فقد ورد فى المذكرة أن « بعض نواب الامة الذين يحق لهم الكلام باسمها » قد اقترحوا على السلطات البريطانية فى ذلك الحين « اعلان استقلال مصر ، حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسى على هذا النحو ، تيسر لمصر ان تحارب الى جانب الحلفاء ، مشهرة السلاح فى اى ميدان من الميادين » (١٣٩) . وقد روى أحمد لطفى السيد أن الذين اقترحوا هذا الاقتراح هم : رشدى باشا وعدلى باشا وأحمد لطفى السيد .

على أن السلطات البريطانية فى مصر كان لها رأى آخر يتفق مع المنطق الاستعمارى . وهذا الرأى هو استغلال فرصة نشوب الحرب بين انجلترا وتركيا لاعلان الحماية البريطانية على مصر واسقاط السيادة العثمانية . وكانت وجهة نظر هذه السلطات ـ كما عبر عنها كتاب المستر تشيتهام ، نائب القنصل العام البريطانى فى مصر ، لوزير الخارجية البريطانية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ ـ أن مثل هذه الخطوة لو اتخذت سوف تكون امتدادا طبيعيا لسياسة اللورد كرومر التى كانت ترمى الى وضع مقاليد الحكم فى أيدى المصريين ، مع وجود قرائح البريطانيين من خلفهم للنصح والتشجيع أو الكبح ، حسبما تقتضى الحال . وانها ، على هذا النحو ، لن تنطوى على أى تغيير فى السياسة البريطانية ، وسوف يفهمها المصريون بسهولة !

وقد قبلت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح دون مناقشة . أما المسئولون المصريون ، فقد اشترطوا شرطا واحدا لاعلان الحماية ، هو أن يقترن بمنح مصر الاستقلال الذاتى ، ففى مقابلة رونالد ستورز ، السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، لرشدى باشا وعدلى باشا ، هدد هذان أمامه بالاستقالة اذا لم تقدم انجلترا لمصر عند اعلان الحماية شيئا فى مقام الحكم الذاتى (١٤٠) . كما رفض الامير حسين ، الذى عرضت عليه الخديوية بدلا من عباس الثانى الغائب فى القسطنطينية وقتذاك ، قبول هذا المنصب « بدون منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى » (١٤١) .

على أنه لما كانت السلطات البريطانية على غير استعداد للاستجابة لهذا الشرط فى ذلك الحين ، فى الوقت الذى كان دخول تركيا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا بعد انتهاكاتها المتعددة للحياد (١٤٢) ، ولما كان متوقعا أن ينجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثورة فى مصر ، وان تنشب أزمة لرفض الامير حسين الخديوية ، فقد اقترح المستر تشيتهام على الحكومة البريطانية فى أول نوفمبر ، ارجاء اعلان الحماية مؤقتا ، حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الاحكام العرفية (١٤٣) ، كاجراء احتياطى ضد أعمال

---

[١٣٨] احمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٦٣ [كتاب الهلال فبراير ١٩٦٢] .
[١٣٩] مذكرة الوفد المصرى الى مؤتمر الصلح فى ابريل ١٩١٩ [محمود ابوالفتح مع الوفد المصرى ص ٢٨٥] .
[١٤٠] Storrs, R., Orientations p. 135 (London 1949).
[١٤١] مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام . ٥ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٢ [القاهرة ١٩٦٩] .
[١٤٢] الحقيقة ان تركيا كانت قد عقدت مع المانيا معاهدة تحالف ودفاع يوم ٢ اغسطس ١٩١٤ . ولكن الباب العالى ، بموافقة المانيا والنمسا ، ظل يظهر بمظهر الحياد حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة ، انظر :
Hurewitz, J.C. The Diplomacy in The Near and Middle East, Vol II p. 1

العنف التى قد تنشب . ولكن رشدى باشا رفض قبول اعلان الاحكام العرفية الا بشرطين : الاول ، أن تبقى السلطة المدنية من اختصاص النظار ، وتتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من اجراءات كريهة فى ظل الاحكام العرفية . والثانى ، أن تتعهد بريطانيا ، فى منشور اعلان الحرب على تركيا ، بان تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الاعداء . وقد قبلت الحكومة البريطانية هذين الشرطين ، وصدر اعلان الاحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر ، ثم منشور اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا يوم ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وقد تضمنا الشرطين السالفى الذكر .

ولما كان قبول انجلترا الشرط الاخير معناه اعفاء الجيش المصرى من تقديم أى مساعدة فى الحرب ضد تركيا ، وبالتالى الاعتراف بحياد مصر وانعدام مصلحتها فى الصراع الناشب ، فكان رشدى باشا قد كسب بمنشور ٧ نوفمبر ما خسره بقرار ٥ أغسطس ، فقد استطاع أن يحمل السياسة البريطانية على تغيير موقفها الذى أملى ضغطها على الحكومة المصرية لاصدار قرار ٥ أغسطس . وقد اعتقد « لويد » خطأ أن المستر تشيتهام كان اول من اقترح هذه السياسة على وزارة الخارجية البريطانية يوم أن قدم اقتراحه باعلان الحماية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ . اذ تضمنت ديباجة اعلان الحرب على تركيا التى قدمها ، فقرة تنص على أن « تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسئولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان » . على أن الحقيقة أن ادراج هذه العبارة هو من مقتضيات اعلان الحماية قانونا ، لان ما يميز الحماية هو التزام الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ، فى مقابل مباشرة الشئون الخارجية للدولة المحمية » (١٤٤) . ولما كان هذا الالتزام بالدفاع عن الدولة المحمية لا يمنعها بطبيعة الحال من الاشتراك فى الدفاع عن اراضيها ، فكان أهمية الوعد الذى أصدرته بريطانيا – تحت ضغط رشدى باشا – لا تتمثل فى تعهدها بتحمل جميع أعباء الحرب وحدها فقط ، وانما تتمثل بالدرجة الاساسية فى تعهدها بألا تطلب من الشعب المصرى اية مساعدة .

على كل حال ، فكيف يمكن أن نفهم اذعان السلطات البريطانية لهذا الطلب بعدما رأينا من حرصها على منع مصر من اعلان حيادها طلبا لمساعدتها العسكرية ؟ . ان السبب فى ذلك يرجع الى ان الموقف بعد نشوب الحرب بين انجلترا وتركيا ، كان يختلف عنه عندما كانت تركيا تتخذ موقف الحياد . ففى حالة وقوف تركيا على الحياد ، فان تقديم الجيش المصرى مساعداته لانجلترا لا يمثل انكارا صارخا للسيادة التركية على مصر ، اما بعد دخول تركيا الحرب ضد انجلترا ، فان مساعدة الجيش المصرى لانجلترا تعتبر انتقاضا واضحا على السيادة التركية ، ومن ثم فان التماس هذه المساعدات يعتبر أمرا بعيد الاحتمال . بل تشير الوثائق الى أن الخوف من وقوف الجيش المصرى الى جانب تركيا كان موجودا عند السلطات البريطانية ، خصوصا بعد ان أخذت الانباء ترد من الخارج بأن الخديو عباس قد انضم الى الالمان . فقد كتب المستر تشيتهام الى وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ اكتوبر ١٩١٤ يخبره بأنه علم من مصدر ثقة أن الخديو عباس ضالع مع الالمان ، وأنه قد يرافق الحملة التركية القادمة على مصر « مما يؤثر على ولاء الضباط المصريين » .

ومهما يكن من شىء ، فان هذا الوعد من جانب بريطانيا بتحمل جميع أعباء الحرب وحدها ، لم يقدر له التنفيذ . فلم تكد تمضى أيام قلائل على صدوره ، حتى كانت المدفعية المصرية فى طريقها الى قناة السويس ، وحتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة السويس (١٤٥) . وقد واكب هذا الانتقاص انتقاض خطير آخر ، ففى يوم ١٣ نوفمبر أبرقت الحكومة البريطانية الى المستر تشيتهام فى مصر تخطره بتخليها عن فكرة الحماية ، وأنها « تعتقد أن أشد الخطوات فعالية سوف تكون اعلان ضم مصر » . فكيف حدث هذا التحول ؟

ان بعض المؤرخين يعزون تحول بريطانيا الى الضم الى دخول تركيا الحرب يوم ٥ نوفمبر

---

[١٤٣] ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٤ .
[١٤٤] دكتور أحمد عبد القادر الجمال بحوث ودراسات فى القانون الدولى العام ج ٢ ص ٣٠ – ٣١
[١٤٥] Elgood, Lieut. Col. : Egypt and the Army P. 86 (London 1924)

١٩١٤ . ويعزو بعضهم الاخر هذا التحول الى وقوف رشدى باشا والامير حسين موقفا يتناقض مع الخطط البريطانية التى كانت ترمى الى الابقاء على الصورة المصرية للحكم المدنى تقليلا لاى رد فعل اسلامى محتمل ، بتهديد الاول بالاستقالة ، ورفض الثانى قبول الخديوية اذا لم يقترن اعلان الحماية منح مصر الاستقلال الذاتى (١٤٦) . على أن الحقيقة أن موقف وزارة الخارجية البريطانية من اعلان الحماية ظل ثابتا بعد دخول تركيا الحرب فى ٥ نوفمبر ، وبعد موقف رشدى باشا والامير حسين فى ١ و ٣ نوفمبر . ففى يوم ٦ نوفمبر ١٩١٤ أرسل وزير الخارجية البريطانية الى المستر تشيتهام برقية يؤكد فيها موافقته على الترتيبات التى أعدت (بشأن الحماية) ويعرب عن اعتقاده بانه (أى المستر تشيتهام) والقائد العام يعالجان الموقف بحكمة ومهارة !

فما الذى جرى بين ٦ و ١٣ نوفمبر ١٩١٤ ودعا الحكومة البريطانية الى التحول من الحماية الى الضم ؟ ومن التعهد بعدم طلب أى مساعدة الى نقض هذا التعهد ؟! . ان الذى جرى فى هذه الايام السبعة هو أن المخاوف التى راودت المسئولين البريطانيين من حدوث رد فعل عنيف من جانب الشعب المصرى عند اعلان الاحكام العرفية أو عند اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا ، قد زالت ولم تعد عاملا مؤثرا . فلم يقم الشعب المصرى بأى عمل من أعمال الثورة كما كان متوقعا ، وعلى العكس من ذلك فلم يبد اكتراثا بالامر ، وبقى هادئا ساكنا يمارس شئون معاشه . وفى حين أن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يعزز وجهة نظر أنصار التساهل أو التنازل (أنصار الحماية) ، فيؤدى الى مزيد من التنازل – أى الاستجابة لشروط رشدى باشا والامير حسين ، وهى منح مصر الاستقلال الذاتى – الا أنه ، من جانب آخر ، أدى الى العكس من ذلك ، إى ادى الى تعزيز وجهة نظر أنصار التشدد (أنصار الضم) كما أدى الى نقض التعهد الذى صدر قبل أيام بتحمل انجلترا جميع اعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة . فبزوال المخاوف التى أدت الى التنازل ، برزت على الفور الاعتبارات الاخرى التى

كانت قد اختفت مؤقتا وراء هذه الاوهام . واول هذه الاعتبارات ، حاجة انجلترا الماسة الى مساعدة مصر العسكرية . أما الثانى فهو الاستفادة من فرصة وقوع الحرب مع تركيا لضم مصر الى الامبراطورية بحق الفتح ، وتصحيح الوضع الشاذ لانجلترا فى مصر الذى استمر مذ وقوع الاحتلال ، ومعالجة أهم المشاكل او القيود الدولية التى كانت تغل يد الاحتلال عن بسط سيطرته الكاملة على مصر ، وهى الامتيازات الاجنبية .

وبالنسبة للاعتبار الاول ، فبضم مصر سوف يسرى عليها ما يسرى على بقية المستعمرات من الاشتراك فى الحرب بكل صورة من الصور ، ووضع كل الامكانيات لخدمة أهداف الحرب ، وبذلك ترتبط مصر بسائر المستعمرات « برابطة الزمالة فى السلاح » – كما يقول لويد . اما بالنسبة للاعتبار الثانى ، فان الضم لا يحقق فقط الاغراض التى تقدم ذكرها ، وانما يمكن انجلترا أيضا من التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه . (١٤٧) ، وهى الصعوبات التى تتمثل فى ضرورة منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى . ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة لهذا الشرط – كما يقول « الجود » – فلم يكن الشعب المصرى فى نظرها غير كفء فقط لتحمل مسئولية الحكم ، وانما كان أيضا غير متعاطف معها فى قضيتها . ولما كانت انجلترا تقاتل فى ذلك الحين من أجل وجودها وبقائها ، وكانت مصر فى نظرها ركنا أساسيا من أركان دفاعها ، فان منحها الإستقلال الذاتى كان يعد مخاطرة جسيمة لم تكن انجلترا على استعداد للقبول بها (١٤٨) .

على كل حال ، فان هذا التحول نحو الضم لم يستمر طويلا . اذ اعترضت عليه السلطات البريطانية فى مصر ، كما أن فرنسا ، حليفة انجلترا فى الحرب ، لم تبد ترحيبا كافيا به . فعادت الحكومة البريطانية فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ الى فكرة الحماية ، وبنت رجوعها على أن « سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر » (١٤٩) .

---

[١٤٦] دكتور يونان لبيب : قضـــية الحماية البريطانية على مصر [السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٢ ص ١٠١] .
[١٤٧] ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٦
[١٤٨] Elgood, op. cit. p. 88
[١٤٩] ٥٠ عاما على ثـورة ١٩١٩ ص ٦٦

عادت الحكومة البريطانية الى سياسة الحماية فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ ، ولكن الوحدات العسكرية المصرية لم تعد من قناة السويس . ومعنى ذلك أن الحماية التى عادت اليها الحكومة البريطانيه تختلف عن الحماية التى كانت قد استقرت عليها قبل تحولها المفاجىء الى الضم . فقد فقدت السياسة الجديدة أهم عنصر فى السياسة القديمة ، وهو تحمل انجلترا بكافة اعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة ، واكتسبت أهم عنصر فى سياسة الضم ، وهو اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الى جانب القوات الامبراطورية !

ولما كانت الحكومة البريطانية لم تعلن رسميا تراجعها عن وعدها الذى قطعته قبل أيام ، وفوق ذلك فقد عادت فأكدته يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، أى فى اليوم التالى لاعلان الحماية ، وذلك فى المذكرة التفسيرية التى وجهتها الى السلطان حسين ، وقصدت بها ـ كما يقول لويد ـ أن تكون عرضاكاملا وتفصيليا للسياسة والنوايا البريطانية التى تنطوى تحت اعلان الحماية ، حيث ورد بها هذه العبارة : « وانى مكلف بأن أؤكد لسيادتكم رسميا أن بريطانيا العظمى تتحمل كامل المسئولية عن الدفاع عن الاراضى التى تحت حكم سموكم ضد أى اعتداء مهما كان مصدره » ـ فكأن كل القيمة التى بقيت لهذا الوعد البريطانى هى أنه سلب من مصر صفة الدولة المحاربة ، وأتاح الفرصة لمثل اللورد لويد ليريق المداد الكثير حول كيف أن المصريين « لم يكونوا يقاتلون جنبا الى جنب مع بقية الامبراطورية ، وأنهم لا يعتبرون ، ولم يكونوا فعلا ، زملاء فى السلاح مثل الهنود وقوات المستعمرات الاخرى » ! وأن المصريين قد وضعوا فى وضع خاص ، فلم يكونوا يعتبرون فى نظر جنود الامبراطورية سوى شعب ، لا يستفيد فقط ، بل ويثرى على حساب تضحيات وآلام رجالنا !

وفى الحقيقة ، فأن الجيوش المصرية قد قاتلت فى جميع الجبهات ، وفى مصر والسودان ، ولا يكاد يختلف موقفها فى هذا عن موقف جيوش المستعمرات البريطانية الا فى شىء واحد ، هو انه فى تلك المستعمرات لم تصدر بريطانيا الوعد الذى اصدرته فى مصر فى ٧ نوفمبر باعفاء شعوب تلك المستعمرات من تحمل اى عبء من اعباء الحرب ! وبالتالى فلم تستطع ان تنكر على هذه الشعوب تضحياتها التى قدمتها فى سبيل الامبراطورية ! ومن الغريب انه فى الوقت الذى ينفى اللورد لويد عن المصريين انهم كانوا زملاء فى السلاح ، لا يلبث بعد قليل أن يعترف بذلك فى موضع آخر ، فيقول : « فى بداية الحرب ، منعنا الحرص الزائد والخوف من أن نطلب من مصر القتال معنا ، بل شجعناها على أن تعتبر أن الحرب لا تخصها . ولكن تحت ضغط الظروف القاسى . اضطررنا لان نضغط عليها لمساعدتنا بصورة ملحة أكثر فأكثر . وعندما أصبح ضغط الظروف علينا لا يحتمل ، لم يكن امامنا بطبيعة الحال الا أن نسحب وعدنا الاخر لها فى سنة ١٩١٤ ، وأن نخبرها بصراحة انه نظرا لطول القتال ومرارته ، فلن يعود فى وسعنا التمسك بهذا الوعد ، ولا بد لنا من ان نطلب مساعدتها السريعة » ! .

وفى الحق لقد اشترك الجيش المصرى فى القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ، ضد القوات التركية . والجبهة الغربية ، ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان ، ضد قوات السلطان على دينار . مما نتعرض له دون تفصيل :

الجيش المصرى فى الجبهة الشرقية

من الامور المثيرة والجديرة بالملاحظة ، أنه حين اراد الانجليز الدفاع عن مصر ضد الهجوم التركى فى يناير ـ فبراير ١٩١٥ ، لم يدافعوا عنها عند حدودها الشرقية فى سيناء ، بل عند قناة السويس . ويرجع السبب فى ذلك الى أن القوات البريطانية فى ذلك الحين كان ينقصها التدريب والتنظيم اللازمين للقيام بعمليات هجومية . كما أن اقامة خط من التحصينات شرقى القناة ومد السكك الحديدية وزيادة خطوط الانابيب ومحطات المضخات للمحافظة على تموين القوات ، كان عملا باهظ التكاليف كما ان خطوط المواصلات تصبح والحالة هذه من الطول بحيث يسهل قطعها ، فضلا عن أن موقع البريطانيين يكون مكشوفا . ولما كانت القناة تهيىء خطا دفاعيا منيعا مناعة طبيعية ومستورا ومحميا ، فقد قامت الخطة البريطانية على تحسين هذا الخط ، واجبار الاتراك على القيام بمهمة اختراق سيناء . ويتضح مما أورده الليفتنانت كولونيل كيرزى ، انه كان يوجد فى مصر فى أواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ الفا من القوات المصرية والسودانية ، هذا بالاضافة الى ٧٠ الفا من القوات الهندية والاسترالية والنيوزيلاندية والبريطانية التى وصلت الى مصر فى ذلك الحين . وكنا قد رأينا كيف استدعيت

الوحدات المصرية والمدفعية المصرية للاشتراك فى خطه الدفاع عن قناة السويس بعد أيام قليلة من الوعد البريطانى بتحمل كافة أعباء الحرب . وقد جرى توزيع هذه القوات فى حاميات فى « الطور » ، و « أبو زنيمة » ، وعلى خطوط المواصلات شرقى القناة ، وفى قلب الخط الدفاعى عن قناة السويس . وكانت حامية الطور مكونة من بلوكين من ٢ جى أورطة بيادة ، بينما كانت البطارية المصرية الخامسة تربض على خط القناة الدفاعى (١٥٠) .

وبحلول ١٥ يناير ، كان الاتراك قد عززوا قواتهم فى سيناء فى العريش والقسيمة ونخل ، وفى يوم ٢٤ يناير وصلت مقدمات القوات التركية بقيادة جمال باشا الى دويدار ، وفى ٢٧ يناير كانت على بعد ٢٥ ميلا من القناة وبدأ أول اشتباك مع القوات المدافعة على القناة فى نفس اليوم . وفى ليلة ٢ـ٣ فبراير ١٩١٤ بدأ الاتراك هجومهم الرئيسى بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى على اللواء ٢٢ الهندى مشاة ، وسرية ميدان ، ومهندسى اللانكشاير ، ومعهم البطارية ١٩ من مدفعية الميدان لانكشاير ، والبطارية الخامسة من المدفعية المصرية ، وقد قامت المدفعية المصرية بدور نافع لاقصى درجة ـ كما يقول تشيرول ـ (١٥٠م) ؛ فقد كان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول احمد حلمى . وقد حاول الاتراك مد جسر خفيف على زوارق من الالومنيوم لعبور القناة ، ولما أتموا تركيبه وبدأوا السير عليه ، فاجأهم الملازم أول احمد حلمى بنيران مدفعيته ، فأحبط محاولتهم ، ولكنه قتل فى المعركة . وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه فى القتال ، ومنح الضباط والجنود مداليات مكافأة لهم على حسن بلائهم فيه .

فى ذلك الوقت ، كانت قوات الاتراك على طول القناة تقدر بنحو ١٢ الى ١٥ ألف جندى ، وتسع بطاريات ومدفعين هاوتزر . ولكن هجماتهم على القطاع الجنوبى لم تتطور تطورا جديا ، اذ انسحبوا بعد ضربهم النقط البريطانية عند الكوبرى . وخلال النهار قامت خمس طرادات ومعها قوارب الطوربيد واللانشات المدرعة بمساعدة المدافعين عن القناة بفتح نيرانها على الاتراك . وفى مساء ٣ فبراير كان الهجوم التركى قد ثبت فشله ، وأصدر جمال باشا أمره بالانسحاب العام تاركا جماعة صغيرة تبلغ ٤٠٠ جندى لتهديد القنال واجبار البريطانيين على الاحتفاظ بقوات هناك . ومنذ ذلك الحين اخذت تتعدد الاشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وبين القوات التركية .

ففى يوم ١٢ فبراير قامت من السويس نصف كتيبة هندية على ظهر السفينة الحربية منيرفا قاصدة الطور لتعزيز الحامية المصرية هناك التى كانت تتعرض لهجوم من جانب القوات التركية ، وقد قامت القوات المصرية والهندية بهجوم فى فجر اليوم التالى على القوات التركية ، أسفر عن مقتل ٦٠ وأسر ١٠٢ . وفى يوم ٢٨ أبريل ، وبعداشتباك مع ٢٠٠ من الاتراك بمدافعهم على مسافة ١٢ ميلا شرقى الاسماعيلية ، غادر الاسماعيلية قول مكون من ثمانى كتائب فرسان وصنف من المدفعية المصرية ونصف كتيبة مشاة لمباغتة القوة التركية عند النقطة التى انسحبت اليها عند الهاواويش ، غير أن الاتراك انسحبوا من معسكراتهم أثناء الليل .

وفى ذلك الوقت كان الجيش المصرى يقدم للقوات البحر المتوسط المهمات الحربية اللازمة ، بالاضافة الى ١٧٤٫٠٠٠ قنبلة ، فضلا عن القاطرات والفولاذ للدفاع عن القناة . وقد خص الجنرال السرى « ارشيبالد مرى » القائد العام لقوات شرق البحر المتوسط بعض الضباط وصف الضباط والجنود من الجيش المصرى بالثناء لتفوقهم فى الخدمات التى أوكلت اليهم أو لبلائهم فى الحرب أحسن البلاء .

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كانت القوات المصرية تشترك على هذا النحو فى الدفاع عن القناة ، كان الانجليز يحتفظون بقوات كبيرة فى منطقة القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من قلاقل فى صالح الاتراك ! ولكن هذا الاحتياط كلف الانجليز غاليا ، فقد أضاع عليهم نصرا ساحقا على الاتراك ، اذ لو كانت هذه القوة فى متناول اليد

---

[١٥٠] وزارة الحربية والبحرية : الجيش المصرى : مجهود مصر الحربى ص ٢٠١ [المطبعة الاميرية ١٩٥٢] ، تقرير الجنرال السير ارشيبالد مرى الى حكومته عن خدمات الجيش المصرى حتى اواخر عام ١٩١٦ .

[١٥٠م] Chirol, op. cit. p. 181 .

في الاسماعيلية عند مجيء الاتراك ، ولو ان الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، لما أفلت اى جزء من القوات المهاجمة . ولقد سارع الانجليز ، عندما تبينوا أن المصريين لا يبدون اكتراثا ، بارسال تلك القوات من القاهرة الى الاسماعيلية بالسكة الحديدية ، ولكنها وصلت يوم ٤ فبراير ، أى بعد فوات الفرصة وافلات القوات الغازية .

الجيش المصرى فى الجبهة الغربية

عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، كانت الحرب الايطالية ــ الطرابلسية ما تزال تدور رحاها على الارض الليبية . ولكن القتال كان يدور حينذاك بين القوات الايطالية وقوات السنوسى ، بعد انسحاب القوات العثمانية الى بلادها عقب ابرام معاهدة « أوشى » . فلما قامت الحرب العالمية ، ودخلت تركيا فيها الى جانب المانيا ، وانحازت ايطاليا الى جانب الحلفاء فى مارس ١٩١٥ ، أصبح المسرح الليبى معدا لدور جديد تلعبه القوى المتحاربة . وبالنسبة للسنوسيين ، فقد توقعوا مساعدة الاتراك والالمان لهم ضد العدو الاساسى وهو الطليان . ولكن الاتراك والالمان كانوا بدورهم يسعون للحصول على مساعدة السنوسيين لهم ضد عدوهم الاساسى وهو الانجليز ! ولما كان الاخيرون يعدون لحملة ثانية على قناة السويس لغزو مصر ، فقد أرسلوا بعثة تركية ــ المانية الى برقة غرضها شغل الانجليز بامر الدفاع عن مصر من جهة حدودها الغربية ، حتى تتوزع قواتهم ويسهل على الالمان والاتراك تحقيق النصر عليهم . وقد استطاعت هذه البعثة توريط السنوسى الكبير (السيد احمد الشريف) فى القتال ضد الانجليز فى نوفمبر ١٩١٥ ، رغم معارضته الكبيرة لمشروع الحملة ضد الحدود المصرية . وبذلك بدأت الحرب فى الجبهة الغربية .

فى ذلك الحين ، كانت القوات المصرية موزعة بين مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى وقرية (عند واحة سيوه) . وكان رجال الحامية المصرية بالطرف الشرقى من خليج السلوم يقيمون فى « العقر » ، وعلى شواطىء البحر تحت قيادة الكولونيل « سسل سنو » ، الذى كان محافظا للصحراء الغربية وضابطا بالمخابرات الانجليزية ، بينما كان القائد المصرى لمنطقة مرسى مطروح وسيوه هو اليوزباشى محمد صالح حرب . وعندما ابتدأ القتال ، انسحب « سنو » من السلوم الى مرسى مطروح ، وأسند الى محمد صالح حرب سلطات الحاكم العسكرى فى المرسى . ولما كانت السلطات البريطانية قد أعلنت الحماية على مصر فى ذلك الحين ، وفى الوقت نفسه كان « سسل سنو » قد أظهر عدم اكتراث بمصير القوة المصرية السودانيه فى سيدى برانى وبقبق بعد الانسحاب من السلوم ، فقد كان ذلك ما دفع محمد صالح حرب الى اتخاذ قرار بالانضمام بجنوده الى السنوسيين ضد البريطانيين . وقد انضم اليه من الضباط المصريين اليوزباشى سيد احمد ابو شادى ، والملازمون الاوائل عبد الحميد حمدى ، وامين ذهنى ، ومحمود لبيب ، واحمد سالم ، والملازمان الثانيان ابراهيم عوض ومحمود عبد الواجد ، وضابط بحرى هو الملازم الاول ابو زيد مقلد .

على كل حال ، فقد اعتصم الانجليز فى مرسى مطروح ، واتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها فى أواخر ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ . وفى ٢٨ فبراير تم استرداد سيدى برانى ، وفى ١٤ مارس استعيدت السلوم ، ثم استردت الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة فى اكتوبر ونوفمبر . وفى فبراير ١٩١٧ استردت واحة سيوه ، وانتهت حملة السنوسى بالاخفاق .

وقد خلا كتاب الليفتنانت كولونيل كيرزى عن العمليات الحربية فى مصر وفلسطين ، وهو أهم مرجع يعالج المعارك التى دارت من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، من ذكر أى اشارة الى اشتراك القوات المصرية فى القتال الى جانب الانجليز ضد السنوسيين ، وان أشار الى واقعة انضمام محمد صالح حرب الى جانب السنوسى بقوله : « وقد انضم أكثر من ١٣٠ من رجال خفر السواحل المصريين الى السنوسى » . على أن التقرير الذى وضعه الجنرال السير أرشيبالد مرى الذى خلف الجنرال مكسويل فى القيادة العامة منذ ١٩ مارس ١٩١٦ ، عما قدمه الجيش المصرى من المساعدات العسكرية لقواته حتى اواخر سنة ١٩١٦ ، اشار فى صراحة الى هذا الاشتراك فقد ورد به : « وقد قدم الجيش المصرى ما يلزم من مدافع وطوبجية لتسليح قطارين مدرعين لاستخدامهما فى الدفاع عن القطر المصرى . والحق بسلاح هجانة البيكانير حذف من الهجانة المكسيم وفصيلة مسلحة من ادارة الاشغال العسكرية . واشتركوا فى الوقائع الحربية ضد

السنوسى ، واشترك أيضا فى هذه الوقائع ١ جى بلوك من السوارى المصرية » .

الجيش المصرى فى الجبهة الجنوبية : فتح دارفور

من أكبر المهام الحربية التى قام بها الجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى ، القضاء على حركة السلطان على دينار فى دارفور . وعلى دينار من سلالة سلاطين « الفور » ، وكان قد استخلص دارفور من يد الدراويش فى وقائع استرداد السودان بعد واقعة أم درمان . وقد كتب « بالطاعة ، وانه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان » . ثم أسس حكومته فى دارفور على مثال سلطنة أجداده ، واعترفت حكومة السودان رسميا بسلطنته فى سنة ١٩٠٠ . وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الاولى ، فانتهز على دينار الفرصة ، ونبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الاتراك والسنوسيين فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ .

ويتضح مما كتبه البكباشى حسن قنديل ، وهو أحد ضباط الحملة المصرية التى أرسلها السردار لفتح دارفور ، فى مذكرته التى قدمها للامير عمر طوسون عن وقائع الفتح ، أن هذه الحملة كانت تتكون مما يلى : (عدد ٢) بلوك بيادة راكبة تحت قيادة البكباشى « كوبدن » ، (عدد ٣) بطاريات طوبجية ، منها بطاريتا ميدان ، تحت قيادة البكباشى « ثوربورن » وبكباشى انجليزى آخر ، يساعدهما فى ذلك اليوزباشيان حسن حسنى علوى ومحمود زكى رشاد . أما البطارية الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السبكى ، بطارية مكسيم جمالى ، (عدد ٤) جى أورطة بيادة ، (عدد ٤) بلوكات من الاورطة السودانية الثالثة عشرة ، ومن ضباطها البكباشى أحمد فهمى ، (عدد ٢) بلوكان من الاورطة ١٤ بيادة تحت قيادة بكباشى انجليزى ، (عدد ٢) ادارة من أورطة العرب الشرقية تحت قيادة القائمقام « مكاون » بك ، (عدد ٥) بلوكات هجانة تحت قيادة القائمقام هدلستون ، هذا عدا قسم الاشغال العسكرية والقسم الطبى والمهمات وغيرها .

وقد تحركت هذه الحملة من الخرطوم يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ تحت قيادة الليفتانت كولونيل « كلى Kelly » ووصلت الى حدود دارفور يوم ١٩ مارس ، واجتازت الحدود يوم ٢٠ مارس ، واستطاعت رغم عدم وجود طرق مواصلات منظمة كالسكك الحديدية ، وقلة المياه ، وصعوبات المناخ ، أن تحتل « الفاشر » عاصمة دارفور يوم ٢٣ مايو ١٩١٦ بعد موقعة كبيرة أبدى فيها جنود السلطان الكثير من المهارة والشجاعة النادرة والثبات وعدم المبالاة ، حتى ان كثيرا منهم قد لقى حتفه على بعد ست خطوات من الصفوف المصرية ! (١٥١) .

وقد تم القضاء تماما على الحركة فى نوفمبر ١٩١٦ حين أدركت قوة من الجيش المصرى ، السلطان فى معقله بين جبل مرة ودار سلا على حدود دارفور غربا ، فهزمته وقتل فى المعركة واستسلم أنصاره .

وقد كان لهذا النصر الذى أحرزه الجيش وقع كبير ، يتمثل فى رد الفعل لدى كبار القادة والسياسيين البريطانيين ، وعلى رأسهم الملك جورج الخامس الذى أرسل برقية الى حاكم عام السودان يعرب فيها عن مزيد ارتياحه للانباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصرى الفاشر ، عاصمة دارفور ، بقيادة الليفتنانت كولونيل كلى » ويهنىء « جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشاق التى حالت فى سبيلهم » . كما أشاد حاكم عام السودان بكفاءة الجيش المصرى فى خطابه الذى ألقاه بنادى الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية ١٣٣٥ – ١٩١٦ ، قائلا أنه يذكر « بمزيد الفخر والاعجاب ، الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور ، فانها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب فى تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجبا وسرورا عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة التى كانت تعترضه من رمل ، وقلة مياه ، وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو فى

---

[١٥١] بكباشى حسن قنديل : فتح دارفور سنة ١٩١٦ ، ونبذة من تاريخ سلطانها على دينار [الاسكندرية ١٩٣٧] وقد نفى Pritchard وجود اتصال بين السلطان على دينار والسيد احمد الشريف السنوسى على اساس أن على دينار لم يكن فى يوم ما صديقا للسنوسية [انظر : The Sanusi of Cyrenaica (London 1949) على أن هذا لا يمنع أن صلته بالاتراك صلة أكيدة ثابتة بالمراسلات المبادلة [انظر : دكتور مكى شبيكة : المرجع المذكور ص ٤٨١ – ٨٢] .

عقر داره ضربة قاضية » . ثم أضاف : « ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها » .

فيلق العمال المصرى

لم تقتصر مشاركة الجيش المصرى فى الحرب على خوض القوات المصرية القتال فى شتى الميادين ، بل أمد انجلترا بعنصر هام يعترف المسئولون البريطانيون بأنه كان من المستحيل على انجلترا بدونه توفير القوات الكافية لتغطية كافة الجبهات ، وهو فيلق العمال المصرى ، أو ما كان يطلق عليه الانجليز : The Egyptian Labour Corps ففى شهر مايو ١٩١٥ جمعت أورطة من الاشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة فى الدردنيل ، وتسلم قيادة الاورطة والبلوكات ضباط من الانجليز فى خدمة الجيش المصرى . وقد قامت هذه الاورطة مدة الاربعة الاشهر التى خدمتها فى شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل .

وقد ذاع صيت العمل الجليل الذى قامت به هذه الفرقة الى الحد الذى جعل الطلب عليها ينصب من ميادين الحرب الاخرى . وفى أوائل عام ١٩١٦ أخطر القائد العام للقوات البريطانية فى مصر الحكومة المصرية بضرورة استدعاء رديف الجيش المصرى من جميع الفرق للخدمة العسكرية ، بحجة أنه (اى القائد العام) « يشتغل الان فى تنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن القاهرة ، وان الضرورات التى يدعو اليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله فى حاجة الى طائفة من العمال متعودين على النظام العسكرى مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » ! وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب واصدرت يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ قرارا وزاريا « بطلب افراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة » (١٥٢) .

ولقد اعتقدت الحكومة المصرية بعد دعوة الرديف ، بناء على طلب السلطة العسكرية البريطانية ، انها (الاخيرة) سوف تتحمل بنفقاته . على أن السلطة العسكرية البريطانية رات أن تتحمل الحكومة بهذه النفقات استنادا الى أن وزارة الحربية المصرية هى التى دعته ! وقد اتكلت كل سلطة على الاخرى ، وأصبح الرديف لا يدرى من أين يأخذ تعييناته ومرتباته ، الامر الذى دعا طائفة منهم الى الذهاب الى قصر عابدين فى يومى ٢٩ و ٣٠ يناير للشكوى من الحالة ، فتعهدت الحكومة المصرية فى النهاية بتحمل نفقات الرديف !

وفى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ بلغ ضغط القيادة العامة للجيش البريطانى على الحكومة المصرية من اجل الحصول على متطوعين « لفيلق العمال المصرى » « وفيلق الجمالة » The Camel Transport Corps مبلغا عظيما ، فى الوقت الذى كان قد ضاع فيه كل أمل فى الحصول على هؤلاء بطريق التطوع ، بعد أن انتشرت الاشاعات فى طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فيلق العمال المصرى للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى فى سيناء فى ابريل ١٩١٦ وحدوث اصابات بين أفراده . وهنا ألحت القيادة العامة فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على هؤلاء العمال . على أنه لما كان هذا الاجراء يعتبر نقضا مكشوفا للتعهد البريطانى بعدم طلب مساعدة المصريين ، فلذلك لم يلق استجابة من السير ريجنالد ونجت أو من الحكومة المصرية ولكن الحكومة ، تحت اصرار السلطة العسكرية البريطانية لجأت الى أسلوب الاستمالة فاصدرت فى أكتوبر ١٩١٧ مرسوما تعفى فيه من الخدمة العسكرية كل من يقضى فى أى جيش اضافى (تعنى الجيش الانجليزى) ١٢ شهرا ! فلما لم يجد ذلك نفعا ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين تقديم عدد معين من « المتطوعين » شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك مسئولا . وفى مقابل ذلك اعفته من المحاسبة عما يتخذ من اجراءات لتقديم نصيبه (١٥٣) .

وقد اتسعت ميادين الخدمة لفيلق العمال المصرى لتتجاوز حدود الوطن المصرى . فقد شملت

---

(١٥٢) مذكرة اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال ووزير الحربية والبحرية المصرية لحسين رشدى باشا رئيس الوزراء فى ٢٠ يناير ١٩١٦ (احمد شفيق : المرجع المذكور ص ٩٥ ، ٩٦)

(١٥٣) Elgood; The Transit Egypte p. 226 (London 1927), Newmann, op. cit. p. 212

فرنسا والدردنيل والعراق وفلسطين ، فضلا عن سيناء • وقد قام جنود هذا الفيلق بأعمال عديدة ، مثل مد السكك الحديدية وأنابيب المياه وفرش الطرق السلكية وتفريغ شحنات البواخر والقطارات وشحنها ، وحفر الابار ، وادارة القوارب الساحلية عندما دعت الحال الى توصيل المؤن والمخازن بحرا الى شواطىء فلسطين وسوريا • واذا كان الجيش البريطانى قد أمكنه التقدم عبر سينا وفلسطين الى حلب ، فان الفضل يرجع الى مساعدة جنود هذا الفيلق (١٥٣ م) • وكانت جنود هذا الفيلق تقابل بالترحاب حيثما وصلت الى أى ميدان • فحين وصلت الى فرنسا فى ابريل ١٩١٧ ، كتب أحد الكتاب ممن حضروا حفلة استقبالها يقول : « جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة • وهى مؤلفة من رجال ممتلئين صحة وقوة ونشاطا • وقد قوبلت مقابلة حافلة عند نزولها الى البر ، وأعجبنا جميعا من حسن هندامها ونظامها ، ودلتنا هيأتها بلبس الخاكى على أنها فرقة جد وعمل •• الخ » • وقد ذكرت « الاهرام » أن تلك الفرقة من قسم الاشغال المصرى سوف تمضى فى فرنسا ستة أشهر ، ثم تعود الى مصر قبل حلول فصل الشتاء (١٥٤) • وقد بلغ عدد فيلق العمال وفيلق الجمالة فى عام ١٩١٧ مائة ألف ، كان منهم ٢٣٫٠٠٠ يعملون فى فرنسا ـ كما يقول لويد ـ وقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف مليون من رجال مصر ، باعتراف حسين رشدى باشا نفسه (١٥٥) •

ومن الغريب أن بعض المدافعين من الانجليز قد اعتبروا ان تجنيد الفلاحين للعمل بفيلق العمال المصرى ، لا يعد انتهاكا للتعهد البريطانى فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ بعدم طلب أية مساعدة من المصريين • على أساس أن هذا التعهد ، فى نظرهم ، لم يقصد به سوى أن يكون تأكيدا عاما بأن المصريين لم يجندوا للقتال ! • ومعنى ذلك أن الدور الذى قام به فيلق العمال المصرى لم يكن حربيا أو « قتالا » ! وقد كفانا الليفتنانت كولونيل « الجود » عبء الرد على هذا الادعاء ، فقد ذكر أنه لم يكن هناك ، فى الحقيقة ، فرق بين الخدمة فى الوحدات المقاتلة أو فى فرق العمل من ناحية السلامة الشخصية ، لان طائرات الاعداء كانت تقصف الجميع دون تفريق أو تمييز ! (١٥٦) •

وبعد ذلك كله ، وبعد أن اشترك الجيش المصرى فى الحرب على هذا النحو ، فان السؤال الان هو : لماذا لم تعلن الحكومة المصرية الحرب الى جانب بريطانيا والحلفاء رسميا لتستفيد بميزات الدولة المحاربة عند انتهاء الحرب ، أو الامتناع عن وضع الجيش المصرى تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية عندما طلبت اليها ذلك ؟ بالنسبة للشق الاول من السؤال ، فان الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها أن تعلن الحرب رسميا الى جانب بريطانيا ، دون أن تقدم ثمن هذا للشعب المصرى اعلانا بحريته واستقلاله • ولم تكن السياسة البريطانية لتسمح بذلك كما رأينا • بل لقد عادت فكرة الضم الى الظهور مرة أخرى فى يوليو ١٩١٧ ، عندما اقترح ذلك السير ريجنالد ونجت والبريجادير كلايتون • ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت اتخاذ هذا الاجراء ، على أساس أنه يعتبر انتهاكا لتصريح الحماية •

اما بالنسبة للشق الثانى من السؤال ، ففى الواقع ان هذه هى مسئولية الوزارة المصرية القائمة فى ذلك الحين ولربما أرادت بانتهاج هذا الطريق الغريب ، أو الطريق الوسط : طريق الاستجابة لمطالب القيادة العسكرية البريطانية بالاشتراك فى الحرب ـ دون اعلان الحرب رسميا ـ تفادى طريق الضم ، الذى كانت تخشى أن تنتهى اليه السياسة البريطانية ، والوصول فى نفس الوقت الى أكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب • وقد أفلحت فى الغرض الاول ، ولكنها فشلت فى الغرض الثانى ، لان حرية مصر منوطة بارادة شعبها ، لا بسخاء الانجليز ، وقد عبر الشعب المصرى عن ارادته بعد الحرب بعنف ،

وزارة الحربية ، الجيش المصرى : المرجع المذكور ص ٢٠٠ .

[١٥٣م] الاهرام فى ١٢ ابريل ١٩١٧ | احمد شفيق : المرجع المذكور ص ١٠٦]

[١٥٤] احمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٣١]

[١٥٥] مذكرة رشدى باشا فى الرد على مشرع السير وليم برونييت | Elgood, Egypt and the Army, pp. 86, 87

[١٥٦]



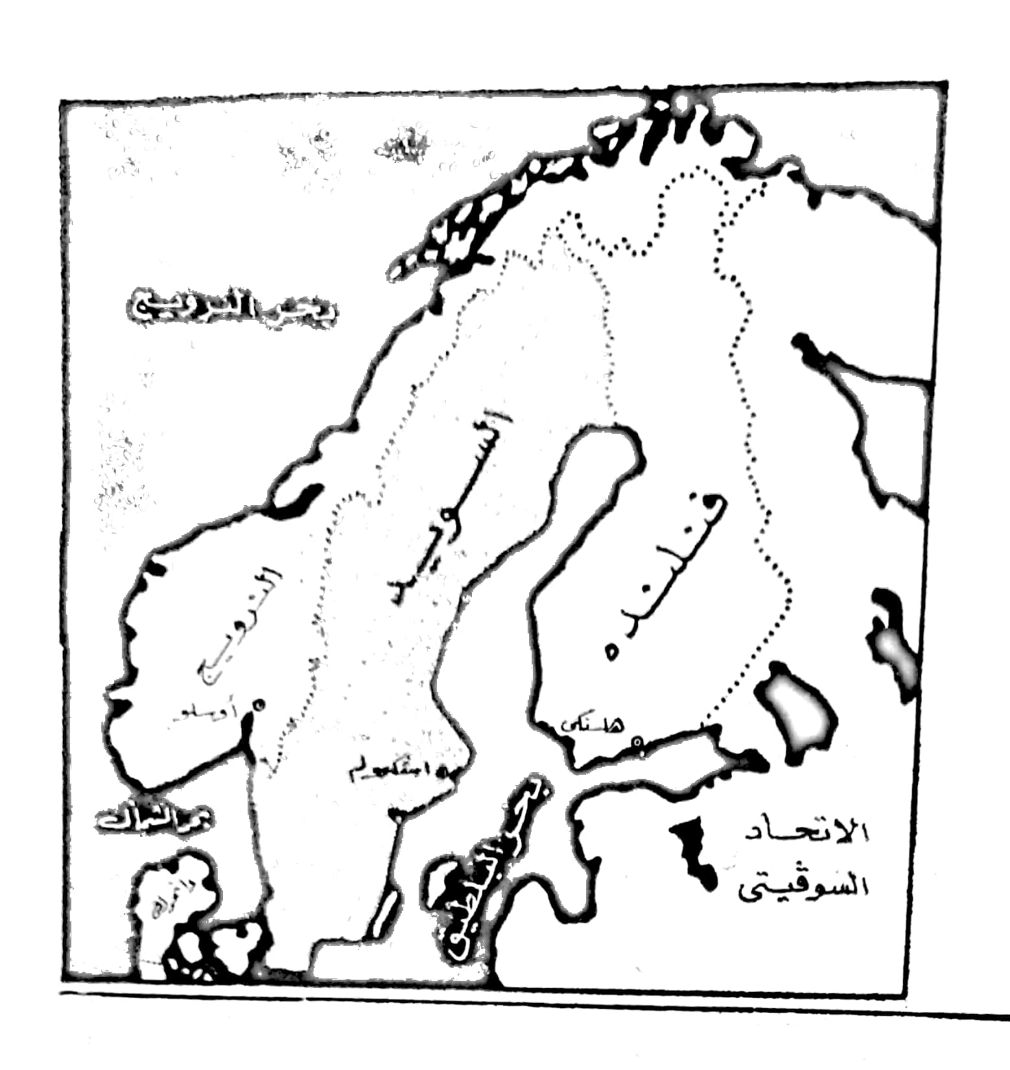
الحياد القانونى وانعكاساته على السياسة السويدية

أحمد يوسف أحمد

معيدبقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

دراسة السياسة الخارجية السويدية اهتمامات متنوعة ، فهناك ما يدفع من ناحية الى الاهتمام بفهم الكيفية التى واجهت بها امة صغيرة ـ وان تكن متقدمة ـ المشاكل المعقدةلسياستها الخارجية ،ومن ناحية اخرى يمكن للباحث ان يجد ، دون صعوبة ، فى خبرة السويد فى السياسة الخارجية ما يفيد بلدا كمصر ، رغم اختلاف الظروف اختلافا كبيرا بين البلدين ، على أساس أن كلا من السويد ومصر يعلن اتباع سياسة حيادية فى مواجهة قوى عظمى ، ويتبنى مفهوما ايجابيا لهذا الحياد ، ويواجه حركات اندماجية فى المنطقة الجغرافية التى يعيش فيها ٠

وبعد هذا كله تكتسب دراسة سياسة السويد الخارجية أهمية مضافة ، بالنظر الى التيارات التى تموج بها القارة الاوربية فى هذه الاونة ، والتى يمكن القول بأنها سوف تعيد بعد تبلورها ، تشكيل الخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للقارة ، فهناك على الأقل محاولات توسيع الجماعة الاقتصادية الاوربية التى خطت خطوة هامة نحو النجاح فى يناير الماضى ، بتوقيع حكومات بريطانيا وأيرلندا والنرويج والدانمرك معاهدة الانضمام للجماعة ٠ وهناك من ناحية أخرى الجهود الرامية الى عقد مؤتمر للامن الاوربى ، وهى الجهود التى توقع بعض المحللين لها أن تسفر عن نتيجة ايجابية قبل نهاية هذا العام ، ولا شك أن هذه التيارات تنعكس على سياسة السويد الخارجية ، سواء فى صورة تحديات تتطلب المواجهة الشاقة ، أو فى صورة



انتصارات محتملة لمفاهيم طالما تبنتها هذه السياسة ، ويضفى هذا كله ، فى كل حالة ، مزيدا من الاهمية على دراسة سياسة السويد الخارجية فى سنوات التحول الجذرى التى تجتازها القارة الاوربية خاصة ، والمجتمع الدولى ككل .

الجذور العميقة لحياد السويد :

يمكن للباحث فى سياسة السويد الخارجية أن يلحظ بوضوح نوعا من الاستمرارية ـ وان لم يكن الجمود فى هذه السياسة امتد لاكثر من قرن ونصف حتى الان ، ويستتبع ذلك سؤال ضرورى حول ماهية العوامل التى تفسر هذه الاستمرارية .

ولا شك أن المتغير التاريخى ضرورى لمثل هذا التفسير ، وقد كان للسويد ماض عسكرى عظيم لعبت فيه دورا كبيرا فى حرب أوربا فى القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وبموت الملك شارل الثانى عشر كانت السويد قد تجاوزت مرحلة الذروة فى قوتها ، اذ كانت مواردها قد أرهقت ، كما حفل الربع الاخير من القرن الثامن عشر بالقلاقل الداخلية ، ومع هذا ظلت السويد تلعب دورا نشطا فى المحالفات السياسية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، وشاركت حتى عام ١٨١٤ بفعالية فى الحرب ضد نابليون ، واعترف مؤتمر فيينا بنتائج الحرب ، فحصلت روسيا على فنلندا التى ظلت متحدة مع السويد مدة خمسمائة وخمسين عاما ، بينما حصلت السويد على النرويج على سبيل التعويض .

وتطور الحياد كتقليد قومى بعد عام ١٨١٥

فقط ، وذلك لان التقديرات الواقعية قد خففت دائما من أى اندفاع لتبنى سياسة خارجية مغامرة (١) ، ومنذ ذلك التاريخ لم تشارك السويد فى أية حرب ، ولم تدخل اى تحالف ، وذلك رغم أنه فى مناسبات قليلة هددت الحرب السويد ، أو اظهرت ميلا ملحوظا للمشاركة فى حرب ، وكانت هذه هى الحال حين كانت قيادات سويدية كثيرة ميالة الى انضمام السويد الى انجلترا وفرنسا لاستعادة فنلندا من روسيا ، وفى هذه المرة انتهت الحرب قبل أن تدرس هذه الخطط ، وحين قامت بروسيا والنمسا بغزو الدانمرك فى ١٨٦٤ حدث ضغط اسكندنافى على السويد كى تساعد الدانمرك ، ولكنه لم يكتسب أهمية بسبب قوة الهجوم والتطور السريع للحرب · وفى ١٩٠٥ حين فصمت النرويج عرى الاتحاد مع السويد ، أيدت دوائر معينة الحرب كوسيلة لاعادة النرويج الى الاتحاد ، ولكن الحكومة خطت نحو الحل السلمى ، وتم التوصل الى اتفاقية أصبحت أساسا للعلاقات الطيبة بين الامتين · وأثناء الحرب العالمية الاولى حدث ضغط آخر كى تنضم السويد الى المانيا لتحرير فنلندا ، ولكن الرأى العام أيد السلام والحياد تأييدا ساحقا · وبعد الحرب حين طلب سكان جزر « الالاند » الواقعة بين السويد وفنلندا الانضمام الى السويد ، أدلى بعض السياسيين ونشرت بعض الصحف تصريحات ملتهبة الحماس ، ولكن المسألة أحيلت الى عصبة الامم ، ولم ينزعج الرأى العام السويدى كثيرا بسبب حكمها لصالح فنلندا فى عام ١٩٢١ · وجلبت الحرب العالمية الثانية من وقت لاخر خطر الحرب على السويد ، وضغط على الحكومة السويدية لتقديم امتيازات معينة للقوات الالمانية ، وبنوع خاص مرور الفرقة الالمانية من النرويج الى فنلندا عن طريق السويد فى صيف ١٩٤١ ، وقد انتقد موقف الحكومة فى هذا الصدد بشدة · وفى هذه الفترة أعيد تنظيم الدفاعات السويدية ، واستعدت السويد للمقاومة المسلحة اذا تقدمت المانيا بمطالب اكثر ، خاصة وأن التعاطف مع الحلفاء كان سائدا ، وبنوع خاص مع الجارتين المحتلتين النرويج والدانمرك ، ولكن هذا لم يؤد الى وضع خطط جادة للتدخل العسكرى (٢) ·

وهكذا أفلحت السويد لاكثر من قرن ونصف حتى الان فى أن تتفادى احتلال قوة أجنبية لاقليمها ، وكذلك تورطها فى حرب ، وقد تحقق هذا ، كما يتضح مما سبق ، بصعوبة بالغة فى بعض المواقف · وبالرغم من أن التاريخ لا يعدو أن يكون محصلة لعوامل محددة ، الا أنه أصبح بالنسبة للسويد يملك استقلاليته كمتغير يؤثر فى حد ذاته على السياسة الخارجية ، فالسياسة التى تستمر عبر الاعوام والاجيال ، تصبح لها تدريجا مكانة العقيدة ، وتصبح مستقلة عن الهدف الذى وضعت من أجله · وينطبق هذا على السياسة الخارجية السويدية ، فالتفسيرات والتبريرات المقدمة لها يجب أن توضع فى اطار التقاليد التاريخية (٣) ، كما أن الفترة الطويلة من السلام والحياد قد أثرت على الرأى العام السويدى ، فأصبح يؤيد استمرار ما يبدو تقليدا قوميا (٤) ·

وتبقى نقطة أخيرة أقل أهمية فى الحديث عن التاريخ السويدى كمؤثر على سياستها الخارجية الراهنة وهو ان السويد لم تكن لها فى اى يوم من الايام ممتلكات استعمارية (٥) ، ولا شك أن هذا سوف يشكل ـ ضمن عوامل اخرى ـ موقف السويد من قضايا الامبريالية والاستعمار ·

واذا ما انتقلنا من المتغير التاريخى الى المتغير الجغرافى ، وجدنا بعض الدراسات تشير الى أن اقليم السويد المنعزل الى حد ما ، والواقع على اطراف مسارح المعارك الاوروبية التقليدية ، قد كفل لها حماية حسنة من الغزو (٦) ، ويرد على هذا

---

[١] Lyon, Peter, Neutralism, Leicester University Press, 1963, P. 155.

[٢] Tingsten, Herbert, Issues in Swedish Foreign Policy, Foreign Affairs, New York, April 1959, pp. 474 — 5.

[٣] Lyon, op. cit., p. 152.

[٤] Tingsten, op. cit., p. 475.

[٥] Lyon, op. cit., p. 151.

[٦] Ibid., p. 151.

Carey, Jane & Carey, Andrew, Swedish Politics in the Late Nineteen — Sixties, Dynamic Stability, Political Science Quarterly, Colombia University Press, September 1969, p. 463.

التحليل بالطبع كل ما يرد على التحليلات الجيوبوليتيكيةمن انتقادات فى يومنا هذا ، ولكن يبقى من المؤكد أن العزلة الجغرافية النسبية للسويد مارست أثرا غير مباشر على الاقل فى صنع حيادها ، فلقد ساعدتها فى العملية الصعبة لتفادى الغزو أو التورط فى حرب عموما طيلة ما يزيد على قرن ونصف من الزمان ، وهى العملية التى نتج عنها ذلك التقليد التاريخى العزيز لدى السويديين .

ومن المناسب أكثر على ضوء حقائق ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أن نتحدث عن أثر الوضع الجغرافى للسويد بصورة تكاد تكون عكس التحليل السابق ، فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت السويد فى وضع استراتيجى مغاير جوهريا للوضع قبلها ، فقد أطيح بميزان القوى فيما قبل ١٩٣٩ ، وبعد أن كانت القوة الالمانية توازن القوة السوفيتية قسمت ألمانيا ، وبزغ الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى (٧) • وقد غيرت هذه التطورات من المضمون السياسى للقرب الجغرافى من الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم اصبح على السويد أن تدخل العداء السوفيتى فى حسابها دائما ثمنا باهظا لاية مكاسب تحصل عليها من تغييرها لسياستها التقليدية فى اتجاه التحالف مع الغرب •

ومن ناحية ثالثة ، فان الاشارة الى مجموعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تكون « النظام السويدى » أمر لا معدى عنه لفهم سياستها الخارجية ، باعتبار البديهية القائلة بأن السياسة الخارجية تجىء امتدادا لما يجرى فى الداخل •

وأول ما يسترعى النظر فى النظام السياسى السويدى ، التطور السياسى الهادىء لهذا النظام ، بحيث يمكن القول بأن الهدوء والاستمرارية صفة مشتركة بين السياسة الخارجية السويدية والحياة السياسية الداخلية فيها ، والملاحظة الثانية أن السويد تتبع نظاما برلمانيا للحكم (٨) ، أى أنها تنتمى بالقيم السياسية لنظامها الداخلى الى الغرب •

ومن المناسب أن نعرض بسرعة للقوى السياسية فى النظام السويدى وموازين القوى بينها ، كمدخل لفهم الدلالات المفترضة لهذا كله فى مجال السياسة الخارجية •

هناك خمسة أحزاب سياسية فى السويد هى : الحزب الديمقراطى الاجتماعى أو حزب العمل الديمقراطى ، وحزب الوسط وكان يسمى قبلا حزب المزارعين أو الحزب الزراعى ، وحزب الاحرار أو حزب الشعب والحزب المحافظ او حزب اليمين الذى غير اسمه فى أواخر ١٩٦٨ الى الاتحاد المعتدل ، والحزب الشيوعى الذى سمى الان بحزب اليسار الشيوعى ، ويسمى الوسط والاحرار والمحافظون بالمعارضة البورجوازية دون أى مضمون قيمى لهذه الصفة ، تمييزا لهم عن الديمقراطيين الاجتماعيين والشيوعيين الذين يؤيدونهم دائما فى البرلمان •

ويلاحظ ان الحزب الديمقراطى الاجتماعى يسود الحكومة منذ عام ١٩٣٢ حتى الان ، وان كان قد حكم السويد فى فترة الحرب العالمية الثانية بائتلاف ضم كل الاحزاب ما عدا الحزب الشيوعى (٩) ، وحكم فى الفترة من ١٩٥١ - ١٩٥٧ بائتلاف مع حزب الوسط • وقد اهتز مركز الحزب بصفة خاصة بعد الانتخابات المحلية والبلدية عام ١٩٦٦ ، الا أنه نفذ واحدة من أنجح الحملات الانتخابية ، واستطاع تحقيق مكاسب

---

[٧] Lyon, op. cit., pp. 157 — 8.

[٨] Tingsten, op. cit., pp. 474 — 6

قد يكون من المفيد بالنظر الى اهمية الاتحاد السوفيتى بالنسبة لسياسة السويد الخارجية الاشارة

[٩] الى وضع الحزب الشيوعى فى السويد ، تكون هذا الحزب عام ١٩٢١ ، واستقل ماليا منذ ايامه الاولى عن بسرعة الدولية الثالثة ، ولذلك اتخذ له طريقا خاصا فى الشئون الداخلية دائما ، واظهر ميلا لاتباع الاتحاد السوفيتى فى الشئون الخارجية ولكنه اصبح اكثر استقلالا فى الفترة الاخيرة ، وقد حصل على أكثر من عشر الاصوات فى ذروة الحماس للقضية السوفيتية عام ١٩٤٤ ، ولكنه خسر بعد اربع سنوات نصف مؤيديه تقريبا بعد التحول الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا ، وقد جاء التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا ايضا قبل انتخابات ١٩٦٨ بخمسة اسابيع فخسر الحزب خمسة مقاعد من ثمانية كانت له فى انتخابات ١٩٦٤ • انظر :

Carey & Carey, op. cit., p. 475.

ضخمة فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٨ (١٠) ٠

وتمتع الحزب الذى صاغ وطبق سياسة الحياد السويدى منذ الحرب العالمية الثانية حتى الان بوضع سائد فى الحكومة السويدية ، له دلالته ولا شك ، ولا يعنى هذا أن استمرار الحياد السويدى مرتهن باستمرار الوضع الراهن للحزب الديمقراطى الاجتماعى ، فبصرف النظر عن وجود عوامل اخرى تضمن هذا الاستمرار ، تتفق كل الاحزاب السويدية على سياسة الحياد ، وان اختلفت أحيانا فى تفسيرها بما فيها الحزب الشيوعى ، وعموما يذهب احد الدارسين السويديين الى أن الاحزاب السياسية السويدية تهتم أكثر بمسائل السياسة الداخلية ، فاذا وصلت الى مسائل السياسة الخارجية حاولت أن توحد مواقفها بشأنها ، لكى تتجنب الانقسامات فى داخل الاحزاب أو بين الناخبين ٠ ويفسر هذا فى رأيه لماذا لا تحدث مناقشات السياسة الخارجية السويدية الى حد كبير فى البرلمان ، ولكن فى الصحف المستقلة تقريبا عن الاحزاب (١١) ٠

ويبقى أن نلاحظ نمو الدور الذى تقوم به قوى سياسية معينة فى السويد ، يمكن وصف اتجاهاتها فى السياسة الخارجية باليسارية ، وهى على وجه التحديد : قوى العمال الذين لا يقل اتحاد نقاباتهم فى الاهمية عن أى حزب سياسى ، والمثقفون والطلبة والشباب عموما ٠ وليس أدل على هذا من التحليل الذى قدمته احدى الدراسات الامريكية والذى لا يمكن أن يستنتج منه سوى أن الديمقراطيين الاجتماعيين لم يجدوا وسيلة لاجتذاب الشباب اليهم ، واعادة الناخبين الذين تركوهم فى انتخابات ١٩٦٦ الى صفوفهم ، خيرا من اتباع خط يسارى فى السياسة الخارجية ، وصفه الكثيرون فى الغرب بالتطرف ٠ كما أن نفس الدراسة تفسر اختيار أولوف بالم الذى تجاوز الاربعين بقليل رئيسا للوزراء بأنه « مكافأة للشباب الذين يتجه عدد كبير منهم الى اليسار فى الشئون الداخلية والدولية » (١٢) ٠

وبصرف النظر عن هذه القوى السياسية ، فهناك اجماع على أن الرأى العام السويدي يقبل سياسة الحياد ، والى حد كبير بالطريقة التى طبقها الديمقراطيون الاجتماعيون منذ الحرب العالمية الثانية حتى الان (١٣) ٠

ويمكن أن نخلص من هذا كله الى أن الحياد السويدى وباللون الذى اصطبغ به فى السنوات الاخيرة ، له أسسه القوية فى الحياة السياسية الداخلية فى السويد ٠

وقد لا نصل الى نفس النتيجة تماما اذا ما قدمنا بعض الملاحظات السريعة ، على النظام الاقتصادى السويدى ، التى تفيد فى فهم بعض اتجاهات السياسة الخارجية ٠ وأول هذه الملاحظات أن السويد تملك صناعة ذات درجة عالية من التخصص والكفاءة (١٤) ، والملاحظة الثانية أن الاقتصاد السويدى يعتمد الى حد كبير على المبادلات التجارية مع الخارج ، اذ أن السوق الداخلية للسويد تعتبر ضيقة نسبيا ، فعدد سكان السويد يبلغ ٨ر٠٩٣ر٠٠٠ نسمة طبقا لاحصاء يناير ١٩٧٠ (١٥) ، ومن ثم فان الصناعة السويدية مضطرة للتصدير بنسب مرتفعة ٠ وتمثل صادرات السويد فى الوقت الحالى ٢٠ فى المائة من الانتاج القومى و ٥٠ فى المائة من الانتاج الصناعى فى مجموعه ، ويصدر عدد كبير من الشركات ما يزيد على ٧٥ فى المائة من انتاجه ، وهذا الوضع يجعل الاقتصاد السويدى معرضا

---

[١٠] Ibid., pp. 461 — 85.
Timsgsten, op cit., p. 476.

[١١] Ibid. ....

[١٢] Carey & Carey, op. cit., pp. 470, 480 — 1, 484.

[١٣] Orvik, Nils, Scandinavia, NATO and Northern Security, International, Organization Summer. 1966, p. 384.
Goloshubov, Y., Scandinavian Worries, International Affairs, Moscow, August 1968, p. 68.

[١٤] Carey & Carey, op. cit., p. 463.

[١٥] Keesing's Contemporary Archives, 1971 — 1972, p. 24401.

الضغط من الخارج بدرجة كبيرة (١٦)، وأخيرا لا يجب أن يغيب عن الذهن أن ٩٠ فى المائة تقريبا من الصناعة السويدية مملوك ملكية خاصة (١٧) ، ويعنى هذا أن المؤسسة الصناعية يمكن أن تلعب دور مجموعة أو أكثر من مجموعات المصلحة القوية للضغط فى اتجاه اتباع سياسات معينة ليس من الضرورى أن تتفق بدقة مع سياسة الحياد التقليدية .

وفيما يتعلق بالنظام الاجتماعى ، تجدر الاشارة الى أن نجاح السويد فى خلق ما يسمى بدولة الرفاهية الاجتماعية قد خفف من حدة الصراع الطبقى ، وأكد الطبيعة السلمية للتطور الداخلى فى المجتمع السويدى ، مؤكدا فى النهاية النزعة السلمية للرأى العام السويدى (١٨) .

وفى النهاية تبقى الاشارة الى ذلك الاتجاه الذى يفسر السياسة الخارجية السويدية بخصائص معينة للطابع القومى السويدى ، بمعنى أن ثمة حبا سويديا قويا للسلام ، لابد أنه السبب فى تجنب البلاد الطويل ويلات الحرب . ولا يرى أحد الدارسين السويديين مبررا لتصديق وجهة النظر هذه ، فمن الواضح أن الشعب السويدى ، كمعظم شعوب العالم ، يرغب فى السلام ، ولكن المحددات الموضوعية هى التى تمكن شعبا معينا وتمنع اخر من تحقيق رغبته . ويضيف نفس الدارس أن السويديين يحلو لهم أحيانا أن يرددوا هذا الوهم ، فيتفاخرون بسياستهم السلمية أثناء النزاع مع النرويج عام ١٩٠٥ ، وفنلندا عام ١٩٢٠ ، ولكن الحقيقة أن العمل العسكرى فى هاتين الحالتين كان أكثر الاشياء منافاة للحكمة ، بل أن اللجوء اليه كان يعد عملا اجراميا ، وفى ظل هذه الظروف ، فان السياسة السلمية لا يمكن الاشارة اليها باعتبارها تعكس صفات أخلاقية معينة (١٩) . ولكن تبقى الاشارة بدون شك الى أن قدرة شعب معين على التصرف السليم فى مسائل الصراعات الدولية ، أى قدرته على أن يدرك حدود قوته ولا يقع فى الوهم بشأنها ، فضلا عن عدم ارتكابه « لاعمال اجرامية » ، صفات ايجابية للغاية فى مجال العلاقات الدولية .

مضمون سياسة الحياد السويدى :

تهدف السياسة الخارجية لاى دولة الى حفظ استقلالها وأمنها أولا ، وحماية مصالحها الاقتصادية (خاصة تلك المتعلقة بأكثر جماعات المصلحة فيها نفوذا) ثانيا . وتطبيقا لهذا ، تعمل السويد — تحقيقا لاستقلالها وأمنها القوميين — على التخفيف من حدة التوتر الدولى بصفة عامة ، وفى أوربا والمنطقة الاسكندنافية بصفة خاصة ، فرغم أن السويد تتبع سياسة الحياد المسلح ، الا أن هذا لا يعنى اعتقادها بأن القوة المسلحة هى الوسيلة المثلى للدفاع عن أمنها واستقلالها القوميين ، فهى تعلم تماما أن قوتها المسلحة لن تستطيع مواجهة الهجوم المحتمل ، وانما تعويقه فقط ريثما تتلقى مساعدة من الخارج . ولهذا فانها تعمل على تخفيف حدة التوتر الدولى عموما ، ويبدو نفس المطلب أكثر الحاحا بالنسبة للامن الاوربى ، فأى اخلال به له أثر مباشر على الامن السويدى ، ومن ثم تحاول السويد أن تنمى التفاهم بين القوى الرئيسية بهذا الصدد ، ثم يبدو نفس المطلب أشد ما يكون الحاحا بالنسبة للمنطقة الاسكندنافية . ولقد اختارت البلاد الاسكندنافية لنفسها طرقا مختلفة لتحقيق أمنها القومى ، فاتبعت فنلندا سياسة خارجية حيادية مع علاقة خاصة بالاتحاد السوفيتى ، ومن الواضح أنه فى مصلحة السويد أن توجد علاقات طيبة بين هذين البلدين ، وانضمت النرويج والدانمرك لحلف الاطلنطى ، وتؤيد السويد بشدة محاولات تحديد مشاركتهما فيه لاستبعاد القواعد الاجنبية والاسلحة النووية من اقليميهما .

اما المصالح الاقتصادية ، فقد رأينا اعتماد

---

(١٦) La Suède et l'intégration économique européenne, Publié par l'Institut Suédois, Stockholm, avril 1971.

(١٧) Carey & Carey, op. cit., p. 463.

Ibid., p. 465.

(١٨) انظر : Ibid., pp. 466, 472.

(١٩) Tingsten, op. cit., p. 475

السويد الكبير على التجارة الدولية ، ومن ثم فان حماية هذه التجارة هو الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية السويدية بهذا الصدد · ويتحقق هذا بطريقين : أولهما هو أيضا تخفيف حدة التوتر العالمى لتحقيق الاستقرار والتعاون الدوليين الى أقصى حد ممكن ، وثانيهما تطوير الاقتصاد العالمى نحو تحرير التجارة الدولية عموما · فقدسبق أن رأينا أن جزءا أساسيا من الدخل القومى السويدى يجىء عن طريق الصادرات ، وأن الرخاء المتزايد للصناعة السويدية المتقدمة يعتمد على الانسياب الحر للسلع عبر الحدو دالقومية ·

والادوات الرئيسية التى تستخدمها السويد لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، هى سياسة الحياد والدفاع القوى ، وهما يرتبطان فيما يعرف بالحياد المسلح ، كما تعتبر الدبلوماسية الدولية بالذات أداة هامة (٢٠) ، وتتناول السطور التالية الحياد المسلح كأداة رئيسية لسياسة السويد الخارجية ، بينما تتضح الاداة الثانية ، وهى الدبلوماسية الدولية للسويد ، لدى الحديث عن السويد والامم المتحدة ·

ومن البديهى أن سياسة الحياد السويدى لا تنسحب على المجال الداخلى ، فالنظام السياسى السويدى يتبنى – كما رأينا – قيم الديمقراطية البرلمانية الغربية ، كما أن الاغلبية الساحقة من الشعب السويدى تعتبر نفسها جزءا من الحضارة الغربية (٢١) ·

والحياد السويدى ليس مكتوبا فى وثيقة أو منصوصا عليه فى الدستور ، كما أنه لا يعتمد على معاهدات أو اتفاقيات دولية ، وتعنى السويد بحيادها أنها غير راغبة فى الدخول فى أى تحالف فى وقت السلم قد يخاطر بحيادها فى الحرب ، ولهذا توصف السياسة الخارجية السويدية عادة بسياسة عدم المشاركة فى المحالفات ، وهى سياسة توافق عليها كل الاحزاب السويدية ، وبموجبها لا تشترك السويد فى أى تنظيم تلعب الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى فيه دورا قياديا كحلف الاطلنطى أو حلف وارسو ، ولكنها تشترك فى التنظيمات التى تراها غير ماسة بحيادها ، وبالطريقة التى تكفل ذلك كالامم المتحدة ·

ولا يعنى الحياد ، بالاضافة الى هذا ، أن السويد يجب أن تحافظ على حياد فى الرأى ، أو أن حكومتها لاتنوى اتخاذ مواقف من المشكلات الدولية ، وحتى كبار المسئولين الحكوميين يعبرون عن وجهات نظرهم فى الشئون الدولية ، وقد يدينون بشدة أعمال البلاد الاخرى (٢٢) · ويتضح من هذا أن السويد لا تعتقد أن الحياد يحررها من المسئولية الدولية ، أو أنه يعنى العزلة واللامبالاة والاهتمامات الذاتية ، وهذا يجعل من سياسة السويد الخارجية سياسة ايجابية يصفها بعضهم ببساطة بأنها سياسة حياد ايجابى (٢٣) ·

وبالاضافة الى ذلك ، فان الحياد السويدى لا يستتبع نبذ امكانية أن تلعب القوة المسلحة دورا دفاعيا للمحافظة على الامن القومى ، وهذا ما يؤدى الى وصفه بالحياد المسلح ، فالمصلحة القومية للدولة المحايدة لا تتحقق بمجرد اعلانها الحياد ، وقد كانت هذه هى خبرة السويد فى الحربين العالميتين ، فان حيادها لم يكن ليلقى مصيرا أفضل من مصير حياد بلجيكا وهولندا والدانمرك والنرويج ، لولا امتلاكها – أى السويد – لمؤسسة عسكرية كبيرة ، واظهارها العزم والمقدرة على استعمالها (٢٤) · ولقد اختلفت الاحزاب السياسية فيما سبق اختلافا عنيفا حول هذه المسألة ، ولكنها اليوم تتفق كلها على أن الحياد لا يمنع السويد من تسليح نفسها

---

(٢٠) Swedish Foreign Policy, the Swedish Institute, Stockholm, August 1971.

(٢١) Lyon, op. cit., p. 151.

(٢٢) Carey & Carey, op. cit., pp. 474 — 5.

(٢٣) Sandler, Ake, Sweden's Postwar Diplomacy: Some Problems, Views and Issues, in: Gyorgy, Andrew & Gibbs, s., Hubert (editors), Problems In International Relations, Second Edition, PRENTICE- HALL, INC. Englewaad Cliffs, N. J., March 1968, pp. 182, 190.

(٢٤) Ibid., p. 181.

بهدف جعل أى عدوان محتمل مكلفا للغاية ، ومستغرقا لاطول وقت ممكن ولذلك توجد فى السويد خدمة عسكرية شاملة · وبالاضافة الى الجيش والبحرية ، تملك السويد واحدا من أقوى الاسلحة الجوية فى العالم بالنسبة الى عدد سكانها ، وقد جعلت السويد كثيرا من طرقها الخلفية ممرات جوية ، ووضعت الطائرات فى مخابىء فى عمق الغابات المحيطة بها ، كما صنعت طائرة عسكرية جديدة لها ـ بالاضافة الى سرعتها الكبيرة ـ المقدرة على الارتفاع شبه الرأسى بما يجعل من الممكن الاستفادة بالممرات الجوية فى الطرق السابقة (٢٥) ·

وتتصل بالحديث عن الدفاع السويدى مسألة تسليح السويد نوويا ، وترجع المناقشة فى هذا الشأن الى الخمسينات ، حين طالبت بعض الصحف بوجوب دخول السويد مجال الاسلحة النووية ، ثم تكرر نفس المطلب من جانب العسكريين ، وعبر عن ذلك تقريران أعدهما رئيس الاركان السويدى فى خريف ١٩٥٤ وخريف ١٩٥٧ . وقد كتب فى التقرير الثانى يقول « أن الحصول على أسلحة نووية تكتكية هو أهم ما يمكن عمله لسد النقص الكبير للغاية فى دفاع السويد بالنظر الى دفاع العدو »، وأكد التقرير أن الهدف حتى بعد امتلاك أسلحة نووية لا يعدو أن يكون « أن توقف قواتنا المسلحة هجوما لزمن طويل يكفى للحصول على دعم خارجى قبل احتلال أجزاء كبيرة من البلد أو قبل توقف المقاومة » ، وكتبت صحيفة « داجينز نيهتر » معلقة على تقرير ١٩٥٧ تقول ان السويد كانت تنفق ٢٫٧٠٠ مليون كرونور فى السنة (أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكى) على دفاع لاطائل وراءه من الناحية العملية ، وكان المنطلق الاساسى لكل هذه الدعوة هو افتراض تهديد سوفيتى نووى للسويد ·

وفى مواجهة هذا رد معارضو امتلاك السويد لاسلحة نووية بحجج مؤداها انه حتى لو حصلت السويد على أسلحة نووية تكتيكية ، يبقى ممكنا أن تقهرها أسلحة نووية أقوى ، وجاء الرد عليهم بأن مثل هذا المنطق يفترض أن السويد لا يجب أن يكون لها دفاع على الاطلاق مادام دفاعها لا يمكن أبدا أن يكون فى قوة الهجوم المحتمل · وكانت الحجة الثانية للمعارضين أن امتلاك أسلحة نووية يمكن تأويله من قبل السوفييت كعمل غير ودى ، ومن ثم يزيد خطر الهجوم · وجاء الرد بأن أحدا لا يمكن أن يتصور ، صادقا مع نفسه ، أن السويد تستعد لشن هجوم ، ومع ذلك لاشك أن السويد قد تأثرت ـ وان أنكرت ذلك رسميا ـ بموقف الاتحاد السوفيتى من أن امتلاك أسلحة نووية لا يتسق وسياسة الحياد · وكانت الحجة الثالثة هى التكاليف الباهظة لدخول السويد مجال التسلح النووى ، ثم كانت هناك أخيرا موجة الرأى العام المعارضة للاسلحة النووية ، بل لقد ظهرت أثناء النقاش حركة سلامية لم تشجب الاسلحة النووية فحسب ، ولكنها شجبت كل أنواع الدفاع كأشياء غير أخلاقية لا معنى لها · ويعترف أحد الدارسين السويديين الذى يبدو تحمسه لامتلاك الاسلحة النووية واضحا ، بأنها قد أثرت فى الرأى العام السويدى ، وان ادعى أنها لم تحصل على تأييد واسع (٢٦) ·

وحين أتت مسألة الاسلحة النووية الى قرار فى عام ١٩٦٠ اختارت الحكومة تأجيل اتخاذه ، ومع هذا فقد بدا منذ ١٩٦١ أن الحكومة السويدية ترفض عملا وجهة النظر القائلة بامتلاك أسلحة نووية · وليس أدل على هذا من أن السويد اقترحت فى هذا العام ، حين بدا أن استئناف التجارب النووية فى الجو سوف يقلل من التقدم نحو معاهدة حظر للتجارب النووية ، أن تضم الدول غير النووية قواها لتجاوز هذه الورطة · وكان الهدف الرئيسى للخطة السويدية هو الضغط على القوى النووية لكى توقف سباق التسلح النووى ، ومنع الانتشار الاكثر للاسلحة النووية · ودعت السويد الامين العام للامم المتحدة أن يطالب الاعضاء غير النوويين بتقرير الشروط التى يرونها ضرورية لامتناعهم عن الحصول على الاسلحة

---

[٢٥] The Swedish Institute, op. cit.
Carey & Carey, op. cit., p. 475.

[٢٦] Tingston, op. cit., pp. 479 — 80
Lyon, op. cit., p. 159.

النووية وتخزينها . ومع أن التقدم فى مفاوضات نزع السلاح يعتمد أولا وقبل كل شىء ، على مجموعة من العوامل الفنية والسياسية ، الا أن السويد لعبت منذ ذلك الوقت دورا بارزا فى مفاوضات نزع السلاح ، وفى التوصل الى الاتفاقية الجزئية لمنع التجارب النووية التى وافقت عليها القوى النووية الرئيسية فى صيف ١٩٦٣ (٢٧) .

ولذلك فقد بدا غريبا بعض الشىء أن السويد قد استقبلت بفتور اقتراح الرئيس الفنلندى كيكونين عام ١٩٦٣ باقامة منطقة اسكندنافية منزوعة السلاح النووى ، خاصة وأن اقتراح الرئيس الفنلندى بدا وكأنه يفى الى حد كبير بمطالب البلاد الاسكندنافية فى الحفاظ على أمنها القومى ، ويعفيها فى نفس الوقت من نفقات الدفاع الباهظة فيما يتعلق بامتلاك أسلحة نووية . ولكن هذا الموقف السويدى قد يرجع الى الخوف من انتقال التوتر والانقسام بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى المنطقة التى كانا سيتعهدان بضمان الامن القومى لدولها . وعلى أية حال ، فان ذلك لم يكن يعنى تغيرا فى موقف السويد الرسمى من مسألة امتلاك أسلحة نووية ، فبعد ذلك فى عام ١٩٦٦ صرح تيج ايرلاندر رئيس وزراء السويد وقتها بأن السويد قد تضطر لاعادة بحث وضعها فى انتاج الاسلحة النووية ، ان لم توافق الدول الكبرى على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . ولكنه حين سئل فى البرلمان عما اذا كان تصريحه هذا يشير الى أى تغيير فى سياسة السويد الرسمية بشأن الاسلحة النووية ، أجاب « بلا » صريحة (٢٨) وعلى أية حال ، فقد أيد فيما بعد فكرة المنطقة الخالية من الاسلحة النووية فى اسكندنافيا وذلك فى المجلس النووى المنعقد فى أبريل ١٩٦٧ (٢٩) كما تم توقيع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية والتصديق عليها فى أول يوليو ١٩٦٨ .

السويد وأوروبا الغربية :

الحياد فى مواجهة الوحدة

يعنينا فى الحديث عن السويد وأوروبا الغربية أمران : اولهما جهود التعاون فى المنطقة الاسكندنافية ، بأعتبار انها الاطار الاقليمى المباشر الذى تقع فيه السويد . وثانيهما جهود الوحدة فى غرب أوروبا ككل فيما تبلور منذ ١٩٥٧ باسم الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، او ما يعرف بالسوق الاوروبية المشتركة ، وفى الحالتين فان السويد تتجاذبها الرغبة فى التعاون الى اقصى حد فى النواحى الاقتصادية والرغبة من ناحية اخرى فى الا تمس المضامين السياسية لهذه الحركات التكاملية ، تقاليد الحياد القوية فيها .

١ ـ السويد والمنطقة الاسكندنافية : حين بدأ التخطيط لانشاء تحالف للدفاع الغربى فى ربيع ١٩٤٨ وهو ما سمى فيما بعد بحلف الاطلنطى ، دعت الحكومة السويدية فى صيف نفس العام الدانمرك والنرويج الى التفاوض لانشاء تحالف دفاعى اسكندنافى محايد لفترة عشر سنوات ، اذ أنه من الواضح أن ثمة مصلحة للسويد المحايدة فى أن تبعد اسكندنافيا كلها عن مثل هذه التحالفات ، ولم تستقبل واشنطن بالطبع الفكرة استقبالا حسنا ، واعتبرت حكومة ترومان هذا الاقتراح مضاد للتحالف الاطلنطى الذى خططت له ، ومارست ضغوطا على حكومة السويد بهذا الشأن كما أبدى الاتحاد السوفيتى أيضا اهتمامه بالمسألة ،ومارس ضغوطه هو الاخر . وعموماًفقد أخفقت الفكرة بمعارضة النرويج والدانمرك ، لان تجربتهما مع الحياد كانت أقل توفيقاً من السويد، ولان التضحيات الاقتصادية التى يتضمنها تطبيق الفكرة السويدية اعتبرت كبيرة للغاية ، وهكذا بدا موقفهما أكثر تكيفا مع الموقف الامريكى ، بينما بدا الموقف السويدى اكثر تكيفا مع الموقف السوفيتى (٣٠)

---

[٢٧] The Swedish Institute, op cit.,
[٢٨] Orvik, op. cit., pp. 388 — 90.
[٢٩] Timaskova, O., Scandianavian Alternativ es, International Affairs, Moscow, October 1967, p. 47.

* كلمة نوردى مساوية لكلمة اسكنديناڤى التى تستخدمها هذه الدراسة للتعبير عن مجموعة بلاد شمال اوربا وهى : السويد ، الدانمرك ، النرويج ، فنلندا ، ايسلندا .

[٣٠] Tingsten, op. cit., p. 477.
Sandler, op. cit., 184.

وبعد انهيار خطط التحالف الدفاعي الاسكندنافي تم بحث وسائل اخرى لحفظ وتقوية التضامن بين بلدان المنطقة ، وتكون « المجلس النوردي» عام ١٩٥١ بمبادرة من رئيس الوزراء الدانمركي - وقد اجتمع لاول مرة في ١٩٥٣ ولا يزال يعقد منذ ذلك الوقت دورات سنوية لمدة أيام قليلة ، وهو يضم ممثلين من البرلمانات ومجالس الوزراء للامم الاعضاء ، ولقد أبعدت الممارسة مسائل الدفاع والسياسة الخارجية خارج نطاق عمل المجلس ، نظرا للاختلافات البينة بين اعضائه في هذا الصدد ، وساعد ذلك على تهدئة مخاوف السوفيت الذين وصفوه في البداية بانه فرع من حلف الاطلنطي ومن ثم اصبحت فنلندا قادرة على ان تكون عضوا فيه منذ ١٩٥٥ وليس للمجلس بالطبع أى سلطة لاتخاذ قرارات ملزمة لاعضائه ، لكنه يتمتع بحق تقديم توصيات وقد مارس هذا الحق بالفعل في المسائل القانونية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية وبعض الامور المتعلقة بالجمارك (٣١) . وكان أوضح انجازات المجلس النوردي انشاء اتحاد جوازات المرور النوردي وفي داخل حدوده يستطيع مواطنو الدول الاسكندنافية أن يسافروا دون أية عوائق بينما لا تجرى اجراءات جوازات المرور بالنسبة للمواطنين من غير هذه الدول الا بالنسبة للحدود الخارجية ، ومن الانجازات الاخرى سوق العمل المشترك الذى انشئ منذ ١٩٥٤ فليس هناك تقييد لحركة القوى العاملة البشرية بين البلاد الاسكندنافية كما يتمتع مواطنو هذه البلاد بنفس الحقوق الاجتماعية التى يتمتع بها مواطنو البلد الاسكندنافي الذى يقيمون فيه . وفي مجال التعاون الجمركي ، كان التعاون الاسكندنافي أقل نجاحا ، فلقد وضعت خطة لاتحاد جمركي اسكندنافي بعد سنوات من المفاوضات والدراسة . ولكن استبدل بها في صيف ١٩٥٩ الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة التى شاركت السويد والدنمرك والنرويج في تخطيطها منذ البداية (٣٢) وقد ترتب على انضمام السويد الى الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة زيادة حجم التجارة الخارجية بينها وبين البلاد الاسكندنافية ، فقد ارتفع حجم التبادل التجارى بين السويد والدنمرك وفنلندا والنرويج الى ١٥٠ في المائة منذ ١٩٥٩ الى ١٩٧٠ ووصلت صادرات السويد الى جاراتها الثلاث الى ثلاثة اضعافها في نفس الفترة (٣٣) .

ولكن رغبة البلاد الاسكندنافية في تقوية موقفها ازاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، خاصة بعد ان تقدمت بريطانيا بطلب عضويتها في ١٩٦١ وكررت منذ ذلك التاريخ محاولاتها للانضمام اليها ، قد دفع هذه البلاد الى اعادة مناقشة فكرة الاتحاد الجمركي والاندماج الاقتصادى عموما بينها في السنوات الاخيرة ، الا أن هذه الجهود واجهت عدة عقبات بعضها اقتصادى والاخر سياسى ، فمن الناحية الاقتصادية ، هناك الاختلافات الكبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية للبلاد الاسكندنافية وتخشى الدانمرك والنرويج وفنلندا منافسة الصناعة السويدية الاقوى . ومن ناحية اخرى تخشى السويد والنرويج وفنلندا ، الزراعة الدانمركية المتقدمة للغاية التى سوف تسعى عن طريق التجارة الحرة بين البلاد الاسكندنافية ، الى التخلص من فائض انتاجها . وما دامت مستويات أسعار المنتجات الزراعية في الدانمرك أقل من هذه البلاد ، فسوف تنخفض الاسعار في هذه الاخيرة الى نفس المستوى الدانمركي ، بما يؤثر على دخل المنتجين الزراعيين فيها ، ومن الناحية السياسية لا تخفى بالطبع الاختلافات في السياسة الخارجية بالذات بين دولتين كالسويد وفنلندا اتبعتا الحياد ، وبين الدانمرك والنرويج المنضمتين الى حلف الاطلنطي (٣٤) .

ولذلك كان من الطبيعي أن تتوقف جهود تعميق وتوثيق التعاون الاقتصادى بين البلاد الاسكندنافية في مارس ١٩٧٠ ومع ذلك فقد قررت حكومات هذه

---

(٣١) Ibid, p. 187.

(٣٢) Tingsten, op. cit., p. 482.

(٣٣) Torngren, Ralf, The Neutrality of Finland, Foreign Affairs, New York, July 1961, pp. 606 — 8.

(٣٤) La Suède et l'intégration économique eu ropéenne.

Scandinavia, International Affairs, Moscow, April 1969, p. 87.

الدول فى فبراير ١٩٧١ انشاء مجلس وزراء لدولها يعمل على تدعيم التعاون الاقتصادى بينها (٣٥) الا أن هذه الجهود تواجه الان صعوبات أكبر من أى وقت مضى بعد التطورات الاخيرة فى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوروبية التى انتهت بتوقيع حكومات كل من بريطانيا وأيرلندا والنرويج والدانمرك معاهدة الانضمام للجماعة فى ٢٢ يناير الماضى ، وهو ما سيجىء الحديث عنه فى الجزء التالى ٠

٢ ـ السويد والجماعة الاقتصادية الاوروبية : (٣٦) ـ سبق أن رأينا الاهمية الحيوية للصادرات بالنسبة للسويد وبالنظر الى موقع السويد الجغرافى ، والاتجاه العام لصادراتها يتضح ان محاولات الاندماج الاقتصادى فى غرب اوربا يمثل أهمية كبرى لتنمية التجارة الخارجية للسويد وبالتالى لتنمية الاقتصاد السويدى اذ تستوعب اوربا الغربية أكثر من ثلاثة أرباع صادرات السويد ، ولا يوجد ما يوحى بحدوث تغيير فى هذا الاتجاه ٠

ولهذا كانت السويد من الدول التى أسهمت فى انشاء المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى فى ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ولكن بعد ذلك بقليل اعدت الدول الست الاعضاء فى الجماعة الاوروبية للفحم والصلب (فرنسا . ألمانيا الغربية ٠ ايطاليا بلجيكا هولندا ـ لوكسمبرج) مشروعا لسوق اوروبية مشتركة ، وبالفعل فى أول يناير ١٩٥٨ بدأت الجماعة الاقتصادية الاوروبية عملها ٠

وفى هذا الوقت كان هناك ما يحول من وجهة نظر بريطانيا دون انضمامها للجماعة الجديدة ، فاقترحت انشاء رابطة اوروبية للتجارة الحرة لازالة الحواجز التجارية بين الدول الاعضاء فى المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى والدول الست الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وكان هذا الاقتراح متفقا تماما مع الاهداف العامة للسياسة التجارية السويدية ، ولهذا لعبت السويد دورا ايجابيا فى المفاوضات ، الا انها فشلت فى نوفمبر ١٩٥٨ ، وأخذت الدول السبع غير الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية وهى : الدانمرك والنرويج وبريطانيا وسويسرا والنمسا والبرتغال ٠ بالاضافة الى السويد ، فى دراسة امكانيات التعاون الاقتصادى الوثيق بينها ، وتم التوصل الى الاتفاق المنشىء للرابطة الاوروبية للتجارة الحرة فى ١٩٥٩ ، وكان للسويد هدف مزدوج من اشتراكها فى هذه الرابطة : فمن ناحيه وضع أساس لتوسيع سوق صادراتها الصناعية فقد أوجد اشتراك السويد فى هذه الرابطة منفذا للصناعة السويدية فى منطقة للتبادل الحر يبلغ عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة ، ومن ناحية اخرى تسهيل المفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية ٠

ولهذا شاركت السويد فى محاولات التقريب بين دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية ودول الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة ، تمشيا مع هدفها فى أزالة الحاجز التجارية بين دول أوربا ، وخوفا من أن يؤدى توسع الجماعة الاقتصادية الاوروبية بانضمام اعضاء فى الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة اليها ، الى خلق حواجز جديدة بين دول الرابطة ٠

وعندما تقدمت بريطانيا وأعضاء آخرون فى الرابطة فى ١٩٦١ بطلب الانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية قررت السويد بعد التشاور مع بقية الاعضاء المحايدين فى الرابطة عدم الانضمام كعضو كامل والاكتفاء بالانتساب وفق نصوص المادة (٢٣٨) من اتفاقية روما ، وعلى اية حال فقد جاءت معارضة فرنسا للتوسع فى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوربية فى ذلك الوقت قبل بدء المحادثات مع السويد .

وجددت السويد محاولاتها لايجاد علاقة مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية تتفق وسياستها

---

(٣٥) Aprelev, Y., Scandinavia, Conference at Copenhagen, International Affairs, Mosco W, June 1968, pp. 93 — 4.

Sweden and the EEC, Neutrality's Price, The conomist, December 19, 1970, p. 34.

(٣٦) La Suède et l'intégration économique européenne.

Ibid.

الحيادية ولكن هذه المحاولات لم تؤد الى نتيجة ، حتى بدأت المفاوضات مع الدول الاربع التى طلبت الانضمام خلال صيف ١٩٧٠ وفى ذلك الوقت دعيت السويد لايضاح وجهة نظرها أمام وزراء الدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وقام بهذه المهمة وزير التجارة السويدى فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٠ وقد أكد موقف السويد السابق من حيث رغبتها فى ايجاد علاقة اقتصادية وثيقة ومستمرة مع الجماعة تأخذ فى الاعتبار سياستها الحيادية ، وان كان قد اوضح ان احتمال انضمام السويد قد أصبح اقل من أى وقت مضى ، بسبب التطورات داخل الجماعة الاوروبية تجاه تقوية المضمون السياسى لها .

وعموما فان العقبة الاساسية أمام توصل السويد الى أية علاقة مع الجماعة الاوروبية ذات طابع سياسى ، اذ تؤكد الدوائر الصناعية السويدية ان ايجاد منفذ للاقتصاد السويدى الى السوق الكبير للجماعة الاوروبية ، سوف يضمن « معدلات نمو اقتصادى أسرع ، وتطويرا وكفاءة أكبر للانتاج » ، كما أن الصناعة السويدية لا تخشى المنافسة فى السوق الداخلية من المنتجات الصناعية لدول الجماعة الاوروبية ، لانها نمت تدريجا بمنأى عن الحماية الجمركية ضد المنافسة الخارجية . وبالنسبة للزراعة تؤكد المصادر السويدية ان السياسة الزراعية للجماعة تتفق واهداف سياستها الزراعية ، كما ترحب المصادر السويدية بوضع قواعد تسمح بحرية انتقال الايدى العاملة والخدمات ورؤوس الاموال . ويبقى المدلول السياسى للجماعة الاقتصادية الاوروبية بالرغم من تواضعه حتى الان كافيا من وجهة نظر السويد للمساس بحيادها ، خاصة اذا قيست الامور بمعايير المستقبل وهو امر بديهى فى تخطيط أية سياسة خارجية .

ويفسر هذا اعلان ١٨ مارس ١٩٧١ الذى أوضحت فيه السويد أنها درست بعمق التطورين اللذين استحدثا أخيرا فى الجماعة الاقتصادية الاوربية وهما قرار انشاء اتحاد نقدى واقتصادى وفقا للمبادىء التى وضعها تقرير « وارنر » وتطبيق أسلوب للمشاورات السياسية وفقما لتقرير « دافينيون » . وقد أوضحت الحكومة السويدية أن اشتراكها فى هذين المجالين لا يتفق وحيادها ولهذا فلن تتمكن من الانضمام للجماعة ، وفى نفس الاعلان اعربت السويد عن تحرجها من اقامة علاقات اقتصادية وثيقة ودائمة مع الجماعة الاقتصادية الاوربية ، ومن الانضمام للاتحاد الجمركى الخاص بالسلع الصناعية والزراعية .

ولاشك أن التطورات الاخيرة تمارس ضغطا على السويد فى موقفها من الجماعة الاقتصادية الاوربية ، فقد أخفقت جهود التعاون الاقتصادى الاسكندنافى فى مارس ١٩٧٠ ، وكان يعول على هذه الجهود فى تقوية الموقف التفاوضى لهذه البلاد — والسويد من بينها — فى مواجهة الجماعة الاقتصادية الاوربية ، ولم ينته عام ١٩٧١ قبل أن يشهد موافقة مجلس العموم البريطانى على انضمام بريطانيا للجماعة . وتلى : ذلك الاثر المتوقع بالنسبة للنرويج والدانمرك اللتين وقعتا فى ٢٢ يناير الماضى مع بريطانيا وايرلندا معاهدة الانضمام للجماعة ، مما يضاعف بذلك أهميتها كسوق للصادرات السويدية (٣٧) فى الوقت الذى يبدو فيه وكأن الموقف التفاوضى للسويد ازاء الجماعة قد ضعف بانضمام النرويج والدانمرك بالذات الى عضويتها . الا أن القصة لم تتم فصولا حتى الان ، وحتى تكتمل ، لا يمكن الجزم بما اذا كان موقف السويد التفاوضى قد ضعف أم لا ، فتوقيع الدانمرك والنرويج لمعاهدة الانضمام لا يعنى أنهما متأهبتان تماما لدخول الجماعة فى بداية العام القادم ، فالحملة لاقناع النرويجيين بشروط الدخول سوف تكون طويلة ، ولن يصدق البرلمان النرويجى على الانضمام الا بعد اجراء استفتاء « استشارى » قد لا يجرى قبل سبتمبر القادم ومما هو جدير بالذكر فى هذا المجال ، ان الدستور النرويجى يجعل من الضرورى ، لتصديق البرلمان على الانضمام ، أن يحصل قرار الانضمام على اغلبية ثلاثة ارباع الاصوات ، مما يعنى ان ٣٨

---

(٣٧) بلغت صادرات السويد الى دول الجماعة ٢٨٪ من الحجم الكلى لصادراتها عام ١٩٧٠ ، وبانضمام النرويج والدانمرك وبريطانيا ، وبافتراض انضمام البرتغال ايضا ترتفع النسبة الى ٦٣٪ وفقا لارقام عام ١٩٧٠ انظر المرجع السابق . انظر ايضا :
The three wee, The Economist, January 29, 1972, p. 35.

صوتا من مجموع أصوات البرلمان البالغ عددها ١٥٠ صوتا يمكن أن تهزم قرار الانضمام ، وتقول الايكونومست البريطانية انه فى يناير الماضى كان يوجد مثل هذا العدد من المعارضين فى مناقشة برلمانية ، وبالاضافة الى هذا فان الرأى العام النرويجى يتأرجح ضد الدخول • أما فى الدانمرك ، فقد أظهر الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم انقساما بشأن المسألة ، وأظهر استطلاع حديث للرأى العام أن ٣٣ فى المائة فقط من الدانمركيين سيوافقون على الانضمام اذا قررت النرويج العكس • كذلك يتطلب الدستور الدانمركى توافر أغلبية خمسة أسداس الاصوات فى البرلمان للتصديق على الانضمام والا خضع الامر برمته لاستفتاء • وفى هذه الحالة يجب ، لكى يصبح الانضمام دستوريا ، أن توافق عليه أغلبية الاصوات المشتركة فى الاستفتاء بحيث لا تقل عن ٣٠ فى المائة من مجموع الاصوات المسجلة فى كشوف الناخبين ، وقد أظهر اقتراع فى البرلمان الدانمركى فى ١٦ ديسمبر الماضى موافقة ١٤١ ضد ٣٢ على الانضمام ، وما لم تقل هذه المعارضة بحيث تكفل لانصار الانضمام اغلبية الخمسة أسداس المطلوبة ، فان البرلمان طبقا لما سبق لا يمكنه ان يصدق على الانضمام •

ويبدو من بعض التقارير الحديثة عن اسكندنافيا بشأن الموقف من العلاقة مع الجماعة الاقتصادية الاوربية ، أن الكثير يعتمد على الحلول التى ستقدم لصياغة العلاقة مع السويد بالذات ، وتذكر الايكونومست البريطانية أن الحكومتين الاسكندنافيتين (أى حكومتى النرويج والدانمرك) تشتركان فى الرأى فى أن الكثير يتوقف على تقديم الجماعة لترتيبات تجارية مرضية للدول الاخرى التى كانت تكون معهما ، بالاضافة الى بريطانيا ، الرابطة الاوربية للتجارة الحرة • فالاندماج الاقتصادى بين البلاد الاسكندنافية قد سار أشواطا سريعة وطويلة أثناء سنوات الرابطة الحرة ، ومن غير المعقول بالنسبة للدانمرك والنرويج أن تنضما الى السوق المشتركة فى مقابل عودة الحواجز العالية من جديد بينهما •• وبين شركاء الشمال ، وبالذات السويد • وقد ربط رئيس الوزراء الدانمركى تأجيل عملية التصديق النهائى على الانضمام ، بالانتظار لتبين موقف السويد ، وتشترك بريطانيا أيضا مع الحكومتين الاسكندنافيتين فى الرغبة فى الحصول على شروط تجارة حرة صناعية مع كل أعضاء الرابطة الاوربية للتجارة الحرة ، فى الوقت الذى تخطو فيه أولى خطواتها نحو التعريفة المشتركة للجماعة الاقتصادية فى ١ يناير ١٩٧٤ (٣٨)

والخلاصة اذن أن موقف اسكندينافيا من الجماعة الاقتصادية الاوربية لم يحسم بعد ، وانه لا يمكن الجزم بمغزى التطورات الاخيرة على وجه التحديد بالنسبة للسويد قبل تبلور الموقف النهائى للنرويج والدانمرك بالذات ، واتضاح الشروط التى سيتم تحديد هذا الموقف النهائى على ضوئها والتى تتعلق كما رأينا باسكندينافيا كلها وبالسويد بالذات ، ولا يعنى هذا أن السويد لا تواجه فى هذه الظروف مشكلة صعبة فى صياغة علاقتها بالجماعة الاقتصادية الاوربية •

السويد والمعسكر الغربى : الحياد أم اليسار ؟

لا شك أن السويد تنتمى للغرب حضاريا : تتبنى قيمه السياسية فى نظامها الداخلى ، وتتبع نظاما اقتصاديا رأسماليا ، وتطور ما يسمى بدولة الرفاهة الاجتماعية التى تختلف عما هو واقع فى دول الغرب الاخرى اختلافا فى الدرجة لا فى الطبيعة ، وتبقى السياسة الحيادية للسويد هى الشىء الوحيد الذى تختلف فيه اختلافا جذريا عن معظم دول الغرب ، ولهذا بالطبع انعكاساته الواضحة فى موقفها من المعسكر الغربى •

١ — السويد وحلف الاطلنطى : (٣٩) عندما بدأ

---

[٣٨] Scandinavia: will it be ten after all ?, The Economist, November 20. 1971, p. 47.
Norway and Denmark: Signing, but not sealing, The Economist, January 22, 1972, p. 38.
The Economist, January 29, 1972, op. cit.
Lyon, op. cit., p. 160.
Orvik, op. cit., p. 380.
Fingsten, op. cit., pp. 477 — 9.
Sandler, op. cit., p. 185.

التخطيط لاقامة تحالف للدفاع الغربى فى ربيع ١٩٤٨ ، بدأت مناقشة حية فى السويد حول الموقف من هذا التحالف المقترح ، وتركزت حجج الذين يعارضون انضمام السويد الى ما أصبح يعرف فيما بعد بحلف الاطلنطى ، فى أن الانضمام الى الحلف سوف يزيد من خطر الحرب ، وأن الحرب لن تخرج عن احتمالين : اما أن تكون نووية وهنا لن يستطيع الحلف أن يحمى السويد بكفاءة ، واما أن تكون تقليدية وهنا سوف تكون قريبة الشبه للغاية بالحرب العالمية الثانية ومن ثم تنطبق كل الحجج القديمة لتبرير الحياد السويدى • وأعلن أنصار الانضمام أن هذا التحليل يفترض أن خطر الحرب سوف يكون قليلا بالنسبة للسويد فى حالة عدم انضمامها الى التحالف الدفاعى ، وأن هذا افتراض خاطىء تماما ، فقد يقوم الاتحاد السوفيتى بهجوم منفرد على السويد ، أو يطلب منها مالايمكن قبوله دون استسلام ، أو قد تتورط السويد فى حرب عالمية ، خاصة اذا أصبح اقليمها حيويا لمهاجمة النرويج والدانمرك أو الدفاع عنهما • وفى كل هذه الحالات ، يكون الطريق الوحيد للتقليل من خطر الحرب بقدر الامكان ، هو الانضمام الى حلف الاطلنطى ، لان السويد تستطيع حينئذ فى وقت السلم ان تقيم استعدادات دفاعية فعالة بالتعاون مع بلاد الحلف الاخرى ، وفى وقت الحرب سوف تكون واثقة من المساعدة • أما اذا بقيت خارج الحلف ، فمن الممكن أن تتم مهاجمتها واحتلالها من الشرق دون الحصول على أية مساعدة من الغرب ، لان امكانية الحصول على مثل هذه المساعدة تتضاءل كثيرا ما لم تكن معدة سلفا ، ويمكن تقديمها بسرعة طبقا لخطط سبق وضعها • وأكد المدافعون عن دخول حلف الاطلنطى على انتماء السويد للغرب حضاريا ، « فشخصية السويد الديمقراطية والانسانية تربطها دونما اختيار بالغرب ، ويسهل على القارىء بالطبع أن يلاحظ انتماء كثير من الحجج السابقة لمرحلة الحرب الباردة •

أما موقف الحكومة السويدية فقد كان مضادا لدخول التحالف المقترح منذ البداية ، وقد كان ثمة شعور بين قادة الحكومة بأن سياسة السويد الحيادية التقليدية قد فعلت الكثير لتهدئة الشكوك السوفيتية ، وأن العداء السوفيتى سوف يكون ثمنا باهظا للغاية للمساعدة العسكرية المحدودة التى يحتمل ان تتلقاها السويد من حلف الاطلنطى • ولقد سبقت الاشارة الى البديل الذى قدمته الحكومة السويدية وقتها بانشاء تحالف دفاعى اسكندنافى محايد ، والاخفاق الذى آل اليه هذا المشروع •

وقد قبل موقف الحكومة السويدية بعدم الانضمام لحلف الاطلنطى من كل الاحزاب السياسية ، وان عارضه عدد من أعضاء البرلمان كأفراد وكذلك بعض الصحف وعلى أية حال يعترف أحد الدارسين السويديين المؤيدين لانضمام بلاده لحف الاطلنطى أن مسألة الانضمام للحلف أصبحت مسألة تاريخية خلال السنوات اللاحقة وان استمر النقاش بشأنها ، وقد تأكد هذا التطور مع مرحلة الانقسام التى دخلها الحلف فيما بعد •

٢ ـ السويد والحروب الاستعمارية : حياد السويد لا يمنعها ، كما سبق أن رأينا ، من اتخاذ مواقف ايجابية من المشكلات الدولية ، ولقد ساعد التاريخ السويدى غير الاستعمارى ، وأساسا نمو قوى سياسية معينة فى المجتمع السويدى ، على اتخاذ السويد لمواقف وصفها الغرب بالتطرف فى يساريتها من مشكلات دولية معينة ، وبالذات تلك المتعلقة بالحروب الاستعمارية التى تشنها قوى غربية ، وبصفة خاصة الحرب الامريكية فى فيتنام ، والحرب البرتغالية فى مستعمرات البرتغال الافريقية • واذا كان الغرب قد قبل حياد السويد على مضض ، فان صوابه قد طاش ، وبالذات فى الدول المعنية ، من سلوك السويد ازاء هذه المشكلات الدولية •

ولم يكن موقف السويد من الحرب الامريكية فى فيتنام بلا جذور ، فمنذ الحرب العالمية الثانية وجدت فى السويد الاراء التى تنظر الى الولايات المتحدة كحصن للحرية الاقتصادية والحرية الغربية ، وكمثال للديمقراطية والمساواة الاجتماعية ، والى جانب ذلك وجدت أيضا الاراء التى تنظر اليها كبلد بدائى الحضارة ، وتركز على الجوانب السلبية فى الحياة الامريكية • كما كان للحكومة السويدية مواقفها الرسمية المعارضة للولايات المتحدة كما فى أزمة ١٩٥٨ فى الشرق الاوسط (٤٠) ، ولكن على وجه العموم يمكن أن

---

[٤٠] Tingsten, op. cit., p. 485.

نبدأ فيما يتعلق بفيتنام بالذات بعام ١٩٦٥ ، حين عقدت فى ستوكهلم محكمة راسل التى تولت النظر فى جرائم الحرب الفيتنامية والتى أعدت الترتيبات المحلية لها لجنة تابعة للحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم (٤١) ، وتصاعد الموقف السويدى المضاد للسياسة الامريكية فى فيتنام طول الحملة الانتخابية الناجحة للحزب الديمقراطى الاجتماعى استعدادا لانتخابات ١٩٦٨ . ففى ابريل ١٩٦٧ تم تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام الجنوبية ، وان لم يتم قطعها (٤٢) ، وفى مؤتمر غير عادى للحزب فى اكتوبر ١٩٦٧ طولبت الولايات المتحدة بوقف قصف فيتنام الشمالية بالقنابل ، وقدمت اسهامات رمزية لجبهة التحرير الوطنى ، وكان أولوف بالم بالذات (وزير التعليم وقتها ورئيس الوزراء الحالى منذ اكتوبر ١٩٦٩) صريحا فى معارضة الدور الامريكى فى فيتنام أثناء الحملة كلها ، فقد وافق على حضور اجتماع عقد قبل الانتخابات بأقل من ثمانية أشهر جلس فيه على المنصة بجوار سفير فيتنام الشمالية فى الاتحاد السوفيتى ، والقى خطابا عارض فيه بعنف التدخل الامريكى فى فيتنام حتى أن زعيم الحزب المحافظ طالب باستقالته من مجلس الوزراء . ولكن الاعتقاد السائد وقتها ان رئيس الوزراء تيج ايرلاندر كان مؤيدا للخط السياسى لخطاب بالم (٤٣) ، وبعدها فى مارس ١٩٦٨ استدعى السفير الامريكى فى السويد لبلاده ، وأعلن تيج ايرلاندر أنه « يجب أن نصمم على حماية حق حكومتنا فى التعبير عن رأيها ، خاصة عندما تشاركها فيه أغلبية الشعب السويدى » (٤٤)

وتطورت الامور تجاه اعتراف السويد بفيتنام الشمالية ، فاعلن وزير الخارجية السويدى فى نوفمبر ١٩٦٨ أن الحكومة السويدية تحبذ الاعتراف بفيتنام الشمالية كمسالة مبدا ، وفى ١٠ يناير ١٩٦٩ أعلن اعتراف السويد بفيتنام الشمالية بالفعل ، فكانت بذلك أول دولة غربية تعترف بها . وقد ذكر وزير الخارجية السويدى فى خطابه الى وزير خارجية فيتنام الشمالية أنه « بالنظر الى ان مفاوضات باريس تدخل مرحلة ينعقد عليها الامل فى أن تكون حاسمة ، بالنسبة للسلام فى فيتنام ، فان الوقت قد حان لاقامة علاقات دبلوماسية بين السويد وفيتنام الشمالية » . وذكر أيضا أن الاتصالات المتزايدة بشأن خطط البلاد الاسكندنافية لتقديم مساعدات ضخمة لفيتنام بعد الحرب تتطلب هى الاخرى اقامة هذه العلاقات الدبلوماسية . ولقد رحب الوفد الفيتنامى الشمالى فى مفاوضات باريس بهذا الاعتراف الذى آثار النقد فى واشنطون ، حيث صرح متحدث باسم وزارة الخارجية : « أن حكومة الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذا القرار سوف يخدم قضية السلام فى جنوب شرق آسيا بمجيئة فى الوقت الذى تواصل فيه هانوى جهودها لقلب الحكومة الدستورية المنتخبة لفيتنام الجنوبية بالقوة المسلحة » (٤٥) .

وتدهورت العلاقات الى مدى أكبر بكثير بعد اعلان وزير الخارجية السويدى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩ أن السويد تنوى تقديم مساعدة اقتصادية لفيتنام الشمالية تبلغ ٢٠٠ مليون كرونور (حوالى ٤٠ مليون دولار أمريكيا أو ١٦ مليون جنيها استرلينيا) على ثلاث سنوات . واضاف أن السويد تأمل أيضا عندما تنتهى الحرب فى فيتنام أن تكون قادرة على تقديم مساعدات شاملة فى فيتنام الجنوبية ، واضاف أن « معاناة الشعب الفيتنامى قد تركت أثرا عميقا على كل منا » ، وأكد أن رأيا عاما قويا يؤيد الحكومة فى تقديم المساعدة لفيتنام الشمالية (٤٦) .

والى جانب هذا ، فان هناك حق اللجوء الذى منحته السويد لحوالى ٢٨٠ أمريكيا بين عسكرى ومدنى فروا من القوات المسلحة أو تهربوا من الخدمة العسكرية لتجنب الخدمة فى فيتنام ،

---

(٤١) Huntford, Ronald, Swedes Swing Back to Neutrality in Vietnam, The Observer, Foreign New Service, March 11, 1970, p. 2.

(٤٢) Keesing's Cantemporary Archives, 1969 — 1970, p. 23133.

(٤٣) Carey & Carey, op. cit., pp. 477 — 80.

(٤٤) Goloshubov, op. cit., p. 66

(٤٥) Keesin's Contemporary Arahives, 1969 — 1970, p. 23133.

(٤٦) Ibid., p. 23841.

وسماحها لهم بالقيام بنشاط سياسى ، وأدى هذا كله الى سخط أمريكى على ما سمى بالاتجاهات المناهضة للولايات المتحدة فى السويد .

وفى اكتوبر ١٩٦٩ أعلن عدد من الشركات الصناعية السويدية خسارته لاعمال هامة فى الولايات المتحده بعد الغاء الاتصالات من جانب الشركات الامريكية ، كما أشارت دوائر وزارة الخارجية الامريكية فى ١٣ اكتوبر ١٦٦٩ الى منع بنك التصدير والاستيراد الذى قدم مبلغ ٥٠ مليون دولار امريكى كسلفة للخطوط الجوية الاسكندناوية (ساس) التى تشترك فيها السويد والدانمرك والنرويج . من اقراض أيه نقود لاية دولة تقدم حكومتها مساعدة لدولة أخرى تكون فى حالة صراع مسلح مع الولايات المتحدة ، وان لم يذكر بالتحديد أن هذه العقوبات الاقتصادية ستوقع على السويد

وقد تم هذا بالرغم من أن وزير الخارجية السويدى قد كتب فى ٨ اكتوبر ١٩٦٩ فى صحيفة داجنز نيهيتر يقول ان تصريحه قد أسىء فهمه ، فالمساعده الانسانيه فقط هى التى يمكن تقديمها قبل انتهاء الصراع المسلح ، وبعد انتهائه يمكن تقديم مساعدات لاعادة البناء لشمال وجنوب فيتنام معا ، عندما يصبح واضحا من الذى سيمثل شعب فيتنام الجنوبية وفى ١٩ اكتوبر صرح نولوف بالم بأنه على الرغم من أن السويد قد انتقدت سياسه الولايات المتحدة فى فيتنام ، الا أنها ليست معادية للولايات المتحدة ، وأشار بهذا الصدد الى انتقاد الحكومة السويدية للتدخل السوفيتى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا ، وكرر تفسير وزير خارجيته لنوعية المساعدة ، وأجاب عن سؤال عن اللاجئين الامريكيين فى السويد بأن هناك آلافا غيرهم فى أماكن غير السويد خاصة كندا (٤٧) . وعموما منذ نهاية ١٩٦٩ توقفت الحملات من المسئولين السويديين على الولايات المتحدة ، وشهد يناير عام ١٩٧٠ تعيين سفير « زنجى » للولايات المتحدة فى ستوكهلم ، بعد ان ظلت بلا سفير امريكى اكثر من عام ، كما اشارت بعض التقارير الصحفيه الى بعض مظاهر انتعاش فى العلاقات مع فيتنام الجنوبية ، كاستقبال دبلوماسيين فيتناميين جنوبيين ، وافتتاح مكتب للاستعلامات فى استوكهلم تابع لفيتنام الجنوبيه . واعتبرت هذه جميعها مظاهر لعودة التوازن فى موقف السويد من الولايات المتحدة (٤٨) . وعندما استقال وزير الخارجية السويدى وشغل وزير الصناعة محله فى يونيو ١٩٧١ فسر بعضهم هذا بالرغبة فى المزيد من تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، لان وزير الخارجية الجديد كان من معارضى الانتقادات الشديدة التى كان وزير الخارجية السابق يوجهها للسياسة الامريكيه فى فيتنام بصفة خاصة ، وقيل ان الوزير الجديد هو أفضل العناصر الممكنة لاصلاح العلاقات بين السويد والولايات المتحدة (٤٩) .

وتواكبت مع أزمة العلاقات السويدية الامريكية فى اكتوبر ١٩٦٩ أزمة أخرى فى العلاقات مع البرتغال ، فقد كان وزير الخارجية السويدى وقتها قد أعلن تقديم ستة آلاف جنيه استرلينى مساعدة لحركات التحرير المناهضة للبرتغال فى موزمبيق وانجولا وغينيا البرتغالية (٥٠) ، وأدى هذا الى انسحاب السفير البرتغالى من استوكهلم فى ٩ اكتوبر ١٩٦٩ . وفى الرابع عشر من نفس الشهر استدعى السفير السويدى فى لشبونة لمقابلة وزير الخارجية البرتغالى الذى سلمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة ضد « المساعدة المالية السويدية المقدمة لحركات « العصابات » فى موزمبيق وغينيا البرتغالية ، وأوردت المذكرة البرتغالية أن الحكومة السويدية يجب أن تعى أن المساعدات الممنوحة لحركات التمرد فى أقاليم البرتغال الافريقية « تؤيد النشاط الارهابى الذى يذهب البرتغاليون ضحايا له ، وتشجيع استمراره وزيادته » (٥١) .

---

[٤٧] Ibid.

[٤٨] Huntford, op. cit.

(٤٩) جريدة الاهرام القاهرية ، ١٣يولية ١٩٧١ .

[٥٠] هاريس ،توماس ، السويد المحايدة تتجه نحو اليسار ، الديلى تلجراف البريطانية ، ١٥ اكتوبر ١٩٦٩ مترجم فى جريدة الجرائد العالمية ، هيئة الاستعلامات القاهرة ، ١٩ اكتوبر ١٩٦٩

[٥١] Keesing's Contemporary Archives, 1969 — 1970, p. 23841.

٥٨٠ السويد والاتحاد السوفيتى :

الصداقة الضرورية

سبق أن تعرضنا لوضع السويد جغرافيا من زاوية جوارها غير المباشر للاتحاد السوفيتى ، الامر الذى ترتبت عليه نتيجتان بالغتا الاهمية بالنسبة لسياسة السويد الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية بالذات · فهى لكى تحافظ على حيادها ، تؤيد من ناحية العلاقة الخاصة بين فنلندا المحايدة وبين الاتحاد السوفييتى ، وترى فيها صماما لحفظ الامن فى المنطقة والامن السويدى بصفة خاصة ، ثم هى من ناحية أخرى تضع موقف الاتحاد السوفييتى فى اعتبارها عند بحث أية مشكلة ذات طبيعة حاسمة فى سياستها الخارجية ، أو بعبارة أخرى تضع فى حسابها دائما الثمن الباهظ للعداء السوفييتى اذا تحولت ولو قيد أنملة عن سياستها الحيادية ·

وينفصل هذا التحليل تماما عن المشاعر السويدية تجاه الاتحاد السوفييتى ، فلا شك أن الانتماء السويدى الحضارى الى الغرب وبروز الاتحاد السوفيتى كقائد لحضارة جديدة نشأت على قيم تتعارض كل التعارض مع الحضارة الغربية ، قد جعل من الصعب على السويديين أن ينظروا دائما نظرة صافية الى الاتحاد السوفييتى ، وبالذات منذ اقامة النظام الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين ومرحلة الحرب الباردة عموما · ولقد لاحظ القارىء أن كل الحجج المؤيدة لامتلاك أسلحة نووية أو للانضمام الى حلف الاطلنطى كانت تنصب على الوقاية من خطر هجوم شيوعى لن يكون سوى هجوم سوفييتى بالطبع ، وان كان مما لا شك فيه أن سياسة التعايش السلمى التى تبناها الاتحاد السوفييتى ، ثم اتفاق المواقف السويدية والسوفيتية ولو جزئيا فى بعض المسائل الدولية كالمشكلة الفيتنامية وقضايا التحرير الوطنى عموما وبعض مسائل نزع السلاح والامن الاوربى ، كلها أمور خففت كثيرا من النظرة السلبية للسويديين حيال الاتحاد السوفييتى ، وان كان هذا التطور قد تلقى نكستين فى أحداث المجر ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ·

وأثناء الجزء الاول من الحرب الثانية ، تدهورت العلاقات بين البلدين بسبب الموقف فى فنلندا ، فقد أثار ذلك الموقف مشاعر العداء فى السويد ضد الاتحاد السوفييتى ، وصرح عدد من الرسميين السويديين ، بما فيهم أعضاء فى الحكومة ، بأن « مصير فنلندا هو مصيرنا » ، كما ذكر تصريح صادر عن الحكومة فى ١٠ يناير ١٩٤٠ أن « الصراع الذى تطور بين الاتحاد السوفييتى وفنلندا قد أوجد فى السويد رأيا قويا وجماعيا » ، وذكر ملك السويد فى خطاب العرش فى ١١ يناير « ان انغماس فنلندا فى صراع مسلح قد أثر بعمق فى الشعب السويدى » ولكن مع كل مظاهر التعاطف مع فنلندا ، كان الحياد السويدى عميق الجذور بحيث لم تزعزعه أية مشاعر (٥٢) ، وهو ما ينعكس فى الطبيعة الحذرة لكافة التصريحات الرسمية الصادرة بهذا الشأن ·

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عادت العلاقات السويدية السوفيتية الى طبيعتها ، خاصة بعد الدور الذى لعبه الاتحاد السوفييتى فى دحر ألمانيا النازية ، ثم تأرجحت فترة الخمسينات بين بعض الاحداث السلبية وبعض البوادر المشجعة فى العلاقات بين البلدين · ومن الامثلة على الجانب السلبى فى العلاقات ، اتهام الحكومة السويدية للسوفييت باسقاط طائرتين سويديتين فى ١٩٥٢ فوق مياه دولية ، وقد أنكر السوفييت الحادث ورفضوا طلب الحكومة السويدية بالتعويض ، واكتشاف بعض أعمال التجسس فى السفارة السوفييتية فى استوكهلم ومطالبة بعض الدبلوماسيين السوفييت بمغادرة البلاد ، وأحداث المجر عام ١٩٥٦ ، وما سمى بقضية « والنبرج » وهو دبلوماسى سويدى اتهم السوفييت باعتقاله لقيامه - كما يذكر كاتب المقالة التى ننقل عنها « بشرف » انقاذ آلاف من الارواح اليهودية التى أسرها الروس حين استولوا على بودابست فى ١٩٤٥ » ! وقد أنكر السوفييت فى البداية ثم اعترفوا باعتقاله عام ١٩٥٧ وألقوا مسئولية الانكار السابق على وزير الامن الراحل اباكوموف · وفى نفس الوقت أكدوا أن « والنبرج » قد مات عام ١٩٤٧ فى سجن سوفييتى ، ويقول نفس الكاتب ان كثيرا من الناس كانوا يعتقدون أن « والنبرج » ما يزال حيا فى

---

(٥٢) Sandler, op. cit., p. 187.

بين سوفييتي (٥٣) . ومن الامثلة على بعض البوادر المشجعة في العلاقات السويدية السوفييتية تصريحات المسئولين في الحكومة السويدية في فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ التي انتقدوا فيها الدول الغربية ، وأيدوا بعض خطوات الحكومة السوفييتية السلمية باعتدال كالاقتراحات السوفييتيةعن نزع السلاح (٥٤) كما انهلاشك ان السوفييت قد نظروا بعين التقدير الى قرار الحكومة السويدية برفض الانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوربية في ١٩٥٧ والامتناع عن صنع اسلحة نووية في ١٩٥٩ (٥٥) .

وقد شهدت نهاية الخمسينات أزمة في العلاقات بين البلدين على اعلى مستوى ، اذ كان تيج ايرلاندر رئيس الوزراء السويدي قد زار وزوجته الاتحاد السوفييتي ضيفين على حكومته . وفي عام ١٩٥٩ كان على رئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروشتشيف أن يرد الزيارة ، وكان المقرر أن يصل مع زوجته في أوائل أغسطس الى السويد حيث يقضي أسبوعا تقريبا في اسكنديناقيا ، ولكن ظهرت ردود فعل لهذه الزيارة في الصحافة والمعارضة السياسية في السويد ، ألغى معها خروشتشيف زيارته مشيرا الى أن السبب في هذا الاجراء هو السب الذي أغدقتهعليه الصحافة والسياسيون المعارضون للزيارة . ولقد عبر رئيس الوزراء ووزير الخارجية السويديين عن أسفهما لالغاء خروشتشيف زيارته ، وذكر تيج ايرلاندر « انني جد حزين للقرار الذي اتخذه الرئيس خروشتشيف » ، وذكر وزير الخارجيةأنالحكومة السويدية تلقت بأسف عميق المذكرة التي تضمنت الغاء الزيارة ، وأضاف « أن الحكومة السويدية في الوقت نفسه تجد لزاما عليها أن تقرر أن من رأيها ان الحكومة السوفييتية قد خلعت اهمية فائقة للغاية على هذه المظاهر (أي مظاهر العداء لزيارة خروشتشيف) . ولكن رئيس الوزراء السوفييتي أوضح أن النقد الذي لقيه لم يكن هو أهم ما دفعه لالغاء الزيارة بقدر ما كان اخفاق الحكومة السويدية وباقي الحكومات الاسكندنافية في العمل المضاد لهذا الموقف غير الودي . وذكر في مؤتمر صحفي عقده في موسكو في ٥ أغسطس ١٩٥٩ أنه « أجل » رحلته لان الحكومات الاسكندنافية « لم تدافع عن ضيوفها » ، ورد ايرلاندر بأن الحكومة السويدية كان من رأيها أن الدخول في جدل مع هذه الاراء « كان سيجعلها تبدو أهم مما كانت بالفعل » ، وأبدى أسفه لان الحكومة السوفييتية أساءت فهم الموقف وتشككت في رغبة الحكومة السويدية المخلصة في الترحيب بالرئيس السوفييتي في السويد ، وعندما عبر خروشتشيف المجال الجوي للسويد في طريقه للولايات المتحدة أبرق لايرلاندر ببرقية « صداقة » اعتبرت دلالة على زوال التوتر الناجم عن هذه الواقعة . وقد أوردت بعض الكتابات كسبب حقيقي لالغاء الزيارة أن خروشتشيف لم يكن يريد لاي شيء أن يتداخل مع زيارته للولايات المتحدة ، وان كانت هذه الكتابات نفسها لا تستبعد أن تكون شخصية خروشتشيف وراء هذا الموقف حيث تبدو من خلال المتابعة الشخصية له حساسيته المفرطة حتى بالنسبة لبعض الملاحظات البريئة (٥٦) .

ومع ذلك فقد شهدت الستينات نموا مطردا في العلاقات بين البلدين تبعا لاختفاء مناخ الحرب الباردة ، ونمو القوى ذات الاتجاه اليساري في العلاقات الدولية في السويد بما لذلك من أثر غير مباشر في التقريب بين مواقف السويد الدولية ومواقف الاتحاد السوفييتي ، وثقة السوفييت المتزايدة في صمود سياسة الحياد السويدية في وجه المعسكر الغربي والاندماج الاوربي . وكانت أحداث تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ هي المناسبة السلبية الوحيدة تقريبا للعلاقات السويدية ـ السوفييتية في الستينات ، ولكن من المفهوم أن ردود الفعل الدولية لهذا الحدث لم تجعل من موقف السويد شيئا يعتب عليه السوفييت بشدة ، وهو أمر بديهي على أية حال بالنظر الى سياستها الحيادية على الاقل .

---

[٥٣] ?ingsten, op. cit., pp. 483 — 4.

[٥٤] Documents on Swedish Foreign Policy, 1955, Stockholm, 1957, pp. 16, 38, 42, cited in: Kan, A., Sweden in the Post — war World International Affairs, Moscow, August, pp 102 — 3

[٥٥] Ibid, p. 102.

[٥٦] Sandler, op. cit., pp. 188 — 9.

وبرغم أن تجارة السويد مع الاتحاد السوفييتي قد نمت منذ ١٩٤٥ وان تكن بمعدلات اقل من نموها مع الولايات المتحدة ، الا أن السنوات الاخيرة قد شهدت طبقا لمصادر سوفييتية زيادة سنوية بمعدل ٢٠ فى المائة متخطية بذلك معدل نمو التجارة السويدية مع البلاد الاخرى . ولسوف تزداد التجارة بين البلدين بموجب اتفاقية التجارة بينهما للسنوات ١٩٧١ – ١٩٧٥ وهى الاتفاقية التى وقعت بالحروف الاولى أثناء زيارة رئيس الوزراء السويدى الاخيرة للاتحاد السوفييتى فى يوليو ١٩٧٠ (٥٧) .

وعموما كانت هذه الزيارة من أهم المناسبات الاخيرة التى عبر فيها الجانبان عن بعض المواقف المشتركة بينهما ، وقد ذكر البيان المشترك لهذه الزيارة أن هناك اتفاقا عريضا بين الطرفين حول مسائل دولية كثيرة ، بالاضافة الى التعاون المتبادل بينهما ، وقد أكد البيان على الحاجة الملحة لسحب القوات الاجنبية من الهند الصينية وتسوية مشكلة فيتنام سياسيا على أساس اتفاقيات جنيف ١٩٥٤ ، وحل أزمة الشرق الاوسط على أساس قرار مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وترحيب السويد باقتراح البلاد الاشتراكية بعقد مؤتمر أوربى للامن والتعاون . وفى هذه المناسبة وصف كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى الحياد السويدى بأنه « عامل رئيسى فى حفظ الاستقرار فى القارة الاوربية ، وخاصة فى شمال أوروبا ، وهو يساعد أيضا على ايجاد ظروف مواتية لتطوير العلاقات السوفيتية – السويدية » .

وبعد أن كان السوفيت حتى أوائل الستينات يفتشون عن المظاهر السلبية فى السياسة الخارجية السويدية ، عادوا فى اوائل السبعينات بذاكرتهم الى الايام الاولى العصيبة للحكم السوفيتى بألف قاهرة ويرددون بحنين أن « لينين »

السوفيتى بالف قاطرة ويرددون بحنين أن « لينين ،
نفسه قد شارك فى أقامة الاتصالات حينذاك (٥٨)

السويد والبلاد الافرو اسيوية :

أفاق رحبة للتعاون

لا شك أن ثمة عوامل ايجابية تزكى السويد لدى مجموعة البلاد الافروأسيوية ، فهناك اولا ، تاريخ السويد غير المثقل بالتبعات المعنوية لاستعمار الشعوب ، وهناك ثانيا . الموقف المتقارب للسويد مع هذه البلاد فيما يتعلق بسياسة الحياد ، وان كانت السويد كدولة متقدمة اقتصاديا قد استطاعت ان تفى بمتطلبات حيادها كاملة ، وهناك ثالثا موقف السويد السابق ايضاحه من قضايا التحرر الوطنى والاستعمار الجديد ، وهو موقف لا شك يثير اعجاب هذه البلاد . وأخيرا فان السويد دولة متقدمة علميا واقتصاديا ، وهى من ثم تستطيع أن تكون ذات نفع لهذه البلاد .

وتبدى السويد اهتماما بهذه البلاد ، وتنظر الى ظهور ما تسميه « بالامم الجديدة » فى أفريقيا واسيا بأعتباره احد اتجاهات سياسية ثلاثة فى السياسات الدولية لعبت دورا هاما فى سياسة السويد الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية (٥٩) ، وتعترف السويد بحق هذه البلاد فى تنمية مجتمعات مستقرة وقادرة على الحياة ، ولقد اهتمت اهتماما كبيرا بتعزيز مساعدة الامم المتحدة لهذه البلاد فنيا واقتصاديا وماليا وعسكريا . اذا اقتضت الضرورة على أساس ان هذه البلاد تفضل مساعدة الامم المتحدة لانها تأتى بلا شروط ، وعلاوة على هذا تبذل الجهود لتوسيع التعاون المباشر بين السويد وبينها مباشرة للمساعدة فى تنميتها اقتصاديا واجتماعيا (٦٠) .

---

[٥٧] Lyon, op. cit., p. 161
Good Neighbours, New Times, Moscow, July 1, 1970, p. 16.

[٥٨] Ibid.

[٥٩] الاتجاهان الاخران وفقا لاحدالاوراق الرسمية السويدية هما الجماعةالاقتصادية الاوربية وسباق التسلح
انظر : The Swedish Institute, op. cit.

[٦٠] Ibid.

نموذج للسلوك الدولى

اذا كان من الطبيعى لامة صغيرة أن ترى فى الامم المتحدة ميدانا هاما لنشاطها الدبلوماسى ، فان السويد بالاضافة الى ذلك ، قد أوجدت ارتباطا دائما بين تعزيز سياستها الحيادية وبين نشاطها الفعال فى المنظمات الدولية (٦١) ، اذ تظهر تقاليدها فى العمل الدولى بوضوح أنها اعتبرت المنظمات الدولية دائما طريقا للتعبير عن استقلالها عن القوى الكبرى (٦٢) ، ويعنى هذا ضمنا أنها تعتبر المنظمات الدولية اطارا طبيعيا لدبلوماسية دولة محايدة ، ولذا يمكن الحديث عن الدبلوماسية الدولية للسويد كأداة لسياستها الخارجية ، بل ان السويد أحيانا حينما تستخدم دبلوماسيتها منفردة تبدو وكأنها تشترط لتحركها الدبلوماسى هذا اتساقه مع موقف للمنظمة الدولية ، كما فى مواقفها من البرتغال بشأن مستعمراتها الافريقية ، مواقفها من نظم العنصرية فى افريقيا ٠

١ ـ السويد وعضوية الامم المتحدة : فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، كانت السويد أحدى الدول المحايدة الثلاثة عشرة فى هذه الحرب التى أصبحت أعضاء مؤسسة لعصبة الامم ٠ وقد جاء قرار انضمام السويد للعصبة وسط خلاف فى الرأى (٦٣) ، ولم تتميز سياسة السويد فى العصبة بالخوف من ان آمنها ورفاهتها المادية قد يتعرضان للخطر من التزامات عضوية العصبة ، بقدر ما تميزت بالاستعمال البارع لامكانيات المنظمة الدولية فى حماية مصالحها التقليدية ، وفى مواجهة الانهيار الواضح لنظام الامن الجماعى للعصبة ، كانت السويد أول المحايدين الاوربيين فى الحرب العالمية الاولى التى اعلنت عملا فقدانها الكامل للثقة فى نظام الامن الجماعى للعصبة (٦٤) ٠

أما بالنسبة للامم المتحدة ، فبالرغم من أن السويد لم تكن بين الاعضاءالمؤسسين لها ، الا أنها سرعان ما تغلبت على الخوف الذى شاركتها فيه سويسرا من أن يكون الانضمام الى الامم المتحدة تهديدا لحيادها (٦٥) ، ولم توجد أختلافات قوية فى الرأى مماثلة لتلك التى ظهرت قبيل دخول السويد عصبة الامم ، ومع ذلك فقد كان الامل محدودا فى المنظمة الجديدة ، وركزت المناقشة التى سبقت قرار الانضمام على أن نجاح المنظمة سوف يعتمد على الوحدة بين القوى الكبرى ٠ وأن شيئا فى الميثاق لن يصبح ذا قيمة اذا أخل بهذه الوحدة (٦٦) ٠

وأصبحت السويد عضوا فى الامم المتحدة عام ١٩٤٦ ، وذكر أوستن آندن وزير خارجيتها امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر من ذلك العام بمناسبة قبول السويد عضوا فى المنظمة الدولية : « ان السويد تقبل بذلك قيودا هامة على حريتها فى العمل فى الحالات التى قد تتخذ فيها خطوات جماعية لمنع تهديد السلام ، ولسوف تتمتع السويد بتبوؤها مكانها فى الامم المتحدة بالقدرة على المشاركة فى التعاون الدولى الذى بدأ بالفعل فى مجالات كثيرة ، أو هو على وشك البدء تحت رعاية الامم المتحدة ، واننا نباشر هذا العمل بأصدق النوايا وبرغبة مخلصة فى الاسهام فى انجازه ٠٠ ان شعوب الامم المتحدة تعلن فى الميثاق

---

[٦١] Lyon, op. cit., p. 168

[٦٢] Fox, Amette, Baker, The Small States of Western Europe in the United Nations International, Organization, Summer 1965, p. 783.

[٦٣] وافق البرلمان السويدى على الانضمام باغلبية ٨٦ ضد ٤٧ فى المجلس الاول و ١٥٢ ضد ٦٧ فى المجلس الثانى وقد اورد بيتر ليون هذه الاحصائية فى كتابه الذى ننقل عنه ص ١٥٥ نقلا عن : Sweden and the United Nations, New York, 1956, p. 19.
Lyon, op. cit., pp. 155 — 7.

[٦٤] Fox, op. cit., pp. 775 — 6

[٦٥] رات سويسرا فى الامم المتحدة ومازالت حتى الان تهديدا لحيادها ، وميدانا لصراع القوى الكبرى ، وعلى ذلك تجنبت عضويتها ، وان اسهمت فى بعض انشطتها غير السياسية ، وجعلت من اقليمها مكانا لنشاطها ، وشاركت فى اللجنة الاشرافية للامم المتحدة التى اشرفت على الهدنة الكورية ٠ حين دعيت الى ذلك ، وقدمت اسهاما ماليا فى عمليات حفظ السلام فى قبرص عام ١٩٦٤ انظر المرجع السابق ص ٧٧٥ ٠

[٦٦] Tingsten, op cit., p. 477.

عن عزمها على اتباع مبدأ بسيط ولكنه جوهرى : أن تمارس التسامح وتعيش سويا فى سلام فى علاقات من حسن الجوار ، ولن يكون لدى الشعب السويد صعوبة فى اتباع هذا المبدأ » (٦٧) .

٢ ــ السويد والمجموعة الاسكندنافية : الحديث عن نشاط السويد فى الامم المتحدة لا يجب أن يبدأ قبل الاشارة الى احد المجالات الهامة التى افلحت فيها بلاد المنطقة الاسكندنافية فى تحقيق تنسيق حقيقى بينها ، وهو مجال العمل الدبلوماسى فى الامم المتحدة . وقد يثير هذا البعض الاسئلة حول امكانية تنسيق نشاط دول فى الامم المتحدة تتبع خطوطا مختلفة للغاية فى سياستها الخارجية ، والاجابة عن هذه الاسئلة تتحدد بأمرين : أولهما أن التنسيق يمتد فى كثير من الاحيان الى نشاطات غير سياسية بطبيعتها . وثانيهما أن التنسيق ، كما سنرى ، لا يساوى وجهة النظر الواحدة . ويوضح أحد الكتب السويدية هذه الحقيقة بتحليله لنتائج تصويت البلاد الاسكندنافية فى الجمعية العامة للامم المتحدة من ١٩٥٦ــ١٩٦٠ ، ويقدم الكتاب احصائيات تبين أنه فى ٨٢ حالة من ١٠٠ حالة ، صوت أعضاء حلف الاطلنطى من البلاد الاسكندنافية مع الولايات المتحدة ، وبتحليل التصويت فى منظمة العمل الدولية مثلا نجد أن الدانمرك والنرويج تتبع عادة الولايات المتحدة اكثر من غيرها فى التصويت ، بينما تصوت السويد وفنلندا مع الاتحاد السوفيتى أكثر من الولايات المتحدة .

وفى كل ربيع وخريف يعقد مؤتمر ، يحضر الاول الممثلون الدائمون فى الامم المتحدة ، والثانى وزراء الخارجية للسويد والدانمرك والنرويج وفنلندا وأيسلندا ، وفى هذين المؤتمرين يحاول ممثلو البلاد الاسكندنافية ان يكونوا وجهة نظر مشتركة فى المسائل المتعلقة بجدول أعمال الجمعية العامة ، وعلاوة على هذا يحافظ وزراء الخارجية على الاتصال المباشر بينهم ، كما تبقى وفود البلاد الاسكندنافية على الصلة بينها فى الامم المتحدة نفسها ، حيث تنسق عمل ممثليها فى اللجان السياسية الخاصة ، كما يعقد رؤساء الوفود مؤتمرات اسبوعية .

أما فى اليونسكو ، فقد حققت البلاد الاسكندنافية تقسيما واضحا للعمل ، وهكذا تتخصص لجنة اليونسكو القومية فى الدانمرك فى التعليم ، وفنلندا فى الثقافة ، وأيسلندا فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والنرويج فى العلوم الاجتماعية ، والسويد فى العلوم الطبيعية ، وتخطر كل لجنة قومية باقى البلاد بالقرارات المتخذة ، وكذلك المقترحات بالنيابة عن باقى البلاد الاسكندنافية ، وتتعاون هذه البلاد بطريق مشابه فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وفى منظمة العمل الدولية (٦٨) .

٣ ــ السويد والمشكلات الدولية المعاصرة : بعد انضمام السويد للامم المتحدة ، اعتمدت تلك الاخيرة عليها كثيرا فى القيام بدور الوساطة الدولية . ولا شك أن اختيار داج همرشولد السويدى فى منصب الامين العام للمنظمة الدولية . وهو أحد أربعة شغلوا هذا المنصب منذ تكونت الامم المتحدة حتى الان له دلالته بهذا الشأن .

وقد كانت المسألة اليونانية كمظهر مبكر للحرب الباردة مناسبة للسويد مع عدد من دول أوربا الغربية الصغيرة الاخرى أظهرت فيها اسهاماتها النشطة فى الامم المتحدة ، ولعبت السويد مع بلجيكا وهولندا والنرويج وأيسلندا دورا فى تأكيد الحاجة أولا الى معلومات كافية ، ثم فى قبول ما خلصت اليه اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن البلقان حول ما حدث . وابان الازمة الكورية وجد خلاف كبير فى السويد نتج عنه عدم اسهامها عسكريا ، ومع ذلك شاركت فى أعمال الاغاثة ، فأرسلت مستشفى ميدان الى كوريا الجنوبية ، كما اسهمت فى اللجنة الاشرافية للامم المحايدة ، ولجنة الامم المحايدة لاعادة الاسرى الى أوطانهم ، وأعلن رئيس الوزراء السويدى ايرلاندر أن عمل كوريا الشمالية عمل متعمد من أعمال العنف لتهديد السلام العالمى . وفى أزمة المجر كان من الطبيعى

---

[٦٧] Sandler, op. cit., p. 182.

[٦٨] The North in the World Areana, Stockholm, 1968, pp. 97, 152 — 3, cited in : International Affairs, Moscow, July 1970, p. 106.

ان تدين الاتحاد السوفيتى ، وقد دعت الامم المتحدة الى اتخاذ خطوات ما بهذا الشأن وأيدت قرارا يدعو لانهاء التدخل وقبول مراقبين من الامم المتحدة ، وسحب القوات . وأدانت السويد العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ ، والتدخل الانجلو أمريكى فى الاردن ولبنان ١٩٥٨ . وقد وصف اوستن اندن وزير الخارجية السويدى هذا التدخل وقتها بانه غير مبرر » ، وكتب يقول : « أنه مما يحزن صراحة أنهم أنفسهم لا يبدون واعين بأن مثل هذه الافعال تهدد السلام دونما اعتبار لما اذا كانت بواعثهم نبيلة وأخلاقية » ، ولم يقبل الحجة الامريكية بأن المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة كانت تنطبق على الموقف فى لبنان ، على أساس أن لبنان كانت تتعرض لهجوم غير مباشر من الجمهورية العربية المتحدة . ولاحظ اندن باعتباره استاذا سابقا فى القانون الدولى أن العدوان يعنى تقليديا استعمال القوة ، ويظهر ميثاق الامم المتحدة بوضوح أن هذا الاستعمال للمصطلح هو المقصود » ، وأيدت السويد فى السنوات الاخيرة تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة ، على أساس مبدأ عالمية المشاركة ، وصوتت أخيرا مع مشروع القرار الداعى الى الاعتراف بالصين الشعبية ممثلا وحيدا لشعب الصين وطرد فورموزا من المنظمة الدولية (٦٩) . وبالاضافة الى موقف السويد السابق ايضاحه من مشكلة فيتنام ومن مشكلة المستعمرات البرتغالية فى افريقيا ، نجد موقفا مماثلا من قضية روديسيا ، فقد أعلنت حكومة السويد فى ديسمبر ١٩٦٥ أنها لن تعترف بنظام ايان سميث ، ومنعت كل الواردات من روديسيا التزاما بقرار مجلس الامن (٧٠) ، وفى ديسمبر ١٩٦٦ منعت الحكومة السويدية شحن السفن السويدية بأية مواد ينطبق عليها حظر مجلس الامن (٧١) . وبالنسبة لنظام جنوب افريقيا العنصرى يمكن الاشارة الى مطالبة مندوب السويد فى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة فى خطابه أمام اللجنة بأن يوجه مجلس الامن أهمية خاصة لفرض عقوبات اقتصادية على حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وأنه يجعل قراره الخاص بفرض حظر على ارسال اسلحة الى جنوب افريقيا ملزما بالنسبة لجميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة (٧٢) ، أما أزمة الشرق الاوسط الراهنة ، فقد تطور فيها موقف السويد فى الامم المتحدة من التصريحات الغامضة التى تفيد بأن الاعمال العسكرية لا يجب أن تؤدى الى أى توسع اقليمى ، وذلك فى الدورة الاستثنائية العاجلة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة فى يونيو ١٩٦٧ (٧٣) ، الى اعتبار قرار مجلس الامن بعد نوفمبر ١٩٦٧ أساسا لحل الازمة . وقد أعلنت حكومة السويد التى ينتمى اليها المبعوث الدولى يارنج فى نوفمبر ١٩٧٠ عن عدم موافقتها على أن يستمر فى مهمته الخاصة بالشرق الاوسط الى أجل غير مسمى دون ضمانات واضحة فى شكل تقدم عملى نحو حل الازمة (٧٤) . وعموما فان الانسان لا يملك الا أن يشعر بالفارق الكبير بين الموقف السويدى من مشكلة فيتنام من ناحية وأزمة الشرق الاوسط من ناحية أخرى ، ولا تترك مقارنة الموقفين مجالا للشك فى مسئوليتنا عن تطوير موقف السويد نحو فهم أعمق وتأييد أقوى لقضيتنا العادلة .

٤ ـ السويد وعمليات حفظ السلام : يبقى جانب متميز من نشاط السويد فى الامم المتحدة ، وهو اسهامها فى عمليات حفظ السلام . وقد سبقت الاشارة الى تنسيق السويد لنشاطها فى الامم

---

[٦٩] Fox, op. cit., pp. 776, 779, 784.
Sandler, op. cit., pp. 182 — 3
Keesing's Contemporary Archives, 1965 — 1966, p. 21132.

[٧٠] Kessing's Contemporary Archives, 1967 — 1968, p. 22041.

[٧١] Timaskova, op. cit., p. 48.

[٧٢] جريدة الاهرام القاهرية ، ٢٩ اكتوبر ١٩٧٠

[٧٣] انعكس هذا الموقف فى رفض السويد لمشروعى القرار الالبانى والسوفيتى فى تلك الدورة ، وامتناعها عن التصويت على مشروعى دول عدم الانحياز وامريكا اللاتينية ، ولم توافق الا على مشروع القرار الخاص بالقدس . أنظر د. سمعان بطرس فرج الله ، الامم المتحدة ، العدوان الاسرائيلى ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام : القاهرة اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١٨ ـ ٤٩ .

[٧٤] الاهرام القاهرية ، ١١ نوفمبر ١٩٧٠ .

المتحدة مع البلاد الاسكندنافية · وفى الواقع أن عمليات حفظ السلام تعتبر من أبرز الاعمال المشتركة للبلاد الاسكندنافية ، وعلى وجه التحديد النرويج والدانمرك ، بالاضافة الى السويد · فلقد رأت هذه البلاد أن تتخذ من تلقاء نفسها ترتيبات محددة بخصوص عمليات حفظ السلام ، ايمانا منها بدور الدول الصغرى فى دعم الامم المتحدة ، وانطلاقا من الخبرة الناجحة للامم المتحدة فى بعض الصراعات الدولية كحرب السويس ١٩٥٦ . وكان أساس التفكير فى هذه المبادرة أنه ما دام قد اصبح من المقبول ان نطلب الامم المتحدة من الدول الاعضاء فيها أن تقدم قوات عسكرية لعمليات حفظ السلام فى مراحل معينة من أزمات معينة ، فمن الافضل أن تكون هذه الدول قوات سلام دولية دائمة ، تكون تحت تصرف الامين العام للامم المتحدة ، بناء على سلطة مجلس الامن أو الجمعية العامة ·

وبحثت المسألة فى اجتماع لوزراء الخارجية الاسكندنافيين فى سبتمبر ١٩٥٨ ، ولكن التفكير الحاسم فى المسألة جاء بعد التقرير الذى قدمه داج همرشولد الامين العام للامم المتحدة وقتها للجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشرة فى خريف ١٩٥٨ ووضع فيه المبادىء الاساسية لعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة · وفى صيف ١٩٥٩ طلب همرشولد من عدد من الدول بينها الدول الاسكندنافية أن تاخذ فى الاعتبار فى تخطيطها العسكرى أمكانية الاسهام فى المستقبل فى عمليات حفظ السلام . فقررت الدول الاسكندنافية أن تستمر فى جهودها الذاتية على أن توقف الامم المتحدة على تطور مجهوداتها بهذا الشأن · وفى الفترة من ١٩٦٠–١٩٦٢ بحث وزراء الدفاع الاسكندنافيون التفاصيل الفنية للمسألة ، وكانت النتيجة خطة لانشاء قوة اسكندنافية قوامها ٤ آلاف رجل تقريبا ، بحيث تستقل كل بلد بانشاء نصيبها من هذه القوة ، وأخطر يوثانت الامين العام للامم المتحدة بهذه الخطة بطريق غير رسمى · وفى صيف ١٩٦٣ أدلى بحديث رحب فيه بهذه المبادرة (٧٥) ، وفى ١٩٦٤ وافقت برلمانات البلاد الاسكندنافية الاربعة على انشاء قوات طوارىء مستعدة لعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة ، وفى مارس ١٩٦٨ اخطرت الحكومات السويدية والدانمركية والفنلندية والنرويجية الامم المتحدة بأنها تضع تحت تصرف المنظمة الدولية قوات طوارىء مستعدة تماما (٧٦) ·

وقد وضعت البلاد الاسكندنافية عدة شروط لاستخدام الامم المتحدة لهذه القوات ، يمكن تلخيصها فى الشروط الستة الاتية (٧٧) ·

١ – تسهم هذه القوات فى عمليات حفظ السلام فقط ، ويعنى هذا أنه ليست هناك علاقة بينها وبين الاجراءات التى ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذى يفيد انشاء قوة أمن دولية تتالف من وحدات عسكرية وطنية تنفذ قرارات مجلس الامن لحفظ او اعادة السلام والامن الدوليين بوسائل عسكرية ان اقتضت الضرورة ، ويعنى هذا الشرط أيضا ان القوات الاسكندنافية لن تشترك فى معارك هجومية ، وان بقى لها حق الدفاع عن النفس ·

٢ – لا يتم استدعاء هذه القوات الا بطلب من مجلس الامن أو الجمعية العامة أو الامين العام للامم المتحدة مفوضا من أى منها ·

٣ – قبول الدولة التى ستعمل فيها القوات شرط ضرورى ما دام الامر بصدد عمل يتخذ بموجب الفصل السادس « التسوية السلمية للمنازعات »

---

(٧٥) Haekkerup, Per, Scandinavia's ... Peace-Keeping Forces For U.N., Foreign Affairs New York, July 1964, pp. 675 — 80.

(٧٦) Keesing's Contemporary Archives, 1967 1968, p. 22635.

(٧٧) Summary of activities, United Nations, General Assembly, Special Committe on Peace-Keeping operations, International Organization, Autumn 1965, pp, 950, 954 — 955.
Haekkerup, op. cit., pp. 676 — 9.
Bloomfield, Lincoln, p. Peace-Keeping and Peace-making, Foreign Affairs, New-York, -July 1966, p. 676.

بموجب الاجراءات الواردة فى الفصل
السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٤ ـ لن يكون للامم المتحدة حق استدعاء هذه القوات مباشرة ، ولكن يتم الامتثال لطلبها بعد تقييم للموقف تجريه الحكومات المعنية ، ولا يضع هذا الشرط قيدا على استخدام القوات بقدر ما يعنى ان هذه الحكومات يجب أن تتحد بتعقل قرار مخاطرة مئات من ابنائها بأرواحهم فى قضية لا تهمهم بطريق مباشر .

٥ ـ توضع القوات تحت اشراف الامم المتحدة وحدها ، وان ظلت خاضعة للتشريع الوطنى فى الامور المتعلقة بقانون العقوبات .

٦ ـ تتحمل البلاد الاسكندنافية نفقات هذه القوات ريثما يتم وضعها تحت تصرف الامم المتحدة ، فتنتقل مسئولية التحويل اليها .

ويتضح من التحليل السابق لسياسة السويد الخارجية ان السويد قد استطاعت ـ وبنجاح حتى الان ـ أن تحافظ على تقاليدها الحيادية أساسا لسياستها الخارجية . ولقد اجتازت السويد منذ الحرب العالمية الثانية بحيادها طرقا وعرة ، وزاد من صعوبة الامر دائما أن السويد قد ارتضت لنفسها مفهوما حركيا للحياد لا يمنعها من أن تلعب دورا نشطا على المسرح الدولى ، مستقلة عن قوى عصرنا الكبرى . وقد استطاعت أن تخرج فى كل مرة دون مساس بحيادها : اجتازت بنجاح مرحلة الحرب الباردة وسط صيحات المحذرين من الخطر الشيوعى ، واتهامات الشرق بالتخلى التدريجى عن الحياد ، ولعبت ببراعة دورها فى مرحلة التقارب بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، وواجهت بشجاعة ردود فعل شركاء الحضارة بعد مواقف رأت ضرورتها من قضايا الاستعمار والتحرير فى عالم اليوم .

ولقد اظهرت الدراسة أن التطورات الاخيرة فى القارة الاوروبية بصدد مسألة الاندماج الاوربى لا يمكن اعتبارها تطورات مواتية بالنسبة لسياسة السويد الخارجية . وان كانت المسألة لم تتخذ صورتها النهائية حتى الان . وفى انتظار التبلور النهائى لعملية التطور الراهن للاندماج الاوربى . وللجهود الرامية الى عقد مؤتمر للامن الاوربى ، وبصرف النظر عما يمثله نجاح الجهود فى مجال الامن الاوربى من نجاح للسياسة الخارجية السويدية ، فانه يمكن القول بأن سياسة السويد الخارجية تمر بمرحلة بالغة الاهمية ، تواجه فيها المهمة الشاقة لاعادة صياغة علاقات السويد فى القارة الاوروبية فى ضوء الحقائق المتغيرة لسنوات التحول الكبير التى تشهدها أوربا .





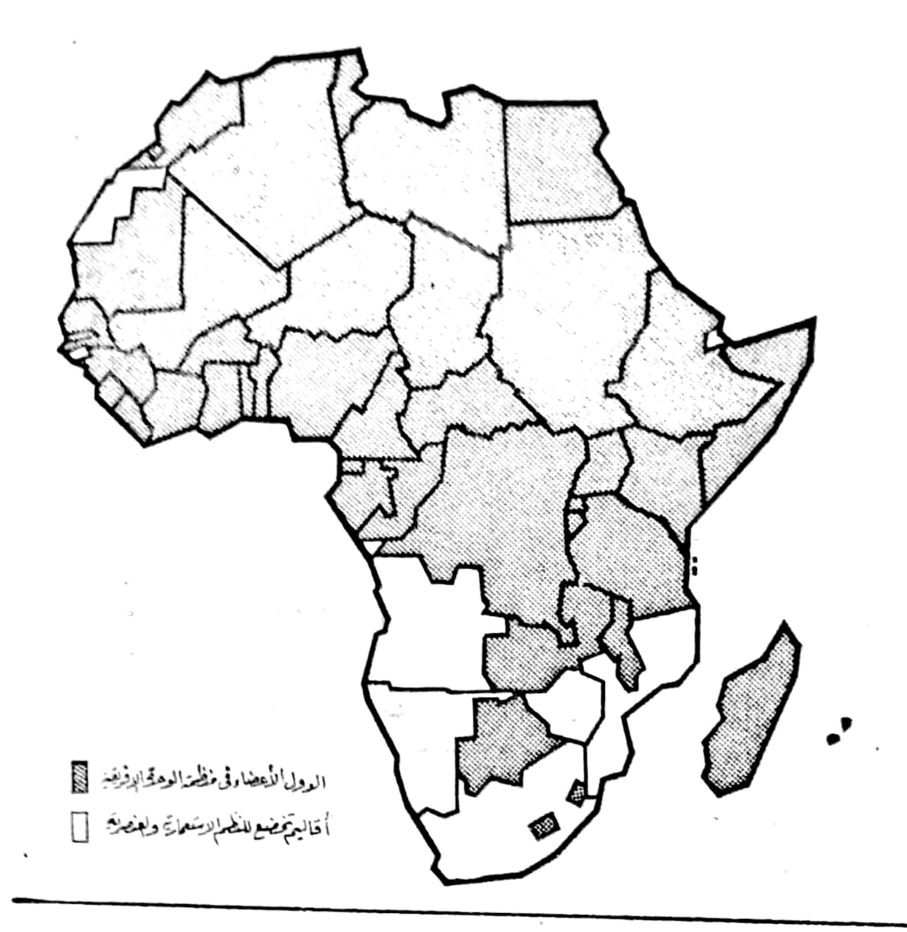
افـــــريقـــــا
ومواجهة العدوان الإسرائيلى

د. ياسين العيوطى

أستاذ بقسم دراسات الشرق الاوسط
وافريقيا بجامعة سانت جونز — بنيويورك

فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو ١٩٧١ اتخذت منظمة الوحدة الافريقية، فى الدورة الثامنة لجمعية رؤساء الدول والحكومات الافريقية . فى أديس ابابا، قرارا بصدد النزاع العربى الاسرائيلى بعنوان « قرار بصدد استمرار العدوان ضد الجمهورية العربية المتحدة »(١) . لم يكن هذا أول قرار اتخذته تلك المنظمة الاقليمية التى تتمتع مصر بعضويتها بشأن نزاع الشرق الاوسط، اذ أنه منذ حرب يونيو ١٩٦٧، اتخذت المنظمة قرارات حول المشكلة فى الاعوام ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠ . الا أن هذا القرار لعام ١٩٧١ تميز بعنصر جديد فى دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية بصدد أحداث الشرق الاوسط، اذ أنه طالب للمرة الاولى بالقيام باجراءات دبلوماسية معينة من

[١] انظر القرار رقم ٦٦ لجمعية رؤساء الدول والحكومات، منظمة الوحدة الافريقية . الرمز AHG/Res 66 (VIII) وقد احال مكتب منظمة الوحدة الافريقية، فى نيويورك، هذا القرار وغيره من قرارات الجمعية الى الامين العام للامم المتحدة فى يوليو ١٩٧١ . ونشرت الامم المتحدة مجموعة القرارات الافريقية هذه فى وثيقة من وثائق مجلس الامن رمزها وتاريخها : S/10272, 21 July 1971 والقرار الخاص بالعدوان ضد ج.ع.م فى صفحتى ٢ — ٣



جانب المنظمة ذاتها · وبتلك الاجراءات ، لم يعد موقف منظمة الوحدة الافريقية من النزاع العربى الاسرائيلى مقصورا على كونه موقف « تعاطف » ازاء محنة العدوان التى حلت بعضو من أعضائها ، أىمصر، بل تحول الى موقف «تفاعل»مع دبلوماسية النزاع · ولهذا التحول فى دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية تجاه مشكلة الشرق الاوسط دلالات هامة ، ترتبط بالسلوك السياسى والدبلوماسى للمنظمة ذاتها ، وبدور المنظمات الاقليمية فى اتمام دور الامم المتحدة فى المحافظة على السلام والامن الدوليين ، وبآثار هذه المبادرة الافريقية على علاقات كل من مصر واسرائيل بالقارة الافريقية · هذا ما سنعالجه فى هذه الدراسة ، محاولين فى ختامها استخلاص أهم الاتجاهات الخاصة بالمستقبل ·

قرار منظمة الوحدة الافريقية

أبرز شروطه ومغزاه وآثاره

دعا القرار الافريقى الى وجوب « انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة فوراً من جميع الاراضى العربية الى خطوط خمسة يونيو ١٩٦٧ » · ودعا القرار بقوة الى ضرورة العمل من أجل وضع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ موضع « التنفيذ الكامل » · وأيد القرار مهمة الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، السفير السويدى جونار يارنج ، تأييدا كاملا · ووصف المبادرة التى اتخذها يارنج فى مذكرته المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ الى كل من مصر

٥٩٠

واسرائيل بأنها « الخطوة العملية لاقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط » . وجدير بالذكر هنا أن يارنج قد سأل فى مذكرته تلك ، مصر عما اذا كانت مستعدة لابرام اتفاق سلام مع اسرائيل ، وسأل اسرائيل عما اذا كانت مستعدة للانسحاب الى حدود مصر الدولية التى قامت بين مصر وفلسطين تحت نظام الانتداب . وردت مصربأنها على استعداد لابرام اتفاق سلام شريطة اضطلاع اسرائيل بتنفيذ كل التزاماتها بموجب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وخصوصا الجلاء عن كل الاراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ واحقاق حقوق شعب فلسطين فى دياره ، وذلك فى اطار تسوية كاملةللنزاع العربىالاسرائيلى . أما اسرائيلفقدردت على مذكرة يارنج قائلة انها لن تنسحب الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولذا عقب الامين العام للامم المتحدة فى تقاريره الرسمية على نتائج مهمة يارنج فى الشرق الاوسط بالاعراب عن ارتياحه لرد مصر ، وعن قلقه ازاء رد اسرائيل الرافض لاعلان نية الانسحاب ، وأثر هذا فى عرقلة تقدم مهمة المبعوث الخاص للامين العام (٢) .

من أجل هذا ، اثار قرار منظمة الوحدة الافريقية الى الرد الاسرائيلى ، واصفا اياه بـ « العناد الاسرائيلى » ، ومؤكدا ان اسرائيل بموقفها هذا تتحمل مسئولية اغلاق الطريق أمام مهمة يارنج للسلام فى الشرق الاوسط . ولم يقتصر القرار على تأييد موقف مصر تأييدا عاما فحسب ، بل ذهب الى الدعوة الى قيام افريقيا بمجهود معين يتوخى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وبعث النشاط من جديد فى مهمة يارنج من اجل تجدد المشاورات غير المباشرة بين مصر واسرائيل . وترك القرار الامر بيد رئيس الدورة الحاضرة لجمعية رؤساء افريقيا بالمنظمة ، رئيس موريتانيا ، السيد مختار ولد داده ، ليتشاور مع بقية الرؤساء الافريقيين بغية « استخدام نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار (قرار منظمة الوحدة الافريقية) تنفيذا كاملا » .

وننتقل الا ن الى تقييم المغزى الدبلوماسى للقرار وآثاره فى اتجاهات منظمة الوحدة الافريقية ازاء النزاع العربى الاسرائيلى .

لم يسبق لمنظمة الوحدة الافريقية أن اهتمت بمشاكل خارجة عن المنازعات التقليدية مع الاستعمار التى عاصرت المنظمة منذ نشوئها فى عام ١٩٦٣ (٣) . بل ان بعض الباحثين فى المشاكل الافريقية قد ذهب الى حد اقصاء نزاع الشرق الاوسط تماما عما يصفونه بالمشاكل « الافريقية الصرف » (٤) . ولا شك فى أن هذه التفرقة بين مشاكل افريقيا جنوبى الصحراء ، ومشاكلها شمالى الصحراء ، تناقض ميثاق منظمة الوحدة الافريقية نصا وروحا ، لان الميثاق قد الغى الصحراء حاجزا ، واستبدل بها جسرا للعبور والاتصال لذا يعتبر قرار يونيو ١٩٧١ الذى اتخذته منظمة الوحدة الافريقية وما اشتمل عليه من خطوات عملية ، تأكيدا لنص الميثاق وروحه ، رغما عن حدوث هذا للمرة الاولى .

ومما لا شك فيه أن القرار الافريقى يعتبر نصرا للدبلوماسية المصرية داخل منظمة الوحدة الافريقية (٥) ، اذ أنه علامة على جعله النزاع العربى الاسرائيلى موضع اهتمام القارة الافريقية ، فقد تضمن أقوى دعوة افريقية صدرت عن المنظمة بصدد المشكلة منذ عام ١٩٦٨ . وتجدر الاشارة هنا الى أن القرار أكد المحاور الثلاثة لدبلوماسية مصر تجاه التسوية السلمية للنزاع وهى : (أ) قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، بكل بنوده ، هو أساس التسوية السلمية للقضية برمتها . (ب) الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كل الاراضى العربية التى احتلت نتيجة لعدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ ، هو الشرط الاساسى الاولى للتسوية السلمية (حـ)

---

[٢] انظر تقريرى الامين العام اللذين صدرا فى عام ١٩٧١ عن مهمة يارنج فى الشرق الاوسط . صدر التقرير الاول فى وثيقة لمجلس الامن رمزها S/10070/Add. 2 بتاريخ ٥ مارس ١٩٧١ . وصدر التقرير الثانى فى وثيقة للجمعية العامة رمزها A/8541 بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ .

[٣] انظر تفاصيل عرض الاطار التقليدى لمشاكل الاستعمار فى افريقيا فى تقرير لى نشرته مجلة السياسة الدولية فى عددها رقم ٢٢ لشهر اكتوبر ١٩٧٠ من صفحة ٨١ الى صفحة ٨٧ .

[٤] انظر مقال Jon Woronoff, «OAU/Middle East», Africa Report, January 1972

[٥] انظر جريدة الاهرام ، ٢٣ أغسطس ١٩٧١ .

مهمة المبعوث الشخصى للأمين العام للامم المتحدة ، السفير جونار يارنج ، هى الاطار الثابت للمباحثات غير المباشرة مع اسرائيل ، بغية الوصول الى تسوية سلمية ، ومن نقاط الارتكاز بهذه المهمة مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ (٦) • انعكست هذه المحاور الثلاثة لسياسة مصر ودبلوماسيتها ازاء النزاع فى القرار الافريقى الصادر فى يونيو ١٩٧١ • وهنا لا تخفى اهمية تأكيد القرار الافريقى لمذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ • اذ اعتبرها « الخطوة العملية لاقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط » خاصة بعد أن أوضح الرد الاسرائيلى عليها أن اسرائيل لا تزمع الانسحاب الكامل من الاراضى المحتلة • وعنى هذا التأكيد الافريقى لتلك المذكرة التاريخية التى غدت جزءا لا يتجزأ من علامات الطريق التى انتجتها مهمة يارنج لتحديد مسيرة التسوية السلمية ، ان منظمة الوحدة الافريقية تولى مسألة الانسحاب نفس الاولوية التى توليها اياها مصر والدول العربية الاخرى •

ولم يكن من المدهش أن يؤكد القرار الافريقى أولوية مبدا الانسحاب من الاراضى المحتلة ، اذ أن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ذاته يولى مبدأ « سلامة أراضى » الدول الاعضاء بالمنظمة عناية فائقة ، مؤكدا اياه فى ديباجته وفى مادتيه الثانية والثالثة (٧) • ويرجع الهدف الأصلى من تأكيد ميثاق منظمة الوحدة الافريقية لهذا المبدأ ، الى حرص الدول الافريقية على الحيلولة دون تمزق أراضى بلدان القارة عن طريق الحركات الانفصالية أو التصرفات الاستعمارية أو أعمال العدوان • وهنا تتضح ناحية هامة من نواحى القرار الافريقى الذى اتخذته المنظمة فى يونيو ١٩٧١ بصدد مشكلة الشرق الاوسط ، وهى أن تعبيرات « سلامة الاراضى » ، و « عدم الاستيلاء على الاراضى بالحرب » الواردة فى ميثاق الامم المتحدة (٨) وفى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، و « الانسحاب من الاراضى المحتلة » الوارد فى قرار مجلس الامن المشار اليه ، ما هى الا تعبيرات مترادفة من مبدأ أصيل واحد ، أكدته الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية فى ميثاقيهما وفى العديد من قراراتهما •

ولقد اوضحت كل الأزمات الافريقية المتعلقة بأراضى القارة ، بما فى ذلك أزمات كتانجا (الكونغو التى تسمى الان زائيرى) وبيافرا (المنطقة الشرقية من نيجيريا) وجنوب السودان (٨) الاهمية القصوى التى توليها دول افريقيا هذا المبدأ الرئيسى •

ومن هنا يتبين لنا أن تأكيد قرار منظمة الوحدة الافريقية المؤرخ فى يونيو ١٩٧١ بضرورة جلاء القوات الاسرائيلية عن جميع الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ انما ينبعث من صميم الضمير السياسى الافريقى ، ومن لب آيديولوجية التنظيم الاقليمى فى افريقيا •

لذا يمكن القول ان مبدأ الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة قد لعب دوره الخطير فى دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية تجاه النزاع العربى الاسرائيلى فى ناحيتين : أولاهما تحويل موقف المنظمة ازاء النزاع من موقف « تعاطف » مع عضو من أعضائها ، أى مصر ، الى موقف « تفاعل » مع

---

[٦] انظر تصريحات الرئيس انور السادات للجنة الرباعية الافريقية التى زارت القاهرة فى نوفمبر ١٩٧١ لوضع القرار الافريقى موضع التنفيذ ولقد وردت هذه التصريحات للرئيس المصرى فى عددى جريدة الاهرام الصادرين فى ٧ ، ٨ نوفمبر ١٩٧١ •

[٧] انظر ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وخاصة تحليل هذه الناحية منه ، فى كتاب الدكتور بطرس بطرس غالى بعنوان : L'Organisation de l'unité africaine (Paris: Librairie Armand Colin, 1969), pp. 47—52.

[٨] انظر المادة الثانية [الفقرة الرابعة] من ميثاق الامم المتحدة

٨ — فيما يختص بالتسوية التاريخية لمشكلة جنوب السودان ، انظر التصريحات التى ادلى بها الرئيس جعفر النميرى فى احتفالات الخرطوم بالتسوية فى يوم ٣ مارس ١٩٧٢ ، ونصوص مشروع القانون الخاص بالحكم الداخلى فى الجنوب القرار الجمهورى رقم ٢٩ الذى وقعه الرئيس السودانى فى ٢ مارس ١٩٧٢ [حسبما جاء فى اذاعة أم درمان باللغة العربية بعد ظهر يوم ٥ مارس ١٩٧٢ • ولقد وقعت الاتفاقية ، التى اصبحت تعرف باتفاقية اديس ابابا رسميا فى ٢٧ مارس ١٩٧٢ • ومثل الحكومة السودانية فى التوقيع الدكتور منصور خالد وزير الخارجية ، ومثل الجنوب الجنرال

الدبلوماسية الدولية للنزاع ، وثانيتهما توحيد مواقف كل أعضاء المنظمة عند عنصر أساسى من عناصر النزاع ، رغما عن الاختلاف فى اتجاهات بعض الاعضاء ازاء تفاصيل المشكلة . ونتيجة لاجماع الدول الافريقية على ضرورة الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، اتحدت كلمة منظمة الوحدة الافريقية فى قرار يونيو ١٩٧١ على أهمية تنشيط بعثة السفير يارنج باعتبارها الطريق الرئيسى الى تسوية سلمية فى الشرق الاوسط .

ولم تلبث هذه العوامل الاصيلة فى ايديولوجية منظمة الوحدة الافريقية أن عكست آثارها الواضحة فى عمل اللجنتين اللتين شكلتا لوضع القرار الافريقى موضع التنفيذ ، وفى تصريحات رؤساء ومندوبى افريقيا التى اشتركت فى عضوية اللجنتين ، بل وفى القرار الهام الذى اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة فيما بعد فى ديسمبر سنة ١٩٧١ بصدد مشكلة الشرق الاوسط . وقبل أن ننتقل الى تحليل التطورات التى أعقبت اتخاذ القرار الافريقى ، يهمنا أن نؤكد أنه نظرا للعوامل الانفة الذكر ، نظرت الدول الافريقية الى المهمة التى أنيطت بالرئيس مختار ولد داده ، رئيس موريتانيا ورئيس الدورة الحاضرة لجمعية رؤساء دول المنظمة ، على أنها تكملة افريقية لمهمة يارنج . وظهر هذا جليا فى الاقوال التى أدلى بها وزير خارجية السنغال أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧١ حينما صرح بأن المبادرة الافريقية قد توخت « تمكين مفاوضات يارنج من الخروج من المأزق الذى وصلت اليه » (٩) . وترجع أهمية هذا التصريح السنغالى الى أن الرئيس ليوبولد سنجور ، رئيس السنغال ، قد لعب دورا رئيسيا فى المبادرة الافريقية تجاه أزمة الشرق الاوسط كما سنورده فيما بعد . ولم يفتأ الدبلوماسيون الافريقيون الذين اشتركت دولهم على مستوى الرؤساء فى تنفيذ القرار الافريقى يرددون أن المبادرة الافريقية لا تحل نفسها مطلقا محل بعثة يارنج . ولهذا الترديد أساس واضح فى نص القرار الافريقى الذى أكد أن الهدف الاساسى منه هو تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . وحرصت مصر كل الحرص فى كل اتصالاتها الدبلوماسية المتعلقة بتنفيذ القرار الافريقى على تبيان هذا الركن الاصيل من أركان المبادرة الافريقية . ولسنا بحاجة هنا الى المزيد من التأكيد بأن هدف الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد هو أن قرار مجلس الامن يعنى أولا انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضى العربية التى احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهو الاجراء الذى يسمى « بازالة آثار العدوان الاسرائيلى » ، وأن كل المبادرات (١٠) التى أعقبت صدور قرار مجلس الامن تنبعث من ذات القرار وتستهدف تنفيذه . لذا طلعت جريدة الاهرام ، فى عددها المؤرخ فى ٦ نوفمبر ١٩٧١ بعنوان كبير فى صفحتها الاولى معلنة أن « مهمة لجنة العشرة (أى اللجنة الافريقية المعنية بتنفيذ القرار الافريقى) هى بحث وسائل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الخاص بحل أزمة الشرق الاوسط » . كما أعرب الرئيس أنور السادات للرؤساء الافريقيين الذين وفدوا على القاهرة سعيا لتنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية ، فى الاجتماعات التى عقدت بقصر عابدين يوم ٥ نوفمبر ١٩٧١ عن « تقدير شعب مصر لعملها (أى عمل اللجنة الافريقية) من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن الذى يقضى بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلتها اثر عدوان يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ » (١١) .

وكانت هذه النقطة التى تعتبر من أهم محاور الدبلوماسية المصرية تجاه التسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى ، هى ما عمل وزير خارجية السنغال جاهدا فى تصريحاته أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ، فى دورتها السادسة والعشرين الماضية (١٩٧١) على ابرازه حيث قال : « لا يستهدف العمل الافريقى فى هذا المجال احلال أية

(٩) انظر مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون وثيقة الجمعية العامة رمز A/PV. 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

(١٠) تعد مبادرة منظمة الوحدة الافريقية من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هى المبادرة الرابعة فى هذا المضمار . أما المبادرات الثلاث التى يمكن اعتبارها جزءا من هذا الاحصاء فهى : مبادرة وزير خارجية أمريكا وليام روجرز فى يوليو ١٩٧٠ (وقف اطلاق النار عند قناة السويس) ، مبادرة الرئيس أنور السادات فى ٤ فبراير ١٩٧١ (اعادة فتح قناة السويس) ، مبادرة السفير يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١ (استيضاح الالتزامات المتبادلة بين مصر واسرائيل بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن) .

(١١) انظر جريدة الاهرام ، ٦ نوفمبر ١٩٧١ .

تدابير اخرى محلّ نصوص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ » (١٢)

تنظيمان افريقيان لتنفيذ القرار

أسلفنا أن القرار الافريقى قد ترك الامر بيد رئيس الدورة الحاضرة لجمعية رؤساء افريقيا بالمنظمة ، رئيس موريتانيا ، السيد مختار ولد داده ، ليتشاور مع بقية الرؤساء الافريقيين بغية « استخدام نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا » • معنى ذلك أن القرار ، رغما عن وضوح قصده واتجاهه السياسيين ، لم يوضح طريقة التنفيذ • وسرعان ما اتضح أن التقليد الدبلوماسى الافريقى الذى نما تحت مظلة منظمة الوحـدة الافريقية ، كلما دعت الظروف الى جهود لتسويات سلمية لمشاكل القارة السياسية ، قد عاد الى الظهور مرة أخرى فيما يتعلق بـأزمة الشرق الاوسط • ويتمثل هذا التقليد فى تشكيل بعثات (وقد تكون البعثة من شخص واحد) أو لجان رؤساء (قمة) افريقية لجمع الحقائق وزيـارة العواصم واستخدام النفوذ الادبى ـ الدبلوماسى ووضع التقارير • ولقد حدث هذا فى العديد من الازمات الافريقية ، مثل أزمة الحدود الجزائرية المغربية ، وأزمات زائيرى (الكونغو ـ كينشاسا (ليوبولدفيل) سابقا) (١٣) وأزمات الحـدود الصومالية ومشكلة جنوب السودان وما الى ذلك •

وسيرا على هذا النهج ، أسفرت مشاورات الرئيس الموريتـانى عن نشوء تنظيمين افريقيين لوضـع القرار الافريقى موضـــع التنفيذ • وأول هذين التنظيمين لجنة رئيسية قوامها رؤساء عشر دول وهى ، الكاميرون ، أثيوبيا ، ساحل العاج ، كينيا ، ليبريا ، موريتانيا (وقد تولى الرئيس ولد داده رئاسة اللجنة) ونيجيريا ، والسـنغال وتنزانيا ، وزائيرى • وقررت لجنة الدول العشر هذه تشكيل تنظيم فرعى هو لجنة الرؤساء الاربعة وقوامها الكاميرون (الرئيس أحمدو أهيدجو) ، ونيجيريا (الرئيس يعقوبو جوون) ، والسنغال (الرئيس ليوبولد سنغور الذى تولى رئاسة اللجنة الفرعية) وزائيرى (الرئيس مـوبوتو سيسى سيكو) • وكلفت هذه اللجنة الرباعية بزيارة كل من القاهرة والقدس للتعرف علـى رأى مصر واسرائيل فى طرق تنفيذ قرار مجلـس الامـن بوساطة بعثة الدكتور جونار يارنج •

وقبل أن نتطرق الى بحث نشاط هذه اللجنة الرباعية فى الشرق الاوسط فى شهر نـوفمبر ١٩٧١ ، نود أن نلقى نظرة الى مغزى عضوية اللجنتين ورئاستيهما فى اطار النزاع العـربى الاسرائيلى • حينما اقرت منظمة الوحدة الافريقية قراراها فى يونيو ١٩٧١ بصدد مشكلة الشرق الاوسط بالاجماع ، لم يكن هذا الاجمـاع يعنى أن كل الدول التى وافقت عليه تشترك فى الرأى حول طريقة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ • لقد أجمعت الدول الافريقية على أن استمرار اسرائيل فى احتلال الاراضى العربية التى اجتاحتها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ هو استمرار لعدوان ينبغى ازالة آثاره بالجلاء • غير أن هذا الاجماع لم ينتقل الى اتفاق فى الرأى حول ترتيب أولويات قرار مجلس الامن من حيث التنفيذ (١٤) • أضف الى هذا ما أسلفنا الاشارة اليه من اختلاف فى نظرة الدول الافريقية حول ما اذا كان نزاع الشرق الاوسط برمته داخلا فى « الاطار التقليدى » لما يسمى بالمشاكل الافريقية التى تتطلب من منظمة الوحدة الافريقية نشاطا حاسما • ولذا تتباين مواقف الدول الافريقية من هذا النزاع ، من تأييد ملح للموقف العربى برمته ، الى عزوف عن اقحام دول افريقيا جنوب الصحراء أو منظمة الوحـدة الافريقية فى مشكلة يرى أصحاب هذا الرأى أنها ليست من مشاكل الاطار التقليدى الافريقى •

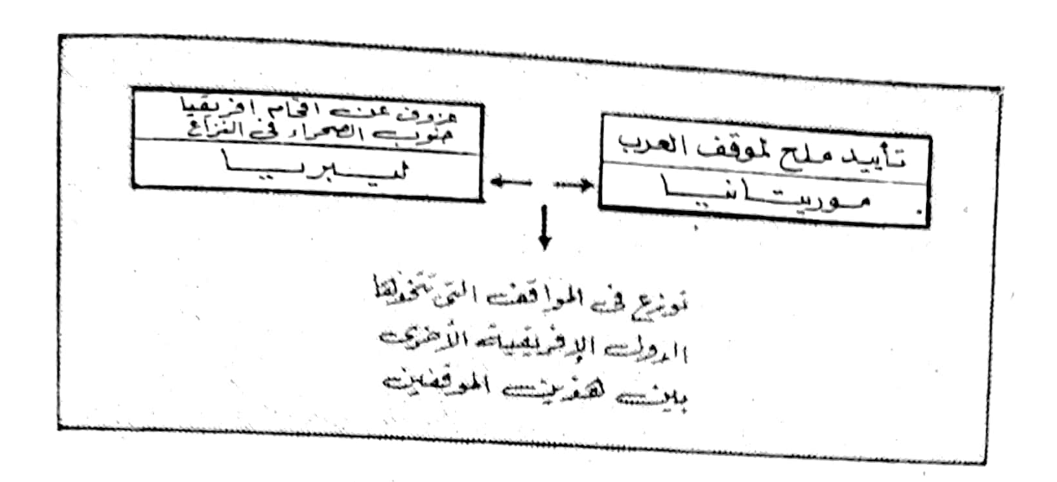
ولنأخذ الرسم الايضاحى التالى كمثال على هذا التباين فى الاراء السياسية تجاه أزمة الشرق الاوسط ، كما انعكست فى عضوية دولتين من اعضاء لجنة الرؤساء العشرة :

---

[١٢] انظر مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة رمز A/PV. 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ •

[١٣] بمناسبة تغير اسم هذه الدولة الافريقية ، نشير الى ان سياسة زائيرى الحاضرة تقضى بافرقة اسماء المواطنين والبلدان فيها تأكيدا لقوميتهم ، وتحللا مما تراه زائيرى اثرا من آثار الاستعمار الغربى • وجـريا على ذلك ، أصبح اسم رئيس الـدولة « موبوتو سيسى سيكو » بعد أن كان « جوزيف موبوتو » •

[١٤] ابرز هذه الاولويات هى : ١ ـ الانسـحاب ، ب ـ الاعتراف بسيادة الدول وحقهـا فى العيش فى سلام ، جـ ـ الاتفاق على ما يوصف بالحدود الامنة والمعترف بهـا ، د ـ تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين •



وعلينا أن نلاحظ فى هذا أنه من بين دول افريقيا الاعضاء بالامم المتحدة ، وعددها احدى واربعين دولة ، تقوم علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين احدى وثلاثين دولة منها وبين اسرائيل · أما الدول العشر التى لا تربطها باسرائيل أية علاقات فهى الدول العربية السبع فى شمالى افريقيا (موريتانيا ، والمغرب ، والجزائر ، وتونس وليبيا ، ومصر ، والسودان) بالاضافة الى غينيا والصومال وموريشيوس (١٥) · ولقد انعكست هذه العلاقات الدبلوماسية والقنصلية فى صور المعونات الاسرائيلية النشطة فى افريقيا وهى ثلاث : أ ـ المعونة الفنية فى الزراعة ب ـ النشاط التجارى أو المؤسسات التجارية المشتركة ، جـ ـ المعونة العسكرية · ومن المحقق الان أن أشد هذه البرامج أثرا فى افريقيا وأكثرها ارتباطا بسياسة اسرائيل الخارجية هى المعونة العسكرية (١٦) التى تنقسم بدورها الى قسمين رئيسيين : أولهما : التدريب التقليدى للافريقيين فى الجيش والاسطول البحرى والقوات الجوية ، وثانيهما : التدريب شبه العسكرى للقوات الافريقية غير النظامية وللشباب الافريقى · ويدخل فى الصورة الاولى من صورتى المعونة العسكرية الاسرائيلية فى افريقيا تدريب الشرطة ـ وثوق ارتباط الشئون العسكرية بالامن الداخلى فى افريقيا · هذا ويشير آخر ما نشر من احصاءات عن دول افريقيا التى تلقت حتى عام ١٩٦٦ صورة أو صورا من المعونات العسكرية الاسرائيلية الى ان عشر دول افريقية تلقت حتى ذاك التاريخ قسطا من ذاك العون المباشر وهى : اثيوبيا ، غانا ، كينيا ، زائيرى ، داهومى (تدريب للشرطة) ، جمهورية مالاجاش (تدريب للشرطة) ، سييراليون ، تنزانيا ، أوغندا وأعالى الفولتا (تدريب للشرطة) · أما الدول الافريقية التى تلقت من اسرائيل تدريبا شبه عسكرى لقواتها غير النظامية ولشبابها حتى عام ١٩٦٦ فمجموعها ١٧ دولة هى : الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، زائيرى داهومى ، جابون ، غانا ، ساحل العاج ، كينيا ، ليبريا ، مالاوى ، النيجر ، السنغال ، تنزانيا ، توجو ، أعالى الفولتا ، وزامبيا (١٧) · وتشرف على هذا النوع من التدريب منظمتان اسرائيليتان حكوميتان هما : نحال (المستعمرات شبه العسكرية) وجادنا

---

[١٥] مصادر هذه المعلومات ثلاثة استخدمتها للمقارنة والتكامل ، علما بان الحقائق الواردة فيها تعكس الموقف حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧١ . وهى :

اولا : ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ و Israel Government Yearbook, 1970 — 1971

ثانيا : ١٩٦١ و Europa Yearbook, 1971.

ثالثا : Keesing's Contemporary Archives

[١٦] المقال السابع من ١١ مقالا عن « اسرائيل وافريقيا » بقلم شموئيل سجيف فى صحيفة معاريف الاسرائيلية بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥

[١٧] Abel Jacob, «Israel's Military Aid to Africa : 1960 — 1966», The Journal of Modern AfricanStudies, Vol. 9, No. 2 (August, 1971), pp. 165 — 187.

(منظمة الشباب الاسرائيلى) . ومن المعروف أن وزارة الدفاع الاسرائيلية تشرف على كل صور العون العسكرى ، كما أن للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية نفوذا كبيرا فى صور العون الفنى والتجارى عن طريق المناصب الرئيسية التى يشغلها فى هذا المجال ضباط عسكريون سابقون (١٨) .

أوردنا مسألة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين احدى وثلاثين دولة افريقية واسرائيل وما يترتب على هذه العلاقات من امتداد « حملة المعونات » الاسرائيلية الى افريقيا ، لاظهار ما يمكن ان يكون لهذا من أثر فى مواقف بعض الدول الافريقية ازاء مشكلة الشرق الاوسط ، وفى تباين النظرات الدبلوماسية لكل من هذه الدول للنزاع . فان انعدم هذا الاثر فى موقف دولة افريقية معينة تجاه النزاع العربى الاسرائيلى ، فلابد له من الظهور فى مواقف ذات علاقات أخرى . نقول أن التباين فى مواقف الدول الافريقية بين تأييد للموقف العربى وعزوف عن اقحام افريقيا فى مشاكل الشرق الاوسط ، قد انعكس فى تشكيل لجنة الدول العشر التى رأسها الرئيس الموريتانى . كما انعكس هذا بشكل أوضح فى تأليف اللجنة الرباعية ، التى أطلق عليها لجنة « الحكماء الاربعة (١٩) التى زارت القاهرة والقدس فى خريف العام الماضى . وتمثل التأييد للموقف العربى فى عضوية الكاميرون ونيجيريا ، بينما عبرت عضوية السنغال وزائيرى عن مبدأ العزوف . وحيث ان رئاسة اللجنة العشرية الرئيسية قد أنيطت برئيس دولة عربية (موريتانيا) التى تعبر أصدق تعبير عن الرأى الاول . بل وتعتبر جزءا من الموقف العربى ذاته ، فان رئاسة اللجنة الرباعية الفرعية قد وكلت الى رئيس دولة تنتمى الى فريق العزوف (أو الحيدة على أحسن الاعتبارات) وهى السنغال (٢٠) . لذا لم يكن من الغريب ان صرح الرئيس سنجور حال وصوله الى اسرائيل فى زيارة اللجنة الرباعية للمنطقة بأن الضرورة تدعو الى « محادثات بين الطرفين » (٢١) المتنازعين كوسيلة لبعث مهمة يارنج وتنشيطها .

وغدت اللجنة الرباعية ، التى عهدت اليها مهمة التنقل بين القاهرة والقدس لاستطلاع الرأى وجمع الحقائق وتعرف المواقف والاطلاع على أولويات تنفيذ قرار مجلس الامن كما يراها طرفا النزاع ، هى محور العمل الدبلوماسى الذى طالب القرار الافريقى بالقيام به . وظلت اللجنة العشرية بمثابة الهيئة التى تتلقى باسم منظمة الوحدة الافريقية ما يعن للجنة المتنقلة من آراء بصدد الموقف ، علما بان التقرير النهائى كان لابد من صدوره معبرا عن رأى لجنة الدول العشر بصورة عامة ، قبل رفعه الى منظمة الوحدة الافريقية .

وما أن اتضحت صورة ومغزى التشكيلين الافريقيين المعنيين بتنفيذ القرار الافريقى . حتى سارعت كل من مصر واسرائيل تنهى الى العالم الخارجى حذرا من توقع نتائج حاسمة من وراء المبادرة الإفريقية . ونقلت وسائل الاعلام الدولية عن كل من الدولتين الاحساس بأنه ليس من المحتمل أن تأتى الجهود الافريقية ، رغما عن حسن قصدها ، بالجديد فيما يتعلق بالخروج من مأزق توقف بعثة يارنج ، نظرا للتباعد الكبير فى موقف الطرفين ازاء مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ ومحورها الالتزام بالانسحاب . غير أن كلا من الطرفين المتنازعين أدرك منذ البداية أن جهود منظمة الوحدة الافريقية ، وان لم تؤد آخر الامر الى بعث مهمة يارنج والسير بها عبر المأزق التى وصلت اليه ، فان زيارة رؤساء أربع دول افريقية للعاصمتين ستتيح فرصا قيمة لتوضيح رأى كل منهما فى مسئولية الطرف الاخر ازاء تجميد بعثة يارنج .

الاهداف الدبلوماسية المتعارضة لمصر ولاسرائيل

لم يقف التشاؤم فى القاهرة أو القدس من اتيان

[١٨] رغما من ان الاحصاءات الانفة الذكر تشير الى عدد الدول الافريقية التى تلقت المعونات الاسرائيليه العسكرية وشبه العسكرية حتى ١٩٦٦ ، الا ان آخر الانباء تشير الى قطيعة فى علاقات العون العسكرى الاسرائيلى لاوغندا . انظر جريدة New York Times, 27 March 1972

[١٩] اصطلاح اطلقته المجلة الامريكية Time بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧١ .

[٢٠] يعتبر التوازن فى عضوية مثل اللجان أو ما يسمى « تعادل التمثيل » جزءا لا يتجزأ من دبلوماسية المنظمات الدولية ، سواء كانت اقليمية ، كمنظمة الوحدة الافريقية ، او جامعة الدول العربية ، أو عالمية كالامم المتحدة .

[٢١] استخدم الرئيس السنغالي تعبير «dialogue» فى تصريحاته فى اسرائيل — انظر مجلة Time الامريكية ، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧١ .

البعثة الافريقية بنتائج مؤدية الى احياء بعثة يارنج ، حائلا دون محاولة كل من مصر واسرائيل أن تبذل غاية جهدها فى التأثير على نتيجة الدبلوماسية الافريقية فى النزاع . وكان لمصر منذ البداية الغلبة الدبلوماسية فى هذا المضمار ، حيث أن القرار الافريقى الذى جاءت البعثة نتيجة له قد دمغ اسرائيل بالعدوان وأيد قرار مجلس الامن ، بل وأكد أهمية مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ كأساس لاحياء مهمة يارنج . هذا عدا السبق المصرى الطبيعى الراجع الى كون مصر عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الافريقية التى اشترك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بنفسه فى تأسيسها (٢٢) . بل ان ثلاثا من الدول الاربع التى مثلها رؤساؤها فى اللجنة الرباعية ، وهى نيجيريا والكاميرون والسنغال كانت قد شاركت مع مصر فى أعمال لجنة وزراء خارجية الدول الافريقية التى أقرت مشروع الوحدة الافريقية فى أديس أبابا فى اليوم الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٣ . زد على هذا أن العون الاسرائيلى لدول افريقيا ، الذى سبقت الاشارة اليه ، لم ينجم عنه تحول أية دولة افريقية الى تأييد العدوان ضد مصر والدول العربية ، للاسباب الايديولوجية والعملية التى وصفناها آنفا ، على الرغم من اختلاف وجهات نظر الدول الافريقية بصدد ترتيب أولويات قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وازاء خلفية هذا السبق الدبلوماسى المصرى فى تجنيد صوت منظمة الوحدة الافريقية فى صف وجهة النظر العربية ، كان على مصر أن تؤكد للرؤساء سنجور (رئيس اللجنة الرباعية) وجوون وأهيدجو وموبوتو ، أربعة عناصر أساسية لا تحيد عنها دبلوماسية السلام المصرية وهى : ١ ـ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، بكل بنوده ، هو أساس التسوية السلمية ٢ ـ تنحصر مهمة يارنج فى تنفيذ القرار على أساس من المباحثات غير المباشرة ٣ ـ على اسرائيل أن ترد بالايجاب على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ (كما ورد فى الفقرة الثالثة من الجزء العامل من القرار الافريقى) ، أى أن تتعهد بالانسحاب الى ما وراء خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ . ٤ ـ مهمة البعثة الافريقية هى تنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ باستخدام نفوذها لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن (٢٣) . ومنذ انشاء التنظيمين الافريقيين العشرة والرباعى لتنفيذ القرار الافريقى ، سعت مصر حثيثا الى التأكيد بأن المهمة الافريقية ليست بمهمة وساطة ، ولكنها بعثة لاستيضاح حقائق الموقف ولاستطلاع رأى الطرفين بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن . أى أن الدبلوماسية المصرية قد عملت جهدها على أن تستمر المساعى الدبلوماسية من أجل التسوية السلمية داخل الاطار الاصلى الذى أقره مجلس الامن فى القرار رقم ٢٤٢ دون تعديل ، حيث أنها رأت فى أى تعديل له تمييعا واضعافا يخدمان السعى الاسرائيلى لابتلاع قطع جديدة من الارض العربية . وأكدت الدبلوماسية المصرية الصلة الجوهرية بين مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ والقرار الافريقى المؤرخ فى ٢٢ يونيو ١٩٧١ لابرازهما أهمية تعهد اسرائيل مبدئيا بالانسحاب كشرط لاستمرار المباحثات غير المباشرة تحت رعاية يارنج . وينبغى هنا أن نلاحظ تأكيد مصر بأن الانسحاب لا ينطبق على أرض مصر فحسب ، بل « يشمل الانسحاب الاسرائيلى من كل الاراضى العربية المحتلة » (٢٤) .

كل هذه العوامل المترابطة تفسر قلق القاهرة قبيل وصول البعثة الرباعية ازاء احتمال تقدم الرؤساء الافارقة بمشروع سلام جديد يخرج بالمسعى الدبلوماسى عن الطريق الذى رسمه قرار مجلس الامن والقرار الافريقى . ويتمثل هذا فى تصريحات الدكتور عصمت عبد المجيد الذى كان

---

[٢٢] الباحث فى العلاقة بين منظمة الوحدة الافريقية ومشاكل الشرق الاوسط ان يذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه التاريخى فى مؤتمر القمة الافريقى الاول الذى عقد فى أديس أبابا من ٢٢ الى ٢٥ مايو ١٩٦٣ لتأسيس المنظمة وصف معركة السويس لعام ١٩٥٦ بان نتيجتها كانت نصرا للحرية فى أفريقيا . المصدر النص الانجليزى فى:
Information Department, Cairo, U.A.R.,
The Second African Summit Assembly, Cairo, July, 1964.
الصفحة رقم ٢٥

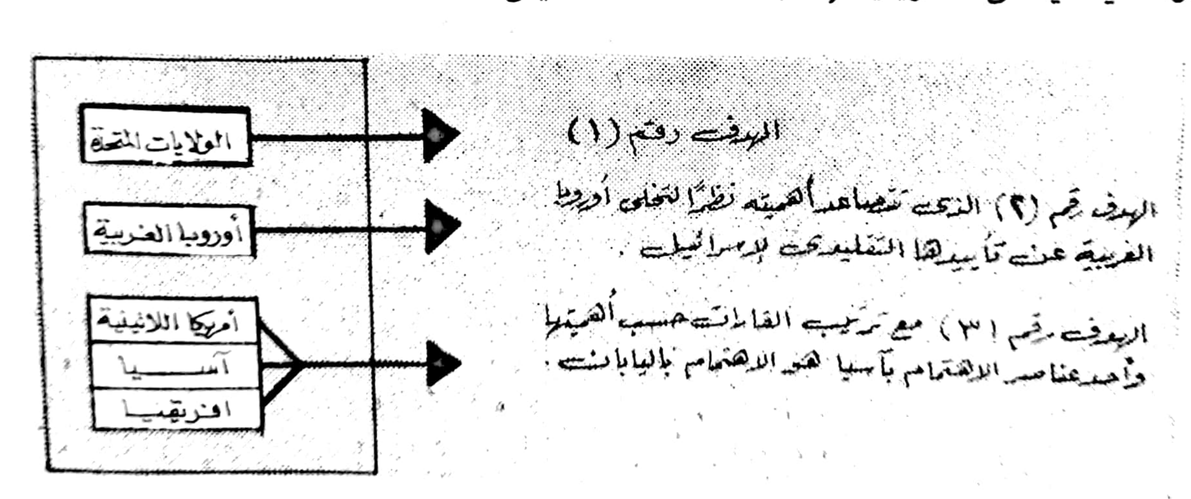
[٢٣] انعكست هذه المبادىء الاربعة بصورة أو باخرى فى ردود الرئيس أنور السادات على الوثيقة التى قدمتها اللجنة الافريقية فى زيارتها الثانية للقاهرة فى شهر نوفمبر ١٩٧١ .
انظر جريدة الاهرام ، ٢٤ نوفمبر ١٩٧١

[٢٤] انظر تصريحات الرئيس أنور السادات للجنة الافريقية الرباعية فى القاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٧١ كما أوردتها الاهرام ، ٨ نوفمبر ١٩٧١.

حينذاك وزير الدولة لشئون رياسة الوزراء (٢٥) والذى طاف ببعض عواصم افريقيا الناطقة بالفرنسية ، مؤكدا أن أية قرارات أو خطط جديدة لن تؤدى الى زيادة الموقف تعقيدا (٢٦) • وأوضح السيد حافظ اسماعيل ، مستشار الرئيس لشئون الامن أن البعثة الافريقية ليست بعثة وساطة ، وأن مهمتها تنحصر فى السعى لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (٢٧) •

وأملت مصر من تخطيطها الدبلوماسى هذا أن يتجلى لافريقيا التى تشهد حاليا حربا ضد قوى الاستعمار فى كل جنوبى افريقيا ، على جبهة طولها ألفان من الاميال ، من المحيط الهادى الى المحيط الاطلسى الجنوبى ، أن رفض اسرائيل الرد الايجابى على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ ما هو الا ظل لاهداف استعمارية توسعية لامبريالية جديدة فى العالم الثالث لا يمكن فصلها عن الاستعمارية فى الجنوب الافريقى • ولمصر فى هذا غايتان ، أولاهما زيادة عزل اسرائيل دوليا ، وثانيتهما التأثير المضاد للمصالح الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية فى افريقيا (٢٨) •

وأما الدبلوماسية الاسرائيلية ، فقد استهدفت من وراء زيارة البعثة الافريقية للشرق الاوسط ، أهدافا مضادة تماما للدبلوماسية المصرية • فاذا كانت الدبلوماسية المصرية تهتم غاية الاهتمام بالاستمرارية فى اطار قرار مجلس الامن وقرار المنظمة الافريقية ، نرى الدبلوماسية الاسرائيلية تبذل غاية جهدها فى احداث تغيير جذرى فى موقف منظمة الوحدة الافريقية الموالى لمصر (٢٩) • ولئن نظرت الدبلوماسية الاسرائيلية الى البعثة الافريقية على أنها على هامش المساعى الدولية للحل السلمى فى الشرق الاوسط ، الا أنها رأت فيها امكانيات تحسين علاقات اسرائيل بالعالم الثالث • وينعكس هذا الاهتمام الاسرائيلى لا فى موازين العون العسكرى والفنى والتجارى لافريقيا ، كما سبق أن أوردناه ، فحسب ، بل وفى معايير الاهداف الجغرافية التى رسمها الاعلام الاسرائيلى أخيرا فيما يختص بالعالم الثالث (٣٠) • ويمكن استخلاص هذا مما يمكن تسميته بسلم الاهداف الجغرافية للاعلام الاسرائيلى ، الذى يمكن لنا اظهاره بيانيا كما يلى :



---

٢٥ — نجم عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة الدكتور عزيز صدقى فى منتصف يناير ١٩٧٢ ان الدكتور مراد غالب محل السيد محمود رياض وزيرا للخارجية ، وخلف الدكتور عصمت عبد المجيد الدكتور محمد حسن الزيات فى رئاسة وفد مصر المعتمد لدى المقر الدائم للامم المتحدة .

(٢٦) انظر جريدة New York Times ، ٦ نوفمبر ١٩٧١ .

(٢٧) انظر المصدر عاليه — وانظر ايضا جريدة الاهرام ، ٦ نوفمبر ١٩٧١ .

(٢٨) فيما يختص باهتمام مصر بوقف التغلغل الاسرائيلى الاقتصادى والسياسى فى افريقيا ، انظر جريدة الاهرام ، ٢٢ اغسطس ١٩٧١ .

(٢٩) انظر جريدة New York Times ، ٣ نوفمبر ١٩٧١ .

(٣٠) من مقال عن الاهداف الجغرافية للاعلام الاسرائيلى بقلم الياهو سلفطر ، نشرته جريدة هارتس الاسرائيلية بتاريخ ٦ يناير ١٩٧٢ . وهذا نقل عن نشرة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت

ونخرج من هنا الى توضيح العناصر الاساسية التى ارتكزت عليها الدبلوماسية الاسرائيلية فى تعاملها مع البعثة الافريقية ، وهى ١ - قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو نقطة الانطلاق نحو المفاوضات المباشرة ٢ - تنحصر مهمة يارنج فى ترتيب الاتصال المباشر بين اسرائيل والدول العربية المعنية ، وفى تسهيل الوصول الى معاهدة سلام (٣١) ٣ - لن يتم انسحاب اسرائيل الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ، بل الى ما وصفه قرار مجلس الامن بالحدود « الامنة والمعترف بها » التى يتم تخطيطها بموجب معاهدة سلام ٤ - للبعثة الافريقية دور فى احياء مهمة يارنج عن طريق النظر الى مذكرة ٨ فبراير ١٩٧١ كحجر عثرة لا فائدة من وقوف ركب الدبلوماسية الدولية ازاءها ، الا للتعرف منها على وجهتى النظر المصرية والاسرائيلية ثم تنحيتها للانطلاق نحو المفاوضات المباشرة للتوفيق بين النظرتين المتعارضتين ٠

من هنا نرى الفارق الشاسع بين ما توخته الدبلوماسية المصرية وما استهدفته الدبلوماسية الاسرائيلية من وراء البعثة الافريقية الرباعية التى زارت القدس والقاهرة كلا منهما مرة كهيئة رباعية ،ومرة كهيئة يمثلها اثنان من رؤساء الدول الاربع ، خلال شهر نوفمبر ١٩٧١ ٠ ولعل هذا الفارق بين دبلوماسية الدولتين يتمثل بأقوى مظاهرة فى ناحيتين : (ا) معنى التزام اسرائيل مقدما بالانسحاب ، اى مضمون هذا التعهد كشرط لاستمرار المباحثات غير المباشرة بين مصر واسرائيل وهل يكون فى الصورة التى حددها قرار مجلس الامن القاضى بعدم السماح بالاستيلاء على أراض بالحرب ، أم فى صورة أقل الزاما ، عن طريق اعلان اسرائيل بأن اسرائيل « لا تنوى ضم اراض مصرية » بقرار انفرادى من جانبها ؟ (ب) معنى بعثة يارنج ، اى هل يهدف السفير يارنج الى تنفيذ قرار مجلس الامن ، حسبما تفهم الدبلوماسية المصرية مهمة المبعوث الخاص للامين العام كما حددها قرار المجلس ، أم هل يقتصر السفير السويدى على التوسط لجمع الطرفين معا للتباحث مباشرة حول ظروف التسوية السلمية ووسائلها حسبما توده اسرائيل ؟

ويبرز هنا اهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية بدفع مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ التى رفضت اسرائيل أن ترد عليها ايجابيا ، فيما يتعلق بالالتزام مقدما بالانسحاب من الاراضى المصرية حتى حدود فلسطين تحت الانتداب (وفى هذا استثناء لقطاع غزة من مجال الانسحاب من الاراضى العربية الواقعة غرب اسرائيل) بدفعها « ببؤرة المأزق » حسبما أعلن وزير الخارجية الاسرائيلى فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى الخريف الماضى (٣٢) ٠ وخروجا من هذا « المأزق » دعا الدكتور أبا ايبان الى تناسى تلك الوثيقة والدخول فى « مفاوضات مباشرة » غير مقيدة « بشروط مسبقة » كتلك الالتزامات التى دعت مذكرة يارنج الى التعهد بها مقدما ٠ وبناء على هذه الأسس ، توخت الدبلوماسية الاسرائيلية كسب موافقة البعثة الافريقية على ما تراه السلطات الاسرائيلية من أولوية « معاهدة السلام » على هدف الانسحاب ٠

البعثة الافريقية فى منطقة النزاع

نتائج الاتصالات فى القدس والقاهرة

وفد الرؤساء سنجور واهيدجو وجوون وموبوتو على القدس فى زيارة أولى بدأت فى الثانى من نوفمبر ١٩٧١ وانتهت فى الرابع منه قبل أن يحضروا الى القاهرة فى الجولة الاولى التى بدأت فى الخامس من نوفمبر وانتهت فى السابع منه ٠ وعادت اللجنة الرباعية الى داكار حيث التأم عقد اللجنة الرئيسية الى الدول العشر فى ١٠ نوفمبر لبحث نتائج مهمة الرؤساء الاربعة ٠ وفى أواخر الشهر نفسه ، أوفدت اللجنة الرباعية رئيسها سنجور وبرفقته الرئيس النيجيرى جوون ومعهما وزيرا خارجية الكاميرون وزائيرى فى جولة ثانية بدأت فى القاهرة (٢٢ الى

---

[٣١] انظر بصدد هذا العنصر خطاب وزير خارجية اسرائيل ، الدكتور ابا ايبان ، فى الكنيست [البرلمان] الاسرائيلى فى ٧ مارس ١٩٧٢ ، طبقا لما أوردته جريدة New York Times ٨ مارس ١٩٧٢

[٣٢] انظر مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة رمز A/PV. 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ٠

٢٣ نوفمبر) وانتهت فى القدس (٢٤ الى ٢٥ نوفمبر) لعرض نتائج مادار فى داكار بعد الجولة الاولى ، وبعد التشاور مع الرؤساء الاخرين من اعضاء اللجنة الرئيسية .

اما وقد شرحنا أهداف الدبلوماسية المصرية والاسرائيلية ازاء البعثة ، فى القسم السابق من هذا البحث ، فننتقل الان الى دراسة ما عرضته اللجنة الرباعية باسم اللجنة العشرية على كل من مصر واسرائيل ، وما ردت به الدولتان فى هذا الصدد انعكاسا لدبلوماسية كل منهما ازاء المشكلة برمتها .

وهنا نلاحظ ان اللجنة الرباعية عن طريق ممثليها فى الجولة الثانية قد أدت عملها بصورة مطابقة لطريقة اداء يارنج لمهمته كما اتضح من مذكرته فى ٨ فبراير ١٩٧١ . أى أن اللجنة قد تقدمت بمذكرة الى كل من الطرفين تطلب ردودا عليها ، ثم قامت بمقارنة هذه الردود لاستيضاح أوجه الشبه والخلاف بين الموقفين . ويتضح لنا أيضا ان لجنة الرؤساء العشرة قد حرصت على أن تقول فى مذكرتها التى قدمت الى مصر يوم ٢٢ نوفمبر والى اسرائيل يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ انها تتقدم الى الطرفين « بمقترحات للتفكير فيها كأساس للسماح باستئناف مفاوضات يارنج ولا قرار سلام عادل فى المنطقة ، المرجو له أن يكون دائما كالسلام بين الاخوة (٣٣) .

وأوردت اللجنة الافريقية العشرية فى مذكرتها انها ترى فى اقتراحاتها وسيلة « للتوفيق بين أسس المواقف التى يتمسك بها الطرفان » ★ . وهنا يظهر اعراب عن أمل لا يستند الى واقع ، حيث أنه يطمس الفوارق الهامة بين الموقف المصرى والموقف الاسرائيلى .

ومن خلال دراسة المقترحات الافريقية ، حسبما اوردتها مذكرة دول الرؤساء العشرة ، والردين المصرى والاسرائيلى عليها ، تتضح لنا ثلاثة عناصر متعلقة بما اسفرت عنه الاتصالات فى القاهرة والقدس من نتائج . هذه العناصر هى :
(١) اعرب الطرفان عما وصفته اللجنة « بالحنين الى السلام » (٢) عبرت مصر وأسرائيل عن رغبتهما فى استئناف مهمة يارنج ، رغما عن اختلافهما فى تفسير معنى هذه المهمة ، كما سبق لنا ذكره (٣) استمسكت مصر بتأكيد قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومبادرة يارنج فى ٨ فبراير وقرار منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٣ يونيو ١٩٧١ (٣٤) . هذا بينما رأت اسرائيل فيما تقدمت به لجنة الدول العشر من مقترحات أملا فى فتح صفحة جديدة تتخطى ما وصفته اسرائيل « بالعقبات الوثائقية » الى « المفاوضات الحرة » (أى المفاوضات التى لا تسبقها أية شروط أو التزامات) . قال وزير خارجية اسرائيل امام الجمعية العامة : (٣٥) تقبل اسرائيل هذه (الصياغة الافريقية) كمناسبة لتجديد المباحثات وكنقطة لبدايتها » ولعل أهم دليل يقوم على رغبة اسرائيل العارمة فى غض النظر عن مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير التى تتمثل فيها ما تصفه « بالعقبات الوثائقية » هو أن مذكر ةلجنة الرؤساء العشرة قد أبلغت للجمعية العامة للامم المتحدة للمرة الاولى عن طريق ملحق اضافه يوسف تيكواه سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة فى خطابه الموجه الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ . ولقد أثار هذا التكتيك الاسرائيلى ضجة كبيرة فى الجمعية العامة خلال مناقشة مشكلة الشرق الاوسط فى ديسمبر من العام الماضى ، وأعرب عدد من دول افريقيا التى اشترك رؤساؤها فى أعمال اللجنة العشرية أو اللجنة الرباعية وخاصة مندوب نيجيريا ، عن استيائهم الشديد لاقدام اسرائيل على تقلد مهمة الاتصال بين دول منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، وخاصة فى أمر مبادرة تاريخية للمنظمة .

ولننتقل الان بسؤال رئيسى ثم لنحاول الاجابة عنه

---

[٣٣] انظر وثيقة الجمعية العامة رمز A/8566 ، وهى نفس وثيقة مجلس الامن رمز S/10438 ، المؤرختان فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ .

★ المصدر عاليه .

[٣٤] انظر خطاب الدكتور محمد حسن الزيات ، ممثل مصر حينذاك فى الامم المتحدة ، أمام الجمعية العامة فى دورتها السادسة والعشرين وثيقة الجمعية العامة ، رمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

[٣٥] انظر خطابه فى المصدر عاليه .

فيما بعد بناء على ردود كل من مصر واسرائيل على مذكرة اللجنة العشرية ، هل وجدت أية منهما فى المقترحات الافريقية أساسا يسمح بالتوفيق بين الاسس التى يقوم عليها موقفاهما المتعارضان ؟ من تحليل الردين المصرى والاسرائيلى ، يتضح لنا أن الاجابة عن هذا السؤال لابد أن تكون بالنفى • ولنعرض العناصر الاساسية التى تضمنتها الردود الموجهة من الطرفين (٣٦) :

اولا : استئناف مباحثات يارنج :

اقترحت لجنة رؤساء الدول العشر استئناف هذه « المفاوضات غير المباشرة بوساطة يارنج وبموجب شروط قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بغية الوصول الى اتفاقية سلام » • اما اسرائيل فقد وافقت على « استئناف المفاوضات **دون أية شروط مسبقة** (٣٧) بوساطة يارنج وبموجب شروط قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بغية الوصول الى اتفاقية سلام » • وأما مصر فقد ردت بقبول اجراء المفاوضات غير المباشرة بوساطة المبعوث الشخصى للامين العام لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل شروطه وفى ضوء مبادرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير • معنى هذا ان المبادرة الافريقية لم تتمكن من التوفيق بين اصرار اسرائيل على عدم فرض شروط مسبقة قبل المفاوضات ، واصرار مصر على ضرورة الالتزام بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة قبل اجراء المباحثات عن طريق يارنج •

ثانيا : الاتفاق الجزئى بصدد قناة السويس :

اقترحت اللجنة الافريقية العشرية قبول مثل هذا الاتفاق « لفتح قناة السويس ومرابطة قوات الامم المتحدة على الضفة الشرقية للقناة بين الخطوط المصرية والخطوط الاسرائيلية » • وأبدت اسرائيل موافقتها على « العمل للتوصل الى اتفاقية بشأن قناة السويس » عن طريق المفاوضات التى تشمل أيضا التدابير لضمان الاشراف على اتفاقية لقناة السويس ومراعاة تنفيذها • غير أن مصر ردت على اقتراح اللجنة بقولها انها على استعداد لاتخاذ اجراءات لاعادة فتح قناة السويس مقابل تنفيذ اسرائيل لمرحلة أولى من مراحل الانسحاب ، وعلى شرط رد اسرائيل على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ردا ايجابيا • وهنا نلاحظ ان اسرائيل أشارت فى ردها على مذكرة اللجنة الافريقية الى اتفاقية لقناة السويس ، وفى هذا تنويه بأن اتفاقية السويس هى أمر مستقل بذاته غير مرتبط بالتسوية العامة الشاملة التى ترى مصر أن اعادة فتح القناة هى جزء منها • أضف الى هذا أن اسرائيل ،اذ أكدت انفصال اتفاقية قناة السويس عن غيرها من الامور المعلقة بين الطرفين ، أثارت فى الوقت ذاته موضوع تدابير الاشراف على الاتفاقية ومراعاة تنفيذ نصوصها • وفى هذا تأكيد بعدم رغبة اسرائيل فى ربط موضوع قناة السويس بالنزاع العام وبالتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط، جريا على عادة الدبلوماسية الاسرائيلية فى تفتيت المشكلة الرئيسية فى الشرق الاوسط الى مسائل فرعية غير مترابطة ، تعالج كل منها على انفراد ، وبمعايير تختلف باختلاف كل من هذه المسائل • غير أن مصر أكدت فى ردها أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو قرار تشمل بنوده كل جوانب المشكلة ، وهو الاساس العام لتسوية المشكلة بكاملها تسوية سلمية • ثم ان مصر أصرت على أولوية تعهد اسرائيل بالانسحاب من كل أراضيها التى احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ مع اعتبار ذلك الانسحاب مرحلة أولى من مراحل وضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ •

ثالثا : الحدود الامنة والمعترف بها :

دعت مذكرة اللجنة الافريقية الى قبول الطرفين بهذه الحدود « التى تحدد فى اتفاقية سلام » • وهنا يبدو أن المذكرة تجعل من التوصل الى اتفاقية السلام هدفا قد يسبق التزام اسرائيل مبدئيا بالانسحاب من الاراضى المحتلة • وردت اسرائيل قائلة انها توافق على ضرورة الاتفاق على هذه الحدود « عن طريق المفاوضات بين الاطراف والنص عليها فى اتفاقية السلام » • وجاء رد مصر

---

[٣٦] انظر ردود اسرائيل فى خطاب السفير تيكواه المؤرخ فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ والموجه الى الامين العام للامم المتحدة فى وثيقة الجمعية العامة رمز A/8566 ووثيقة مجلس الامن رمز S/10438 وانظر ردود مصر فى خطاب الدكتور الزيات المؤرخ فى ١٠ ديسمبر ١٩٧١ والموجه الى الامين العام للامم المتحدة فى وثيقة الجمعية العامة رمز A/8576 ووثيقة مجلس الامن رمز S/10443

[٣٧] يضع المؤلف الخطوط تحت بعض العبارات للتاكيد وللتعليق فيما بعد

مقرا ما أشارت المذكرة الافريقية اليه ، ومضيفا اضافة هامة ، ألا وهى الاشتراط بان اية اتفاقيه لابد ان توائم نصوصها القرار الذى اتخذته منظمة الوحدة الافريقية ، وان تتفق والحدود التى نصت عليها مبادرة يارنج . ويتجلى رفض اسرائيل لمبادرة يارنج بتاريخ ٨ فبراير فى اصرارها على صيغة « المفاوضات الحرة أو غير المشروطة » التى تجابهها مصر بتأكيد مبدأ « عدم الاستيلاء على الاراضى بالحرب » وهو المبدا الذى تضمنه قرارا مجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية .

رابعا : ضمانات الامن :

أوردت مذكرة الدول الافريقية العشر أن فى الاستطاعة ايجاد تسوية لمشاكل الامن « عن طريق ضمانات تقدمها الامم المتحدة وانشاء مناطق مجردة من السلاح ووجود قوات دولية فى بعض المواقع الاستراتيجية » . وردت اسرائيل التى تؤكد باستمرار أن مشكلتها الاولى هى مشكلة أمنها بأنه « بالاضافة الى الاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها ، يمكن التفاوض أيضا بشأن تدابير أخرى لضمان الامن . اى أن اسرائيل تؤكد ان ضمان الامم المتحدة للامن غير كاف ، بل غير مقبول ، وأن الضمانات الوحيدة التى ترتضيها هى ما تسفر عنه المفاوضات المباشرة بينها وبين العرب من اجراءات متعلقة بالاراضى التى احتلتها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولكن مصر ، بالمقارنة ، قبلت الصيغة الافريقية برمتها باستثناء الاضافة التى أوردها الرد المصرى بصدد انشاء مناطق مجردة من السلاح « عبر الحدود » (أى ممتدة على جانبى الحدود المصرية ـ الاسرائيلية) . وبينما أكدت اسرائيل فى ردها وسيلة التفاوض المباشر كاداة للتوصل الى ضمانات الامن التى تراها كافية ، لم يتطرق رد مصر الى أمر الوسيلة على أساس ان بعثة يارنج هى الوسيلة التى نص عليها قرار مجلس الامن . وفى اشارة مصر الى امتداد المناطق المجردة من السلاح على جانبى حدود الطرفين تأكيد من جانب مصر للمبدأ الدولى القائل : « لا ثمار للغزو » .

خامسا : الانسحاب :

اقترح رؤساء الدول الافريقية العشرة « النص على شروط الانسحاب من الاراضى المحتلة فى اتفاقية السلام » . وبدلا من الاشارة الى « الانسحاب من الاراضى المحتلة » ، اكتفت اسرائيل فى ردها على المذكرة الافريقية بالموافقة على « الانسحاب الى الحدود التى تتم المفاوضة بشأنها والموافقة عليها » ، مع « تضمين هذه الحدود فى معاهدة السلام » . ولم تتعرض مصر بالرد على هذه النقطة فى المذكرة الافريقية ردا مباشرا ، حيث ان وجهة نظرها فى هذا الامر قد سبق ايضاحها فى الردود على النقاط الانفة الذكر . ومرة أخرى نتبين ان المبادرة الافريقية لم تنشىء جسرا عبر الهوة الفاصلة بين وجهتى نظر مصر واسرائيل بصدد «الانسحاب» و «الحدود» .

سادسا : شرم الشيخ :

دعت المذكرة الافريقية الى « مرابطة قوات دولية فى شرم الشيخ » وذلك « لضمان حرية الملاحة لجميع السفن فى مضايق تيران » . وردت اسرائيل بأن هذه المسألة « تدخل فى نطاق مفاوضات السلام كما جاء فى الفقرة الثالثة عاليه » (الخاصة بالحدود الامنة والمعترف بها) . وأشارت اسرائيل أيضا الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ قائلة انه « ينص على حرية الملاحة فى جميع الممرات المائية الدولية ، كقناة السويس ومضايق تيران لكل السفن والبضائع » . واضافت أن هذه المسألة ستنص عليها « اتفاقية السلام » . وجاء رد مصر بقبول النص الافريقى بأكمله . وهنا يتضح ان اسرائيل لم ترد على تنويه المذكرة الافريقية بالقوات والضمانات الدولية فيما يتعلق بشرم الشيخ أو بغير شرم الشيخ من الاراضى العربية المحتلة . بل ان اسرائيل ذهبت الى أبعد من هذا فى تأكيد نيتها فى عدم الانسحاب الكامل وفى جعل ذاك الجزء من الاراضى المصرية المحتلة موضوعا للتفاوض ضمن مسألة تحديد « الحدود الامنة والمعترف بها » .

والى هنا ينتهى تفصيل هذه المعادلة التى شملت المقترحات الافريقية ، ورد اسرائيل عليها مقارنا برد مصر على نفس المقترحات .

ونخلص من هذا الى القول بأن المذكرة التى سلمها الرئيس سنجور الى الرئيس أنور السادات والسيدة جولدا مائير فى أواخر نوفمبر ١٩٧١ لم يتمخض عنها « التوفيق بين أسس المواقف المتعارضة » الذى سعت البعثة الرباعية الى

التوصل اليه • فاذا قيس مدى نجاح البعثة الافريقية بمدى ما احرزته من بلوغ الهدف الذى وضعته لنفسها ، والذى قالت فيما بعد انها حققت جانبا منه ، لالفينا أنها لم تتوصل الى غايتها المنشودة • ولكن هل يعنى هذا الحكم على دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية فى النزاع العربى الاسرائيلى بالافلاس والفشل ؟ لا ! لانه قد نجم عن المبادرة الافريقية نتائج غير مباشرة سيكون لها ، فى حكمنا ، أثر محسوس فى تعميق الصلة بين افريقيا ونزاع الشرق الاوسط ، كما سنورده فى خاتمة هذا البحث •

ولنقتصر الان على القول بأن مذكرة الرؤساء الافارقة العشرة ، كانت مذكرة طموحه للغاية ، اذ ابتغت استخلاص أوجه الوفاق بين منهجين مختلفين أشد الاختلاف ازاء مستقبل الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومصير المنطقة بأجمعها • ومن المعروف أنه ليس بيد الدول الافريقية من وسائل الضغط العملى على أى من الطرفين ما يهىء لها النجاح فى تعديل موقف طرف أو موقفى الطرفين بصورة تسمح بتقريب وجهتى النظر المصرية والاسرائيلية • اضف الى هذا ان الدول الافريقية العشر التى شاركت فى أعمال اللجنتين اللتين عنيتا بتنفيذ القرار الافريقى لم تكن موحدة الكلمة والرأى بصدد خير الطرق التى يجب انتهاجها بغية الوصول الى تسوية سلمية للنزاع فى الشرق الاوسط • ولذا عكست المذكرة الافريقية الحلول الوسط التى ارتضاها رؤساء الدول العشر لصياغة نقاط تلك المذكرة التى وجهت الى مصر واسرائيل • وسرعانما اتضح من تصريحات الدول الافريقية خلال مناقشة الجمعية العامة للامم المتحدة لمشكلة الشرق الاوسط ان دول افريقيا تفسر ردود مصر واسرائيل تفسيرات مختلفة • وظهر الرأى الافريقى فى الجمعية العامة فى شهر ديسمبر الماضى موزعا بصورة لم يكن يدركها الكثيرون من قبل • واذ تحول الصراع الدبلوماسى من حلبتى الشرق الاوسط وافريقيا الى حلبة المقر الدائم للامم المتحدة بنيويورك ، تعرضت الدبلوماسية الافريقية ازاء مشكلة الشرق الاوسط لضغوط وشد وجذب التنظيم العالمى الذى تمثله الامم المتحدة •

الدول الافريقية فى قاعة الجمعية العامة للامم المتحدة بين التأييد للموقف المصرى والحيدة ازاءه

فى الفترة ما بين ٣ ديسمبر ، حينما افتتح وزير خارجية مصر حينذاك ، السيد محمود رياض مناقشات الجمعية العامة بكامل هيئتها ، حول نزاع الشرق الاوسط ، و١٣ ديسمبر ١٩٧١ حينما وافقت الجمعية العامة على ما وصف بالقرار الافريقى الذى يؤيد أهداف الدبلوماسية المصرية تمام التأييد (القرار رقم ٢٧٩٩ للدورة السادسة والعشرين) (٣٨) شهدت الامم المتحدة تطاحنا دبلوماسيا حادا بشأن الموقف فى الشرق الاوسط • ولم يعدل ذلك التطاحن فى شدته خلال تلك الفترة فى المنظمة العالمية سوى موضوع تمثيل الصين والحرب الهندية الباكستانية • غير أن المجابهات والمناورات الدبلوماسية التى دارت داخل قاعة الجمعية العامة أو خارجها بصدد النزاع العربى الاسرائيلى قد تميزت عن غيرها بشمولها لدبلوماسية قارة بأجمعها ، وهى القارة الافريقية التى أجترأت للمرة الاولى على اقتحام مشكلة الشرق الاوسط الشائكة • وكما قلنا آنفا ، ظهر الرأى الافريقى فى الامم المتحدة موزعا بصورة واضحة حول تفسير آثار المبادرة الافريقية وتقييم ردود مصر واسرائيل والمواقف التى اتخذتها كتل أخرى أو أجزاء من كتل أخرى داخل الامم المتحدة • وقبل الدخول فى تحليل المواقف الافريقية فى الجمعية العامة ، وهى المواقف التى لم يشمل أى منها تأييدا محددا لوجهة النظر الاسرائيلية العامة ، مثلما سبق لنا ان أوضحنا ، فاننا سنلقى نظرة على العوامل التى أدت الى الفرقة فى الكتلة الافريقية •

١ ــ لم يوضح قرار منظمة الوحدة الافريقية الذى اتخذ فى يونيو ١٩٧١ ما اذا كانت المنظمة تطلب تقريرا يرفعه اليها الرئيس الموريتانى عقب انتهائه من مشاوراته حول المشكلة • ذلك ان الفقرة

---

[٣٨] انظر وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة ، المرمز A/Res/2799 (XXVI) بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ التى تتضمن قرار الجمعية بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ وعنوانه « الموقف فى الشرق الاوسط » وقد اقرته الجمعية العامة فى جلستها رقم ٢٠١٦ •

العاملة السادسة من القرار الافريقى تكتفى بالقول « ترجو منظمة الوحدة الافريقية رئيسها الحالى أن يتشاور مع رؤساء دول وحكومات افريقيا بغية استخدام نفوذهم لضمان وضع هذا القرار موضع التنفيذ الكامل » (٣٩) • ولقد سبق لنا أن قلنا ان القرار قد ترك امر التنفيذ برمته فى يد الرئيس مختار ولد داده • وكان من الافضل ان يحدد القرار الافريقى طريقة قيام رئيس المنظمة باحاطة المنظمه علما بنتائج مساعيه ، وكيفية ابلاغ هذا الى الامم المتحدة • وموعد تقديم هذه التقارير • ذلك أن الدبلوماسية الدولية التى تمارسها المنظمات العالمية أو الاقليمية تتطلب ايضاح أربع نقاط اساسية متعلقة برفع التقارير ، الا وهى : من سيرفع المعلومات أو نتائج الاتصالات وتفسيراتها الى أية جهة وبأية صورة وفى أى موعد • لكن قرار منظمة الوحدة الافريقية ، وقد صمت عن هذا كله ، قد أحدث لغطا وحيرة فى صفوف الدبلوماسية الافريقية فى الامم المتحدة •

٢ ـ نشر السفير الاسرائيلى ، يوسف تيكواه ، مذكرة لجنة الدول الافريقية العشر كملحق لخطابه الموجه الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ الذى سبقت الاشارة اليه • واحدث هذا ، كما قلنا ، غضبا بين الوفود الافريقية ، وخاصة التى تؤيد الموقف المصرى تأييدا متصلا ، مثل وفدى نيجيريا وتنزانيا وهما دولتان اشتركتا فى أعمال اللجنة العشرية • ويرجع هذا الغضب الى معارضة هذه الوفود فيما اعتبرته محاولة اسرائيلية لفرض تفسير اسرائيل للمذكرة الافريقية على الدول الافريقية بالامم المتحدة • زد على هذا أن وفد اسرائيل لم يقتصر فى خطابه المؤرخ فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ على نشر المذكرة الافريقية ، كملحق لذاك الخطاب ، وعلى رد رئيسة وزراء اسرائيل على المذكرة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧١ ، بل نشر أيضا بلاغا صحفيا يهاجم فيه وفود الكاميرون ونيجيريا والسنغال لاشتراكها مع وفود تسع عشرة دولة أخرى فى اقتراح مشروع القرار الذى اصبح فيما بعد ، بعد التعديل ، قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ • قال البلاغ الصحفى الرسمى لوفد اسرائيل : « ان ثلاثة من الوفود الاربعة التى اشتركت دولها فى البعثة الافريقية قد وقعت بأسمائها على قرار يختلف نصا وروحا عما تقدم به رؤساء تلك الدول الثلاثة وغيرهم من الرؤساء الافريقيين الى اسرائيل ومصر منذ اسبوعين فقط » (٤٠) • وكان القصد الواضح من هذا اظهار عدد من ممثلى الدول الافريقية التى أشرفت على التقدم بالمشروع المؤيد لوجهة النظر المصرية بمظهر الخارجين على آراء رؤساء دولهم فى المشكلة • وفى هذا المقام نضيف أن عدد الدول التى أشرفت على تقديم مشروع القرار قد بلغ فى اليوم الحادى عشر من ديسمبر اثنين وعشرين دولة من بينها الدول الاتية التى اشترك رؤساؤها فى أعمال اللجنة الافريقية العشرية : الكاميرون ، اثيوبيا ، موريتانيا ، نيجيريا ، السنغال ، وتنزانيا (٤١)

وغضب الكثيرون من سفراء افريقيا ، اذ اعتبروا هذا طعنا متحيزا فى ولائهم لسياسة بلادهم واتهاما لهم اما بجهل تفكير رؤساء دولهم واما بعدم الاكتراث به • ولذا أعلن سفير نيجيريا فى الامم المتحدة أمام الجمعية العامة ، خلال المناقشات حول مشروع القرار المشترك الافرو اسيوى ، أعلن متهكما انه يحب وظيفته ولا يود أن يفصل منها بسبب ما يقال عن خروجه على مقترحات رئيس نيجيريا • وفى الوقت ذاته ، سارع بلهجة أكثر جدية يذكر الدول الافريقية أن وزير خارجية اسرائيل قد سبق له فى عام ١٩٧٠ أن خاطب « مندوبى دول مستقلة ذات سيادة بلهجة التنازل » من منبر الامم المتحدة • وأضاف مندوب نيجيريا أنه لا يمكن أن تكون المذكرة الافريقية ومقترحات الرؤساء الافارقة الذين اشتركوا فى المبادرة تجاه أزمة الشرق الاوسط قد أبلغت رسميا الى غالبية الوفود الافريقية ، وهى غالبية « ليست فى موقف

---

[٣٩] انظر القرار رقم ٦٦ لجمعية رؤساء الدول والحكومات ، منظمة الوحدة الافريقية ، الرمز AHG/Res 66 (VIII)

[٤٠] بيان صحفى لوفد اسرائيل لدى الامم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ ، انظر الفقرة الثانية من ذلك البيان .

[٤١] انظر مشروع القرار قبل التعديل فى وثيقة الجمعية العامة ورمزها A/L 650/Add. 2 بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٧١ والدول الاخرى التى اشتركت فى اقتراح المشروع هى : افغانستان ، الكونغو [برازافيل] ، قبرص ، غينيا الاستوائية ، غينيا ، اندونيسيا ، ماليزيا ، مالى ، موريشيوس ، الصومال ، اسبانيا ، يوغوسلافيا ، وزامبيا ، والهند وايران والباكستان •

يمكنها من أن تكون قد تلقت تعليمات فى هذا الصدد » (٤٢) ٠

غير أن هذا الغضب وهذا التوتر فى مجال مجموعه الدول الافريقية بالامم المتحدة لم يمنع السنغال ، وهى احدى الدول الرئيسية فى المبادرة الافريقية ، اذ حمل رئيسها سنجور عبء رئاسة البعثة الرباعية خلال زيارتها للشرق الاوسط ، من الانسحاب من قائمة أسماء الدول المشرفة على تقديم مشروع القرار المشترك الافرو اسيوى الاوربى ٠ وزاد هذا الانسحاب من اختلاف المجموعة الافريقية فى الرأى حول نتائج المبادرة الافريقية ازاء نزاع الشرق الاوسط ، وموقف المجموعة من المشروع المقدم الى الجمعية العامة ٠

٣ ـ وازاء نشر اسرائيل لردودها على المقترحات الافريقية وللمذكرة الافريقية نفسها فى اليوم التاسع من شهر ديسمبر ، سارعت مصر فى اليوم التالى الى نشر ردودها على المذكرة الافريقية ، وهى الردود التى سلمتها القاهرة الى الرئيس سنجور ، والتى أشرنا اليها آنفا (٤٣) ٠ ولم تزد مصر شيئا على ايراد أجوبتها على المذكرة الافريقية التى طلبت الى الامين العام للامم المتحدة أن ينشرها كوثيقة للجمعية العامة ووثيقة لمجلس الامن فى الوقت ذاته ٠ أى أنه ما بين اليوم التاسع والعاشر من شهر ديسمبر ، نشرت بالمقر الدائم للامم المتحدة رسميا نصوص المذكرة الافريقية لرؤساء الدول العشر وردود اسرائيل ومصر عليها ، دون أى اتصال رسمى بين منظمة الوحدة الافريقية (أو رئيس المنظمة بصفته رئيسا للجنة الدول العشر) والامم المتحدة بشأن نتائج مبادرة تاريخية بصدد مشكلة السلام والحرب فى الشرق الاوسط خلال نظر الجمعية العامة لها ٠ ودفع هذا الغموض الناجم عن انقطاع الاتصال بين جهد منظمة الوحدة الافريقية وجهد المنظمة العالمية ، مندوب نيجيريا الى القول : ان بعثة منظمة الوحدة الافريقية « لا ترفع تقريرها الى الجمعية العامة » ٠ ثم أضاف فى موضع آخر متسائلا فى لهجة حائرة غاضبة : « الى من تقدمت اللجنة الافريقية بتقرير عن تلك المقترحات ؟ » (٤٤) ٠ ومن هذا يتضح أن معظم مندوبى الدول الافريقية بالامم المتحدة لم يتلقوا من عواصم بلدانهم أو من منظمة الوحدة الافريقية أية تعليمات أو مقترحات بشأن تفسير لجنة الدول العشر لما توصلت اليه المبادرة الافريقية من نتائج ٠ وأدى هذا ، حين الاقتراع على مشروع القرار الافرو أسيوى الاوروبى ، الى أن تقف دول افريقيا مواقفها التقليدية السابقة على المبادرة الافريقية ، اما مؤيدة للموقف العربى واما محايدة (ممتنعة عن التصويت) ٠ وفى كلتا الحالتين ، لم تغير المجموعة الافريقية موقفها التأييدى العام للقرارين الرسميين اللذين بقيا كالفنار فى مدخل ميناء مظلم ، وهما قرار مجلس الامن لعام ١٩٦٧ وقرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ ٠

٤ ـ أضف الى هذه العوامل التى أدت الى عدم اسهام المبادرة الافريقية فى جمع صفوف الدول الافريقة حول رأى متجانس بصدد تفسير نتائج المبادرة ، الامر الذى أدى الى تفرق الاصوات الافريقية مابين مؤيدة لمشروع القرار الذى أصبح القرار رقم ٢٧٩٩ للدورة السادسة والعشرين ، وممتنعة عن التصويت بسبب عامل الغموض فى نصوص المقترحات التى تضمنتها المذكرة الافريقية ذاتها ٠ وهنا يجب أن نذكر أن قرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ قد اتخذ مواقف سياسية واضحة ٠ وأبرز موقف سياسى يتجلى فى ذلك القرار الافريقى هو الاصرار على وجوب « الانسحاب فوراً من كل الاراضى العربية الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ » ٠ كما أيد ذلك القرار جهود يارنج فى تنفيذ قرار مجلس الامن ، وأعلن « التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة » وأعرب عن التقدير لمصر « لموقفها الايجابى الذى انعكس على ردها المؤرخ فى ١٥ فبراير ١٩٧١ » على مذكرة يارنج ٠ وبمقارنة هذه المواقف السياسية الصريحة التى تضمنها القرار الافريقى لعام ١٩٧١ بما جاء فى مذكرة الدول الافريقية العشر ، نجد أن الاخيرة ، انتهاجا لمواقف التوفيق والحلول الوسط ، لا يبرز فيها خط سياسى واضح أو عقيدة جوهرية قائمة على الاسس التى تتعارف عليها جميع دول افريقيا ، وأهمها « عدم الاستيلاء

---

[٤٢] وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة ، رمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ٠

[٤٣] انظر خطاب الدكتور الزيات الموجه الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٧١ فى وثيقة الجمعية العامة رمز A/8576 ووثيقة مجلس الامن رمز S/10448

[٤٤] المصدر عاليه ٠

على الاراضى بالحرب » . وعوضا عن هذا الوضوح ، نجد أن المذكرة الافريقية تحاول أن تعرب عن آمال عامة (أى السلام عن طريق يارنج) واضعة تلك الامال فى نفس أهمية النقاط الرئيسية موضع التشاحن بين مصر واسرائيل .

وقد اسهم هذا الغموض فى التعبير الدبلوماسى الذى عكسته المقترحات الافريقية فى عدم ايضاح الصلة بين الاجماع الذى حظى به قرار المنظمة الافريقية لعام ١٩٧١ وموقف لجنة رؤساء الدول العشر التى حاولت « وضع القرار الافريقى موضع التنفيذ » . وأدى هذا الى جعل التفرق الافريقى فى قاعة الجمعية العامة فى ديسمبر الماضى ، مابين تأييد لموقف مصر وحيدة ازاءه ، ظاهرة من ظواهر الدبلوماسية الافريقية التى أعقبت المبادرة . وانعكس هذا فى اكتفاء الجمعية العامة فى قرارها رقم ٢٧٩٩ ، بالاعراب المهذب عن تقدير الجمعية للجهود الافريقية .

مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة

تسفر عن اتخاذ القرار رقم ٢٧٩٩

على الرغم من توزع الرأى الافريقى بين تأييد لمصر وحياد ازاء موقفها من النزاع العربى الاسرائيلى ، فقد أسفرت مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة عن اتخاذ قرار لا يقل أهمية من حيث نصوصه أو توقيت اصداره عن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ذلك ان اقرار الجمعية العامة لقرارها رقم ٢٧٩٩ (الدورة السادسة والعشرون) فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ بأغلبية ٩٧ صوتا ومعارضة ٧ أصوات وامتناع ست وثلاثين دولة عن التصويت (٤٥) ، جاء مؤكدا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ولمبادرة يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١ وللقرار الافريقى لعام ١٩٧١ . ولعل أهم ما فى القرار الذى يعتبر نصرا حاسما للدبلوماسية المصرية ولطريقتها فى عدم الانحراف عن الاطار الاصلى للتسوية السلمية وهو قرار مجلس الامن وعدم تمييعه ، هو تأييد مبادرة يارنج فى ٨ فبراير . ويعنى هذا التأييد لمبادرة المبعوث الخاص للامين العام تأييد وجوب اصدار اسرائيل تعهدا بالانسحاب الكامل كشرط سابق لاستئناف المباحثات المؤدية الى التسوية السلمية للمشكلة بأكملها . وبدراسة تفاصيل قرار الجمعية العامة ، يظهر لنا أن الجزء العامل من القرار قد نص على مبدأ الانسحاب فى عدة نقاط منه هى :

١ ـ اعادة الجمعية العامة تأكيد أن « الاستيلاء على الاراضى بالقوة لا يمكن السماح به ، وأنه بناء على ذلك يجب رد الاراضى التى احتلت بهذه الطريقة » (فى الفقرة الاولى) .

٢ ـ الدعوة الى رد النشاط الى بعثة يارنج « من أجل دعم التوصل الى اتفاق وللمساعدة فى الجهود التى تتوخى اتفاقية سلام حسبما تصورته مذكرة المبعوث الخاص المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ » (فى الفقرة الثالثة) .

٣ ـ الاعراب عن تقدير « الرد الايجابى الذى صدر عن مصر » بشأن مذكرة يارنج بتاريخ ٨ فبراير ، ومطالبة اسرائيل «أن ترد بالايجاب» على تلك المبادرة من أجل السلام . (فى الفقرتين الخامسة والسادسة) .

وهكذا يتبين لنا مدى اصرار الجمعية العامة على اعادة تنشيط بعثة يارنج فى اطار مبادرة السلام التى قام بها فى مذكرته المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ . وكان هذا هو ما استهدفه القرار الافريقى وما سعى رؤساء الدول الافريقية العشرة الى الوفاء به . أضف الى تأكيد وجوب التزام اسرائيل مسبقا بالانسحاب ، اتسم قرار الجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ بمميزات أخرى . فقد أكد ثنائية مبدأى الانسحاب » (فى الفقرة الثانية « أ ») و « الحق فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها » (فى الفقرة الثانية «ب») (٤٦) . وكانت دول السوق الاوروبية المشتركة وبريطانيا التى اقترحت ادخال هذه

---

[٤٥] مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، رمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ديسمبر ١٩٧١ ، مصدر النصوص الواردة فى هذا الجزء وما يليه والمتعلقة بقرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ هو وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/Res 2799 (XXVI) بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١

[٤٦] كان هذا احد تعديلين اقترحتهما دول السوق الاوروبية المشتركة وبريطانيا وقبلت بهما الدول المشرفة على تقديم القرار . أما التعديل الاخر الذى اقترحته دول السوق فقد ادخل على ديباجة القرار ونادى بوجوب تطبيق قرار مجلس الامن « حالا وبكل اجزائه للتوصل الى سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط يمكن لكل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن » . انظر وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/L 657 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ التى تقدمت بها دول السوق وهى : بلجيكا ، فرنسا ، ايطاليا ، لكسمبورج ، هولندا ، بالاضافة الى بريطانيا التى لم تكن بعد عضوا بالسوق .

التعديلات على مشروع القرار الافروآسيوى الاوربى قد رأت وجوب احداث هذا التوازن فى القرار ، تمشيا مع ما جاء فى قرار مجلس الامن لعام ١٩٦٧ . ومما يتميز به القرار أيضا الذى يتألف جزؤه العامل من تسع فقرات ، أنه يشير الى الانسحاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (أى مبادىء دولية متعلقة بالانسحاب أو مذكرة يارنج) فى الفقرات الاولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة منه . وهنـــا تجب المقـــارنة بين هذا التأكيد المتكرر لضرورة الانسحاب التى هى حجر زاوية الدبلوماسية المصرية فى مجـــال التسويـــة السلمية ، وانعدام هذه الظاهرة فى مقترحات لجنة الدول الافريقية العشر التى أوردت الاشارة الى الانسحاب فى الاقتراح الخامس من جملة ستة مقترحات . وفى هذا ما قد يفسر حماس اسرائيل لمقترحات البعثة الافريقية على اعتبار أنها نقطة بداية لمباحثات جديدة ، وهذه سمة متكررة فى الدبلوماسية الاسرائيلية التى تدأب فى البحث عن « نقاط جديدة » متغايرة للتباحث مع العرب حول المشكلة العامة أو قطاعات منها على أسس لا تؤكد مبدأ الانسحاب (٤٧) .

وفى هذا أيضا ما يفسر اصرار مصر على ترديد الدعوة التى تضمنها القرار الافريقى لعام ١٩٧١ بصدد ضرورة « الانسحاب حالا مـــن « كل » الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ .

كما تميز قرار الجمعيـــة العامـــة رقم ٢٧٩٩ بنصوص تطلب الى الامين العـــام (فى الفقرة الثامنة) ، والى مجلس الامن (فى الفقـــرة التاسعة » ، وضع القرار موضع التنفيذ . ذلك أن القرار طلب الى الامين العام أن « يرفع تقرير الى مجلس الامن والى الجمعية العامة » بشأن تقدم يارنج فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وقرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ . وهذا يوضح كيفية ترابط القرارين واعتماد الاخير منهما على قرار مجلس الامن ، قاعدة الدبلوماسية المصرية فى السعى نحو تسوية سلمية . كما دعت الجمعية العامة مجلس الامن « أن يبحث اتخـــاذ تدابير بمقتضى مواد ميثاق الامم المتحدة المناسبة فيما يختص بالتنفيذ ، اذا دعت الضرورة الى ذلك » . وكان هذا النص هو أقرب ما توصلت اليه الجمعية العامة بصدد التلميح بمواد الميثاق المتعلقة بفرض العقوبات على الطرف المتحدى لمبادىء قرار مجلس الامن وقرار الجمعية العامة ، أى اسرائيل .

أما فيما يختص بجهود لجنة الرؤساء العشرة ، فلم يشر قرار الجمعية العامة اليها سوى فى الفقرة الرابعة من ديباجتـــه ، حيث أعرب عن تقدير الجمعية العامة لجهود لجنة رؤساء دول أفريقيا التى بذلت بموجب القرار الذى اتخذته جمعية رؤساء دول وحكومات افريقيا فى منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٣ يونيو ١٩٧١ » . وهكذا لم يشر قرار الجمعية العامة الى المذكرة الافريقية والردود عليها ، مستمسكا باطار مبادرة المنظمة الافريقية ، وهو قرار ٢٣ يونيو ١٩٧١ مثلما استمسك باطار جهود الامم المتحدة فى الوصول الى تسوية سلمية ، وهو قرار مجلس الامن .

هذه هى الخطوط الاساسية لقرار الجمعيـــة العامة للامم المتحدة بشأن « الموقف فى الشرق الاوسط » عرضناها مع المقارنة ، حيث جاز ذلك بمذكرة الدول الافريقية التى تمخضت عنها جهود الرؤساء العشرة ، بناء على القرار الافريقى .

فاذا حللنا المواقف الافريقية فى الجمعيـــة العامة ، وخاصة مواقف الدول التى اشتركت فى أعمال لجنتى المبادرة الافريقية ، اتضح لنا عدد من الاستنتاجات التى تلقى ضوءا على الدبلوماسية الافريقية تجاه نزاع الشرق الاوسط .

سبق أن أشرنا الى أن عدد الدول الافريقية التى اشتركت فى تقديم مشروع القرار الافروآسيوى الاوربى ، الذى أصبح بعد التعديلين اللـــذين ادخلتهما كتلة السوق الاوربية المشتركة ، قرار الجمعية العامة ، اثنتى عشرة دولة هى : الكاميرون ونيجيريا (عضوا اللجنة الرباعية) واثيـــوبيا

[٤٧] تقوم هذه الدبلوماسية اساسا على مبدأ « الخريطة الجديدة لاسرائيل » انظر على سبيل المثال خطاب وزير الدفاع الاسرائيلى ، الجنرال موشى ديان ، الذى اعلن فى تصريح ادلى به فى مؤتمر حـــزب رافى ، فى تل أبيب فى ١٧ اغسطس ١٩٦٩ : « من اجل اية اغراض أريقت كل هذه الدماء ؟ هل كان كل هذا من أجل الدخول فى مفاوضات مباشر مع العرب فحسب ؟ او لاننا نتمسك برغبتنا فى قيام اسرائيل الجديدة ؟ » حسبما جاء فى الصحيفة الاسرائيلية اليومية دافار .

وموريتانيا وتنزانيا (الاعضاء باللجنة العشرية) والكونغو (برازافيل) وغينيا الاستوائية وغينيا ومالي وموريشيوس والصومال وزامبيا . ونلحظ هنا عدم وجود السنغال ، التي انسحبت من قائمة الدول المشرفة على تقديم المشروع ، وزائيري (العضوين باللجنة الرباعية) وكينيا وساحل العاج وليبريا (الاعضاء باللجنة العشرية) .

الا أننا نجد هذه الدول الخمس التي تقاعست عن الاشتراك في تقديم مشروع القرار ، في قائمة الدول التي أيدت مع اسرائيل اقتراحا سنغاليا (٤٨) دعا الى أن « تلاحظ الجمعية العامة بعين الارتياح ردود مصر واسرائيل على مذكرة لجنة رؤساء دول وحكومات افريقيا وتعتبر هذه الردود من الايجابية بحيث تمكن من استئناف مهمة المبعوث الخاص » . (٤٩) ودعا الاقتراح السنغالي ايضا الى حذف عبارة « يجب رد الاراضي التي احتلت بالقوة » من الفقرة العاملة من فقرات مشروع القرار الافروأسيوي الأوربي والى حذف مطالبة مجلس الامن باتخاذ الترتيبات الكافية للتنفيذ . وقد رفضت الجمعية العامة هذا الاقتراح الذى طلبت السنغال تعديل مشروع القرار الرئيسي بموجبه بغالبية نصف عضوية الامم المتحدة تقريبا مع تأييد عدد من الدول تراوح ما بين احدى وعشرين وست عشرة دولة ، من بينها السنغال وزائيرى (عضوا اللجنة الرباعية) وساحل العاج وكينيا وليبريا (أعضاء اللجنة العشرية) بالاضافة الى اسرائيل (٥٠) . وهكذا رفضت الجمعية العامة محاولة رئيسية من جانب

٦٠٧

الدولة التي قاد رئيسها البعثة الرباعية في الشرق الاوسط ، أن تعتبر مذكرة الدول الافريقية العشر دليلا على نجاح المبادرة الافريقية ، وعلى تغير في وجهة النظر الاسرائيلية بصدد مذكرة يارنج والانسحاب . وكان لهذا الرفض أثره السلبي في تقييم الرئيس سنجور لتطورات الموقف الدبلوماسي في الشرق الاوسط ، في الفترة التي تلت اتخاذ الجمعية العامة قرارها مباشرة . ولكن لم يأت شهر فبراير ١٩٧٢ حتى بدأ الرئيس السنغالي يرى في الموقف الاسرائيلي المتعنت ضد التعهد بالانسحاب ، دليلا على أن البرنامج الاسرائيلي لم تغيره المذكرة الافريقية ، كما سنأتي عليه فيما بعد .

وحينما جاء دور الاقتراع على مشروع القرار الافروأسيوي الاوربي ، نجد أن ثلاثا وعشرين دولة افريقية (من مجموع ٧٩ صوتا مؤيدا) قد أدلت بأصواتها لصالحه ، ولم تصوت أية دولة افريقية ضده (وقد اقترعت ضده كوستاريكا وجمهورية الدومنيكان والسلفادور وهايتي ونيكاراجوا وأوروجواى ، وكلها من بين جمهوريات أمريكا اللاتينية الصغيرة (٥١) ، بالاضافة الى اسرائيل. وامتنعت ست عشرة دولة افرقية (من مجموع ستوثلاثين دولة) عن التصويت (٥٢) . وان عرضنا الاصوات الافريقية كلها على القرار بيانيا ، لاستخلاص النتائج منها فيما بعد ، على أساس تقسيم الدول الافريقية الى ثلاث مجموعات (دول مؤيدة للقرار ، ودول ممتنعة عن التصويت عليه ، ودول أيدت مشروعات مضادة للقرار ثم أيدته أو

---

[٤٨] انظر وثيقة الجمعية العامة ، رمز A/L. 656 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

[٤٩] دعا الاقتراح السنغالي المرفوض احلال هذه الفقرة محل فقرتين في المشروع المشترك تعلنان تأييد الجمعية العامة وتقديرها للرد المصري الايجابي على مذكرة المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة ومطالبة اسرائيل بالمثل .

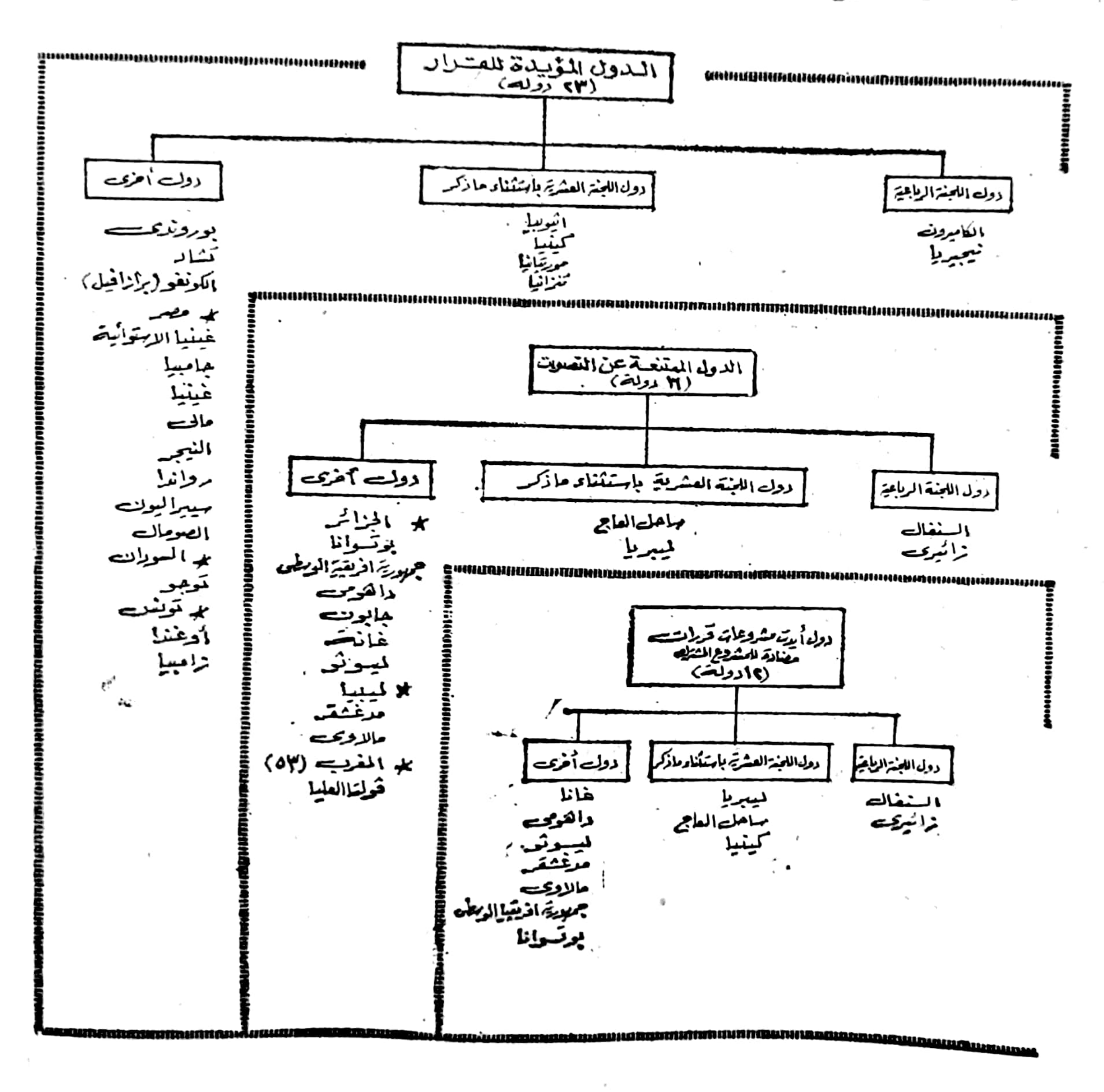
[٥٠] مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، رمز A/PV. 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١

[٥١] من بين هذه الجمهوريات تقدمت كوستاريكا والسلفادور وهايتي وأورجواى بمشروع قرار حول مشكلة الشرق الاوسط رفضته الجمعية العامة . انظر وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/L 652, Rev. 1 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١.

[٥٢] مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، رمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

امتنعت عن التصويت) لظهرت بالشكل الاتى :

ويتضح من دراسة التجمعات الافريقية الثلاثة التى عرضناها بيانيا ، أن أعضاء لجنة الحكماء الاربعة » التى زارت الشرق الاوسط قد توزعت آراؤهم بصدد مشروع القرار الافروآسيوى الاوربى بين تأييده (الكاميرون ونيجيريا) والامتناع عن التصويت عليه (السنغال ، وهى الدولة الوحيدة من أعضاء اللجنة الرباعية التى تقدمت رسميا باقتراحات مضادة لمشروع القرار ، وزائيرى) . فاذا أخذنا أصوات لجنة رؤساء الدول العشرة التى عنيت بتنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية ، على مشروع القرار الذى أصبح فيما بعد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٧٩٩ ، فى الاعتبار كمجموعة واحدة ، لوجدنا أن أعضاء اللجنة الرئيسية العشرية قد انقسموا فيما بينهم من مؤيد الى ممتنع عن التصويت . فنرى فى جانب التأييد : الكاميرون ونيجيريا واثيوبيا وكينيا ، وموريتانيا وتنزانيا ، ونجد فى صف الممتنعين عن التصويت على المشروع : السنغال وزائيرى وساحل العاج وليبريا . ونلقى ايضا ان كل الدول الافريقية التى تقدمت بمقترحات أو أيدت مشروعات قرارات مضادة لمشروع القرار الافروآسيوى الاوربى المشترك (ومن بينها السنغال وزائيرى وليبريا وساحل العاج وكينيا



★ (٥٣) لاحظ انقسام الدول العربية الافريقية بين ٤ دول مؤيدة و٣ دول ممتنعة عن التصويت للخلاف العربى حول التسوية السلمية وجدواها

التى تمثل نصف عضوية لجنة رؤساء الدول العشر) قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الذى أقرته الجمعية العامة ، وذلك باستثناء كينيا التى صوتت لصالح مشروع القرار .

ولنتساءل الان عن فوارق الرأى التى وزعت الاصوات الافريقية فى قاعة الجمعية العامة فى مسألة اتخذت منظمة الوحدة الافريقية بصددها قرارا اجماعيا قبل الاقتراع فى الامم المتحدة بستة شهور فحسب . فعلى الرغم من تأكيد كل مندوبى افريقيا الذين تكلموا فى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة لاهمية بعثة يارنج ولمبدأ « عدم الاستيلاء على الاراضى بالحرب » ، اختلفت مسالكهم نحو هذين الهدفين الواضحين . وتجلى هذا الاختلاف خلال مناقشات الجمعية العامة فى ديسمبر الماضى فيما يلى : ـ

أولا : انعدام الاجماع الافريقى بصدد أهمية توجيه اسرائيل ردا ايجابيا على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ . فبينما أكد مندوب نيجيريا أهمية رد ايجابى اسرائيلى بتساؤله : « لماذا لا تتعاون اسرائيل مع بعثة يارنج ومع ما قد ينشأ عنها من نتائج ؟ قلل مندوب ساحل العاج من أهمية صدور مثل هذا الرد ، وعارض فى مشروع القرار المشترك بقوله : « ليست لنا أية مصلحة حقيقية فى مجرد تحقيق نصر دبلوماسى باقرار المشروع » (٥٤) . ويوضح هذان المثالان ، نيجيريا وساحل العاج ، الخلاف المفتوح الذى كانت قاعة الجمعية العامة حلبته بين الدول الافريقية التى اشتركت فى المبادرة الافريقية .

ثانيا : الخلاف فى الرأى بين الدول الافريقية بصدد دور المبادرة الافريقية ، ونتائج تلك المبادرة المتمثلة فى المذكرة الافريقية والردود عليها فيما يختص باحياء مهمة يارنج . أعلن مندوب ساحل العاج أمام الجمعية العامة ان البعثة الافريقية قد « وصلت الى نتائج مشجعة بشأن استئناف المفاوضات » وأنه بناء على هذا « قد يخلق مشروع القرار المشترك صعوبات اضافية وقد يقوض الجهود التى بذلها رؤساء دول افريقيا » (٥٥) . واتضح من أقوال مندوبى ساحل العاج والسنغال أنهما يعتقدان أن ردود مصر واسرائيل على المذكرة الافريقية ، وهى الردود التى فصلنا الخلاف الكبير بينها فيما أسلفناه ، كافية لاستئناف مباحثات يارنج . قال مندوب ساحل العاج تبريرا لهذا : ان كلا من مصر واسرائيل قد « قبلتا توصيات رؤساء الدول » بأن وافقتا على استئناف « المفاوضات » . هذا بينما فسر مندوب السنغال نتيجة المبادرة الافريقية تفسيرا لا يعتمد فى تفاؤله على واقع الردود المصرية والاسرائيلية ، بقوله : لقد وجدت البعثة الافريقية « قبولا من جانب الطرفين بشأن استئناف المفاوضات تحت اشراف يارنج » (٥٦) . غير أن مندوبى ساحل العاج والسنغال لم يشرحا أن قبول الطرفين استئناف مهمة يارنج قد اعتمد من جانب مصر على ضرورة التزام اسرائيل مقدما بالانسحاب وبالرد الايجابى على مذكرة يارنج ، واعتمد من جانب اسرائيل على مبدأ لا انسحاب الى خطوط ٥ يونيو » وعلى اسقاط مذكرة يارنج كلية ، وعلى قصر مهمة المبعوث الخاص على جمع الطرفين للتفاوض ، وحرمان يارنج من دوره الايجابى فى تنفيذ قرار مجلس الامن . اذا لم يكن هناك أى قاسم مشترك أدنى بين رد مصر ورد اسرائيل على المذكرة الافريقية : ولذلك لم يكن هناك مدعاة للتفاؤل بأن احياء مهمة يارنج يمكن أن تتم على أساس ما حققته المبادرة الافريقية من نتائج .

ولذا أدلى مندوب نيجيريا بتفسير لنتائج تلك المبادرة يتعارض وما ذكره مندوبا ساحل العاج والسنغال ، اذ قال : « من شاء أن يؤيد المجموعة الافريقية أو رؤساء الدول الافريقية ، فليسهم فى الاشراف على تقديم مشروع القرار ، الافروآسيوى الاوربى . وفى هذا الصدد هاجم مندوب نيجيريا مشروع قرار تقدمت به بربادوس ، احدى دول امريكا الجنوبية (جزء من جزر الهند الغربية) ودعت فيه الى تأييد المذكرة الافريقية التى ادعى

[٥٤] مضابط جلسات الجمعية العامة للامم ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، رمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .
[٥٤] المصدر عاليه .
[٥٥] المصدر عاليه .
[٥٦] المصدر عاليه .

٦١٠

مندوب بربادوس انها مقترحات منظمة الوحدة الافريقية » · قال مندوب نيجيريا فى هذا الشأن : ان مشروع قرار بربادوس « يقتبس بعض المبادىء التى أعلنها رؤساء الدول الافريقية بصورة مشوهة » (٥٧) ·

ولابد لنا فى هذا المقام من التذكير بما قلناه آنفا بصدد رفض الجمعية العامة للاقتراحات التى تقدمت بها السنغال لتعديل مشروع القرار الافرو آسيوى الاوربى المشترك ، والتى حاولت السنغال بها حذف اعراب الجمعية العامة عن تقديرها لايجابية رد مصر على مذكرة يارنج وعن المطالبة برد اسرائيلى ايجابى ، واستبدال هذا بالاعراب عن « الارتياح » لما قرأته السنغال من « ايجابية » فى كل من رد مصر ورد اسرائيل على السواء على المذكرة الافريقية · وانشقت عضوية لجنة دول الرؤساء العشرة على نفسها حين الاقتراع على تعديلات السنغال التى أيدتها اسرائيل فى الجمعية العامة ، اذ صوتت لصالحها ساحل العاج وليبريا وكينيا وزائيرى عدا السنغال نفسها ، واقترعت ضدها الكاميرون ونيجيريا وأثيوبيا وموريتانيا وتنزانيا · وكان هذا الانشقاق من أبلغ الادلة على اختلاف الدول المعنية بتنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية على تفسير نتائج البعثة الافريقية ، وخاصة ما يتعلق منها باحياء بعثة يارنج ·

لذا لم يكن غريبا أن هزمت غالبية من الاصوات بالجمعية العامة مشروع قرار كوستاريكا والسلفادور وهايتى وأوروجواى الذى أعرب عن تقدير الجمعية العامة « لجهود الممثل الخاص للامين العام فى الشرق الاوسط وللجنة رؤساء الدول الافريقية الهادفة الى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط » · وكان مشروع القرار المرفوض يدعو أيضا الى « حث الاطراف المعنية على أن تدرس ·· مقترحات المصالحة التى تقدمت بها بعثة رؤساء الدول الافريقية » (٥٨) · وتمثل فى رفض الجمعية العامة لمشروع القرار هذا رفض غالبية أعضاء الامم المتحدة لايجاد اطار جديد مفتعل لمباحثات السلام بالشرق الاوسط ، هو اطار المذكرة الافريقية ، وللموازاة فى الاهمية بين ذاك الاطار واطار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى أصرت الدبلوماسية المصرية ومن عاضدها فى الامم المتحدة على أنه المرجع الاصلى الذى ارتضته مصر أساسا للتسوية السلمية للمشكلة بكل جوانبها ·

ثالثا : اعتراف المنادين بضرورة انعكاس المذكرة الافريقية بقوة ووضوح فى قرار الجمعية العامة بأن رؤساء دول افريقيا قد صادفوا صعوبات جمة فى محاولتهم تنفيذ القرار الافريقى · ولقد أعرب نفس مندوبى الدولتين ، حاملتى مشعل المذكرة الافريقية فى قاعة الجمعية العامة فى ديسمبر الماضى ، السنغال وساحل العاج ، أعربا عن مدى الصعوبات التى واجهها الرؤساء الافارقة فى المسألتين اللتين يتألف منها مأزق مهمة يارنج ، وهما « الانسحاب » و « السلام داخل حدود آمنة معترف بها » (٥٩) ·

ولم يكن من العسير على غالبية أعضاء الجمعية العامة أن ترى فى هذه الاعترافات بعدم استطاعة البعثة الافريقية أن تحل معادلة الحرب والسلام فى الشرق الاوسط ، دحضا للمزاعم القائلة بأن المذكرة الافريقية وما آثارته من ردود تعتبر فتحا جديدا فى طريق التسوية السلمية ، وأساسا لمباحثات عربية اسرائيلية · ونضيف هنا أن كلا من السنغال وساحل العاج قد أكدتا ، فى تصريحاتهما بصدد الصعوبات ، ضرورة الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة ، الامر الذى عنى أن توقف مهمة يارنج بسبب رفض اسرائيل التعهد بالانسحاب لا يرجع الى سبب واه تمت اثارته بالمذكرة الافريقية ورد اسرائيل عليها · ولم يكن فى مقدور السنغال ، بطبيعة الحال ، وهى دولة تتعرض بين الفينة والاخرى لاعتداءات برتغالية متكررة على أراضيها بسبب حرب التحرير فى غينيا الخاضعة للاستعمار البرتغالى (غينيا - بيساوو) ، أن تنكر أهمية مبدأ « الانسحاب » ومبدأ « سلامة الاراضى من العدوان » · ولربما تساءل واضعو السياسة السنغالية أنفسهم ، وعلى

---

[٥٧] المصدر عاليه .. ولقد تضمنت اقتراح بربادوس وثيقة الجمعية العامة رمزها A/L 651 بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٧١ ·

[٥٨] انظر وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة ، الرمز A/L 652 Rev 1 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١

[٥٩] مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

باسم الرئيس سنغور ، عن أوجه الشبه بين الغزوات البرتغالية فى غرب افريقيا ضد دول ذات سيادة ، والغزوات الاسرائيلية فى شمال افريقيا والشرق الاوسط ضد دول تتمتع بسيادات مماثلة ، بسبب حروب التحرير الافريقية والعربية . ومن وراء هذه الحقائق السياسية - الاستراتيجية - الدبلوماسية ، تقف مبادىء « سلامة الاراضى » واحترام « الحدود الموروثة صبيحة الاستقلال » التى آمنت بها افريقيا ، واحلتها مكانة الاهمية المطلقة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ولذا انعكس كل هذا بقوة فى كل القرارات التى اتخذتها المنظمة الافريقية بصدد الشرق الاوسط فى أعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، والاخير منها هو ما قامت المبادرة الافريقية على أساسه .

رابعا : طرأت عوامل خارجة عن المحيط الداخلى للدبلوماسية الافريقية فى الامم المتحدة قبيل أو خلال بحث الجمعية العامة « للموقف فى الشرق الاوسط » أسهمت فى بلورة اختلاف الرأى الافريقى بصدد دبلوماسية النزاع العربى الاسرائيلى . ونعرض من هذه العوامل هنا ما كان له علاقة مباشرة بالجهد الافريقى فى الشرق الاوسط ، وبتفسيرات نتائج هذا الجهد

١ - فى اليوم الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ ، اى قبل بدء الجمعية العامة فى بحث المشكلة بثلاثة أيام ، أصدر الامين العام للامم المتحدة أوثانت ، تقريره الاخير عن بعثة يارنج . ولم يدع ذاك التقرير شكا فى أن رد اسرائيل بالايجاب على مسألة الالتزام مقدما بالانسحاب التى أوردتها مذكرة يارنج هو العنصر الاساسى فى احياء مهمة المبعوث الخاص فى الشرق الاوسط . ولقد أورد أوثانت فى تقريره ذاك بدون أية مواربة أو تمييع لغوى دبلوماسى ما يلى : « من دواعى تزايد القلق أن محاولة السفير يارنج انهاء المأزق الحاضر لم تكلل بالنجاح حتى الان . ولذا أناشد حكومة اسرائيل أن تولى هذه المسألة المزيد من التفكير ، وأن ترد بالايجاب على مذكرة يارنج ، (٦٠) .

ولم يكد التقرير ينشر ، حتى سارعت الدول الافريقية المؤيدة لبعث مهمة يارنج على أساس من رد ايجابى اسرائيلى بصدد الالتزام بالانسحاب ، الى استخدامه فى تأييد مشروع القرار الذى أصبح قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ وفى الدعوة له . وازاء هذا اضطرت ساحل العاج الى سحب اقتراحها الداعى الى اقتراع كل عضوية الجمعية العامة على الفقرة الواردة بمشروع القرار ذلك والمتعلقة بمطالبة اسرائيل أن « ترد ايجابيا على مبادرة السلام للمبعوث الخاص » بصورة مستقلة . وقد استجابت ساحل العاج فى سحبها لاقتراحها المذكور الخاص بتلك الفقرة الاساسية التى أصبحت فيما بعد من الدعامات التى أتاحها قرار الجمعية العامة لقرار مجلس الامن ، استجابت لمناشدة مندوب مالى الذى قال : « لقد أرسى يارنج والامين العام هذا الرد الايجابى من جانب اسرائيل كشرط لا غنى عنه لاستئناف المحادثات » (٦١) . وحينما خفت بربادوس الى ارغام الجمعية العامة على التصويت ، بصورة مستقلة ، على كلمة « ايجابيا » فى الفقرة المتعلقة بالرد الاسرائيلى ، عارضت زامبيا وتونس (٦٢) الطلب البربادوسى ، مشيرتين بقوة الى تقرير الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ . غير أن بربادوس أصرت على طلبها ، وأخذت الاصوات على تلك الكلمة الاستراتيجية ، وسقطت مطالبة بربادوس بحذف « الايجابية » من رد اسرائيل على مذكرة يارنج ، بغالبية ٦٩ صوتا مضادا لاقتراح بربادوس ، وتأييد تسعة أصوات ، وامتناع أربع وأربعين دولة عن التصويت (٦٣) .

وهكذا لم تجد الدول الافريقية التى ترى الحيدة ازاء موقف مصر من النزاع العربى الاسرائيلى ، أو ازاء مشكلة الشرق الاوسط عموما ، فى تقرير أوثانت عن مهمة يارنج ما يشجع على احلال المذكرة الافريقية والردود عليها محل رد اسرائيلى ايجابى واضح يلزم اسرائيل بالانسحاب . فأثرت

---

[٦٠] انظر الفقرة الحادية والعشرين من تقرير الامين العام الذى تضمنته احدى وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة الرمز A/8541 بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١

[٦١] مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١

[٦٢] قال سفير تونس ، السيد رشيد دريس للجمعية العامة فى هذا الصدد : « اننى أؤيد زامبيا فى معارضتها [لاقتراح بربادوس] . أعارض تصويتنا مستقلا على كلمة « ايجابيا » لان سقوط الكلمة يعنى التشجيع على رد غير موات او غير عملى [من جانب اسرائيل] . على الامم المتحدة الا تشجع السلبية » المصدر عاليه ، الصفحة رقم ١٦٧ .

[٦٣] المصدر عاليه .

هذه الدول أن تمتنع عن التصويت حين الاقتراع

(٢) زادت التصريحات الاسرائيلية التى نشرت فى تلك الفترة من أهمية تأكيد تقرير الامين العام المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ لضرورة الحصول على رد ايجابى اسرائيلى بشأن الالتزام بالانسحاب . وقد جاءت هذه التصريحات فى ثلاث صور : أولاها : تصريحات رئيسة وزراء اسرائيل ، السيدة جولدا مايير ، فى واشنطون ، فى ٣٠ نوفمبر ، أى فى تاريخ اصدار أوثانت لتقريره . وثانيها : البلاغات الصحفية لوفد اسرائيل لدى الامم المتحدة . وثالثها : أقوال وزير خارجية اسرائيل ، الدكتور أبا ايبان ، أمام الجمعية العامة .

ففى الثلاثين من نوفمبر ، كتب مراسل جريدة النيويورك تايمز من واشنطن أن السيدة جولدا مايير التى كانت تزور العاصمة الامريكية حينذاك لاتمام الاتفاق على استئناف أمريكا تزويد اسرائيل بالاسلحة الحديثة ، وخاصة طائرات الفانتوم والسكاى هوك كثمن للعودة الى المباحثات غير المباشرة مع العرب ، قد شرحت للمسئولين الامريكيين دبلوماسية بلادها ازاء العلاقات الامريكية العربية . وتلخصت هذه الدبلوماسية فى أن جولدا مايير « على استعداد لتفهم رغبة أمريكا فى تحسين علاقاتها مع العرب شريطة ألا تقوم هذه العلاقات المتحسنة على أساس التوقع غير العملى أن بالاستطاعة ارغام اسرائيل آخر الامر على الانسحاب الى خطوط وقف اطلاق النار لعام ١٩٦٧ » (٦٤) .

وفيما يختص بالبلاغات الصحفية التى أصدرتها البعثة الاسرائيلية لدى الامم المتحدة خلال مناقشات الجمعية العامة لمشكلة الشرق الاوسط ، سبقت لنا الاشارة الى البيان الذى أدلى به ناطق رسمى باسم البعثة للصحفيين والذى نشر فى بلاغ صحفى بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ . وانتقد البلاغ ضمنيا الكاميرون ونيجيريا والسنغال (قبل أن تنسحب الاخيرة من الاشراف على مشروع القرار الافروآسيوى الاوربى المشترك) بوصفها بالدول التى « وقعت بأسمائها على قرار يختلف نصا وروحا عما تقدم به رؤساء تلك الدول الثلاثة وغيرهم من الرؤساء الافريقيين الى اسرائيل ومصر منذ أسبوعين فقط » (٦٥) . وكان لهذا النقد أثر ضاغط على الدول الافريقية التى لم يتلق معظما تعليمات رسمية من العواصم الافريقية بصدد الموقف الرسمى للحكومات من المذكرة الافريقية ومعناها . وساعد هذا الضغط على بلورة الموقف الافريقى فى شقى التأييد لموقف مصر والحيدة (أى الامتناع عن التصويت) ازاء مشكلة الشرق الاوسط ، اللذين أوضحناهما آنفا . غير أنه لم يؤد الى حصول اسرائيل على أصوات افريقية معارضة لمشروع القرار الافروآسيوى الاوربى المشترك ، كما سبقت الاشارة الى ذلك .

وتبدت الصورة الثالثة للتصريحات الاسرائيلية الرسمية التى نعتبرها من العوامل الخارجة عن الاطار الداخلى للدبلوماسية الافريقية بصدد نزاع الشرق الاوسط ، وهى العوامل التى أسهمت فى بلورة الخلافات الافريقية الى شقى التأييد والحيدة ازاء الدبلوماسية المصرية ، فى أقوال وزير خارجية اسرائيل بالجمعية العامة . ويكفينا هنا وصفه لمشروع القرار الافرو أسيوى الاوربى المشترك بأنه « نفى لجهود رؤساء الدول الافريقية » (٦٦) . وقد انبرى مندوب نيجيريا ، الذى نختار الاقتباس منه لاشتراك رئيس جموريته فى الجهود الافريقى الرباعى والثنائى للجنة الرباعية التى زارت الشرق الاوسط ، انبرى للرد على الدكتور أبا ايبان بقوله : « هذه أقوال تنطبق تماما على محاولات « فرق تسد » وهى محاولات تهدف الى احراجنا (احراج مندوبى افريقيا) بالقول : هل تغيرون الآن ما أوصى به رؤساء دولكم ؟ ان هذا السؤال لا علاقة له بالمشكلة » (٦٧) .

(٣) والى العوامل الخارجة عن الاطار

---

[٦٤] انظر جريدة New York Times بتاريخ اول ديسمبر ١٩٧١ .

[٦٥] الفقرة الثانية من بلاغ صحفى لوفد اسرائيل لدى الامم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ . ولقد علق عليه أحد الصحفيين المصريين الذين رافقوا السيد محمود رياض وزير خارجية مصر حينذاك فى رحلة الى الامم المتحدة تعرض الموقف المصرى بقوله : « لقد بدا الاسرائيليون يسبون الافريقيين بعد ان امتدحوهم ».

[٦٦] مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١

[٦٧] المصدر عاليه ، الصفحة رقم ١٤١ .

الداخلى للدبلوماسية الافريقية فى هذا الصدد ، لابد من اضافة عامل أخير ، وهو أثر مجموعة الدول المنتمية الى السوق الاوربية المشتركة وبريطانيا (التى لم تكن عضوا بالسوق بعد) فى دعم القرار الافرو أسيوى الاوربى المشترك . ولقد سبق لنا فى هذا البحث أن شرحنا التعديلات التى اقترحتها دول أوربا الغربية هذه والتى قبلتها الدول المشرفة على تقديم مشروع القرار ، باعتبار انها ترد الى المشروع صفة التوازن التى اتسم بها قرار مجلس الامن ، وتؤكد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن « حالا وبكل أجزائه » وهى جوانب أساسية من الدبلوماسية المصرية (٦٨) . ونضيف هنا ما أكده سفير فرنسا أمام الجمعية العامة فى اليوم العاشر من شهر ديسمبر من أهمية الحصول على رد ايجابى من اسرائيل على مذكرة يارنج . قال المندوب : « لقد ردت مصر من جانبها بالايجاب .. بوعدها بالتوقيع على اتفاقية سلام مع اسرائيل ... لذا ما تحقق الشرط المشروع الخاص بالانسحاب من الاراضى المحتلة ، وذلك اتفاقا مع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ونحن ايضا ننتظر ردا يضارع هذا الرد ايجابية من جانب دولة اسرائيل » (٦٩)

ومما لا شك فيه أن مثل هذه التصريحات من جانب كتلة دول أوربا الغربية ، ومحورها الديناميكى الحالى هو دول السوق الاوربية المشتركة ، قد دعمت موقف الدول الافريقية المؤيدة لمشروع القرار المشترك (قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ فيما بعد) وللدبلوماسية مصر ازاء النزاع العربى الاسرائيلى . ولم يكن فى الامكان ألا يكون لموقف فرنسا الايجابى بصدد الانسحاب الاسرائيلى أثر محسوس فى صفوف دول افريقيا الناطقة بالفرنسية ، مثل السنغال وساحل العاج ، اذ ما زالت فرنسا تتمتع بموقف خاص فى تلك المنطقة ، نتيجة للمساعدات الفنية والثقافية التى تقدمها بسخاء للدول التى سبق لها أن حكمتها فى عهد الاستعمار . وعلى الرغم من عدم استطاعتنا دعم هذا الاستنتاج بالحجة المكتوبة أو بالاحصاء الرسمى ، الا أنه من المستطاع الحكم على الاشياء بظواهرها الواضحة التى تشير الى الاحتمال الشديد أن يكون لموقف أوربا الغربية أثره فى موقف الدول الافريقية التى امتنعت عن التصويت على القرار رقم ٢٧٩٩ بدلا من أن تدلى بأصوات معارضة ، خصوصا بعد رفض الجمعية العامة لاقتراحات ولاراء السنغال وساحل العاج زعيمتى افريقيا الناطقة بالفرنسية . وهنا لابد من أن نلاحظ أن أكثر من نصف الدول الافريقية التى امتنعت عن التصويت ينتمى الى منطقة عرب افريقيا الناطقة بالفرنسية ومالاجازى (مدغشقر) (٧٠) .

من أجل هذا لم يكن من الغريب أن يجعل الاعلام الاسرائيلى فى تخطيطه الجديد منطقة أوربا الغربية للهدف التالى بعد أمريكا مباشرة ، نظرا لتخلى أوربا الغربية عن تأييدها التقليدى لاسرائيل (٧١) .

لماذا نجحت الدبلوماسية المصرية فى دورة الجمعية العامة ؟

لا شك فى أن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ كان نجاحا للدبلوماسية المصرية فى الدورة السادسة والعشرين للجمعية . ويرجع هذا النجاح الى عوامل عدة تعرضنا للكثير منها آنفا بالشرح أو بالاشارة ، ولكن يجب التعرض لاهمها هنا لربط بعضها ببعض ، وللتمهيد لما سنقوله فى الفصل الختامى لهذا البحث .

ولنبدأ بالقول بأن نجاح المعركة الدبلوماسية ، وهى جانب من جوانب الصدام الكبير فى الشرق

---

[٦٨] انظر المصدر المذكور فى رقم ٤٦ عاليه .

[٦٩] من النص الفرنسى الاصلى لبيان السفير كوجيو موريزيه ، مندوب فرنسا الدائم لدى الامم المتحدة ، ومن مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 2012 بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٧١ .

[٧٠] الاحصائية هى ٧ دول من تلك المنطقة من بين ١٦ دولة افريقية امتنعت من التصويت على قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ . وهذه الدول السبع هى : السنغال وساحل العاج وجمهورية افريقيا الوسطى وداهومى وجابون ومدغشقر والفولتا العليا .

[٧١] انظر المصدر المذكور فى [٣٠] عاليه . أضف الى هذا ان نفس هذه المجموعة الاوروبية الغربية التى كانت وراء قرار مجلس الامن رقم ٣١٢ لعام ١٩٧٢ الذى طالب اسرائيل فى ٢٨ فبراير بالانسحاب من لبنان .

الاوسط ، راجع الى عدم تذبذب الخطوط العريضة لدبلوماسية السلام المصرية ، والى ارتباطها بقواعد ارتضتها مصر حاليا سياسة لها ، واهمها مشروع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ٠ من اجل هذا كان للدبلوماسية المصرية أثرها المباشر ليس فى المبادرة الافريقية القائمة على أساس قرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ فحسب ، بل على دبلوماسية السلام الدولية تجاه نزاع الشرق الاوسط كله ٠ والاسس التى تعمل عليها الدبلوماسية المصرية فى مجال التسوية السلمية بسيطة وواضحة ومؤكدة فى القانون الدولى وللمجتمع الدولى مصلحة ذاتية ، كل دولة من زاويتها الخاصة ، فى المحافظة عليها ٠ وهذه الاسس ، كما المحنا آنفا هى : ١ ـ قرار مجلس الامن لعام ١٩٦٧ هو برنامج للتسوية السلمية ٠ ٢ ـ يجب تنفيذ هذا القرار بكل بنوده ٠ ٣ ـ الحل السلمى العادل الدائم يتطلب الانسحاب من كل الاراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ والتسوية العادلة للفلسطينيين ٠ ٤ ـ أية تسوية جزئية ، كمشروع اعادة فتح قناة السويس ، ترتبط ارتباطا عضويا بالتسوية الشاملة ، أى لا تجزئة للسلام فى الشرق الاوسط ، رغما عن قبول مبدأ التوصل الى السلام العادل الدائم على مراحل مترابطة ٠ ٥ ـ قبول الضمانات الدولية من جانب الامم المتحدة والدول الكبرى لتأمين التسوية الشاملة ٠ ٦ ـ مهمة يارنج هى لوضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ ٠ ٧ ـ فشل اتفاقيات وقف اطلاق النار يرجع الى رغبة اسرائيل فى تحويل احتلالها الحاضر الى ضم وتوسع وتقنين العدوان بمرور الزمن ، واندلاع الحرب مرة أخرى سيرجع الى ارغام اسرائيل للعرب على أن يدافعوا عن أنفسهم ويستخدموا حقهم المشروع فى هذا طبقا لميثاق الامم المتحدة ٠

وعلى هذه الاسس التى لم تتغير ، مارست الدبلوماسية المصرية احترافية التفاعل مع كل مجموعة جغرافية من مجموعات الامم المتحدة داخل المنظمة العالمية وخارجها فى عواصم البلدان ذاتها وكما تعتمد الاعلانات التجارية الاذاعية والتليفزيونية فى أمريكا على ترديد كلمات محدودة فى اطار جذاب آلاف المرات للترويج عن سلعها بربط السلعة بالمصلحة الذاتية لكل « زبون » من كل فج ، اعتمدت دبلوماسية مصرية فى كسبها للاصدقاء على ترديد هذه الاسس المذكورة آنفا فى استمرارية لم تتمتع بها الدبلوماسية العربية من قبل فى أى مكان وأى موضوع ٠ حتى تهديدات مصر بما وصف « عام الحسم » اشارة لعام ١٩٧١ لم تؤثر كثيرا فى عنصر الاستمرارية التى حافظت عليها الدبلوماسية المصرية منذ عام ١٩٦٧ على الرغم من انعدام عامل الاحترافية الدبلوماسيةمن فكرة تهديد العد و بأن القتال معه سينشب خلال أو بعد تاريخ معين ، خصوصا وأن الحرب فى الشرق الاوسط ، وان سكتت المدافع مؤقتا قائمة فعلا لا يحتاج تنشيطها الى اعلان ٠

فاذا انتقلنا من النواحى النظرية لدبلوماسية السلام المصرية خلال الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة الى جوانبها التطبيقية ، ألفينا أن مصر لم تشر فى أى تصريح من تصريحاتها فى نيويورك الى « عام الحسم » الا لتشرح جانبه السلمى الدفاعى ٠ ووضحت نغمة السلام فى البيانات الرسمية فى المنظمة العالمية وفى التصريحات الاعلامية التى أدلى بها ممثلو مصر خلال تلك الدورة ٠ ولنأخذ مثالا على ذلك احدى المحادثات التليفزيونية لوزير خارجية مصر السابق ، السيد محمود رياض ، والتى اقتبستها الصحافة الامريكية باستفاضة وقرأتها أو شاهدتها عضوية الامم المتحدة نظرا لحدوثها بعد يومين فقط من بدء مناقشة الجمعية العامة للموقف فى الشرق الاوسط ٠ لم يخرج الوزير المصرى فى محادثته تلك التى عقدت فى مدينة نيويورك فى الخامس من ديسمبر ١٩٧١ عن اطار ضيق وواضح يتلخص فى فكرتين عبر عنهما فى أول المحادثة ثم رددهما بصورة مختلفة ٠ قال : « جئت الى الجمعية العامة للامم المتحدة للمطالبة مرة اخرى باستئناف مهمة السفير يارنج ٠ ورجائى أن تطلب الجمعية العامة الى اسرائيل أن ترد على يارنج بالايجاب كى يستأنف يارنج مهمته » ٠ ثم قال : « ان الحرب موجودة فعلا الان فى الشرق الاوسط ٠٠ اننى أمقت الحرب (٧٢) ٠

---

(٧٢) من مذكرات هذا الباحث ، محادثة تليفزيونية مع السيد محمود رياض أجرتها شركة Columbia Broadcasting System ، القناة رقم ٢ ، مدينة نيويورك ، الخامس من ديسمبر ١٩٧١

وفيما يتعلق بالمجموعة الافريقية بالذات ، سبق لنا أن عرضنا للعوامل الاساسية الطبيعية التى جعلت دفاع الدبلوماسية المصرية عن قرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ دفاعا ناجحا . وهنا نلاحظ فى تكتيك الدبلوماسية المصرية الاتى من عناصر التوفيق :

١ ـ اتخذت مصر من القرار الافريقى لعام ١٩٧١ المعيار الطبيعى الذى تقاس به ما حققته البعثة الافريقية فى الشرق الاوسط من نجاح او فشل ، وجعلته جزءا لا يتجزأ من الجهود الدبلوماسية العالمية العريضة التى يمثلها قرار مجلس الامن وبعثة يارنج . ولم يفت مصر فى ذكرها لقرار اديس ابابا لعام ١٩٧١ أن تذكر مندوبى الدول ، وخاصة الافريقيين منهم ، بارتباطها العضوى بافريقيا والمشاكل الافريقية . وقد أشار وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة حينما افتتحت مناقشة المشكلة ، الى قرار منظمة الوحدة الافريقية بقوله : « كان ذاك القرار بالنسبة لمصر عملا من أعمال التضامن من جانب شقيقاتنا الدول الافريقية » (٧٣) وفى المحادثة التليفزيونية الانفة الذكر شرح السيد محمود رياض الجهد الافريقى كله بالاشارة الواضحة الى القرار الافريقى بقوله : « لقد طالب الرؤساء الافريقيون بوجوب رد اسرائيل ايجابيا على يارنج ووجوب انسحابها الى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ » . وفى اليوم الحاسم يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، صرح الدكتور محمد حسن الزيات مندوب مصر الدائم حينذاك بالامم المتحدة أمام الجمعية العامة فى تعليق له على المبادرة الافريقية بقوله : « لقد منحنا هذه المبادرة كل فرصة ممكنة للنجاح ، لاننا لا نشك فى أن الدول الافريقية لن تقبل فكرة الاستيلاء على الاراضى بالحرب (٧٤) » .

٢ ـ لم تأل مصر جهدا فى تذكير المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة وهى عضو مؤسس بها ، ان حرب التحرير الفلسطينية التى تؤيدها مصر ما هى الا جزء من حروب التحرير الدائرة ، رحاها الان فى جنوبى افريقيا وأكدت ان العمل الفدائى الفلسطينى صراع يضطلع به الفلسطينيون (كما اضطلع به الليبيون ثم الجزائريون من قبلهم نتيجة لعدم تطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق اللاجئين فى العودة الى ديارهم أو التعويض وبحق الشعوب فى تقرير مصائرها . وجاء قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٨٧ فى السابع عشر من ديسمبر ١٩٧١ حول حق تقرير المصير مؤكدا هذا التفسير ، اذ أورد أن الجمعية العامة « تؤكد مشروعية كفاح الشعوب من أجل تقرير مصيرها وحريتها وخاصة فى جنوبى افريقيا .. وكذلك الشعب الفلسطينى ، بكل ما تملكه هذه الشعوب من وسائل تتمشى مع ميثاق الامم المتحدة » (٧٥) ولذا ربط هذا القرار التاريخى الذى سيكون له أبعد الاثر فى حروب التحرير بالعالم الثالث ، بين كفاح الفلسطينيين والكفاح الافريقى ، وسمى الفلسطينيين لاول مرة منذ أكثر من عشرين سنة ، « بالشعب » بدلا من « **اللاجئين** » تأكيدا لحقوقهم المشروعة فى ديارهم .

٣ ـ واستطرادا فى ربط المشكلة الفلسطينية بالمشكلة الاستعمارية فى جنوبى افريقيا ، مضت الدبلوماسية المصرية فى دعم التماثل بين معاملة اسرائيل للسكان العرب فى الاراضى المحتلة ، ومعاملة البرتغاليين والبيض فى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) وناميبيا وجنوب افريقيا للمواطنين السود فى عقر ديارهم الاصلية . ولم تنته دورة الجمعية العامة الا وقد اتخذت الجمعية قرارا يندد بمعاملة اسرائيل للمدنيين العرب فى الاراضى المحتلة ، وهو القرار رقم ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ (٧٦) وكانت نتيجة الاقتراع على القرار ، ثلاثة وخمسين صوتا مؤيدا وعشرين صوتا معارضا من بينها سبعة أصوات افريقية ، وستة وأربعين من الممتنعين عن التصويت . وأثار القرار حفيظة الدبلوماسية الاسرائيلية فخرجت البعثة الاسرائيلية ببلاغ صحفى تصف فيه قرار

---

[٧٣] مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 1999 بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٧١

[٧٤] المصدر عاليه ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

[٧٥] قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/Res 2787 بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧١ . انظر الفقرة العاملة الاولى .

[٧٦] قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/Res 2851 بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ .

الجمعية العامة بأنه « مجرد من أى صحة اخلاقية او سياسية او قانونية » (٧٧) وسارع وفد مصر لدى الامم المتحدة يرد فى بلاغ صحفى رسمى على البلاغ الاسرائيلى وينتقد بلهجة لاذعة احتقار اسرائيل لقرار صادر عن الامم المتحدة (٧٨) ٠

وترابطت هذه العناصر جميعها لتجعل من الدبلوماسية المصرية فى الجمعية العامة فى دورتها السادسة والعشرين دبلوماسية ناجحة تمثلت فى اقرار الجمعية العامة لقرار ٢٧٩٩ رغما عن توزع الرأى الافريقى بصدد نتائج المبادرة الافريقية فى الشرق الاوسط ٠ وكان هذا النجاح الدبلوماسى استمرارا لنجاح الدبلوماسية المصرية الذى أحرزته فى أديس أبابا ، حينما أقرت منظمة الوحدة الافريقية بالاجماع قرارها المؤرخ فى ٢٣ يونيو ١٩٧١ والذى أدى الى تفاعل المنظمة ودولها مع مشكلة الشرق الاوسط بصورة لم يكن لها مثيل من قبل فى الدبلوماسية الافريقية تجاه النزاع العربى الاسرائيلى ٠

خاتمة ونظرة الى المستقبل

رأينا كيف أكدت افريقيا فى قرارها فى منتصف عام ١٩٧١ وفى بعثتها الى الشرق الاوسط فى أواخر ذاك العام ، حرصها على تنفيذ قرار مجلس الامن واحياء بعثة يارنج على أساس الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ٠ ورأينا كيف أن نتائج البعثة الافريقية فى الشرق الاوسط ، وهى البعثة التى قادها الرئيس السنغالى سنغور ٠ التى لم تبلغ رسميا من العواصم الافريقية الى الوفود المعنية فى نيويورك ، قد فسرت ، لغموضها ، تفسيرات مختلفة جعل الافارقة يتحزبون الى فريقين ، فريق مؤيد لوجهة النظر المصرية (أى وجهة النظر الدولية العامة التى قبلتها مصر والتى تتمثل فى قرار مجلس الامن لعام ١٩٦٧ ، وفريق محايد ازاءها ٠ ولا يمكن اعتبار هذا التحزب موجها ضد مصر لانعدام الاصوات الافريقية المؤيدة لوجهة نظر الدبلوماسية الاسرائيلية ، حين تم الاقتراع على قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ ٠ ويرجع هذا التحزب الى الخلاف بين دول افريقيا حول ترتيب الاولويات فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن لعام ١٩٦٧ ، وليس الى تأييد لاحتلال اسرائيل للاراضى العربية ٠

ومحور هذا الخلاف فى المعسكر الافريقى ، الذى لم يدخل من قبل حلبة النزاع العربى الاسرائيلى مثلما دخلها دبلوماسيا منذ منتصف عام ١٩٧١ حينما بدأ يتدرب على « لغة النزاع فى الشرق الاوسط » وأساليبه ، هو كما يلى : ترى الدول الافريقية الثلاثة والعشرون التى أيدت مصر وقرار الجمعية العامة أن قرار منظمة الوحدة الافريقية الذى اتخذ فى يونيو ١٩٧١ هو الاداة الرئيسية التى اتفق جميع رؤساء دول وحكومات افريقيا الاعضاء بالمنظمة عليها لاحياء بعثة يارنج ٠ ومن بين هذه الدول المؤيدة ست دول اشتركت فى اعمال اللجنتين الافريقيتين اللتين شكلتا لوضع القرار الافريقى موضع التنفيذ ، وهى الكاميرون وموريتانيا ونيجيريا وتنزانيا واثيوبيا وكينيا ٠ وأما الدول الست عشرة التى امتنعت عن تأييد مصر وقرار الجمعية العامة بامتناعها عن التصويت على القرار ، فقد رأت معظمها فى ردود مصر واسرائيل على المذكرة الافريقية أساسا كافيا لتنشيط مهمة يارنج دون انتظار رد ايجابى من اسرائيل على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ ٠ لذا طالبت هذه المجموعة من الدول الافريقية ، ومن بينها أربع دول اشتركت فى اعمال لجنتى المبادرة الافريقية ، وهى ساحل العاج وليبيريا والسنغال وزائيرى ، طالبت باشارة قوية ومحددة الى المذكرة الافريقية فى قرار الجمعية العامة ٠

وواقع الامر أن المبادرة الافريقية لم تحقق تغيرا ايجابيا فى دبلوماسية النزاع بالشرق الاوسط ، اذ لم تأت بجديد رغما عن تأكيد الرئيس السنغالى سنجور ، بأن البعثة الافريقية قد حققت نتائج ايجابية ٠ اين الجديد فى ترديد الطرفين ، مصر واسرائيل ، فى اجاباتهما على المذكرة الافريقية ــ التى قدمها سنجور فى القاهرة والقدس ٠ فى اواخر نوفمبر ١٩٧١ ، لوجهتى نظريهما التى كان العالم يعرفهما قبل ايفاد البعثة الافريقية الى الشرق الاوسط ؟ وان حللنا ما اعتبره الرئيس

---

[٧٧] بلاغ صحفى لوفد اسرائيل لدى الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ٠

[٧٨] بلاغ صحفى لوفد مصر لدى الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٢ ديسمبر ١٩٧١ ٠

السنغالى بالنتائج الايجابية للبعثة الافريقية ، لاتضح للاسف انعدام مثل هذه النتائج المباشرة . فى مقابلة صحفية أجرتها وكالة الصحافة الفرنسية AFP مع الرئيس سنجور فى داكار فى ٨ يناير ١٩٧٢ ، قال الرئيس السنغالى : " ان مهمة الرؤساء قد حققت نتائج ايجابية ، الا أن القرار (قرار الجمعية العامة) قد أغفل عن عمد هذه النتائج الايجابية " . ثم قال : " لقد حصلنا من اسرائيل على أربعة تنازلات هامة " . ثم عدد هذه " التنازلات " بقوله : " ١ ـ تقبل اسرائيل اجراء محادثات غير مباشرة ، وان كانت تفضل اجراء محادثات مباشرة . ٢ ـ توافق اسرائيل على استئناف المحادثات التى بدأت بالفعل تحت اشراف يارنج قبل ٨ فبراير ٣ ـ توافق اسرائيل على اعتبار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ليس كنقطة بداية ولكن كوثيقة تسلم بما تضمنته من مبادىء ، وان المناقشات ينبغى أن تقتصر على بحث طريقة تنفيذ هذه المبادىء ٤ ـ أكدت اسرائيل أنها لا تريد ضم أى جزء من الاراضى المصرية ، ولكنها تريد وفقا لقرار مجلس الامن حدودا آمنة معترفا بها " (٧٩) ولا جديد هنا فيما وصفه الرئيس سنجور " بتنازلات " اسرائيل ، اللهم الا اذا اعتبرنا أن اعلان اسرائيل " أنها لا تريد ضم أى جزء من الاراضى المصرية ولكنها تريد .. حدودا آمنة معترفا بها " هو بديل عن رد اسرائيل بالايجاب على مذكرة يارنج . وهذا خطأ صرف لان التعهد الرسمى باحترام مبادىء القانون الدولى القائلة بأن " الاستيلاء على الاراضى بالحرب أمر غير مسموح به " لا يمكن مساواته بتأكيد عدم الرغبة من جانب اسرائيل فى ضم أراض عربية قد تخططها فعلا داخل " الحدود الآمنة المعترف بها " . مما يجعل تأكيد عدم الرغبة فى الضم أمرا لا قيمة فعلية له . وحتى لو سلمنا خطأ بأن التعهد الرسمى بالانسحاب يستوى مع اعلان عدم الرغبة فى ضم أراض مصرية ، وهو الامر الذى يبدو أن اسرائيل قد أوضحته للرئيس سنجور ، فانه من الواضح أن الدبلوماسية الاسرائيلية نفسها قد عدلت حتى عن هذا الاعلان الاخير ذى الصفة الاسمية البحتة . ولذا أوردت الصحف الامريكية فى أوائل فبراير ١٩٧٢ أنه من غير المؤكد أن اسرائيل ستوافق الآن على اعطاء مجرد تعهد بعدم رغبتها فى ضم أرض مصرية لا تدخل فى نطاق " الحدود الآمنة المعترف بها " لاسرائيل ، رغما عن تعليمات وزير خارجية اسرائيل بأن هذا التعهد ممكن كبديل عن رد ايجابى على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ (٨٠) .

ولو كانت هذه المصادر الامريكية قد أسرفت فى التخمين والتشاؤم بصدد رغبة اسرائيل فى الاستجابة الى مناداة الامم المتحدة والقرار الافريقى بوجوب اصدار رد ايجابى على مذكرة يارنج ، فقد أوضح الدكتور أبا ايبان فى خطابه فى الكنيست ، أى البرلمان الاسرائيلى ، فى ٧ مارس ١٩٧٢ أن اسرائيل تعتقد أن يارنج الذى زار موريتانيا والسنغال والقاهرة وعمان والقدس فى شهر فبراير ١٩٧٢ قد تخطى حدود سلطاته فى مذكرته المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ . وأضاف وزير خارجية اسرائيل " اننا لم نقبل ذلك الشرط (شرط المذكرة الخاص بتعهد الالتزام بالانسحاب) ولن نقبله " وان يارنج نفسه لم يعدل من موقفه . ولذا أعرب ايبان عن تشاؤمه بصدد فعالية بعثة يارنج (٨١) .

اذا لم يكن هناك من جديد يدعو الى تفاؤل الدول الافريقية التى رأت ان المبادرة الافريقية قد نجحت فى تنشيط بعثة يارنج .

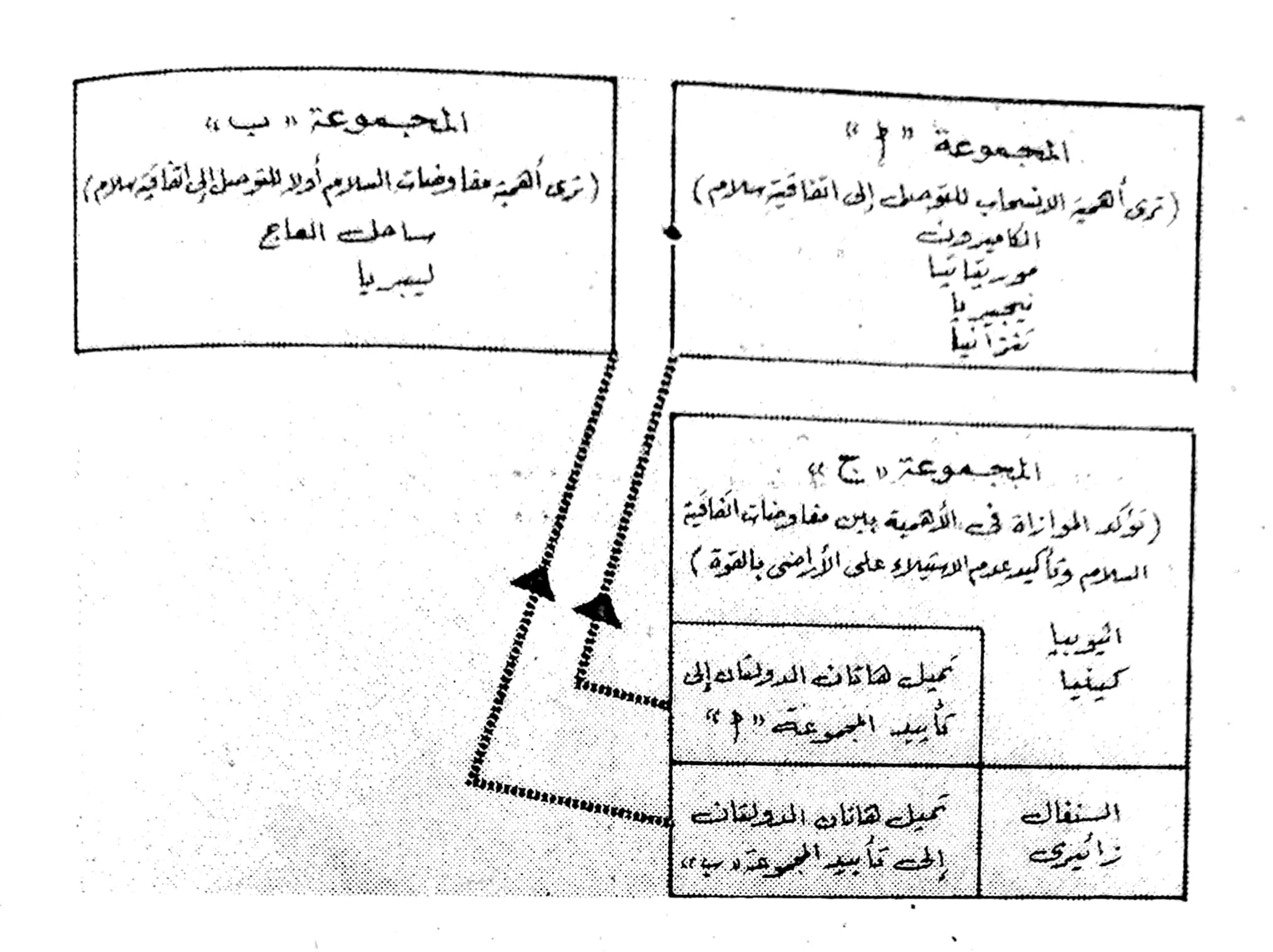
ومن المفيد هنا فى الخاتمة أن نقسم الدول الافريقية العشر التى اشتركت فى أعمال التنظيمين الافريقيين المعنيين بتنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ على أساس آرائها فى دبلوماسية النزاع على النحو التالى ، كما اتضح خلال مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السادسة والعشرين ،

---

(٧٩) نقلا عن جريدة الحياة ، بيروت ١٩ يناير ١٩٧٢ .

(٨٠) انظر صحيفة New York Post ، نيويورك ، فى ٤ فبراير ١٩٧٢ أضف الى هذا أن صحيفة القدس العربية التى تصدر فى القدس قالت فى عددها المؤرخ فى ٢٠ فبراير ١٩٧١ ان مصادر صحفية قالت " ان يارنج ربما يبدأ بادرة سلام جديدة تقوم على أساس توجيه مذكرة الى اسرائيل يطلب منها فيهـا التأكيد خطيا بعدم رغبتها فى ضم أى جزء من الاراضى المصرية المحتلة " .

(٨١) انظر جريدة New York Times ، نيويورك ، فى ٨ مارس ١٩٧٢ .



وليس فى هذا الرسم البيانى ما يوحى بأن أية دولة افريقية من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية قد خرجت عن الاجماع الافريقى على قرار يونيو ١٩٧١ الذى توخى المساعدة على وضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ . ولكنه يوحى بضرورة مضاعفة الدبلوماسية المصرية لجهودها فى افريقيا ، سواء منها الدول التى ترى رأى المجموعة « أ » أو المجموعة « ب » وهما طرفا النقيضين ، أو المجموعة « ج » وهى المترددة بين رأى المجموعتين . وعلينا أن ندرك أن النجاح فى دورة واحدة للجمعية العامة لا يعنى تامينا دائما على نجاح الدبلوماسية المصرية فى الدورات المقبلة ، الا اذا دأب خبراء افريقيا المصريون العاملون بالدبلوماسية المصرية أو بالتعليم أو بالمهن الفنية الاخرى أو بالاعمال العامة ، على ايضاح العوامل الرئيسية الداخلة فى النزاع العربى الاسرائيلى وأسباب المواقف المصرية والعربية فى كل الدول الشقيقة الافريقية ، بغض النظر عن تفاوت آراء هذه الدول بصدد النزاع . كما يجب ادراك أن أهم نتيجة للمبادرة الافريقية كانت تداخل الدبلوماسية الافريقية والدبلوماسية العربية فى النزاع العربى الاسرائيلى لاول مرة ، مما ساعد على بدء ادراك افريقيا بشكل عملى للموقف الاسرائيلى السلبى من قرارات الامم المتحدة ، وللتحدى الاسرائيلى لمبدأ « سلامة الاراضى » الذى تعتز به الدول الافريقية وتحله مكان الصدارة فى ميثاق منظمتها . أما وقد دخلت افريقيا حلبة الصراع الدبلوماسى فى الشرق الاوسط ، فلتتقبل الدبلوماسية المصرية أعباء تعميق أواصر الفهم والتفاهم بين المنطقتين ، لا عن طريق السفراء الافريقيين فى القاهرة والسفراء المصريين فى العواصم الافريقية فحسب ، بل عن طريق بعثات دورية على مستوى عال تطوف عواصم القارة التى تؤلف مصر جزءا عضويا منها .

وفى هذا المقام ، نعود الى اشارة أسلفنا ذكرها بصدد بدء تغير موقف الرئيس السنغالى سنجور الذى زاره السفير جونار يارنج فى داكار فى فبراير ١٩٧٢ ، ازاء وجهة النظر الاسرائيلية . ومن الانباء الواردة من داكار وباريس والقدس ، يتضح أن الرئيس سنجور قد بدأ يغير رأيه بصدد

ما سبق له ان وصفه ، بتنازلات اسرائيلية من أجل السلام » ، اذ بدأ يحس أن اسرائيل تعمل جاهدة على التهرب من أى وعد بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، سواء بطريق الرد على مذكرة يارنج ، أو بطرق أخرى . لذا أوردت صحيفة القدس العربية أن والتر اتيان ، سفير اسرائيل سابقا فى باريس ومبعوث السيدة جولدا مائير الى الرئيس سنجور قد اجتمع فى داكار بالرئيس السنغالى يوم ١٩ فبراير ١٩٧٢ لمدة ساعتين لمحاولة ازالة « سوء التفاهم » الناشىء بين السنغال واسرائيل (٨٢) وفى ذاك اليوم بالذات ، كان وزير خارجية مصر ، الدكتور مراد غالب ، يجتمع بالسفير يارنج فى القاهرة حيث تناولت أحاديثهما وساطة الدول الافريقية بشأن ازمة الشرق الاوسط . « وقبيل سفر والتر اتيان الى داكار ، أذاعت الاذاعة الاسرائيلية المحلية باللغة العبرية فى يوم ١٤ فبراير ١٩٧٢ أن مهمة مبعوث رئيسة الوزراء هى « محاولة المحافظة على علاقات الود والتفاهم مع الرئيس سنجور » . وأضافت اذاعة اسرائيل أن الرئيس السنغالى « تحت ضغط من رؤساء افريقيا الاخرين ، ومن الواضح أنه تحت ضغط من مبعوث الامم المتحدة جونار يارنج الذى زاره منذ أسبوع فى داكار . ونجم عن هذه الضغوط أن طلب سنجور من اسرائيل أن تحيطه علما بأن اسرائيل لا تنتوى ضم أية أراض مصرية . ومن الطبيعى أن هذا الاقتراح لا يتفق والسياسة الاسرائيلية » (٨٣) .

وهذا ما نعنيه من أن أهم نتائج المبادرة الافريقية تمثلت فى المزيد من تفاعل الدول الافريقية مع نزاع الشرق الاوسط . وهو تفاعل لابد من زيادته دبلوماسيا ، وخاصة من جانب مصر على مختلف الاسس التى تدعمها العلاقات الطبيعية بين دول منظمة الوحدة الافريقية ، ويساندها القانون الدولى ، وتؤكدها قرارات الامم المتحدة التى يرى الباحث فيها المزيد من الترابطات الايديولوجية والعملية بين الصراع فى جنوبى افريقيا والصراع فى الشرق الاوسط . وكان آخر هذه القرارات ، قبل الانتهاء من هذا البحث ، القرار الذى أصدرته لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان بصدد معاملة اسرائيل للسكان العرب فى الاراضى المحتلة . وابرز ما جاء فى القرار مما يمس صميم الصراع فى افريقيا ويربط بينه وبين نزاع الشرق الاوسط هو ما يلى : ١ ـ مطالبة اسرائيل بأن تلغى فورا جميع التدابير والسياسات والاجراءات التى تغير من الوضع السكانى البشرى أو الطبيعة المادية للاراضى العربية المحتلة والحقوق الانسانية لسكانها (كما جاء فى الفقرة الاولى العاملة) . ٢ ـ اعادة التأكيد بأن كل التدابير التى اتخذتها اسرائيل لضم المناطق المحتلة أو لتوطينها لاغية ولا أثر لها (كما جاء فى الفقرة الثالثة العاملة) . ٣ ـ تعتبر الامم المتحدة أن انتهاك اسرائيل لميثاق جنيف الرابع (الخاص بمعاملة المدنيين أثناء الحرب وفى الاراضى الخاضعة للاحتلال العسكرى) فى الاراضى العربية المحتلة يشكل جرائم حرب ويعد اهانة للانسانية (كما جاء فى الفقرة السابعة العاملة) (٨٤) . ونلاحظ هنا أن الدول الافريقية قد اقترعت على هذا القرار الذى فاز بخمسة عشر صوتا مؤيدا ، ضد أربعة أصوات ، مع امتناع احدى عشرة دولة عن التصويت ، على النحو الاتى :

- دول مؤيدة : مصر ، المغرب ، نيجيريا ، تنزانيا .
- دول معارضة : زائيرى .
- دول ممتنعة عن التصويت : غانا .
- دول متغيبة : السنغال ، موريشيوس .

ومن القرار الآنف الذكر يتبين لنا عمق الصلة بين الصراع الافريقى (٨٥) وصراع الشرق الاوسط لانهما من نوع واحد ، ولقد تثبت الايام أن مصيرهما واحد .

---

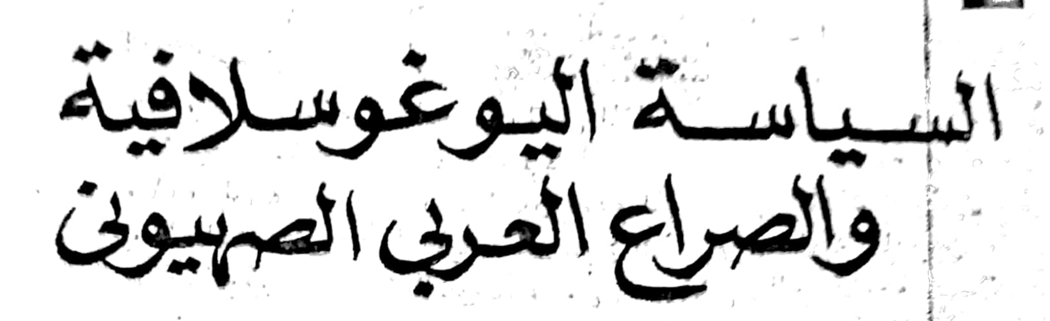
[٨٢] انظر جريدة القدس ، مدينة القدس ، فى ٢٠ فبراير ١٩٧٢ .

[٨٣] اذاعة اسرائيل العبرية ، ١٤ فبراير ١٩٧٢ .

[٨٤] انظر القرار رقم ٣ من قرارات لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان فى دورتها الثامنة والعشرين بالمقر الدائم بنيويورك . وقد تضمنه الملحق المنشور فى وثيقة للجمعية العامة رمزها A/8674 ووثيقة لمجلس الامن رمزها S/10582 اللتين تضمنتا خطابا من مندوب مصر الدائم للامم المتحدة ، الدكتور عصمت عبد المجيد موجه الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٧٢ لدحض رد اسرائيلى على خطاب من المندوب المصرى بالنيابة الدكتور احمد عثمان الى الامين العام صدر فى وثيقة للجمعية العامة رمزها A/8667 ووثيقة لمجلس الامن رمزها S/10565 بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٢ .

[٨٥] لهذا الباحث كتاب بالانجليزية تحت الطبع حاليا عن الامم المتحدة وحروب التحرر القومى فى افريقيا بعنوان

دراسة



محمد السيد سليم

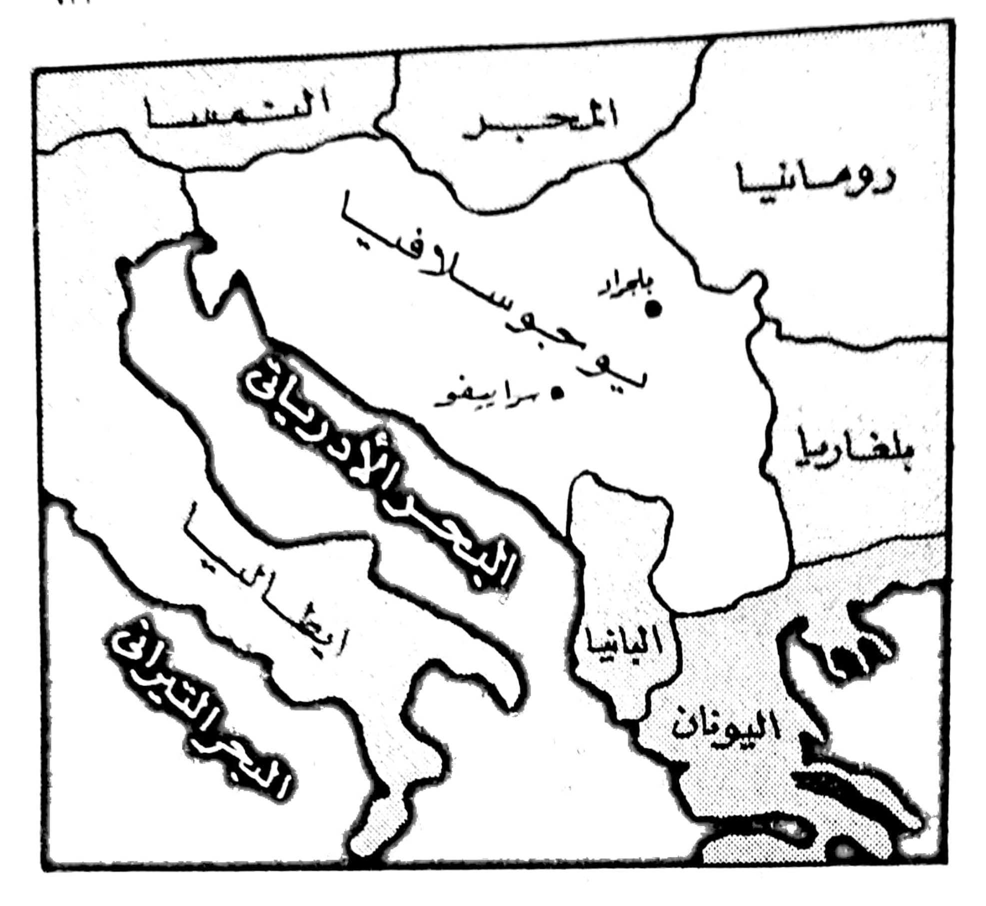
معيد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة



قامت الدبلوماسية اليوجوسلافية ،عقب العدوان الاسرائيلى على البلاد العربية فىيونيو سنة ١٩٦٧ بدور حيوى فى الجهود المبذولة للتوصل الى حل سلمى لازمة الشرق الاوسط من ناحية ، وتدعيم صمود البلاد العربية ازاء العدوان من ناحية أخرى ، باعتبار ان الازمة تهدد السلام العالمى والامن فى منطقة البحر المتوسط ، كما تهدد سياسة التعايش السلمى وتضامن مجموعة عدم الانحياز التى تعتبر احد الاركان الرئيسية للسياسة الخارجية اليوجوسلافية · وهذه الدراسة تنصب على تحليل مختلف نواحى التحرك الدبلوماسى اليوجوسلافى ازاء الازمة ، بادئين بتحليل الاعتبارات الايديولوجية والسياسية والجيوبوليتيكية والاثنولوجية التى تستتر خلف هذا التحرك الدبلوماسى ·

الماركسية اليوجوسلافية والتعايش السلمى :

تسعى الماركسية اليوجوسلافية الى التحول نحو « الديمقراطية الاشتراكية » فى اطار الحكم الذاتى ، تمهيدا لتحقيق التلاشى التدريجى لدور الدولة فى المجال الداخلى · وفى هذا الصدد يؤكد اليوجسلاف على الارتباط الجدلى بين هذه العملية



وبين طبيعة السياسة الخارجية اليوجوسلافية · فالقضاء على الاستعمار ، وسياسة العنف على المستوى العالمى ، وانهاء التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، واقرار السلام والتعاون الدولى ، كل ذلك من شأنه تأمين الظروف العالمية المناسبة لتحقيق تلاشى الدولة اليوجوسلافية الى جانب ان هذا التلاشى نفسه يضعف من الدور غير المنضبط للعنف فى العلاقات الدولية ، لان الكتل الدولية الراهنة هى ظواهر مرتبطة بتسلط الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى (١) · ومن ناحية أخرى فان تطور الاحداث وتكنولوجيا السلاح منذ الحرب العالمية الثانية ، وبالذات فى خلال الحرب الباردة ، قد أوضح ـ كما يقول الرئيس تيتو ـ أن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها،قد أدى الى

(١) Kiro Vasilev: Coexistence and the progressive transformation of society. Socialist Thought and Practice (Belgrade) No. 14, April — June 1964, pp. 27 — 44.

ظهور مشكلات دولية جديدة واستحالة الحرب العالمية وبالتالى فان الحل الوحيد هو الاعتراف بحقائق عالم اليوم ، وهو وجود نظم اجتماعية متباينة لا يمكن ازالتها عن طريق الصراع المسلح ، والحاجة الى اقامة علاقات بين الشعوب والبلاد ذات النظم الاجتماعية المتباينة ، على أساس مبادىء التعايش السلمى الايجابى • وتفريعا عن ذلك ، أصبح المبدأ الاساسى المميز للسياسة الخارجية اليوجوسلافية هو « التعايش السلمى الايجابى » باعتباره استراتجية سياسية عالمية دائمة ، تشمل العلاقات بين الدول والشعوب ذات النظم الاجتماعية المتشابهة والمتفاوتة من ناحية ، والعلاقات بين الدول والكتل من ناحية اخرى . وتنبع اهمية التعايش السلمى الايجابى فى السياسة اليوجوسلافية من عدة اعتبارات أهمها انه تعبير عن ضرورة تطوير قوى الانتاج ، نظرا للترابط الاقتصادى العالمى الوثيق ، كما انه يمنع امكانية اندلاع الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، لذلك فان سياسة التعايش الايجابى هى السياسة الوحيدة السلمية تجاه مشكلة الحرب والسلام •• هذا الى انها تخلق الظروف اللازمة من أجل تقدم الاشتراكية ، لانها توسع قاعدة النضال ضد الاستعمار ، وتضعف سياسة القوة المعوقة للتقدم (٢) •

والتعايش السلمى الايجابى ، فى المفهوم اليوجوسلافى ، يتضمن مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، كما أنه اداة لتطبيق أهداف الميثاق ، ولذلك فانه ــ على نحو ما أوضح الرئيس تيتو امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ ــ يتضمن المبادىء الاتية :

أولا : اختلاف النظم الاجتماعية لا يجب أن يكون سببا فى الحروب أويعرقل التعاون السلمى بين الشعوب •

ثانيا : فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتحريم اللجوء الى القوة فى العلاقات الدولية •

ثالثا : عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها ، وحق كل شعب فى تنظيم شئونه الداخلية (٣) •

ومن ناحية اخرى ، فالتعايش السلمى الايجابى فى المفهوم اليوجوسلافى ، لا يعنى اقرار الاوضاع الراهنة الناتجة عن العلاقات الاستعمارية وسيطرة الدول الكبرى ولا ينفى امكانية حدوث تغييرات تقدمية فى المجتمع والنظام الدولى ، ما دام ان التعايش السلمى جزء لا يتجزأ من هذه التغييرات ، لان التعايش السلمى يعنى أساسا عدم اللجوء الى القوة كأداة لفض المنازعات الدولية ، وبالتالى عدم حدوث هذه التغييرات عن طريق الحرب ، وانما عن طريق تدعيم العلاقات الديمقراطية فى العالم ، وأقل قدر ممكن من المعاناة والدمار وبالتناسق مع المصالح العامة للشعوب والجماعة الدولية •• ومن ناحية ثالثة فالتعايش يتسم بطابع ايجابى فعال ، قوامه السعى لتنشيط تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وليس مجرد سياسة سلبية • ويقول الرئيس تيتو فى خطابه بجامعة رانجون سنة ١٩٥٥ « التعايش فى نظرى ليس فقط هو الطريق الممكن الوحيد لضمان السلام العالمى فى الظروف الراهنة ، ولكنه ايضا الطريق الى تعميق تكامل وتنظيم الجماعة الدولية •• والتعايش بالنسبة لنا لا يعنى الحياد ، لانه هروب من مسرح النضال من أجل السلام ، بينما التعايش يعنى فى مفهومنا النضال الفعال من أجل تأكيد امكانية تسوية أكثر المشكلات الدولية تعقيدا عن طريق المفاوضات ، كما يعنى التعايش السلمى التعاون الدولى النشيط لازالة أسباب التوتر ، كذلك فانه يعترف بوجود نظم اجتماعية وسياسية وايديولوجيات متباينة ، الا انه لا يسمح لهذا التباين بأن يكون سببا للنزاعات الدولية • ان منطلق مبدأ التعايش هو أن النظام الاجتماعى والسياسى لاى دولة ، هو نتيجة لتطورها الداخلى ،

---

(٢) Edvard Kardely: Socialism and War (a survey of Chinese criticism of the policy of coexistence). Tran. by A. Brown. Methuen and Co., Ltd., London, 1961, Ch. IV and IX.
Programme de la Ligue des Communistes de Yougoslavie.
René Julliard, Paris, 1958, pp. 96 — 97.

(٣) Josip Broz Tito: Yugoslav foreign policy. Edition Jugoslavija, Beograd, 1960, p. 33.

وانه من الطبيعى ان توجد نظم متباينة بحكم اختلاف الظروف التى تتطور الدول فى اطارها وبالتالى فان احترام حقوق كل دولة فى التطور الحر والمستقل الذى هو أحد عناصر سياسة التعايش ، لا يعدو كونه اعترافا بحقيقة وجود هذه الاختلافات ، بل وعدم امكانية ازالتها » . وفى هذا الصدد يرى اليوجوسلاف أن البلاد غير المنحازة تقوم بدور هام فى تطبيق مبادىء التعايش السلمى الايجابى ، لان عدم الانحياز يتأسس على مبادىء التعايش ، ومن هنا بدأت [يوجوسلافيا] تتبع سياسة عدم الانحياز ابتداء من اوائل الخمسينات وبعد ان اعلن الرئيس تيتو فى اكتوبر سنة ١٩٥١ أن مهمة دول عدم الانحياز هى تخفيف حدة المنازعات بين الكتلتين ، عن طريق وحدة القوى التقدمية والمحبة للسلام لتأسيس تعاون سلمى بين كل الدول (٤) . والواقع أن انتهاج يوجوسلافيا سياسة التعايش السلمى الايجابى وسياسة عدم الانحياز ، يفسر لنا تضامنها مع دول الكتلة الشرقية ازاء قضية العدوان الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ وشجبها الصريح للعدوان ، لان التعايش السلمى ليس مجرد سياسة سلبية ، كما أن تحرك الدبلوماسيه اليوجوسلافية الايجابى عقب العدوان الاسرائيلى مباشرة كان احد دوافعه الرئيسية حماية سياسة عدم الانحياز ، وتجميع جهود الدول غير المنحازة لحمايتها من المؤامرات الاستعمارية ، وسياسة القوة العدوانية التى بدأت تتضح فى الشرق الاوسط ، وبدافع اقتناع اليوجوسلاف بأن استمرار العدوان على مصر قد يضعف من سياستها غير المنحازة ، وهى القضية التى توليها يوجوسلافيا أكبر قدر من الاهمية فى سياستها الخارجية .

الاعتبارات الجيوبوليتكية

تعتبر يوجوسلافيا من الناحية الجيوبوليتكية دولة قارية وبحرية فى آن واحد ، اذ انها تعتبر أكبر دولة فى شبه جزيرة البلقان من حيث المساحة ، كما تشغل حيزا واسعا على طول الساحل الادرياتيكى المؤدى الى البحر المتوسط ، ومن ناحية أخرى ، فيوجوسلافيا « دولة عازلة » بين البحر المتوسط وأوربا القارية ، ولهذا فان يوجوسلافيا بموقعها فى منطقة انتقالية على مفترق الطرق فى وسط وجنوب وشرق أوربا ، وانتمائها الى أوربا ومنطقة البحر المتوسط فى آن واحد ، أدى أيضا الى كونها منطقة انتقالية سياسية طوال تاريخها ، ومسرحا للصراع السياسى والعسكرى بفعل سعى القوى الكبرى للسيطرة على المواقع الاستراتيجية فى يوجوسلافيا ، ولذلك فان تيتو يؤكد أن يوجوسلافيا هى « جسر بين الشرق والغرب » ، كما ينص البند السابع من المبادىء الاساسية للدستور اليوجوسلافى على أن يوجوسلافيا تعتبر نفسها مجتمعا مفتوحا » .

لقد أدت هذه الحقائق الجيوبوليتيكية بيوجوسلافيا الى الحرص على أن تكون منطقة البحر المتوسط بالذات بعيدة عن نفوذ القوى الكبرى ، وعلى اقرار السلام فى هذه المنطقة ، حيث ان التوتر فيها من شأنه تهديد يوجوسلافيا ذاتها . وهذه النقطة تمثل احدى القوى الرئيسية المحركة للسياسة اليوجوسلافية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فاليوجوسلاف يرون أن البحر المتوسط يمثل منطقة جغرافية وسياسية متكاملة ، وأن السبب الرئيسى للتوتر فى هذه المنطقة (ومن ذلك أزمة الشرق الاوسط) هو تدخل القوى الاجنبية - عن طريق القواعد والاحلاف والاساطيل - لخدمة اهدافها الاستعمارية ، ولذلك فمن الضرورى أن تتعايش دول المنطقة تعايشا سلميا ، واخراج كل القوى غير المنتمية الى البحر المتوسط من المنطقة ، وازالة كل القواعد الاجنبية بما فيها انسحاب الاساطيل الاجنبية ، مما يمهد لتحقيق تعاون بين دول المنطقة على أساس مبادىء التعايش السلمى الايجابى (٥) . ويوضح ستانى

(٤) Joze Smole: Yugoslav views on coexistence. Jugoslavija, Beograd, 1961, pp. 40 — 44.
J.B. Tito: Selected speeches and articles (1941 — 1961). Naprijed, Beograd, 1963, pp. 172 — 173.

(٥) محمد السيد سليم : النظام السياسى اليوجوسلافى . رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٧٢ ، ص ٣٧ - ٣٩ .
P. Perovic: Mediterranean realities. Socialist Thought and Practice No. 29, Jan. — Mar. 1968, pp. 95 — 97.

دولانتس عضو المكتب التنفيذى لمجلس رئاسة رابطة الشيوعيين اليوجسلاف أن وجود عناصر دخيلة فى منطقة البحر المتوسط ، هو أساس استمرار الازمات فى المنطقة ، ومنها أزمة الشرق الاوسط ، مما قد يؤدى الى تدهور أوضاع الدول البحر متوسطية ومنها يوجوسلافيا . كما أوضح الرئيس تيتو اهمية العامل الجيوبوليتكى فى تشكيل الدبلوماسية اليوجوسلافية تجاه ازمة الشرق الاوسط بقوله « حينما نشجع عملية البحث عن حل لازمة الشرق الاوسط ، فاننا لا نفعل ذلك لمجرد تأييدنا للحق العادل للشعوب العربية ، ولكن أيضا لان استمرار هذه الازمة يؤثر على مصالحنا ، ويهدد أمن بلادنا وأمن كل بلاد منطقة البحر المتوسط ، حيث يواجه أسطولان كبيران كل منهما الاخر ، ونحن نرى ان البحر المتوسط يجب ان يكون لدول البحر المتوسط » (٦) .

العلاقات العربية اليوجوسلافية :

ترتد العلاقات العربية اليوجوسلافية الى القرن السابع ، حينما أتصل العرب بالصقالبة [الاسم العربى للسلاف الجنوبيين) اتصالا مباشرا بعد انضمام الملك السلافى « نيبولا » الى العرب ابان حروبهم مع البيزنطيين فى آسيا الصغرى ، ومنذ ذلك الحين توطدت العلاقات التجارية بين العرب والشعوب السلافية الجنوبية . وكان وصول الاتراك الى البلقان بداية عهد جديد فى تلك العلاقات ، اذ بدأت الديانة الاسلامية والثقافة العربية تنتشر فى اوساط السلاف الجنوبيين ، كما تولى عدد من القادة السلاف الجنوبيين مراكز الولاة فى بعض البلاد العربية . الا أن العلاقات بين الشعوب العربية والسلافية الجنوبية تجمدت بعد ذلك نتيجة لتمزيق الكيان السياسى لهذه الشعوب وخضوعها للنفوذ الاجنبى ، ولكنها تدعمت عقب الحرب العالمية الثانية ، حينما كانت مصر مقرا لبعض الثوار اليوجوسلاف ضد النازى ، ومنذ أن أيدت يوجوسلافيا عقب وصول الحزب الشيوعى اليوجوسلافى الى السلطة بقيادة تيتو ، كفاح الشعب السورى من أجل الاستقلال ، كما تبادلت العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بعد اعترافها بها سنة ١٩٤٦ . كذلك فقد كانت يوجوسلافيا أول دولة أوربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، وقدمت مساعداتها السياسية والمادية للثورة الجزائرية ، فاعلنت فى فبراير سنة ١٩٦١ تقديم مليون دينار يوجوسلافى لمساعدة ثوار الجزائر . ومن ناحية أخرى فقد كانت يوجوسلافيا اول دولة طالبت بتدخل الامم المتحدة السريع والحاسم لوقف العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ وطالبت الدول المعتدية بوقف العمليات الحربية فورا ، وأن تعود الى خطوطها ، مع تعويض مصر عما فقدته فى هذه الحرب ، كما تكونت فى بلجراد مكاتب لتطوع الشباب اليوجوسلاف لمساعدة مصر فى القتال . كذلك قدمت يوجوسلافيا مساعدات الى الاردن لتنفيذ مشروع سد المخيبة الذى اتفق الرؤساء العرب فى مؤتمرات القمة على اقامته لتحويل مياه نهر الاردن قبل عدوان سنة ١٩٦٧ ، كما سبق ذلك ادانة يوجوسلافيا للتدخل العسكرى الامريكى فى لبنان فى يوليو سنة ١٩٥٨ سواء من خلال نشاطها الدبلوماسى أو الاتصالات الشخصية للرئيس تيتو لحل الازمة (٧) . بل ان يوجوسلافيا كانت هى الدولة الماركسية الوحيدة التى اعتبرت القومية العربية ظاهرة ايجابية ، وأيدت رفضها للمبادىء الشيوعية فيقول الرئيس تيتو سنة ١٩٥٨ « لقد قابلت الشعوب العربية المبادىء الشيوعية بالاستنكار والاعراض ، لانها ذاقت الامرين من مساوىء الاستعمار ، وهى تتمسك بقوميتها وتعتز بطابعها الخاص ، وهى لذلك لا تقبل من المبادىء الا ما ينبع من صميم قوميتها ووطنيتها . ولا يمكن ان تقبل نظاما مستوردا من الخارج كالشيوعية ، وكل ما يقال خلاف ذلك هو افتراء يقصد به اخضاع البلاد العربية للاستعمار تحت أسماء جديدة » (٨) . ولذلك فقد ايدت يوجوسلافيا كافة

---

(٦) J.B. Tito: Yugoslav foreign political activity. Edition of Secretariat of Information of the Federal Assembly, Belgrade, 1970, p. 20.
Socialist Thought and Practice, No. 44, July — Sep. 1971, p. 73.

(٧) فرج جبران : يوغوسلافيا . المطبعة التجارية الحديثة بالقاهرة بدون تاريخ ص ٧٦ — ٨٢ .
احمد محمود عطا الله : يوغوسلافيا الحديثة . الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة — دون تاريخ ص ٧٣ .
Yugoslav Survey, (Belgrade), April — June 1961, Vol. II, No. 5, p. 753.

(٨) تيتو (ترجمة عبد المنعم حسن) : نظرات فى عالم اليوم . دار المعارف بمصر — القاهرة — دون تاريخ — ص ٦٢ ، ٦٣ .

السنة / نوع التبادل	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الصادرات اليوجوسلافية الى مصر	٢٥٣ر٠٣٦	٣٤٨ر٣١٦	٢٧٠ر٢٠٠
الصادرات اليوجوسلافية الى العراق والجزائر والمغرب وتونس والسودان	١٥٤ر٥١٤	١٤٣ر٠٥٥	٢٤٦ر٩٠٠
المجموع	٤٠٧ر٥٥٠	٤٩١ر٣٧١	٥١٧ر١٠٠
الصادرات اليوجوسلافية الكلية	١٥ر٦٤٥ر٨٠٣	١٥ر٧٩٦ر٢٧٨	١٨ر٤٣٠ر٩٠٠
النسبة المئوية	٢ر٦ ٪	٣ر١ ٪	٢ر٧ ٪
الواردات اليوجوسلافية من مصر	٢٢٣ر٢٧٢	١٩٦ر٤٦٠	٣٧١ر٤٠٠
الواردات اليوجوسلافية من العراق والجزائر والمغرب وتونس والسودان	٢٢٧ر٣٩٢	٣١١ر٦٤٣	٤٥٥ر٨٠٠
المجموع	٤٥٠ر٦٦٤	٥٠٨ر١٠٣	٨٢٧ر٢٠٠
الواردات اليوجوسلافية الكلية	٢١ر٣٤١ر٦٤٤	٢٢ر٤٦٠ر٢٤٥	٢٦ر٦٧٢ر٢٠٠
النسبة المئوية	٢ر١ ٪	٢ر٢ ٪	٣ر١ ٪

تطور التبادل التجارى بين يوجوسلافيا وبعض البلاد العربية[١٠]

(بالالف دينار يوجوسلافى ــ الدولار يعادل ١٥ دينارا يوجوسلافيا حسب أسعار صرف البنك الاهلى اليوجوسلافى فى ١٩٧١)

الحركات الوحدوية العربية ، كتكوين الجمهورية العربية المتحدة ، والاتحاد المصرى السورى اليمنى سنة ١٩٥٨ ، واتحاد الجمهوريات العربية سنة ١٩٧١ .

وتتبادل يوجوسلافيا العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارة مع احدى عشرة دولة عربية (الجزائر والعراق ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس ومصر واليمن والاردن) ، فى الوقت الذى لا يوجد فيه تمثيل دبلوماسى اسرائيلى يوجوسلافى بعد قطع العلاقات بينهما فى يونيو سنة ١٩٦٧ .

وفى ميدان التعاون العلمى والفنى والثقافى والاقتصادى عقدت يوجوسلافيا والبلاد العربية المشار اليها اتفاقيات متعددة ، كان أولها الاتفاق المصرى اليوجوسلافى فى يوليو سنة ١٩٥٣ بخصوص التجارة والدفع بين البلدين ، وتوالت الاتفاقيات عقب ذلك ، مما أدى الى رفع حجم التبادل التجارى المصرى اليوجوسلافى من ٣ ملايين جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ (٩) .

والواقع أن العلاقات العربية اليوجوسلافية اضطلعت بدور حيوى للغاية فى تحريك

(٩) نبيل صباغ : ابعاد العلاقات العربية اليوغوسلافية . الاهرام الاقتصادى ــ ١٥ يناير سنة ١٩٦٨ . ص ٤٢ ــ ٤٧ .

(١٠) Yugoslav Survey Vol. XI, No. 4, Nov. 1970, pp. 126 — 128. Statistical Pocket Book of Yugoslavia. Federal Institute of Statistics, Beograd, 1969, pp. 73 — 74, 1970, pp. 73 — 74, 1971, pp. 75 — 76.

الدبلوماسية اليوجوسلافية عقب عدوان سنة ١٩٦٧ لتسوية الازمة بما يتفق والمصالح الحيوية للبلاد العربية ، كما أنها كانت احد الدوافع الرئيسية التى لعبت دورا هاما فى اتخاذ يوجوسلافيا سياسات مؤيدة للعرب قد تتعارض مرحليا مع المصالح اليوجوسلافية ، فمن المعروف أن يوجوسلافيا ترفع دائما شعار جلاء الاساطيل الاجنبية من البحر المتوسط ، ولكنها عقب العدوان الاسرائيلى مباشرة تراجعت جزئيا عن هذا المطلب حتى لا يحدث تدخل عسكرى غربى لصالح اسرائيل بفعل وجود الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ، ولذلك فقد طالبت فى مؤتمر القوى التقدمية لدول البحر المتوسط المنعقد فى روما فى ابريل سنة ١٩٦٨ بضرورة سحب الاسطول الامريكى أولا من البحر المتوسط ثم الاسطول السوفيتى فيما بعد (١١) ٠

أثر التكوين القومى اليوجوسلافى :

يلعب التكوين الاثنولوجى للشعوب اليوجوسلافية دورا هاما فى تكييف السياسة اليوجوسلافية ازاء القضية الفلسطينية بصفة عامة ، وبالذات من زاوية أثر المسلمين واليهود اليوجوسلاف ، حيث مازال للانتماء القومى الذاتى أثر كبير فى الشعوب اليوجوسلافية ٠ فمن ناحية المسلمين اليوجوسلاف ، فانهم يشكلون ٣ر١٢ فى المائة من السكان ، ويشكلون مجموعة اثنولوجيه متميزة ، اذ أن الاسلام فى يوجوسلافيا يعتبر قومية أكثر منه دينا ، كما ينتظمون فى « المجلس الاسلامى الاعلى » الذى يرأسه « رئيس العلماء » وهو الرئيس الدينى الاعلى للمسلمين اليوجوسلاف ، وتقدر معظم المصادر أن عددهم يتراوح ما بين ١ر٢ ، ٥ر٢ مليون نسمة (١٢) ويتعاطف المسلمون اليوجوسلاف مع القضايا العربية ، فقد حارب بعضهم فى صفوف القوات الفلسطينية ضد القوات الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ (١٣) ، كما أن لهم أثرا كبيرا فى تطوير العلاقات اليوجوسلافية العربية ، وان كان أثرهم السياسى لا يعادل الاثر السياسى لليهود اليوجوسلاف (رغم عدم التناسب العددى) ، نظرا لضعف علاقاتهم بالبلاد العربية ، وتركزهم فى منطقة البوسنة والهرسك المتخلفة اقتصاديا ، وعدم تقلدهم مناصب سياسية هامة ، بجانب موقف مسلمى مقاطعة كوسوفو المستقلة ذاتيا من النظام اليوجوسلافى (وهم من أصل ألبانى) ٠

أما بالنسبة لليهود اليوجوسلاف ، فيرجع استيطانهم لاراضى الشعوب السلافية الجنوبية الى العهود الرومانية ، وقد انتشرت الحركة الصهيونية بينهم منذ أواخر القرن التاسع عشر بقيادة « دافيد الكالى » زعيم اليهود الصربيين ، وبلغ عددهم سنة ١٩٢١ حوالى ٦٤٧٤٦ نسمة (٠ر٤٦ فى المائة من السكان) وفى سنة ١٩٣١ حوالى ٧٦٦٥٤ نسمة يتركزون فى كرواتيا وسلافونيا وغيرها من المناطق المتقدمة التى كانت تابعة للامبراطورية النمساوية المجرية ، كخليط من الاشكنازيم والسفارديم ، كما كانوا يشكلون ١٢١ جماعة يهودية تكون اتحادا فيما بينها يسمى « اتحاد الجماعات اليهودية Federation of Jewish Communities وقد اتسم هذا الاتحاد ـ كما تقول الموسوعة اليهودية العالمية ـ بطابع صهيونى ، فكان الصهاينة يشكلون ٩٥ فى المائة من عضوية

---

(١١) George V. Hueblenet: Tito seeks to further interests of smaller states in world affaires. The German Tribune, May 25, 1968.

(١٢) يمكن ان نقطع بعدم دقة الرقم اليوجوسلافى عن عدد المسلمين اليوجوسلا (٩٧٢ الف نسمة فى تعداد سنة ١٩٦١ يشكلون ٥ر٢٪ من السكان) فدائرة المعارف البريطانية مثلا تذكر أن ثلث سكان البوسنة وحدها (٨٨٦ر٢٧٤ر٣ نسمة) مسلمين ٠ ـ سليمان كورا : الاسلام فى يوجوسلافيا (منبر الاسلام) ـ القاهرة يونيو سنة ١٩٦٤ ص ١٩٣٠

— Encyclopedia Britanica, 1970, Vol. 3, p. 983. Vol. 23, p. 925.

— Jafri: Yugoslavia today. Enterprise Publications, Karaci, pp. 6 — 8.

— R. Petrovic: The numerical strength and territorial distribution of the nations and nationalities of Yugoslavia.
Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 1, Feb. 1971, p. 2.

(١٣) يذكر ان وفدا من المسلمين اليوجوسلاف قد حضر « المؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين » المنعقد فى القاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٣٨ حيث أعطى تأييده للثوار الفلسطينيين ٠

J.C. Hurewitz: The struggle for Palestine.
W.W. Norton & Company, Inc., New York, 1950, p. 89.

مجلسة ، كما كانت له صلاته الوثيقة مع المنظمة الصهيونية العالمية • ومنذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كان هذا الاتحاد يتمتع باستقلال تام فى الاشراف على الشئون الدينية لليهود السلاف الجنوبيين ، وقد تأكد ذلك بقانون خاص أصدرته حكومة الملك الكسندر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ • كما كان « الكالى » يمثل اليهود اليوجوسلاف فى مجلس الوكالة اليهودية سنة ١٩٢٩ • ورغم أن عدد اليهود اليوجوسلاف فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية لم يكن يتجاوز ٥٥ر٠ فى المائة من السكان ، الا أنهم كانوا يلعبون دورا كبيرا فى الحياة الاقتصادية ، ويتمتعون بكامل الحرية السياسية والقانونية ، وبذلك فان يوجوسلافيا لم تعان فى تلك الفترة أى مشكلة يهودية . وليس هناك احصاء دقيق عن عدد اليهود اليوجوسلاف ، فتعداد سنة ١٩٦١ الرسمى اليوجوسلافى يوضح أن عددهم ٢٠٠٠ نسمة (من ١٨٥٤٩ الف نسمة) بينما توضح معظم المصادر أن عددهم يتراوح ما بين ٦٥٠٠ ــ ٧٠٠٠ نسمة بنسبة ٠٣ر٠ فى المائة من السكان (١٤) • وتوجد جاليات يهودية منظمة فى ٣٥ مدينة يوجوسلافية ، أشهرها ببلجراد وزجرب وساراييفو ، وتنضوى كلها تحت لواء « اتحاد الجماعات اليهودية » الذى تعترف به يوجوسلافيا كناطق رسمى باسم الجالية اليهودية فى البلاد • ويملك الاتحاد العديد من نوادى ومدارس الشباب اليهود ، كما يصدر الاتحاد جريدة شهرية باسم « المجلة اليهودية » Jewish Review ، وتقويما عبريا سنويا ، ويشرف على متحف للتاريخ اليهودى • ويتمتع اليهود اليوجوسلاف بالحرية والمساواة الكاملة باعتراف ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى سنة ١٩٦٧ ، وقد تمثل ذلك فى اتخاذ يوجوسلافيا سياسة ودية ازاء الهجرة اليهودية منها الى اسرائيل ، واقامتها نصب تذكارية لضحايا الحرب من اليهود على يد النازى • كما يقيم « اتحاد الجماعات اليهودية » علاقات وطيدة مع المنظمات اليهودية فى الخارج • فقد قام مكتب الجاليات التابع للمؤتمر الصهيونى العالمى بتنمية العلاقات مع الاتحاد بالاشتراك مع « جمعية المستوطنين اليوجوسلاف » فى اسرائيل ، وعقدت فى اسرائيل الحلقات الدراسية السنوية بصورة منتظمة لمديرى النوادى الاهلية فى يوجوسلافيا ، بينما اشترك المدرسون والمبعوثون فى اسرائيل فى المخيمات الصيفية للشباب اليهودى اليوجوسلافى التى أقيمت بمساعدة المكتب كل سنة • وفى مايو سنة ١٩٦٥ قام وفد من الجالية اليهودية اليوجوسلافية بزيارة اسرائيل • وفى سنة ١٩٦٦ اشترك عضوان من يهود يوجوسلافيا فى حلقة دراسية نظمها « الاتحاد العالمى للطلاب اليهود » ، كما قام بعض الشباب اليهود اليوجوسلاف بتمضية عدة أسابيع فى كيبوتزات اسرائيل ، وفى نفس السنة احتفلت الجالية اليهودية اليوجوسلافية بالذكرى الاربعمائة لاستيطان أول جالية يهودية فى البوسنة والهرسك ، وكان هذا الاحتفال الاول من نوعه فى أوربا الشرقية • كما سمحت السلطات اليوجوسلافية للجالية اليهودية بالاحتفال بمناسبة تأسيس اسرائيل ، وان كانت قد رفضت السماح لها باعلان تضامنها مع اسرائيل بشكل رسمى خلال العدوان الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ • الا أن الجالية

---

(١٤) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ــ وزارة الارشاد القومى ــ الجزء الثانى ــ دون تاريخ ــ ص ١١١ ، ١١٢ •

— The Universal Jewish Encyclopedia. 1943, Vol. 10, pp. 618 — 619.

— Keesing's Contemporary Archives (1931 — 1934), Vol. 1, p. 750.

D. Kiss: Jewish in Eastern Europe.

Foreign Affairs, Vol. 15, No. 2, Jan. 1937, p. 337.

Statistical Pocket Book of Yugoslavia, 1971, op. cit., p. 27.

ويبدو ان الرقم اليوجوسلافى أقرب الى الدقة اذا قارنا عدد اليهود الباقين فى يوجوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية بحجم الهجرة اليهودية اليوجوسلافية الى اسرائيل على نحو ما سنوضحه • الياس سعد : الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة • منظمة التحرير الفلسطينية ــ مركز الابحاث ــ بيروت ــ نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٤٩ •

— Keesing's Contemporary Archives (1952 — 1954), Vol. Ig, p. 1954.

— The Jewish Year Book (1970), Jewish Chronicle Publications, 1970, London, p. 187.

اليهودية اليوجوسلافية كانت هى الجالية الوحيدة فى اوربا الشرقية التى ارسلت مندوبا لها فى اجتماع اللجنة التنفيذية الاوربية للمؤتمر اليهودى العالمى المنعقد فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، كما حضر مندوب عنهم اجتماع المؤتمر اليهودى العالمى المنعقد فى جنيف فى يوليو سنة ١٩٦٨ حيث أكد أن سياسة يوجوسلافيا تجاه الصراع العربى الاسرائيلى لم تؤثر على وضع اليهود اليوجوسلاف ، بل ان مجلة « كومونيست » الناطقة باسم رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف نشرت مقالا لكاتب يهودى يوجوسلافى (اوسكار دافيكو) ينهم فيه بعض الدوائر الشيوعية البولندية باللاسامية خلال التحرك الصهيونى فى بولندا فى مارس سنة ١٩٦٨ (١٥) • من ذلك يتضح عمق الروابط بين اسرائيل وبين اليهود اليوجوسلاف الذين يمارسون بالفعل اثرا ضاغطا على السياسة اليوجوسلافية تجاه القضية الفلسطينية ، تمثل فى سماح يوجوسلافيا بالهجرة اليهودية منها الى اسرائيل على نطاق واسع ، وفى سرعة تدعيم العلاقات التجارية الاسرائيلية اليوجوسلافية عقب عدوان سنة ١٩٦٧ بفترة وجيزة •

يوجوسلافيا وقضية تقسيم فلسطين :

كان عرض القضية الفلسطينية أمام الامم المتحدة فى ابريل سنة ١٩٤٧ أول احتكاك فعلى « لجمهورية يوجوسلافيا الاتحادية الشعبية » بالقضية الفلسطينية • وقد انتهت يوجوسلافيا فى تلك الفترة سياسة خاصة ازاء القضية الفلسطينية تختلف عن سياسات الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية • ففى البداية أيدت يوجوسلافيا مشروع القرار العربى المقدم الى اللجنة التوجيهية التابعه للامم المتحدة فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٧ بشأن انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين ، واعلانها دولة مستقلة ، ووقف الهجرة اليهودية اليها ، بينما أيدت فى ٥ مايو مشروع القرار البولندى التشيكوسلوفاكى بشأن دعوة مندوبى الوكالة اليهودية الى حضور اجتماعات الجمعية العامة ، ورفضت فى ١٢ مايو مشروع القرار الفرنسى المقدم الى الجمعية العامة الذى يقضى بعدم ذكر استقلال فلسطين فى صلاحيات « اللجنة الخاصة للامم المتحدة بصدد فلسطين » • وقد تكونت هذه اللجنة فى سبتمبر وكانت يوجوسلافيا عضوا فيها من بين إحد عشر عضــوا • ففى ٢٦ سبتمبر بدات المناقشة العامة للقضية الفلسطينية واعلن جوزيف بريلاج المندوب اليوجوسلافى أن حكومته « درست المشكلة الفلسطينية من كافة نواحيها ، وهى تحرص على استنباط خير حل لها يكفل العلاقات الطيبة بين العرب واليهود ، والحل المثالى هو الذى يرتضيه الشعبان ، ولكن الحالة الحاضرة تجعل اتفاقهما ضربا من المستحيل ، لذلك ترى يوجوسلافيا أن يكون الحل مؤديا الى نوع من التعاون على أساس تصالحى فى نطاق مبادىء الامم المتحدة » وأوضح المستر بريلاج أن « تحليل العوامل التاريخية يجعل فلسطين ذات علاقة بالشعبين ، ولا نزاع فى حق كل منهما فى الاستقلال وفى تقرير مصيره ، ويجب الاعتراف بهذا الحق دوليا ، وبأن لكل من الشعبين حقوقا متساوية فى فلسطين ، ولذا ترى يوجوسلافيا انهاء الانتداب واعلان استقلال البلاد جميعها فورا ، ولكن هذا الحل غير ممكن حاليا لان بريطانيا لم تقم بواجباتها طبقا للانتداب ، وحكمت البلاد حكما استعماريا ، وهذا هو مصدر الحالة الحاضرة

---

(١٥) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٦ ـ منشورات الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٦٨ ص ٥١٤

Bernard Postal and S. Abramson: The landmarks of a people, a guide to Jewish sites in Europe.
Hill and Wang New York, 1962, p. 257.

ويذكر انه فى ابريل سنة ١٩٧١ زارت بعثة صحافية اسرائيلية يوجوسلافيا ، وقابلت نائب رئيس اتحاد الجماعات اليهودية الذى اكد لاعضاء البعثة ان اليهود ممثلون تمثيلا جيدا فى الوظائف الحكومية والجيش والمهن الحرة ، وانها تلقى التشجيع المادى والمعنوى من الدولة •

الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٧ ـ منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٦٩ ـ ص ٩٣٤، ٩٣٥ ، فى الكتاب السنوى لسنة ١٩٦٨ ـ بيروت ـ ١٩٧١ ص ٩١٨ •

المؤتمر الصهيونى السابع والعشرون سنة ١٩٦٨ • الجزء الاول • مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام (القاهرة) ـ ١٩٧١ ص ٥٢

وعدم التعاون بين الشعبين ، فكيف نتصور قيام هذا التعاون اذا كانت خالية من النظام النيابى ، واذا كانت دولة أجنبية جاثمة على أوطانهم ؟ » · على هذا الاساس اقترح المندوب اليوجوسلافى تصفية الانتداب ، وتهيئة البلاد لتباشر شئونها ، واعلان استقلال فلسطين وحكمها على أساس النظام الفيدرالى ، كما اقترح أن يسمح بدخول مهاجرين فى المناطق اليهودية فى حدود القدرة على الاستيعاب ، مع تاليف لجنة دولية من عدد متساو من العرب واليهود وأعضاء من الامم المتحدة لضبط الهجرة الى فلسطين أثناء السنوات الثلاث القادمة ، وبعد ذلك تتولى شئون الهجرة حكومة دولة فلسطين المستقلة (١٦) · من ذلك يتضح أنها اتخذت موقفا وسطا قوامه الاعتراف بحقوق العرب واليهود فى فلسطين فى نطاق دولة فيدرالية فلسطينية · وعلى هذا الاساس رفضت فى لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين مشروع التقسيم ، واقترحت مع الهند وايران انشاء دولة اتحادية فى فلسطين مكونة من قسم عربى يشمل معظم فلسطين الداخلية ، وقسم يهودى ، مع انشاء وحدة اقتصادية بين القسمين ، على أن تكون القدس عاصمة للدولة الاتحادية التى تتولى شئون الدفاع والسياسة الخارجية · وحينما عرضت المشروعات المتعددة بصدد فلسطين امام اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة فى ٢٥ نوفمبر اتخذت يوجوسلافيا موقف الامتناع عن التصويت ، سواء على مشروع القرار العربى بشأن جعل فلسطين دولة موحدة ، أو على مشروع تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية ، وحينما عرض مشروع التقسيم على الجمعية العامة فى ٢٩نوفمبر سنة ١٩٤٧ امتنعت يوجوسلافيا عن التصويت عليه (١٧) · فكيف يمكن تفسير هذه السياسة اليوجوسلافية الخاصة تجاه قضية التقسيم فى الوقت الذى اتخذت فيه كل دول الكتلة الشرقية سياسة مختلفة تماما ؟ · الواقع أن المركز الاستقلالى الخاص الذى تمتع به النظام اليوجوسلافى عقب الحرب العالمية الثانية – بالنسبة لما كانت تتمتع به سائر الديمقراطيات الشعبية من استقلال – يفسر لنا سبب استقلالية الموقف اليوجوسلافى ، وان كان لا يفسر لنا سبب اتخاذ يوجوسلافيا هذه السياسة بالذات · ويرجع المركز الاستقلالى الخاص ليوجوسلافيا فى تلك الفترة الى عاملين رئيسيين، **أولهما** : أن الثورة اليوجوسلافية كانت ثورة شعبية شاملة لمعظم القوى السياسية التى انتظمت فى أطار « الجبهة الشعبية » ، كما أن تحرير البلاد من الاحتلال النازى – رغم اعتماده على المعونة العسكرية للحلفاء – الا أنه تم أساسا عن طريق الجبهة وقوات الانصار اليوجوسلافية ، دون تدخل حقيقى من الحلفاء وبالذات من الجيش السوفيتى لا سيما بعد ان امتنعت موسكو عن تقديم المساعدات العسكرية لقوات تيتو الا فى نطاق محدود منذ يونيو سنة ١٩٤٤ وبعد أن شجبت صراحة محاولات تيتو أثناء الحرب ارساء أسس النظام اليوجوسلافى الجديد · ولذلك فانه حينما تدخلت بعض القوات السوفيتية للمشاركة فى تحرير بعض المناطق الصربية فى أواخر الحرب ، اشترط تيتو ان تخضع المناطق المحررة لسلطته · ومن ناحية أخرى ، فان المساعدة العسكرية البريطانية لقوات تيتو لم تشمل ارسال قوات مسلحة للقتال الفعلى واقتصرت على بعثة عسكرية استشارية · وبذلك لم تكن يوجوسلافيا مرتبطة عسكريا بدولة معينة بعد الحرب العالمية الثانية ، مما يمكن ان يفرض عليها انتهاج سياسات معينة ، وذلك على النحو الذى تجلى فى موقف الديمقراطيات الشعبية الاخرى من القضية

---

(١٦) شاكر الدبس : الدول العربية فى منظمة الامم المتحدة · مطبعة الانشاء بدمشق – ١٩٤٨ – ص ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ · مصر فى هيئة الامم المتحدة (١٩٤٧) – تقرير عن اعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الامم المتحدة المعقودة فى نيويورك (١٦ سبتمبر – ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧) – القاهرة – مطبعة مصر – ١٩٤٨ – ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ ·

(١٧) ملف وثائق فلسطين – وزارة الارشاد القومى – الهيئة العامة للاستعلامات – القاهرة · الجزء الاول – ١٩٦٩ – ص ٩١٤، الاهرام فى ٢٦ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ · ويذكر ان دول الكتلة الشرقية الخمس الاخرى (الاتحاد السوفيتى وروسيا البيضاء وتشيكوسلوفاكيا واوكرانيا وبولندا) كانت قد تحمست بشدة لمشروع التقسيم وصوتت لصالحه · انظر فى مقارنة سياسة الاتحاد السوفيتى ازاء مشروع التقسيم : محمد السيد سليم : الاتحاد السوفيتى والقضية الفلسطينية ، السياسة الدولية يوليو ١٩٦٩ – ص ٢٢ – ٥٢ ·

الفلسطينية (١٨) . **وثانيهما :** نوعية علاقات القوى التى أحاطت بيوجوسلافيا أثناء الحرب ، أتاحت لها أن تضمن مركزها الاستقلالى . فقد اتفق تشرشل وستالين فى مؤتمر موسكو سنة ١٩٤٤ على أن يكون لكل من الطرفين نفوذ متعادل فى يوجوسلافيا بنسبة ٥٠ فى المائة ، ولكن تيتو استطاع فى ظل هذا النفوذ المتعادل المتفق عليه أن يتخلص من كلا الطرفين ، اذ لم يتح طرف منهما للاخر أن ينفرد بأى نفوذ حقيقى فى يوجوسلافيا ، ويتضح من مراسلات تشرشل وستالين أن كلاهما يشكو من تدهور النسبة المقررة لنفوذه (١٩) . وبذلك استطاع تيتو ، فى ظل موازنة نفوذ الطرفين ، أن يتخلص منهما ، وأن يحافظ على استقلال بلاده ، مما كان له أثره فى سياسات يوجوسلافيا ازاء شتى القضايا الدولية فى تلك الفترة ، ومنها القضية الفلسطينية .

والواقع أن السياسة اليوجوسلافية المعتدلة تجاه القضية الفلسطينية سنة ١٩٤٧ كانت حلا توفيقيا وسطا بين مجموعة من الاعتبارات كتفجر المشكلة اليهودية فى يوجوسلافيا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، وعلاقات بعض القيادات الفلسطينية بقوات الاحتلال النازى فى يوجوسلافيا من ناحية ، وعلاقات يوجوسلافيا بالبلاد العربية فى تلك الفترة، متمثلة فى موقف العرب من الشكوى اليونانية ضد يوجوسلافيا فى الامم المتحدة سنة ١٩٤٦ .

أولا : تفجر المشكلة اليهودية فى يوجوسلافيا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية :

أوضحنا أن اليهود اليوجوسلاف تمتعوا بقدر كبير من الحرية والتسامح الدينى والسياسى ، حتى لتذكر دائرة المعارف اليهودية أن يوجوسلافيا لم تعرف اللاسامية الا منذ الاحتلاف النازى ، ورغم ذلك فانها لم تكن ظاهرة جماهيرية . فبعد انضمام يوجوسلافيا للميثاق الثلاثى المعادى للكومنترن فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤١ ، قامت حكومة سفتكوفيتش باصدار بعض القوانين العنصرية المعادية لليهود ، كما أصدرت سلطات الاحتلال النازية فى أبريل سنة ١٩٤١ عدة قوانين حدت من حرية اليهود فى العمل ، وحظرت عملهم فى الانشطة الاعلامية والثقافية والادبية . وأصدرت حكومة الجنرال نيدتشى الصربية عدة قرارات فى أكتوبر سنة ١٩٤١ تحظر اشتراك اليهود فى تجارة المواد الغذائية ، كما وضعت منشآتهم التجارية تحت رقابة الدولة ، وأعطت السلطات المحلية حق تصفية أعمالهم ، كما اعتقلت الكثير من اليهود اليوجوسلاف . ومن ناحية أخرى ، فقد قامت قوات الاحتلال النازى وقوات منظمة الاوستاشى الارهابية فى كرواتيا بتصفية ٨٠ فى المائة من اليهود اليوجوسلاف (٦٠ ألفا من ٧٥ ألف يهودى) . وفى خلال عملية مقاومة قوات الاحتلال ، انضم معظم اليهود اليوجوسلاف الى قوات تشتنك الصربية بزعامة ميخائيلوفيتش والمناوئة لقوات الانصار بزعامة تيتو وخلال سنة ١٩٤٣ كان هناك فى صفوف تشتنك « لواء يهودى وطنى » بينما انضم بعض اليهود الفارين من الاضطهاد النازى الى قوات تيتو ، وبرزت منهم قيادات أثرت فى السياسة الخارجية اليوجوسلافية فى تلك الفترة على نحو ما سنوضحه . والمهم أن هذه الاوضاع أدت الى بروز مشكلة لم تعرفها يوجوسلافيا من قبل ، مما دفع الحكومة اليوجوسلافية برئاسة تيتو الى تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين حتى تناقص عددهم سنة ١٩٤٨ الى ٧٠٠٠ نسمة من أصل

---

(١٨) V. Dedijer: Tito speaks. Weidenfeld and Nicolson, London, 1953, pp. 169 — 180, 213 — 24.
N. Kapetanovic: Tito and his partisans (What really happened in Yugoslavia from 1941 — 1945). Jugoslovenka Krjiga, Belgrade, 1963, pp. 39 — 42.

(١٩) W. Churchill: The second World War, Vol. VI, Cassell & Co., Ltd., London, 1954, p. 198, 208 — 488, 501.
H.F. Armstrong: Tito and Goliath. The Macmillan Company, New York, 1955, pp. 36 — 37.

١٠٫٥٠٠ فى سنة ١٩٤٦ (٢٠) وذلك اعتقادا منها أن هجرة اليهود الى فلسطين من شأنها حل المشكلات الناشئة عن الاضطهاد النازى لليهود اليوجوسلاف وتعويضهم عما اصابهم (٢١) . وقد أوضح المستر بريلاج أمام الجمعية العامة للامم المتحدة سنة ١٩٤٧ أن بلاده ترى أن مشكلة فلسطين مرتبطة بمشكلة اليهود المشردين . أكثر من ذلك فقد أسهمت يوجوسلافيا فى عملية تهريب الاسلحة التشيكوسلوفاكية الى اسرائيل فى أوائل سنة ١٩٤٨ ، بعد أن أوضح الدكتور بيبلر نائب وزير الخارجية اليوجوسلافى للمندوب الاسرائيلى موردخاى أورين ، أن بلاده لا تستطيع أن تبيع الأسلحة لاسرائيل لان ذلك لا يتفق ومبادئها . ولكن يوجوسلافيا تطوعت بالسماح للطائرات التشيكية بالهبوط فى مطار مجهول فى مونستار فى طريقها الى اسرائيل بطريقة سرية ، وللسفن التشيكية التى تحمل الاسلحة الى اسرائيل عن طريق ميناء فوكوفار اليوجوسلافى ، ومن هناك ترسل بالقطارات الى ميناء شيفينيك على الساحل الادرياتيكى فى حراسة بعض أعضاء الحزب الشيوعى اليوجوسلافى حتى يتم شحنها الى اسرائيل (٢٢) .

٦٣١

ثانيا : يهودية بعض القيادات اليوجوسلافية (٢٢)

انضم معظم اليهود الكروات الفارين من اضطهاد منظمة الاوستاش الى قوات تيتو ، وحاربوا فى صفوفها ، وزاد نفوذهم فى أوساط قوات الانصار والحزب الشيوعى اليوجوسلافى ، وكان منهم موشى بيادى نائب الرئيس تيتو سنة ١٩٤٥ وفيلسوف الحزب وموجه السياسة الخارجية اليوجوسلافية فى تلك الفترة ، بل ان بعض رجالات المظلات الذين أسقطتهم بريطانيا أثناء الحرب لمساعدة وتدريب قوات الانصار كانوا من قوات الهاجاناه اليهودية . ومن الطبيعى أن يكون لكل هؤلاء تأثير معين على السياسة اليوجوسلافية ازاء قضية فلسطين بعد الحرب .

ثالثا : علاقات بعض القيادات الفلسطينية بالقوات النازية فى يوجوسلافيا [٢٤]

فى سنة ١٩٤٢ كون مفتى فلسطين أمين الحسينى « الفيلق العربى » فى المانيا النازية ، وقد قام هذا الفيلق بحماية خطوط الجيش النازى فى

---

(٢٠)
— The Universal Jewish Encyclepedia, op. cit., p. 619, 620.
— Josip B. Tito: Selected military works.
Vojnoizdavacki Lavod, Belgrade, 1966, pp. 38 — 39.
— Keesing's Contemporary Archives (1940 — 1943), Vol. IV, p. 4349.
Henry Monneroy: La persécution des Juifs dans les pays de l'Est (présenté à Nuremberg).
Editions du Centre, Paris, 1949, pp. 236 — 243.

(٢١) اوضح ذلك أحد الكتاب اليوغوسلاف فى دراسة حديثة له ، انظر
L. Radovanovic: The question of Palestine.
Review of International Affairs (Belgrade), Vol. XXII, No. 502, Mar. 5, 1971, p. 14.

(٢٢)
A. Krammer: Arms for independence: when the Soviet bloc supported Israel.
In Walid Khalidy (ed.): From Haven to conquest, readings in Lionism and the Palestine problem until 1948.
Beirut, The Institute for Palestine Studies, 1971, pp. 747 — 749.
— Munya Mardor: Strictly illegal.
Robert Hale Ltd., London, 1964, pp. 186 — 197, 201, 218 — 219.

(٢٣)
— N. Ausubel: Pictorial history of the Jewish people.
Crown Publishers, Inc., New York, 1953, p. 208.

(٢٤)
— Joseph B. Schechtman: The Mufti and the Fuehrer.
New York. Thomas Yoseloff. London. 1965, p. 135, 139, 140, 175.

مقدونيا ، وباصطياد وتعقب رجال المظلات البريطانيين الامريكيين الذين أسقطتهم طائرات الحلفاء فى يوجوسلافيا لمساعدة قوات المقاومة اليوجوسلافية كما قام بتكوين فرقة من المسلمين الكروات فى « دولة كرواتيا المستقلة » (التى كونها النازيون برياسة بافليتش) وذلك لمحاربة قوات الانصار اليوجوسلافية . وفى ابريل سنة ١٩٤٣ خاطب المفتى هذه الفرقة قائلا « ان الموقف فى كل من كرواتيا وفلسطين متشابه ، لان كلاهما يقاتل فى معركة واحدة ضد عدو واحد هم البريطانيين وحلفائهم اليهود » . كما كانت له علاقات وثيقة بانتى بافليتش زعيم منظمة الاوستاشى الارهابية المناوئة لقوات الانصار . ولذلك فقد طلبت يوجوسلافيا فى يوليو سنة ١٩٤٥ تسليم المفتى كمجرم حرب ، واتهمته بتمويل عملية انفصال البوسنة والهرسك ايام الاحتلال النازى ، ولم تتراجع عن ذلك الا بضغط من جامعة الدول العربية والحكومة المصرية . ومن المعروف أن المفتى كان هو قائد الحركة الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية بحكم كونه قائدا للجنة العربية العليا ، ومن الطبيعى الا تتخذ يوجوسلافيا موقفا مؤيدا تماما لحركة يقودها المفتى أمين الحسينى .

ومن ناحية اخرى ، فقد كان للعلاقات العربية اليوجوسلافية أثرها فى موازنة هذه النقاط السلبية بالنسبة للموقف العربى ، بالذات بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية بين يوجوسلافيا والدول العربية المستقلة عقب الحرب مباشرة ، بل ويبدو الموقف اليوجوسلافى فى الامتناع عن التصويت على مشروع التقسيم مشابها للموقف العربى من الشكوى اليونانية حول اتهام يوجوسلافيا وبلجاريا واليونان بمساعدة الشيوعيين اليونانيين ، اذ امتنعت البلاد العربية فى الدورة العادية الثانية للامم المتحدة سنة ١٩٤٦ عن التصويت على مشروع القرار الامريكى الذى يدعو الى تكوين لجنة خاصة للتأكد من توقف الدول الثلاث عن مساعدة الشيوعيين اليونانيين (عدا العراق) وعلى مشروع القرار السوفيتى الذى يدعو الى سحب القوات الامريكية والبريطانية من اليونان (٢٥) .

يوجوسلافيا والهجرة اليهودية الى اسرائيل :

يرجع تاريخ الهجرة اليهودية اليوجوسلافية الى فلسطين الى اوائل القرن الحالى ، وقبل تأسيس الدولة اليوجوسلافية ذاتها ، والى جيل المهاجرين فى تلك الفترة ، تنتمى معظم القيادات الاسرائيلية من اصل يوجوسلافى (صربى) واشهرهم أداميمون وجوداليب ميمون وحنه لامدان ، وبينما منعت بعض دول شرق اوربا فى بعض الفترات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، فان يوجوسلافيا لم تحظر هذه الهجرة ، وذلك لسببين رئيسيين : اولهما يدور حول ما ذكرناه من تفجر المشكلة اليهودية فى يوجوسلافيا فى تلك الفترة ، وثانيهما يرجع الى الجهود التى بذلها المستر فيوريللو لاجارديا مدير عام وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين لدى الرئيس تيتو فى سنة ١٩٤٦ لتسهيل هجرة اليهود اليوجوسلاف الى فلسطين ، مستغلا فى ذلك حاجة يوجوسلافيا الى مساعدات الوكالة ، اذ ربط المستر لاجارديا بين استمرار معونات الوكالة وبين تسهيل الهجرة اليهودية مهددا بوقف المعونة . وقد أفاد « تقرير لجنة تقصى الحقائق الانجلو أمريكية فيما يتعلق بمشكلات اليهود فى اوربا وفلسطين » الصادر فى أبريل سنة ١٩٤٦ ان اليهود اليوجوسلاف يتمتعون بكامل الحرية والمساواة ، وانه لا توجد أى دلائل على وجود اللاسامية فى يوجوسلافيا وان ٢٧٥٠ يهوديا قد عبروا عن رغبتهم فى الهجرة الى فلسطين . كما أفادت تقارير الوكالة اليهودية من بلجراد فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ان ٣٥٠٠ يهودى يوجوسلافى قد هاجروا الى اسرائيل باشراف لجنة التوزيع الامريكية المشتركة » . وقد سمحت الحكومة اليوجوسلافية لهم بأخذ ممتلكاتهم الشخصية معهم ، بينما رفضت هجرة المهندسين والاطباء والفنيين اليهود الا أنه فى سنة ١٩٤٩ رفعت يوجوسلافيا كل القيود على الهجرة الى اسرائيل ، مما أدى الى ارتفاع الهجرة فى الفترة من سنة

---

(٢٥) G. Moussa Dib: The Arab, bloc in the United Nations. Djambatan Ltd, International Educational Publishing House, Amsterdam, 1956, pp. 81 — 82.

١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ الى ٧٧٦٤ يهوديا من أصل ١٠ر٥٠٠ يهودى سنة ١٩٤٥ (٢٦) .

العلاقات اليوجوسلافية الاسرائيلية :

فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٨ اعلنت يوجوسلافيا اعترافها القانونى باسرائيل ، كما تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى المفوضية ، وكانت يافا هى مقر المفوضية اليوجوسلافية فى اسرائيل رغم تأييد يوجوسلافيا للقرار الصادر عن الكنيست الاسرائيلى فى ٥ ـ ١٢ ـ ١٩٤٩ بأن القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل ورفض تدويل القدس ، ومعارضتها مع اسرائيل التوصية رقم ٣٠٣ (٤) الصادرة عن الجمعية العامة فى ٩ ـ ١٢ ـ ٤٩ بشأن خلق نظام دولى للقدس ، وكانت قد أيدت فى ١١ ـ ٥ ـ ١٩٤٩ انضمام اسرائيل الى الامم المتحدة ، كما كان الوزير المفوض اليوجوسلافى الى اسرائيل قد ألقى خطابا رسميا أمام بن جوريون فى القدس فى ٣٠ ـ ٥ ـ ١٩٥٠ وكان هو الممثل الدبلوماسى الاول الذى يعترف بالقدس كعاصمة لاسرائيل (٢٧) .

وحتى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ كانت العلاقات اليوجوسلافية هى أشمل علاقات بين اسرائيل واى دولة ماركسية أخرى . فوقعت فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ اتفاقية للتجارة والدفع بين البلدين (تتجدد سنويا) وشهدت سنة ١٩٥٣ توثق العلاقات اليوجوسلافية الاسرائيلية الثقافية والرياضية ، بما فى ذلك تبادل زيارات الطلاب والوفود العسكرية . وفى سنة ١٩٥٤ قام وفد من حزب العمل الاسرائيلى بزيارة يوجوسلافيا بدعوة من التحالف الاشتراكى للشعب العامل فى يوجوسلافيا ، كما قام وفد من عمال المصانع الاسرائيلية بالتدرب فى المصانع اليوجوسلافية وفى يونيو من نفس السنة ، زارت بعض قطع الاسطول الاسرائيلى ميناء سبليت اليوجوسلافى كما قام وفد اسرائيلى بالتفاوض مع السلطات اليوجوسلافية حول تعويض اليهود اليوجوسلاف الذين هاجروا الى اسرائيل عن ممتلكاتهم المؤممة فى يوجوسلافيا ، وقد وافق اليوجوسلاف على دفع هذه التعويضات ، كما ارتفع حجم التبادل التجارى الى ٣ر٥ مليون دولار .

وخلال الفترة التالية ، ارتفع حجم التبادل التجارى بين اسرائيل ويوجوسلافيا من ١٣٤٧٧ ألف دولار سنة ١٩٦٢ الى ١٩ر٥ مليون دولار سنة ١٩٦٦ مع توقيع اتفاق تجارى جديد سنة ١٩٥٧ يجدد سنويا أيضا . وفى ٩ يونيو سنة ١٩٦٦ تم فى القدس توقيع « بروتوكول تبادل السلع » وبمقتضاه ارتفع حجم التبادل الى حوالى ٢٦ مليون دولار ، وقد تجدد البروتوكول فى أول يونيو سنة ١٩٦٧ كذلك فقد افتتحت شركة الملاحة اليوجوسلافية « كفارنو » خطا ملاحيا منتظما مع اسرائيل كما طلبت شركة الطيران اليوجوسلافية (جات) من شعبة الطيران المدنى فى اسرائيل السماح لها برحلة جوية اسبوعية الى

---

(٢٦) F. Morgan: «Adisplaced Person», in post War Germany (1945 — 1966), in W. Khalidy: op. cit., p. 543.

وليم فهمى : الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة . معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧١ ـ ص ١٣٣ ، ١٤٣ الياس سعد : الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ـ المرجع السابق ـ ص ٢٤٢ .

Keesing's Contemporary Archives (1946 — 1948). Vol. 6, p. 7895, (1949 — 1950), Vol. VII, p. 9723, 9519.

(٢٧) Keesing's Contemporary Archives (1946 — 1948), op. cit. p. 9282.

— Sami Hadawi (ed.): United Nations resolutions on Palestine (1947 — 1966). Published for the Institute for Palestine Studies, Beirut, 1967, pp. 34 — 36, 47 — 48.

— The Middle East Journal, Vol. IV, July 1950, p. 339.

— Israel Government Year Book (1966 — 7). Published by the Government Printer, p. 172.

اسرائيل (٢٨) وازاء نمو التبادل التجارى الاسرائيلى اليوجوسلافى – وبالذات بعد أن ثبت لجامعة الدول العربية ان يوجوسلافيا تعيد تصدير البترول العربى الى اسرائيل – فقد أوصى المؤتمر الثانى والعشرين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل المنعقد فى يناير سنة ١٩٦٨ مجلس الجامعة بأن تبذل الحكومات العربية مساعيها لدى يوجوسلافيا للحد من النمو المطرد فى العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل • وقد تعهدت يوجوسلافيا بالامتناع عن اعادة تصدير البترول الى اسرائيل من الموانىء اليوجوسلافية (٢٩) • وفى هذا الصدد يمكننا ان نشير الى ما اعلنه آهاوون بيكر » رئيس اتحاد عمال اسرائيل فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٩ من أن الرئيس تيتو وعده بزيارة اسرائيل خلال زيارته القادمة للشرق الاوسط ، وهو ما لم يحدث فعلا ، والى تعاون السلطات اليوجوسلافية مع اسرائيل فى قضية ايخمان حتى أن يوجوسلافيا سلمت اسرائيل فى فبراير سنة ١٩٦١ حوالى مائة وثيقة حول جرائم ايخمان فى يوجوسلافيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، كما تعهد خلال اجتماعه بناحوم جولدمان فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ بالتدخل لدى البلاد العربية لتحسين معاملة اليهود المقيمين بها • ومن ناحية التعاون العلمى ، توجد اتفاقية للتعاون فى هذا الصدد بين الجامعة العبرية وجامعة بلجراد وتنص الاتفاقية على تبادل الاساتذة والمنح الدراسية والمحاضرين بين الجامعتين ، وعلى تلقى العلماء والطلبة الاسرائيليين المساعدات من المؤسسات الثقافية فى يوجوسلافيا لا سيما مؤرخو التاريخ اليهودى فى يوجوسلافيا • وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ حضر وفد من العلماء اليوجوسلاف دورة دراسية دولية لابحاث الطاقة الذرية فى مركز الطاقة الذرية الاسرائيلى ، كما حضر وفد علمى يوجوسلافى « المؤتمر الاول للبحث العلمى فى المقاومة اليهودية أثناء الاحتلال النازى لاوروبا » المنعقد فى القدس فى ١١ – ١٧ ابريل سنة ١٩٦٨ هذا فى الوقت الذى رفضت فيه يوجوسلافيا طلب اسرائيل حضور الندوة الدولية التى تنظمها الامم المتحدة ويوجوسلافيا لمناقشة دور الشباب فى مجال حماية حقوق الانسان • كذلك يمكن أن نشير الى أن العلاقات بين رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف والحزب الشيوعى الاسرائيلى علاقات طيبة ، كما يجرى تبادل المعلومات بين التنظيمين ، ففى يناير سنة ١٩٦٨ قام وفد من الحزب برئاسة فيلنر بزيارة يوجوسلافيا حيث تم استعراض الخبرات التنظيمية ومشكلة الشرق الاوسط (٣٠) •

واتفاقا مع السياسة المعتدلة التى اتبعتها يوجوسلافيا ازاء ازمة الشرق الاوسط سنة ١٩٦٧ فان العلاقات التجارية بين اسرائيل ويوجوسلافيا

---

(٢٨) على محمد على : اسرائيل والشرق الاوسط •
الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة بدون تاريخ ص ٤٣١ •
رفيق حبيب مطلق : اسرائيل قبيل العدوان •
منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث – بيروت – سبتمبر سنة ١٩٦٧ ص ٢٤ •
- Government Year Book (1953 — 54). Published by the Government Printer, Jerusalem, Nov. 1953, p. 155, 157. (1954), Nov. 1954, p. 131.
- Israel Government Year Book (1964 — 5), Dec. 1964, p. 158.
- Statistical Abstract of Israel (1966), No. 17, Published by the Central Bureau of Statistics, Jerusalem, p. 252.
- Yugoslav Survery, Vol. VIII, No. 2, May 1967, p. 160.
- The Middle East Journal, Aut. 1967, p. 514.

(٢٩) الكفاح (بيروت) فى ١٩٦٥/٦/٢٣ ، والاهرام فى ١٩٦٦/٧/١٧ •
ملف وثائق فلسطين – الجزء الثانى – المرجع السابق ص ١٣٩٣ ، ١٥٢٠ •
(٣٠) شحاده موسى : علاقات اسرائيل مع دول العالم (١٩٦٧ – ١٩٧٠) •
منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث – بيروت – مايو سنة ١٩٧١ – ص ٣٣٢ •
الاهرام فى ١٩٧٠/٥/١٣ •
- The Middle East Journal, Vol. 13, Sum. 1959, No. 3, p. 298.
- Yugoslav Survey, April — June 1961, op. cit., p. 753.
- Observer, (London), Dec. 17, 1967.
- Socialist Thought and Practice, No. 29, Jan. — Mar. 1968, p. 150.

ثم تلبث ان عادت سريعا الى حالتها الطبيعية عقب العدوان بعد أن كانت يوجوسلافيا قد اوقفت استيراد البضائع الاسرائيلية لبضعة شهور ، وذلك تمشيا مع المبدأ العام فى السياسة الخارجية اليوجوسلافية القائم على الفصل بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات التجارية · فابتداء من يوليو سنة ١٩٦٧ تابعت شركة الملاحة الوطنية اليوجوسلافية رحلاتها المنتظمة الى حيفا تحت العلم اليوجوسلافى ، بعد أن كانت السفن اليوجوسلافية عقب الحرب مباشرة ترفع اعلام دول اخرى · كما واصلت شركة زيم الاسرائيلية رحلاتها الى الموانى اليوجوسلافية وسلمت يوجوسلافيا للشركة الاسرائيلية سفينتى شحن حمولة كل منهما سبعة آلاف طن ثمنهما ٥ ملايين دولار خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٧ كما صرح زيف شيرف وزير التجارة والصناعة الاسرائيلى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ان حجم التبادل التجارى الاسرائيلى اليوجوسلافى قد ارتفع ، بعكس الحال فى التبادل التجارى بين اسرائيل والدول التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها · وفى منتصف مارس سنة ١٩٦٨ زارت اسرائيل بعثة من المؤسسة الاقتصادية اليوجوسلافية الرسمية ، ووقعت اتفاقا تجاريا مع احدى الشركات الاسرائيلية لاستيراد مواد قيمتها مليون دولار · كما أفادت المصادر الاسرائيلية فى مارس سنة ١٩٦٩ ان يوجوسلافيا هى أكبر مستورد شيوعى للحمضيات الاسرائيلية ، اذ استوردت سنة ١٩٦٨ بما قيمته ٥ر٢ مليون دولار ، وان ممثلين لشركة التجارة اليوجوسلافية الرسمية « يوجوسلافيا كرومرز » قد وصلوا الى اسرائيل لاجراء محادثات إقتصادية ، وانهم قد وقعوا اتفاقا مع ممثلى أحد المصانع الاسرائيلية لشراء ما قيمته مليون دولار من انتاج المصنع ، كما وقع ممثلو مصنع « شفريت » الاسرائيلى وممثلو احد المصانع اليوجوسلافية اتفاقية فى ٥ فبراير سنة ١٩٦٩ حول تصدير ما قيمته ٨٠ ألف دولار الى يوجوسلافيا ، وطبقا للاحصاءات اليوجوسلافية أرسلت يوجوسلافيا ١٢ مواطنا للتدريب فى اسرائيل ، كما أرسلت الاخيرة الى يوجوسلافيا خمسة خبراء (٣١) · بل لقد أشارت بعض المصادر الغربية الى أن يوجوسلافيا قد اشترت من اسرائيل قطع غيار الاسلحة وبعض الاسلحة السوفيتية التى استولت عليها فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ من مصر (٣٢) ورغم ذلك فان الاحصاءات اليوجوسلافية توضح تناقص حجم التبادل التجارى الاسرائيلى اليوجوسلافى ، فقد بلغت قيمة الصادرات اليوجوسلافية الى اسرائيل ٨٧٢ر١٤٢ ـ ١٩٧ر١٢٩ ـ ٩٠٠ر١٢٢ الف دينار يوجوسلافى فى سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ على التوالى بنسبة ٩٠ر فى المائة ٨٠ر فى المائة ٦٠ر فى المائة على التتابع من حجم الصادرات اليوجوسلافية الكلية ، كما بلغت قيمة الواردات اليوجوسلافية من اسرائيل ٥٠٧ر١٢٨ ـ ٥٢٢ر١١٦ ـ ٦٠٠ر١٠٩ ألف دينار يوجوسلافى بنسبة ٠٦ر فى المائة ٠٥ر فى المائة ٠٤ر فى المائة على التوالى من حجم الواردات اليوجوسلافية الكلية (٣٣) والواقع أن هذا [التناقص] يرجع أساسا الى اتجاه يوجوسلافيا الى تصفية اتفاقيات التجارة والدفع مع دول العالم وتحويلها الى نظام الدفع بالعملات الحرة ·

يوجوسلافيا والقضية الفلسطينية

(١٩٤٩ ـ ١٩٦٧) :

شهدت الفترة التالية لاعتراف يوجوسلافيا باسرائيل ، ازدهار العلاقات الرسمية والشعبية بين البلدين من ناحية ، واتسام السياسة اليوجوسلافية ازاء القضية الفلسطينية طوال السنوات الممتدة من الاعتراف اليوجوسلافى باسرائيل حتى زيارة الرئيس تيتو لمصر فى أوائل سنة ١٩٥٦ بالغموض والسلبية · فكل مؤتمرات رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف فى هذه الفترة ـ لم تتعرض للقضية الفلسطينية فقد اكتفى

---

(٣١) شحاده موسى : المرجع السابق ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ · الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٨، المرجع السابق ص ٩١٥ ·

(٣٢) Newsweek, Sep. 15, 1968. — Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 4, Nov. 1970, p. 145.

(٣٣) Statistical Pocket Book of Yugoslavia, op. cit., 1969, pp. 73 — 74. 1970, pp. 73 — 74, 1971, pp. 75 — 76.

تيتو فى تقريره المقدم الى المؤتمر السابع المنعقد فى ابريل سنة ١٩٥٨ بالاشارة الى « وقوع عدوان مسلح ضد مصر » والى أن « الوحدة المصرية السورية تعتبر مركزا لجذب الشعوب العربية ، وتشكل أساسا قويا لاقرار السلام فى الشرق الاوسط » وفى تقريره الى المؤتمر الثامن المنعقد سنة ١٩٦٤ اكتفى ايضا بالاشارة الى « مقاومة مصر للعدوان عليها فى حرب السويس ومقاومتها للضغوط الخارجية التى تهدف الى تغيير خطها الاشتراكى » وهناك العديد من البيانات المشتركة اليوجوسلافية العربية التى صدرت فى هذه الفترة ، ولم تأت على ذكر القضية الفلسطينية كالبيان المصرى اليوجوسلافى الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ عقب الزيارة الاولى للرئيس تيتو لمصر ، والبيانات الصادرة فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٨ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ ونوفمبر سنة ١٩٦٥ . (٣٤) وفى مناقشة للرئيس تيتو مع د . كلوفيس مقصود مندوب الحزب التقدمى الاشتراكى اللبنانى فى سنة ١٩٥٣ حول القضية الفلسطينية لم يحدد تيتو صراحة سياسته ازاء القضية مكتفيا بالقول ان عملنا هو لانتصار روح ميثاق الامم المتحدة الذى يجمع بين الناس ، ومتى انتصرت روح الميثاق أصبحت الاعمال من نتائج وحيه (٣٥) كذلك فقد رفضت يوجوسلافيا القيام بأى دور ايجابى تجاه القضية الفلسطينية ، وقد تجلى ذلك فى اواخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ حين قام دلاس وزير خارجية أمريكا وايدن رئيس وزراء بريطانيا آنذاك باجراء محادثات مع المسئولين اليوجوسلاف ، تمهيدا لتوسيط يوجوسلافيا فى اقرار السلام فى الشرق الاوسط ، على أساس ان « يوجوسلافيا أصلح الدول للقيام بهذه الوساطة نظرا الى حيادها بين الكتلتين الشرقية والغربية ومكانتها لدى العرب واليهود . » . وقد افادت بعض المصادر ان يوجوسلافيا قد تقوم بدور الوساطة فى منطقة الشرق الاوسط ، مستغلة فى ذلك علاقاتها الطيبة بالجانبين ، وان مشروع الوساطة اليوجوسلافى كان من الاسباب التى دعت مجلس الامن الذى ستكون يوجوسلافيا عضوا فيه فى يناير سنة ١٩٥٦) الى وقف اتخاذ قرار بشأن النزاع السورى الاسرائيلى المعروض عليه آنذاك .

وبالفعل فان الرئيس تيتو قام بزيارة مصر فى تلك الفترة ، الا أن المصادر الصحفية المصرية أكدت أن المباحثات التى دارت بين الرئيس عبد الناصر والرئيس تيتو لم تتناول أى وساطة يوجوسلافية لحل النزاع العربى الاسرائيلى كما صرح تيتو نفسه بأنه « لم يفكر ولم يطمع فى يوم ما بأن يقوم بالوساطة بين مصر واسرائيل ، ثم أعرب عن أمله فى أن يسود السلام الشرق الاوسط حتى يتسنى لشعوبه أن تتقدم وتنهض فى سلام وهدوء » ، كذلك صرح كوتشابوبوفيتش عضو الوفد اليوجوسلافى فى المباحثات المصرية اليوجوسلافية فى يناير سنة ١٩٥٦ بأنه ليس هناك تفكير فى توسط يوجوسلافيا فى النزاع العربى الاسرائيلى أو نية التدخل فى النزاع من جانب الرئيس تيتو . واستمر طابع الرغبة فى عدم التدخل طوال هذه الفترة اذ صرح بن جوريون فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ بأن تيتو رفض اقتراحه بأن يقوم بوساطة بينه وبين عبد الناصر « لعدم وضوح اهداف هذه الوساطة (٣٦) .

ـ وقد تبلورت السياسة اليوجوسلافية طوال العقد الممتد من زيارة الرئيس لمصر فى يناير سنة ١٩٥٦ حتى العدوان الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ فى ثلاثة خطوط رئيسية تدور حول تأييد حقوق الشعب الفلسطينى طبقا لقرارات الامم المتحدة فى هذا الصدد ، واقرار السلام فى الشرق الاوسط ، وابعاد المنطقة عن التكتلات الدولية ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين .

---

(٣٤)
— J.B. Tito: Selected speeches and articles, op. cit., p. 228.
— VIII Congress of the League of Communists of Yugoslavia, Medunarodna Politika, Beograd, 1968, p. 28.
* الاهرام فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ ، ١٩ يوليو سنة ١٩٥٨ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ .
Keesing's Contemporary Archives (1965 66). Vol. XV, p. 21054.

(٣٥) كلوفيس مقصود : العنوان الغامض . يوغوسلافيا . دار الكشاف ــ بيروت ــ ١٩٥٣ ــ ص ٣٢ .

(٣٦) الاهرام ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٥٦ ، ٨ يناير سنة ١٩٥٦ ، ٣ فبراير سنة ١٩٥٦ .
Keesing's Contemporary Archives (1955 56), Vol. X, p. 14659.
اليوميات الفلسطينية ــ المجلد الاول ــ مركز الابحاث ــ منظمة التحرير الفلسطينية ــ بيروت ــ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ــ ص ١٢١ .

اولا : تأييد حقوق الشعب الفلسطيني :

كان اعلان يوجوسلافيا تأييدها لقرارات مؤتمر باندونج بصدد قضية فلسطين اول تعبير رسمي عن سياستها ازاء القضية ، وذلك على نحو ما جاء في البيان المصرى اليوجوسلافي الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٥٦ والذى نص على أن « القرارات التى اتخذها المؤتمر الاسيوى الافريقي الذى عقد في باندونج باندونيسيا في ابريل سنة ١٩٥٥ قد أعربت عن المبادىء وهدفت الى الاغراض التى تؤمن بها مصر ويوجوسلافيا والتى في سبيلها تعمل الدولتان دون تراخ وفي توافق (٣٧) وفي مؤتمر بريونى المنعقد في يوليو سنة ١٩٥٦ نوقشت القضية الفلسطينية وكانت مناسبة ذلك أن بن جوريون أرسل الى تيتو أثناء انعقاد المؤتمر رسالة يرجوه فيها ان يتوسط في النزاع العربى الاسرائيلى ويقول انه مستعد للطيران الى بريونى للانضمام الى مجموعة عدم الانحياز . وقد شرح الرئيس عبد الناصر للرئيسين تيتو ونهرو أبعاد القضية الفلسطينية الا أن (يوجوسلافيا) نظرا لاعترافها باسرائيل واقامتها علاقات تجارية وثيقة معها – لم تتقدم الى أكثر من تأييد قرار مؤتمر باندونج بصدد قضية فلسطين ، وذلك على نحو ما جاء في البيان المصرى اليوجوسلافي الصادر في ١٨ يوليو والبيان الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ عن مباحثات الرؤساء الثلاثة في بريونى . وكذلك فانه عقب انعقاد المؤتمر ، قدمت اسرائيل الى الرئيس تيتو مذكرة أوضحت فيها وجهات نظرها بصدد القضية الفلسطينية وأبدت رغبتها في التوصل الى تسوية سلمية مع الدول العربية ، ولكنها لم تطلب وساطة يوجوسلافيا في النزاع . ومن ناحية اخرى فقد شجبت يوجوسلافيا بشدة العدوان الثلاثى على مصر في اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ وكانت هى التى قدمت مشروع القرار الذى يدعو الى عقد دورة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة لوقف العدوان كما أيدت الاقتراح الباكستانى المقدم الى مكتب سكرتارية المؤتمر الاشتراكى الاسيوى في كاتماندو في ابريل سنة ١٩٥٨ والذى يدعو الى طرد اسرائيل من الحركة الاشتراكية الاسيوية (وكانت يوجوسلافيا تحضر كمراقب (٣٨) .

وفي خطابه أمام المؤتمر الخامس للتحالف الاشتراكى للشعب العامل في يوجوسلافيا في ١٨ أبريل سنه ١٩٦٠ ، أوضح تيتو أبعاد السياسة اليوجوسلافية ازاء القضية الفلسطينية بقوله « ان أوار الصراع العربى الاسرائيلى يشتد بطريقة مفتعلة من الخارج ، فالقرارات المتعلقة بفلسطين لم تنفذ بعد – رغم أن ذلك هو وحده عنصر التوتر المستمر في الشرق الاوسط – ... فاذا كان لاى قوة كبرى حق معنوى في توجيه اللوم الى أى طرف بسبب الموقف الراهن في الشرق الاوسط ، فانها يجب أن تضمن احترام وتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين ، وحل مشكلة اللاجئين العرب بطريقة عادلة .. فاذا تم ذلك فاننى مقتنع بامكانية اجراء « تسوية مؤقتة » وجعل العلاقات بين اسرائيل والبلاد العربية علاقات عادية (٣٩) معنى ذلك أن يوجوسلافيا ترى أن الصراع العربى الاسرائيلى يرجع الى تدخل القوى الكبرى . وان حل القضية يتطلب ابعاد هذا التدخل وتنفيذ

---

(٣٧) نص بيان مؤتمر باندونج بصدد فلسطين بانه « بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الاوسط بسبب الموقف في فلسطين وخطر ذلك على السلام العالمى اعلن المؤتمر الاسيوى الافريقي تاييده لحقوق شعب فلسطين العربى ودعى الى تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والى تحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين » . وانظر الاهرام ٦ يناير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك البيان المصرى اليوغوسلافي الصادر في ١٩٥٩/٢/٢٨ في الاهرام ١٩٥٩/٢/٢٩ .

(٣٨) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم . دار النهار للنشر – بيروت – ١٩٧٢ ص ٣٦٠ ، ٣٦١ . الاهرام ١٩٥٦/٧/٢١ (العدد ٢٥٤٣١) .

— Keesing's Contemporary Archives, (1955 — 1956), op. cit., p. 15008.

— Robert, St. John: The Boss, the story of Gamal Abdel Nasser. McGraw Hill Book Company Inc., New York, 1960, p. 243.

G.H. Jansen: Zionism, Israel and Asian nationalism. The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971, p. 226.

(٣٩) Josip Broz Tito: Paix et socialisme. L'edification du socialisme et le role et les taches de l'Alliance Socialiste du Peuple Travailleur de Yougoslavie. Maison d'Edition Jugoslavie. Beograd, 1960, p. 44.

قرارات الامم المتحدة بصدد حقوق شعب فلسطين تمهيدا لتخفيف التوتر فى الشرق الاوسط ، على أساس الاعتراف بالامر الواقع ، وقيام علاقات عربية اسرائيلية عادية . ولذلك فقد أكد كل من البيانين المصرى اليوجوسلافى الصادرين فى يونيو سنة ١٩٦٠ وأبريل سنة ١٩٦١ على المطالبة «بحل مشكلة فلسطين طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة والقرارات التى اتخذتها الامم المتحدة لحل المشكلة حلا سلميا » . ورغم ذلك فقد اعترضت يوجوسلافيا ـ مع الدول العربية ـ على مشروع القرار المقدم الى اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٦١ والذى يطالب بالمفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل ، مما أدى الى فشل المشروع (٤٠) .

وفى مؤتمر بلجراد المنعقد فى سبتمبر سنة ١٩٦١ لرؤساء الدول والحكومات غير المنحازة ، لم يتعرض اليوجوسلاف للقضية الفلسطينية ،رغم تناول الرئيس تيتو فى خطابه أمام المؤتمر للمشكلات الدولية القائمة آنذاك ، وفى لجنة صياغة بيان المؤتمر ، حاولت يوجوسلافيا (وبورما والهند) تخفيف صيغة الادانة القوية لاسرائيل التى اقترحها العرب ، الا أنها وافقت على الصياغة النهائية للبيان ، مما دعا الصحافة الاسرائيلية الى أن تعرب عن خيبة أملها لموقف تيتو ، وذلك نظرا لقوة البيان الصادر بصدد قضية فلسطين ، والذى نص على الاستعادة الكاملة لكل حقوق شعب فلسطين ، ولم ينص على التسوية السلمية للمشكلة على غرار قرار باندونج . (٤١) وفى مناقشات اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٦٣ أوضح المندوب اليوجوسلافى فى يوسيب ديرديا سياسة بلاده تجاه القضية على النحو الذى أوضحه تيتو سنة ١٩٦٠ ، اذ طالب بخلق أوضاع يمكن عن طريقها حل مشكلة اللاجئين ضمن اطار المشكلة الفلسطينية العامة ، وبعدم الاقتصار على بحث مشكلة اللاجئين ، والسعى ايجابيا نحو حل المشكلات الاخرى المتعلقة بالقضية . وطالب الامم المتحدة بأن تواصل جهودها للخروج من نقطة الجمود الحالية من اجل ايجاد حل اساسى صحيح وعادل لقضية فلسطين كلها ، يتفق وقرارات الامم المتحدة ، ويخلق الاستقرار فى الشرق الاوسط ، ويضمن تطوره السلمى (٤٢) .

وفى المؤتمر الثانى لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة المنعقد فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ايد [اليوجوسلاف] دون تحفظات . وخلافا لسياستهم التقليدية العامة ، القرار الصادر عن المؤتمر والذى طالب بالاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه وحقه فى تقرير مصيره ، وتأييد الشعب الفلسطينى فى نضاله من اجل التحرر من الاستعمار والصهيونية ، وذلك طبقا لميثاق الامم المتحدة . وقد أكد اليوجوسلاف تمسكهم بهذا القرار فى البيان المصرى اليوجوسلافى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٦٥ ، والبيان التونسى اليوجوسلافى الصادر فى ٤ ابريل سنة ١٩٦٥ ، والبيان المصرى اليوجوسلافى الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٥ الذى أتى على شجب أساليب القوى الاستعمارية التى تعمل على تعزيز تسليح اسرائيل وتأييد « مطالب شعب فلسطين العربى لاسترداد حقوقه المشروعة كاملة طبقا لقرارات مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز » ، كما أكد المستر دوهاشيك المندوب اليوجوسلافى فى الامم المتحدة تأييد بلاده لقرار مؤتمر القاهرة بصدد قضية فلسطين بالذات وفى حلال زيارته للجزائر فى أبريل سنة ١٩٦٥ أعلن الرئيس تيتو ان الشعب اليوجوسلافى يشعر بالكارثة التى تسببت فى طرد وتشريد مليون

---

(٤٠) حمدى حافظ وشكرى عبدالمجيد : يوغوسلافيا اليوم ـ دار القاهرة للطباعة ـ ١٩٦٠ ـ ص ٧٤ ـ ٧٥ .
Visite du Président Tito au pays Africains amis.
Edition Jugoslavija, Beograd, 1961, p. 69.
خيرى حماد : قضايانا فى الامم المتحدة المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت ـ ١٩٦٢ ص ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٤١)
— Jansen: op. cit., pp.. 261 —262.
— The Conference of Heads of State or government of non-aligned countries. Publishing House of «Jugoslavija», Beograd, 1961, pp. 171 — 172, 278.

(٤٢) خيرى حماد : التطورات الاخيرة فى قضية فلسطين . الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٦٤ ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

ونصف مليون عربى من أرضهم » ، كما أتى البيان اليوجوسلافى الجزائرى الصادر عقب المحادثات على تأكيد « حقوق العرب الفلسطينيين فى العودة الى بلادهم واستعادة اراضيهم وحقوقهم التى سلبها الصهاينة » . والبيان اليوجوسلافى السورى الصادر فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٦ على تأييد الطرفين لنضال الشعب العربى فى فلسطين من أجل استعادة حقوقه المشروعة » . وكذلك البيان الثلاثى الصادر عن محادثات الرؤساء عبد الناصر وتيتو وانديرا غاندى فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ (٤٣) .

ثانيا : اقرار السلام فى الشرق الاوسط على أساس الامر الواقع

الخط الثانى الذى تبلورت حوله السياسة اليوجوسلافية فى تلك الفترة ، هى اقرار السلام فى الشرق الاوسط على أساس اقرار الامر الواقع ، ودون تدخل خارجى من الدول الكبرى من ناحية ، وابعاد المنطقة عن التكتلات الدولية من ناحية اخرى ، وذلك تفريعا على سياسة يوجوسلافيا القائمة على اعتبار القضية الفلسطينية احدى قضايا السلام العالمى ، وليست قضية استعمارية من ناحية ، وعلى سياسة التعايش السلمى الايجابى من ناحية اخرى واستنادا الى اقتناع يوجوسلافيا بأن النزاع المسلح بين اسرائيل والعرب ليس هو الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة فلسطين ، باعتبار أن اسرائيل حقيقة واقعة . فقد صرح الرئيس تيتو فى ١٣ يوليو سنة ١٩٥٦ « بأن يوجوسلافيا تبدى اهتماما بالغا بالاحداث التى تجرى فى الشرق الاوسط الذى يحتاج الى السلام لتحقيق نهضته وتقدمه فى جميع الميادين . . . ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق السلام والرخاء فى هذه المنطقة الا اذا كان مبدأ سيادة الشعوب مطبقا » (٤٤) كما أصدر مؤتمر المائدة المستديرة الاوربى العاشر المنعقد فى بلجراد فى يونيو سنة ١٩٦٥ قرارا بشجب استعمال القوة فى الشرق الاوسط (٤٥) وتفريعا على ذلك ، أيدت يوجوسلافيا طوال هذه الفترة مطالبات اسرائيل بالمرور فى قناة السويس ، فأيدت فى مجلس الامن فى يوليو سنة ١٩٥١ مشروع القرار الغربى الذى يعتبر « استمرار تدخل مصر فى مرور البضائع المتجهة الى اسرائيل عبر قناة السويس منافيا للاهداف السلمية التى ينشدها المجلس » هذا فى الوقت الذى دافع فيه مندوب الصين الوطنية عن وجهة النظر المصرية ، استنادا الى وجود حالة الحرب بين مصر واسرائيل ، وكذلك القرار رقم ١١٨ الصادر فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٦ بشأن مطالبة مصر بحرية المرور فى قناة السويس دون تمييز صريح أو ضمنى ، سياسى أو تكنولوجى ، مع احترام سيادة مصر على القناة . الا أن ذلك لم يمنع يوجوسلافيا من تأييد مصر خلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦ فأصدرت بيانا فى ١٢ اغسطس أعلنت فيه « أنها بوصفها الوريث الشرعى البحرى للامبراطورية النمساوية المجرية ، تعلن أن لمصر حق السيادة الكاملة فى تأميم قناة السويس . وفى مؤتمر المنتفعين فى أكتوبر اعترضت على الاشراف الدولى على قناة السويس . ومن ناحية أخرى سعت يوجوسلافيا الى ابعاد منطقة الشرق الاوسط عن التكتلات الدولية ، فهاجمت تكوين حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ومبدأ ايزنهاور سنة ١٩٥٧ ، وطالب الرئيس تيتو بمنع تدخل الدول الكبرى فى الشئون الداخلية

---

(٤٣) يلاحظ أن الوثائق اليوغوسلافية من بيان مؤتمر القاهرة لاتذكر كلمة الصهيونية وتضع بدلا منها كلمة العنصرية

Yugoslavia at the second conference of non-aligned countries.
Jugoslav Survey, No. 19, Vol. V, Oct. — Dec. 1964, pp. 2791 — 2800, 2806.
S. Hadawi (ed.): The Palestine problem before the United Nations. Published by the Institute of Palestine Studies, Beirut, 1966, p. 219.

الاهرام ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ ، واليوميات الفلسطينية — المجلد الاول — المرجع السابق ص ١٦٦ ، ٩٥ ، ١٤٠ ، ١٧٧ ، ٦٨٣ . واليوميات الفلسطينية — المجلد الثالث — مركز الابحاث — منظمة التحرير الفلسطينية — بيروت — مايو سنة ١٩٦٧ — ص ٢٥١ . والوثائق الفلسطينية العربية لسنة ١٩٦٦ — منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت — ١٩٦٧ — ص ٤٦٩ .

(٤٤) الاهرام ، ١٤ يوليو سنة ١٩٥٦ .

(٤٥) Socialist Thought and Practice, No. 18, April — June 1965, p. 151.

للبلاد العربية ومساعدة هذه البلاد لايجاد الظروف المهيئة للسلام والاستقرار فى الشرق الاوسط . كما حذر دراجوى ديوريتس (الوزير اليوجوسلافى المفوض فى اسرائيل) اسرائيل فى يوليو سنة ١٩٥٩ من التمادى فى الارتباط بالكتلة الغربية ، كما أعرب الرئيس تيتو عن استنكاره لتزويد المانيا الغربية لاسرائيل بالاسلحة نظرا لما يشكله ذلك من أخطار على الوضع فى الشرق الاوسط » . (٤٦)

ثالثا : حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم : (٤٧)

المميز الرئيسى الثالث للسياسة اليوجوسلافية فى تلك الفترة هو السعى لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ، اذ قدمت فى الفترة ما بين سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٦٦ ما قيمته ٥٤٨٫٧٠٠ دولار ، كما طالبت بتعيين قيم لادارة أملاك اللاجئين وتسلم ريعها . وتطبيق نصوص [الفقرة ١١) من القرار ١٩٤ (٣) الصادر عن الجمعية العامة والتى قررت حق اللاجئين فى العودة أو فى التعويض لمن لا يرغب منهم فى العودة . كما طالب المستر دوهاشيك مندوب يوجوسلافيا فى اجتماعات اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة فى ديسمبر سنة ١٩٦٦ بألا تواجه مشكلة اللاجئين من الزاوية الانسانية فحسب ، لان المشكلة فى جوهرها مشكلة سياسية تتحمل الامم المتحدة مسئولية كبرى لحلها » ٠ وتمشيا مع التضامن الذى أبدته يوجوسلافيا مع الشعب الفلسطينى ، فقد سمحت بافتتاح فروع للاتحاد العام لطلبة فلسطين فى يوجوسلافيا ، كما سمحت لمنظمة فتح بتكوين لجان طلابية فلسطينية فى جامعات يوجوسلافيا .

الدبلوماسية اليوجوسلافية وأزمة الشرق الاوسط :

منذ بداية الازمة الحالية فى الشرق الاوسط فى مايو سنة ١٩٦٧ ، نشطت الدبلوماسية اليوجوسلافية انطلاقا من الاسس الثلاثة لسياستها تجاه القضية الفلسطينية فى تأييد الموقف العربى ، فأعلن بافيشيفيتش نائب السكرتير الاتحادى اليوجوسلافى للشئون الخارجية استنكاربلاده لسياسة الضغط التى تمارسها الدول الاستعمارية ضد البلاد العربية ، ومساندة بلاده للعرب فى جهودهم لحماية استقلالهم ، واقرار السلام فى الشرق الاوسط ، وأعلن أن يوجوسلافيا تعتبر الاجراء الذى اتخذته الجمهورية العربية المتحدة باغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية يتفق مع حقوق سيادتها ومقتضيات أمنها ٠ وعندما طلبت ج ٠ ع ٠ م ٠ سحب قوات الطوارىء الدولية من أراضيها ، أيدتها يوجوسلافيا ، وأعلنت أنها ستسحب قواتها فورا مهما كان القرار الذى سيتخذه يوثانت (وكان لها ٥٠٦ جندى فى قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة البالغ عددها ٤٥٨١ جنديا) ٠ وعندما قامت اسرائيل بعدوانها فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ أعلن الرئيس تيتو على الفور تأييده التام للبلاد العربية ، وأصدر بيانا أوضح فيه لاول مرة نظرته لاسرائيل كأداة استعمارية فى الشرق الاوسط ، وأعلن تأييده للاجراءات الدفاعية التى اتخذتها ج ٠ ع ٠ م وطالب الامم المتحدة بالتدخل لوقف القتال ، كما أتى البيان اليوجوسلافى البلغارى الصادر فى ٦ يونيو على ادانة « العدوان الاسرائيلى باعتباره عملا تدفعه القوى الامبريالية والرجعية » وعلى التضامن «الكامل مع النضال العادل لـ ج٠ع٠م٠ والبلاد العربية من أجل الدفاع عن استقلالها

(٤٦) ملف وثائق فلسطين — وزارة الارشاد القومى — الهيئة العامة للاستعلامات — القاهرة — الجزء الثانى — ص ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ٠

Keesing's Contemporary Archives (1965 66), p. 14487.
— J.Eayrs: The Commonwealth and Suez, a documentary record. London, Oxford University Press, 1964, p. 97.
Josip Broz Tito: On current international questions.
Foreign Affairs, Vol. 36, No. 1, Oct. 1957, pp. 74 — 75.
F.W. Neal: Titoism in action.
University of California Press, Berkeley, 1958, p. 262.
— The Middle East Journal. Aut. 1958, Vol. 12, No. 4, p. 429.

والاهرام ١٩٦٥/٤/١٨

(٤٧) — Yugoslav Survey, Vol. VIII, No. 2, May 1967, p. 146.
— S. Hadawi: Palestine before the United Nations.
Published by the Institute for Palestine Studies, Beirut, 1965, pp. 156—157.

بوحدة اراضيها » ولاول مرة منذ سنة ١٩٤٨ دعى الرئيس اليوجوسلافى الى اجتماع لزعماء الاحزاب الشيوعية فى ثمانى دول أوربية فى موسكو فى ٩ يونيو لشجب العدوان الاسرائيلى واعلان التأييد الكامل للبلاد العربية . وقد طالب بيان المؤتمر بوقف العدوان الاسرائيلى، وأن تسحب اسرائيل كل قواتها الى ماوراء خطوط الهدنة والا فان «الدول الاشتراكية التى وقعت هذا البيان ستفعل كل ما هو ضرورى لمساعدة شعوب البلاد العربية لتوجيه ضربة حاسمة الى المعتدى لحماية حقوقها الشرعية » . وفى المؤتمر أوضح تيتو للمسئولين السوفييت ضرورة عدم التخاذل فى تأييد العرب ، وحثهم على مزيد من التأييد والدعم لهم . كما عقدت اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوجوسلاف اجتماعا أعلنت على اثره تأييدها للبلاد العربية واستنكار العدوان الاسرائيلى ، كما سلم بافيشيفيتش الى افيجدور داجان الوزير المفوض الاسرائيلى فى بلجراد مذكرة تضمنت تحذير يوجوسلافيا لاسرائيل بقطع العلاقات معها اذا لم تنسحب قواتها الى المواقع التى كانت تحتلها قبل العدوان ، وفى ١٣ يونيو قطعت يوجوسلافيا علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل (٤٨) . وعلى المستوى المادى قدمت يوجوسلافيا مساعدات اقتصادية للبلاد العربية المعتدى عليها قيمتها ٩٥ مليون دينار يوجوسلافى ، كما قدم اليوجوسلاف مساعدات شعبية قيمتها ٣٦ر٣ مليون دولار ، كما أعلنت يوجوسلافيا استعدادها لزيادة حجم التبادل التجارى مع البلاد العربية لتدعيم صمودها ازاء العدوان ، وانعقد لهذا الغرض مؤتمر لدول « أوربا الشرقية فى بلجراد . ولاول مرة قام تيتو بفتح المطارات اليوجوسلافية للطائرات السوفيتية التى تحمل الاسلحة لمصر ، وذلك للتزود بالوقود فى منتصف رحلتها ، وذلك بعكس الحال عندما فتحت بعض مطاراتها وموانيها لعبور الاسلحة التشيكية لاسرائيل سنة ١٩٤٨ ، وفى هذا المجال لعبت الصداقة العربية اليوجوسلافية دورا هاما حتى لقد قال تيتو تعليقا على ذلك لا يمكن أن أظل غير منحاز حينما يتعلق الامر بمصر (٤٩) .

---

(٤٨) الاهرام ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ ، وفى ٦ ، ١٣ ، ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧

T. Draper: Israel and World politics, roots of the third Arab Israeli war. London/Secker & Warburg. 1967, pp. 125, 125.

— New York Times, June 14, 1967.

— The Economist, June 10, 1967, No. 6459, p. 1103.

— Socialist Thought and Practice, No. 27, July — Sep. 1967, pp. 114 — 115.

Keesing's Contemporary Archives (1967 — 1968), p. 22105.

John Cooley: New Push to clear Suez Canal.

Christian Science Monitor, Feb. 6, 1968.

(٤٩) الاهرام ٨/٦/١٩٦٧ ، السياسة الدولية — يناير سنة ١٩٦٨ ص ١٦٢ .

محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

«Relations between Yugoslavia and the United Arab Republic».

Yugoslav Survey, Vol. X, No. 3, Aug. 1969, p. 137.

والواقع انه رغم التأييد اليوغوسلافى الرسمى للعرب فان سياسة تيتو ازاء الازمة لم تلق قبولا عاما لدى بعض قيادات الرابطة بدعوى أن هذه السياسة ستؤدى الى تخلى يوغوسلافيا عن سياسة عدم الانحياز لحضورها مؤتمرين لدول الكتلة الشرقية وعلاقاتها الوثيقة بالعرب، كما ان تيتو تبنى هذه السياسة دون استشارة قادة الرابطة . وقد تجلى ذلك فى انقسام الاوساط الشعبية تجاه ازمة الشرق الاوسط ، فبينما اتهمت «بوربا» جريدة التحالف الاشتراكى ، اسرائيل بجريمة ابادة الجنس ورفضت فكرة المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل، شنت صحيفة « فايسنيك » الناطقة باسم اتحاد العمال فى كرواتيا ، أضخم وأعنف هجوم على اسرائيل فى تاريخ يوغوسلافيا وندد « اتحاد النقابات اليوغوسلافية » باسرائيل كعميلة للامبريالية وأعلن تضامنه مع الشعب الفلسطينى ، فان مجلة « بوليتيكا » انتقدت فى ٤ يونيو « المتطرفين العرب الذين ينادون باستعمال القوة لحرمان اسرائيل من حقها فى القضاء » ، وبعد العدوان أشارت جريدة « فايسنيك سريدو » الناطقة باسم التحالف الاشتراكى فى كرواتيا ، بفخر الى أن بعض الجنرالات الاسرائيليين كانوا من رجال قوات الانصار اليوغوسلاف .

— The Economist, Sep. 2, 1967, No. 6471, p. 777.

— Richard Eder: Mideast crisis said to stir pro. Soviet shift in Yugoslavia. New York Times, June 24, 1967.

— Walter Laquer: The road to War 1967, the origins of the Arab-Israeli conflict.

Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, pp. 218 — 219.

والواقع أن السياسة اليوجوسلافية المعادية للعدوان الاسرائيلى لم تكن تنبع من موقف ايديولوجى مبدئى معاد لاسرائيل ولكنها كانت نابعة أساسا من اقتناع القادة اليوجوسلاف بأن العدوان الاسرائيلى هو جزء من خطة أمريكية بريطانية لتصفية نظم الحكم التقدمية فى دول عدم الانحياز، وادخالها فى اطار مناطق النفوذ، الامر الذى أوضحه تيتو صراحة فى الاجتماع الموسع السابع للجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوجوسلاف فى أول يوليو سنة ١٩٦٧، اذ اتهم اسرائيل صراحة بتدبير العدوان، الا أنه وجه اللوم الى العرب وأسرائيل فى تصعيد حالة التوتر على الحدود الاسرائيلية. ومن ناحية ثانية، فان السياسة اليوجوسلافية كانت نابعة من حرص اليوجوسلاف على عدم وضع سابقة خطيرة فى العلاقات الدولية، وهى أن يستفيد المعتدى من عدوانه، ومن تخوف اليوجوسلاف من أن يؤدى العدوان الاسرائيلى ضد الحركات التقدمية فى العالم العربى المدعم من القوى الامبريالية، ولم يتم وقفه، الى آثار متتابعة تنتهى باندلاع حرب عالمية، على نحو ما صرح به ديزدار يفتش عضو اللجنة التنفيذية للرابطة (٥٠) ومن ناحية ثالثة فان هذه السياسة تنبع من مبادىء التعايش السلمى الايجابى القائمة على شجب استعمال القوة والسيطرة والتدخل فى الشئون الداخلية للدول، على نحو ما أوضحته قرارات المؤتمر التاسع للرابطة. كما أوضح تيبافاتس السكرتير الاتحادى للشئون الخارجية أن السبب الرئيسى الذى يدفع بلاده الى الاهتمام بالازمة، هو أنها ليست قضية اقليمية لان العالم الذى نعيش فيه تعتبر جميع بلدانه جيران بعضها بعضا، خاصة عندما تكون المشكلات متعلقة بالحرب والسلام والاستغلال» (٥١).

ومن ناحية رابعة فان الاهتمام اليوجوسلافى بالازمة كان نابعا من الطبيعة الجغرافية السياسية لاطراف النزاع كدول تطل على البحر المتوسط، وهى منطقة مجاورة ليوجوسلافيا. وقد صرح نيكيزيتش سكرتير الدولة للشئون الخارجية السابق بأن يوجوسلافيا مهتمة بالاسهام فى تهدئة الموقف فى منطقة البحر المتوسط، لان البلاد الواقعة على سواحلها ذات مصلحة مشتركة فى تدعيم الحل السلمى للمنازعات، بصرف النظر عن المنازعات السياسية وغير السياسية». كما أوضح بافيشيفتش أن يوجوسلافيا كدولة تطل على البحر المتوسط قد تابعت باهتمام تدهور الموقف الذى ينبىء بحدوث مواجهة بين القوى الكبرى فى البحر المتوسط. ونظرا للترابط الوثيق بين أزمة الشرق الاوسط والبحر المتوسط مما يهدد كل دول المنطقة بما فيها يوجوسلافيا، وانطلاقا من ذلك فنحن مهتمون بتهدئة الموقف فى هذه المنطقة (٥٢) ومن ناحية خامسة فان التحرك

---

(٥٠) وفى هذا الصدد فقد أعلن تيتوان العدوان الاسرائيلى يماثل العدوان النازى على الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤١ وان الدول الغربية دفعت اسرائيل الى مهاجمة العرب لانها تعارض التطور التقدمى للدول العربية.
الاهرام فى ٢، ١٩٦٧/٧/١٢ وفى ٤ أكتوبر ١٩٦٧، ١٩٦٧/٨/٩.

R. Eder: Yugoslavs hint discord in Cairo. New York Times, June 17, 1967.

كذلك فقد اتهمت بعض الدوائر الغربية يوغوسلافيا بنبذ سياسة عدم الانحياز باتخاذها موقفا معاديا لاسرائيل خلال الازمة، وقد رفض القادة اليوغوسلاف هذا الاتهام على أساس:

أ ـ ان سياسة عدم الانحياز هى سياسة عملية بناءة فى سبيل السلام ومجموعة من المبادىء التى تدين الحرب والتدخل فى الشئون الداخلية للدول، وبذلك فهى ملتزمة ايجابيا بشجب اللجوء الى القوة فى المنازعات الدولية، وليست مجرد موقف سلبى بين الكتلتين.

ب ـ لايمكن أن يوجد موقف سلبى أو حيادى ازاء قضية العدوان.

ﻫ ـ ان التحيز يجب أن يوجه الى الذين يستغلون قضية فلسطين لاطلاق يد اسرائيل فى العمل.

د. جمال العطيفى: حوار من بلجراد حول سياسة عدم الانحياز، الاهرام ١٩٦٧/١١/٢٤ والاهرام ١٩٦٧/٦/٢٣.

«Review», Yugoslav monthly magazine, July — Aug. 1967.

(٥١) المحرر (بيروت) ١٩٧٢/٤/٦ (العدد ٢٦٧٣).

(٥٢)
— Socialist Thought and Practice, No. 33, Jan. — Mar. 1969, p. 125.
— Yugoslav foreign activity and some current international issues. Federal Assembly series, Belgrade, 1969, p. 13.
— The Federal Assembly on current questions of the foreign policy of the S.F.R. of Yugoslavia.
Federal Assembly series, Belgrade, 1968, p. 16.

الدبلوماسى اليوجوسلافى كان مرتبطا بالعلاقات العربية اليوجوسلافية ، ورغبة الرئيس تيتو فى تأييد البلاد العربية على أوسع نطاق عالمى ، ولذلك فقد أعلن فى مؤتمر بودابست للدول الاشتراكية فى يوليو سنة ١٩٦٧ أنه لا يؤيد أى عمل سياسى لحل أزمة الشرق دون أن يكون هـذا الحل مقبولا من البلاد العربية .

وانطلاقا من هذه الدوافع ، بدأت يوجوسلافيا تأخذ زمام المبادرة لتجميع صفوف الدول الاشتراكية وغير المنحازة لتسوية أزمة الشرق الاوسط . وقد بدأ الرئيس تيتو بايفاد كوتشا بوبوفيتش عضو مجلس الاتحاد الى القاهرة فى ١١ يونيو ونيكزيتش الى نيودلهى فى ١٣ — لاجراء مباحثات حول اساليب ازالة آثار العدوان . وقد أعلن عقب المحادثات اليوجوسلافية الهندية اتفاق الدولتين على عدم السماح لاسرائيل بالاحتفاظ بأى أرض احتلتها نتيجة حرب يونيو ، كما حضر الرئيس تيتو مؤتمر الدول الاشتراكية المنعقد فى بودابست فى ١٠ يوليو ، وقد أتى بيان المؤتمر على تصميم الدول المشتركة على استخدام الوسائل المناسبة لصد العدوان ، واعادة السلام فى الشرق الاوسط (٥٣) .

وفى الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة المنعقدة فى يونيو سنة ١٩٦٧ أوضح ميكاسبيلياك رئيس المجلس التنفيذى الاتحادى اليوجوسلافى آنذاك سياسة بلاده ازاء الازمة فى نقطتين أساسيتين : —

الاولى : الانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة وادانة العدوان الاسرائيلى . واعطاء تعويضات للبلاد العربية المتضررة من العدوان . وفى هذا الصدد ، فقد شن سبيلياك هجوما على تدخل « قوى الاستعمار » فى الشرق الاوسط للقضاء على الحكومات والقوى السياسية غير المنحازة ، كما اتهم اسرائيل باللجوء الى أعمال العنف البربرية ضد السكان العرب .

الثانية : — تأكيد أن وجود اسرائيل ليس محل مناقشة ، وأنه بعد الانسحاب يمكن أن تجرى مفاوضات بين العرب واسرائيل للبحث عن ترتيبات تؤكد الاستقرار طويل الامد فى الشرق الاوسط ، وتضمن استقلال ووحدة أراضى دول المنطقة » (٥٤) .

على هذا الاساس ، فقد اتخذت يوجوسلافيا نهجا وسطا فى التصويت على مشروعات القرارات المقدمة الى الجمعية العامة . فقد امتنعت عن التصويت على المشروع الالبانى الذى يدعو الجمعية العامة الى ادانة الولايات المتحدة وبريطانيا لتحريضهما اسرائيل وادانة الاخيرة ومطالبتها بسحب قواتها من المناطق العربية المحتلة فورا ودون أى شروط ، مع دفع تعويضات كاملة للدول العربية المتضررة من العدوان ، كما وافقت على فقرات المشروع السوفيتى التى تدين العدوان وتطالب بانسحاب اسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة ومطالبة مجلس الامن بازالة آثار العدوان ، بينما امتنعت عن التصويت على الفقرة التى تطالب بالتعويض ، كما صوتت ضد مشروع دول أمريكا اللاتينية الذى يربط انسحاب القوات الاسرائيلية بانهاء حالة الحرب ، واقامة تعايش سلمى على أساس حسن الجوار . وفى ٢٨ يونيو قدم الوفد اليوجوسلافى بالاشتراك مع وفود مجموعة عدم الانحياز مشروعا معدلا ينص على أن الجمعية العامة تدعو اسرائيل الى سحب كل قواتها الى مواقع ما قبل ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ (بينما كان المشروع الاصلى ينص على الانسحاب الى ما وراء خطوط الهدنة القائمة بمقتضى اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية سنة ١٩٤٩) ، وأن يقوم مجلس الامن فور الانسحاب بدراسة جميع جوانب

---

(٥٣) The Economist, June 10, 1967, p. 1103.
والاهرام ١٠/٨/١٩٦٧ و ١٧/٦/١٩٦٧ ، والكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٧ — المرجع السابق ص ٨٧٣ — ٨٧٣ .

(٥٤) اليوميات الفلسطينية — المجلدان الرابع والخامس . مركز الابحاث — منظمة التحرير الفلسطينية — بيروت — ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ٦٧٩ ، ٦٨٠ .
Arthur Lall: The U.N. and the Middle East crisies 1967. Columbia University Press, New York, 1968, pp. 132 — 133.

الموقف فى المنطقة ، والسعى لايجاد حل للمشكلات القانونية والسياسية والانسانية طبقا لمبادىء الامم المتحدة . ويلاحظ على المشروع أنه محاولة للتوصل الى حل وسط يوفق بين المشروعات المعروضة . فهو لم يدمغ اسرائيل بالعدوان ، أو يطالب بالتعويض (كما طلب المشروعان الالبانى والسوفيتى ، كما أنه ينص على انسحاب اسرائيل غير المشروط الى نقاط محددة هى المواقع التى كانت فيها قبل ٥ يونيو (بعكس المشروع الامريكى ومشروع دول أمريكا اللاتينية) . وقد عارضت الولايات المتحدة المشروع اليوجوسلافى لانه يعطى الاولوية لانسحاب القوات الاسرائيلية ، وبعد ذلك تأتى التسوية ، كما انه يفتح الباب أمام التدخل السوفيتى فى شئون الشرق الاوسط ، لان النص على أن الجمعية العامة تطالب كل الدول بأن تقدم مساعداتها للامين العام للامم المتحدة لتنفيذ القرار ، قد يفسر على أنه يطلق العمل للسوفيت لمساعدة العرب ضد اسرائيل اذا تقاعست الاخيرة عن الانسحاب ، مثلما أعطى قرار الامم المتحدة الخاص بكوريا سنة ١٩٥٠ للولايات المتحدة حرية العمل فى كوريا تحت ستار القرار . وفى الجمعية العامة عارضت يوجوسلافيا بشدة قرار الكنيست الاسرائيلى الخاص بضم القدس القديمة الى اسرائيل ، كما صوتت الى جانب المشروع الباكستانى بشأن بطلان الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس ، ودعوة اسرائيل الى الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه ان يغير وضع القدس ، وذلك بخلاف الموقف اليوجوسلافى من قضية القدس سنة ١٩٤٩ (٥٥) .

وعلى هذا الاساس فقد تحددت السياسة اليوجوسلافية تجاه أزمة الشرق الاوسط فى المطالبة بانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضى العربية المحتلة ، وازالة آثار العدوان ، كشرط أولى للتوصل الى حل دائم يضمن السلام ووحدة أراضى دول منطقة الشرق الاوسط ، مع المطالبة بتحقيق التعايش الدائم بين اسرائيل والشعوب العربية ، وتطبيق قرارات الامم المتحدة بصدد اللاجئين ، وذلك كله فى اطار احترام « الحقوق والمصالح المشروعة والعادلة للشعوب العربية » والا تتعارض التسوية مع سيادة ووحدة أراضى وسلامة الدول العربية ، وأنه من الافضل أن تتدخل الدول الكبرى للمساعدة على التوصل الى حل ، كأن تمارس الولايات المتحدة ضغطا على اسرائيل لكى تنسحب ، على الا يتم تسوية الازمة عن طريق حل تفرضه الدول الكبرى ، لان ذلك الحل لن يكون دائما ، حيث أن الطرف الذى يفرض عليه الحل سيسعى للانتقام فيما بعد . وقد أجمل تيتو سياسة يوجوسلافيا ازاء الازمة بقوله : « ان الحلول البناءة العادلة لا يمكن تحقيقها الا برعاية كرامة الشعوب التى تعيش فى الشرق الاوسط والمحافظة على مصالحها وسلامتها .. وأنه ينبغى لتحقيق هذا الهدف العمل على ازالة آثار العدوان ، وهذا يعنى ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية فورا الى الاماكن التى كانت ترابط فيها قبل نشوب القتال . كما صرح انطون فراتوشا مندوب يوجوسلافيا فى الامم المتحدة فى ٢ ـ ٨ ـ ١٩٦٧ بأن اسرائيل ستلقى قبولا متزايدا من العالم بمرور الوقت ، ولكنه حذر من المطالبة بتنازلات أكبر من البلاد العربية ما لم تظهر اسرائيل استعدادها للانسحاب ، وقال « لقد اعترفت يوجوسلافيا باسرائيل ، وهذا هو منطلقنا الرئيسى » (٥٦) وفى خلال مؤتمر الاحزاب

---

(٥٥) د. نسمعان بطرس فرج الله : الامم المتحدة والعدوان الاسرائيلى . السياسة الدولية ـ اكتوبر سنة ١٩٦٨ ص ٣٤ ـ ٤٣ .

Drew Middleton: Yugoslavia asks Israel pullback, New York Times, June 29, 1967.

D. Middleton: Yugoslav's text in U.N. alarms USA.
New York Times, July 2, 1967.

(٥٦) تصريحات ديزداريفتش عضو اللجنة التنفيذية للرابطة فى «Review», (Belgrade), July — Aug. 1967.

وتصريحات المصادر اليوجوسلافية فى الاهرام فى ١٢/٨/١٩٦٧ ، ونص البيان الهندى اليوغوسلافى الصادر فى ١٦/٦/٦٧ فى الاهرام ١٧/٦/١٩٦٧ ، والبيان المصرى اليوغوسلافى الصادر فى ١٧/٨ فى الاهرام ١٨/٨/١٩٦٧ ، وتصريحات الرئيس تيتو فى الاهرام ٢٣/٦/١٩٦٧ وتصريحات فوكمانوفيتش المبعوث الشخصى للرئيس تيتو فى الاهرام ١١/٩/١٩٦٧ وتصريحات تيتو فى الاهرام ٦/٨/١٩٦٧ وكذلك

C.L. Sulzberger: Tito, an interview, New Times, May 18, 1968.

التقدمية لدول البحر المتوسط المنعقد فى روما فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ اقترحت يوجوسلافيا مشروعا يتضمن ازالة آثار العدوان الاسرائيلى تماما ، وجلاء الاساطيل الاجنبية من حوض البحر المتوسط ، واعلانه منطقة خالية من الاسلحة النووية . ولكنها تغيبت عند التصويت على المشروع الذى يدعو الى تكوين جبهة تقدمية شعبية فى الشرق الاوسط مضادة للولايات المتحدة ، وعبر اليوجوسلاف أن المشروع له طابع سلبى غير واقعى من حيث انكاره لوجود اسرائيل (٥٧) .

مشروع الرئيس تيتو :

نشطت الدبلوماسيه اليوجوسلافية ، وبعد فترة الركود السياسى التى أعقبت فشل الجمعية العامة فى ازالة اثار العدوان ، وبعد فشل الدعوة اليوجوسلافية الى سحب القوات الاسرائيلية قبل نهاية يونيو سنه ١٩٦٧ — الى اتخاذ موقف ايجابى من شانه تحقيق التسوية السلمية للازمة ، استنادا الى ان « عدم ازاله اثار العدوان فى الشرق الاوسط حتى الان يشكل خطرا مستمرا يهدد بتجدد الصراع المسلح فى هذه المنطقة ، ويعكر صفو السلام فى العالم كله » . وأن « التحرك الدبلوماسى الايجابى سوف يثبت قدره عالم عدم الانحياز على التحرك ، ويعيد قدرته على أخذ زمام المبادرة ازاء العدوان الاستعمارى الذى تعرضت له دول عدم الانحياز منذ أكثر من عام واخره العدوان على الدول العربية » (٥٨) .

وفى صدد التحرك الدبلوماسى اليوجوسلافى الايجابى ، فقد انطلق تيتو من الاسس الاتية : —

أولا : انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة كلها ودون شروط مسبقة ، باعتبار أن احتلالها لهذه الاراضى يشكل عدوانا مسلحا لا يجوز أن يكون سببا للحصول على مكاسب جديدة .

ثانيا : اطار واقعى محدد هو التسوية الامريكية السوفيتية التى تم التوصل اليها بين جونسون وكوسيجين فى جلاسبورو ، والتى بمقتضاها وافق الطرفان على مطالبة اسرائيل بالانسحاب مقابل تعهد عربى باقرار السلام مع اسرائيل . وعلى هذا الاساس قام تيتو باستطلاع آراء الدول الكبرى ودول عدم الانحياز ، بل انه تردد أن الدول الكبرى هى التى رشحته للقيام بدور الوساطة بحكم علاقاته الطيبة بالعرب والامريكيين ، وأن جونسون قد وافق صراحة على ذلك (٥٩) .

ثالثا : البحث عن الحل الذى تقبله الدول العربية ويدعم مفهوم عدم الانحياز ، وفى هذا الصدد فقد أعلن تيتو أنه يهمه فى المقام الاول التعاون مع ج ٠ع ٠م بوصفها دولة رائدة من دول عدم الانحياز تواجه مؤامرة استعمارية ضخمة ، بل لقد أوضحت بعض المصادر أن الرئيس تيتو تام بوساطته بموافقة واختيار مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد فى الخرطوم فى أوائل أغسطس سنة ١٩٦٧ ، وأن الوفد المصرى كان قد رشح انديرا غاندى ويوثانت وتيتو للوساطة بين الدول العربية والولايات المتحدة لحل الازمة بالطرق السلمية . وقد وقع الاختيار على تيتو نظرا لعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (٦٠) .

على هذا الاساس قام الرئيس تيتو فى ١٠ — ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٧ بزيارة للجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق ، لكى يتبين « جوانب

---

(٥٧) Julio Dresner: Yugoslavia peace try fails. Jewish Advocate, May 9, 1968.

(٥٨) تصريحات الرئيس تيتو فى الاهرام ٦ ، ١٧/٨/١٩٦٧ .

(٥٩) ميشال ابو جوده : « تيتو الوسيط الدولى من اجل الحل السياسى » النهار (بيروت) ٨/٨/١٩٦٧ .
«Tito visits Egypt on peace mission». New York Times, Aug. 11, 1967.

(٦٠) الاهرام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥/٨/١٩٦٧ — الاسبوع العربى (بيروت) ١٤/٨/١٩٦٧ .
الاهرام ١١ ، ١٢/٨/١٩٦٧ — اليوميات الفلسطينية — المجلد السادس — مركز الابحاث — منظمة التحرير الفلسطينية — بيروت — يونيو سنة ١٩٦٨ — ص ١٢٤ ، ١٣٢
— The Economist, Aug. 26, 1967 (No. 6470), p. 707.
— Washington Post, Aug. 7, 1967. Jewish Chronicle, Aug. 11, 1967.

الموقف وأبعاده على الواقع ، وأن أكون صورة بالنسبة لآثار العدوان حتى نتوصل الى الطريقة الصحيحة لازالة هذه الاثار بما يضمن مصالح الدول العربية » . وفى هذه الاثناء ، نشرت المسز كاترين جراهام أن الرئيس تيتو أكد لها فى مقابلة صحفية معها فى بريونى أنه يحمل الى الدول العربية مشروعا لتسوية الازمة يتضمن أن تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة ، مقابل اعلان عربى بعدم الاعتداء على اسرائيل ، وضمان دولى لحدود اسرائيل كما كانت قبل حرب يونيو ، ويضمن مجلس الأمن أو الدول الاربع الكبرى هذه الحدود وأمن البلاد العربية واستقلال اسرائيل كدولة ، وحرية مرور السفن الاسرائيلية فى مضايق تيران ، مع بقاء خليج العقبة تحت السيادة المصرية ، ومرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس على سفن لا ترفع العلم الاسرائيلى ، والتعويض الكامل للاجئين الفلسطينيين . وأضافت أن هذا المشروع يضع حدا لحالة الاضطراب التى تواجه اسرائيل ، لانها تشكل اعترافا واقعيا عربيا بها ، كما انها تعفى الزعماء العرب من الاعتراف العلنى باسرائيل . وقد حرصت المصادر اليوجوسلافية على نفى الانباء التى ترددت عن أن الرئيس تيتو قد عرض على الزعماء العرب مشروعا يوجوسلافيا لحل الازمة ، وحرص الرئيس تيتو بنفسه على أن يؤكد أن محادثاته لا تحمل مشروعات أو مقترحات معينة ، وأن هناك محاولات لخلق أسباب الفشل عن طريق اثارة تكهنات مغرضة حول زيارتى للعواصم العربية ، وأن هذه المحاولات تقوم بها الدول الاستعمارية لعزل العرب عن العالم الخارجى » ولكنه « جاء ليسمع ويناقش ويشرح وجهات نظر وآراء وتحليلات قد تؤدى الى ايجاد حل للازمة » ، كما نفت « بوربا » الانباء التى تشير الى قيام يوجوسلافيا بدور الوسيط ، وأشارت الى أن دور يوجوسلافيا سواء على المستوى الدولى ، أو فى الامم المتحدة ، أو فى المشاورات التى دارت فى موسكو وبودابست وبريونى ونيودلهى وبلجراد والجزائر والقاهرة ، مقصور كلية على ازالة آثار العدوان فى أقرب وقت ممكن ، كما أكد راديو دمشق أثناء زيارة تيتو لسوريا أنه لا يحمل أى خطة سلام محددة بصدد الشرق الاوسط . ولقد كان من الواضح أن الرئيس تيتو لم يحضر الى الشرق الاوسط ومعه مشروع معين لحل الازمة ، ولكنه كان يريد تكليفا من الدول العربية لوضع مشروع يمكن أن توافق عليه الدول العربية ، فى حالة طرحه أمام الامم المتحدة ، وذلك بعد أن عرف « حدود الحل » الذى يعتبره الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ممكنا ، وبذلك أمكنه أن يضع مشروعه بعد زيارته للبلاد العربية .

وعقب انتهاء زياراته للقاهرة ودمشق وبغداد ، صرح الرئيس تيتو أنه قد وجد العرب راغبين فى التوصل الى حل سياسى للازمة ، وأن هناك تفاهما يوجوسلافيا عربيا على ما سوف يتخذ من اجراءات لحل هذه الازمة سياسيا ، كما بدأ فى اجراء اتصالاته مع زعماء العالم عن طريق رسائل تتضمن تلخيصا كاملا لموقف القادة العرب من مشكلة الشرق الاوسط وعرضا لمشروعه ، وعن طريق ارسال مبعوثين شخصيين الى كافة دول العالم تقريبا (٦١) .

وقد أذاعت وكالة تانيوج اليوجوسلافية النص الرسمى للمشروع اليوجوسلافى ويتلخص فى : ـ

١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية تحت اشراف مراقبين من الامم المتحدة الى المواقع التى كانت تحتلها قبل بدء العمليات العسكرية يوم ٥ يونيو .

٢ ـ يضمن مجلس الامن أو الدول الاربع الكبرى الامن فى المنطقة والحدود التى كانت قائمة حتى يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ الى أن يتم التوصل الى تسوية نهائية للمشكلات المتنازع حولها ، ولهذا الغرض توضع قوات من الامم المتحدة على جانبى الحدود .

(٦١) اليوميات الفلسطينية ـ المجلد السادس ـ المرجع السابق ص ١٣٢ والاهرام ١ ، ١٩٦٧/٩/٢
ميشال أبو جوده : « مشروع تيتو بعد الرحلة لا قبلها » . النهار ـ ١٣ اغسطس سنة ١٩٦٧ .
— The Economist, Aug. 26, 1967, No. 6470, p. 707.
— «Tito says Arabs accept necessity of political solution.» Washington Post, Aug. 18, 1967.

٣ ـ تحال مشكلة حرية المرور فى خليج العقبة الى محكمة العدل الدولية .

٤ ـ تكون الملاحة فى قناة السويس كما كانت قبل ٥ يونيو .

بعد تنفيذ هذه الاجراءات ، يتخذ مجلس الامن بصفة عاجلة اجراءات بالاشتراك مع الاطراف المعنية لحل المشكلات الاخرى موضوع النزاع (٦٢) .

وقد تفاوتت ردود أفعال المشروع اليوجوسلافى لدى شتى الاوساط المهتمة بالازمة ، فبينما أيد الاتحاد السوفيتى مشروع تيتو ، وأعرب الرئيس الفرنسى ديجول عن موافقته العامة على المشروع فقد قابل الرئيس الامريكى جونسون المشروع بفتور لانه لا يتضمن دعوة البلاد العربية الى انهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، ولم يحل مشكلة المرور الاسرائيلى فى قناة السويس ، كما أبلغ رئيس الوزراء البريطانى الرئيس اليوجوسلافى تأييده المشوب بالحذر لمشروعه ، موضحا ان به بعض الثغرات .وان بريطانيا ترى أن انسحاب اسرائيل يجب ان يقابله اعلان عربى بانهاء حالة الحرب (٦٣) . أما الصين الشعبية فقد رفضت مساعى الرئيس تيتو من أساسها ، وأعلنت أن « زيارة تيتو للبلاد العربية كانت بدافع من الامبرياليين الامريكيين والتحريفيين السوفيت .. والخطة التى يحملها تيتو ليست « مبادرة » منه ، ولكنها مجرد نتيجة لاتفاق سرى تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى محادثات جلاسبورو ويقوم تيتو بدور المنفذ لمصلحتهما » وأضافت « ان المطالبة بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل والاعتراف بها كشرط للانسحاب هو بمثابة تشجيع للمعتدى وحمل للدول العربية على قبول الاستسلام » (٦٤) . أما البلاد العربية فقد انقسمت بصدد قبول أو رفض المشروع . فبينما أعلنت بعض المصادر أن المشروع يحظى بموافقة الرئيس عبد الناصر ، أوضحت بعض المصادر الصحفية المصرية . ان مقترحات تيتو تشكل اطارا معقولا لمحاولة الحل السياسى » ، كما أعلن وزير التخطيط العراقى أنبلاده تميل الى الاخذ بالمشروع اليوجوسلافى ، كما أيدت تونس المشروع لانه « يضمن السلام ويضمن للعرب كرامتهم وجلاء القوات الاسرائيلية » ، وكذلك لبنان التى أعلن وزير خارجيتها أن مقترحات تيتو « تبدو مقبولة ، اذ أنها لا تمس المبادىء الاساسية التى لا يمكن لعربى أن يقبل المساس بها » . وفى نفس الوقت فان سوريا قد رفضت المشروع وكذلك السودان الذى أعلن حسن عوض رئيس وزرائه بالنيابة أن مشروع تيتو « يحمل بين طياته الكثير من التنازلات التى لا نرضى عنها ولو حاول البعض أن يقبلها » ، وعلى أساس أن « مشكلة الشرق الاوسط تهم كل الدول العربية ولا تستطيع دولة أو بعض الدول العربية الانفراد بقبول حل لها دون علم الاخرين .. وأن مقترحات تيتو فيها ما يشبه الاعتراف باسرائيل ، وهذا ما يتنافى مع قرارات مؤتمر القمة العربى » ، بينما لم تتخذ منظمة التحرير الفلسطينية موقفا محددا من المشروع ، اذ صرح رئيس لجنتها التنفيذية أن « المنظمة تقدر

---

(٦٢) الاهرام فى ٣ ، ١٨ ، ١٩٦٧/٩/٢٧ . الجمهورية (القاهرة) ١٩٦٧/٩/٥ .
— New York Times, Aug. 13, 14, 15, 20, 29, 31. Sep. 1, 2, 6, 1967.
— Dorius Jhabvala: Tito envoys push Mideast plan.
The Boston Globale, Aug. 31, 1967.

(٦٣) الاهرام ٣ ، ٧ ، ١٥ ، ١٩٦٧/٧/٢١ . اليوميات الفلسطينية ـ المجلد السادس ـ المرجع السابق ص ١٦١ ، ١٧٤ .
Carlyle Morgan: Paris probes Tito's M ideast plan.
Christian Science Moritor, Aug. 31, 1967.
Sam P. Brewer: Yugoslav aide confers with Thant on Mideast.
New York Times, Sep. 1, 1967.
Peking Review, Sep. 1, 1967, Vol. 10, No. 36, p. 31.

(٦٤) The Tito clique, U.S., Soviet lackey new plot against Arabe states, «Peking Review, Vol. 10, No. 38, Sep. 19, 1967, p. 38.
وانظر ايضا فى سياسة الصين الشعبية ازاء قضية العدوان الاسرائيلى .
محمد السيد سليم : الصين الشعبية والقضية الفلسطينية . السياسة الدولية ـ يوليو سنة ١٩٧١ ص ٨٢ .

لتيتو مشروعه الذى يهدف الى ازالة آثار العدوان ، ولكن شعب فلسطين هو صاحب الكلمة الاخيرة فى تقرير مصيره » (٦٥) أما فى الجانب الاسرائيلى ، فقد أوضحت المصادر الرسمية الاسرائيلية انها تنظر بعين الشك الى تعيين تيتو نفسه كوسيط ، وانه يهدف الى انقاذ صديقه الرئيس عبد الناصر كما هاجمت صحيفة « جويش كرونيكل » مساعى الرئيس تيتو واعتبرتها « مغامرة شخصية » ، من رجل يعطى لنفسه حجما دبلوماسيا اكبر من حجمه الحقيقى ، ويحاول أن يغطى فشله الداخلى بلعب دور أكبر فى السياسة الخارجية » ، واتهمته بالتحيز الى جانب العرب ، بل وحذرته من ان «غلطته هذه قد تكلفه كثيرا ، وان مهمته مكتوب عليها الفشل مقدما » ، كما أعلنت الصحيفة فيما بعد أن مقترحات الرئيس تيتو لا تلتقى مع مطلب اسرائيل باجراء مفاوضات مباشرة مع العرب ، واتهمت الرئيس تيتو بانه يشن هجوما دبلوماسيا على اسرائيل ـ بالاتفاق مع الرئيس عبد الناصر ـ لعزلها دوليا ، بل واتهمته فى مجال آخر بالعداء للسامية واليهودية نتيجة لموقفه من أزمة الشرق الاوسط . وهكذا رفضت اسرائيل مساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية قبل أن تبدأ ، كما رفضت مقترحات تيتو جملة وتفصيلا ، لان « موقف يوجوسلافيا كان غير ودى على الاطلاق تجاه اسرائيل اثناء احتدام الازمة العربية الاسرائيلية ، « على نحو ما صرحت به المصادر الاسرائيلية فى ٩ ـ ٨ ـ ١٩٦٧ . وفى ٣ سبتمبر أعلن آبا ايبان وزير خارجية اسرائيل أن حكومته قررت أن ترفض نهائيا مشروع الرئيس تيتو لانه لا يهدف الى انقاذ السلام ، وانما انقاذ الحكومات العربية من الاضطرار الى اقرار السلام » ، كما قررت اسرائيل القيام بحملة دبلوماسية مضادة لمساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية قبل انعقاد دورة الجمعية العامة . وأثناء انعقاد الدورة أبلغ المندوب الاسرائيلى فى الامم المتحدة رئيس الجمعية العامة رفض حكومته لاى مشروع يوجوسلافى لحل الازمة (٦٦) .

وكنتيجة للسياسة الاسرائيلية المعادية للمشروع اليوجوسلافى ، فشلت مساعى الرئيس تيتو فى التوصل الى حل سلمى للازمة ، وذلك رغم اعتدال السياسة اليوجوسلافية ازاء الازمة ، ومسارعة يوجوسلافيا الى تنشيط علاقاتها التجارية باسرائيل . والواقع ان المشروع اليوجوسلافى لم يكن يقصد منه حل الازمة حلا شاملا ونهائيا ، ولكن هدفه الاساسى هو أن يكون أساسا لمناقشات تجرى للقضاء على الركود السياسى الذى أحاط بالازمة عقب فشل الدورة الطارئة للجمعية العامة

---

[٦٥] محمد حسنين هيكل : « الحل السياسى والحرب المسلحة » . الاهرام ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

R. Eder: Tito continuing Mideast effort. New York Times, Sep. 3, 1967.

F. Khouri: The Arab Israeli dilemma.
Syracuse Universit Press 1968, p. 313.

— Newsweek, Aug. 28, 1967.

وفى موقف سوريا

وفى الموقفين العراقى والفلسطينى ،اليوميات الفلسطينية ـ المجلد السادس ـ المرجع السابق ص ٢٣٣ ، ٢٣٨ وفى الموقف التونسى صحيفة « العمل » التونسية فى ١٩٦٧/٩/٢٥ (ويذكر أن تونس أوضحت أن المشروع يجمد قضية فلسطين فى اطار ضمان الدول الكبرى وحبذت التمسك بقرارات الامم المتحدة السابقة بشأن فلسطين) . وفى الموقف اللبنانى الوثائق الفلسطينية العربية لسنة ١٩٦٧ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٩ ـ ص ٧٦٣ . وفى الموقف السودانى جرائد « الصحافة » فى ١٩٦٧/٩/١٨ ، و« السودان الجديد » فى ٦٧/٩/١٨ و « الرأى العام » فى ١٩٦٧/٩/١٩ (جرائد سودانية) .

(٦٦)

— David Floyd: Tito's mistaken venture.
Jewish Chronicle, Aug. 18, 1967.

— «Tito's total committment to Arabs», Jewish Chronicle, Mar. 28, 1969.

— «Tito confers with Iraqi Arif», Washington Post, Aug. 17, 1967.

— David William: U.S. wary of Tito's peace plan.
Christian Science Moritor, Sep. 1, 1967.

— Darius Jhabvala: U.S. seen warm to Tito's efforts.
Globe, Aug. 1967.

— «Yugoslavia takes intiative», Jewish Chronicle, Sep. 1, 1967.

— The Middle East Journal, Vol. 22, No. 1, Win. 1968, p. 98.

من ناحية ، ومساعدة « البلاد العربية على أن
تنفتح على العالم الخارجى ، وبذلك تستطيع أن
تحطم العسكرية الاسرائيلية ، على نحو ما صرح به
نيو من ناحية أخرى . ولذلك فقد أوضحت
المصادر اليوجوسلافية أن « الرئيس تيتو يعتقد أن
مبادرته لاقرار السلام فى الشرق الاوسط قد حققت
هدفها الاساسى ، وهو تغيير الجو السائد قبل
اجراء مناقشات جديدة فى الامم المتحدة حول
تسوية الازمة » . كما أوضح سكرتير الدولة
لشئون الخارجية اليوجوسلافى أن « مبادرة
الرئيس تيتو ساعدت على الخروج من حالة
الجمود التى انتابت الازمة .. كما فتحت الباب
أمام التبادل البناء للاراء على أسس واقعية للبحث
عن صيغة مقبولة للسلام » ، ولذلك فقد كانت
المصادر اليوجوسلافية حريصة على أن تؤكد أن
يوجوسلافيا لا تقوم بدور الوساطة فى
النزاع (٦٧) .

يوجوسلافيا وتسوية ازمة الشرق الاوسط :

عقب فشل المشروع اليوجوسلافى فى الحصول
على موافقة الجانب الاسرائيلى والامريكى ،
انصبت جهود يوجوسلافيا على تأييد قرار مجلس
الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧
باعتباره « اطارا للبحث عن حل يرسى اسس
السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط » .
وقد اتضح من مساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية
أن تسوية الازمة فى مفهوم اليوجوسلاف ، يجب أن
يرتكز على الاسس الاتية :

أولا : ان نقطة البدء هى حل الازمة بالوسائل
السلمية ، عن طريق تطبيق قرار مجلس الامن
الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ باعتباره
الاساس القانونى لانهاء الازمة رغم كونه توفيقا
بين آراء متعارضة . ويتطلب ذلك انسحاب القوات
الاسرائيلية من كل المناطق العربية المحتلة ، وأن
تمتنع اسرائيل عن اللجوء الى القوة كوسيلة لحل
مشكلاتها مع جيرانها ، وبالذات الامتناع عن
سياسة التوسع الاقليمى ، لان ذلك هو الشرط
الرئيسى لقيام سلام وطيد ودائم فى الشرق
الاوسط . وفى هذا الصدد أشارت بعض المصادر
اليوجوسلافية الى ان الانسحاب الاسرائيلى يجب
أن يكون الى الحدود التى حددتها اتفاقيات الهدنة
سنة ١٩٤٩ . وذلك كله مع عدم التسليم باجراء أى
مفاوضات مباشرة فى حالة الاستيلاء على أراضى
الطرف الاخر بالقوة ، لان ذلك يعنى اباحة حق
العدوان ، على أن تأتى المفاوضات بعد الانسحاب
لتسوية النقاط محل النزاع (٦٨) .

ثانيا : يجب أن توجه جهود كل الاطراف نحو
اقرار سلام دائم ، يتأسس على أسس راسخة من

---

(٦٧) الاهرام فى ١٤ ، ١٨/٨/١٩٦٧ وفى ٤ ، ٥/٩/١٩٦٧

— Yugoslavia's foreign policy in 1967. Report by M. Mikezic in the Federal Assembly. Medunarodna Stampa Interpress, Beograd, 1967, No. 14 of Documents' series, p. 12.

(٦٨) G. Perazic: Third anniversary of the security council resolution of the Middle East.

Review of Inter. Affairs. Vol. XXI, No. 496, Dec. 5, 1970, pp. 23 — 24.

L. Radovanoic: Looking into the essence of the problem.

Review of Inter. Affairs, No. 493, Oct. 20, 1970, pp. 10 — 12.

وفى هذا الصدد تؤكد كل التصريحات والبيانات اليوغوسلافية المشتركة الحكومية والحزبية على ضرورة الانسحاب الكامل والعاجل للقوات الاسرائيلية كشرط رئيسى لقرار تسوية دائمة فى اطار قرار مجلس الامن . على سبيل المثال تصريحات الرئيس تيتو فى الاهرام ٦ ، ١٤/١٠/١٩٦٧ ، ١٠ ، ١٣/٧/١٩٦٨ . والبيانات اليوغوسلافية الافغانية والباكستانية والكمبودية والهندية المشتركة الصادرة فى يناير وفبراير سنة ١٩٦٨ ، والبيانات المشتركة الصادرة عقب زيارة الرئيس تيتو لتنزانيا وزامبيا واوجندا واثيوبيا فى يناير وفبراير سنة ١٩٧٠ ، والبيان اليوغوسلافى السوفيتى المشترك الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

— Socialist Thought and Practice, No. 29, Jan. — Mar. 1968, pp. 114 — 115, 150 — 152.

— Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 2, May 1970, pp. 124 — 125.

— Revue de la politique Internationale, May 5, 1971, No. 516, p. 13.

احترام الاستقلال السياسى ، ووحدة أراضى كل دولة فى المنطقة ، وتقديم ضمانات دولية ، ومنع اى مطالب اقليمية ، وفى هذا الصدد فقد أوضح تيتو خلال اجتماعه مع جولد مائر فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ أن يوجوسلافيا ليست مناوئة لاسرائيل ، ولا تعارض تكوين دولة خاصة باليهود (٦٩) .

ثالثا : لايمكن ان يتحقق السلام فى الشرق الاوسط ما لم يتم الاعتراف « بالحقوق الحيوية للبلاد العربية» ، وحـل مشكلـة اللاجئيـن الفلسطينيين ، على أساس الاعتراف بمصالحهم الحيوية وعلى اساس توفير العدالة لهم لا مجرد توفير المعونة المادية . وفى هذا الصدد فقد أعلن تيتو « ان انسحاب القوات الاسرائيلية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى هما شرطان رئيسيـان لحـل الازمـة وضمان السـلام والامن » (٧٠) .

رابعا : ترك مسألة المرور فى قناة السويس الى ما بعد الانسحاب ، لان هذه المسألة جزء من مشكلات معقدة أوسع نطاقا ، وأنه لا يمكن حلها الا فى نطاق هذا المضمون السياسى ، على ان تحل هذه المشكلة مرتبطة بقضية اللاجئين (٧١) .

خامسا : يجب أن تتدخل الولايات المتحـدة لاجبار اسرائيل على الانسحاب ، لانها هى التى تساند العدوان الاسرائيلى ، كما أنه « من الصعب أن نعتقد أن اسرائيل سترفض الانصياع لرغبة الولايات المتحدة اذا ما أبلغتها الاخيرة بأن الازمة التى تواجه العالم ينبغـى حلهـا بطـريقة سلمية » (٧٢) .

سادسا : اذا استحال الحل السلمى وتطبيق قرار مجلس الامن « فنحن نقول بغير تردد ان الحرب فى سبيل الدفاع عن الوطن حق مشروع . لان أحدا لا يستطيع أن ينكر أن للشعوب العربية حقها فى الكفاح فى سبيل ممارسة سيادتها من جديد على الاراضى التى اغتصبت منها بالقوة » . ولهذا فقد ارسل الرئيس تيتو الى الرئيس السادات خطابا فى أوائل سنة ١٩٧٢ أوضح فيه تأييد بلاده للعرب « فى حالة ما اذا وجدتم انفسكم مضطرين الى خوض معركة مسلحة لتحرير أراضيكم من العدوان . أننا لا نعطى اى تسهيلات مرور عسكرية فى أراضينا لاى قوة كبرى لكن فى حالتكم بالذات فان القضية بالنسبة لنا قضية مبدأ ومصيـر مشترك » . وفى هذا الصدد ترى يوجوسلافيا ان تعاون الدول العربية المنظم أمر حيوى للغاية لمواجهة العدوان ، والضغوط الخارجية ، وحماية استقلالها ، ووحدتها الاقليمية ، كما تؤيد « جهاد الدول العربية الهادفة الى تعبئة وتوحيد قواتها وطاقاتها لتحرير أراضيها المحتلة والتوصل الى حقوقها الشرعية » لان عدم وجود عمل عربى موحد – فى رأى اليوجوسلاف – هو الذى دفع الدول الكبرى الى التدخل فى النزاع (٧٣) .

سابعا : سحب الاسطولين الامريكى والسوفيتى من البحر المتوسط ، لان ذلك سيجعل المنطقة خاليـة من أسباب الاحتكاك الخطر ، حيث لن يبقى فى المنطقة الا الدول العربية والاوروبية واسرائيل ،

---

(٦٩) انظر المصادر والبيانات السابقة واليوميات الفلسطينية بالمجلد السابع – مركز الابحـاث – منظمـة التحرير الفلسطينية – بيروت – ديسمبر سنة ١٩٦٨ ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٧٠) J.B. Tito: Concerning the visit to some countries of Africa and some current international problems. The Secretariat of Information Service, Belgrade, 1970, p. 22.

(٧١) Interview of Mr. M. Nikezic' Secretary of State for Foreign Affairs of the S.F.R. of Yugoslavia. Yugoslav News Agency, Tanjug, Nov. 2, 1968.

(٧٢) تصريحـات تيتو فى الاهـرام ١٩٦٨/٢/٨ .

(٧٣) محمد حسنين هيكل : حوار مع تيتو . الاهرام فى ١٩٦٨/٧/١٩ .
محمد حسنين هيكل : الى تيتو فى عيد ميلاده الثمانين . الاهرام فى ١٩٧٢/٥/١٩ .
وتصريحات تيتو فى الاهرام ١٩٦٨/٧/١٣ ، ١٩٧١/٢/١٥ . وبرقية تيتو الى مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الرباط فى الاهرام ١٩٦٩/١٢/٢٤ والبيـان السودانى اليوغوسلافى الصادر فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٠ فى Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 2, May 1971, p. 133.

وأوربا مجمعة على الا يحقق المعتدى كسبا من عدوانه ، وبالتالى ستفقد اسرائيل أحد عناصر التأييد المباشر ، مما سيضطرها الى الانسحاب ، على أن يتلو ذلك تعاون عربى أوربى وتكامل يشمل منطقة البحر المتوسط ، مما يؤدى الى احتواء الخطر الاسرائيلى ، وامكانية تحقيق مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية التى تنادى بها المقاومة (٧٤) .

المبادرة اليوجوسلافية الثانية :

انطلاقا من هذه الاسس ، بدأ الرئيس تيتو فى أوائل سنة ١٩٦٨ حملة دبلوماسية جديدة للمساعدة فى تطبيق قرار مجلس الامن ، خاصة بعد اجتماعه الثانى بناحوم جولدمان فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ والذى طلب منه أن يتوسط لحل الازمة ، بعد أن فشل يارنج فى مساعيه لتطبيق القرار . وفى شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٦٨ قام تيتو بجولة واسعة فى الدول الافريقية والاسيوية لتحريك الجهود الدبلوماسية لحل الازمة ، وأعلن صراحة ادانته لاسرائيل لانها تعرقل الحل السياسى للازمة بمساندة من الولايات المتحدة ، وتقديره للموقف المصرى الايجابى (٧٥) . وفى يوليو سنة ١٩٦٨ نشرت صحيفة « بوربا » اليوجوسلافية مشروعا يوجوسلافيا ثانيا للسلام فى الشرق الاوسط يتضمن :

١ - أن تعلن حكومتا ج . ع . م واسرائيل منفردتين وفى وقت واحد ، انهما توافقان على قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

٢ - تنسحب اسرائيل الى حدود الرابع من يونيو سنة ١٩٦٧ وتعلن كل من الحكومتين انهاء حالة الحرب ، وتؤكد القاهرة على ذلك البند من قرار مجلس الأمن الذى يشير الى حق اسرائيل فى العيش بسلام وأمن ، فى اطار حدود آمنة ومعترف بها .

٣ - تنسحب اسرائيل من قطاع غزة وتحل محلها قوات الامم المتحدة ، وفى وقت لاحق يقرر مصير القطاع عن طريق استفتاء بين السكان المحليين أو بوساطة اتفاق يحل مشكلة فلسطين كلها .

٤ - بمجرد انسحاب القوات الاسرائيلية ، تعود ج . ع . م الى فتح قناة السويس ، ويرتبط عبور السفن الاسرائيلية فى القناة بالبدء فى محادثات لحل القضية الفلسطينية ، على أن تضمن مصر فى الحال عبور البضائع الاسرائيلية على سفن غير اسرائيلية .

٥ - تؤجل المفاوضات حول الحدود النهائية وحول القضية الفلسطينية ، الى موعد يحدد فيما بعد ، حين يصبح الجو أكثر ملاءمة لذلك .

وذكرت « بوربا » وبعض المصادر الغربية أنه قد تم التوصل الى اتفاق حول هذا المشروع اثناء المحادثات التى أجراها الرئيس تيتو مع الرئيس عبد الناصر فى يوجوسلافيا ، الا أن متحدثا صحفيا بالسفارة المصرية فى بلجراد نفى وجود هذا المشروع . ومرة أخرى اعترضت اسرائيل على المشروع اليوجوسلافى وأعلنت رفضها لاى مقترحات يقدمها لان « الرئيس تيتو ليست له صفة دولية او سلطة فى النزاع القائم فى الشرق الاوسط » ، ما دامت الامم المتحدة قد فوضت يارنج فى تسوية النزاع ، على نحو ما عبرت جريدة « هايوم » الاسرائيلية . كما ندد ايبان بمساعى الرئيس تيتو لايجاد مشروع جديد لتسوية

---

(٧٤) الحوادث (بيروت) فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٠ (٧٠٢) ص ٢٠ .

(٧٥) D. Radivonjevic: The Eastern Mediterranean, the zone of greatest tension between the blocs.
Review of Inter Affairs Vol. XXII, No. 519, Nov. 20, 1971, p. 20.
Observer (London), Dec. 22, 1967.
J. Cooley: Tito seeks non-aligned parley.
Christian Science Monitor, FebZ 13, 1968.

الإزمة [٧٦] ، وذلك رغم أن المشروع الاخير يقدم لاسرائيل تنازلات اكثر مما يقدمها المشروع الاول الذى كان يؤكد على ضرورة الانسحاب أولا ، ثم تأتى بقية الاجراءات بعد ذلك ، بينما يربط المشروع الثانى بين الانسحاب وبين المرور الاسرائيلى فى القناة وتسوية الازمة ٠

ورغم ذلك ، فقد استمرت الجهود الدبلوماسية اليوجوسلافية لتسوية الازمة ، وأعلن المكتب التنفيذى لمجلس رئاسة رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف ان « يوجوسلافيا ستستمر فى بذل جهودها للمساعدة على التوصل الى حل سلمى لازمة الشرق الاوسط » وذلك فى يوليو سنة ١٩٦٩ ٠ وقد نشطت المساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية عقب الاجتماع الذى تم فى أديس أبابا فى فبراير سنة ١٩٧٠ بين الرئيس تيتو ووزير الخارجية الامريكى وليام روجرز الذى طلب من الرئيس اليوجوسلافى ان يتوسط لدى الرئيس عبد الناصر ويوضح له أن الولايات المتحدة راغبه فى التعجيل بحل الازمة سلميا ، وأن يسعى للقيام بدور حيوى لاقناع الرئيس عبد الناصر بقبول مقترحات روجرز ٠ وقد قبل تيتو القيام بهذه المهمة ، الا أنه رفض أن يلعب دور الوسيط فى النزاع ، وطلب من روجرز « أن تمارس الولايات المتحدة مزيدا من الضغط على اسرائيل لاقناعها بضرورة احترام قرار مجلس الامن ٠ وأعلن عقب انتهاء المحادثات أنه « لا ينبغى أن نستسلم لاولئك الذين ينتهكون مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، لان ذلك سيقود البشرية الى كارثة جديدة » ، وأنه « يحبذ اجراء مفاوضات سياسية طبقا لمقتضيات قرار مجلس الامن » ٠ وعلى هذا الاساس بدأ تيتو فى اجراء اتصالات دولية فى مبادرة جديدة للاسهام فى حل الازمة ، فبعث برسائل الى الامين العام للامم المتحدة والى رؤساء الدول الكبرى والدول غير المنحازة يطلب فيها التعاون فى ايجاد حل عاجل للازمة عن طريق الامم المتحدة ، وأعلنت يوجوسلافيا أنه من الضرورى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على اسرائيل اذا لم تنسحب من الاراضى المحتلة ، وذلك بعد أن اصطدمت مساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية مرة ثالثة بالموقف الاسرائيلى المتعنت (٧٧) ٠

يوجوسلافيا والمبادرتان الامريكية والمصرية :

كانت المحادثات التى اجراها الرئيس اليوجوسلافى مع الرئيس عبد الناصر فى فبراير سنة ١٩٧٠ أحد العوامل التى مهدت لتقديم المبادرة الامريكية المعروفة « بمبادرة روجرز » والتى قبلتها مصر كخطوة لتطبيق قرار مجلس الامن ٠ وقد أشار روجرز الى أن « تيتو كان خير معين على تهيئة الجو المناسب لتقبل مبادرة روجرز الخاصة بالسلام » ٠ وقد أيدت يوجوسلافيا المبادرة

---

(٧٦) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٨ — المرجع السابق ص ٩١٥ — ٩١٧ — ١٧٩ ٠
وقد أضافت بعض المصادر أن المشروع يتضمن اقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود العربية الاسرائيلية ومضمونة دوليا بدلا من وضع قوات دولية حول الحدود كما ينص المشروع الاول ٠ (المصدر السابق) ٠ واليوميات الفلسطينية — المجلد السابع — المرجع السابق — ص ٥٨ ، ٧٠ والاهرام فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ ، والنهار (بيروت) فى ١٩٦٨/٧/١٦ ٠

— «Le Monde», (Paris), Fev. 9, 1968.
— «Israel rejects a new Tito plan, demilitarized zones».
Jewish Chronicle, Feb. 9, 1968.

(٧٧) الاهرام ١٣ ، ١٩٧٠/٢/٢٤ ٠ والحوادث فى ١٩٧٠/٢/٢٧ (العدد ٦٩٤) ص ١٥ ، والجمهورية (القاهرة) فى ١٩٧٠/٢/١٥ والنهار (بيروت) فى ١٩٧٠/٢/٢٤ ، الجريدة (بيروت) ٧٠/٤/٧ ، الشمس (بيروت) ٤/٨/ ١٩٧٠ ٠
سليم نصار : هل يبعث تيتو مشروعه القديم ؟ ، الصفاء (بيروت) فى ١٩٧٠/٢/٢٧ ٠

— Times (London), Feb. 28, 1970.
— Socialist Thought and Practice, No. 35, July — Sep. 1969, p. 58.
Murrey Marder: Tito aid thought in Mideast.
Washington Post, Feb. 12, 1970.
J. Bulloch: Tito lends active support to Arab, cause.
Daily Telegraph, Mar. 24, 1970.

الامريكية على أساس أنها « تمهد الطريق لاجراء محادثات وتفتح الطريق أمام احتمالات تنفيذ قرار مجلس الامن » • ورغم ذلك فقد كان من رأى اليوجوسلاف أن مبادرة روجرز هى مبادرة غير متكاملة يشوبها بعض نواحى الضعف ، كما انها فى النهاية انعكاس للخطر الذى تتعرض له المصالح الامريكية فى العالم العربى • وليست مبادرة امريكية تلقائية (٧٨) •

ومن ناحية ثانية ، أعلنت يوجوسلافيا تأييدها لمبادرة السفير جونار يارنج التى تجلت فى المذكرة التى قدمها للجانبين العربى والاسرائيلى فى ٨ فبراير سنة ١٩٧١ لانها « يمكن أن تكون أساسا لتنفيذ قرار مجلس الامن » • وقد انتهزت يوجوسلافيا الفرصة للقيام بحملة دبلوماسية عالمية مستندة فى ذلك الى الرد الايجابى المصرى على مذكرة يارنج ، والمبادرة المصرية التى أعلنها الرئيس السادات فى ٥ فبراير سنة ١٩٧١ (٧٩)• بشأن فتح قناة السويس كخطوة فى طريق الحل الشامل ، والى اقتراب موعد انتهاء وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط • فقام الرئيس تيتو باتصالات دولية مع رؤساء الدول الكبرى والدول المهتمة بالازمة ، كما قام بزيارة لمصر فى فبراير سنة ١٩٧١ حمل فيها نتائج اتصالاته الى القادة المصريين • وخلال محادثاته فى القاهرة ، أعلن الرئيس تيتو أن « وجهات نظرنا متماثلة ازاء جميع القضايا التى عرضت على بساط البحث ، بل واستطيع أن أقول ان « اسلوب معالجة هذه القضايا كان متماثلا وهو لمصلحة الشعب العربى وحقوقه المشروعة » • كما أعلن أن « يوجوسلافيا على استعداد للقيام بالدور الذى تحدده القاهرة من أجل تطبيق قرار مجلس الامن ، وان يوجوسلافيا ستقوم بتحرك واسع فى هذا الصدد عقب الزيارة » • وبالفعل فقد قام الرئيس اليوجوسلافى باجراء اتصالات مع زعماء الدول الكبرى ، الا أن مساعيه فى هذا الصدد اصطدمت بالموقفين الامريكى والاسرائيلى • فقد أبلغت الولايات المتحدة الرئيس تيتو أنها تفضل قيام مرحلة من الدبلوماسية الهادئة ، وانه من الافضل عدم ممارسة الضغط بصورة واضحة حتى يعطى يارنج فرصة ممكنة تسمح له باستكمال اتصالاته ، كما أن اسرائيل رفضت صراحة مساعى تيتو وهاجمت تصريحاته فى فبراير سنة ١٩٧١ [٨٠] •

والواقع ان فشل المبادرات اليوجوسلافية المتعددة ، وتمسك اسرائيل بسلوكها العدوانى ، دفع يوجوسلافيا صراحة الى اعلان شجب اسرائيل كدولة معتدية ، واعلان رفض الرئيس تيتو أن يلعب دورا نشيطا فى المساعى الجارية لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، وأنه لا ينوى أن يكون وسيطا أو يلعب دورا فى الكواليس ، وذلك ردا على ما

---

(٧٨) A. Prlja: Rogers plan and the changes for peace.
Review of Inter. Affairs, Vol. XXI, No. 488 — 9, Aug. 5, 1970, p. 18.
— «Tanjug Features», Yugoslav News Agency. Tanjug, Beograd, Sep. 1970, p. 7.

ويذكر ان يوغوسلافيا شاركت الدول الاسيوية والافريقية فى تقديم مشروع قرار الى الجمعية العامة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ينص على تأييد رفض الاستيلاء على الاراضى بالقوة وضرورة اقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الاوسط على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية وانهاء حالة الحرب والاعتراف باحترام حقوق الفلسطينيين عامل لايمكن تجاهله فى اقامة سلام عادل ودائم وتاكيد ضرورة التنفيذ الكامل للقرار رقم ٢٤٢ • كما أعلن لازار مويسوف رئيس الوفد اليوغوسلافى اصرار بلاده على قبول مد وقف اطلاق النار كجزء من أجزاء المفاوضات والمجهودات المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الامن عن طريق استئناف مهمة يارنج •

Yugoslav Survey XII, No. 1, Feb. 1971, p. 114.

(٧٩) يذكر ان يوغوسلافيا أيدت مبادرة الرئيس السادات ورد مصر الايجابى على مذكرة يارنج وشجبت صراحة الرد الاسرائيلى السلبى على مذكرة يارنج • وأعلن ديزداريفيتش عضو مكتب رئاسة رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف أن المبادرة المصرية ينبغى استمرار تأييدها بمزيد من المبادرات ، وأن مقترحات الرئيس السادات تصلح أساسا لجهد مكثف تقوم دول البحر المتوسط به لتنفيذ المقترحات • أنظر الاهرام فى ١٩٧١/٢/١٥ ، ١٩٧١/٤/٢٥ ،

Josip B. Tito: Yugoslav foreign political policy.
Federal Assembly series, Belgrade, 1971, pp. 17 — 18.
A. Prlja: What are the changes for a «temporary solution» ?
Review of Inter. Affairs, Vol. XXII, No. 510 — 511, July 5, 1971, pp. 21 — 22.

(٨٠) الاهرام فى ٢٣ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٧١ وفى ٦ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٧١ ، ٣ مارس سنة ١٩٧١ والجريدة فى ١٩٧١/٢/١٥ •

صرح به روجرز فى ٢٣ - ١٠ - ١٩٧١ - بمناسبة زيارة الرئيس تيتو للولايات المتحدة - من أنه فى استطاعة تيتو أن يلعب دورا فعالا فى الشهور القادمة للتوصل الى اتفاقية جزئية لفتح قناة السويس • ولذلك قال الرئيس تيتو أثناء اجتماعه بالرئيس نيكسون فى اكتوبر سنة ١٩٧١ « انه لا جدوى من التقدم باقتراحات جديدة لحل الازمة ، لان مطالبة اسرائيل بمفاوضات مباشرة أمر غير واقعى لا يقبله العرب ، وان الرئيس السادات مستعد لعقد اتفاق مؤقت لاعادة فتح قناة السويس كما نقل الى الرئيس الامريكى وجهات النظر المصرية حول الازمة ، ورغم رفضه القيام بدور الوساطة فقد شجع الولايات المتحدة على القيام بدور ايجابى فى الازمة • وفى ١٤ ديسمبر أيدت يوجوسلافيا قرار الجمعية العامة بشأن أزمة الشرق الاوسط ، الذى يؤكد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن من جديد ، ويطلب انسحاب اسرائيل ، ويعرب عن التقدير لموقف مصر من مذكرة يارنج فى ٨ فبراير ويطالب اسرائيل بالرد الايجابى • وعقب ذلك أعلن تيتو صراحة أن العرب لابد أن يخوضوا معركة التضحية باعتبارها السبيل الوحيد لاسترداد الارض المحتلة ، وان كان قد أعلن أن يوجوسلافيا لا تستبعد الحل السلمى نهائيا ، كما اعلن ميركو تيبافاتس سكرتير الدولة للشئون الخارجية أن الرئيس تيتو سيستمر فى بذل جهوده من أجل انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية ، وانه من الضرورى ان يستأنف يارنج مهمته (٨١) •

يوجوسلافيا وطبيعة الوجود الاسرائيلى والصهيونى

يرى اليوجوسلاف أن العدوان الاسرائيلى قد أوضح الطبيعة الحقيقية لاسرائيل ، باعتبارها أداة عدوانية لممارسة الضغوط وشن الحروب ، بعد أن حولتها الامبريالية الغربية الى ترسانة للاسلحة صيانة لمصالحها • ولذلك يرى اليوجوسلاف ان الصهيونية العالمية فى النهاية هى حليفة للاستعمار والامبريالية ، وان كانوا لا يناقشون مبدأ وجود اسرائيل كدولة بحكم اعترافهم القانونى باسرائيل (٨٢) •

يوجوسلافيا والكيان الفلسطينى :

اما من ناحية القضية الفلسطينية ، فان يوجوسلافيا توضح أن هذه القضية تختلف عن النزاع الحالى فى الشرق الاوسط وتتعداه ، فقرار مجلس الامن يقتصر على انهاء الحرب بين اسرائيل والبلاد العربية ، ولكنه لا يحل القضية الفلسطينية التى هى فى الاساس مشكلة بين الفلسطينيين ومن سلب أراضيهم • على هذا الاساس بدأت يوجوسلافيا خلال السنوات الاخيرة تعترف بالمقاومة والكيان الفلسطينى ، وذلك باعتبار ان «حركة التحرير الفلسطينية عنصر هام وجديد فى الشرق الاوسط لا يمكن تجاهله فى البحث عن أى حل وأى مبادرة للتوصل الى تسوية » على نحو ما صرح به رئيس المجلس التنفيذى الاتحادى اليوجوسلافى أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٧٠ (٨٣) • وعلى هذا الاساس فقد أبلغ المجلس التنفيذى الاتحادى فى ١١ يوليو سنة ١٩٦٩ منظمة التحرير الفلسطينية ترحيبه بافتتاح مكتب للمنظمة فى بلجراد ، وفى نفس الشهر حضر وفد عن المنظمة « المؤتمر الاستشارى لبعض دول عدم الانحياز » المنعقد فى بلجراد ، وكانت بعض الدول الاعضاء قد اعترضت على حضور الوفد الفلسطينى ، وانتهى الامر ، بفضل الوساطة اليوجوسلافية ، الى الموافقة الاجماعية للمؤتمر على حضور الوفد كما

---

(٨١) اخبار اليوم ١٩٧١/١٠/٣٠ ، الاهرام ١٩٧٢/٤/٢١ والنهار ١٩٧١/١٠/٣٠ والانوار ١٩٧٢/٤/٢٢
Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 4, Nov. 1971, p. 142.

(٨٢) البيان السورى اليوغوسلافى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٧٢ فى المحرر (بيروت) ، والبيان المصرى اليوغوسلافى الصادر فى ١٩٧٠/٢/٢٥ وتصريحات الرئيس تيتو فى الاهرام فى ٣/٣١ ، ١٩٧٠/٥/٤ •

(٨٣) Josip Djerdja: A more complex approach. Review of Inter. Affairs, No. 501, Feb. 20, 1971, pp. 3 — 4.
F. Dizdarevic': Un été critique dans le Proche-Orient. Revue la Politique Internationale, 20 IV 1969, No. 457, pp. 5 — 6.
— Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 1, Feb. 1971, p. 110.

استقبل تيتو أعضاء الوفد برئاسة خالد يشرطى وقد أصدر المؤتمر قرار أعاد فيه تأكيد قرار المؤتمر الثانى للدول غير المنحازة سنة ١٩٦٤ وأعرب فيه المجتمعون عن ضرورة الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب العربى الفلسطينى فى أراضيه السليبة ، والتأييد الكامل له فى نضاله من أجل التحرير من الاستعمار والعنصرية . وفى مؤتمر لوساكا للدول غير المنحازة أعلن تيتو أنه « من الضرورى تطبيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، أى تأييد حقه فى الوجود » . كما كانت يوجوسلافيا من الدول التى طالبت باصدار قرار المؤتمر بشأن فلسطين ، والذى ينص على التأييد « الكامل للحقوق الاساسية للشعب العربى فى فلسطين واستعادة حقوقه فى وطنه الام وتأييدهم لنضاله من أجل التحرر ضد الاستعمار والتمييز الاجتماعى » (٨٤) وفى مارس سنة ١٩٧٢ قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات بزيارة يوجوسلافيا ، حيث قام بزيارة بعض الاماكن التى شهدت معارك المقاومة اليوجوسلافية للنازى ، كما أعرب المسئولون اليوجوسلاف عن دعمهم لنضال الشعب الفلسطينى العادل . والخلاصة أن اليوجوسلاف يرون أنه لا يمكن التوصل الى حل ديمقراطى عادل فى الشرق الاوسط دون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، ودون اشتراك هذا الشعب ، وأن تلك الحقوق تشمل حقه فى الوجود وفى تحرير أراضيه وتقرير مصيره ، وحقوقه طبقا لقرارات الامم المتحدة ، وأن تحقيق ذلك يتطلب الاعتراف بالكيان الفلسطينى ، وبحركة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى (٨٥) .

يتضح من تحليل السياسة اليوجوسلافية ازاء قضية الصراع العربى الاسرائيلى أن يوجوسلافيا اتخذت دائما سياسة متوازنة ازاء طرفى الصراع منذ أن حددت يوجوسلافيا سياستها ازاء قضية تقسيم فلسطين باعترافها بحقوق العرب واليهود فيها فى اطار دولة فيدرالية فلسطينية . والواقع أن توازن السياسة اليوجوسلافية ازاء هذه القضية نابع أساسا من سياسة التعايش السلمى الايجابى وعدم الانحياز التى تعتبر الخط الرئيسى العام المميز للسياسة الخارجية اليوجوسلافية وان كان ذلك لم يمنع يوجوسلافيا من اتخاذ سياسات مؤيدة لاحد طرفى الصراع فى لحظات الحسم كتسهيل

---

(٨٤) الاهـرام ١٠ ، ١٣ ، ١٩٦٩/٧/٢٠ ،
Socialist Thought and Practice, No. 35, July — Sep. 1969, p. 54, No. 40,
July — Sep. 1970, p. 31, Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 4, Nov. 1970, p. 110.

كذلك ميوغوسلافيا تؤيد الثورة الفلسطينية كأداة لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين واستنادا الى ان القضية الفلسطينية لم تعد مجرد ظاهرة انسانية كمشكلة لاجئين مشردين ولكنها أصبحت قضية شعب يكافح من أجل وجوده ، كما أن « حركة التحرير الفلسطينية هى جزء متمم لحركة التحرر فى العالم ولجبهة القوى التقدمية والديمقراطية » على نحو ما أوضحه الوفد اليوغوسلافى فى الامم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، وميركو بوشكوفيتش عضو هيئة رئاسة التحالف الاشتراكى فى المؤتمر الفلسطينى المنعقد فى أبريل سنة ١٩٧٢ ، كما أن تيتو خلال محادثاته مع ممثلى منظمة فتح فى الجزائر فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ اعرب عن تقديره للثورة الفلسطينية (الاهرام ٩ ، ١٠/١١/ ١٩٦٩) .

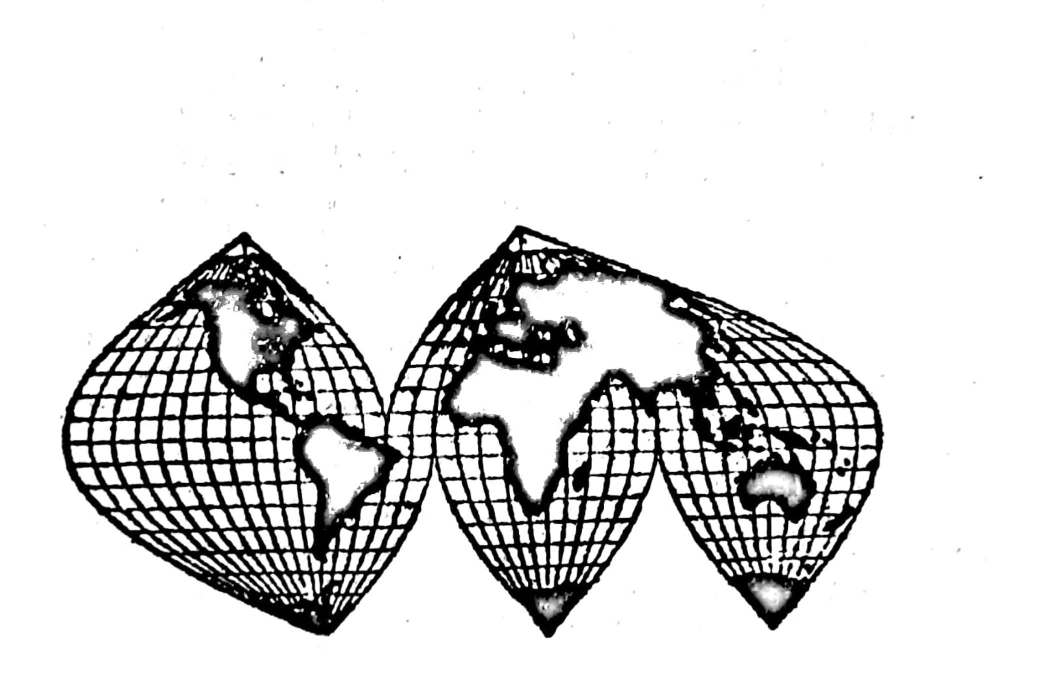
Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 1, Feb. 1971, p. 118.

كما طالبت يوغوسلافيا بوقف الهجمات الاردنية المسلحة ضد المقاومة الفلسطينية فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ وأعلنت شجبها لتلك المحاولات التى تهدف الى التدخل الاجنبى المسلح ، وعقب ذلك أعربت عن تضامنها مع محاولات توحيد حركة المقاومة الفلسطينية .

M Aksentijevic: The crisis in Jordan. Review of Inter. Affairs, Vol. XXI, Oct. 5, 1970, No. 492, p. 7.
A. Prlja: The crisis of the Palestinian movement. Review of Inter Affairs, No. 519, Nov. 20, 1971, pp. 20 — 22.

(٨٥) انظر فى ذلك نص البيانين المصرى اليوغوسلافى الصادرين فى فبراير ١٩٧٠ ، ١٩٧١ فى الاهـرام ٢٦/٢/ ١٩٧٠ ، ٢١/٢/١٩٧١ وتصريحات الرئيس تيتو فى الاهرام ٢/١٢/١٩٦٩ ، والبيان اليوغوسلافى الجزائرى الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩ فى
Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 2, May 1970, pp. 157 — 158.
والبيان اليوغوسلافى الفلسطينى الصادر فى ٣١ مارس سنة ١٩٧٢ فى السياسة (الكويت) أول أبريل سنة ١٩٧٢ ، وكذلك المحرر (بيروت) فى ٢٨/٣/١٩٧٢ .

مرور الاسلحة التشيكية الى اسرائيل سنة ١٩٤٧ ، سنة ١٩٤٨ عبر أراضيها ، وتسهيل مرور الاسلحة السوفيتية الى مصر سنة ١٩٦٧ عبر أراضيها أيضا . وقد انطلقت الدبلوماسية اليوجوسلافية الايجابية عقب العدوان الاسرائيلى فى يونيو سنة ١٩٦٧ من نفس هذه الابعاد ، اذ أنها تسلم بالوجود الاسرائيلى وتعترف به من ناحية كما تقر حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره من ناحية أخرى . والواقع أنه يمكن القول اجمالا أن الدبلوماسية اليوجوسلافية ازاء أزمة الشرق الاوسط ـ رغم توازنها ـ قد فشلت فى تحقيق أى تقدم لتسوية الازمة رغم المبادرات اليوجوسلافية المتتالية والتى اتسمت بطابع تنازلى ، وذلك بسبب عرقلة الولايات المتحدة واسرائيل ورفضهما لتلك المبادرات ، وان كانت الدبلوماسية اليوجوسلافية قد أسهمت فى كشف الاطماع الاسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة . ولعل فشل المساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية يكمن وراء الجهود التى تبذلها يوجوسلافيا حاليا لعقد مؤتمر لدول عدم الانحياز فى منطقة البحر الابيض المتوسط لبحث وسائل اندلاع الصراع المسلح من جديد فى هذه المنطقة التى يعتبر تامين سلامتها احد المرتكزات الرئيسية للدبلوماسية اليوجوسلافية ازاء الصراع العربى الاسرائيلى .





اللعبة الدبلوماسية الرومانية في الشرق الأوسط



د. عدنان العمد

تكون الكتلة الاشتراكية في اوروبا الشرقية من الدول التالية : الاتحاد السوفيتي ، والمانيا الشرقية ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا وهنغاريا ، وبلغاريا . وجميعها دول تتولى الحكم فيها احزاب شيوعية ، وجميعها دول أعضاء في حلف وارسو ومنظمة الكوميكون للتنسيق والتعاون الاقتصادي • وتستثنى كل من يوغسلافيا والبانيا من الكتلة لعدم وجودهما في الحلف او المنظمة ، ولاتخاذهما سياسات داخلية وخارجية خاصة لا دخل لها في هذا البحث •

وينتهج الحزب الشيوعي الروماني داخل الكتلة سياسة خارجية متميزة بالانفتاح نحو الغرب ، دون ان يؤدي ذلك الى اضعاف مركز الحزب ونفوذه في الداخل ، وبالنسبة للنزاع القائم في الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، يتخذ الحزب سياسة حيادية بين طرفي النزاع • وفي عام ١٩٦٧ اتخذت الحكومة الرومانية موقفا منفردا عن باقي حكومات المجموعة ، فقد رفضت اعتبار ما حدث عدوانا اسرائيليا ، كما رفضت قبول قرار المجموعة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، وهي بذلك تعتبر أقرب حكومات المجموعة من الموقف الغربي الرسمي الذي تتصدره الولايات المتحدة •

وهنالك عدة تفسيرات يمكن الاستناد اليها لتفسير الموقف الروماني الخاص من النزاع العربي ـ الاسرائيلي • فمن جهة يمكن اعتباره مظهرا من مظاهر الاستقلالية في السياسة الخارجية عن الاتحاد السوفييتي ، ووسيلة لتكريس النزعة القومية الوطنية في السياسة الرومانية بعد انحسار الستالينية عن أوروبا الشرقية ، كما يمكن تفسيره في ضوء الدور الذي ترغب رومانيا أن تلعبه في السياسة العالمية ، كوسيط في النزاعات الدولية، وهو دور حاولت أن تلعبه فيما قبل بين الصين والاتحاد السوفييتي ، وبين الصين والولايات المتحدة ، وتحاول ان تلعبه اليوم بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عن طريق التوسط غير المباشر بين أطراف النزاع في الشرق الاوسط •

ولكن هذه التفسيرات لايمكن أن توضح جميع الدوافع والعوامل التي دفعت الموقف الروماني الى

انتهاج سياسة حيادية تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى عام ١٩٦٧ والى الاقدام على دعوة واستقبال جولدا مائير فى زيارة رسمية لبوخارست عام ١٩٧٢ ٠

خلال الفترة ما بين يونيو ١٩٦٧ ومايو ١٩٧٢ تعددت مظاهر الموقف الرومانى الخاص من اسرائيل ، والذى تميز بالخروج عن الاجماع فى السياسة الخارجية للكتلة الاشتراكية تجاه النزاع العربى الاسرائيلى ٠ فقد تبع رفض الحكومة الرومانية لقرار قطع العلاقات الدبلوماسية ، سلسلة من اللقاءات الرومانية الاسرائيلية ، على شكل تبادل الوفود السياسية والتجارية ٠ وقد حرص الطرف الرومانى على ان يتخلل هذه اللقاءات تصريحات رومانية رسمية موجهة للدول والحكومات العربية ، تؤكد وقوف رومانيا الى جانب نضال الشعوب العربية ، وتعارض سياسة الاحتلال والضم الاسرائيلية لمناطق عربية ٠ وفى أوائل عام ١٩٧٢ بدأت مظاهر الموقف الرومانى تتبلور حول اعداد لقاءات قمة رسمية بين الجانب الرومانى والعربى ، مع ترك امكانية لقاء قمة رومانى اسرائيلى ممكنة ومفتوحة ٠ وقد نتج عن هذه السياسة زيارة تشاتشيسكو لكل من الجزائر ومصر ، ومن ثم زيارة جولدا مائير لبوخارست مباشرة بعد عودة تشاتشيسكو من القاهرة ٠

وتعتبر هذه الزيارة بالنسبة للطرف الرومانى تكريسا مرحليا لسياسة التأرجح الرومانية بين تأييد نضال الدول والشعوب العربية من أجل التحرر ، وبين الاصرار فى الوقت نفسه على اقامة علاقات طيبة وقوية مع اسرائيل ، هدف هذا النضال ومحورد الرئيسى منذ عام ١٩٤٨ ٠ وعلى الرغم من أن عدة دول كبرى تعانى من هذا التنافر فى سياستها تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى ٠ منها فرنسا وكذلك الاتحاد السوفييتى لغاية ١٩٦٧ ـ الا أن الموقف الرومانى يكتسب أهمية زمنية ونوعية خاصة جديرة بالبحث والاستقصاء ، أولا لانه يجىء فى مرحلة يحتدم فيها النقاش والحوار داخل الكتلة الاشتراكية حول طبيعة اسرائيل والحركة الصهيونية ٠ وثانيا لانه تعدى فى نوعيته أصول التحرك الدبلوماسى التقليدى للاحزاب الشيوعية ، عندما افسح المجال للتكهنات حول امكان دخول رومانيا كوسيط حيادى فى النزاع ، ووضع بالتالى تساؤلا كبيرا حول المكان الذى تقفه رومانيا كدولة شيوعية من حركات التحرر الوطنى ، ومحاربة الاستعمار فى العالم ٠

وقد ادى التخبط فى الموقف الرومانى الى فتح ساحة واسعة فى الصحافة العالمية والمحلية للتكهنات حول الدوافع السياسية وراء دعوة رومانيا لرئيس وزراء اسرائيل ، فقد اعتبرت مجلة شبيجل الالمانية (Der Spiegel No. 18, 1972) الزيارة تتمشى مع رغبة مصر والاتحاد السوفيتى ، ووصفت مجلة الاكسجدس الفرنسية (عدد ٢ مايو ١٩٧٢) الدعوة بانها فخ نصبه الاتحاد السوفييتى ومصر لاسرائيل لكى يفضح موقفها المعارض للحلول السلمية ٠

أما الصحافة العربية فقد عالجت الموضوع من زاوية فائدة الزيارة لكل من طرفى النزاع العربى ـ الاسرائيلى فكتب الاهرام فى عدد ٦ ـ ٥ ـ ١٩٧٢ مقالا بعنوان (رومانيا واللعب بالنار) فوصفت الزيارة بانها تقدم لاسرائيل فرصة ذهبية للتوجه الى اليهود فى الدول الاشتراكية ، وان التحرك الرومانى « يترك المجال فسيحا لاشاعات وتكهنات حول احتمالات وهمية نتيجتها النهائية هى خدمة المخطط الاسرائيلى الامريكى الرامى الى ابعاد أزمة الشرق الاوسط من حلبة المواجهة (الامريكية السوفيتية) فى موسكو ، وان جميع التكهنات التى يمكن أن تحيط بالزيارة لا تخدم مصر ، ولا تخدم الصمود العربى ، ولا تخدم الدول الاشتراكية ، بل تخدم اسرائيل وتخدم المخطط الامريكى » وعليه فان التصرف الرومانى يدل على مدى امكانية الخطأ وسوء التقدير فى السياسة الخارجية الرومانية ٠ وقد شاركت الصحافة الاردنية فى مجال التكهنات ، فتساءلت كبرى صحف عمان (الرأى عدد ٢٨ بتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٧٢) اذ ما كان الطريق الى القدس يمر من بوخارست ، معتبرة التحرك الرومانى دليلا على فشل السياسة العربية فى ايجاد حل من خلال وحدة المجهود العربى ، وتنسيق امكانيات الدول العربية ٠

ولم يصدر عن الاوساط الرسمية العربية ما يوحى بحسم هذه التكهنات ،وتبيان مدى صحتها ، سوى بيان مصرى قصير وبيان جزائرى شديد اللهجة ، يهاجم سياسة رومانيا تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى ، فقد عبر البيان المصرى عن دهشة مصر لزيارة جولدا مائير لبوخارست ٠

وجاء فى البيان الجزائرى « ان المبادرة الرومانية اذا تأكدت فى وقت انتشرت فيه انباء عن صفقات اسلحة رومانية لاسرائيل واخرى اسرائيلية لرومانيا ، فستكون رومانيا أول دولة اشتراكية تقبل مشروع تصفية قضية فلسطين » .

ومما لا شك فيه أن تعدد لهجات ومحتوى التعليقات الصحفية والبيانات الرسمية هذه ، وما يسببه هذا التعدد من تفسيرات على المستوى الشعبى لدى الرأى العام العربى والعالمى ، قد مكن الحكومة الاسرائيلية وأجهزة الاعلام المرتبطة بها داخل وخارج اسرائيل من استخدام الزيارة كاحدى قنابل الحرب النفسية الاسرائيلية التى تفجرها اسرائيل بين الحين والاخر ، مع كل تحرك سياسى دولى أو محلى من أجل تقليص الصراع وحصره فى الاطار الشكلى القانونى ، وجعل القضية تبدو وكأنها مجرد خلاف على وسيط ، أو حوار حول افضل وسيلة للتفاوض .

ومن مجموعة ما نشر من تقارير صحفية وتصريحات رسمية صدرت أثناء وبعد زيارة جولدا ماير لرومانيا ، يمكن الاستنتاج من المحادثات التى دارت بين الطرفين ، أن أزمة الشرق الاوسط قد طغت على جميع اللقاءات التى تمت بين جولدا ماير والقيادات الرومانية (موير – وتشاتشيسكو) . وقد حرص الطرف الرومانى أثناء هذه اللقاءات على ابراز موقفه الحيادى من الصراع العربى – الاسرائيلى ، عن طريق مطالبته اسرائيل بالانسحاب من المناطق المحتلة ، وتأكيده ضرورة حل الازمة عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . بينما أصر الطرف الاسرائيلى (على لسان جولدا مائير) على اجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية تبدأ وتنتهى باقرار حدود آمنة لاسرائيل ، أى أن كلا الطرفين لم يخرجا عن موقفهما المعلن منذ عام ١٩٦٧ .

أما البيان المشترك الذى صدر بعد انتهاء الزيارة ، فقد كان بيانا تقليديا لا يخرج فى صيغته وفحواه عن عشرات البيانات التى صدرت فى السنوات الخمس الاخيرة بين اسرائيل ودول تعتبر اطرافا ثالثة فى النزاع « اى اطرافا حيادية تحاول أن توافق بين حيادها وبين علاقاتها مع طرفى النزاع » . فقد جاء فى البيان الذى صدر يوم ٩ مايو ١٩٧٢ وفى كل من بوخارست والقدس « ان الجانبين أكدا وجوب قيام العلاقات بين الدول على أساس الحفاظ على مبدأ السيادة والاستقلال الوطنى ، وعدم التدخل ، وحق كل شعب فى تقرير مصيره لوحده . واتفق الطرفان على أن وجود مناطق توتر وحرب فى العالم يشكل عقبة أمام حل المشاكل المستعصية ، وأمام الغاء العنف كطريقة فى الحيادة الدولية .

ومن القراءة الاولى للبيان ، يمكن اشتقاق قلة دلالته وسطحية معانيه ، اذ انه اولا لا علاقة له بموضوع المحادثات ، وثانيا لا يمكن اعتباره أكثر من مجرد مخرج رومانى دبلوماسى من « مأزق الزيارة » . فالبيان لا يضيف أى جديد على الموقف الرومانى أو الاسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ .

الا أن تقييم الزيارة لا يمكن أن يتم فقط على اساس البيان أو ما سبقه من تصريحات المجاملة والاشادة بالصداقة والتعاون بين البلدين ، فالتفسيرات الرومانية والاسرائيلية والعربية التى اعطيت للزيارة جعلتها تخرج كليا من نطاق الزيارات التقليدية التى يقوم بها رؤساء الدول عادة .

اولا : التفسير الرومانى للزيارة :

منذ عام ١٩٦٤ والحكومة الرومانية تبحث عن مناسبات لاظهار استقلالياتها فى السياسة الخارجية عن باقى دول الكتلة الاشتراكية .

ففى صيف عام ١٩٦٧ أقدمت الحكومة الرومانية على الاعتراف بألمانيا الفيدرالية وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها .

وفى صيف العام نفسه ، رفضت قبول قرار الكتلة بادانة العدوان الاسرائيلى ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل كما أسلفنا ، ثم احجمت رومانيا عام ١٩٦٨ عن ادانة « الفريق الليبرالى » فى الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى ، كما انها لم تسهم اسهاما فعالا فى الحملة التى شنتها الكتلة على هذا الفريق فى صيف ١٩٦٨ والتى أدت الى توصل قوات حلف وارسو لحسم الموقف داخل تشيكوسلوفاكيا .

عندما تعرض مندوب الحزب الشيوعى السورى فى الاجتماع التحضيرى للاحزاب الشيوعية المنعقد فى بودابست (مارس ١٩٦٨) للموقف الرومانى من العدوان الاسرائيلى ، تصرف تشاتشيسكو بسرعة وطلب سحب وفد الحزب الرومانى من الاجتماع وفى المؤتمر الدولى العام للاحزاب

الشيوعية (يونيو ١٩٦٩) اعلن تشاتشيسكو عن « حق اسرائيل فى السيادة القومية » ....

اذا أخذنا هذه العينة من السوابق ، يمكننا اعتبار التفسير الرومانى للزيارة قائما على أساسين :

الاساس الاول : استقلال السياسة الرومانية عن سياسة الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية .

الاساس الثانى اعطاء رومانيا دورا خاصا فى السياسة الدولية ، يتمشى مع هذه الاستقلالية من جهة ، ومع الالتزام الاشتراكى للحزب الشيوعى الرومانى فى السياسة الداخلية من جهة أخرى . أى السير دوليا فى طريق قومى مستقل ، مع الابقاء داخليا على الانجازات الاشتراكية ، والحفاظ على مركز الحزب وعلاقته بالجماهير . وهذا التفسير الرومانى مع أنه لم يظهر فى البيان المشترك بين رومانيا وإسرائيل ، الا أنه تم التمهيد له منذ عام ١٩٦٧ عن طريق المواقف التى اتخذها الحزب الشيوعى الرومانى فى كل من مؤتمر بودابست مارس ١٩٦٨ . ومؤتمر موسكو يونيو ١٩٦٩ . واوضح ما يبدو هذا التفسير فى البيان المشترك الصادر عن اجتماع الحزب الشيوعى الرومانى ، والحزب الشيوعى النرويجى فى ١٣ مايو ١٩٦٩ حيث أكد البيان « أن وحدة الاحزاب الاشتراكية يجب أن تقوم على اساس احترام حق كل حزب فى اعتماد سياسته الخاصة تجاه المشاكل المحلية والدولية » .

ثانيا : التفسير الاسرائيلى للزيارة

كان الطرف الاسرائيلى هو الطرف الذى حمل الزيارة أكبر قدر من التفسير السياسى والمعنوى ، وذلك لكونه الطرف الذى استفاد منها أكبر فائدة . فمنذ الاعلان عن الدعوة ، انهالت الصحافة الاسرائيلية فى « كورس » منتظم بديباجة التقارير والافتتاحيات حول الخطوة الرومانية (راجع هآرتس ٢١ ـ ٤ ـ ١٩٧٢ ودافار ٢٠ ـ ٤ ـ ١٩٧٢ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد (٩) مايو ١٩٧٢ ـ) .

لقد اعتبرت هذه التقارير والافتتاحيات الزيارة من الناحية السياسية سابقة شيوعية لم تحظ بها اسرائيل ، حتى فى عهد العلاقات الطبيعية مع دول الكتلة الاشتراكية . وبينما ذكرت الصحف الاسرائيلية عند انتشار نبأ الدعوة ، أن موضوع وساطة رومانية غير مستبعد ، كانت الاوساط الرسمية تستبعد الحديث عن أية وساطة ، ولكنه اثناء الزيارة عادت الاوساط الصحفية والرسمية واتفقت على تفسير الزيارة من حيث أهميتها فى مجال علاقات اسرائيل برومانيا وبالكتلة الاشتراكية وبالجاليات اليهودية فى الدول الاشتراكية .

لهذا ، فان جميع التفسيرات الاسرائيلية للزيارة اتفقت على أنها تحقق لاسرائيل من الناحية التاريخية فوائد سياسية جمة ، حيث يقدم حزب ماركس موجود فى الحكم على تأكيد سيادة اسرائيل على فلسطين ، دون اشراط هذه السيادة بحقوق شعب فلسطين ، تاركا أمر التعليق على العدوان والاحتلال وتشريد الشعب الفلسطينى لاشارات المجاملة التى يوجهها للطرف العربى بين حين وآخر . وهذا يعنى عمليا اضعاف مفعول ما عبر عنه تشاتشيسكو من تأكيد لحقوق شعب فلسطين اثناء مقابلته للرئيس السادات والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى القاهرة .

كذلك استخدم التفسير الاسرائيلى الزيارة ، لاثبات مقدرة الدبلوماسية الاسرائيلية على مخاطبة العالم الاشتراكى والجاليات اليهودية فيه ، من على أرض اشتراكية ، ومن وراء ظهر الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية . وقد بدا هذا واضحا فى الخطبة السياسية التى القتها جولدا ماير داخل المعبد اليهودى فى بوخارست بحضور حاخام رومانيا روزين ، والف ومائتى مندوب عن الجالية اليهودية فى رومانيا ، وبعد مظاهرة يهودية حافلة ضمت أكثر من ٥٠ ألف شخص . وقد أكدت جولدا ماير فى هذه الخطبة « اهمية اسرائيل ليهود العالم » وهكذا يمكن اعتبار الزيارة ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، تنفيذا لاحد أهم قرارات المؤتمر الصهيونى العالمى الثامن والعشرين المنعقد فى القدس فى فبراير ١٩٧٢ ، وهو القرار الخاص بأهمية هجرة اليهود لاسرائيل واعتبار هذه الهجرة « مصدرا رئيسيا للقدرة البشرية الاسرائيلية ، وتعبيرا تاريخيا لوحدة قضية الشعب اليهودى الثقافى والدينى والسياسى حول اسرائيل .

ثالثا : التفسير العربي للزيارة :

يقوم التفسير العربى للزيارة على أساسين :
ان الموقف الرومانى الشاذ داخل الكتلة الاشتراكية ، من قرار قطع العلاقات مع اسرائيل عام ١٩٦٧ قد انسحب على باقى مواقف رومانيا من النزاع فى السنين التى تلت العدوان .

ـ ان محاولة رومانيا ايجاد موازنة بين علاقاتها مع اسرائيل ومع الدول العربية ، مع انه يشكل احراجا دبلوماسيا للسياسة الخارجية العربية ، الا انه لا يتعارض مع الموقف الدولى العام من القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ والذى تعتبره الدول العربية شرا لابد منه . وهذا ما أكده مؤخرا اقدام الدول العربية على اعادة علاقاتها مع المانيا الفيدرالية . وانطلاقا من هذين الاساسين ، فان زيارة جولدا ماير لبوخارست ، من وجهة النظر العربية ، تنسجم تماما مع الموقف الرومانى السابق . وقد جاءت الزيارة بعد سلسلة من تبادل بطاقات الود والصداقة بين الطرفين فى الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ ـ لا وجوب للتعرض لها بالتفصيل فى هذا البحث ـ اما بالنسبة لسياسة موازنة المواطف بين طرفى النزاع ، فان الجانب العربى يطرح سؤالا ملحا على الجانب الرومانى، وهو الى متى تستطيع رومانيا الحفاظ على هذا التوازن على حساب التزاماتها الشيوعية ، بدعم قضايا التحرر الوطنى ومحاربة الاستعمار ، اذ ان استمرار رومانيا فى تقوية علاقاتها مع اسرائيل ، يعنى عند ترجمته عمليا ، اهمال حقوق شعب فلسطين ، ومساعدة اسرائيل فى عملية تصفية هذه الحقوق ، باضفاء صفة الشرعية على علاقاتها وتصرفاتها دوليا . ومن ناحية علاقة كل من اسرائيل بالكتلة الاشتراكية ، والدول العربية بالكتلة الاشتراكية ، يمكن اعتبار الزيارة من وجهة النظر العربية ، أنها تتيح لاسرائيل فرصة لاختراق العزلة التى تعانى منها داخل الكتلة الاشتراكية ، وفك الحصار الشيوعى واليسارى الذى تحيطها به الاحزاب الشيوعية واليسار العالمى . ولا يستبعد ان تكون اسرائيل قد قصدت من تحقيق الزيارة استغلال الفروق بين الموقف الرومانى ومواقف باقى دول الكتلة من أجل دفع الموقف الرومانى الى اقصى حدود الحياد ، لاتخاذ هذا الموقف فى المستقبل دعامة لتحييد الكتلة ككل .

واذا نظرنا الى الزيارة من خلال مجموع العلاقات بين رومانيا كدولة شيوعية ، واسرائيل كدولة عدوانية توسعية، وما يجرى على الساحة العربية من مواجهة بين حركة التحرر العربية وحركة الاستيطان الاستعمارى الصهيونية ، فيمكن اعتبار الزيارة اسهاما رومانيا ـ بقصد او بغير قصد ـ للتخفيف من حملة فضح الصهيونية كايديولوجية استعمارية ، وجعلها تبدو كمذهب مقبول داخل المجتمعات الشيوعية ، مما يعيد الى الاذهان ذكرى تحالف حركات المقاومة اليهودية مع حركات المقاومة الشيوعية للنازية ابان الحرب العالمية الثانية ، مع فارق فى غاية الاهمية هو تطور الصهيونية بعد تأسيس اسرائيل الى حركة متحالفة مع الامبريالية العالمية ، أحد اهدافها اقامة مجتمع استيطانى قائم على استغلال شعوب المنطقة العربية لصالح الامبريالية والصهيونية العالمية .

ومن خلال هذا التفسير للزيارة ، يمكن تفهم الاستياء الذى أبدته عدة أوساط عربية رسمية وشعبية تجاه العلاقة الرومانية ـ الاسرائيلية التى لا يمكن ان تتحرك خارج حلقة الاساءة للعلاقات العربية ـ الرومانية ، أو علاقات الدول العربية ودول الكتلة الاشتراكية .

العلاقات الخاصة بين رومانيا واسرائيل

فيما شمل قرار دول الكتلة مقاطعة اسرائيل سياسيا واقتصاديا ، انعكس الموقف الرومانى السلبى من هذا القرار انعكاسا ظاهرا على العلاقات الاقتصادية بين رومانيا واسرائيل ، بشكل تزايد حجم التبادل التجارى بينهما عما كان عليه من عام ١٩٦٧ كما يبين من الجدول التالى :

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الصادرات الاسرائيلية لرومانيا	٥ر٥	١٠ر٩	١٤ر٩
الواردات الاسرائيلية من رومانيا (بمليون الدولار)	٥ر٩	١٠	١٧ر٦

ففى عام ١٩٦٧ (ابريل) تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين ، تضمنت قوائم بالسلع والمشاريع التى يمكن لكل طرف تقديمها للطرف الاخر . ويمكن أن تقدم هذه الاتفاقية ، وحرص رومانيا على تنفيذها ، تفسيرا اقتصاديا للموقف الرومانى السياسى من قرار الكتلة بقطع العلاقات مع اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ .

أما العلاقات السياسية بين البلدين قبل يونيو ١٩٦٧ فانها لا تختلف عن علاقات باقى الكتلة مع اسرائيل الا أن الابقاء على هـذه العلاقات ، والاتجاه الى تقويتها ، والاصرار على جدواها من الجانب الرومانى بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ قد جعل من مطالبة رومانيا اسرائيل بالانسحاب موضوعا لا يتعدى المجاملة اللفظية للجانب العربى . ففى ديسمبر من عام ١٩٦٧ زار اسرائيل وزير التجارة الرومانى على رأس وفد اقتصادى رسمى ، ونتج عن زيارته الاتفاق على اقامة مشاريع مشتركة فى البلدين ، على الرغم من أن جميع التصرفات الاسرائيلية بين يونيو وديسمبر كانت تشير الى اصرار اسرائيل على عدم الانسحاب ورفض تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى أيدته رومانيا . وقد حرصت رومانيا فى جميع البيانات الحكومية الرسمية على عدم ادانة العدوان الاسرائيلى ، والاكتفاء بمطالبة الطرفين بالوصول الى حل سلمى ، عن طريق التفاوض أو الوساطة (كما جاء فى البيان الرومانى الهولندى المشترك فى ٢٢ يوليو ١٩٦٧) .

وخلال عام ١٩٦٩ حصل انعطاف شديد فى اللهجة الرومانية تجاه الاحتلال الاسرائيلى ، فقد بدأت فى هذا العام تصدر عن مسؤولى الحزب تصريحات تدين العدوان والاحتلال . ففى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الرومانى ، هاجم تشاوشيسكو وعدد من مندوبى الحزب « العدوان الاستعمارى الصهيونى على الدول العربية » ، الا أن رومانيا بعد أسبوع واحد من هذا المؤتمر قررت رفع التمثيل الدبلوماسى بينها وبين اسرائيل من مستوى مفوضية الى مستوى سفارة . ان هذا التخبط فى اتخاذ المواقف وترجمتها عمليا ، يدل على أن السياسة الرومانية تجاه النزاع تعانى من هو عميقة تفصل بين التصريح السياسى والممارسة السياسية .

وفى عام ١٩٧١ وصلت العلاقات الرومانية ـ الاسرائيلية مرحلة متقدمة من الانسجام والتوافق ، ففى يوليو من هذا العام زار اسرائيل جيورجيو ماكوفيسكو نائب وزير خارجية رومانيا ، وبهذه المناسبة علقت جريدة معاريف (١٣ ـ ٧ ـ ١٩٧١) قائلة « يمكن وصف الاتصالات بين بوخارست والقدس اليوم بأنها استقرت فى مؤسسات دائمة » .

وليس من الصدفة أن يكون ماكوفيسكو هو الذى حمل رسالة الدعوة الرومانية لجولدا مائير فى ابريل ١٩٧٢ ، فأثناء زيارته الاولى لاسرائيل عام ١٩٧١ وصفته جريدة معاريف بأنه احدى الشخصيات الرئيسية التى ترسم سياسة رومانيا الخارجية بشكل عام ، ومهندس العلاقات الخاصة باسرائيل ، هذه العلاقات التى تتحسن باستمرار على الرغم من غضب موسكو » (معاريف ١٣ ـ ٧ ـ ١٩٧١ عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٩ أغسطس ١٩٧١] .

وباختصار يمكننا أن نقول بأن هذه العلاقات ربما أدت عربيا الى تغذية حملة التشكيك القائمة حول سياسة الدول الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية ، فى وقت تبدو فيه هذه العلاقات أكثر حاجة الى الوضوح ، وازالة الرواسب السلبية العالقة بموقف الكتلة الاشتراكية منذ تأييدها لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وتأييدها لقبول اسرائيل فى الامم المتحدة عام ١٩٤٨ .

أما من جهة اسرائيل ، فان هذه العلاقات تعتبر امتدادا وتنفيذا للمخطط الذى تم وضعه فى مؤتمر الدبلوماسيين الاسرائيليين فى أوروبا الشرقية الذى انعقد فى وارسو فى صيف ١٩٦٦ برئاسة أبا ايبان . وقد حدد المؤتمر الخطوط العريضة للسياسة الاسرائيلية الخارجية تجاه دول شرقى أوروبا على أساسين : ـ

ـ التعامل مع الدول الاشتراكية على أساس فردى ، وليس على أساس جماعى

ـ التعامل مع الدول بمعزل عن علاقات اسرائيل بالاتحاد السوفيتى وقد أوضح أبا ايبان هذه السياسة فى حديث ادلى به لجريدة « كريستيان سانس مونيتور الامريكية » قائلا : « ان علاقة اسرائيل مع أوروبا الغربية أصبحت تقليدية ، أما محاولاتها لتوسيع وتعميق علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية فهى خط سياسى جديد .. وان منطلق اسرائيل فى تعاملها مع دول أوروبا الشرقية يكمن فى اعتبار هذه الدول خليطا من الامم يندرج تحت فلسفة اجتماعية واحدة لا اعتبارها كتلة واحدة ، ولذا فاسرائيل تتعامل مع هذه الدول على أسس فردية ، وهى مصممة على « حراثة كل « انش » قابل للزراعة فى هذا المجال » وقد أحرزت اسرائيل نجاحا مرموقا حين عقدت اتفاقا تجاريا مع

رومانيا (عن اليوميات الفلسطينية المجلد الرابع والخامس ١٩٦٦ - ١٩٦٧ مركز الابحاث الفلسطيني ببيروت ص ٤٤٦) .

ومن الزاوية الرومانية ستظل الحكومة الرومانية تنظر الى علاقاتها مع اسرائيل كحقل لتجربة عملية لممارسة سيادتها واستقلالها ، مع مراعاة ارتباطاتها السياسية والايديولوجية مع دول الكتلة الشيوعية والحركة الشيوعية العالمية .

الخروج عن الاجماع فى التكتلات الدولية الجماعية

يعتبر الخروج عن الاجماع ظاهرة متكررة داخل التكتلات السياسية والعسكرية التى تكونت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية . وأهم هذه التكتلات الكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، والكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى ، ومجموعة دول الحياد بزعامة الهند ومصر . وتشكل دول كل كتلة من هذه الكتل فيما بينها وحدات سياسية واقتصادية متفقة ضمنيا على مجموعة من القيم السياسية والاقتصادية . ويؤمن هذا الاتفاق داخل كل كتلة حدا أدنى من الالتزام النسبى بسياسة خارجية موحدة تجاه المشاكل العالمية الرئيسية - مشكلة فيتنام ثم مشكلة فلسطين ، مشكلة اقتسام الثروات والاسواق فى العالم ، مشكلة السلم والامن العالمى - وتقوم هذه الكتل - ماعدا مجموعة الحياد - على أساس اتفاقيات جماعية ، وروابط مذهبية ، وأحلاف عسكرية . الا أن بنود هذه الاتفاقيات ومبادئها العامة تواجه فى حالات التطبيق تعارضا مع القوى السياسية والاقتصادية المتفاعلة داخل سلطة كل دولة ، كما انها كثيرا ما تتعارض مع النزعة القومية الاستقلالية - مبدأ السيادة - التى لازالت تلعب دورا رئيسيا فى السياسة الخارجية والمواقف الدولية لاى دولة . فقد خرجت فرنسا فى عهد ديجول عدة مرات عن سياسة الاجماع داخل المعسكر الراسمالى ، واتخذت مواقف سياسية خارجية لا تنسجم مع روابطها السياسية داخل الكتلة الغربية ، أو مع التزاماتها العسكرية داخل حلف الاطلنطى ، وعرفت هذه السياسة بالديجولية أو بسياسة تحدى النفوذ الامريكى . كما شهدت الكتلة الاشتراكية عدة حالات خروج عن الاجماع ، كما حدث مع يوغسلافيا منذ عام ١٩٥٠ ، ومع البانيا منذ عام ١٩٦٢ ، وما يحدث مع رومانيا منذعام ١٩٦٧ بالنسبة للسياسة الموحدة لدول الكتلة الاشتراكية تجاه النزاع العربى - الاسرائيلى .

وبعد فان السياسة الرومانية الخارجية كنموذج للخروج عن الاجماع داخل التكتلات السياسية .

خرجت رومانيا بعد الحرب العالمية الثانية مثخنة بجراح الغزو النازى ، ورابطة مصيرها تاريخيا بمدى نجاح الحزب الشيوعى الرومانى فى بناء دولة جديدة ، على اسس الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية . وكان اليأس والتمزق الذى طغى على الحياة السياسية الرومانية منذ الحرب العالمية الاولى قد جعل تنبؤات المؤرخين للدولة الرومانية الجديدة تبدو قاتمة ، ووصفت بانها دولة فقدت ماضيها ، ولا مستقبل لها . ولم يكن من الممكن للحزب الشيوعى الرومانى فى الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٥٠ ان يتولى الحكم دون مساعدة الاتحاد السوفييتى ، وهذه حقيقة لازالت تخيم على علاقات رومانيا بالدولة الشيوعية الكبرى . وبعد الحرب العالمية الثانية خضعت رومانيا التى يبلغ عدد سكانها ٢٠ مليونا لمبدأ ستالين فى التدخل لحماية الشيوعية ، ولم يبد فى سياستها الداخلية او الخارجية ما يعارض هذا المبدأ سوى فى عام ١٩٦٤ ، وبعد ان كان الحزب الشيوعى السوفيتى قد قام بانهاء مراجعته لاخطاء السياسة الستالينية ، واعلان فشلها فى عدة مجالات .

وفى ابريل ١٩٦٤ اصدر الحزب الشيوعى الرومانى بيانا هاما يمكن اعتباره وثيقة الاستقلال الرومانية الحديثة ، وكان البيان تحت عنوان « بيان الحزب الرومانى الشيوعى حول موقف الحزب من قضايا الشيوعية وحركة الطبقة العاملة » . وكان اهم ما فى البيان تأكيده على ان كل حزب شيوعى له الحق فى اختيار طريقه الخاص فى تطبيق الاشتراكية ، على ضوء الاعتبارات التاريخية الموجودة فى بلده . وكان قد سبق هذا البيان اعلان رومانيا عن وقوفها على الحياد فى الصراع الايديولوجى بين الصين والاتحاد السوفيتى ، واستعدادها للوساطة بين الطرفين ، كما سبقه اعلان رومانيا رفض سياسة

الادماج الاقتصادى داخل منظمة الكوميكون للدول الاشتراكية .

وقد لجات رومانيا فى تنفيذ سياسة الخروج عن الاجماع الى الاسلوب التدريجى البطىء ، ففى عام ١٩٦٢ عندما قطعت دول الكتلة علاقاتها الدبلوماسية مع البانيا لخروج الاخيرة من حلف وارسو ، ووقوفها الى جانب الصين ، وافقت رومانيا مبدئيا على قرار قطع العلاقات ، وسحبت سفيرها من البانيا ، ولكنها عادت عام ١٩٦٣ واعادت العلاقات معها . وفى نفس العام بدأت تنق موقفها من الخلافات داخل الكتلة الى علاقاتها مع الدول الراسمالية ، فقامت برفع تمثيلها الدبلوماسى مع كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الى مرتبة سفير ، وقرنت ذلك باجراء مفاوضات تجارية مع هذه الدول ، عززتها فى الداخل باتخاذ قرار بقبول الاستثمارات الغربية ، وخاصة الامريكية فى المشاريع الرومانية .

وفى عام ١٩٦٧ كانت السياسة الرومانية الاستقلالية فى اتخاذ المواقف قد تبلورت نهائيا ، مما دفع رومانيا الى اتخاذ النزاع العربى ـ الاسرائيلى حقلا لممارسة مفهومها الجديد للحياد . ويقول كينيث جويت :

« ان صيف ١٩٦٧ كان فترة حرجة لحكومة تشاتشيسكو فى رومانيا ، فاعتراف رومانية فى ذلك الصيف بألمانيا الغربية ، ودفاعها عن سيادة اسرائيل ، وضع شرعية الحكومة الرومانية كقيادة لينينية ملتزمة وصادقة موضع التساؤل داخل الكتلة الشيوعية ، وقد واجهت الحكومة معارضة قوية فى الداخل والخارج ، مما اضطر تشاتشيسكو الى ان يقف موقف المدافع عن سياسته ، مبررا اياها بمتطلبات التطور القومى التاريخى .

ويبدو حاليا وبعد خمس سنوات من هذا الموقف ، ان تجربة الخروج عن الاجماع فى سياسة الكتلة نحو النزاع العربى الاسرائيلى قد حققت لرومانيا نجاحا نسبيا فى ممارسة مفهومها الجديد للعلاقة بين الالتزامات الايديولوجية والمتطلبات الدبلوماسية .

وقد استطاعت رومانيا بتحركها الدبلوماسى الجديد بعد عام ١٩٦٥ ، ان تقدم نفسها للعالم بصورة اكثر اشراقا وانفتاحا على التطورات التى تحدث خارج العالم الاشتراكى ، فقد شهدت الدبلوماسية الرومانية عام ١٩٦٧ نجاحا شكليا عندما تم انتخاب رئيس رومانى لدورة الامم المتحدة فى ذلك العام . وقد بدا ذلك وكأنه مكافأة لرومانيا من الكتلة الراسمالية على موقفها من النزاع العربى ـ الاسرائيلى ، واصرارها على عدم ادانة اسرائيل بالعدوان .

اما اليوم فيبدو ان رومانيا قد اخطأت فى تقدير الحدود المسموح بتخطيها اذا ارادت ان تظل عضوا فعالا داخل الكتلة الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية . واذا كانت الحكومة الرومانية قد استطاعت ان تمارس استقلاليتها على قرارات ثانوية بالنسبة لجدول الاولويات للسياسة الخارجية للكتلة ، فانه من المستبعد ان تستطيع ممارسة هذه الاستقلالية فى قضايا رئيسية من صميم قضايا الكتلة ، مثل حلف وارسو ، او مسألة أمن اوروبا الشرقية ، اذ ان هذه قضايا تنعكس المواقف تجاهها مباشرة على مركز الحزب فى الداخل ، وعلى علاقته كتنظيم سياسى يوجه الحكومة ، ويربط سياستها بالمواطنين . وهذه مسألة يبدو ان التجربة الرومانية تضع لها اهمية كبرى .

ان النموذج الرومانى للخروج عن الاجماع سيظل موضع مناقشة وحوار داخل وخارج الكتلة الاشتراكية لفترة طويلة .

« وبعد » هنالك احتمالان امام تطور هذا النموذج :

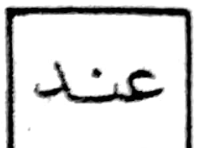
الاحتمال الاول استمرار رومانيا فى الخط الاستقلالى عن الكتلة الى درجة تجعل وجودها داخلها لا مبرر له ، مما سيؤدى الى سيرها فى طريق مشابه ليوغسلافيا او البانيا .

الاحتمال الثانى : لجوء رومانيا الى كسب تأييد لموقفها من باقى أعضاء الكتلة ، مما سيؤدى الى اجراء مراجعة شاملة لمواقف الكتلة ككل ، من مسألة الانفتاح على اوروبا الغربية والسوق الاوروبية المشتركة والعالم الرأسمالى .



مؤتمر سنتياجو دى شيلى ونتـــائجه الهـزيلة

د · جمال السحراوى



عند افتتاح المؤتمر الثالث للتنمية والتجارة فى سانتياجو دى شيلى ، قام كارل شيلر وزير مالية المانيا الاتحادية ليلقى كلمته ، وقد استرعى انتباه مندوب وفود الدول الاخرى عبارة جاءت فى سياق خطابه كان نصها : « نحن هنا جميعا أسرة كبيرة واحدة » ·· ولقد ظل مندبو وفود الدول المشتركة فى المؤتمر ـ والذين بلغ عددهم نحو ألفى عضو ـ يبحثون كل يوم وطيلة مدة انعقاد المؤتمر ، التى دامت نحو ستة أسابيع عن معنى كلمة « الاسرة الكبيرة » التى ضمنها الوزير الالمانى عبارته المذكورة دون جدوى ؟

وفى الحقيقة ، لقد أكد هذا المؤتمر أن الاختلافات التقليدية الموروثة بين شعوب العالم ، غنيها وفقيرها ، كانت تسيطر بوضوح على اتجاهات المؤتمرين ومناقشاتهم ·· الا ان دول العالم الثالث استطاعت فى النهاية أن تطرح مشكلاتها المعقدة على بساط البحث امام المؤتمر بكل وضوح ·· وان كانت لم تتمكن مع الاسف ، وللمرة الثالثة ، من أن يكون لها فيها « الرأى الحاسم » ·

ولعل اول القرارات التى تم اتخاذها فى المؤتمر ، الخاص بموضوع تشجيع السياحة العالمية ، كان يعكس تماما الطابع المميز للاتجاهات السلبية العامة لهذا المؤتمر ، فهذا القرار تمت المصادقة عليه بسهولة ، وبدون اى مقدمات ·· ويؤكد هذا القرار على انه مادامت الدول النامية تريد أن تشجع السياحة اليها ، فانه يتحتم على الدول الصناعية الكبرى ، هى الاخرى ، ان تقوم بمساعدة هذه الدول على تحقيق ذلك ·· وعليها ان تقوم من جانبها بتسهيل وزيادة الرحلات السياحية الى تلك الدول ·· ولكن اذا اخذنا اسبانيا مثلا كنموذج ·· فاننا سنجد ان التوسع السياحى للبلاد النامية لن يحقق مزايا اقتصادية ، أويتيح فرصا جديدة للعمل ، أو يدر أرصدة من العملات الصعبة الا لعدد قليل منها فقط ·· اذ انه من المعروف ان الاوضاع السياسية الخاصة لمعظم هذه الدول ، لن تمكنها من الاعتماد كلية على استغلال مواردها السياحية ، لتحقيق الثراء الذى تصبو اليه ·

كذلك ، ان الاقتراح الذى تقدم به وزير المالية الفرنسى جيسكار ديستان ، والذى طالب فيه بتخصيص يوم فى كل سنة مستقبلا يطلق عليه « يوم التنمية العالمى » ، ووافقت عليه الدول الصناعية الكبرى على الفور ، كان يتسم هو الاخر بطابع السلبية والضعف من جميع نواحيه ، برغم النوايا الطيبة التى دفعت الوزير الفرنسى الى تقديمه اذ ماذا تجنيه دول العالم الثالث من وراء هذا الاقتراح ، اذا ما اقتصر « يوم التنمية العالمى » على ترديد الخطب والقاء الكلمات عن مشاكل الدول النامية ·· دون ان تحمل هذه الخطب او هذه الكلمات فى طياتها أى التزامات مادية أو تسهيلات اقتصادية تمنحها الدول الصناعية الغنية الى دول العالم الثالث الفقيرة !؟

اما عن الاقتراحات الهامة الاخرى ، والتى كانت الدول النامية تعقد عليها آمالا كبارا ·· فقد كانت ـ على عكس ذلك ـ تلاقى دائما معارضة فورية من الدول الصناعية ·· حتى انه قيل ، ان وفود الدول الغنية جاءت الى سانتياجو حاملة معها

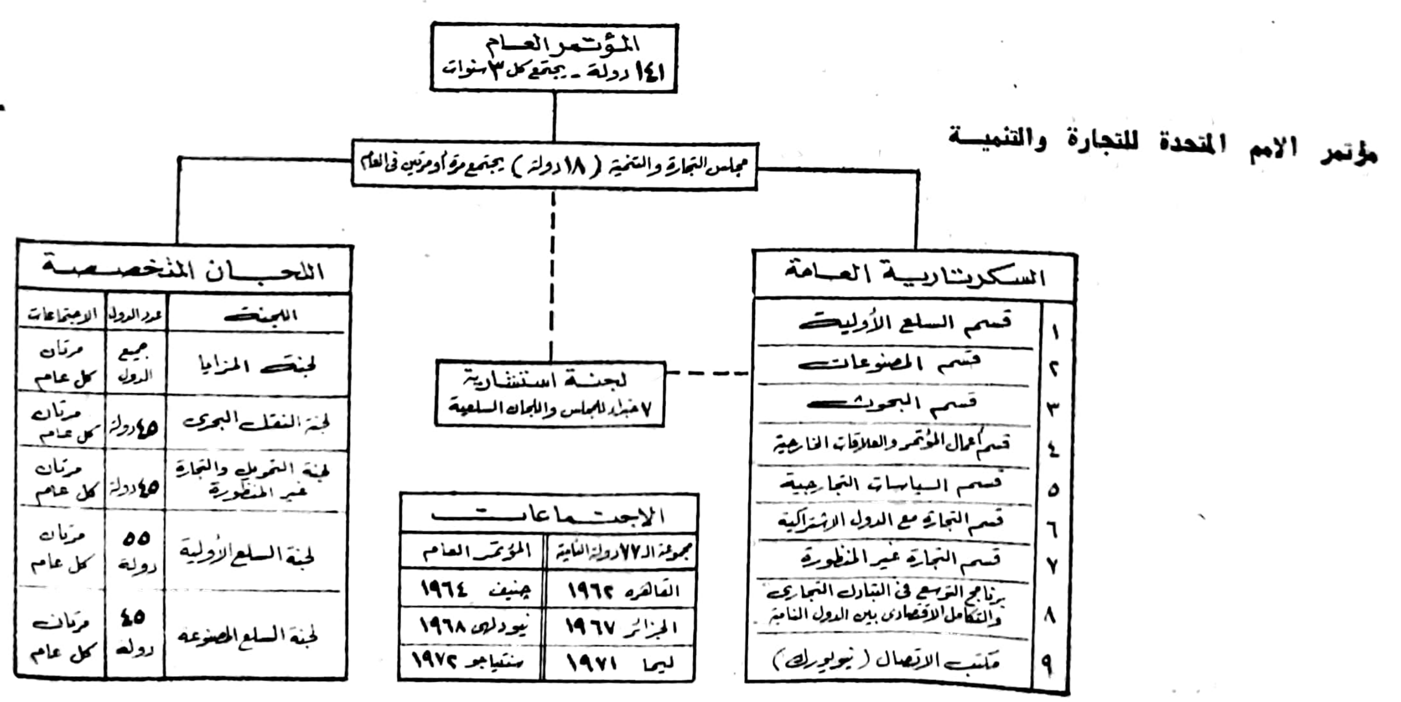
الاوراق التحضيرية للمؤتمر ، والتى تحوى المطالب العادلة لدول العالم الثالث ٠٠ مؤشرا عليها مسبقا بعبارات مثل : « مرفوض دون اى تردد » أو « غير مقبول » ٠٠ الخ ٠

ولقد انعكس هذا الاتجاه بوضوح لدى مناقشة موضوع « اسعار الصرف » ٠ صحيح ان معظم مندوبى الدول الغنية لم يستطع ان ينكران التغير فى أسعار الصرف العالمية قد كبد الدول النامية خسائر كبيرة فى العام الماضى ، الا أن المناقشات لم تؤد للاسف الى أى اتفاق بين الدول الغنية والفقيرة ، على كيفية تعويض الاخيرة عن الخسائر التى تعرضت لها ٠ ومن جهة أخرى ، فقد سيطر على المؤتمر ، حتى قبل انعقاده بأسابيع ، شعار « اليسار » ، حتى ان كثيرا من المراقبين كانوا قد تنبأوا بأن سيطرة هذا الاتجاه على مناقشات المؤتمر الكبير ستعمل على تقويضه من أساسه ٠٠ كان المقصود « باليسار » هنا هو مطالبة الدول النامية الخاصة بتمويل مساعدات التنمية ، عن طريق التوسع فى حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولى ، والمعروفة باسم الورق الذهبى . ومن المعروف أن حقوق السحب الخاصة تعتبر نوعا من الاحتياطيات النقدية .وتستخدم فقط فىتغطية الفجوات المؤقتة التى تحدث فى ميزان المدفوعات لدولة ما من الدول ، وليس لتمويل أغراض طويلة المدى ، وأنه لكل دولة ان تنتفع منها فى حدود هذا المضمون وبنسب محددة ، والتوسع فى التمويل عن طريق حقوق السحب الخاصة يعنى – من وجهة نظر الدول الصناعية – أن تتحول هذه الحقوق الى مصادر اقراض جديدة للدول النامية ، لابد ان تؤدى فى النهاية الى زيادة التضخم العالمى ٠ وكان ذلك مبررا كافيا لتغاضى الدول الصناعية الكبرى عن هذا الطلب ، ومع ذلك فقد استقر الرأى فى النهاية على ضرورة اعادة النظر فورا فى موضوع اعادة توزيع حقوق السحب الخاصة ، حتى تتمكن الدول النامية من الاستفادة من جراء ذلك ٠

اما محاولة الدول النامية للتأثير على الدول الغنية لقبول مشاركتها فى اعادة النظر فى موضوع تعديل نظام النقد الدولى ، فقد باءت كلية بالفشل ، برغم كل ما قدمته دول العالم الثالث من حجج قوية عن طريق الخطب الكثيرة التى القيت فى المؤتمر ٠٠ ومن الطبيعى ان تلجأ الدول الصناعية الكبرى لمقاومة مثل هذا الاتجاه ، اذ أن ذلك سيعنى اضطرار هذه الدول الى النزول عن قدر كبير من اهم مصادر قوتها الاقتصادية ٠

اما فيما يختص بموضوع السياسة الزراعية ، فلم يتعرض لمثل ما تعرضت له باقى الموضوعات الاخرى – من سلبية واضحة ، اذ ظهرت من خلال

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية



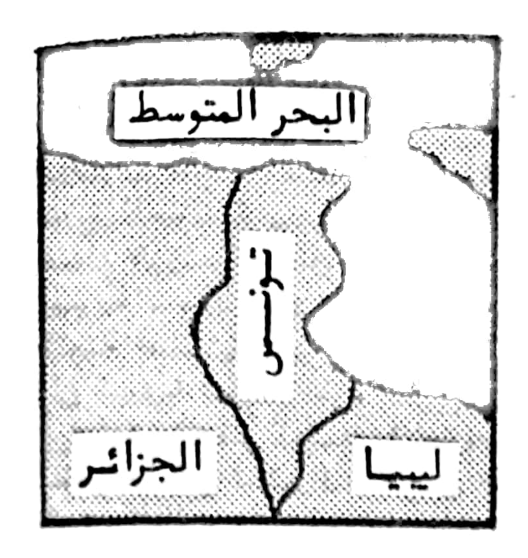
مناقشات المؤتمر علامات مشجعة تؤكد استعداد الدول الصناعية الكبرى لزيادة تحرير التجارة فى السلع الزراعية مع دول العالم الثالث من القيود المعوقة . وقد اعلن سيسكو مانسولت رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الاوربية المشتركة امام المؤتمر بأن اوروبا سوف تقوم تدريجيا بتغيير هيكل زراعتها ، وتوفير الوسائل الكفيلة بالحد من القيود المفروضة على استيراد المنتجات الزراعية من دول العالم الثالث ·· ومع ذلك فان اى قرار خاص بازالة جميع المعوقات مستقبلا ، ربما كان أكبر من امكانية تنفيذه · فان القلق من منافسة واردات المنتجات الزراعية الرخيصة من دول العالم الثالث ، ما زالت له جذوره العميقة لدى معظم الدول الكبرى · بيد ان هذه الدول ، وافقت مع ذلك ، على ضرورة فتح اسواق جديدة فى كل من اوروبا والولايات المتحدة امام المنتجات الزراعية للدول النامية ــ وكانت المانيا الاتحادية هى اكثر البلاد الغنية استجابة فى هذا الاتجاه ، اذ وعدت بأن تفتح اسواقها بصورة أوسع امام المنتجات الزراعية الرخيصة لدول العالم الثالث ، دون أن تخشى منافستها · كما أعلنت المانيا أيضا ، على لسان وزيرها شيلر ، انها ستضع شروطا سخية لمنح قروض لهذه الدول فى المستقبل ، وأنها ستقدم قروضا الى ٢٥ دولة تعد من أقل الدول النامية حظا ، وذلك بفائدة قدرها ثلاثة ارباع فى المائة ، يتم سدادها على مدى خمسين عاما ·· وبذلك تصبح هذه القروض ، من ناحية الشكل ، أقرب الى المساعدات الاقتصادية التى تمنحها المانيا الاتحادية حاليا لبعض الدول النامية · ولا شك أن هده القروض السهلة ستساعد هذه الدول « الفقيرة جدا » على تغطية احتياجاتها ، بحيث يمكنها من أن تلحق بجاراتها من دول العالم الثالث الاكثر نموا ·

ونتيجة لاختلال التوازن بين قرارات المؤتمر المتواضعة جدا ، وبين ضخامة حجم المؤتمر الذى اتخذت فيه هذه القرارات ، فقد أثيرت بين الكثير من اعضائه وغيرهم من المهتمين بالشئون الاقتصادية الدولية ، تساؤلات عديدة عن مدى اهمية مثل هذه المؤتمرات بالنسبة للدول النامية من عدمه ، وعن مدى ما حققه هذا المؤتمر الاخير بالذات من انجازات ·· وعلى اى حال ففى رأينا ان الحكم حاليا بالفشل على مؤتمر سانتياجو يعد من قبيل التسرع فى ابداء الرأى ·· فمن المعروف ان الهيكل السياسى والاقتصادى القائم حاليا فى العالم تسوده اختلافات جوهرية كثيرة ، الامر الذى لا يمكن معه توقع قرارات ثورية خطيرة من وراء مثل هذه التجمعات الدولية ، بالاضافة الى أن معظم الوفود قد حضرت الى سانتياجو ولدى كل منها آراؤه الخاصة المحددة مسبقا · كما أن لكل منها اهتماماته المختلفة ·· ولا شك أن هؤلاء الذين كانوا ينتظرون حدوث « معجزة » فى هذا المؤتمر ، لابد ان يكونوا قد اسرفوا فى التفاؤل ·· وربما كان احد النماذج لمثل هؤلاء ، القس البلجيكى الطيب « جف البرج » الذى جلس على مقعد امام مبنى المؤتمر ، واعلن اضرابه عن الطعام ، احتجاجا على عدم فاعلية المؤتمر ، قائلا ، « ان الجميع هنا يلقون الخطب تلو الخطب عن التنمية ·· ولكن حتى الان لم يحدث اى جديد » ولا شك ان هذا القس كان ــ يبغى من وراء تصرفه هذا ــ تنبيه الرأى العام فى بلده وفى العالم كله ، الى مشكلة المشاكل الكبرى ــ اقصد مشكلة الغنى والفقر ··

ولكن يبدو ان القس الطيب لم يكن يدرى أن الرأى العام فى بلجيكا ، بل وفى أوروبا كلها ، لم يكن يدرى هو الاخر الا النذر اليسير عن تلك « المحاكمة التى عقدت فى سانتياجو » واخيرا فان أحسن الاحتمالات التى يرجى استخلاصها من هذا المؤتمر فى رأيى ، هو أن تقوم الدول الغنية بالوفاء بالوعود التى قطعتها على نفسها للدول الفقيرة ، والتى جاءت على لسان مندوبيها فى خطبهم امام المؤتمر ·· او على الاقل تنفيذ القرارات المتواضعة التى اتخذها المؤتمر ، الى ان يحين موعد « الدورة الاوليمبية للتنمية والتجارة » ·· مرة أخرى بعد اربع سنوات ··

اما اعظم الاحتمالات التى يمكن استخلاصها من هذا المؤتمر ، او من المؤتمرات التى سبقته ، او تلك التى سوف تلحقه ، فهو فى رايى : ان يحين سريعا يوم يتمكن فيه العالم الثالث من التجرد من كل المؤثرات الخارجية ، ويتعرف فيه على نفسه ·· ففى هذا اليوم فقط ·· سوف يتمكن العالم الثالث وحده من حل جميع مشاكله وتحقيق جميع اهدافه ··

الأبعاد الجديدة للسياسة الخارجية التونسية



د. صلاح العقاد ..

أخذت السياسة الخارجية التونسية تخرج في السنوات الاخيرة عن طابعها السلبي ، وتنتقل الى مرحلة من النشاط على مختلف المستويات . فعلى المستوى المغربي ، يجرى توثيق العلاقات في المجالين الاقتصادي والسياسي مع الجزائر بصفة خاصة ، ويتجلى ذلك من الزيارة الطويلة التي قام بها الرئيس بومدين لتونس في أبريل الماضي . وعلى المستوى العربي ، أبدت تونس اهتماما لم يسبق له مثيل بالقضية الفلسطينية ، منذ حاولت القيام بالوساطة بين الفدائيين وبين الحكومة الاردنية في سنة ١٩٧٠ ، وما زالت تتبنى قضية الفدائيين في مواجهة مشروع الملك حسين لاقامة المملكة العربية المتحدة . وعلى المستوى العالمي جددت تونس على لسان وزير خارجيتها في الجمعية العامة للامم المتحدة الدعوة الى تكتل دول البحر المتوسط ، سواء تلك التي تقع شماله أو جنوبه ، فقد انتهز فرصة تعبير عديد من دول غرب اوروبا عن مواقفها المؤيدة لانسحاب اسرائيل من الارض العربية المحتلة ، أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة ، فذكر السيد محمد المصمودي أن الوقت قد حان لكي يعيد أصحاب منطقة المتوسط النظر في طبيعة العلاقات فيما بينهم ، بعد أن انتهى عهد الاستعمار التقليدي الذي كانت تمارسه أوربا ، وصار العملاقان الكبيران : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هما اللذان يمتلكان القوة البحرية العظمى في حوض المتوسط ، وبالتالي فان تكتل دول شمال وجنوب البحر المتوسط هو أفضل وسيلة لاقامة توازن بين القوى المتصارعة في المنطقة ، علما بان هذا التكتل يقوم على التعاون الحر .

على أن هذا التجدد في النشاط لا يعني تغيير نوعية السياسة الخارجية ، فكثير من مبادىء هذه السياسة واتجاهاتها قد أرسيت قواعدها حتى من قبل عهد الاستقلال . ولا نعتقد أن الرئيس بورقيبة قد غير رأيه القائل بأن الدول الصغيرة ينبغي الا ترسم سياسة خارجية طموحة تتجاوز امكانياتها . وهو يردد أمام الرأي العام التونسي ـ ولعله تمكن من اقناعه ـ أن تونس بلد صغير محدود الموارد ، ولا يضيره الاعتماد على المعونات الخارجية ، وليس عليه أن يتكفل بأعباء عسكرية ، لانه لن يستطيع أن يؤثر على الوضع الدولي في حوض المتوسط ، كما أنه لا يحتاج الى هذا الجيش لحماية الحدود التي يتاخم قسم منها الجزائر ، وقسم آخر ليبيا . ومن الافضل عقد معاهدات حسن جوار مع هاتين الدولتين .

وانطلاقا من هذا المبدأ ، تمسكت تونس بالاوضاع الدستورية السائدة في العالم العربي ، أو في افريقيا ، فلا ينبغي المساس بهذه الاوضاع ، أو تغيير حدود حتى ولو كانت قد رسمت في العهد الاستعماري . وهذه النظرة هي التي جعلت أنصار الوحدة العربية في وقت ما ، يصفون البورقيبية بالنزعة الاقليمية . أما انصار بورقيبة فيعتبرون هذه النظرة اعترافا بالوطنية التونسية وغيرها من الاحاسيس الوطنية للدول العربية المختلفة ، والتي تعبر في رأيهم عن الروح الواقعية ، اذ أن لكل من هذه الدول خصائصها المتميزة . وحتى في داخل المغرب العربي الكبير المتشابه في كثير من سماته ، يجب توثيق التعاون داخله على أساس الاعتراف بالكيانات الثلاثة أو الاربعة التي تشكل المغرب الكبير

وكثيرا ماكانت فكرة المتوسطية أكثر ملاءمة لاصحاب النظرية الاقليمية في العالم العربي ،

لانها لا تهدد بالغاء الكيانات القائمة • ويبدو أن خطاب المصمودى المشار اليه ، انما كان يعبر عن جذور بعيدة لهذا الاتجاه المتوسطى الذى دعا اليه الحبيب بورقيبة منذ أن كان يتزعم المعارضة للحماية الفرنسية • ففى سنة ١٩٣٧ كتب يقول ان تونس تشكل حلقة اتصال بين حضارتين : الحضارة الشرقية التى ترتكز على المشرق العربى ، والحضارة الغربية النابعة من غرب أوربا • ومن التقاء الحضارتين يمكن لتونس أن تبنى شخصيتها الجديدة •

على أن الفكرة المتوسطية كانت ، وما تزال ، موضوع اهتمام الكتاب والمفكرين ، ولم تنتقل الى المجال الشعبى ، كما لم تتبنها سلطة ما من دول البحر المتوسط •

رغم تردد فكرة المتوسطية على لسان بورقيبة ، فان الواقع الذى عاشت فيه تونس بعد الاستقلال ، كان يجتذب سياستها الخارجية فى اطارات ثلاثة : المغرب الكبير – العالم العربى – القارة الافريقية •

واذا أخذنا فى الاعتبار نزعة بورقيبة الى احترام الكيانات القائمة ، تبينا أن الحماسة التى دفعت بممثلى دول المغرب الثلاث فى مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ الى صياغة مشروع اتحاد فدرالى ، انما كانت تيارا مؤقتا ما لبث أن توقف عندما حصلت الجزائر على الاستقلال ، مع أن المنطق كان يقضى بأن يكون هذا الاستقلال عاملا مساعدا على تحقيق الاتحاد • لذا فان المغرب الكبير كما يتصوره بورقيبة فى واقع الامر ، لا يعنى التخلى عن الكيانات السياسية الاربعة الواقعة فى شمال افريقية •

وعلى العكس ، اقترن استقلال الجزائر باثارة مسألة الحدود مع جارتيها ، وادى ذلك الى توقف التعاون بين دول المغرب فترة من الوقت ، وفى خلالها بدت تونس على صلات أوثق بالمملكة المغربية ، فتم عقد معاهدة تحالف بين البلدين ، الى أن أفسدت مسألة موريتانيا واعتراف تونس بها العلاقات بين هذين البلدين • هكذا نلاحظ كيف أن كل هذه الخلافات أخذت تتلاشى ويحل محلها اعتراف بالامر الواقع من جميع الاطراف ، مما يعد أكثر تمشيا مع نظرية بورقيبة • فالحدود التى تتمسك بها الجزائر هى تلك التى رسمت فى العهد الاستعمارى • ووجود موريتانيا كوحدة سياسية جديدة ، هو أيضا نتيجة التقسيمات الاستعمارية فى غرب افريقيا •

ومادام أن الاوضاع قد استقرت فى الجزائر ، واختفى عهد الشعارات الثورية التى كانت تثير الانزعاج لدى الحكومة التونسية ، فقد أمكن التوصل فى يناير سنة ١٩٧٠ الى اتفاقية صداقة وحسن جوار بين الجزائر وتونس • وفى مقابل نزول الاخيرة عن الاجزاء التى كانت تطالب بها من الصحراء الكبرى ، تعهدت الجزائر بمد خط أنابيب لنقل بترول بعض الابار عبر الاراضى التونسية الى ميناء قابس على البحر المتوسط ، حتى يتسنى لتونس الاستفادة من عائدات المرور •

ومنذ ذلك الوقت رفعت الحواجز التى كانت تعرقل التجارة بين البلدين ، وانصبت الجهود على المجال الاقتصادى لتحقيق تعاون أوثق بين دول المغرب • وتضاعفت التجارة بين الجارين فى سنة ١٩٧١ عند مقارنتها بالعام السابق • بل تم الاتفاق على التنسيق فى المشروعات الصناعية ، بحيث لا يحدث تكرار فى بعض مشروعات الصناعة الخفيفة • وقد دلت زيارة بومدين لتونس على تقارب وجهات النظر حول مسائل كانت تعد فى السابق موضع خلاف مثل رفض مشروع الملك حسين ، وتأييد مطلق للفدائيين ، وابعاد الصراع الدولى عن منطقة البحر المتوسط •

لاحظنا مما سبق كيف أن بورقيبة كان أكثر اهتماما من غيره باجتذاب ليبيا الى المغرب الكبير ، خاصة فى الاوقات التى كانت تسوء فيها العلاقات مع مصر • غير أن الاتجاه السلبى الذى ساد علاقات ليبيا الخارجية أثناء الحكم الملكى حال دون التحاق ليبيا بمشروعات المغرب الكبير ، اللهم الا اذا استثنينا مشاركتها أحيانا فى بعض المباحثات الاقتصادية •

ومنذ أن حصلت تونس على الاستقلال ، عقدت معاهدة حسن جوار وصداقة مع ليبيا ، نصت فيما نصت عليه على حرية تنقل اليد العاملة بين البلدين • وقد أصبحت ليبيا منذ استثمار النفط

مجالا واسعا لامتصاص فائض اليد العاملة ، اذ تعانى تونس من أزمة بطالة تأخذ شكلا حادا من حين الى آخر . وقد خيل للمسئولين فى تونس أن ارتباط ليبيا باتحاد مع مصر قد يسد الباب أمام العمال التونسيين ، وذلك بحلول المصريين محلهم ، لذلك بادرت تونس الى ارسال بعثة للتعرف على نوايا الحكومة الليبية بعيد عقد ميثاق طرابلس فى سنة ١٩٧٠ فتأكدت البعثة من أن الاتحاد لن يضر بمصالح العمال التونسيين . ولم يلبث معمر القذافى أن صرح بأن الاتحاد لن يؤثر بشكل ما على المعاهدات السابقة ، فليبيا فى رأيه حلقة اتصال بين المشرق والمغرب .

وكما حدث استقرار على تصور معنى المغرب الكبير ، وصفيت الخلافات بين دوله ، فقد لوحظ منذ صيف سنة ١٩٧٠ نفس الاتجاه يسود فى المشرق العربى . وكان هذا التغير عاملا هاما فى انهاء سلسلة الخلافات الطويلة مع مصر وفاتحة لعهد جديد من التعاون بين البلدين . واذا تتبعنا تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتونس ، ألفينا أن تبادل التمثيل الدبلوماسى بشكل طبيعى لم يزد على أربع سنوات على طوال أربع عشرة سنة منذ استقلال تونس سنة ١٩٥٦ حتى صيف سنة ١٩٧٠ .

وكان من بين الاسباب التى تحدث الجفوة بين القاهرة وتونس ، اعتقاد بورقيبة بأن دولة واحدة تسيطر على الجامعة العربية ، لذا ما كاد يقرن الالتحاق بها سنة ١٩٥٨ حتى انسحب محتجا بأن دولة واحدة من أعضائها تسيطر عليها ، وترتب على ذلك انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين تونس ومصر لمدة ثلاث سنوات . ثم تعود وتتحسن أثناء الصراع مع الفرنسيين بخصوص قاعدة بنزرت . ولا تلبث أن تسوء من جديد حينما تتهم ج . ع . م بتشجيع مؤامرة قام بها بعض الضباط فى الجيش التونسى سنة ١٩٦٢ . وفى العام التالى تغض مصر الطرف عن هذه التهمة ويشترك رئيسها فى احتفالات الجلاء عن بنزرت فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وتعقب ذلك فترة من التعاون بين الحكومة التونسية وبين الجامعة العربية ، كما يتضح ذلك من اشتراك تونس فى مؤتمرى القمة العربيين اللذين انعقدا خلال عام ١٩٦٤ . وفجأة انعكس الموقف بسبب تصريحات أدلى بها بورقيبة أثناء جولته فى الشرق الاوسط فى ربيع سنة ١٩٦٥، وتناول فيها قضية فلسطين ، وعبر عن آراء كانت تبدو مضادة للرأى العام العربى فى ذلك الوقت .

وقد تطور موقف بورقيبة من القضية على النحو التالى : ففى بداية الامر شبه وضع اليهود فى فلسطين بالمستوطنين الفرنسيين فى الجزائر ومعنى ذلك أن مآلهم الى الزوال . ثم أخذ يعدل من نظرته ويطبق على قضية فلسطين سياحة المراحل ، تلك السياسة التى اتبعها هو فى تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسى ، ووفق فيها الى حد كبير .
تلك السياسة التى اتبعها هو فى تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسى ، ووفق فيها الى حد كبير .
وقد ألح فى مؤتمر القمة العربى الاول بأن سياسة المراحل تشبه الخطة العسكرية ، بل قد تكون مفيدة لها ، ولا تتناقض مع الهدف النهائى .

ثم أوضح نظريته بصورة أدق خلال جولته فى الشرق العربى ، حيث قال انه لا بأس من التفاهم مع الاسرائيليين مباشرة اذا كان هذا التفاهم سيؤدى الى كسب جزئى . فمثلا يمكن التفاوض على أساس انكماش اسرائيل فى الحدود التى رسمها تقسيم الامم المتحدة سنة ١٤٩٧ ، على أن يستفاد من الاقاليم التى تسترد منها فى توطين اللاجئين ، كما أن هذا العرض يمكن أن يحرج اسرائيل دوليا .

أثار هذا التصريح فى حينه ضجة كبرى ، ومما زاد الرأى العام العربى سخطا أن حكومة تونس كانت احدى حكومات عربية ثلاث رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة ألمانيا الغربية التى اعترفت فى ذلك الوقت أيضا باسرائيل ، وهذه الحكومات الثلاث هى ليبيا الملكية والمملكة المغربية ثم تونس. أما الرد الرسمى الذى وجهه مؤتمر القمة العربى الثالث على تصريحات بورقيبة فكان هادئا ، وقد جاء فيه أن اسرائيل نفسها ترفض تلك المقترحات . ومن جهة أخرى انتقدت حركة المقاومة الفلسطينية نظرية المراحل ، على أساس أن وضع اسرائيل يختلف عن وضع الاستعمار الاوربى ، فاذا سلمنا بالمرحلة الاولى وهى ادخال تعديل على الحدود لصالح العرب فى مقابل الصلح مع

اسرائيل ، فان هذا الحل يقطع السبيل نهائيا على المرحلة التالية ، وهى تحرير فلسطين ٠

وقد ترتب على هذه الحملة التى تعرض لها بورقيبة فى المشرق العربى ، أن عادت حكومة تونس الى سابق عهدها من المواقف السلبية ازاء القضايا العربية التى تثير الانقسامات ٠ ومع أن حرب يونيو أعطت فرصة لبورقيبة كى يعلن من جدد استعداده للانضمام الى صفوف الدول العربية الاخرى ، الا أن المظاهرات المضادة التى وقعت فى تونس ، والتى ألقيت تبعتها على البعثيين ، ظلت تؤثر تأثيرا سيئا على العلاقات بين تونس ودول المواجهة فى المشرق ٠

ويلاحظ أن الخلاف حول معالجة القضية الفلسطينية لم يحل دون اعلان بورقيبة تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية ، منذ أن بدأت فى تنظيم حركة الفدائيين سنة ١٩٦٥ ٠ وطبقا لنظريته عن الوطنية الاقليمية ،فقد شجع بورقيبة تمتع الحركة بالاستقلال ، وعدم تبعيتها لاية دولة أخرى ، ولقيت هذه النظريةهوى فى نفس قادة المقاومة الفلسطينية لانها تؤكد عدم ارتباطهم بالحكومة الاردنية ٠ ولما كان بورقيبة من جهة أخرى على صلة طيبة بالحكومات العربية المحافظة والصديقة للغرب مثل حكومة الملك حسين ، فقد أضحى يعتبر نفسه خير وسيط للخلاف الذى نشب بين الفدائيين وبين الحكومة الاردنية لانه يتمتع بصداقة الطرفين ٠

وانطلاقا من هذا الاحساس ، أخذ بورقيبة زمام المبادرة فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، فعرض فكرة انعقاد مؤتمر قمة عربى لانهاء الحرب الاهلية فى الاردن ٠ وبناء عليه كلف رئيس الوزراء التونسى الباهى الادغم بتلك المهمة الشاقة للتوفيق بين الفدائيين والملك حسين كمندوب عن الملوك والرؤساء العرب ٠ وليس من موضوعنا تتبع دور الادغم فى مساعيه للتوفيق ، تلك المساعى التى لم تسفر عن نتيجة تذكر ٠ والذى يعنينا هنا هو التأكيد على أن تونس قد خرجت عن سياستها السلبية السابقة ، وطفقت تلعب دورا ايجابيا فى محيطها العربى ، بصرف النظر عن النتائج التى انتهت اليها بعثة التوفيق ٠ وعندما تجدد القتال بين الحكومة الاردنية والفدائيين ، وتعرض الاخيرون لعمليات التصفية فى يونية سنة ١٩٧١ أرسل بورقيبة وزير خارجيته محمد المصمودى فى محاولة أخرى يائسة للتوفيق ٠

اتبعت تونس ازاء أفريقيا نفس النظرة القائمة على الاعتراف بالتقسيمات الاستعمارية ٠ وتمشيا مع هذه النظرية كانت أول قطر عربى يعترف بموريتانيا ، رغم ما أدى اليه ذلك من اساءة للعلاقات بين تونس والمملكة المغربية وانقسام فى حركة المغرب الكبير ٠ ولما كان بورقيبة من المعجبين بالثقافة الفرنسية ، فقد دفعه ذلك الى توثيق العلاقات مع الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وهو يرى فى هذه الدول مجالا لاظهار تفوق تونس ، باعتبارها تضم عددا أكبر من الكفاءات الادارية القادرة على العمل فى أفريقيا الناطقة بالفرنسية ٠ وتتفق وجهة النظر هذه مع مبدأ الفرنكفونية الذى تبنته فرنسا ، وهو يستهدف استمرار ارتباط مجموعة الاقطار الناطقة بالفرنسية مع الدولة الاستعمارية السابقة ، على أسس ثقافية بدلا من الاسس الاستعمارية القديمة ٠

الميل نحو الغرب :

ظلت العلاقات مع فرنسا محور السياسة الخارجية التونسية ، نظرا لان انهاء الحماية فى ٢٠ مارس لم يعن زوال جميع الامتيازات السابقة ، فقد بقيت امتيازات كبيرة فى القضاء والاقتصاد ، فضلا عن وجود قوات فرنسية متناثرة فى جميع أنحاء البلاد ٠ وبالنسبة للقضاء ، فقد تم توحيد جميع أنواعه من شرعى وأجنبى فى سلك واحد ، هو القضاء الوطنى ، وذلك فى يوليو سنة ١٩٥٧ ٠

أما الامتيازات الاقتصادية ، فقد تأثرت تأثرا مباشرا بسبب فتح الاراضى التونسية أمام جيش التحرير الجزائرى ٠ فقد أدى ذلك الى أن تقطع فرنسا معونتها المالية ، وبالتالى فسخ الاتحاد الجمركى القائم بين البلدين ٠ ونتج عن ذلك أيضا أن امتنعت الحكومة الفرنسية عنتقديمأىنوعمن أنواع الاسلحة الى تونس ، بما فى ذلك الاسلحة اللازمة للشرطة ٠

وحينما توجهت تونس بطلب هذه الاسلحة الخفيفة الى بلجيكا وأجيبت الى طلبها ، قدمت فرنسا احتجاجا شديدا ، فامتنعت حكومة بروكسل عن توريد الاسلحة ارضاء لجارتها • كذلك حجزت أسلحة مستوردة من ألمانيا الغربية فى وهران •

وبلغ هذا التوتر ذروته بسبب تتبع سلاح الطيران الفرنسى لجيش التحرير الجزائرى فوق الاراضى التونسية • وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ تعرض المدنيون فى قرية ساقية سيدى يوسف التونسية لغارة واسعة النطاق سقط خلالها عديد من الضحايا ، وانقطعت العلاقات بين البلدين • واتجه بورقيبة فى هذه المناسبة الى فكرة اقامة توازن فى علاقاته الخارجية بحيث لا يعتمد على فرنسا اعتمادا كليا • وبدل أن يقيم التوازن بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وهو ما يعرف بسياسة الحياد ، تصور اقامة هذا التوازن بين دول الغرب الكبرى نفسها •

ففى سبيل الحصول على السلاح ، لم يتجه الى الكتلة الشرقية مباشرة ، بل طلب الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويده ببعض الاسلحة الخفيفة فاستجابت الدولتان لهذا الطلب ، وأحدث ذلك أزمة فى العلاقات بين دول حلف الاطلنطى ، وبادرت الولايات المتحدة الى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف الى منع تونس من التحول الى استيراد الاسلحة من الكتلة الشرقية ، وبالتالى الى فقدان صديق معروف بحبه للغرب كما حدث فى بعض البلدان العربية الاخرى •

ولم تؤد هذه السياسة الى ما كان يبغيه بورقيبة ، فان الدول الغربية الكبرى لا تعرض علاقاتها للازمات من أجل مشكلات تعتبرها ثانوية ، وهكذا اقتصرت الاسلحة التى ارسلتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة - حسب تصريحهما - على تلك التى تستعمل للمحافظة على الامن الداخلى ، بل ان الولايات المتحدة ظلت تعتبر تونس منطقة نفوذ فرنسية ، فاعتمدت لها اعانات ضئيلة فى بداية الامر ، استنادا الى أن فرنسا هى المسئولة عن تونس اقتصاديا ، ثم تأكد فشل هذه السياسة أثناء ازمة بنزرت حين تضامنت الولايات المتحدة مع فرنسا

ومما يذكر بهذه المناسبة ، أن الولايات المتحدة أيدت فى وقت ما قيام حلف دفاعى لغرب البحر المتوسط • تلك الفكرة التى راجت فى اوائل سنة ١٩٥٨ وكانت تبنى على اساس دخول دول المغرب الثلاث واسبانيا وفرنسا فى حلف عسكرى تحت قيادة الاخيرة ، وفى مقابل ذلك تنال الجزائر استقلالها ، الا ان فرنسا اذ رحبت بالفكرة ، رفضت أن تقدم اية تنازلات فى مقابل تزعمها لهذا الحلف العسكرى الذى يشمل الحوض الغربى للمتوسط •

وقد تاثرت كل من تونس والمغرب بأحداث الثورة الجزائرية ، غير أن تاثر تونس كان أعظم شأنا ، وانعكست آثاره بصورة أوضح على العلاقات بينها وبين فرنسا ، ويرجع ذلك لعدة أسباب :

ان معالم الحدود اقل وضوحا بين تونس والجزائر ، منها بين الجزائر والمغرب • هذا اذا كانت ثمة معالم جغرافية واضحة أصلا تفصل بين الاقطار الثلاثة • ان تونس تقع بين الجزائر ودول المشرق العربى ، وتمر عبر أراضيها الامدادات التى تأتى معظمها من هذه الاقطار ، وتمركز جبهة التحرير ، ثم الحكومة المؤقتة فى مدينة تونس • وقد احتفظت جبهة التحرير الجزائرية بتشكيلات عسكرية ضخمة فى الاراضى التونسية ، مما استدعى توقيع اتفاق بين الجبهة وبين الحكومة التونسية فى فبراير سنة ١٩٥٨ لتنظيم عمليات نقل المهمات الحربية الى الجزائر عبر تونس • فتعهدت جبهة التحرير باحترام سيادة تونس ، فلا تقوم بأعمال حربية فوق أراضيها ، وتبلغ الحرس الوطنى التونسى عن الاسلحة التى تريد نقلها عبر أراضيه حتى يتولى بنفسه هذه المهمة •

وبسبب المشكلة الجزائرية ، انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا أكثر من مرة ، وذلك خلافا لما كان يخطط له بورقيبة أصلا من اقامة علاقات طيبة بين البلدين بعد الاستقلال • فقد انقطعت أولا فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة حادث الطائرة المشهور ، وثانيا فى أعقاب الغارة الفرنسية على ساقية سيدى يوسف •

وقد عجلت هذه الاحداث بمطالبة تونس بتصفية

القواعد الفرنسية · وعند الاستقلال كان ما يزال يرابط فى البلاد نحو ٢٥ ألف جندى فرنسى · ومنذ سنة ١٩٥٧ وافقت فرنسا على اخلاء العاصمة ، وحصرت الجنود فى أربع قواعد رئيسية وقد أصبح ظهور الجنود يثير أسوأ المشاعر عند المدنيين بعد حادث الساقية · وتوسطت الولايات المتحدة وبريطانيا فى اخلاء بقية القواعد وتجميع القوات الفرنسية فى بنزرت · ومع أن الحكومة الفرنسية وافقت على ذلك ، الا أن الجمعية الوطنية فى باريس رفضت الخطة ، فسقطت الحكومة ، وبقيت المسألة معلقة حتى تولى ديجول السلطة ، فأمكنه توقيع اتفاقية مع تونس فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٨ نصت على الجلاء فى مدى أربعة أشهر عن القواعد الاربع التى تحتفظ بها فرنسا ، على أن ينظر فيما بعد فى مستقبل قاعدة بنزرت ·

وتمشيا مع سياسة المراحل ، انتظر بورقيبة الانتهاء من تنفيذ الاتفاقية ، ثم سارع بالمطالبة بتسوية مسألة بنزرت ، وكان مستعدا لقبول فترة زمنية يتفق عليها لتحديد موعد للجلاء ولو بعد عدة سنوات · ومن الحلول التى اقترحها أيضا ادارة مشتركة للقاعدة بين تونس وحلف الاطلنطى ، كما اقترح التساهل فى بنزرت مقابل تساهل فرنسا فى الجزائر ، ولكن فرنسا لم توافق على أى من تلك الاقتراحات .

عندئذ قرر بورقيبة فى صيف سنة ١٩٦١ ، أن يتبع أسلوبا جديدا وذلك عن طريق اثارة الاشتباكات ، لا بقصد اخراج الفرنسيين بالقوة ، وانما فأفكاره تنبثق غالبا عن روح واقعية ، وانما استهدف من وراء هذه الاشتباكات اجتذاب الرأى العام الدولى · وقد وفق فى بلوغ هذا الهدف ، والدليل على ذلك هو أنه لم يتردد فى أن يتورط فى نفس الوقت بمطالب اقليمية فى الصحراء ، وأن يوسع هذه المظاهرات الجماهيرية حتى تشمل ذلك القطاع الجنوبى من البلاد ، وانتهزت الحكومة التونسية فرصة مواتية لخلق اشتباكات · وقد تحققت هذه الفرصة حينما شرع الفرنسيون فى توسيع منشآت المطار فى اول يوليو ، وأدت الاشتباكات الى وقوع خسائر فادحة بين التونسيين قدرت بـ ٦٠٠ قتيل ، ١٥٠٠ جريح ،

وبذلك أصبح هناك ما يبرر دعوة الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة الى جلسة استثنائية · وقد أصدرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة توصية تدعو الفرنسيين الى التفاوض من أجل الجلاء فى ٢٥ ـ ٨ ـ ١٩٦١ ، واستجابت الحكومة الفرنسية لرغبة الجمعية العامة ، فصرح الرئيس ديجول فى ٥ سبتمبر بأنه يقر بالسيادة التونسية على بنزرت · ومع ما ينطوى عليه التصريح من رغبة فى التمسك بالقاعدة العسكرية ، فان المفاوضات استؤنفت على التو ، وقدمت فرنسا عدة اقتراحات لاستمرار اشرافها على القاعدة · من ذلك توليها شئون الصيانة ، وعودة القوات الفرنسية فى حالة الحرب أو حالة التوتر الدولى ، لكن الزمن قد تخطى هذه الشروط التى فرضت على الدول العربية فى الثلاثينات ، ولم تنجح فرنسا فى تهديدها بسحب آلاف الموظفين والمدرسين الذين يعملون فى تونس · ولابد أن يكون ديجول قد اقتنع بتغير الاستراتيجية العالمية ، ولم يعد يرى فى التمسك بالقاعدة ضرورة عسكرية لفرنسا ، خاصة بعد أن تقرر الاعتراف باستقلال الجزائر · وقد أجلت المفاوضات بالفعل ريثما تتم تسوية القضية الجزائرية ، وكان الخلاف يدور فى هذه الحقبة حول المدة اللازمة لاتمام الجلاء ، وفى يوليو سنة ١٩٦٢ وافقت فرنسا على تحديد جدول زمنى للجلاء فى خلال ٢١ شهرا ، ثم اختصرت المدة فتم الجلاء فى اكتوبر سنة ١٩٦٣ ·

وما كادت تسوى مشكلة القواعد العسكرية ، حتى انتقلت الحكومة التونسية الى معركة « استرجاع الارض » · والواقع أن عديدا من المستوطنين كانوا قد رحلوا عند اعلان الاستقلال ، فصدر قانون فى ٨ مايو سنة ١٩٥٧ يخول للدولة ملكية بعض هذه الاراضى · وحرصت تونس على ابعاد المستوطنين عن مناطق الحدود القريبة من الجزائر فى سوق الاربعاء والكاف . وحتى سنة ١٩٦١ كانت الدولة قد استولت على ٢٢٥ ألف هكتار وفقا للخطة العشرية ، كان لابد من نقل جميع أراضى الاستيطان الى ملكية الدولة أو للمزارع التعاونية فى خلال خمس سنوات ، الا أن الاخذ بمبدأ التعويض عن الاملاك المصادرة حال دون تنفيذ ذلك . فكان لابد من صدور قانون خاص فى

٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ يقضي بحظر ملكية الارض الزراعية على الاجانب ، ويحصرها فى ثلاث فئات : الدولة أو التعاونيات أو الافراد من ذوى الجنسية التونسية · وقد انطبق هذا القانون على نحو ٥٦٥ ألف هكتار وشمل أملاك الكنيسة ·

وكنتيجة لتضاؤل المصالح الفرنسية ، أخذت الولايات المتحدة تحل بالتدريج محل فرنسا فى النفوذ الاقتصادى · فهى التى تقدم القسط الاكبر من المساعدات الاقتصادية ، كما أن الحكومة التونسية تقف منها موقفا يسوده التعاطف حتى بالنسبة لبعض القضايا التى تلقى فيها الولايات المتحدة معارضة شديدة من مختلف أنحاء العالم مثل قضية فيتنام ، فتمتنع الحكومة التونسية على الاقل عن النقد ·

وقد حدث أن هددت تونس ابان أزمتها مع فرنسا سنة ١٩٥٨ باستيراد السلاح من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، ولكن التلميح كان غاية فى الضعف · ومع ذلك بادرت الولايات المتحدة الى منع مثل هذا التحول · وقد اعتبرت تونس فى بعض الاوقات من دول عدم الانحياز ، فدعيت الى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سنة ١٩٦١ كما اعترفت بالصين الشعبية فى أعقاب زيارة شواين لاى لشمال افريقيا سنة ١٩٦٤ ، الا أن ذلك لم يمنع من انتقاد سياسة الصين فى بعض الحالات ·

ان علاقات تونس سواء بالبلاد العربية أو الافريقية لم تتسم بالطموح ومن باب أولى أن تقف الحكومة التونسية موقفا واقعيا فى تصور الحبيب بورقيبة ازاء الدول الكبرى · ومنطلق هذا التصور هو أن تونس قطر صغير نام يحتاج الى مساعدات الدول المتقدمة · وفى رأيه أن الغرب أقدر على تقديم هـــذه المساعدات ، ســواء فى المجال الاقتصادى أو الثقافى · وقد استهدفت السياسة التونسية توسيع مفهوم دائرة الغرب بحيث لا تقتصر على فرنسا كما كان فى الماضى ، بل تشمل الدول الغربية الغنية ، ولاسيما الولايات المتحدة وألمانيا الغربية · ومن المعروف أن تونس انتسبت الى السوق الاوروبية المشتركة سنة ١٩٦٩ ·

على أن الازمات التى أثرت خلال السنوات العشر الاولى من استقلال تونس على العلاقات بينها وبين فرنسا ، أخذت تختفى · كما ان رواسب الماضى الاستعمارى ضعفت بالتدريج ، لذلك لوحظ تجدد النشاط فى العلاقات بين البلدين ، خاصة منذ تولى الباهى الادغم رئاسة الحكومة التونسية سنة ١٩٦٩ · وربما يرجع ذلك الى أنه افتتح سياسة الاقتصاد الحر ، فشجع ذلك رءوس الاموال الفرنسية على النزول الى ميدان الاستثمار ، فأنشئت مصـانع للصناعات الحقيقة كالمصنع الكيماوى فى قابس · وللمرة الاولى منذ تأميم الاملاك الزراعية الفرنسية سنة ١٩٦٤ تقدم فرنسا قروضا لتونس بعد مضى خمس سنوات على هذه الازمة · كذلك رفعت فرنسا بعض القيود التى فرضتها على هجرة العمال التونسيين ، وكانت مقيدة بحد اقصى هو سبعة آلاف عامل سنويا · وتعلق تونس أهمية كبرى على هجرة هؤلاء العمال لمواجهة أزمة البطالة من جهة ، ولان فرنسا هى معبر العمال التونسيين الى دول السوق الاوربية المشتركة من جهة أخرى ·

وخلاصة القول ، ان فرنسا عادت تحتل مكان الصدارة فى علاقات تونس الخارجية ، وذلك لعدة أسباب منها : الموقع الجغرافى ، وكون فرنسا حلقة اتصال بين تونس وبين دول السوق المشتركة ، حيث تتمتع الصادرات الزراعية التونسية بامتيازات كبيرة · ومهما كان انفتاح تونس على دول السوق ، فان طرق ونظم الانتاج التى ألفها التونسيون هى النظم الفرنسية ·

وفوق ذلك كله ، فهناك العلاقات الثقافية التى لم تنفصم عراها حتى فى وقت الازمات · وقد أشرنا الى تشجيع بورقيبه لمبدأ الفرنكوفونية ، وايجاد رابطة خاصة بين تونس وبين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية · وبالاضافة الى ذلك ، فقد انفرد بورقيبه بسياسة تعليمية تختلف عن جارتيه اللتين تأثرتا بالثقافة الفرنسية ، وأعنى بهما الجزائر والمغرب · فبالرغم من أن تونس استطاعت خلال العهد الاستعمارى أن تحافظ على اللغة العربية كلغة تعليم فى المرحلة الوسطى بجانب الفرنسية ، فان بورقيبه أصر على بقاء

التعليم العالى فى جامعة تونس أو المعاهد العليا مقصورا علـى اللغة الفرنسية · وقد تعرض من جراء ذلك لنقد فريق من الرأى العام التونسى · ولكن حجته هى أن التمرس باللغة الفرنسية يجعل الشباب التونسى أكثر انفتاحا على منجـزات الحضارة العصرية ، كما يتيح لهم مجالا للعمل فى دول افريقيا الناطقة بالفرنسية ·

واذا كان ثمة اتجاه الى احياء العـلاقات الخاصة مع فرنسا ، فان ذلك لم يعد يعنى الانحياز الى كتلة عسكرية معينة ، لان فرنسا نفسها تتفق مع وجهة النظر التونسية التى تعارض تصارع العملاقين فى حوض البحر المتوسط · واذن فميول بورقيبه نحو الغرب يجب أن ينظر اليها من الزاوية الحضارية والاقتصادية ، لا من الزاوية السياسية و العسكرية ·

واذا كان لنا أن نفسر فى النهاية أسباب الحيوية التى اكتسبتها السياسـة الخارجيـة التـونسية ، وخاصة فى المجال العربى · فيمكن القـول ان انسجاما قد تحقق بين نظرة بورقيبه الى كثير من القضايا ، وبين حكومات عربية عديدة أخرى ·



التوازن العسكرى والسلام فى فيتنـــــام



عبد العزيز العجيزى

نجح الفيتناميون الشماليون وثوار الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية ، فى تحقيق انتصار سياسى كبير فى الشهور الماضية ·
وقد استند هـذا الانتصـــار السياسى على هجوم عسكرى شامل تعاونت فيه كل القوى الوطنية والثورية الفيتنامية من أجل توجيه ضربة قوية الى حكومة سايجون الموالية للولايات المتحدة ، مما اضطر الرئيس نيكســون الى اجراء بعض التنــازلات فى الموقف الامريكى من محــادثات السلام ·

وقد تمكن الثوار بمعاونة جيوش الجنرال جياب ، من زعزعة ثقة الرئيس نيكسون فى فعالية برنامج الفتنمة وامكانية الاعتماد على جيش حكومة سايجون ، لتحقيق برنامج تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار · وترتب على ذلك اعادة تقييم نيكسون للاستراتيجية الامريكة تجاه فيتنام ، فقام بتصرف مزدوج : فمن جانب ، أمر باتخاذ اجراءات عسكرية شديدة ضد فيتنام الشمالية ، تمثل فى فرض حصار بحرى على موانىء فيتنام الشمــالية ، وقصف الطرق البــرية والسكك الحديدية بين فيتنام الشمالية والصــين ، فى محاولة لاضعاف قدرات فيتنام الشمالية والثوار على الاستمرار فى الهجوم الكبير الذى بدأ فى ٣٠ مارس الماضى · ومن جانب آخر ، قدم نيكسون عروضا جديدة لتسوية المشكلة ، واخراج القوات الامريكية من فيتنام ، وتعتبر هذه العروض أفضل ما قدمته الولايات المتحدة فى أربــع سنوات من المحادثات مع حكومة هانوى ·

وبذلك نستطيع أن نتوقــع تحرك محــادثات السلام فى باريس نحو مرحلة حاسمة تنتهى فى المستقبل الى توقيــع اتفاق نهائى للسـلام فى فيتنام ، بعد ثمانية عشر عاما من توقيع اتفاقيات جنيف للسلام فى الهند الصينية ·

ولكن ما هى التطورات التى أدت الى التوصل الى هذا الموقف الجديد الذى ظهر فيه بوضوح الارتباط الوثيق بين ميدان القتال فى فيتنام ومائدة المفاوضات فى باريس ؟

ان المبادرة هذه المرة كانت للثوار الذين اختاروا التوقيت المناسب لتطبيق استراتيجية جديدة ، هدفها فرض التسوية السلمية بقــوة هجــوم عسكرى شامل · وكانت ردود الفعل الامريكية مطابقة للتقديرات التى وضعها الثوار وحكام فيتنام الشمالية ·

ونستعرض فيما يلى تفاصيل الوضــع من ثلاثة جوانب مختلفة وشاملة : ما حدث فى فيتنام ذاتها منذ بدأ الهجوم الكبير فى ٣٠ مارس ، وما ترتب على هذا الهجوم من نتائج فى ميدان المعركة ، وردود الفعل الامريكية للهجوم ، ومعنى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الامريكية ، واخيرا أثر هذه التطورات على سير محادثات السلام فى باريس ،

وعلى احتمالات التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الفيتنامية .

الاستراتيجية الفيتنامية الثورية :

لاول مرة منذ ثمانية عشر عاما ، تحركت كل القوى الثورية والوطنية فى فيتنام فى هجوم عسكرى شامل ضد قوات حكومة سايجون الموالية للولايات المتحدة . ففى ٣٠ مارس الماضى شنت جيوش حكومة فيتنام الديمقراطية هجوما كبيرا على المناطق الواقعة جنوب المنطقة المنزوعة السلاح ، بينما شنت قوات جبهة التحرير هجومين رئيسيين فى وسط فيتنام الجنوبية تجاه مدينة كونتوم ، وفى المنطقة الواقعة شمال مدينة سايجون عند مدينة آن لوك .

وقد جاء هذا الهجوم الواسع مفاجأة لقوات سايجون ، التى بدأت تتقهقر فى حالة من الفوضى التامة على الجبهات الثلاث ، مما اضطر حكومة سايجون الى اصدار الاوامر المشددة للقوات التابعة لها بالصمود . الا أن هذا التشدد الذى انعكس فى فصل قائدى المنطقة الشمالية لم يحقق نتائج ، وتمكنت قوات الجنرال جياب وقوات الثوار من تحقيق انتصارات كبيرة ، واحتلت عددا من المدن مثل كوانج ترى فى الشمال ، وان لوك شمالى سايجون .

وللمرة الاولى كانت المعارك فى فيتنام تدور فى شكل مواجهة مفتوحة بين قوات الطرفين ، فقد ترك الثوار اسلوب حرب العصابات ، وتبنوا استراتيجية الحرب المفتوحة ، واستخدمت قوات فيتنام الديمقراطية الدبابات والاسلحة الثقيلة ، كما استخدمت طائرات الميج المقاتلة لاول مرة فى سماء فيتنام الجنوبية . وقد ثبت من سير المعارك ان جيش حكومة سايجون ، رغم حداثة اسلحته والمجهودات الامريكية فى تدريب جنوده على أحدث أساليب القتال ، غير قادر على مواجهة قوات الثوار وقوات فيتنام الشمالية فى حرب مفتوحة ، تتعدد فيها الجبهات . ويعتبر ذلك فشلا كبيرا لنظرية القيادة العسكرية الامريكية التى كانت تعتقد ان فى استطاعة قوات حكومة سايجون القضاء بسهولة على قوات الجبهة ، اذا اتيحت الفرصة لمواجهة مفتوحة بين الطرفين .

وكانت استراتيجية الثوار فى الهجوم الكبير ذات غرضين : الغرض الاول توجيه ضربة الى سياسة الفتنمة التى تبناها الرئيس نيكسون فى عام ١٩٦٩ ، وتدمير قوه جيش حكومة سايجون فى هجوم واسع النطاق . والغرض الثانى وضع الرئيس نيكسون فى مازق سياسى ، اذ ان سياسته تجاه فيتنام تقوم على الانسحاب الامريكى من فيتنام قبل نهاية عام ١٩٧٢ ، وليس فى امكانه النزول عن هذه السياسة ، وهو فى عام انتخابات الرئاسة .

انهيار سياسة الفتنمة : من تتبع سير هجوم الثوار وقوات فيتنام الشمالية ، يتضح ان جيش حكومة سايجون لم يصل بعد الى المستوى الذى يمكنه من صد هجوم كبير للثوار ، يكون بنفس حجم الهجوم الذى شنته الجبهة وحدها فى بداية العام القمرى فى فبراير ١٩٦٨ مثلا .

فعندما بدأ الهجوم فى يوم ٣٠ مارس ، اعتقد المسئولون فى سايجون وواشنطن انها عملية قصيرة المدى ، يقوم بها الثوار لاغراض دعائية ، ولرفع الروح المعنوية لقواتهم من خلال عدة انتصارات سهلة وسريعة ، وذلك رغم ان تقارير المخابرات الامريكية كانت تدل على ان شيئا ما يجرى اعداده لدى الثوار . واعتبر القادة الامريكيون انها فرصة طيبة لاختيار مدى فعالية برامج التدريب الامريكية لجيش فيتنام الجنوبية ، والتى تتم ضمن اطار سياسة الفتنمة .

الا ان حجم الهجوم كان اكبر من التقديرات الاولية وقد بدأ الهجوم فى المنطقة الشمالية ثم بدأ الثوار يفتحون جبهات اخرى فى وسط فيتنام الجنوبية ، وفى الجنوب حول مدينة سايجون ، وقد انقسمت المعارك الى جبهات ثلاث :

اولا : فى المنطقة الشمالية ، قامت قوات الثوار وجيش فيتنام الديمقراطية بهجوم عبر المنطقة المنزوعة السلاح ، وتقدم جنوبا قرب

الساحل نحو اقليم كوانج ترى ومدينة هوى من ناحية الشمال ومن ناحية الغرب . وفى بداية شهر مايو ، سقطت مدينة كوانج ترى فى يد الثوار ، وهى عاصمة محافظة تحمل نفس الاسم ، ومدينة لها اهميتها فى المنطقة الشمالية من فيتنام الجنوبية . ومن جانب آخر تقدم الثوار نحو مدينة هوى ، العاصمة القديمة لامبراطورية آنام ، واستولوا على عدد من القواعد الجنوبية ، اهمها قاعدة باستونى الواقعة جنوب غربى المدينة .

ثانيا : فى المنطقة الوسطى ، ظهرت دبابات الثوار فجأة من الطرق الخفية فى المرتفعات والهضاب التى تحتل المنطقة الغربية من وسط فيتنام الجنوبية ، متقدمة بسرعة نحو الساحل ، وبدأ القتال يقترب من مدينة كونتوم . وفى بداية مايو كانت أربع عشرة قاعدة جنوبية قد سقطت فى يد الثوار فى المنطقة الواقعة شمال غرب كونتوم ، وتقهقرت القوات الجنوبية فى حالة من الفوضى ، فيما حاولت سايجون تسميته انسحاب تاكتيكى .

ثالثا : فى الجنوب ، وفى المنطقة الواقعة غرب وشمال العاصمة سايجون ، بدأ الثوار هجوما على امتداد المنطقة الممتدة من حدود فيتنام الجنوبية مع كمبوديا ، وفى اتجاه مدينتى آن لوك وسايجون . وقد حاصر الثوار مدينة آن لوك الواقعة على بعد مائة كيلو متر شمال سايجون .

وعلى الجبهات الثلاث ، حققت قوات الثوار المدعمة بقوات فيتنام الشمالية انتصارات كبيرة ، وتقهقرت امامها قوات فيتنام الجنوبية التى فقدت فى خلال الشهر الاول من القتال حوالى ثلث وحداتها ، بسبب ارتفاع عدد القتلى والجرحى فى هذه الوحدات ، رغم ما قامت به الطائرات الامريكية من مساندة جوية هائلة لقوات حكومة سايجون .

وتدخل الطيران الامريكى بقذف مناطق تجمعات الثوار فى الجنوب ، وقذف الطرق الموصلة بين الثوار ومراكز التموين فى لاوس وكمبوديا وفيتنام الشمالية ، كما قامت قاذفات السلاح الجوى الامريكى منذ ٦ ابريل بضرب فيتنام الشمالية ، وتم توسيع العمليات الجوية فى ١٦ ابريل لتشمل ضرب مدينتى هايفونج وهانوى بالقاذفات الثقيلة من طراز « ب ٥٢ » ، وذلك بالاضافة الى مساندة القذف البحرى عن طريق وحدات الاسطول السابع ، لتجمعات الثوار وقوات الجنرال جياب ،

على ان ذلك كله لم يمنع قوات حكومة سايجون من التقهقر السريع امام هجوم الثوار والفيتناميين الشماليين . وكثيرا ما اضطرت طائرات الهلكوبتر الامريكية الى التدخل لاجلاء المستشارين الامريكيين من المواقع التى تنهار ، بينما فرت

القوات التابعة لحكومة سايجون متجهة نحو الجنوب فى شكل غير منظم — وقد لوحظ ان الحالة المعنوية لهذه القوات انهارت بسرعة ملحوظة ، كما ان القواد تصرفوا فى كثير من الحالات بشكل يدل على افتقادهم الدافع الحقيقى للقتال ، وعدم وجود ولاء حقيقى للحكم فى سايجون .

وحتى نهاية شهر مايو ، كان الثوار قد استولوا على مدينة كوانج ترى فى الشمال ، وتقدموا بعد ذلك فى هجوم شامل ضد مدينة هوى العاصمة السابقة لامبراطورية آنام ،واحدى المدن الرئيسية فى فيتنام الجنوبية .

أصبح وضع حكومة الجنرال نووين فان ثيو فى سايجون حرجا للغاية على أثر هجمات الثوار ، وانهيار مراكز دفاع جيش فيتنام الجنوبية فى المنطقة الشمالية . وكان رد فعل الحكومة فى سايجون شبيها بالفزع ، ومنذ البداية ، بدأ الرئيس ثيو يصدر نداءات لجنوده بالصمود ، وقام بفصل قائدى الفرقتين المسئولتين عن الدفاع عن مدينة كوانج ترى والمنطقة الشمالية .

وفى يوم ١١ مايو ، بدأ تطبيق الاحكام العسكرية فى فيتنام الجنوبية ، بينما بدأ الثوار فى الاقتراب من مدينة سايجون فى الجنوب . وفى هذه الاثناء ، نشب خلاف حاد بين رئيس

سياسة الفتنمة

تقوم سياسة الفتنمة على تكوين جيش قوى فى فيتنام الجنوبية ، يستطيع ان يتولى وحده مهمة القتال ضد الثوار ، بحيث تتمكن القوات الامريكية من الانسحاب تدريجا من فيتنام لتحل محلها قوات جيش فيتنام الجنوبية . ويعنى ذلك أن القوات الامريكية اخذت على عاتقها منذ عام ١٩٧٠ تدريب وتسليح أكبر قدر ممكن من القوات ، لتتمكن من تحقيق الانسحاب الامريكى الكامل قبل نهاية عام ١٩٧٢ .

وحتى مارس عام ١٩٧٢ كانت القوة الاجمالية لقوات فيتنام الجنوبية العسكرية تبلغ مليون ومائة الف جندى تقريبا ، منهم الجيش النظامى المكون من ٥٨٧ الف جندى مدرب تدريبا كاملا ، بالاضافة الى ٥١٣ الف جندى من قوات الحرس الوطنى يعملون غالبا فى المناطق الريفية

وكل هذه القوات تدربت على يد المستشارين الامريكيين ، كما ان تسليحها من احدث انواع السلاح الامريكى .

وفى راى القواد العسكريين الامريكيين ، ان جيش حكومة سايجون يقدر على مواجهة ظروف القتال ، اذا توافرت له القيادة الحسنة ، ولكن يبدو ان غالبية المستشارين العسكريين الامريكيين لا يتوقعون توافر القدرات اللازمة فى عدد كبير من ضباط جيش حكومة سايجون . هذا بالاضافة الى ان نسبة هروب الجنود مرتفعة بعض الشىء .

وفى شهر مارس ، كان راى العسكريين الامريكيين ان جيش فيتنام الجنوبية يستطيع ان يعمل بكفاءة نسبية مرتفعة ، اذا توافر له السند الجوى اللازم ،

وقد دعمت الولايات المتحدة السلاح الجوى لفيتنام الجنوبية بأحدث انواع الطائرات ، والمفروض ان تصل قوته فى نهاية عام ١٩٧٣ الى ١٢٠٠ طائرة .

هذا ، وفى شهر مارس كان تقدير المستشارين الامريكيين ان الروح المعنوية لجيش فيتنام الجنوبية مرتفعة ، ولكن اى تدهور فى المعارك العسكرية قد يؤثر بشدة على هذه الروح .

هذه هى القوة العسكرية التى بنتها الولايات المتحدة فى فيتنام الجنوبية ضمن برامج الفتنمة ، يضاف اليها حوالى نصف مليون من القوات غير النظامية للدفاع الشعبى . ويبدو ان الثوار قد نجحوا فى التسلل اليها ، مما يخفف الجيش النظامى من وجودها قرب المواقع والقواعد فتسند اليها مهام غير رئيسية .

الجمهورية والبرلمان ، فقد اتهمت المعارضة الرئيس ثيو بتجاهل السلطة التشريعية ، واتباع اسلوب حكم هدفه تدمير الجمهورية ».

وفى أواخر مايو ، بدأ هجوم شديد ضد مدينة هوى عاصمة الاقليم الشمالى والعاصمة الامبراطورية السابقة . وقد ازدحمت المدينة بالمهاجرين والجنود الهاربين من الشمال امام هجوم الثوار . ويعد سقوط مدينة هوى كارثة لحكومة ثيو ، لانه سيضع الثوار على قدم المساواة ، ويتيح لهم فرصة اختيار هذه المدينة مقرا للحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام ، مما يدعم موقف الثوار على الصعيد الدولى ، وفى محادثات السلام فى باريس .

واتضح للحكومة الامريكية ان برنامج الفتنمة لم يحقق نجاحا ، وان قوات حكومة سايجون لا تقدر على الصمود أمام هجوم الثوار الكبير بدون مساندة جوية امريكية . ولم تتمكن الحكومة الامريكية سوى من شن هجوم دعائى كبير ضد عدوان جمهورية فيتنام الديمقراطية على أراضى فيتنام الجنوبية ، فى محاولة لتغطية وتبرير انهيار سياسة الفتنمة .

مخاطرة هانوى الضرورية : لم يتأثر موقف جمهورية فيتنام الديمقراطية كثيرا باتهامات الولايات المتحدة ، بوقوع عدوان من الشمال ضد فيتنام الجنوبية ، لان معاونة جيش فيتنام الشمالية لقوات الثوار أمر طبيعى داخل اطار وحدة الشعب الفيتنامى . فتحاول الولايات المتحدة دائما تشويه الحقائق ، فيما يتعلق بأصول القضية الفيتنامية ، لان واشنطن تتحمل بصفة أساسية مسئولية العدوان على حرية واستقلال الشعب الفيتنامى : فالرجوع الى اتفاقية وقف اطلاق النار فى فيتنام التى تم توقيعها على اثر انتهاء مؤتمر جنيف الخاص بالهند الصينية فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ ، يكشف لنا عن أن الاتفاقية قررت تعيين خط مؤقت عند خط عرض ١٧ درجة لفصل القوات المتحاربة ، ثم نصت المادة الرابعة عشرة على وجوب اجراء انتخابات لاعادة التوحيد . وجاء فى هذه المادة أنه : « الى حين اقامة الانتخابات العامة التى تعيد توحيد فيتنام ، سيتولى ادارة كل منطقة الطرف الذى تجمعت قواته فى المنطقة » ، ولم يكن هناك شك فى أن السلطة فى المنطقة الجنوبية تقع مسئوليتها على فرنسا التى فضلت أيامها ، لاسباب تتعلق بمصالح الغرب ووضحت يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٤ فى اتفاقية انشاء حلف جنوب شرق آسيا ، ان تترك السلطة لحكومة موالية للولايات المتحدة برئاسة نجو دينه ديم . وقد بذلت هذه الحكومة كل ما فى وسعها لتخريب تنفيذ اتفاقيات جنيف ، ورفضت اقامة انتخابات اعادة التوحيد التى كان مقررا لها حدا أقصى شهر يوليو ١٩٥٦ .

وظلت حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية ـ وهى الحكومة التى تتولى شرعا وفق اتفاقيات جنيف السلطة فى المنطقة الشمالية ـ ملتزمة بنصوص اتفاقية جنيف الى اليوم ، معتبرة أن فيتنام دولة واحدة وليست دولتين ، كما حاولت الولايات المتحدة اثباته .

وهكذا لا يمكن الاعتراف بصحة الاتهامات الامريكية ضد فيتنام الشمالية ما دامت هناك دولة فيتنامية واحدة ، تحتل الولايات المتحدة جزءا من اراضيها ، وتعتمد فى ذلك على حكومة عميلة هى التى وضعتها ، وتمونها ، وتسلح جيشها ، لاغراض تتنافى تماما مع المصلحة الحقيقية للشعب الفيتنامى .

وعندما قامت هانوى بالهجوم الاخير ، لم يكن يشغلها احتمال توجيه واشنطن الاتهامات الدعائية المألوفة ، بقدر ما كانت مهتمة بالاثار التى يمكن أن تترتب على الدخول فى حرب علنية ومفتوحة مع قوات سايجون ومع الولايات المتحدة . الا أن الثوار وحكومة هانوى اتخذا القرار وهما على بينة تامة من المخاطرة ومعناها : ان التجربة التى مرت بها فيتنام الشمالية بين فبراير ١٩٦٥ واكتوبر ١٩٦٨ تدل على أن أخطر ما يمكن أن يحدث ، وهو القذف الجوى الامريكى لمدن فيتنام الشمالية ، غير كاف لوقوف الهجوم أو التأثير عليه . وقد ثبت من قبل للرئيس ليندون جونسون أن القذف الجوى لا يحقق أهدافه ، وان فيتنام الشمالية قد استطاعت تكييف نفسها ، بما يضمن استمرار العمل والانتاج فى غالبية الاماكن رغم القذف . ولذلك فان فيتنام الشمالية اتخذت ، قبل بدء الهجوم ، جميع الاحتياطات لمواجهة غارات جوية كثيفة للغاية ، فأعادت تجهيز وحدات الدفاع الجوى بالصواريخ

المضادة للطائرات ، وتأكدت من حسن توزيع المصانع التى توزع اقسامها بين عدة أماكن لتفادى التدمير الكامل ٠

بمعنى أن فيتنام الشمالية كانت مستعدة تماما للغارات الجوية الامريكية ٠ وتشير الدراسات الامريكية الى أن هذه الغارات كلفت الولايات المتحدة فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ مبلغ ١ر٧ بليون دولار ، بينما تقدر الخسائر الناتجة عنها فى فيتنام الشمالية بما لا يزيد على مائتى مليون دولار ٠ كما أن فيتنام الشمالية تمكنت فيما بين اغسطس ١٩٦٤ واكتوبر ١٩٦٨ من اسقاط ٩٢٨ طائرة أمريكية ، مع العلم بأن طائرة الفانتوم قيمتها تزيد على مليون دولار ٠ وفى المدى القصير ، لا تستطيع عمليات القذف الامريكى التأثير على فعالية القوات المقاتلة ، لان التموين والذخيرة يجهزان فى المخابىء قبل فترة من بدء الهجوم ٠

وبناء على تقديرات حكومة هانوى المستمدة من واقع التجربة السابقة ، اعتبرت أن تحمل المخاطر ضرورى فى سبيل توجيه ضربة قوية لقوات وحكومة سايجون ، وتحقيق انتصارات عسكرية كبيرة فى الجنوب ، تستطيع أن تدعم موقف الثوار فى مفاوضات السلام ، بشكل لا يقبل التشكك والمماطلة من جانب واشنطن ٠

ردود الفعل الامريكية للهجوم :

عندما تبين لحكومة الولايات المتحدة ضخامة الهجوم ، وبدأ الثوار والفيتناميون الشماليون فى تحقيق انتصار تلو الاخر ، قرر الرئيس نيكسون القيام بعمليات قذف جوى محدودة شمال المنطقة المنزوعة السلاح ضد فيتنام الشمالية ، انتقاما للهجوم ٠ وقد جاءت بعد ذلك سلسلة من الاجراءات التى زادت من عنف الضربات الموجهة ضد فيتنام الشمالية ٠ ففى ١٦ ابريل بدأت القاذفات الامريكية الثقيلة غارات كثيفة ضد مدينتى هانوى وهايفونج ٠ ولم يكتف الرئيس نيكسون بذلك ، بعد ان اتضح له عزم الثوار على الاستمرار فى القتال ، فاتخذ قرارا جديدا فى يوم ٨ مايو بفرض حصار على موانىء فيتنام الشمالية ، وقذف كل الطرق البرية التى تربط فيتنام الشمالية بالصين ، لمنع حصول هانوى على أية مساعدات عسكرية واقتصادية من الخارج ٠

قرار الحصار البحرى : أعلن الرئيس نيكسون قراره بفرض الحصار البحرى على موانىء فيتنام الشمالية ، فى خطاب ألقاه على الشعب الامريكى فى يوم ٨ مايو ، بعد أن عقد جلسة خاصة لمجلس الامن القومى ، اشترك فيها عدد كبير من مساعديه ، ومن بينهم وزير الخارجية وليام روجرز ، ومساعد الرئيس لشئون الامن القومى هنرى كسينجر ٠

وقبل التعرض لهذا الاجراء العنيف الذى اتخذه نيكسون فى ٨ مايو يجدر بنا أن نلقى نظرة سريعة على موقف الولايات المتحدة منذ بدأ الهجوم ٠ منذ بداية هذا العام ، كانت تقارير أجهزة الاستخبارات الامريكية وصور طائرات الاستطلاع ، تظهر أن الثوار يعدون لهجوم واسع ٠ وقد اعتاد الثوار فعلا القيام بهجمات عنيفة فى مثل هذا الوقت من العام حيث تكون الظروف الجوية ملائمة ، ولذلك فان الطائرات الامريكية قامت فى يناير بعدد من الغارات ضد فيتنام الشمالية فى المناطق القريبة من المنطقة المنزوعة السلاح ، بينما استمرت الغارات الكثيفة ضد طريق هوشى منه ٠ وكانت الولايات المتحدة تتبع هذا الاسلوب منذ عام ١٩٧٠ ، فى محاولة للضغط على الثوار وحماية عملية الفتنمة من ضرباتهم ، فى وقت لم يكتسب فيه جيش حكومة سايجون قوة كافية ٠

واختلف عام ١٩٧٢ عن الاعوام السابقة ، لانه عام انتخابات ، وقد وعد نيكسون الشعب الامريكى بأن تكون جميع القوات الامريكية قد انسحبت من فيتنام فى نهاية هذا العام ٠ ويبين من أرقام الانسحاب ، أن نيكسون مصمم على احترام هذا الوعد ، ففى ديسمبر من العام الماضى كان هناك ١٨٤ ألف جندى أمريكى فى فيتنام ، بلغوا ٦٩ ألفا فى شهر مايو ، والمفروض أن يصل هذا الرقم الى ٤٩ ألفا فى أول يوليو ٠

ولكن الرئيس نيكسون أبدى قلقه بالنسبة لامن القوات الامريكية الباقية فى فيتنام ، وسحبها من جميع المهام القتالية ، فلم يشترك فى القتال غير الضباط الذى يعملون كمستشارين لقوات حكومة سايجون ٠ وحفاظا على أمن قواته فى فيتنام ، تبنى الرئيس نيكسون سياسة الدفاع الديناميكى ، بمعنى تغطية الانسحاب الامريكى باثبات قدرة أمريكا على زيادة العنف ضد العدو بمرونة

كبيرة ، وفى أى لحظة ، وتطبيق ذلك يكون طبعا بالاعتماد على السلاح الجوى الامريكى من قواعده فى داناج وغيره من المطارات الامريكية فى تايلاند ولاوس ، ومن حاملات طائرات الاسطول السابع ·

وفى شهر يناير كانت الطائرات الامريكية تقوم بأربع عمليات مختلفة هى : مساندة قوات حكومتى لاوس وكمبوديا ضد الثوار ، وقذف طريق هوشى منه ، ومحاولة صد هجمات طائرات الميج ضد القاذفات الامريكية ، وعمليات الاستكشاف الجوى لفيتنام الشمالية · وعندما بدأ هجوم الثوار وجيش جمهورية فيتنام الديموقراطية كان أول رد فعل للحكومة الامريكية تصعيد القذف الجوى ، بحيث يشمل بعض المناطق فى فيتنام الشمالية ، ثم فى ١٦ أبريل مزيد من التصعيد بمد الغارات الى هانوى وهايفونج ـ هذا بالاضافة الى الدور الرئيسى الذى قامت به الطائرات الامريكية لمساندة قوات حكومة سايجون فى المعارك مع الثوار ·

وبعد التصعيد الجوى فى ١٦ أبريل ، أعلنت الحكومة الامريكية على لسان وزير خارجيتها وليام روجزر ، أنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ جميع الاجراءات العسكرية التى تراها مناسبة لوقف الهجوم ، باستثناء أمرين : استخدام الاسلحة النووية ، أو اعادة قوات أمريكية اضافية الى فيتنام ·

بمعنى أن الرئيس نيكسون اضطر الى الالتزام بوعوده فيما يتعلق بالانسحاب من فيتنام ، واعتمد على التصعيد فى الغارات الجوية ، وعمليات القذف البحرى للمنطقة المنزوعة السلاح ، للتأثير على تقدم هجوم الثوار · وطبعا عادت المناقشات المثيرة فى واشنطن حول فعالية القذف الامريكى للشمال ، والعلاقة بين التكاليف والخسائر المفروضة على فيتنام الشمالية ·

الا ان نيكسون صمم على اتخاذ اجراءات أكثر عنفا للدفاع عن حكومة سايجون ، وبدأ واضحا انه سوف يذهب الى أبعد الحدود المكنة التى يتقبلها الرأى العام الامريكى لانقاذ الوضع فى فيتنام الجنوبية · وهكذا جاء قرار فرض الحصار البحرى على فيتنام الشمالية ، بعد ان اتضح تفوق الثوار باستيلائهم على مدينة كوانج ترى فى الشمال · وكان أمام الرئيس نيكسون ثلاثة احتمالات للتحرك العسكرى ، اما غزو الشمال ، واما فرض حصار بحرى ، واما القيام بعملية انزال بحرى فى المنطقة المنزوعة السلاح · واختار نيكسون الاحتمال الثانى ، وهو فرض حصار بحرى على فيتنام الشمالية ، والسبب فى هذا الاختيار ان الحكومة الامريكية رأت انه من الضرورى قطع كل المساعدات الحربية والاقتصادية التى تصل الى فيتنام الشمالية من الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية وغيرها عن طريق البحر ، واعتبرت ان هذه وسيلة فعالة للتأثير على قوات الجنرال جياب ، واجبارها على وقف الهجوم ·

وفى الخطاب الذى أعلن فيه الرئيس نيكسون فرض الحصار البحرى على موانى فيتنام الشمالية بوساطة الالغام البحرية ، وجه الاتهام الى الاتحاد السوفيتى بمد فيتنام الشمالية بالاسلحة المتقدمة التى سمحت لها بالقيام بهذا الهجوم · وقال نيكسون ان الهجوم الاخير وضعه أمام الاختيار بين انسحاب القوات الامريكية تماما من فيتنام ، أو الاستمرار فى محاولات التفاوض ، او اتخاذ اجراء عسكرى حاسم واضاف ان الانسحاب والتنازل عن التزامات الولايات المتحدة فى فيتنام ، يعنى تسليم ١٧ مليون فيتنامى للشيوعيين ،وترك عدد كبير من الاسرى الامريكيين فى أيدى العدو · كما ان هزيمة امريكية فى فيتنام ستؤثر على المركز العالمى للولايات المتحدة · وعن محادثات السلام قال نيكسون ان الجانب الاخر يرفض التعاون ، وادعى ان الولايات المتحدة بذلت كل ما فى الامكان من أجل انجاح المفاوضات ولذلك فان الولايات المتحدة لم يعد أمامها غير طريق واحد وهو حرمان حكومة هانوى من الاسلحة والتموين الذى يمكنها من الاستمرار فى الحرب ، ووضع الرئيس نيكسون قراراته :

١ ـ بث الالغام عند مداخل جميع الموانى فى فيتنام الشمالية لمنع وصول أى سفن الى هذه الموانى ·

٢ ـ اتخاذ القوات الامريكية الاجراءات المناسبة داخل المياه الاقليمية لفيتنام الشمالية ، لمنع وصول التموين والاسلحة ·

٣ ـ قطع السكك الحديدية وكل الطرق الاخرى فى فيتنام الشمالية ·

٤ ـ استمرار الغارات الجوية والبحرية ضد فيتنام الشمالية ·

وأعطى نيكسون مهلة ثلاثة أيام للسفن الاجنبية لمغادرة موانى فيتنام الشمالية ، ثم وضع شروطا معينة لوقف تلك الاجراءات : الافراج عن جميع الاسرى الامريكيين المحتجزين فى فيتنام الشمالية ، وضرورة تطبيق وقف اطلاق النار تحت اشراف دولى فى كل الهند الصينية · وفور تحقيق هذين الطلبين توقف الولايات المتحدة هذه الاجراءات ، وبعد ذلك تبدأ عملية سحب للقوات الامريكية كلها من فيتنام فى خلال أربعة أشهر ·

وهكذا قام الرئيس نيكسون باتخاذ أعنف اجراء ممكن ضد فيتنام الشمالية ، فى محاولة لفرض الشروط الامريكية التى رفضها الثوار ، ورفضتها حكومة هانوى فى مفاوضات باريس ، وسنبحث فيما بعد قيمة العرض الذى قدمه نيكسون للسلام ·

والذى يهمنا الان هو ردود الفعل المختلفة لقرار الرئيس نيكسون بفرض الحصار ، على فيتنام الشمالية وآثار هذا الاجراء على سير المعارك فى فيتنام ·

آثار ونتائج الحصار البحرى الامريكى

فى أثناء التطورات السياسية الاخيرة حول فيتنام ، ظهرت فى واشنطن وثيقة سرية جديدة نشرتها احدى الصحف ، وهى مذكرة وضعها مجلس الامن القومى فى بداية عام ١٩٦٩ وقدمها للرئيس نيكسون ، واشترك فى وضعها هنرى كسينجر مساعد الرئيس لشئون الامن القومى · وتكشف هذه الوثيقة عن ان هناك اختلافات كبيرة فى وجهات النظر داخل الحكومة حول الاستراتيجية الامريكية فى فيتنام ·

هناك اولا جناح يتميز بالتفاؤل ، ويضم هيئة اركان الحرب ، والقيادة العسكرية الامريكية فى فيتنام ، والسفارة الامريكية فى سايجون ـ ويرى هؤلاء ان فى الامكان تطبيق برنامج تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار فى خلال ثمانى سنوات ·

والجناح الثانى ، يضم وزارة الدفاع ، ووزارة الخارجية ، ووكالة المخابرات المركزية ، وينظر هؤلاء الى الموقف بكثير من التشاؤم ، ويعتقدون ان سياسة الفتنمة وعمليةتطهير فيتنام من الثوار لن تستغرق أقل من ثلاثة عشر عاما · وقد اختلفت الاراء أيضا حول وسائل الحد من نشاط الثوار ، فرأى الفريق الثانى ان ضرب طرق التموين ، ومحاصرة موانى فيتنام الشمالية ، وقذف مدنها ، لن يؤثر كثيرا على الوضع ، اذ ان هانوى تستطيع ان تحصل على كل ما تحتاج اليه عن طريق الصين · كما اختلف الفريقان أيضا بالنسبة لاثار سقوط فيتنام الجنوبية فى يد الثوار ، على منطقة جنوب آسيا ، فاعتبر الفريق الاول ان ذلك يعنى تطبيق نظرية الدومينو ، بينما اعتبر الفريق الثانى ان ذلك مبالغ فيه ·

ويبدو ان الرئيس نيكسون قد تبنى آراء الفريق الثانى ، واعتبر انه من الضرورى اخراج الولايات المتحدة من التورط فى فيتنام فى أسرع وقت ممكن، مع اتباع سياسة « الدفاع الديناميكى التى سبق ان أوضحنا معناها ، لحماية انسحابه ، وعدم الظهور بشكل المنسحب المهزوم ·

والولايات المتحدة تعتبر ان مركزها كدولة عظمى يجب ألا يهتز ، حتى اذا كان معنى ذلك قتل آلاف الابرياء ·

ومن هنا نستطيع ان نتفهم هدف الاجراءات العنيفة التى اتخذها الرئيس نيكسون ، فقد حاول ان يغطى انهيار سياسة الفتنمة ، وان يخفى ضعف الموقف الامريكى · وانعكس ذلك بوضوح على موقف امريكا من محادثات باريس التى حاول نيكسون اتخاذها وسيلة للضغط على الجانب الاخر ·

ثم ان الرئيس نيكسون ملتزم فى تحركاته بموقف الاجهزة السياسية والرأى العام داخل الولايات المتحدة وأيضا بردود الفعل الدولية لاعادة تصعيد الحرب فى فيتنام ·

اولا : ردود الفعل داخل الولايات المتحدة ، اتسمت بمعارضة اتجاه الحكومة الى تصعيد الحرب مرة أخرى فى فيتنام · ففى شهر ابريل قامت مجموعة تضم ٢٥٦ نائبا ديموقراطيا فى مجلس النواب الامريكى ، باجتماع خاص ، ووافقت على تقديم مشروع قرار بوقف الاعتمادات

المالية للحرب فى الهند الصينية بأغلبية ١٣٥ ضد ٦٦ ، أى ان معظم اعضاء مجلس النواب الديمقراطيين اتخذوا موقفا مؤيدا لانهاء التورط الامريكي فى فيتنام والهند الصينية ، مع العلم ان الحكومة كانت دائما تعتمد على مجلس النواب لوقف أى قرار ضد الحرب يصدر من مجلس الشيوخ ، كذلك ارتفعت اصوات المعارضة داخل مجلس الشيوخ ، خاصة بعد اتخاذ اجراء الحصار البحرى ٠

ولم يحصل الرئيس نيكسون على الوحدة الوطنية التى طالب بها ، وتعرض لما يعتبر أعنف موجة نقد من جانب الكونجرس منذ الغزو الامريكي لكمبوديا فى عام ١٩٧٠ واصدر الاعضاء الديمقراطيون قرارا تقدم به السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، وبأغلبية ٢٩ صوتا ضد ١٤ ، بعدم الموافقة على قرار الرئيس نيكسون بتصعيد الحرب مرة أخرى ٠ وتقدم السناتور شرش والسناتور كيس باقتراح وافق عليه عدد كبير من الاعضاء ، بقطع ميزانية الحرب فى فيتنام فى خلال أربعة شهور من التوصل الى اتفاقية حول الافراج عن الاسرى الامريكيين فى فيتنام ٠ وكانت هذه أول مرة تقوم فيها مجموعة من الشيوخ بالتصويت علنا بعدم الموافقة على قرار اتخذه نيكسون ، وأول مرة تؤيد اتخاذ الكونجرس اجراء لوقف الحرب ٠

وعلى المستوى الشعبى ، اجتاحت المظاهرات كافة أنحاء الولايات المتحدة ، وعقدت عدة ندوات معارضة لاجراء التصعيد للحرب ٠ وشهدت المدن الكبرى بالذات ، مثل نيويورك وسان فرانسيسكو ولوس انجلوس أعنف حركة معارضة للحرب منذ عامين ٠

ثانيا : اما ردود الفعل الدولية ، فقد اختلفت من دولة لاخرى ، ولكنها تميزت فى غالبية الاحوال بالهدوء ٠ فقد أصدر الاتحاد السوفيتى ادانة شديدة للاجراءات الاميركية ، وصدرت ادانة مماثلة فى بكين ٠ وأعربت غالبية الدول عن قلقها تجاه التصعيد الامريكى للحرب ٠

وفى الامم المتحدة اجرى السكرتير العام كورت فالدهايم اتصالات مع مندوبى الدول الكبرى ، وطلب من الاطراف المعنية ضبط النفس ، وتفادى وقوع كارثة ٠

وبصفة عامة ، لم يتأثر الوضع الدولى من تطور الاحداث رغم القلق الشديد الذى شعر به العالم خوفا من مواجهة دولية بسبب القضية ، ولكن الصين والاتحاد السوفيتى اكتفيا بالتأييد الشديد للثوار ولهانوى ، وأعادا تأكيد ايمانهم بوحدة فيتنام وحقها فى الاستقلال ٠

جاء رد فعل موسكو فى بيان صدر يوم ١١ مايو ونشرته وكالة تاس ، جاء فيه ان قرار التصعيد الجديد والاعمال العدوانية التى أعلنتها الولايات المتحدة ضد فيتنام تعقد الوضع فى جنوب شرق آسيا ، وتعتبر تهديدا للسلام والامن الدوليين — وجاء فى البيان أن وضع الالغام على مداخل موانىء جمهورية فيتنام الديمقراطية من أجل محاولة منع دخول السفن الاجنبية الى المياه الاقليمية والداخلية ، يخلق تهديدا لسفن وبحارة عدة دول تنقل بضائع الى شعب فيتنام الديمقراطية ٠ وليس من حق أحد فى الولايات المتحدة منع حرية الملاحة لاى جهة فى أعالى البحار ٠

وقال البيان ان الاتحاد السوفيتى يعتبر تلك الاعمال من جانب الولايات المتحدة غير مقبولة ، وان حكومة الولايات المتحدة ستتحمل مسئولية ما قد يتبع تلك الاعمال غير القانونية ٠

هذا وقد صدر رد فعل مماثل من الصين الشعبية ، أدان الاجراءات الامريكية ، ولكن بدا واضحا أن كلا من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية لا يريد التدخل ، وخلق أزمة دولية حادة ، ومواجهة مع الولايات المتحدة ، مع وجود المبادرة فى يد الثوار ، واستمرار انتصارات قواتهم ٠

وقد جرت اتصالات بين هانوى وكل من موسكو وبكين لكى يكون هناك تنسيق فى الموقف بين الدول الثلاث ، ويفسر ذلك اعتدال ردود الفعل للدولتين ٠

استطاع العالم أن يتخطى الازمة دون وقوع اضطراب ، واستمرت محادثات الحد من انتاج الاسلحة الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن فى هلسنكى دون توقف ، كما استمرت الاعدادات لزيارة نيكسون لموسكو ٠ وتمت زيارة الرئيس

الامريكي للاتحاد السوفيتي في موعدها فعلا ، ولم يتغير وضعها ، وان كانت مسألة فيتنام قد احتلت جزءا هاما من جدول أعمال المباحثات ، بما يوحي بأمل في تسوية قريبة • ولعل أكثر ما تأثر من تطورات المعارك واجراءات امريكا ، هي محادثات السلام في باريس ،ونورد فيما يلي وضع المحادثات وعلاقاتها بالاحداث العسكرية •

مفاوضات السلام والتوازن العسكري :

منذ بدأت مباحثات السلام في باريس بين واشنطن وهانوي في يوم ١٣ مايو عام ١٩٦٨ ، تدور في فيتنام لعبة « العصا والجزرة » • فكل طرف مصمم على التمسك بمطالبه ، والاسلوب الوحيد لتأكيد هذا التصميم هو الانتصار العسكري في ميدان القتال ونستطيع أن نقول أن قبول الرئيس ليندون جونسون عقد المفاوضات في خطابه الشهير في ٣١ مارس ١٩٦٨ ثم قبول توسيع المفاوضات ، ووقف قذف فيتنام الشمالية في ٣١ أكتوبر من نفس العام ، يعتبر اعترافا من جانب الولايات المتحدة بعدم القدرة على تحقيق انتصار عسكري في فيتنام •

وفي البداية ، اعتبرت الحكومة الامريكية أن المفاوضات يمكن أن تكون وسيلة لكسب الوقت والماطلة ، وتثبيت حكومة سايجون ، وتقوية جيشها • وقد اتبع الرئيس نيكسون هذا الاسلوب ، بعد أن قرر سحب القوات الامريكية من هناك ، واعتمد على الموازنة بين برنامج الفتنمة ، وسير المحادثات في باريس •

وعندما اقتربت انتخابات الرئاسة ، حاول الرئيس نيكسون ابعاد المسالة الفيتنامية تماما عن الحملة ، ولكن الثوار لم يتركوا الامر له ، وبدأوا مبادرتهم بالهجوم الاخير الذي اضطر نيكسون الى التراجع بالنسبة الى الشروط الامريكية • وفي يناير الماضي كشف نيكسون النقاب عن سلسلة من المباحثات السرية التي جرت على مدى شهور طويلة بين مساعده لشئون الامن القومي هنرى كسينجر ، وعضو المكتب السياسي لجمهورية فيتنام الديمقراطية لى دوك ثو • وقد جرت هذه المباحثات السرية ، الى جانب الجلسات الرسمية لمحادثات السلام التي يشترك فيها منذ ديسمبر ١٩٦٨ ممثلو كل من واشنطن وسايجون وهانوي وجبهة التحرير الممثلة للجنوب •

الاختلافات والمصاعب في المحادثات :

ان سير الامور في المحادثات الرباعية في باريس ، يواجه عوائق كثيرة بسبب تناقض المواقف واختلاف وجهات النظر • فكلما تقدم الامر في نقطة ما ، ظهرت مسألة جديدة تعوق التقدم • وفي الواقع أن مطالب كل من سايجون وواشنطن قد اتسمت في البداية بعدم الواقعية ، ثم تحركت واشنطن تدريجا الى مواقف أكثر واقعية من سايجون • ويبدو واضحا أن هناك اختلافا كبيرا في وجهات النظر بين واشنطن والجانب الاخر الذي يضم هانوي وجبهة التحرير • فلدى واشنطن آمال عريضة في أن تحقق انتصارا عسكريا في الجنوب على الثوار عن طريق برنامج الفتنمة ، ولذلك حاول نيكسون الماطلة في المفاوضات لفترة تسمح باتمام هذا البرنامج ـ ولكن الظروف لم تسمح له بتجميد المباحثات لفترة طويلة ، واضطر في ٢٥ يناير ١٩٧٢ الى تقديم عرض يخرج الامور من المأزق • وفيما يلي عرض الرئيس نيكسون الذي يقع في ثماني نقط :

١ ـ فور اتمام الاتفاق ، تبدأ عملية سحب نهائي للقوات الامريكية والحليفة من فيتنام ، بحيث تكتمل في خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاق •

٢ ـ تقوم فيتنام الشمالية بالبدء في الافراج عن الاسرى الامريكيين مع توقيع الاتفاق ، وبحيث يتم الانتهاء من ذلك مع اتمام سحب القوات الامريكية •

٣ ـ تجرى انتخابات للرئاسة في فيتنام الجنوبية تحت اشراف دولي ، وذلك بعد شهر من استقالة الرئيس الحالي نجوين فان ثيو • وتشترك في هذه الانتخابات جميع العناصر السياسية في فيتنام الجنوبية ، بما في ذلك جبهة التحرير ، وتبقى الولايات المتحدة محايدة تماما ، وتلتزم بالنتائج • ويكون بعد ذلك التفاوض بين الشمال والجنوب على اعادة التوحيد ، دون أى تدخل خارجي •

٤ ـ يحترم الجانبان اتفاقيتي جنيف للهند الصينية لعام ١٩٥٤ ولاوس لعام ١٩٦٢ ، وبحيث

لا يكون هناك أى تدخل أجنبى فى أى من دول الهند الصينية .

٥ – تتولى دول الهند الصينية الاربع : فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية ولاوس وكمبوديا ، تسوية المشاكل المتبقية بنفسها ، بما فى ذلك سحب قوات فيتنام الشمالية من أراضى الدول الاخرى .

٦ – يتم اعلان وقف شامل للقتال فى كل الهند الصينية فور توقيع الاتفاق .

٧ – تقوم هيئة دولية بالاشراف على وقف القتال ، وسحب القوات الامريكية والفيتنامية الشمالية من فيتنام الجنوبية ، والافراج عن الاسرى .

٨ – يشترك الجانبان فى مؤتمر دولى لضمان الحقوق الوطنية الاساسية لشعوب ودول الهند الصينية .

هذا هو المشروع الامريكى المقدم فى يناير الماضى . ويلاحظ انه يحاول ، بكل الطرق المحافظة على حكومة موالية للغرب فى سايجون ، عن طريق اجراء انتخابات هناك تحت اشراف هيئة دولية تستطيع الولايات المتحدة أن تضمن عدم انتصار ممثلى جبهة التحرير فيها . ثم ان الرجوع الى اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ – وهى نفس الاتفاقية التى ضربت بها واشنطن عرض الحائط من قبل – يعنى اللجوء للجنة الرقابة الدولية التى تضم كلا من بولندا وكندا والهند ، للاشراف على التسوية ، ولا داعى لاقحام هيئة دولية أخرى . ويعترض الثوار على فكرة اجراء انتخابات فى ظرف شهر من استقالة الحكومة الحالية ، ويرون أنه من الضرورى تكوين حكومة ائتلافية ، بعد اخراج ثيو ونائبه ، تضم الحكومة الثورية المؤقتة للجنوب التى تمثل الجبهة ، بالاضافة الى عناصر تمثل كافة العناصر الوطنية الاخرى فى الجنوب ، ومن بين هذه العناصر البوذيون والكاثوليك والهيئات النقابية والشعبية والحزبية المختلفة والجماعات السياسية .

وربما يتضح الاختلاف ، اذا عرضنا للمشروع المقدم من جانب الثوار وهانوى فى أول يوليو ١٩٧١ ، ويقع فى سبع نقاط :

١ – على الولايات المتحدة أن تحدد تاريخا تقوم فيه منفردة بسحب جميع القوات والاسلحة والقواعد من فيتنام الجنوبية ، ووقف برنامج الفتنمة . وسيبدأ الافراج عن الاسرى الامريكيين وينتهى فى نفس الوقت الذى يبدأ وينتهى فيه سحب القوات الامريكية . وسيتم اعلان وقف القتال فور التوصل الى اتفاق حول الانسحاب .

٢ – فى نفس الوقت ، على الولايات المتحدة أن تنزل عن مساندة حكومة ثيو العميلة فى فيتنام الجنوبية ، وأن تؤيد تشكيل ائتلاف حكومى يكون عبارة عن حكومة مصالحة وطنية ، تتولى السلطة فى الجنوب ، الى حين اجراء انتخابات . ويسرى وقف القتال فور تكوين الحكومة الجديدة .

٣ – تتم تسوية مسألة القوات العسكرية الفيتنامية فى الجنوب بين فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية ، وبغير تدخل من الولايات المتحدة .

٤ – تتولى فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية مناقشة اعادة توحيد فيتنام خطوة خطوة . وبناء على اتفاق يتم تحييد فيتنام الجنوبية ، وعليها أن تمتنع عن أى تحالف مع قوة أجنبية .

٥ – تقيم فيتنام الجنوبية علاقات دبلوماسية واقتصادية مع جميع الدول الشيوعية وغير الشيوعية .

٦ – على الولايات المتحدة أن تتحمل المسئولية الكاملة عن الخسائر التى سببتها فى كل من فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية .

٧ – تتفق كل من فيتنام الشمالية والجنوبية على نوع الضمانات الدولية اللازمة لحفظ السلام .

ومن الواضح أن هناك اختلافات كبيرة بين الاتجاه الامريكى وعرض هانوى ، وتحاول الولايات المتحدة الابقاء على فيتنام الجنوبية على وضعها الحالى ، مع تأمين وضع حكومة موالية للغرب فى سايجون . ولذلك نجد أن الاختلاف الرئيسى بين المشروعين يكمن فى المرحلة الانتقالية بين الوضع الحالى ، واختيار الحكومة التى تتولى السلطة فى الجنوب . فيرى الثوار ضرورة ايجاد ائتلاف حكومى يتولى الحكم فور استقالة ثيو : ويشرف هذا الائتلاف الذى يضم كل القوى السياسية على انتخابات اختيار الحكومة التى تتولى السلطة بصفة نهائية . أما الولايات المتحدة فتجد ان مصلحتها تتطلب اجراء الانتخابات فى ظل اشراف دولى ، وبحيث تكون السلطة فى سايجون هى امتداد للادارة الحالية ، وربما الهدف هو ضمان عدم انجاح ممثلى جبهة التحرير .

وقد تمسكت الولايات المتحدة بوجهة نظرها ، لان الاوضاع تحسنت بعد عام ١٩٦٩ فى فيتنام الجنوبية ، وتمكن جيش حكومة سايجون من تدعيم وضعه ، بينما هدأت هجمات الثوار فى المناطق الواقعة حول سايجون وفى دلتا نهر الميكونج لانشغالهم بالدفاع عن مواقعهم فى كمبوديا ولاوس ، حيث وجهت اليهم الطائرات الامريكية غارات عديدة ، بينما قامت قوات حكومتى لاوس وكمبوديا بهجمات مستمرة ضد مواقعهم ٠

تغيير الوضع العسكرى والمفاوضات : لم يكن الوضع فى فيتنام ليستمر طويلا على نفس الحال ، اذ أن الثوار أدركوا أن الاستراتيجية الامريكية تهدف الى ابعادهم بكل الطرق عن القيام بأى نشاط فى فيتنام الجنوبية ٠ ولذلك قامت الجبهة بالتدبير لعملية عسكرية واسعة النطاق ، تؤدى الى انقلاب تام فى ميدان القوى داخل فيتنام الجنوبية ، بحيث يصبح التفوق النهائى للجبهة ٠ ورأت فيتنام الشمالية أن تتعاون مع الجبهة فى هذا الهجوم ، لان أهميته تفوق أهمية أى عمل قامت به الجبهة من قبل ٠ ووقع الهجوم ، وقد رأينا النتائج التى وصل اليها ٠ ولكن هدف الثوار من تغيير ميزان القوى كان ابعد بكثير من تحقيق مجرد تفوق عسكرى ، اذ كان يرمى الى فرض هذا التفوق على محادثات السلام فى باريس ، والى تحريك موقف الولايات المتحدة بعيدا عن الجمود ٠

وفعلا تمكن الثوار من تحقيق هدفهم ، وكانت عملية التصعيد واجراءات فرض الحصار على فيتنام الشمالية متوقعة ومحسوبة ، وقبل الفيتناميون الشماليون المخاطرة ، لان استقلال فيتنام يستدعى كل التضحيات ٠ والدليل على تحقيق الهدف ، ان الرئيس نيكسون وضع شروطا جديدة للاتفاق تعد أفضل من الشروط التى قدمها فى ٢٥ يناير ٠ فقد رأينا انه عندما اعلن اجراءات التصعيد والحصار البحرى فى ٨ مايو ، قدم عرضا بأن يوقف جميع العمليات العسكرية ، ويقبل توقيع الاتفاق فور الافراج عن الاسرى ، وانه يطلب وقف اطلاق للنار يشمل كل الهند الصينية ، وتبدأ بعدها عملية سحب نهائية لكل القوات الامريكية تنتهى فى خلال أربعة شهور ٠

وبدا واضحا ان كل الاجراءات التى اتخذها نيكسون هدفها تغطية موقف الولايات المتحدة ٠وقد قال نيكسون فى خطابه ان العرض الذى قدمه لا يتطلب استسلاما او اهانة لاحد ، وانه يسمح للولايات المتحدة بالانسحاب بكرامة ، ويترك التسوية السياسية للفيتناميين انفسهم ٠

واذا كانت مفاوضات السلام فى باريس قد تعطلت فى أعقاب الهجوم بعد محاولتين فى نهاية ابريل ثم فى بداية مايو ، منها مقابلة سرية بين هنرى كسينجر و « لى دوك ثو » الا أنه من المنتظر الا يستمر ذلك طويلا وان تعود المباحثات فى شكل اكثر ايجابية لان الولايات المتحدة ليس أمامها غير تعجيل تسوية المسألة ٠

وبذلك يكون هجوم الثوار قد حقق أهم غرض له ، وهو دفع الولايات المتحدة الى محاولة الاسراع فى حل المسألة ، بدلا من المماطلة ، لان الوضع العسكرى الجديد أوضح ان الزمن ليس فى مصلحة الولايات المتحدة ٠ وجاء توقيت الهجوم مناسبا ، من حيث انه سبق الحملة الانتخابية الامريكية بين نيكسون ومنافسه الديمقراطى بشهور قليلة ٠ وقد اعترف الرئيس نيكسون بأنه من الضرورى سحب القوات الامريكية واخراج الولايات المتحدة من فيتنام فى أسرع وقت ، مع الحفاظ على « كرامة » أمريكا ٠

ولنا ان نتساءل ، اذا كانت كرامة دولة قامت بالعدوان وخالفت كل مبادىء القانون الدولى مثلما فعلت امريكا فى فيتنام منذ عام ١٩٥٤ تستدعى قتل آلاف الابرياء فى فيتنام الشمالية والجنوبية ؟

واذا كان الرئيس نيكسون يعتقد أن عدم اهانة دولة عظمى أمر ضرورى وان الاجراءات التى اتخذها توفر له ما يريد ، فان الوضع العسكرى فى فيتنام الجنوبية أصبح بالتأكيد فى صالح جبهة التحرير ويصعب على الحكومة الامريكية ، مع الضغوط الداخلية ضد الحرب القيام بأى اجراء يدعم موقف حكومة سايجون ٠ ومن المنتظر أن تتم تسوية المسألة فى الشهور القادمة ، وقد يتم ذلك فى مؤتمر باريس او فى مؤتمر دولى موسع على غرار مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ : ولكن فى هذه المرة ستضطر الولايات المتحدة الى احترام قرارات هذا المؤتمر وتطبيق نصوصه كاملة ، دون تحفظات ٠

مالطة وتجديد اتفاقية الدفاع مع بريطانيا



نزيرة الافندى

أخيرًا وبعد تسعة اشهر من المفاوضات المتعثرة المضنية ، وقبل خمسة أيام من انتهاء المهلة المحددة لانسحاب آخر جندى بريطانى من القواعد العسكرية فى مالطة ، تم فى السادس والعشرين من مارس توقيع اتفاقية دفاعية تصوغ العلاقة بين الدولتين فى اطار جديد ، وتضع حدا لمواجهة امتزجت فى أحداثها بالاعتبارات الاستراتيجية والسياسة الدولية والسيادة الاقليمية لدولة من دول العالم الثالث ، تسعى الى تحقيق استقلالها الاقتصادى ، الذى بدونه يفقد الاستقلال السياسى معناه ومضمونه ·

ويعد توقيع الاتفاقية بمثابة تقييم سياسى واستراتيجى جديد لمالطة ، ودورها فى توازن القوى بين الشرق والغرب · فقد أعربت دوائر حلف الاطلنطى صراحة ، وطوال فترة المفاوضات ، عن قلقها من احتمال اختفاء العلم البريطانى من الجزيرة ، مع تزايد الوجود البحرى السوفيتى فى منطقة البحر المتوسط · ولذلك سارعت كل من المانيا الفيدرالية وايطاليا والولايات المتحدة بتقديم اسهاماتها المالية فى العرض الذى بلغ أربعة عشر مليون جنيه استرلينى ، كما تمثل هذا القلق فى مسارعة واشنطون باجراء محادثات مع اثينا لبحث اقامة قواعد عسكرية فى ميناء بيريه اليونانى ، واستئناف مدها بالاسلحة الامريكية ، وعلى رأسها طائرات الفانتوم ·

وقد يكون توقيع الاتفاقية مخيبا لامال كثير من الدول التى كانت تأمل فى خروج مالطة من دائرة نفوذ الغرب بصفة نهائية ، ولكن النظرة الواقعية لاهم ما تضمنته الاتفاقية الجديدة ، والتعرف على حقيقة المشاكل التى تعانى منها مالطة ، قد يقلل من هذا الشعور ·

واذا أخذنا فى الاعتبار ، التأكيدات التى أعلنها دوم منتوف رئيس وزراء مالطة فى أعقاب توقيع الاتفاقية ، والتى كررها فى البرلمان المالطى ، حول عدم استخدام مالطة فى الهجوم على أية دولة عربية ، وأن أى خرق لهذا الالتزام من جانب بريطانيا ، يعنى أن الاتفاقية قدفقدت شرعيتها لوجدنا أن هذه الاتفاقية فى ظل هذا الشرط قد قطعت الطريق على الاطماع الاسرائيلية فى مالطة · وهو أمر معروف ، كشفته كثير من التقارير الرسمية ، ولعل أبرزها التقرير المقدم الى الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٦٩ ، وكذلك التقارير التى تلقتها وزارة الخارجية المصرية من سفارتها فى ايطاليا فى نفس العام ·

وفى تناولنا لتطورات الاحداث بين مالطة وبريطانيا ، سنشير الى :

أولا : طبيعة العوامل الاقتصادية والسياسية التى أدت الى قيام الاتفاقية ·

ثانيا : أهم الاحكام التى تضمنتها الاتفاقية الجديدة ·

ثالثا : صدى الاتفاقيه فى الاوساط الغربية ·

العوامل السياسية وراء تجديد الاتفاقية :

شنت اجهزة الاعلام الغربية ، وبخاصة البريطانية ، حملة شعواء على دوم منتوف منذ

توليه الحكم فى بلاده . وقد لجأت هذه الاجهزة الى التشكيك فى نواياه ، والتقليل من قدراته على تحقيق ما يطالب به . بل ذهبت الى ابعد من ذلك، حيث جردت جميع مطالبه من صورتها الوطنية الحقيقية ، وركزتها فى صورة مبتز الاموال الذى يهدف الى دفع بلاده الى الشيوعية والدول العربية ، بل لقد استمرت هذه الحملة حتى بعد الاتفاقية ·

ولقد وجدت هذه الحملة المعادية ، مناخا ملائما لها ـ داخل مالطة ـ من جانب المعارضة التى يمثلها الحزب الوطنى المعروف بموالاته لبريطانيا · فقد صرح عضو بقيادة الحزب يدعى « ريفالو » لمراسل وكالة الانباء الفرنسية بأن : « حكومة العمال تتجه نحو دول لا يوجد بينها وبيننا أى شىء مشترك ، اننا نريد التحالف مع الدول الديمقراطية التى نعرف أنها صديقتنا · والعالم اجمع يعلم اننا نؤيد حلف الاطلنطى والكتلة الغربية · فوجود البريطانيين ليس مسألة نقود فحسب ، وانما هو أساسا ضمان ضد العدوان الخارجى · اننا لا نريد الحياد ، ولكن أن يكون فى استطاعتنا طلب مساعدة حلف شمال الاطلنطى اذا اقتضت الضرورة ذلك » ·

ولذلك كان الحزب الوطنى ، مع غيره من القوى السياسية فى مالطة ، بمثابة جماعات ضاغطة من أجل دفع دوم منتوف الى حلقة النفوذ الغربى مرة أخرى · وكانت العوامل الاقتصادية بمثابة عنصر فعال فى التعجيل بتوقيع الاتفاقية التى تعد ـ الى حد ما ـ ارضاء لمطالب القوى السياسية فى الجزيرة ، والتى تتمثل فى :

أولا: الكنيسة :

لعبت الكنيسة فى مالطة ، ممثلة فى مايكل جونزى كبير الاساقفة ، دورا هاما فى التوصل الى الاتفاقية الدفاعية المعقودة ، فقد كان كبير الاساقفة بمثابة حلقة الربط بين دوم منتوف وكل من ايطاليا وبريطانيا ، بل وحلف الاطلنطى ككل · ويكفى للدلالة على تأثير الكنيسة فى الحياة السياسية لمالطة ، أن نشير الى الفشل الذريع الذى واجه منتوف فى عدة انتخابات سابقة ، نتيجة لمعارضة الكنيسة لسياسته ، وأنه استطاع النجاح فى انتخابات عام ١٩٧١ بعد توقيع اتفاق صلح بين الطرفين فى منتصف عام ١٩٦٩ · فقد كان لتولى مايكل جونزى منصب كبير الاساقفة والرعية الاولى للتاج البريطانى فى الجزيرة ، بمثابة اتاحة السلطة المطلقة للكنيسة ، للتأثير فى الانتخابات وتشكيل الوزارات المختلفة · وقد تبلور ذلك فى العون والتأييد الذى كانت تقدمه للحزب الوطنى ·

ولا يقتصر دور الكنيسة على النواحى السياسية الدينية ، وانما يمتد الى النواحى الاقتصادية ، حيث تبلغ قيمة ممتلكاتها ٢ر٧ مليار ليرة ، وتدر عائدا يقدر بـ ٦٠٠ مليون ليرة · بالاضافة الى استمرار سريان قانون صدر منذ عام ١٨٢٢ يخول الكنيسة الحق فى الاستيلاء على جميع الاراضى غير المستغلة ، وبالتالى لا تستطيع الحكومة أو تجرؤ ـ حتى الان ـ على توسيع نطاق ملكية الدولة على حساب ملكية الكنيسة · ويعتبر تخلف الاساليب التى تنتهجها الكنيسة فى ادارة هذه الاملاك ، أحد أسباب انخفاض الناتج القومى لمالطة ، وعجزه عن ملاحقة الزيادة المطردة فى السكان ، نتيجة تحريم الكنيسة الكاثوليكية استخدام وسائل تنظيم النسل ·

ثانيا : الاحزاب السياسية :

يوضح الجدول رقم (١) أن الحزبين الرئيسيين هما حزب العمال والحزب الوطنى ، أما الاحزاب الاخرى فهى تعانى من ضعف مركزها ، اذ لم تظهر فى تشكيل البرلمان الا فى انتخابات عام ١٩٦٢ ، وهى الفترة التى بلغت فيها الحملة المعادية من جانب الكنيسة ازاء حزب العمال أوجها ·

واختفاء هذه الاحزاب من برلمانات عامى ١٩٦٦ ، ١٩٧١ يعكس افتقارها الى مبادىء واهداف سياسية محددة ، ومستمدة من واقع المجتمع فى مالطة · ولذا عجزت عن تجميع أفراد الشعب حولها ، اذ كان يغلب عليها طابع التبعية والولاء للكنيسة التى كانت تؤيد الاحزاب اليمينية فى مواجهة حزب العمال ·

جدول (١) تطور مراكز الاحزاب السياسية فى مالطة

الحزب	انتخابات ١٩٥٥	انتخابات ١٩٦٢	انتخابات ١٩٦٦	انتخابات ١٩٧١
العمال	٢٣	١٦	٢٢	٢٨
الوطنى	١٧	٢٥	٢٨	٢٧
العمال المسيحى	—	٤	—	—
الديمقراطى الوطنى	—	٤	—	—
الدستورى التقدمى	—	١	—	—

وقد أدى تعدد الاحزاب السياسية فى مالطة الى تطاحنها الشخصى ، مع اهمال الهدف الذى قامت للمطالبة به — افتراضا — وهو الاستقلال . وقد عبر عن ذلك احد الزعماء السياسيين فى مالطة ، وهو دكتور هربرت كلنادو رئيس الحزب الديمقراطى الوطنى بقوله : « ان دوم منتوف عدوا لى أكثر من بريطانيا » ، وذلك فى الوقت الذى أصدرت فيه الكنيسة قرارا بحرمان منتوف دينيا .

كذلك كان تراخى جورج أوليفيه رئيس الوزراء السابق فى الدعوة الى استقلال بلاده والحد من سلطة الكنيسة ـ وهى ضرورة تقتضيها المواجهة الصريحة لمشاكل مالطة ـ يعزى الى أنه وصل الى السلطة بتأييد وتاثير الكنيسة على الناخبين ، كما أن وجوده مرتهن بوجود بريطانيا ، فكيف يتخلى عن مسانديه فى الحكم؟ ولهذا كان موقفه من مشاكل بلاده قمة الافلاس السياسى .

ومن واقع هذا التشابك فى العلاقات بين الكنيسة والاحزاب اليمينية فى مواجهة الحكومة العمالية برئاسة دوم منتوف ، تحددت قدرات الاخير على التحرك فى النطاقين الداخلى والخارجى ، وذلك لعدة أسباب :

١ ـ ان الاغلبية البرلمانية لحزب منتوف فى البرلمان مقعد واحد ، حيث يشغل حزبه ٢٨ مقعدا ، مقابل ٢٧ مقعدا يشغلها الحزب الوطنى . وبالتالى كانت حكومته معرضة للسقوط اذا فقد هذه الاغلبية الضئيلة ،نتيجة حملة التشكيك المستمرة فى نواياه وقدراته .

٢ ـ ان مطالب دوم منتوف الخاصة بانتهاج سياسة محايدة غير منحازة ، وخاصة فى ظل حقائق العصر النووى ، واحتمال تعرض مالطة للهجوم ، مع اقامة المزيد من الارتباطات مع العالم العربى وافريقيا ، كانت موضع ادانة تامة من جانب جميع القوى السياسية فى مالطة ، وعلى راسها الكنيسة . فقد اصدر كبير أساقفتها بيانا أمر بقراءته فى جميع الكنائس فى ٢٦ فبراير ١٩٦١ ، اعلن فيه أن زعماء حزب العمال فى مالطة ، من خلال اتصالهم مع الشيوعيين (حركة الاشتراكية الدولية) وانضمامهم الى منظمة تضامن شعوب أسيا وأفريقيا ، قد فتحوا الباب أمام التسرب الشيوعى فى مالطة والبحر المتوسط !!

وفى الاونة الاخيرة ، وفى ضوء الخطوات الفعالة التى اتخذها منتوف ازاء الدول الغربية وليبيا ، استغلت الصحافة الغربية مخاوف الكنيسة فى الماضى ، لتشن حملة شعواء على التقارب الليبى المالطى ، واعلان الدولتين رغبتهما فى انتهاج سياسة عدم الانحياز . وقد رددت العناصر المعارضة لمنتوف فى داخل مالطة هذه الدعاوى ، اذ صرح أحد أعضاء لجنة الحزب الوطنى لوكالة الانباء الفرنسية بأن : « مسألة اختيار ليبيا كبديل لبريطانيا لا تطرح نفسها ، لان الليبيين يريدون وضع أيديهم على مالطة لحماية خطوطهم الخلفية فى حالة نشوب حرب مع اسرائيل ! » . كذلك تم استغلال عنصر الدين استغلالا سيئا فى هذه الحملة ، وذلك بالاشارة الى اعتناق ليبيا الاسلام ، وبالتالى ينتفى المسوغ من وجود تعاون بين الدولتين .

٣ ـ يشكل العمال العمود الفقرى فى حزب دوم منتوف ، كما انهم حجر الاساس فى مصادر الدخل القومى لمالطة . وبالتالى يعنى تجاهل مشاكلهم فقد المسوغ الاساسى لتمثيلهم . فقد ارتفعت ارقام البطالة حتى ديسمبر ١٩٧١ الى ٩٠٠ر٥ عامل متعطل ، بالاضافة الى ٠٠٠ر٦ عامل كان سيتم الاستغناء عنهم اذا انسحبت بريطانيا بصفة نهائية ، مما تطلب قيام دوم منتوف بالتوفيق بين التزاماته الداخلية والخطوط العامة لسياسته الخارجية .

أثر العوامل الاقتصادية :

لا يمكن فهم وتقدير الدوافع وراء موقف دوم منتوف على مدى حياته السياسية ، دون التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تحدد الاطار العام لحركته ، فحزب العمال كان أقدر الاحزاب السياسية فى مالطة على تفهم أثر العامل الاقتصادى فى تحقيق الاستقرار السياسى ، مع ملاحظة تشابك النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولهذا رفع منتوف مطلب التكامل الاقتصادى مع بريطانيا خلال الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٥٥ ، بهدف رفع المستوى الاقتصادى فى مالطة الى مستواه فى بريطانيا خلال فترة محددة ، وفى ظل المساعدة المالية البريطانية . ثم كان اصراره الحالى على رفع عائد تأجير القواعد العسكرية ، بحيث يستطيع اقامة صناعات تستوعب فائض العمالة فى بلاده . واهم المشاكل التى تواجه مالطة هى :

اولا : الافتقار الى المواد الاولية اللازمة للتصنيع ، حتى الصناعات التى كانت قائمة مثل المنسوجات القطنية ، اندثرت منذ القرن التاسع

ثانيا : ارتفاع حجم القوى العاملة التى تعتمد بصفة أساسية على تقديم خدماتها . وقد كان ارتفاع هذا الحجم نتيجة طبيعية لاعتماد مالطة على الوجود البريطانى لسنوات طويلة ، بالاضافة الى سوء توزيع العملة داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة . فهناك عجز كبير فى القطاع الصناعى ، وبخاصة فى مجال البناء والصناعات الاخرى المرتبطة به ، بينما نجد فائضا عماليا كبيرا فى القطاع الوظيفى وقد انعكس ذلك فى الارتفاع الباهظ لايجار المساكن ، وهى مشكلة ملحة تواجه مالطة حاليا ، حتى لقد أثرت على السياحة فيها .

ثالثا : ادى اغلاق قناة السويس الى فقدان مالطة مصدرا رئيسيا من مصادر دخلها القومى ، بعد أن انخفض عدد السفن التى ترسو فى مينائها واحواضها الجافة .

رابعا : ميل المستثمر المالطى الى استثمار أمواله فى الخارج . وقد استطاعت الحكومة فى الاونة الاخيرة ، ان تزيد من ثقة صغار المدخرين فى الاقتصاد الوطنى ، وبالتالى الاسهام فى المشروعات العامة . ولكن هذا بدوره خلق مشكلة خدمة الدين العام الذى أصبح يمثل عبئا ثقيلا على التمويل الحكومى .

خامسا : ادى ارتفاع مستوى التعليم فى مالطة ، الى ازدياد رغبة افراد شعبها فى تحسين مستوى معيشتهم ، بحيث تتقارب المستويات . وقد ترتب على ذلك تضاؤل الميل الحدى للادخار ، مع تزايد الميل الحدى للاستهلاك الكمالى . بالاضافة الى ما تتطلبه التنمية الاقتصادية من ازدياد استيراد المواد الاولية والسلع الرأسمالية .

سادسا : ارتفاع معدل المواليد ، نظرا لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية على الحياة السياسية والدينية فى الجزيرة مما جعل وسائل تنظيم النسل محرمة مما انعكس بدوره على ازدياد عدد السكان بل ان هذا التحريم أثر على الحركة السياحية فى الجزيرة ، لعدم امكانية حصول السياح على حاجتهم من حبوب منع الحمل .

وفى ضوء هذه العوامل مجتمعة ، تبرز مشكلة ميزان المدفوعات فى مالطة ، الذى يعانى من عجز مزمن كما يوضح الجدول رقم (٢)

فمالطة تعانى من اتجاهات ميزان المدفوعات غير الملائمة لها ، فى علاقاتها مع معظم دول

	عام ١٩٦٦	عام ١٩٦٧	عام ١٩٦٨	الربع الاول من عام ١٩٦٩
الصادرات	٩ر٨٩٠	١٠ر٧٥١	١٤ر١٤٥	٣ر٣٨١
الواردات	٣٨ر٨٧٠	٤٠ر٥٠٩	٥١ر٣٩٩	١٣ر٨٩٩
صافى العجز	٢٨ر٦٨٠	٢٩ر٧٥٨	٣٧ر٢٥٤	١٠ر٥١٨

جدول (٢) اتجاهات ميزان المدفوعات لمالطة القيمة بآلاف الجنيهات

العالم ، باستثناء ليبيا ، حيث حققت معها فائضا فى السنوات المقارنة قيمته ٨٥٢، ٦٧٧، ٧٣٩ الف جنيه على التوالى .

ولذلك كانت الخطوة الاولى التى قام بها دوم منتوف ، بعد توصله الى الاتفاق مع بريطانيا ، هى سفره الى كل من الصين الشعبية وجمهورية ليبيا العربية وبروكسل للحصول على مساعدات اقتصادية من المصادر الثلاثة ، تعينه على تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى بلاده .

أهم الاحكام التى تضمنتها اتفاقية عام ١٩٧٢

فى أعقاب توقيع الاتفاقية ، أعلن لورد كارنجتون وزير الدفاع البريطانى أنه يشعر بالرضاء لان الاتفاق حمى مركز بريطانيا ومركز حلفائها أما رئيس الوزراء المالطى ، فقد صرح بأن هذه الاتفاقية تغطى فترة سبع سنوات ، يتم خلالهاتحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى لمالطة ، وبالتالى لن يكون هناك سبب يدعوها الى تقديم التسهيلات العسكرية مقابل نقود الجنود والبحارة الاجانب ، وانما سيكون تقديمها مرتهنا بالارادة الحرة لمالطة وطبقا لاعتبارات ايدولوجية ، أكثر منها اقتصادية .

وتوضح الفقرة السابقة الاطار العام للاتفاقية الدفاعية . فبريطانيا تراها انقاذا لنفوذ الغرب فى المنطقة أمام تزايد النفوذ السوفيتى ، ومنتوف يراها مرحلة يتم خلالها الاستعداد للاستقلال السياسى والاقتصادي الحقيقيين .

وتتمثل أهم الاحكام الاساسية للاتفاقية فى :

- تقديم مبلغ اربعة عشر مليون جنيه استرلينى ، مقابل الايجار السنوى للقاعدة فى الجزيرة ، تدفع بريطانيا من هذا المبلغ ٢٥ر٥ مليون جنيه ، والباقى يتحمله باقى اعضاء حلف الاطلنطى .

- الحصول على مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه استرلينى ، على سبيل المساعدة الاقتصادية من جانب ايطاليا . بالاضافة الى مبلغ سبعة ملايين جنيه فى صورة مساعدات ثنائية بين مالطة ودول الحلف خلال فترة الاتفاقية .

- استبعاد قوات حلف وارسو من استخدام التسهيلات العسكرية المتاحة فى مالطة ، وان كان هذا الحظر لا يسرى على الزيارات الودية للسفن غير العسكرية .

- خفض حجم القوات البريطانية المرابطة فى الجزيرة من ٥٠٠ر٣ جندى الى ٠٠ر٣ ، والقوات المالطية العاملة فى القاعدة من ٨٥٠ر٤ فردا الى ٦٠٠ر٣

- الاحتفاظ للقوات الجوية البريطانية بحق ادارة الحركة الجوية فى الجزيرة .

وهناك مبدأ آخر ، وان كان لم يدرج فى صلب الاتفاقية ، الا ان دوم منتوف أكد عليه عدة مرات ، الا وهو عدم استخدام مالطة فى الهجوم على أية دولة عربية ، بينما لم تتضمن اية اتفاقات بريطانية مالطية مثل هذا المبدأ من قبل ، الامر الذى أثار كثيرا من الصحافة البريطانية وسنشير الى هذا بالتفصيل .

ان هذا الاستعراض السريع لاهم ملامح الاتفاقية الدفاعية يؤدى بنا الى ابراز أهم الاختلافات بين اتفاقيتى عام ١٩٧٢ ـ ١٩٦٤ التى اوضحها دوم منتوف فى بيانه امام البرلمان المالطى غداة توقيع الاتفاقية وهى :

اولا : تبلغ قيمة الايجار السنوى الحالى ثلاثة أضعاف الايجار السابق ، حيث يصل الى خمسة عشر مليون جنيه ـ اذا اخذت فى الاعتبار المعونة الاقتصادية الثنائية مقابل أربعة ملايين ونصف مليون جنيه استرلينى ، كانت تتلقاها حكومة أوليفيه · كما تضمنت الاتفاقية الجديدة نصا على دفع ايجار ستة اشهر مقدما بينما كانت بريطانيا غير مرتبطة بهذا النص فى الماضى ·

ثانيا : لم تكن بريطانيا مرتبطة فى الماضى ، بأى التزام تجاه العاملين المالطيين فى القاعدة العسكرية ، ولكن طبقا للاتفاقية الجديدة ، أصبحت لهم نفس الحقوق وظروف العمل التى يتمتع بها البريطانيون العاملون فى القوات الجوية ·

بالاضافة الى الزام بريطانيا بتدريب المالطيين على ادارة مطار « لوكا » فيستطيعون بالتالى تولى شئونهم اذا دعت الحاجة الى ذلك ·

كذلك تضمن الاتفاق الجديد ، الاشارة الى الترتيبات الجديدة الخاصة بالتزامات بريطانيا ازاء احواض السفن ، مع حق مالطة فى استخدام الكابل الخاص بالتلغراف والتليفون الذى تؤول ملكيته الى حلف الاطلنطى ·

وفى حالة ارتكاب المواطنين البريطانيين مخالفات تجارية ، فانهم يخضعون للمحاكم المالطية ·

ثالثا : كان لبريطانيا الحق فى استخدام القاعدة لمقابلة اية التزامات دولية تعد من وجهة نظرها مناسبة ، ولكن طبقا للاتفاقية الجديدة ، فان استخدام القاعدة متاح فى حالة الدفاع فقط عن بريطانيا ودول الحلف · بالاضافة الى الضمانات الخاصة بعدم استخدام القاعدة فى مواجهة اية دولة عربية · وقد اجمعت الصحافة البريطانية على أن هذه الضمانات ان هى الا رد فعل للمساعدات المالية والاوروبية التى قدمتها ليبيا لمالطة ، والتى أشاد بها رئيس وزرائها فى اعقاب توقيع الاتفاقية بقوله : « ان مساعدة طرابلس لفاليتا مكنتها من الاستمرار فى المفاوضات » ·

ولبريطانيا حاليا الحق فى استبعاد دول حلف وارسو فقط من استخدام القاعدة ، بينما كان هذا الحق فى الماضى مطلقا طبقا لنص المادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩٦٤ .

كذلك اشير فى الاتفاقية الى دول حلف الاطلنطى الاخرى « بالاطراف الثالثة » وان تمتعها بامتيازات استخدام القاعدة امر يهم مالطة والحكومات المعنية الاخرى . ويتم الاتفاق بشأنها عن طريق المفاوضات الثنائية بين الطرفين ، بينما كانت المادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩٦٤ تنص على :

« فى ظل ترتيبات معينة تتم بين الحكومتين المالطية والبريطانية ، لا يسمح بتمركز قوات اخرى غير قوات الدولتين ، ولا يسمح لها باستخدام الميناء او الترسانة ، أو المطار الجوى أو تسهيلات الاتصال او الرحيل الجوية ، الا اذا كانت ترجع الى ضرورة تقتضيها مخاطر فى البحر او الملاحة الجوية ، او بانشاء مثل هذه التسهيلات فى مالطة . على شرط ان هذه المادة لن تطبق على قوات أى عضو فى حلف شمال الاطلنطى . » · ولا شك فى أن هذه الفقرة توضح مدى التغير الذى طرأ على مركز الحلفاء فى مالطة · وقد كانت هذه النقطة ، بالاضافة الى نقطة الدول العربية ، موضع نقد عنيف من جانب الصحافة البريطانية ، وسنتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد ·

ان مالطة حصلت على ما تريده فى سبع سنوات ، وهو الوقت اللازم لتصبح مستقلة اقتصاديا وسياسيا ، وبعد ذلك لن تكون هناك قواعد للاجانب ، اى ان الهدف البعيد المدى هو تحقيق الاستقلال بجميع صوره ، عن طريق تحقيق الهدف قصير المدى ، وهو بناء اقتصاد متوازن يستطيع مواجهة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الملحة ، والتى ينعكس أثرها على الحياة السياسية فى الجزيرة .

صدى الاتفاقية الجديدة فى الاوساط الغربية :

ـ اعربت دوائر حلف الاطلنطى فى بروكسل عن ارتياحها وترحيبها بتوقيع الاتفاقية الجديدة بين مالطة وبريطانيا وعلى الرغم من أن الخبراء العسكريين للحلف ذهبوا الى أبعد مدى فى التقليل من الاهمية الاستراتيجية لمالطة خلال فترة التسعة الشهور التى استغرقتها المفاوضات ، الا انهم لم يستطيعوا اخفاء قلقهم البالغ حول امكانية استخدام السفن السوفيتية للتسهيلات العسكرية فى فاليتا • ولهذا كان المطلب الاساسى لدول الحلف اقصاء الوحدات السوفيتية ، وكذلك التابعة لحلف وارسو بعيدا عن مالطة .

وعندما أعلنت مالطة تحديد الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٧١ موعدا نهائيا لقبول مطالبها أو الانسحاب النهائى للقوات البريطانية ، سارعت دول الحلف جميعا برفع عرضها المقدم من تسعة ملايين جنيه الى أربعة عشر مليون جنيه استرلينى ، فقد أسهمت فيه كل من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة ، بالاضافة الى اسهام رمزى من جانب بلجيكا وبروكسل ، فى حين قدمت ايطاليا مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه منفصلة ، لمواجهة الاحتياجات الملحة للاقتصاد المالطى • تضاف الى ذلك سبعة ملايين جنيه فى اطار التعاون الثنائى بين مالطة ودول الحلف •

ولقد كانت هذه الاسهامات السريعة من دول الحلف ـ باستثناء فرنسا ـ تعبيرا واضحا عن اهمية منطقة البحر المتوسط ، ومالطة فى داخله ، للاستراتيجية الغربية • وقد لخص الادميرال « بيرينديلى » قائد الجناح الجنوبى لمنظمة حلف شمال الاطلنطى هذه الاهمية بقوله : « ان البحر المتوسط هو مفتاح الخطط الاستراتيجية للغرب ، وذلك فى ظل رغبة روسيا والدول الاوربية التوصل الى تسوية ، فيما يتعلق بالقارة الاوروبية ، وتزايد احتمالات حل مشكلة برلين ، والترتيبات التى تتخذ الان لعقد مؤتمر الامن الاوروبى » •

ثم استعرض الادميرال الايطالى ما أسماه بالاهتمامات السوفييتية فى المنطقة ، فقال : « ان روسيا ، شأنها شأن بريطانيا سابقا ، يمكن ان تحتفظ بوجودها فى شبه القارة الهندية وحولها ، ما دامت تستطيع السيطرة على شرق البحر المتوسط • ولهذا يجب تقديم مزيد من المساعدة العسكرية لليونان وتركيا ، وتدعيم قاعدة مالطة ذات الدلالة الاستراتيجية الهامة للغرب » •

اما اهتمام فرنسا بمالطة ، فقد كان نابعا من اهتمامها بمنطقة البحر المتوسط ، والعمل على خفض التوتر فيه ، ونشر السلام والاستقرار بين ربوعه • ولذلك قام جان دى ليبوفيسكى وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجية بزيارة لمالطة ، بناء على دعوة من دوم منتوف رئيس وزرائها ، حيث بحثا رغبة مالطة فى اقامة اقتصاد متوازن مستقل ، وتناولا المساعدات التى ستقدمها فرنسا فى هذا المجال •

ـ ولقد كان رد فعل توصل مالطة وبريطانيا الى الاتفاقية الجديدة ، داخل الدوائر البريطانية الرسمية ، هو الترحيب الشديد ، خاصة وأن بريطانيا لم تدفع مزيدا من الاموال ، وبالتالى لم تحمل دافع الضرائب البريطانى أعباء اضافية لمواجهة مطالب دوم منتوف • ولكن أثيرت تساؤلات كثيرة حول النفقات التى ستتحملها الخزانة البريطانية فى ترحيل واعادة القوات العسكرية الى الجزيرة ثانية ، فقد كان عددهم ٣٥٠٠ جندى ، فأصبحوا ١٧٧٢ جنديا خلال شهر مارس ١٩٧٢ • وقد هنأ دينيس هيلى المتحدث الرسمى العمالى للشئون الخارجية ووزير الدفاع السابق ، الحكومة بهذه الاتفاقية • وأضاف قائلا انه يهنىء منتوف أيضا لانه استطاع الحصول على ثلاثة أضعاف المبلغ الذى كانت تتقاضاه بلاده ، فى حين لم ترفع بريطانيا من اسهامها فى هذا المبلغ •

ـ وعلى النقيض من موقف الدوائر الرسمية فى حلف الاطلنطى وبريطانيا ، كان موقف أجهزة الاعلام الغربية ، ولا سيما البريطانية • فقد اتسم موقف الاخيرة بالتحامل الشديد على بعض بنود الاتفاقية ، خاصة فيما يتعلق بزيارة سفن دول حلف الاطلنطى للجزيرة ، والتأكيدات التى حصل عليها دوم منتوف بعدم استخدام القاعدة فى مواجهة الدول العربية • ومن ناحية أخرى ، ركزت الصحافة البريطانية على اغتباط شعب مالطة ، لان الاتفاق تم التوصل اليه مع بريطانيا ، وليس مع ليبيا الدولة الاسلامية ، او روسيا الدولة الملحدة ،

اى انها ركزت مرة آخرى على العامل الدينى فى تناولها الاتفاقية بالتعليق •

فأشارت صحيفة الفاينتشال تايمز بتاريخ (٢٨ــ٣ــ١٩٧٢) الى أن : « سعادة شعب مالطة بنجاح منتوف السياسى والاقتصادى ، كان يعادلها سعادتهم بأن بريطانيا ودول حلف الاطلنطى قد فازوا ، وبخاصة حقيقة أن مالطة لازالت باقية فى الغرب ، وأن المصريين العاملين فى مطار « لوكا » سيعودون الى بلادهم ، وأن السفن الحربية التابعة لحلف وارسو محظورة » •

اما مجلة الايكونوميست البريطانية الصادرة بتاريخ (١ــ٤ــ١٩٧٢) فقد هاجمت بشدة توقيع الاتفاقية فى نقطتين اساسيتين سنتناولهما فى فقرتين متتاليتين حرفيا :

« ان تعهد بريطانيا بعدم استخدام مالطة كقاعدة للعمليات ضد آية دولة عربية غير واضح ، ولم تتضمن الاتفاقية المكتوبة شيئا من هذا القبيل • ولكن منتوف زعم فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى لندن ، ومرة ثانية فى برلمان مالطة مساء يوم الاثنين ، أن بريطانيا (تعهدت) بهذا الجزء من الاتفاقية • وقد اتضح أن هذا التعهد عبارة عن تأكيدات قدمها لورد كارنجتون لمينتوف ابان المراحل الاخيرة للمفاوضات ، وعلى هذا فان استخدام مينتوف لكلمة تعهد ليس أكثر من تعهد شخصى خاطىء لتهدئة أصدقائه الجدد فى ليبيا • ولكن اذا حرمت بريطانيا من استخدام القاعدة فى مواجهة أى تهديد لاسرائيل على سبيل المثال ، فان مبلغ أربعة عشر مليون جنيه قيمة مالية كبيرة ، اذا كانت فقط فى مقابل الحصول على الميزة السلبية تماما بحرمان دول حلف الاطلنطى من استخدام القاعدة » •

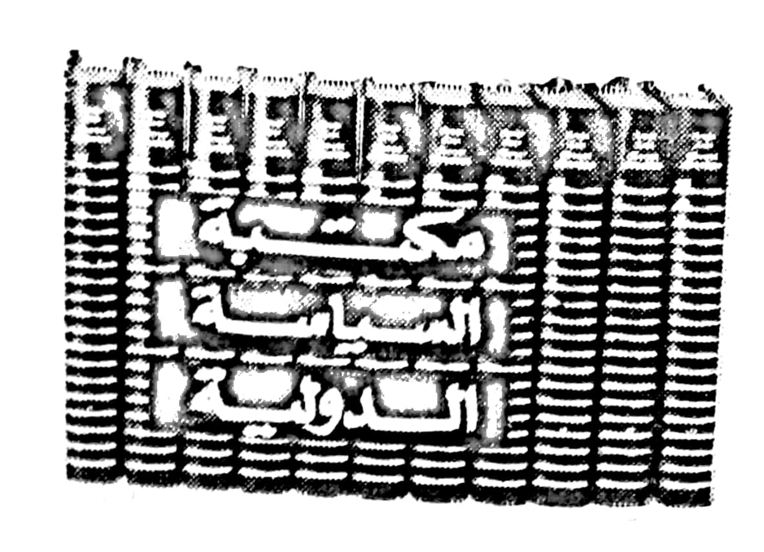
« هناك آثار أخرى للاتفاقية غير مرضية • فاذا ارادت أى دولة عضو فى الحلف ، بالاضافة الى بريطانيا ، استخدام التسهيلات فى مالطة ، فانه يتم فقط عن طريق الاتفاق مع حكومة مالطة ، فرغبته فى الحصول على أموال عامة واستثنائية ثنائية تسير جنبا الى جنب على تأكيده بأن نفس الدول لا تستخدم التسهيلات المتاحة » •

كذلك علقت صحيفة التايمز « ٢٧ــ٣ــ١٩٧٢ » بقولها : « ان اللحظة الاخيرة التى تم فيها توقيع الاتفاقية التى ابقت مالطة داخل دائرة الدفاع الغربى ، امر من قبيل النجدة » . وقد أيدتها فى ذلك صحيفة الاوبزرفر البريطانية الصادرة فى ٢ــ٤ــ١٩٧٢ •

اما الصحافة الفرنسية ، ممثلة فى صحيفة اللوموند (٢٩ــ٣ــ١٩٧٢) فقد علقت بقولها : « لقد اصطدم عناد مينتوف رئيس وزراء مالطة ، فضلا عن تصريحاته ، بالتشدد البريطانى • ولكن فى النهاية لم يرق أى من الطرفين ماء وجهه ، بل ان الصعوبات التى لاقاها الطرفان هى التى ستجعل الاتفاقية مثمرة دون شك ، لانها ستمنح مالطة الوسائل الكفيلة بتحقيق استقلالها الفعلى » •

ــ وبعد أن هدأت زوبعة المفاوضات البريطانية المالطية ، بتوقيع الاتفاقية ، اتخذ رئيس الوزراء دوم منتوف عدة خطوات على طريق بناء اقتصاد متوازن ، وتأكيد خطه السياسى الذى التزم به ، الا وهو نشر السلام والاستقرار فى ربوع البحر المتوسط • فجاءت زيارته الى الصين وليبيا مدعمة لهذا الاتجاه ، وكذلك محادثاته التى أجراها مع دول السوق الاوروبية المشتركة ، ومع بعض الخبراء الاقتصاديين الامريكيين ، بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية سبق أن التزمت بها الولايات المتحدة الامريكية فور توقيع الاتفاقية ، مع رفضه ــ فى نفس الوقت ــ السماح للاسطول السادس بزيارة الجزيرة •

وأخيرا •• كشفه للموقف الاسرائيلى أثناء أزمة مفاوضات مالطة مع بريطانيا ، وتنديده بهذا الموقف فى مذكرة رسمية بعث بها الى آبا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلى ، الامر الذى دفع صحيفة « هاآرتس » الاسرائيلية الى التنبؤ باحتمال قطع العلاقات بين البلدين •



الحكم الافريقى

■ JEAN ZIEGLER
■ LE POUVOIR AFRICAIN
■ EDITIONS DU SEUIL, 1971

ان اشد ما يعانى منه اليوم الباحث فى علم الاجتماع الافريقى - وخاصة الباحث الذى يبغى التوصل الى وضع نظرية اجتماعية للمجتمع الافريقى - هو دون شك ذلك الصرح الضخم من التفسيرات القائمة على معلومات لم تجمع بالوسائل العلمية الصحيحة وبالتالى فان الخطوة الاولى التى يجب ان يلتزم بها الباحث انما تتمثل فى هدم هذا الصرح من التفسيرات الخاطئة التى تفتقد الى الموضوعية العلمية ، واستخلاص مايمكن اعتباره مواد علمية.

ومثل هذه العملية الاولى وهى فرز المواد المجمعة - تتطلب من الباحث جهدا مضنيا ، خاصة وان المجهول فى افريقيا يفوق بكثير المعلوم عنها . كل هذا يجعل من علم الاجتماع الافريقى مادة حديثة ومعقدة معا .

هذه الحقيقة الاولى يعترف بها « جان زيجلر » استاذ علم الاجتماع المتخصص فى الشئون الافريقية بالمعهد الافريقىفى جنيف ، وذلك فى بداية الكتاب الصادر تحت عنوان « الحكم الافريقى » .

اما مضمون الكتاب ، فهو محاولة جريئة لاستخلاص بعض مميزات تختص بها المجتمعات الافريقية ، وهى ذات أهمية الى حد انها تنعكس فى

سلوك الانسان الافريقى فى كلّ مكان ، وليس فى البيئة الافريقية فقط • فاذا تم للباحث الحصول على هذه المميزات الافريقية الاصيلة ، شرع فى اتخاذ خطوة تالية اكثر جراة من الاولى ، وهى محاولة اكتشاف كيفية انعكاسها فى الكفاح الثورى الافريقى المعاصر •

الحكم الافريقى والملكية المقدسة :

ويأتى مقياس اهمية واصالة المميزات التى يراها الباحث تسيطر على الحياة الافريقية طبقا لدى ملازمتها اياها • لهذا يختار مملكة « بوروندى » التى ظهرت فى القرن السابع عشر ، وبقيت على حالها حتى الان ، كنواة للبحث عما يسميه بالحكم الافريقى • فيلاحظ ان مملكة بوروندى لم تحظ من الباحث الاجتماعى بالاهتمام الكافى ، اذ مازالت بها جوانب عريضة مجهولة • وبعد فيرجع هذا النقص الى عدم وجود تاريخ مكتوب عن بوروندى . اما ما كتبه الاوروبيون عن هذه المملكة الافريقية العتيقة ، فمعظمه فى نظر « جان زيجلر » لايتعدى كونه استنتاجات توصل اليها رجال الارساليات ، ولا تلتزم بالموضوعية العلمية قط • ولكن هناك على الاقل بعض النصوص الالمانية نشرت فى ١٩١٦ حول الحياة فى بوروندى ونظام حكمها « لهانترمائير » وبحث آخر قام به « فانسينا » والاثنان جديران بالاهتمام •

وأول ما يلاحظه الكاتب هو ان الحكم فى بوروندى يتولاه الملك المنتخب ، ولكنه ايضا المنبع المقدس لكافة السلطات • وهناك ايضا عرقيات تبرز لاول وهلة فى شكل فئات اجتماعية ، وان كانت لا تعكس دائما الفئات الاقتصادية • ويعد التل المكان المثالى لممارسة السلطة السياسية ، اما الوحدة الاجتماعية فهى الاسرة ، ولكن الجميع ينتسب الى اصل واحد وهو السلف الذى أسس المجتمع البوروندى وان كان غير محدد على وجه الدقة •

وتعد البقرة رمزا اساسيا للسلطة ، فهى ذات قيمة اجتماعية ولهذا فهى تحظى بقدسية خاصة ، وبطقوس يؤديها الجميع للحفاظ عليها • ولكن من الغريب ايضا ان البقرة ، بالرغم من قدسيتها ، لم تتحول فى الحضارة البوروندية الى اداة تكنيكية تعكس مدى تطورها ، ويرجع الكاتب هذا الامر الى وجود آثار من الحضارة الفرعونية التى كانت تقدس البقرة « ابيس » ذهبت ذكراها على مر الوقت ، ولكنها ظلت معلقة فى العقل الباطن لدى البورونديين فتتناقلها الاجيال دون ايجاد تفسير لها •

٢ ــ انعكاس الملكية المقدسة على الاحزاب السياسية المعاصرة

وقد كان من ثبات التركيبات المعقدة التى قام عليها النظام الملكى البوروندى ، انها قد صمدت امام محاولات الاوروبيين احداث تغيرات وادخال نظام ملكى دستورى فى بوروندى • فما حدث هو ان الملكية البوروندية التقليدية قد أوتيت من المرونة ما جعلها قادرة على استيعاب نظام الانتخابات ولكن دون ان يؤدى ذلك الى تغيير فى حياتها الاجتماعية العتيقة ، اى ان النظم التقليدية فى بوروندى قد تغلبت على الاساليب العصرية فطوعتها لمشيئتها •

ويجىء المؤلف هنا بملحوظة : ان ما يحدث فى بوروندى ، وبصفة عامة فى افريقيا الشرقية وأفريقيا الوسطى لم يحدث فى افريقيا الغربية . فمن المعروف ان الساحل الغربى الافريقى قد عانى فى النصف الثانى من القرن الماضى الكثير من التشتيت على يد الامبرياليين الاوروبيين وقت التقسيم الذى حدث عندما عقد مؤتمر برلين • ولكن الساحل الشرقى بقى على حاله رغم احتلاله ، وتميزت الحياة فى المملكات العديدة التى امتدت فى افريقيا الشرقية وافريقيا الوسطى بطابع البعثات ، فلم يطرأ اى تغيير ملموس على حياتها بعد احتلال دام اكثر من ٥٠ عاما • وهذا يفسر الفارق الشاسع بين النضال التحررى الذى قاده نكروما فى سبيل استقلال بلاده ، وبين المناورات التى كان يقوم بها الزعماء البورونديون لكى يعجلوا بانسحاب رجال المظلات البلجيكيين من مملكتهم •

ولكن هناك على الاقل تغييرا أساسيا طرأ على حياة بوروندى عندما حصلت على استقلالها فى عام ١٩٦٢ ، وهو مولد احزاب سياسية ، واقامة نظام دستورى مكتوب لاول مرة • وكان أقوى هذه الاحزاب هو « حزب الوحدة والتقدم الوطنى »

الذى اسمه رواجازورى ، وهو ابن الملك موابوتسا الرابع الذى كان قد ادرك ضرورة تكوين حزب موحد يسيطر على الفوارق القبلية • وكان صديقا لباتريس لومومبا كما كان مثله قد اختار الزعامة السياسية القائمة على الجماهيرية القومية • ولكن الاول كان يعتمد على مكانته الرفيعة فى مملكة بوروندى ، لكى يحظى بـالاصوات ، اى ان الجماهير كانت وهى تدلى باصواتها تعبر فى الواقع عن تبعيتها التقليدية للاسرة المالكة • وبالرغم من الجهود التى بذلتها رواجاسورى لكى يصبغ نظرية « قومية » ، فان الجماهير ظلت على معتقداتها التقليدية الى ان قتل روجاسورى عل يد اعدائه • فكانت نهاية النظرية القومية البوروندية

اما الدستور الذى وضع لبوروندى واصبح نافذا منذ أول يوليو ١٩٦٢ ، وهو تاريخ الحصول على الاستقلال ، فانه لم يطبق الا فيما يتناسب مع التقاليد الجارية فى البلاد منذ القدم ، وبالتالى لا يعتبر حادثا ادخل تغيرا فى الحياة البوروندية القائمة على عقيدة دينية تتطلع الى العالم وتصف تكوينه ، وبالتالى لامكان فيها للقومية •

وتقود المؤلف هذه الملاحظة الى تقييم النظرية الماركسية التى تربط ، فى علاقة جدلية ، بين الايديولوجية والتركيبات الاقتصادية • كيف يمكن ان ينسى ماركس الفارق بين التغيرات الاقتصادية التى أدخلت فى المجتمع الافريقى ، وبين الايديولوجية التقليدية التى مازالت تسيطر على الحياة الافريقية ؟ ان ما يحدث فى افريقيا اليوم هو ان المعتقدات التقليدية ، بعد ان كانت تستند الى تركيبات اقتصادية اصبحت اليوم تحيا حياة مستقلة • والدليل على ذلك هو صمودها فى بيئات غير افريقية ، كما حدث فى المجتمعات الزنجية التى نقلت فى عهد الرقيق الى أمريكا ، وخاصة فى البرازيل ، حيث تمارس هذه المجتمعات نفس الطقوس الدينية التى كان الاجداد يمارسونها فى القارة السوداء . فما زال حتى اليوم صرح ضخم من الاساطير التى قامت عليها الحياة الافريقية ، وهى تضع الافريقى المعاصر فى مركز حرج يائس ، نتيجة عدم توافقه الشخصى مع المجتمع الذى يعبر عنه •

طابع علم التاريخ : عدم التسلسل

ثم يتناول المؤلف وضع علم التاريخ ليؤكد فشل هذا الاخير فى اعادة الماضى الكامل للشعوب واحتواءه على قدر كبير من التميز ، وكذا فشله فى ربط هذا الماضى بالمستقبل الجماعى • اذن فما هى المادة التى على الباحث ان يرتكز عليها لمعرفة حركة المجتمعات الافريقية ؟ يأتى هنا الرد على يد المؤلف : القصص والاساطير التى تتداولها هذه المجتمعات شفويا ، والتى تعبر أكثر من غيرها عن كيفية استيعاب مجتمع ما ، فكرة عن ماضيه وتحدد مكانته فى العالم •

واذ يتناول الباحث هذا التراث الشفوى الافريقى ، يلاحظ ان كل جماعة افريقية مهما كانت تركيباتها الاساسية ، تحيا حياة منعزلة عن غيرها ، وبالتالى فهى تجسد العالم فى نفسها • وهو ما يبدو واضحا فى المجتمع البوروندى وهذه فى الواقع هى العقبة الكبرى التى يواجهها الباحث الاوروبى عندما يعكس على المجتمع الافريقى مفهومه الرشيد للعالم ، فيقوده ذلك الى الاعتقاد الخاطىء بأن المجتمع الافريقى مجتمع لاتاريخى

والحقيقة هى ان الفارق بين المجتمع « التاريخى الاوروبى والمجتمع الافريقى ، يكمن فى ان الاول يحاول دون جدوى اعادة الماضى « كما كان فى الواقع » ، اما الثانى فهو من خلال تراثه الشفوى لا يطمع سوى فى الحفاظ على معنى وجود جماعة ، وعلى ابقائها فى المستقبل . هذا هو اساس « الحكم الافريقى » الذى يسيطر على حياة القارة ، وهو لا يحتمل الى تقسيم الى حكم دينى ، وحكم سياسى ، وحكم رمزى ، وحكم اقتصادى ، وحكم روحى ، بل هويتمثل فى وجوده فحسب ، وله طابع الظاهرة الشمولية والمقدسة •

الثورة الافريقية الماركسية

واذا أعتبر الباحث الماركسية منبع الثورة فى العالم المعاصر ، فلابد ان يتساءل : لماذا تتهم الشعوب الافريقية وهى تناضل فى سبيل التحرر من قيد الاستغلال بالتحليل الماركسى فقد نجد العديد من المثقفين الزنوج يناقشون الجدلية الماركسية بمهارة فائقة ، ويدعون بأنهم تروتسكيون او جيفاريون او ماويون او ستالينيون • ولكن لا يوجد مع ذلك حتى اليوم دولة افريقية او حزب سياسى افريقى أو منظمة حرب عصابات تعلن صراحة عن انتمائها الى النظرية الماركسية بأستثناء – طبعا – جمهورية كونجوبرازافيل

الحزب الشيوعى السودانى وحركة التحرر الانجلوى . كيف يمكن اذن ان نفسر عدم التحام الحركة الافريقية المناهضة للاستعمار والحركة العمالية فى الغرب ، بالرغم من وحدة الهدف التى يمكن ان تجمع بينهما ؟

يرى جان زيجلير ان سوء التفاهم القائم بين الثوريين الأفريقيين والماركسيين البيض ، ترجع جذوره الى نصف قرن ، عندما عقد المؤتمر السادس للكومنترن فى موسكو (١٩٢٨) وكانت تصفية الاستعمار ضمن جدول الاعمال التى نوقشت خلال هذا المؤتمر . وقد فرض ستالين فى ذلك الوقت نظرية العقائدية الجامدة التى تعطى الاولوية المطلقة للنضال البروليتارى فى الدول الصناعية . اما حركة الثوريين الافريقيين ، فقد كانت فى نظر ستالين مضادة للحركة الثورية ، لانه كان يرى ان انهيار المجتمع الرأسمالى فى الدول الصناعية سيؤدى من تلقاء نفسه الى انهيار الاستعمار ، وبالتالى سيقضى على النفوذ الاستعمارى فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . لهذا رفض ستالين ادخال الكفاح المسلح على الارض الافريقية ، واكتفى بضم الثوريين الافريقيين الى تنظيمات تابعة فى ولائها للكومنترن . بل ان افضل هؤلاء الثوريين قد اصبحوا اعضاء فى الحزب الشيوعى السوفيتى ليكونوا الكوادر الهامة فى منظمات ثورية مثل « الحصبة المضادة للامبريالية » أو « عصبة الدفاع عن الجنس الاسود » أو عقبة تحرير الشرق الخ .. وكان يوجد داخل الكومنترن نفسه مكتب مختص بتنسيق العمل الثورى فى القارة الافريقية السوداء وكان يسمى « بالمكتب الزنجى » .

وقد حظت نظرية ستالين هذه برواج كبير دام حتى عهد قريب . وتناولها علماء الاجتماع الماركسيون عن طيب خاطر ، وخاصة منهم وليم ماركوف الذى أوضحها خلال المؤتمر العالمى السادس لعلم الاجتماع الذى عقد فى ايفيان بفرنسا عام ١٩٦٦ كما عبر عن نفس النظرية علماء فرنسيون مثل ج . آرنو فى كتابه « من الاستعمار الى الاشتراكية » الذى صدر فى ١٩٦٦ (باريس) ، وتيودور مونتزر « من التمرد الوطنى الى الثورة الاشتراكية فى افريقيا السوداء (١٩٦١) و « سورية كانال » فى كتابه « تاريخ افريقيا الغربية » (باريس ١٩٦١) ، ولكن النظرية الستالينية اثارت معارضة ايضا فى صفوف الماركسيين ، وخاصة منهم جور لوكاكس .

وعلى أية حال ، فان الثوريين الافريقيين قد عادوا كثيرا من تناقضات النظرية الستالينية الى حد تخلى بعض منهم عن مثاليتهم ، وكان جورج بادمور الوحيد الذى بقى على ايمانه الثورى ، بعد ان قاطع الشيوعية الروسية . ومنذ عام ١٩٤٥ عندما انعقد المؤتمر الخامس الافريقى فى مانشستر ، وضع بادمور نفسه فى خدمة كوامى نكروما ، فقام بدور هام فى الكفاح الذى قاده الشعب الغانى للتحرر من الاستعمار ، وشهد فى عام ١٩٥٧ مولد اول دولة مستقلة فى افريقيا السوداء وهى غانا .

حرب العصابات الافريقية

ويقارن المؤلف بين النضال الثورى فى امريكا اللاتينية والنضال الثورى فى افريقيا ، فيجد أن التحليل المطبق على الاول لا يجد له صدى فى الثانى . ويذكر هنا تشى جيفارا : كان يؤمن بأن تشابه فى الوضع من الاغتراب الثقافى والبؤس والتهديد الامبريالى أو الاستعمارى الجديد ، يستوجب ردا مماثلا قائما على العنف . وقد يؤيده فى ذلك فرانزفانون . ولكن مثل هذا التحليل لا ينطبق فى نظر المؤلف على الوضع الثورى فى افريقيا . ويذكر مدى الحيرة التى شعر بها المناضلون الكوبيون الذين قاتلوا فى صفوف المتمردين فى شمال شرق كونجو كنشاسا عندما قامت أزمة لومومبا . فقد كان سلوك المقاتلين الافارقة يتميزبطابع خاص منحيث التنكيروأسلوب القتال .

ويفسر جانزيجلرهذه الحيرة بمايسميه بالجذور الايديولوجية والاجتماعية التى تسيطر على الحركات الثورية فى افريقيا والتى اطلق عليها موقتا » فى نظره تسمية « القومية الافريقية » ، اما الحقيقة فان المفهوم الثورى للمناضلين الافريقيين لايتمثل فى المشاركة العالمية فى النضال ضد الامبريالية ، بل هو قبل كل شىء يتبلور فى الكفاح على ارضهم ، وفى سبيل تحرير هذه الارض ، حتى تتاح لهم حياة كريمة فى

المستقبل • بل ان معظمهم لم يختاروا هذا النضال ، اضطروا الى ذلك فى سبيل الابقاء على تقاليدهم العرفية •

وهناك فارق آخر يجده المؤلف بين المناضل الافريقى والمناضل فى أمريكا اللاتينية ، فان كان الثانى يكافح ضد طبقة حاكمة تستغله ، فان الاول يستلهم من كونه من جنس افريقى لكى يكافح ضد المستعمر الابيض • لهذا كان المناضل الافريقى يخضع لعملية « تدشين » تعد فى الواقع تأكيدا لكيانه الافريقى التقليدى •

ماو ماو مثلا

ويؤكد جان زيجلر بأن نقاء «افرقة» الحركات الثورية فى افريقيا كان العامل الاساسى الذى حد من فعاليتها ،لان الحواجز العرقية،وخاصةفى مناطق افريقيا الوسطى ، كانت تقف فى طريق تشكيل جبهة عريضة مناهضة للاستعمار • ففى انجولا يتقاتل المناضلون •. كذلك بقيت الحركة الثورية الافريقية فى عزلة عن الحركة التى قامت فى العالم الثالث لمكافحة الاستعمار الاجنبى •.

هذه هى النتيجة التى يصل اليها المؤلف من خلال نظرته الخاصة للمجتمعات الافريقية التى ترتكز اساسا على التقاليد التى كتب لها الدهر البقاء ، فيراها مازالت تسيطر حتى اليوم على السلوك الفردى مهما كانت البيئة التى يحيا فيها •

ويأتى تقييم المؤلف للحركات الثورية الافريقية من خلال هذه النظرة ، فيكون مقياسه الاول هو هذه التقاليد التى بها يفسر عزلة هذه الحركات وانطواءها وفشلها فى تنسيق جبهة عريضة تقف صامدة فى وجه الامبريالية العالمية •

وفى رأينا ان مثل هذه النظرة ومثل هذا التقييم للحركة الثورية الافريقية يستوجبان بعض الملاحظات •

اولا : مما لاشك فيه ان هناك تقاليد وطقوس عديدة تلجأ اليها الحركات الثورية فى افريقيا ، وهى تدعم صفوف مناضليها • ولكن اذا بحثنا عن الاسباب التى وراء ذلك ، فسنجد ان هذه التقاليد وتلك الطقوس لم تفرض نفسها على الحياة الافريقية بقدر ما كانت اداة لربط الماضى بالحاضر • فأن الحركات الثورية الافريقية تتطلع قبل كل شىء الى اثبات وجود الانسان الافريقى على الارض الافريقية وهى فى ذلك تستعين بالتاريخ وامتداده الى الحاضرفى شكل التقاليد والقوس التى كانت منذ القدم تمثل القوائم التى قامت عليها حياة زراعية افريقية •

ثانيا : اما من حيث عدم التحام الحركة الثورية الافريقية بالحركة البروليتارية العالمية ، فان السبب فى ذلك لا يرجع الى قرارات اتخذت عندما عقد المؤتمر السادس للكومنترن ، بل الى المرحلة التى كانت تمر بها الحركة البروليتارية العالمية • فقد كانت الرأسمالية تواجه فى الثلاثينات ازمة حادة ناتجة عن التضخم فى الانتاج ، وبدت على وشك الانهيار • لهذا ركزت الحركة البروليتارية كافة جهودها على الكفاح الثورى فى الدول الصناعية • وكان الصراع الطبقى هو اهم ما يمثل قوائم هذا النضال • اما الحركة الثورية فى افريقيا ، فهى منذ بدايتها تطالب بالاعتراف بوجود الانسان الافريقى ، الامر الذى كان ينكره الاستعمار . لهذا لم يكن هناك نقطة التقاء او التحام بين الحركتين •

ثالثا : ان تمسك الافريقيين الثوريين بالطقوس والتقاليد ليس هو السبب الرئيسى الذى خلق هذا التباين الشاسع فى أسلوب التفكير والعمل الثورى بين المناضل الافريقى والمناضل فى امريكا اللاتينية ، بل يمكننا ان نؤكد ان هذا التباين يعكس تباينا آخر وهو طبيعة الهدف • فأن الرق والعبودية التى فرضتا على الافريقيين منذ عصور قد جعلت الافريقى على أرضه وفى أى مكان آخر ينشد قبل أى اعتبار ، أمر استرجاع كرامته الاولى •

ونلاحظ هنا ان الحركة القومية الافريقية منذ بدايتها ، كانت تستند اساسا على وحدة القارة بأجمعها ، ولم تتبلور فى شكل كفاح فى سبيل استقلال دول ، الا بهدف تكتيكى أكثر من غيره • فقد كانت حجة المستعمر الاوروبى فى بقائه على الارض الافريقية هى عدم اعترافه بقدرة الافريقيين على ان يحيوا حياة مستقلة على النمط العصرى ، اى فى نطاق دولى • لهذا ارتضى الافريقيون الثوريون بالتقسيم الذى فرضه عليهم الاستعمار ،

وقبلوا النهوض فى شكل دول لكى يواجهوا المستعمر • ولكن وحدة القارة بقيت دائما هدفا تتطلع اليه الشعوب الافريقية . فلا عجب ان تكون أول خطوة اتخذتها افريقيا المتحررة اقامة منظمة الوحدة الافريقية •

وبالتالى ، فان الذى يحد من قوة الثورة الافريقية ليس سيطرة الماضى على الحاضر فى شكل تقاليد وطقوس ، بل بقدر هذه الحواجز التى بقيت حتى اليوم تفرق بين الشعوب الافريقية ، وهى تنال من أهم قوائم النضال الثورى الافريقى ، وهو وحدة القارة •

تلك هى بعض الملاحظات عن « الحكم الافريقى » الذى يقدمه جان زيجلير على انه الاسلوب السليم للبحث الاجتماعى فى الحياة الافريقية • ولكن كل هذا لا يعنى ان الكتاب غير جدير بالاهتمام ، فهو يعكس تيارا جديدا فى البحث فى شئون افريقيا يعتمد اساسا على التقاليد السائدة فى القارة السوداء ، ليجعل منها أداة لفهم الحركة الافريقية المعاصرة •

نبية الاصفهانى

سياسة فرنسا تجاه البحر المتوسط

- PHILIPPE DE SAINT ROBERT
- LE JEU DE LA FRANCE EN MEDITERRANNEE
- JULLIARD, PARIS, 1970.

يعد الكاتب الصحفى فيليب دى سانت روبر من اشد المتحمسين للجنرال ديجول وللديجوليين ولهذا فان كتابه الاخير الصادر تحت عنوان « مباراة فرنسا فى البحر المتوسط » يعد دفاعا حارا امام الرأى العام الفرنسى عن التحول الذى أدخله الجنرال ديجول على السياسة الفرنسية تجاه البحر المتوسط ، وبالتالى تجاه العالم العربى الذى يقع شرقى وجنوبى هذا البحر •

واهم ما يركز عليه الكاتب فى دفاعه ، هو ابراز الابعاد التاريخية للسياسة الخارجية التى انتهجها الجنرال دى جول الى حد يجعلها امتدادا طبيعيا للتقليد السياسى الفرنسى الاصيل ، فتبدو على أنها التطور التاريخى المنطقى السليم الوحيد لما يجب أن تنتهجه الحكومة الفرنسية الحالية •

كذلك هناك عوامل دولية يراها الكاتب قد عجلت بالتغيير الذى أدخله الجنرال دى جول على السياسة الخارجية الفرنسية وهى :

٧٠٢

اولا : تخطى دول اوروبا مرحلة اعادة البناء التى شرعت فيها اثر الحرب العالمية الثانية، وما لازمها من تبعية للولايات المتحدة اذ أن هذه الدول قد بلغت مستوى من النمو يجعلها قادرة على أن تضع لنفسها سياسة مستقلة ، وان تؤكد وجود القارة فى توازن القوى الدولية .

ثانيا : تحول ميزان القوى الدولى من حالة الاستقطاب الثنائى الذى سجلته معاهدة يالتا منذ ما يقرب من ربع قرن ، وذلك بعد أن اثبتت الصين الشعبية وجودها كقوة دولية فى قلب القارة الاسيوية . واليوم تحاول الولايات المتحدة اقامة سياسة جديدة للتكتلات فى تحالف امريكى سوفيتى فى مواجهة الصين ، أى ما معناه احلال استقطاب جديد فى العالم بين الدول الصناعية من جهة ، والدول النامية من جهة اخرى . فعلى اوروبا اذن ان تجتهد لكى لا يجرفها تيار الاستقطاب الجديد هذا ، ولن يتاح لها ذلك الا اذا تخلصت من تبعيتها السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ووضعت لنفسها سياسة اوروبية صميمة . وطبيعى ان مثل هذه السياسة لايمكن أن تغفل اهمية البحر المتوسط الذى لم يعد فقط مهد حضارتها ، ولكن أصبح ايضا الطريق الوحيد الذى يرد منه أهم جزء من موارد اوروبا المولدة للطاقة التى تحتاجها نهضتها الصناعية والمعروف ان هذه الموارد تتمثل أساسا فى البترول العربى ، سواء كان جزائريا او ليبيا .. الخ .. فقد دلت الاحصاءات على أن كل ٥ أطنان من البترول تستورده اوروبا، تأتى ٤ أطنان منه من دول جنوب وشرق البحر المتوسط .

ثالثا : دخول العالم مرحلة جديدة تتميز بظاهرة تصفية المستعمرات ، وبالتالى هناك تزايد فى عدد الدول النامية المستقلة وهناك عدد كبير منها فى القارة الافريقية .

ولهذا فان على اوروبا ان تعيد صياغة سياستها تجاه العالم النامى وحتى يتم لها انشاء صرح جديد من العلاقات يتوافق على استقلال هذه الدول النامية .

تلك هى اذن القيم الثابتة فى السياسة الخارجية الفرنسية من جهة ، والظروف الدولية التى يراها الكاتب من جهة اخرى من أهم المبررات التى حدت بالجنرال ديجول الى ان يعيد النظر فى السياسة الخارجية الفرنسية ، مستهدفا فى ذلك اعادتها فى الاتجاه التاريخى السليم ، مع العمل فى الوقت نفسه على حث سائر الدول الاوروبية لكى تحذو حذو فرنسا ، فتقف أوروبا متكتلة صامدة أمام التحرك الامريكى الاخير نحو اقامة استقطاب جديد .

وكانت الخطوة الاولى التى شرع فيها دى جول ، لكى يتحقق له هذا الهدف ، متمثلة فى الموقف المستقل الذى اتخذته فرنسا تجاه الحلف الاطلنطى . وقد تناوله فيليب دى سان روبيو فى كتاب سابق له صدر تحت عنوان « سياسة فرنسا » كان بمثابة دراسة مستفيضة لتبرير هذه السياسة أمام الرأى العام الفرنسى ، وتقييمها فى شكل امتداد طبيعى لتقليد قومى فرنسى صميم وأزلى . وان كان الكاتب قد ركز على توضيح الجانب الاطلنطى للسياسة الديجولية فى كتابه الاول ، فذلك لان هذا الجانب بالذات كان موضع مناقشات حامية فى ذاك الوقت . ولكنه كان يرى فى الوقت نفسه أن السياسة الديجولية تجاه البحر المتوسط كانت شيئا بديهيا ، أولا لان هذه السياسة قد استعادت امكانياتها الحقيقية فى التحرك بعد أن شرعت الجمهورية الخامسة فى تصفية مستعمراتها ، وبالتالى استعادت أبعادها الطبيعية . وثانيا لان مثل هذه السياسة تجاه البحر المتوسط ، ما هى سوى لمحة أولى لما يجب أن تكون عليه أى سياسة أوروبية مستقلة تتيح للقارة القيام بكافة التزاماتها التاريخية تجاه العالم النامى ،

وفى كتابه « سياسة فرنسا تجاه البحر المتوسط » يركز الكاتب على تطلعات فرنسا الى هذا البحر ، فيرى أن انتهاج هذه الدولة سياسة مستقلة تجاه البحر المتوسط ، وبالتالى الشرق الاوسط ، ان هو الا خطوة ايجابية تسجل وضعها كدولة كبرى تنتمى الى هذا البحر ، أى أن مثل هذا السلوك السياسى ما هو سوى تعبير عن وضع جغرافى وتاريخى . ومن جهة أخرى ، فان السياسة الفرنسية الجديدة تجاه ازمة الشرق الاوسط هى امتداد طبيعى للعلاقات الودية التى تربط فرنسا بالشرق العربى منذ عهد قديم .

علاقات فرنسا بالعالم العربى :

ويخصص الكاتب جزءا هاما من دفاعه عن سياسة دى جول ، لابراز ما كان لفرنسا من روابط وثيقة بالعالم العربى ، فيستعرض الاحداث

التاريخية التى تؤكد العلاقات الودية التى كانت تربط فرنسا بالعالم العربى ، وأهمها :

علاقات الصداقة التى كانت قائمة بين الخليفة هارون الرشيد والملك شارلمان ، ومبادرة الاول بتسليم الثانى مفاتيح المقبرة المقدسة فى القدس .

التحالف الذى تم فى القرن الثامن عشر بين فرنسا وتركيا للحد من أطماع القيصر بطرس الاكبر ، وكذلك ما ابدته فرنسا مرارا عبر التاريخ من تمسكها بوحدة الامبراطورية العثمانية . ولم يحد من هذا التمسك فى نظر الكاتب - سوى ما شهده العالم ابان الحرب العالمية الاولى من بعث فى القوميات العديدة التى تأثرت بافكار الثورة الفرنسية .

كانت فرنسا من أشد المتحمسين لاستقلال مصر ولمشروعات محمد على .

كل هذا حدا بفرنسا عقد توقيع معاهدة برلين التى سجلت انقسام العالم فيما بين الدول الاستعمارية الكبرى بحجة اعادة التوازن فى الشرق ، الى المطالبة بأن تؤكد المعاهدة ما لديها من حقوق خاصة » فى سوريا وفلسطين .

ويؤمن الكاتب بأنه لو قدر لفرنسا أن تحتفظ بمكانتها فى الشرق العربى ، لما قامت مشكلة فلسطين التى يعزوها الكاتب الى السياسة التى سلكتها بريطانيا اثر الحرب العالمية الاولى ، عندما شرعت الدول الحليفة فى اقتسام الامبراطورية العثمانية . وكانت فرنسا قد طالبت حينذاك بأن يسند اليها انتداب فلسطين بحكم الامتيازات الدينية التقليدية التى كانت تملكها بالنسبة الى الاماكن المقدسة . ولكن بريطانيا بادرت بأتخاذ مناورات لكى تحصل على هذا الانتداب ، وأبرمت اتفاقا مع الشريف حسين بن على فى هذا الشأن . ولكن ما كاد يؤول الانتداب الى بريطانيا حتى تناست كافة التزاماتها السابقة وأخذت على نفسها تعهدا جديدا كان السبب لاول فى نظر الكاتب فى غرس الصهيونية فى أرض فلسطين ، وهو وعد بلفور المشئوم ٢ نوفمبر ١٩١٧) . ويذكر الكاتب هذا أن فرنسا عارضت بشدة فكرة انشاء « وطن قومى » يهودى فى فلسطين ، ولكن بريطانيا كانت قد اختارت ورثة الصهيونية ، اذ رأت فيها اداة

مثالية لكى تطرد فرنسا من الاماكن المقدسة اولا ، ولكى تأمن طريق الهند وتضمن الاشراف على قناة السويس ثانيا .

ولكن الصهيونية كانت لها اهداف اخرى فى فلسطين . فقد كانت تعمل على اقامة دولة « يهودية » تقف موقف الديدبان للحضارة فى وجه البربرية » . ثم يرى الكاتب كيف اضطرت بريطانيا تحت وطأة الارهاب الصهيونى الى التخلى عن الانتداب ، وأنه ما كاد يتم ذلك ، حتى كانت الولايات المتحدة قد نشطت لكى تفرض التقسيم على الامم المتحدة . وقد نجحت فى ذلك الى ابعد حد وأعترفت الامم المتحدة بدولة اسرائيل .

ويرى الكاتب هنا ان من واجبه الرد على تساؤل يتبادر الى ذهن القارىء : لماذا ايدت فرنسا التقسيم فى الامم المتحدة ، وهى التى تربطها بالعالم العربى مثل هذه العلاقات الوثيقة ؟ انه يجد الرد الاتى : ان فرنسا كانت قد عارضت التقسيم فى بادىء الامر ، وامتنعت عن التصويت فى اللجان ، ولكنها لم تقدر على الصمود امام الضغوط التى فرضتها عليها الصهيونية من خلال الولايات المتحدة . فقد كانت اوروبا ما زالت خاضعة اقتصاديا للولايات المتحدة ، ومنهمكة فى عملية اعادة البناء ، ولهذا اضطرت الى تغيير موقفها فى الجمعية العامة .

ويصف الكاتب هذه المرحلة من السياسة الفرنسية بانها تغاير تقاليدها ، ويلخصها فى هذه الكلمة : « بعد ان ابعدت (فرنسا)فى ١٩١٧ عن ارض فريدة كانت تقوم فيها بدور رئيسى منذ الف عام ، لم يعد فى مقدورها سوى ان تشاهد مدى تعارض ما جرى فى فلسطين بعد كل من الحربين العالميتين ، مع شعورها ومصالحها وتقاليدها الدبلوماسية .. وقد تم كل هذا بالطبع لصالح الامبريالية الانجلو - ساكسونية التى بعد ان طوعت لمشيئتها الحركة الصهيونية ، اصبحت اليوم سجينة لها ! » .

اما التحالف الامبريالى البريطانى - الفرنسى- الاسرائيلى الذى ادى فى ١٩٥٦ الى الاعتداء الثلاثى على مصر ، فان الكاتب يرى انه الكارثة التى اطاحت بصرح الدبلوماسية الفرنسية تجاه

الشرق الاوسط فقد استعانت فرنسا وبريطانيا بالقوة الاسرائيلية لحماية مصالح الامبريالية الاوروبية فى المنطقة ، وكانت النتيجة ان الولايات المتحدة هى التى استفادت من هذه العملية ، بعد ان تراجعت الامبريالية وتركت فراغا فى المنطقة ، فسارعت الولايات المتحدة بملئه ٠

سياسة ديجول تجاه البحر المتوسط :

هكذا كان وضع السياسة الخارجية الفرنسية ، الى ان تولى الجنرال ديجول الحكم . فكان اول عمل شرع فيه هو ازاحة الحجر الذى كان يقف فى طريق انتهاج سياسة فرنسية اصيلة ٠ فانهى حرب الجزائر التى حصلت على استقلالها ، ثم اخذ الرئيس الفرنسى يعمل على اعادة العلاقات الودية التى كانت تربط فرنسا بدول البحر المتوسط ٠ وهو فى ذلك يؤمن بانه يعيد فرنسا الى الخط السياسى الذى تميزت به منذ القدم ، بعد ان انحرفت عنه منذ الحرب العالمية الثانية ٠

وكان لابد ان تقود هذه السياسة الجنرال ديجول الى ان يتخذ موقفا تجاه اسرائيل يتوافق معها ٠ وهو الموقف الذى عبر عنه فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ ، ويتلخص فيما يلى :

ان اسرائيل امر واقع حدث فى ظروف قد يكون بعض منها له مبرر ما ولكن هذا لايعنى انها تملك اى سيادة على اى جزء من مدينة القدس ٠

ان فرنسا ستدافع عن هذا الامر الواقع لا بسبب سوى الحفاظ على السلام فى المنطقة ٠ اما كل ما يدعيه الاسرائيليون من شرعية ترجع الى عهد التوراة ـ انما هو سوى وهم يناقض كل تاريخ وكل قانون ٠

ولكن حتى هذا الامر الذى تريد فرنسا ان تحافظ عليه لصالح السلام ، فان اسرائيل تعمل على هدمه ، وذلك باعتداءاتها المتكررة ، وبالتالى فان فرنسا لن يمكنها فى النهاية حتى ضمان هذا الامر الواقع ٠

هذا هو اذن موقف الجنرال دى جول ، وهو يجد تجاوبا فى نفس الكاتب الذى يرى ان لفرنسا ايضا سياسة عربية لا يمكن ان تغفل امرا واقعا آخر ، وهو المقاومة الفلسطينية ٠ لهذا اتخذ التحرك الفرنسى تجاه ازمة الشرق الاوسط خطين واضحين هما :

خط دبلوماسى، يلتزم بقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ويطالب بعقد اجتماعات بين الدول الكبرى الاربع (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) لكى يتم اولا تنفيذ القرار المذكور .

وخط سياسى يعمل على منع اى تفاق يمكن ان يتم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من خلال محادثات ثنائية ، ويبرم على حساب الامر الواقع الجديد ، وهو المقاومة الفلسطينية ، ويكون بمثابة معاهدة يالتا جديدة

سياسة بومبيدو تجاه البحر المتوسط

ثم يتناول الكاتب المرحلة التى تلت انسحاب الجنرال دى جول من الحكم ، فيرى كيف نشط بعضهم لارجاع فرنسا الى سياسة الاحلاف التى تجعلها تابعة للولايات المتحدة ولكن سياسة دى جول ، بحكم توافقها مع الخط التاريخى والقومى لفرنسا ، صمدت ، وبالتالى لم يكن فى وسع الرئيس بومبيدو سوى ان يمضى فيها ٠ ففى اول مؤتمر صحفى عقده بومبيدو فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ أكد الرئيس الفرنسى الجديد التزامه بالخط الذى وضعه الجنرال دى جول فى هذه الكلمة :

« ان على فرنسا ان تدافع عن مصالحها المعنوية والمادية ، وهى مصالح ضخمة فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط ، وترجع بصفة خاصة الى العلاقات الودية القديمة التى تربطها بالدول العربية ٠ لهذا كانت سياستنا ، ومازالت ، قائمة على مناشدة الحكمة أولا ، وعلى بذل محاولات فى سبيل ايجاد تسوية تتيح لدولة اسرائيل الحياة فى سلام داخل حدود معترف بها ومضمونة ، وفى الوقت نفسه تضمن حلا للمشاكل الانسانية والسياسية النابعة عن وجود الشعوب الفلسطينيين وعن حقوقهم » ٠

واخيرا يلاحظ الكاتب انه منذ ان قررت فرنسا التخلى عن التزاماتها فى الحلف الاطلنطى ، بدا فى الافق حلم جديد تلوح به الولايات المتحدة ،

وهو يستهدف ادماج دولة اسرائيل فى الحلف الذكور ، لكى تتولى هذه الاخيرة مسئولية الدفاع الغربى عن منطقة شرق البحر المتوسط .

وهكذا يصل الكاتب الى هذه النتيجة ، وهى ان مصلحة فرنسا تحتم عليها ان تنتهج مثل هذه السياسة تجاه البحر المتوسط . وهى سياسة تحدو بها الى ان تعيد النظر فى علاقاتها البترولية مع الدول العربية ، لكى تقف فى وجه الاحتكار الانجلو ساكسونى للبترول فى العالم العربى ، وكذلك الى ان تعارض مشاركة اسرائيل فى السوق المشتركة ، دون ان تؤدى هذه الدولة تنازلات سياسية لصالح قضية الشرق الاوسط ويختم دفاعه بهذا الرأى :

لم يعد ممكنا اليوم طرح حق الوجود لدولة اسرائيل دون الزام هذا الوجود بشروط وظروف تجعله قادرا على البقاء اما اذا استبد بهذا الحق ، فانه مقضى عليه فى النهاية . لان الحق فى الوجود بالنسبة لدولة ما يتوقف اولا على السياسة التى تنتهجها هذه الدولة .. وعلى كل واحد منا ان يفهم الان ان اسرائيل كدولة ، لها دون شك الحق فى الوجود ، ولكن هذا لا يعنى ان هناك التزامات خاصة من الدول الاخرى تجاهها . بل على هذه

الدولة بالذات ان تجعل حقوقها فريدة دون الاخرين ، وان تضمن بذلك وجودها فى ظل السلام والامن .. فكل دولة يمكنها مثل الفرد تماما ان تجازف بوجودها الى حد قد تصبح فيه الحماية التى تنتظرها من الدول الاخرى غير طبيعية وغير عادلة ، وتتحول الى مشاركة فى موقفها العدائى او الاتحادى . ولكن فرنسا لا يمكنها ان تقوم باى حال بدور هذا الشريك .

ولا ريب ان رأى القارىء العربى فى هذا الدفاع الحار عن سياسة دى جول تجاه البحر المتوسط عامة ، وتجاه ازمة الشرق الاوسط خاصة ، قد يختلف فى بعض النقاط مع رأى فيليب دى سان روبير . على انه يمكننا القول أن الكاتب يخاطب الرأى العام الفرنسى ، ويحاول أن ينفذ الى الفكر والوجدان الفرنسى اللذين مازالت الصهيونية تحكمهما وفقا لاطماعها من خلال الصحافة والكتب والمسرح وغيرها من وسائل الاتصالات الفكرية والحسية . ولهذا يعتبر كتاب فيليب دى سان روبير مرجعا هاما ومفيدا للاعلام العربى الذى حشد جهوده الاخيرة لكى يفند الاسطورة الصهيونية التى مازال لها نفوذ كبير فى تحريك مشاعر وتفكير القارىء الفرنسى حتى اليوم .

نبية الاصفهانى

المؤلفات العربية السياسية

الدكتور جابر ابراهيم الراوى – الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية – القاهرة سنة ١٩٧٠

منذ اعتزم الدكتور جابر ابراهيم الراوى ان يعد رسالة يتقدم بها الى جامعة القاهرة لينال بها درجة الدكتوراه فى الحقوق ، الح عليه خاطر لم يجد فكاكا منه ، وهو أن تكون لرسالته ثمرة فى خدمة بلده العراق ، ورأى ان تخصصه يتيح له تحقيق هذه الخدمة اذا تقدم بنظريات تستطيع بلاده أن تترجمها الى عمليات ، بمعنى ان يتقدم بافكار تسهم بقدر ما فى حل بعض المشكلات المستعصية التى يعانى منها وطنه العراق . ولاح له ان خير ما يمكن ان يتقدم به لتحقيق هذا الهدف هو تحليل مشكلة الحدود بين العراق وايران ، تلك المشكلة التى طال الامد عليها ، وكثيرا ما عكرت جو الصفاء الذى كان يجب ان يسود بين

دولتين يجمع بينهما الجوار والدين ، فضلا عن تراث تاريخي مشترك ليس من اليسير تجاهله او تناسيه ٠

وبعد طول أناة وروية ، عزم على أن يجعل هذا الموضوع موضوع رسالته ، مع علمه بما يعترض سبيله من مصاعب جمة ٠

ان مشكلة الحدود الدولية مشكلة عامة ومعقدة ، ومصدر لكثير من المنازعات الدولية ٠ وقواعد القانون الدولي لا تمسها الا لماما ، المراجع التي تبحث فيها نادرة ، والخبراء الذين يعول على رأيهم فيها قلة قليلة ٠ وقد أصاب واضع الرسالة حين استشهد باللورد كيرزون احد اعلام الساسة في القرن العشرين اذ يقول « ان من الحقائق التي تستدعي النظر انه ـ على الرغم من ان مشاكل الحدود اهم مايشغل بال وزارات الخارجية في هذا العالم المتحضر ـ لايوجد بحث بأي لغة من اللغات على قدر ما اعلم عالج هذا الموضوع »ثم يسترسل لورد كيرزون فيعبر عن واقع لايزال قائما حتى اليوم ، وهو ان البحوث الحديثة التي تتناول مشكلات الحدود لا تعنى العناية اللازمة بالجغرافيا السياسية ، وقل من رجال القانون من خصها ببحوث مستقلة ، وانما يتناولها الباحث عرضا خلال بحثه في القانون الدولي ، اما الشيء الذي هو قطعا غير موجود فهو بحوث ضافية تعالج الموضوع معالجة كلية ٠

عرف الدكتور الراوي هذا كله ، وايقن أنه أمام موضوع شاق ومضن يحتاج الى كثير من الوقت ، وكثير من الجهد في البحث والتنقيب في شتى كتب القانون الدولي وفي المجلات المتخصصة ، وفي الرسائل الجامعية في مختلف جامعات العالم مانشر منها ومالم ينشر ، وفي التصريحات الرسمية والوثائق المتعددة ٠٠ ويقول الدكتور الراوي ان السيد الدكتور المشرف على الرسالة الدكتور حامد سلطان بصرني بكل ذلك ، لكنه شجعني ووجهني فاحسن التوجيه ٠

وبعد ان بذل من الجهد ما بذل ، كتب له التوفيق ، فجاءت رسالته كما ينبغي ان تكون الرسالة الجامعية القيمة ، وفاز بها بدرجة جيد جدا مع مرتبة الشرف وتقرير تبادلها مع الجامعات الاجنبية ٠

وكان لزاما عليه لكي يحلل مشكلة الحدود العراقية الايرانية أن يبحث مشكلة الحدود الدولية من جذورها ، وقد وفق في ذلك فسلك سبيل المنطق المرتب ، فبدأ بتبيان معنى الحدود وتعريفها ، وبين كيف اختلف العلماء في تفسير معنى الحدود ومعنى التخوم فمنهم من جعلهما مترادفين ، ومنهم من فرق بينهما ، وارجع هذا الخلط بين التعبيرين الى أن حدود الدول والامبراطوريات كانت حتى العصر الحديث غير محددة بدقة بسبب نقص المعلومات الجغرافية المفصلة عن المناطق التي يراد تحليلها ، وانتهى من بحثه التمهيدي هذا الى ان التخوم تعني منطقة أو مساحة غير ماهولة لعدم صلاحيتها لسكنى الانسان ، تكون على شكل احزمة او ظواهر طبيعية كالجبال والانهار والمستنقعات ونحوها ، اما الحدود فهي الخط الذي يحيط بالدولة ويفصلها عن الدول المجاورة لها ٠ فالتخوم ظاهرة طبيعية ، والحدود ظاهرة اتفاقية بشرية ٠ ثم يقول ان الحدود كانت قديما تخضع للقانون الداخلي ، ويتم تعيينها من جانب واحد وبطريقة تحكمية ، اما في العصر الحديث فيجري تخطيطها باتفاق الدول المعنية ٠

وينتقل بنا بعد هذا الى العوامل التي تؤثر في الحدود ، فيذكر منها العوامل القانونية ، والعوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، ولا يفوته ان يسجل أن الدول الاستعمارية كان لها الدور الاكبر في فرض حدود معينة على الشعوب التي كانت تخضع للحكم الاستعماري ، ثم اصبحت تلك الحدود بعد انحسار الاستعمار مثارا للمنازعات في القارات التي منيت بالتسلط الاستعماري ، ويعرض امثلة لذلك في القارة الافريقية ، والقارة الاسيوية ، وامريكا الجنوبية ٠

ثم ينقلنا بعد هذا الى تصنيف الحدود فيتحدث عن التقسيم التقليدي ، وهو تقسيمها الى حدود طبيعية كالجبال والانهار والصحاري ، وحدود صناعية مثل الحدود الجمركية ، والحدود الادارية ، وخط وقف اطلاق النار ، وخط الهدنة ٠ ويشرح بايضاح كل خط من هذه الخطوط ٠

وفي بحث يمزج فيه بين التاريخ والقانون ، يوضح لنا كيف تطورت فكرة الحدود الدولية بتطور البشرية من العهد القبلي الاول الى عصرنا الحاضر ، حيث وصلت الى كونها خطا يفصل بين الدول المتجاورة فصلا واضحا ، كان من آثاره التخفيف من حدة مشكلات الحدود الدولية ٠ فيبدأ بشرح فكرة الحدود البدائية او القبلية حيث كان يقع النزاع بين أفراد بشأن الرعي حتى عرف الانسان الزراعة واستغلال الارض ، وتكونت الجماعات فاخذ النزاع يدور بين الجماعات بعد أن كان يدور بين الافراد ، وحيث كان الحق هنا وهناك للقوة وحدها ٠ ثم بين كيف قامت بعض الامم باقامة الاسوار والخنادق لتقوم مقام الجبال والانهار ، كما فعلت الامبراطورية الرومانية ، والامبراطورية الصينية ٠ وليته في هذا المقام أشار الى مالم يكن للعرب بل ولا للعالم كله علم به ، وهو ذلك السور الصناعي الذي اقيم بين دولة تنشر الامن والسلام ودولة اخرى ظالمة مفترة بقوتها ، وهو ذلك السور الذي اشار اليه القرآن الكريم في معرض الحديث عن ذي القرنين ووصوله الى قوم يحبون الامن والسلام ، ويروي القرآن الكريم انهم « قالوا يا ذا القرنين ان يأجوج ومأجوج مفسدون في الارض ، فهل نجعل لك خرجا على ان تجعل بيننا وبينهم سدا ! قال : ما مكني فيه ربي خير ، فاعينوني بقوة اجعل بينكم وبينهم ردما ٠ آتوني زبر الحديد ، حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال آتوني افرغ عليه قطرا ٠ فما اسطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا »ويدل هذا السياق على ان فكرة اقامة الحوائط والسدود على الحدود لكفالة الامن وضمان السلام موغلة في القدم ٠

ثم يذكر صاحب الرسالة بعد ذلك كيف طور اليونانيون والرومان فكرة الحدود وحولوها الى شعيرة دينية ، استنادا الى ما جاء في العهد القديم « ليس من حقك أن

تزيل العلامة التى وضعها جارك منذ قديم الزمان فى ارض ميراثك ، وهى الارض التى قدر الله لك ان تتملكها ، ولكنه حين عرض للاسلام قال ما فحواه أن فكرة الحدود السياسية لم تظهر فى الاسلام ، اذ انه يعتبر جميع الاقاليم الاسلامية وحدة واحدة ، والمسلمون اخوة ، وكان تقسيم المناطق بينهم قائما على الحدود الادارية .

وانتقل من فكرة الحدود البدائية الى فكرة الحدود فى القرون الوسطى ، فذكر كيف سادت الفوضى فى البلاد التابعة للامبراطورية الرومانية بعد سقوطها سنة ٤٧٦ نتيجة لغزوات القبائل البربرية ، فحين نقل الامبراطور قسطنطين عاصمة مملكته من روما الى القسطنطينية قام الفرنك بمساندة بابا روما بتتويج شارلمان ملك فرنسا (الفرنك) امبراطورا رومانيا بالرغم من وجود الامبراطور الرومانى فى القسطنطينية ، وكان هذا مصدر ظهور الاقطاع .

ثم تنتقل بنا الرسالة الى بحث فكرة الحدود فى العصور الحديثة ، فتتحدث عن اثر تطور المدنية الحديثة وزيادة عدد السكان ، وتقدم وسائل النقل فى تطوير مفهوم الدولة وتنظيمها الداخلى . وفى ظل هذا التطوير نشأ القانون الدولى ، وكان أول هذا عقد معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، وتطورت لذلك فكرة الدولة فأصبحت وحدة اقليمية تستند الى سلطة الامة ، اى الشعب ، بعد ان كانت تستند الى سلطة الفرد . ولضمان عدم احتكاك الدول المتجاورة أصبحت الدولة تضم اجزاء متماسكة محددة .

ثم تقول الرسالة ما فحواه انه قد تغيرت فكرة الحدود الطبيعية التى كان يؤمن بها الملوك ، الا ان المعاهدات التى عقدت بشأن الحدود ظل يشوبها الغموض ، فكان ذلك سبب حدوث منازعات كالتى ثارت بين فرنسا وبريطانيا بشأن معاهدة اوترخت ، لكن ذلك لاينفى ان التطورات قد أدت الى تغيير اساسى فى وظيفة الحدود . وبعد الحرب العالمية الاولى ظهر اتجاه جديد يدعو الى تسوية المشاكل الدولية بالطرق السلمية ثم يقول : ان هذا الاتجاه ظهر واضحا فى ميثاق الامم المتحدة فى الفقرة الثالثة والرابعة من المادة الثانية ومر مرورا سريعا على ماجاء فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وميثاق جامعة الدول العربية خاصا بتسوية النزاع بالطرق السلمية . ولان المؤلف تحدث عن محكمة التحكيم الدائمة التى انشاها مؤتمر لاهاى سنة ١٨٩٩ وشرحها ونقدها وتحدث عن التحكيم وعن القضاء الدولى فكان يحسن ان يذكر شيئا عن النزاعات التى قامت بشأن الحدود الدولية فى ظل وجود منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، وهل تدخلت تلك المنظمات فى الحل سلميا ام لم تتدخل وان كانت قد تدخلت فى اى منها فهل نجحت أم لم تنجح .

بعد هذا تبحث الرسالة تحديد الحدود الدولية وتخطيطها ، ويبدأ البحث بايضاح الفرق بين التحديد والتخطيط . فيذكر ان التفرقة بينهما فكرة حديثة ، والخلط بين كل منهما مستمر وان اول محاولة للتفرقة بينهما قام بها السير مكماهون ، اذن بين انه يقصد بالتحديد وصف خط الحدود وصفا واضحا كتابة على الورق ، ويقصد بالتخطيط تعريف خط الحدود الموصوف على الورق بقوائم أو أية علامات تميزه من نحو أسلاك تمد ، أو حدائد تدق ، أو اعمدة تقام .

ومضت الرسالة تتحدث عن الانهار الدولية كحدود ، وعن التغييرات التى تحدث فى انهار الحدود والنتائج التى تترتب عليها ثم تتحدث عن الانفاق والجسور والسدود ونحوها حين تكون حدودا دولية ، ثم عن مراحل تحديد الحدود الدولية وتخطيطها ، ثم يخصص صاحب الرسالة فصلا لطرق تسوية منازعات الحدود . بهذا انهى المؤلف القسم الاول من رسالته ، موضحا ان الظواهر الطبيعية كانت فى كل العصور الوسطى تتخذ حدودا للفصل بين الدول ، وأما فى العصور الحديثة فقد أصبح الاعتماد على التحديد والتخطيط وقد اورد كثيرا من أوجه الخلاف والمعاهدات مثل الخلاف بين الارجنتين وشيلى بشان تقسيم منطقة بتاكوسيا حيث انتهى الخلاف بمعاهدة سنة ١٨٨١ ثم اثيرت المشكلة سنة ١٩٠١ وانتهت بقرار تحكيمى اصدره ادوارد السابع ملك انجلترا ومعاهدة فرساى سنة ١٩١٩ ومعاهدة تشكوسلوفاكيا والمانيا سنة ١٩٣٤ ومعاهدة الاتحاد السوفيتى وبولندا سنة ١٩٤٨ وغيرها ، وقد استغرق ذلك ٢١٥ صفحة من صفحات الرسالة ، لينتقل بعد ذلك الى الجزء الثانى الذى كان عصب التفكير فى موضوع الرسالة وهو مشكلة الحدود العراقية الايرانية .

مشكلة الحدود العراقية الايرانية :

استهل هذا القسم بـ « تمهيد وتقسيم» اجمل فيهما سيفسر أكثره بعد فلخص جذور المشكلة منذ بداية القرن السادس عشر الميلادى حين اشتد الصراع بين شتى السلالات والحضارات ، فكان من نتيجته ضعف الدولة الاسلامية وتفككها ، وظهور دولتين اسلاميتين هما الدولة العثمانية فى الاناضول والبلقان والدولة الصفوية فى فارس . وقامت منازعات وحروب بينهما انتهت بعقد معاهدة صلح سنة ١٦١٣ لكنها لم تنمع من قيام حرب أخرى انتهت بمعاهدة ١٦١٨ ثم اصبح العراق تابعا للدولة الصفوية سنة ١٦٢٣ ، لكن الدولة العثمانية عادت الى القتال وانتصرت واحتلت بغداد ، وعلى اثر ذلك عقدت معاهدة زهاب سنة ١٦٣٩ التى تعتبر اول معاهدة نظمت الحدود بين الدولتين ، وعلى اساسها تم تعيين الحدود الحالية ، وعلى اساسها ايضا معاهدة صلح كردن سنة ١٧٤٦ ، غير ان غموض نصوص هذه المعاهدة ادى الى اثارة مشاكل كثيرة بين الدولتين . وفى سنة ١٨٤٧ عقدت معاهدة ارضروم الثانية لمعالجة ما فى نصوص هذه المعاهدة من غموض ولكن ظهرت صعوبات فى تطبيق مادتها الثانية ، فوضع بروتوكول الاستانة سنة ١٩١٣ والفت بمقتضاه لجنة تخطيط تقوم بوضع الحدود على الطبيعة فى الحدود البرية وفى نهر شط العرب ، واعتبر ذلك خط نهائى لا يجوز تعديله . ولكن قامت الحكومة الفارسية بسلسلة من الاعتداءات وانكرت صحة التسويات السابقة وعرض النزاع على مجلس عصبة الامم سنة

١٩٣٤ فاوضى بحل النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة وانتهى النزاع بعقد معاهدة الحدود الحالية سنة ١٩٣٧ ·

هذا عرض سريع موجز ولكنه واف فى عرض صورة واضحة للمشكلة وحبذا لو انه كان قد استكمل العرض التاريخى بلمحة خاطفة الى ما قبل القرن السادس عشر · فللمسألة جذور أبعد من ذلك ، منذ كان هناك ما يسمى العراق الفارسى والعراق العربى وهو ما يعبر عنه فى كتب الادب العربى والتاريخ العربى القديم باسم العراقين ، وتشير الى هذا وهى تتحدث عن ملوك المناذرة الذين كانوا تحت حماية الدولة الفارسية لمنع غارات العرب على فارس فى العصر الجاهلى ·

ثم يعود المؤلف الى تناول المشكلة فى عهد الاستعمار فيتحدث بتفصيل عن معاهدة زهاب التى عرضها من قبل عرضا مجملا ، ويقرر أن هذه المعاهدة وغيرها من المعاهدات التى عقدت بين الدولتين الاسلاميتين كان يغلب عليها الطابع الدينى ، فتفتح أو تختم بآيات من القرآن الكريم أو بأثر نبوى مما يدعو الى الوفاء بالعهد ، وقبول السلم ممن يجنح اليه ، وعدم قتال من لم يقع منه اعتداء على الدين أو الديار ، ونحو ذلك من المبادىء التى نظمها الاسلام منذ ظهوره واعتبرت اساسا للعلاقات الدولية ·

ثم يتحدث بتفصيل عن معاهدة اوضروم الاولى التى عقدت سنة ١٨٢٣ موضحا الاسباب التى دعت الى عقدها ، واهمها قيام مشاكل سياسية بين كل من الطرفين وجيرانهما ثم يحلل احكام تلك المعاهدة تحليلا علميا قيما ، وينتهى من كل ذلك الى انها معاهدة املتها الظروف وليس الرغبة الصادقة ، ولذلك لم تمنع تجدد المنازعات بين الدولتين ·

وكما فعل فى عرض معاهدة ارضروم الاولى فعل بمعاهدة ارضروم الثانية سنة ١٨٤٧ ويذكر لعقدها أسبابا من اهمها ان المعاهدة الاولى لم تحقق الامن المنشود ، وان روسيا وبريطانيا تدخلتا بين الدولتين · ثم يعرض لاحكام هذه المعاهدة ويحلل بنودها ايضا تحليلا علميا ويوضح الفرق بين المعاهدتين وينتقل الى تحليل بروتوكولى سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٣ ويوضح الاسباب التى دعت اليهما ويشرح احكام كل منهما ، ويعرض نتائج تخطيط الحدود كما وضعه مندوبو الدولتين الوسيطتين ومندوبو الدولتين العثمانية والفارسية ·

وفى فصل اخر يتحدث عن المشكلة فى عهد الانتداب فيبين كيف كانت منطقة الشرق الاوسط ، وبخاصة منطقة الخليج العربى والعراق ميدانا للتنافس الاستعمارى وكيف وطدت المانيا علاقاتها بالسلطان العثمانى وعبات الرأى العام التركى والعربى والاسلامى ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا · مما جعل بريطانيا تصفى خلافاتها مع فرنسا وروسيا · واستمر التنافس الاستعمارى حتى قامت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ودخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا ، فسارعت فرنسا الى الاتفاق مع بريطانيا على تقسيم الممتلكات العثمانية فى الشرق الاوسط

وبعد هزيمة المانيا وحلفائها صارت العراق فى منطقة نفوذ بريطانيا ، واتضح ان هدف بريطانيا وفرنسا لم يكن كما زعم الرئيس الامريكى ولسن هو تحرير الشعوب بل استعمارها واخيرا اخضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسى ، والعراق وفلسطين للانتداب البريطانى اعتبارا من ابريل سنة ١٩٢٠ وثار العراق على الانتداب ثورة عارمة جعلت بريطانيا تحتال فتعقد معه معاهدة على اساس الاستقلال ولكنها تربطه ببنود تحقق لها السيطرة على شئون العراق الداخلية والخارجية · ولما اقترب موعد انتهاء المعاهدة قدمت بريطانيا صورة معاهدة جديدة الى مجلس الوزراء العراقى الذى قدم شروطا ليقبل هذه المعاهدة الا ان المندوب السامى البريطانى رفض هذه الشروط وخير العراق بين قبول المعاهدة كما هى أو تسليم ولاية الموصل لتركيا الحديثة فاضطرت الحكومة العراقية مرغمة الى قبول هذه المعاهدة الظالمة ·

ويقول المؤلف انه منذ خضوع العراق للانتداب البريطانى ، بدات ايران تثير مشاكل الحدود مستغلة التفرقة المذهبية ، وحوادث الحدود التى تقع من المخلين بالامن ، وعدم تعاون الدولتين فى حل مشكلة الاكراد ، وغير ذلك من الاسباب التى أوضحها · ويقول فى ختام الفصل ان الحكومة البريطانية كانت خلال ذلك تسعى حينا لحسم الخلاف ، ولكنها تسعى أحيانا اكثر ان تزيدها اشتعالا وفق ما تستوجبه مصلحتها ·

أهمية العراق لبريطانيا :

فى فصل جديد يتحدث عن أهمية العراق لبريطانيا ، فيقول ان العراق سوق جيدة لتصريف مصنوعاتها فى هذا البلد الزراعى الخصيب ، ثم ان حاجتها شديدة الى ما تحتويه البلاد من النفط ، فوق ذلك من اهم الطرق الاستراتيجية التى تربط آسيا واوربا ، وسهولة ارضه تجعله مهما من ناحية المواصلات الجوية · كما ان وجودها هناك يساعدها على الوقوف فى وجه الطامعين فى الخليج العربى ، ويساعدها على حماية الهند التى كانت تسمى درة التاج البريطانى ·

وبعد هذا يشرح موقف بريطانيا من نزاع الحدود بين العراق وفارس ، فيقول ان العراق كان يعتبر مستقلا نظريا وان كان فى الواقع لا هو مستقل فى الداخل ولا فى الخارج فهو مكره على قبول مشورة بريطانيا طلبها ام لم يطلبها · وكانت دولة فارس أو ايران ترقب ذلك عن كثب لتحصل على كل ما يمكن من المكاسب · وكان لبريطانيا بعض مواقف صلبة ازاء المطامع التوسعية فى العراق ، ولكنها كانت تفهم الحكومة العراقية أن ذلك سيظل مادام الانتداب قائما ، أى مادامت العراق تحت الحماية البريطانية ·

ثم ينتقل فى الفصل نفسه الى موقف بريطانيا من قضية ولاية الموصل التى كانت قد هددت بتسليمها الى تركيا الحديثة ما لم تقبل العراق المعاهدة المفروضة عليها ، فيشرح نشأة المشكلة بعد الحرب العالمية الاولى ، ويوضح ما دار فى مؤتمر لوزان بين ممثل بريطانيا وممثل تركيا

الحديثة بسبب الموصل ، ثم موافقة مجلس العصبة سنة ١٩٢٤ على تعيين لجنة تحقيق بناء على رغبة الطرفين . وقد حدث اختلاف فى صفة القرار الذى يصدره مجلس العصبة أيعتبر قرارا ، ام توصية ، ام توسطا ؟ وهل يجب أن يكون القرار صادرا بالاجماع ، ام يجوز أن يكون بالاكثرية ؟ حين وقع هذا الاختلاف احالة المجلس الى محكمة العدل الدولية ، فافتت بأن قرار مجلس العصبة يعتبر ، بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، ملزما للطرفين المعنيين .

وحاولت تركيا اغراء بريطانيا واستمالتها لتساعدها على ضم الموصل اليها ، ولكن بريطانيا رأت ان مصلحتها فى المنطقة ، وان غزارة النفط فيها تقتضى ان تقف الى جانب ضم الموصل للعراق . فاذا كانت بريطانيا قد وقفت موقفا صلبا فى مسألة الموصل فذلك لمصلحتها هى لا لمصلحة العراق . على أن هذا الموقف ، أيا كان سببه ، قد ترتب عليه فشل الخطط التى كانت قد رسمتها ايران لتنفذها عند ضم الموصل الى العراق .

موقف الحكومة العراقية من مشاكل الحدود :

يشرح المؤلف ما أصاب العراق من الاحتلال الفارسى والاحتلال العثمانى ، وما حل به من أوبئة فتاكة ، وما أصاب القوم من تمزق بسبب التفرقة المذهبية ، ويقول انه حين أعلنت الحرب العالمية الاولى كان العراق تواقا الى الخلاص من كل ذلك ، غير انه وقع فى قبضة الانتداب البريطانى . وخلال فترة الانتداب كانت ترد الى العراق مذكرات من ايران ، فيستجيب العراق للمعقول منها ، فلم يستجب مثلا لطلب مد العمل بقانون الجنسية العراقية سنة ١٩٢٤ . وهذا ونحوه مضافا اليه شعور الايرانيين بضعف حكام العراق بسبب سوء الحالة الاقتصادية ، وعدم استقرار الوزراء بسبب ارادة الحكومة البريطانية ، والثورات العارمة ضد الحكم البريطانى .. كل هذا جعل ايران تحاول تغيير الحدود ، ولكن كل محاولاتها باءت بالفشل .

ثم يتحدث المؤلف بعد ذلك بايضاح عن الحدود النهرية ، وعن حدود شط العرب ، ويقول ان الحكومة البريطانية وايران لم تتوصلا الى تعديل ، ولكن ظلت الاعتداءات الايرانية تتوالى على حدود العراق .

الوضع القانونى لشط العرب :

يفرد المؤلف فصلا خاصا بشط العرب الذى هو اكبر موضع للنزاع على الحدود بين العراق وايران . وشط العرب هذا هو المنفذ الوحيد للعراق الى البحر ، ولكن ايران تريد السيطرة عليه ، وبريطانيا كذلك تريد السيطرة عليه لتامين مواصلاتها الى الهند . وقد عجز الطرفان عن الوصول الى اتفاق يرضى مطامعهما ، وسعت بريطانيا الى تدويله على أمل ان يمكنها ذلك من السيطرة عليه .

ويقدم المؤلف شرحا قانونيا وافيا لمفهوم النهر الدولى ومفهوم النهر الوطنى ، وهل يعتبر شط العرب ، تطبيقا على التعريف ، نهرا دوليا يمكن ان يخضع لنظام التدويل . ويخرج من كل ذلك بنتيجة خلاصتها ان شط العرب نهر وطنى يجرى فى اقليم دولة واحدة . وان السفن الايرانية تقوم بالملاحة فيه بحرية تامة بناء على معاهدة ارضروم الثانية ، وكذلك السفن البريطانية بناء على معاهدات التحالف . وعلى هذا يكون تدويله ممنوعا قانونا .

ثم يتبع ذلك بفصل يتحدث فيه عن جزر شط العرب ، وعن الملاحة فيه ، وعن لجنة الصيانة والملاحة الخاصة به ، وعن الرسوم والارشاد والحفر . ثم ينبه الى ان المعاهدات التى عقدت لوضع الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية لم تتضمن اى نص خاص بالتغييرات التى يمكن ان تحصل فى مجرى هذا النهر .

وفى فصل بعد هذا يتحدث عن حق الدولة المنتدبة فى وضع حدود الاقليم الموضوع تحت الانتداب ، فيدلل على ان الدولة المنتدبة لها أن تمارس مظاهر سيادتها ، اما السيادة الحقة فهى لشعوب تلك الاقاليم .

مشكلة الحدود العراقية الايرانية فى عهد الاستقلال :

يفرد المؤلف لهذه المشكلة بابا خاصا يتالف من ثمانية فصول طوال ، يتناول فيها المشكلة من جميع نواحيها . ويبدأ بتمهيد يوضح فيه كيف أن بريطانيا سعت الى اطالة أمد الانتداب على العراق ، وجعلت أمر قبوله فى عصبة الامم مرتهنا بمحض اختيارها . لكن العراق الذى يعرف ان الاستقلال حق لكل شعب خاضع لنظام الانتداب ، طالب بريطانيا بحقه هذا ، وظل يلح فى المطالبة حتى وجدت انه لا مناص لها من تقديم مذكرة تخطر فيها عصبة الامم باعتزامها التوصية بادخال العراق فى العصبة . وفى اكتوبر سنة ١٩٣٢ وافقت الجمعية العامة للعصبة على قبول عضوية العراق .

بهذا صار العراق دولة مستقلة من حيث الشكل ، لكن ايران رفضت الاعتراف باستقلاله ، لان الاعتراف لا يعتبر الزاميا على الدول الاخرى . ولم تكتف بعدم الاعتراف ، وانما اخذت تثير كثيرا من المشاكل على الحدود تهدف من ورائها الى الحصول على مكاسب مقابل الاعتراف باستقلال العراق . وحدث أن ايران الغت الامتيازات الاجنبية فى بلادها وطلبت من العراق ان يلغيها كذلك ، فاستجاب العراق لذلك والغى الامتيازات ، وانتهز ممثل بريطانيا فى طهران هذه الفرصة وقال لوزير البلاط الايرانى انه اذا كانت ايران تعترف باستقلال العراق فان الحكومة البريطانية ستبذل مساعيها لمساندة ايران فى الحصول على مطالبها المعقولة . وكان من اثر ذلك ان اعترفت الحكومة الايرانية باستقلال العراق فى ابريل سنة ١٩٢٩ .

عرض مشكلة الحدود على عصبة الامم :

يقول المؤلف انه بعد اعتراف ايران بالحكومة العراقية ، ساد العلاقات جو من حسن الجوار ، ووجه

شاه ايران رضا بهلوى دعوة الى فيصل الاول ملك العراق لزيارة ايران ، فقبل الملك الدعوة فى ابريل سنة ١٩٣٢ حيث استقبلته طهران استقبالا حافلا ، ولكن ظهر أن ايران كانت تهدف من وراء هذه الزيارة الى اثارة موضوع تعديل الحدود فى شط العرب بالتنازل عن جزء محدد ، ولكن ملك العراق لم يستجب لذلك . ولهذا بدأت الاعتداءات تتوالى على الحدود بعد هذه الزيارة ، ومن ذلك مخالفة السفن الايرانية من تجارية وحربية لتعليمات ادارة ميناء البصرة ، ودخولها الميناء بدون استعانة بالمرشدين الرسميين ، مما قد يسبب تصادما بين السفن ويضر ضررا بالغا بتجارة العراق . ومنها قيام السلطات الايرانية بارغام السفن العراقية على رفع علم ايران ، وقيام موظفى الجمارك الايرانية بدخول المياه العراقية ، ومتابعة عمليات التهريب ، والقبض على بعض الموظفين العراقيين واحتجازهم . ومن الوان الاعتداء فى رأى المؤلف ان ايران أقامت ستة مخافر ايرانية فى الارض العراقية ، وأيضا فان العشائر الايرانية انتهزت الفرصة لتقوم ، بتشجيع من حكومة يران ، بعمليات سلب ونهب واشاعة للفوضى فى المناطق العراقية . ولأن بعض الأنهار مشتركة بين العراق وايران ومعظمها يجرى من ايران الى العراق مثل نهر كنجان جم ، فقد قامت الحكومة الايرانية بتوطين بعض العشائر الايرانية الرحالة على جانب هذا النهر ، وحفرت قناة جديدة ، وبنت سدا على عرض النهر لارواء الأراضى الايرانية الجديدة ، مما أدى الى قطع المياه عن المدن والقرى العراقية التى تعيش على ماء هذا النهر . ويئست الحكومة العراقية من عودة ايران الى الموقف الصحيح ، فقررت اثارة الموضوع امام مجلس عصبة الامم وفقا للفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة . وعرضت المشكلة على مجلس العصبة فقرر بعد طول مناقشة احالة المسألة الى مفاوضات مباشرة بين الطرفين .

القيمة القانونية لمعاهدات وتسويات الحدود أمام مجلس العصبة :

تستند الحدود الحالية بين العراق وايران الى بروتوكول نوفمبر سنة ١٩١٣ ، ومحاضر تخطيط الحدود سنة ١٩١٤ ، ومعاهدة ارضروم الثانية سنة ١٨٧٤ . لكن حكومة ايران - فى رأى المؤلف - تنتهز كل فرصة لتعلن أن هذه الوثائق ليست صحيحة ، وليس لها قوة تنفيذية . وهى لا تثير ذلك بصفة رسمية .

وبعد كثير من الحوار مع بريطانيا التى كانت ترى ان تتقدم هى بشكوى الى العصبة ، قال لها وزير خارجية العراق أنه يريد تقديم الشكوى من العراق مباشرة الى مجلس العصبة ، وقدمها بالفعل فى آخر نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

وقد اوضح مؤلف الرسالة وجهة النظر العراقية فى الشكوى ، واعقب ذلك بعرض وجهة نظر ايران ، واتبع هذا وذاك بعرض وجهة النظر القانونية مستمدا ذلك من آراء كبار علماء القانون الدولى . ثم تحدث عن ماهية المذكرة الايضاحية وعن قيمتها القانونية ، وعن موقف كل من الحكومة العراقية والحكومة الايرانية منها ، وخرج من كل ذلك بنتيجة محددة هى أن معاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧ وبروتوكول سنة ١٩١٣ ومحاضر تخطيط الحدود سنة ١٩١٤ كلها وثائق قانونية رسمية وصحيحة من الناحية الشكلية ، ومن الناحية الموضوعية .

التمهيد لعقد معاهدة سنة ١٩٣٧ :

بناء على قرار مجلس العصبة ، أوفدت الحكومة العراقية وزير خارجيتها ومعه وزير العدل الى طهران حيث قابلا شاه ايران الذى اعترف لهما بمشروعية معاهدة أرضروم الثانية ، ولكنه طلب لأنهاء النزاع أن تتنزل العراق عن ثلاثة كيلو مترات فى شط العرب لتتمكن السفن الايرانية من الرسو فيها . فقال الوزير أن هذا ليس فى حدود صلاحيتهما ، ووعدا بعرض الامر على حكومتهما . ولما عرضا ذلك على حكومتهما رفضته ، لأنه مخالف لنصوص الدستور مخالفة صريحة ، ولكنها - رغبة منها فى انهاء المشكلة - لم تر بأسا من اعطاء هذه المساحة بالايجار اذا وافقت الحكومة الايرانية على مطالب العراق المشروعة .

ويقول المؤلف ان ايران قد قبلت ذلك ، فسحبت العرق شكواها وارسلت وفدا للمفاوضة ، وخلال ذلك وقع انقلاب عسكرى توقفت معه المفاوضات . ويعنى به الانقلاب العسكرى الذى قام به الفريق بكر صدقى . ثم استؤنفت المفاوضات فى فترات متعددة ، وأبدت ايران وجهة نظرها وكذلك العراق وبريطانيا . واخيرا قدمت ايران نقاطا تطلب اعتبارها أساسا للمفاوضات . وملخص هذه النقاط :

١ - الاعتراف ببروتوكول سنة ١٩١٣ ومحاضر سنة ١٩١٤ بوصفها وثائق رسمية .

٢ - ينبغى أن تتنزل العراق عن اتساع يقدر بأربعة أميال فى منتصف شط العرب أو مجرى الملاحة .

٣ - يكون شط العرب مفتوحا للسفن التجارية لجميع الدول على قدم المساواة .

٤ - يكون مفتوحا للسفن الحربية الايرانية والعراقية .

٥ - يتولى الجانبان ابرام اتفاقية لتنظيم الملاحة فى شط العرب .

وتقول المذكرة الايرانية انه عند قبول هذه النقاط ، تعقد معاهدة عدم اعتداء بين الدولتين ، وقبل العراق ذلك . وفى يونية سنة ١٩٣٧ سافر الوفد العراقى الى ايران حيث جرى التوقيع على معاهدة الحدود العراقية الايرانية .

وفى فصل خاص عرض المؤلف لاحكام هذه المعاهدة المكونة من ست مواد ، وملحق وبها بروتوكول من خمس مواد ، ويحلل المؤلف هذه المواد تحليلا علميا رائعا ، وينقدها نقدا موضوعيا يدل على نفاذ بصيرة ، وحسن ادراك ، وعمق فهم ، وسعة اطلاع .

الاتفاق الخاص بتنظيم أعمال لجنة التخطيط :

يقول المؤلف انه بناء على أحكام المادة الثالثة من المعاهدة ، واحكام المادة الاولى من البروتوكول ، اتفق الطرفان على تنظيم أعمال لجنة تخطيط الحدود ، فوضعا منهاجا بمقتضاه تؤلف لجنة لوضع دعامات الحدود ·ثم عرض بنود هذا المنهاج وشرحها ونقدها نقدا علميا موضوعيا ، ثم ذكر الوثائق التى تستند اليهااللجنةفى عملها · ثم يقول فى ختام الفصل ان اللجنة باشرت عملها ، وثبتت بالفعل كثيرا من الدعامات ، ثم توقفت لان مندوب ايران طلب تأجيل اعمالها ،وبسبب ذلك وبسبب قيام الحرب العالمية الثانية لم يتم تعيين خط الحدود كله حتى الوقت الحاضر ·

الوضع الراهن لمشكلة الحدود :

خصص مؤلف الرسالة فصلين قصيرين احدهما لطرق تسوية المنازعات بين العراق وايران ، والثانى للوضع القانونى للمشكلة الناشيء عن تطبيق معاهدة سنة ١٩٣٧ ، ثم انتقل من ذلك الفصل الاخير من الرسالة وفيهيتناول الوضع الراهن لمشكلة الحدود فيقول ان محاولات من الجانبين جرت لعقداتفاقية بشأن الصيانةو الملاحة فى شط العرب وانهما لم يتوصلا الى اتفاق · وآخر اجتماع عقد ببغداد فى مارس سنة ١٩٦٩ لحل المشاكل المعلقة بين البلدين · وقد ابدى الوفد الايرانى رغبة فى عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٣٧ ، فلم توافق الحكومة العراقية على ذلك ، ومن ثم قطع الوفد الايرانى المفاوضة وعاد الى طهران · وعادت السفن الايرانية الى مخالفاتها ، واعلنت الحكومة الايرانية تصميمها على عقد معاهدة جديدة ، مما دعا حكومة العراق الى استدعاء السفير الايرانى، وبينت له مخالفات السفن الايرانية والأجنبية التى ترفع العلم الايرانى · فاعتبر السفير الايرانى ان ذلك ماس بكرامته وسيادة حكومته ، وتطورت الامور حتى اعلنت ايران الغاء معاهدة سنة ١٩٣٧ من جانب واحد ، وصحبت ذلك حشود عسكرية ايرانية بحرية وبريةوجوية على طول خط الحدود ، وقام مندوب العراق لدى الامم المتحدة بابلاغ مجلس الامن ذلك ·

وبعد ان بسط المؤلف ماأجملناه آنفا بسطا وافيا ، شرح وجهة النظر الايرانية شرحا مستمدا ذلك من وثائق الامم المتحدة وغيرها ، وبالمثل عرض وجهة النظرالعراقية، واختتم كل ذلك بان الموقف الحازم الذى وقفه العراق كان له اكبر الاثر فى تراجع الحكومة الايرانية عن موقفها ، وسحبها لحشودها العسكرية على الحدود ·

وفى ختام صفحات الرسالة يقول ، كلنا امل ورجاء ان يسود العلاقات بين الجارتين الاسلاميتين جو من الصفاء والاخوة وتزول الغيوم المتلبدة فى سماء تلك العلاقات والله ولى التوفيق ·

ويلحق بالرسائل ست وثائق رسمية ، وخريطتان ، اما الوثائق فاحداها باللغة الفارسية ،وثيقة باللغة الفرنسية والباقى باللغة الانجليزية ، اما الخريطتان

فاحداهما للحدود العراقية الايرانية فى عهد الامبراطورية العثمانية ، والثانية توضح سير خط الحدود مع الضفة اليسرى لنهر شط العرب ، وتوضح الاستثناء الذى نص عليه بروتوكول سنة ١٩١٧ والذى نصت عليه المادة الثانية من معاهدة سنة ١٩٣٧ ·

ان هذه الرسالة بحث ممتاز ، فيه كل خصائص البحوث الاكاديمية القيمة التى تتناول موضوعها تناولا علميا خالصا بعيدا عن اللغو وعن الانفعالات العاطفية· ولهذا كان من حسنات اللجنة التى ناقشتها ومنحتها درجة جيد جدا مع مرتبة الشرف ان قررت تبادلها مع الجامعات الاجنبية ·

د · بطرس بطرس غالى

■■ عبد الله حسن الاشفل — اتحاد الامارات العربية — رسالة ماجستير غير مطبوعة — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة — ابريل سنة ١٩٧٢ ■■

تقع هذه الرسالة فى ٣٧٠ صفحة ، وقد تقدم بها الاستاذ عبد الله حسن الاشفل لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة · وهى فى مجموعها تدل على المجهود الكبير الذى بذله صاحبها فى الاطلاع على مختلف الصحف والمجلات التى تصدر فى الخليج العربى · الى جانب المراجع الاخرى من عربية وانجليزية وفرنسية. ولا يعنى ذلك المجهود الذى بذله فى اخراج الرسالة فى صورتها المشرقة هذه ،انها جاءت مبرأة من كل مأخذ ، ونحن فى هذا المجال نعرض لمأخذين من هذه المآخذ ·

· اولهما : ان عنوان الرسالة لا يتمشى مع مضمونها ، او بمعنى أدق فان العنوان فيه شيء من اللبس ، اذ يوحى للقارىء بأن الرسالة تتعرض لاتحاد الامارات العربية كما ظهر فى صورته النهائية ، اى الاتحاد الذى يربط حاليا بين سبع امارات عربية فى حين ان الرسالة تدور فى غالبها حول محاولة اقامة اتحاد بين الامارات التسع ، وهو مشروع لم يقدر له الظهور · وفى رأينا ان عنوان الرسالة كان ينبغى ان يكون : المحاولات الوحدوية التى سبقت قيام اتحاد الامارات العربية · اما الاتحاد ذاته فى صورته النهائية فلم تعالجه الرسالة الا بطريقة هامشية ، اذ أن الرسالة كما يقول صاحبها قد تمت كتابتها فى مارس سنة ١٩٧١ وما وقع بعدئذ من أحداث فى المنطقة فيما بين مارس سنة ١٩٧١ وديسمبر سنة ١٩٧١ لم يرد له ذكر فى صلب الرسالة ذاتها وان كان قد أشير اليه فى ختامها ·

اما المأخذ الثانى فهو عدم دقة المؤلف فى رصد المراجع وتبويبها والاهتمام بذكر أكبر قدر ممكن من المعلومات عن كل مرجع من المراجع التى ذكرها او استند اليها ،لكى

يستطيع القارىء أن يلجأ اليها اذا كانت هناك حاجة الى ذلك .وقائمة المراجع فى الابحاث العلمية لا تقل أهمية عن المعلومات التى استخلصها من تلك المراجع ·

وتلك المآخذ لا تقلل من قيمة الرسالة العلمية ، ولا من قيمة التقسيم المنطقى الذى اتبعه المؤلف فى رسالته هذه ·

لقد بدأ الرسالة بوضع خلفية جغرافية وتاريخية واقتصادية واجتماعية للخليج العربى ، ثم تناول الغزو البريطانى للمنطقة ، وظهور الامارات العربية ، كما قدم تحليلا دقيقا للمركز القانونى لتلك الامارات · ثم عرض للسياسة البريطانية فى الخليج العربى من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٨ ثم انتقل من هذا الى مشروع اتحاد الامارات العربية وقد تناول هذا المشروع على ثلاثة مستويات : المستوى المحلى حيث درس مواقف الامارات المعنية من مشروع الاتحاد ، ثم المستوى الاقليمى حيث درس مواقف الدول المنتمية الى تلك المنطقة من الخليج مشيرا بصفة خاصة الى سياسة ايران والعراق والسعودية ومصر ومحللا دور الدبلوماسية المصرية فى الخليج العربى تحليلا جريئا وواقعيا · ثم المستوى العالمى حيث عرض لدبلوماسية كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى الخليج العربى ·

وينهى الرسالة بفصل ختامى يتحدث فيه عن مستقبل الظاهرة الاتحادية فى الخليج العربى ، وحبذا لو أن هذا الفصل الختامى كان على مثل مستوى باقى فصول الرسالة ·

على أن الرسالة فى مجموعها باكورة تبشر بمستقبل علمى زاهر لصاحبها

■ ■ فؤاد حمدى بسيسو – تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلى – منشورات دائرة الابحاث والدراسات – البنك المركزى الاردنى – عمان ١٩٧١ ■ ■

أهدانى صديقى الاخ العزيز فؤاد حمدى بسيسو نسخة من كتابه القيم بعنوان ، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلى ، · لقد تقابلنا والزميل العزيز خلال اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر مقاطعة اسرائيل الذى عقد بمدينة الجزائر وانتهت اعماله فى اول مارس الماضى · وكان موضوع الكتاب ومحتوياته مثار تعليق وبحث ودراسة اعضاء وفود الدول العربية للمؤتمر ، فهو تقييم شامل لنشاط اجهزة المقاطعة العربية ومدى فاعليتها فى مواجهة التحديات الاسرائيلية ·

والصديق المؤلف من مواليد يافا ، ويعمل باحثا اقتصاديا ورئيسا لقسم الوثائق والعلاقات العامة فى دائرة الابحاث والدراسات بالبنك المركزى الاردنى ، وقد قام باعداد عدة ابحاث منها ، المحتوى الاقتصادى الاسرائيلى لحرب حزيران ١٩٦٧ ، وآخر عن الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، ·

ويقع الكتاب فى ٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط ، وهو فى الاصل رسالة للماجستير اعدها المؤلف عن هذا الموضوع فى جامعة الاسكندرية ، وقدم للكتاب الدكتور خليل السالم محافظ البنك المركزى الاردنى ، فأشار الى اهمية قيام اجهزة المقاطعة العربية لاسرائيل بتقييم جهودها ومدى تأثيرها على نمو الاقتصاد الاسرائيلى ، واضاف ان الاهتمام بتقييم اى جهد عربى على اساس القياس الموضوعى الدقيق اهتمام ضعيف جدا ، فلم يكن التقييم الموضوعى من العناصر الاساسية للادارة العربية ، ففى احيان كثيرة يكتفى بالنيات او الاقوال او المقررات او الخطط على الورق · أما ما ينقل منها فعلا الى حيز الواقع او التنفيذ العملى ، فليس من شأن احد · ولا تختلف اجهزة المقاطعة عن غيرها من الادارات العربية فى موقفها من التقييم الذاتى ، وعلى ذلك فهو يعتبر فقدان هذا التقييم او المؤشرات التى تدل عليه تقصيرا لا يغتفر ·

والآن قبل ان نستعرض الكتاب اود اثارة النقاط التالية :

اولا : ان البحث أول دراسة من نوعها تتعرض لدور المقاطعة الاقتصادية العربية فى الحرب الشاملة ضد اسرائيل ، وتتعرض بمنهج تاريخى وتحليلى لتأثير المقاطعة على الاقتصاد الاسرائيلى ، وتقييم جوانبها السلبية والايجابية ·

ثانيا : ان البحث بمثابة نقطة البداية فى طريق النقد الذاتى ، واعادة تقييم اجهزة الجامعة العربية مستفيدين بثغرات الماضى وخبرات الممارسة العملية ·

ثالثا : ان المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل من وجهة نظرى – رغم ما قد يثار حولها من مظاهر تقصير – من أنجح الاسلحة العربية التى تقوم بدورها الفعال فى فرض حصار اقتصادى حول اسرائيل فى حدود امكاناتها المحدودة ، بقدر ما تلقاه من استجابات من حكومات وشعوب الدول العربية لتنفيذ مخططاتها ·

وقد يكون رفع اعتمادات جهاز (مقاطعة المقاطعة) الذى انشأته اسرائيل لمواجهة جهازنا العربى الى ٣٠ مليون دولار سنويا أصدق دليل على فعالية المقاطعة ·

رابعا : ان الكتاب يعتبر باكورة المؤلفات الاقتصادية التى تنشرها دائرة الابحاث والدراسات فى البنك المركزى الاردنى · وقد نادى الدكتور سعيد النابلسى المدير التنفيذى للدائرة ، بأن يكون هذا البحث بمثابة حافز لاثارة المناقشة العلمية حول جوانب المقاطعة الاقتصادية العربية ، والسبل الى جعلها اكثر فاعلية ، وبالتالى تحقيق الاسهام المبدىء فى دفع المقاطعة الاقتصادية لتحقيق اهدافها ·

وينقسم الكتاب الى اربعة فصول رئيسية ، يتعرض الفصل الاول للمقاطعة الاقتصادية العربية تاريخيا وتنظيميا ضمن دراسة الهيكل التنظيمى لاجهزة المقاطعة ، الى التعرض لاهدافها ومبادئها ووسائلها ، الى دور المقاطعة كسلاح من اسلحة الحرب الاقتصادية الفعالة ·

ويتعرض الفصل الثانى للهيكل الاقتصادى الاسرائيلى مبتدئا بالصناعة وخصائصها ومقومات نجاحها ، وما يصادفها من مشكلات ، ثم الهيكل السلعى للتجارة الخارجية الاسرائيلية ، والتوزيع الجغرافى لها ، مع التركيز على دول غرب اوربا ، وعلاقة اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة ، ثم اتجاهات تجارتها الخارجية فى المستقبل • ويختتم هذا الفصل ببحث أثر التمويل الاجنبى والاستثمارات على الاقتصاد الاسرائيلى •

وخلال الفصلين الثالث والرابع ، تبدأ دراسة تحليلية عن اثر المقاطعة الاقتصادية العربية السلبية والايجابية على الاقتصاد الاسرائيلى وتجارة الترانزيت والتنمية فى اسرائيل • ثم تحليل للمقاطعة فى دور التطبيق والثغرات التى نشأت من اساليب الشركات الاجنبية ، مع شرح بعض نماذج للمواجهة مع اسرائيل • ويختتم البحث بتوجيهات لدعم المقاطعة على المدى القصير والبعيد •

المقاطعة العربية تاريخيا وتنظيميا :

فمن الوجهة التاريخية ، يمكن التمييز بين مرحلتين • الاولى وقد بدأت على المستوى الشعبى منذ عام ١٩٤٦ الاستيطان الصهيونى فى المنطقة ، ومحاولات بناء صناعة يهودية تسهم فى استيعاب المهجرين من انحاء العالم •

وبعد حرب فلسطين تبدأ المرحلة الثانية بشكل رسمى وفى اطار جامعة الدول العربية • وتميزت بوجود مخطط متكامل وهيكل تنظيمى لجهاز دائم لتحقيق اهداف المقاطعة ، يعتمد على اركان ثلاثة :

اولا : مكتب رئيس للمقاطعة ـ مقره دمشق ـ تابع للامانة العامة للجامعة العربية ، ويرأسه مفوض عام ومهمته ادارة جهاز المقاطعة وتنسيق سياساتها مع الدول العربية ، وتقديم تقرير نصف سنوى عن نشاطات الجهاز لمجلس الجامعة •

ثانيا : المكاتب الاقليمية للمقاطعة ، وتنشأ فى كل دولة عربية ، وتعنى بكل شئون المقاطعة سواء فى اصدار قراراتها أو مراقبة احكام الرقابة لمنع تسرب البضائع الاسرائيلية • ويراس المكتب مدير اقليمى ، ويضم ضابط اتصال يعمل كحلقة وصل بين الدولة ومكتب الرئيس بدمشق •

ثالثا : المؤتمر الدورى لضباط اتصال المكاتب الاقليمية ، ويدعو اليه المفوض العام مرتين كل عام • وهو السلطة العليا فى جهاز المقاطعة ، ويقوم بدراسة واصدار التوصيات فى كل شئون المقاطعة ، ورفع هذه التوصيات الى حكومات الدول العربية لتنفيذها وفقا لتشريعاتها الخاصة ، وان كان يحكمها جميعا قانون المقاطعة الموحد •

وقد قسم الكاتب وسائل أجهزة المقاطعة لتنفيذ أهدافها الى وسيلتين :

الوجه السلبى للمقاطعة ، ويتمثل فى عدم التعامل المباشر أو غير المباشر مع اسرائيل • ويدخل فى اطارها مواجهة محاولات اسرائيل لاعادة بيع منتجاتها فى الاسواق العربية عن طريق دولة اجنبية ، او محاولة سيطرة رءوس الاموال الصهيونية ذات الجنسية غير الاسرائيلية على الاقتصاد العربى •

الوجه الايجابى للمقاطعة ، ويتمثل فى الحد من تدفق رءوس الاموال الاجنبية الى اسرائيل ، ومنافسة الصادرات الاسرائيلية فى أسواقها التقليدية ، وعرقلة مجهوداتها للحصول على المواد الاولية اللازمة لصناعاتها •

وفى مجال استعراض سلاح الحرب الاقتصادية ومدى فعاليته ، يعود الى سياسة الحصار القارى التى فرضها نابليون لاخضاع أوربا فى حروبه ، وكيف أنشأت المملكة المتحدة ، فى أوائل الحرب العالمية الثانية ـ وزارة للحرب الاقتصادية تقوم بتحديد الاهداف الاقتصادية لدول المحور ، بحيث يتم تدميرها بالتنسيق مع سلاحى الطيران والبحرية •

ومن خلال دراسة مقارنة لاسلحة الحرب الاقتصادية مع أسلحة المقاطعة العربية ، عدد أساليب الاولى فتعرض للحصار البحرى ، وحظر النقل ، والتعامل فى البضائع المحظورة ، ثم الرقابة على الصادرات والواردات ، ثم نظام القوائم السوداء الذى بدأته المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الاولى لتتبع المنشآت والمؤسسات فى البلاد المحايدة التى تقوم بالتهرب من الحصار المضروب حول العدو وتتعامل معه تجاريا ، كما عرف نظام القوائم المشكوك فيها •

وأخيرا سلاح المشتريات التمويلية حيث تقوم الدول المتحالفة فى الحروب العالمية بشراء المواد الاستراتيجية من الدول المحايدة ـ وان زادت عن إحتياجاتها ـ لمنع تصديرها للعدو • ويخلص الكاتب الى أن المقاطعة العربية رغم استخدامها لعدد من هذه الاساليب ، الا أنها تتعامل بالاسلوب السلمى ، وتستبعد الجانب العسكرى من الحرب الاقتصادية ، وبذلك فالحصار حول اسرائيل غير كامل حيث وضعت تعليمات المقاطعة العربية ، بافتراض ان الدول العربية فى حالة حرب مع اسرائيل ، وليست فى حالة صدام عسكرى مباشر وفعلى •

الاقتصاد الاسرائيلى :

ومع أن الكاتب قد افاض فى هذا الفصل حتى استحوذ على أكثرمن ثلث البحث ، الا أن التركيز الزائد والتوسع فى عرض الاحصاءات والبيانات عن الاقتصاد الاسرائيلى ، قد زودنا بالملامح الاساسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ذات الصلة باحتمالات التاثير عليها من قبل المقاطعة واهمها قطاع الصناعة ، والتجارة الخارجية والتمويل الاجنبى • وواضح أن مستقبل النمو الاقتصادى الاسرائيلى يرتبط بامكانات التوسع فيها •
وتجدر الاشارة الى الاتى :

ان عمر الصناعة الاسرائيلية لا يعود الى اعلان قيام اسرائيل ، وانما يرجع الى فترة الانتداب البريطانى ،

حيث توافر للنشاط الصناعى اليهودى المناخ المناسب للنمو السريع . هذا وان كان اهمالها للمنطق الاقتصادى السليم بصفة عامة . احد سمات التصنيع ، حيث أن الاعتبارات العسكرية ومحاولة استيعاب المهاجرين والعقائد السياسية للاحزاب الحاكمة تلى عليها الموافقة على مشاريع ، بغض النظر عن مقوماتها الاقتصادية .

تتمثل مشكلات الصناعة الاسرائيلية فى افتقارها الى العديد من المواد الاولية وموارد الطاقة المحلية وارتفاع مستويات الاجور ، نظرا لتمتع القوى العاملة فى اسرائيل بقوة سياسية لها وزنها . ممثلا فى الهستدروت ، ثم اعتماد الصناعة على السوق المحلية التى تستوعب أكثر من ٨٠ فى المائة من الانتاج ، واخيرا تجىء بعد الاسواق الخارجية عن صادرات اسرائيل التى تتركز فى الماس ٣٠ فى المائة ـ الحمضيات ١٦ فى المائة ـ الكيماويات ٧ فى المائة ـ المواد والمنتجات الغذائية ١٢ فى المائة ـ المنسوجات ٨ فى المائة ـ المعادن ٦ فى المائة .

اذا كانت الولايات المتحدة تمثل مكان الصدارة فى تجارة اسرائيل الخارجية ، فان المملكة المتحدة والمانيا الغربية ثم هولندا وبلجيكا وفرنسا تليها فى الترتيب ، فقد اسهمت الدول الثلاث الاولى بحوالى ٥٢٫٩ فى المائة من واردات اسرائيل خلال ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ، ومانسبته ٣٨٫٧ فى المائة فى المتوسط من صادرات اسرائيل خلال نفس المدة . وقد ساعد على نمو التجارة الخارجية الاسرائيلية انتشار القوى الاقتصادية واليهودية فى مراكز العالم الحيوية ، واقامة الغرف التجارية المشتركة ، ونشاط الجهاز الدبلوماسى الفعال . وتطور عدد سفن الاسطول التجارى ، والاشتراك فى المعارض الدولية من خلال شركة حكومية خاصة قامت بالاشتراك فى ١٦٤ جناحا تجاريا ، حضرها حوالى ٨٠ مليون شخص خلال ١٥ سنة ، هذا بالاضافة الى وسائل دعم وتشجيع الصادرات التقليدية .

ارتباط الكيان الاقتصادى الاسرائيلى برأس المال الاجنبى ، وقد ساعد على ذلك قانون تشجيع الاستثمار الاجنبى لسنة ١٩٥٩ . كما اسهمت اليهودية العالمية ، عن طريق التمويلات الخاصة أو شراء السندات أو الاستثمار ، فى تمويل ٦٠ فى المائة من اصول العجز المتراكم فى ميزان المدفوعات الاسرائيلى خلال الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ .

أما تمويلات الحكومة الامريكية ومساعداتها الفنية . فقد انسابت الاولى خلال نفس الفترة بمتوسط سنوى بلغ ١١ مليون دولار . بينما بلغت الثانية حوالى ٢٣٦ الف دولار سنويا ، هذا بالاضافة الى الاستثمار الخاص الذى ينتظر أن يتجه الى اسرائيل بمعدل ٨٠ مليون دولار سنويا ، حتى أصبحت المشكلة المالية تكمن فى كيفية الاستثمار ، وليست فى مصادر الحصول على الاموال .

المقاطعة العربية والاقتصاد الاسرائيلى :

ويتولى هذا الفصل بالدراسة التحليلية طبيعة التاثير الاقتصادى للمقاطعة العربية بوجهيها السلبى والايجابى على الاقتصاد الاسرائيلى ، وقد عالجها خلال احتمالات فك حصار المقاطعة . وما يستتبع ذلك من آثار :

اولا : طبيعة المنتجات المحتمل استيرادها من الدول العربية واهمها النفط ، والقطن والحبوب ، والمواشى ، والاغنام ، والزيوت النباتية ، والصوف ، والمعادن . وقد وضعت أجهزة المقاطعة قواعد للتجارة مع الدول المحيطة باسرائيل لمحاولة منع تسربها مما أدى الى تقهقر ظروف التجارة الاسرائيلية . وقد أورد كشفا باجمالى الواردات الاسرائيلية المحتملة من الاسواق العربية اذا فك هذا الحصار .

ثانيا ـ حرمانها من تنشيط حركة تجارة الترانزيت والاستفادة من موقع فلسطين الجغرافى وذلك سواء بالنسبة للسلع او المنتجات المحلية أو النفط العربى عن طريق الانابيب ، فمثلا لو لم توجد المقاطعة ـ فى رأى الباحث ـ لوصلت نهاية شبكة انابيب التابلاين من رأس التنورة فى السعودية الى حيفا بدلا من صيدا فى لبنان ، حيث المسافة اقصر ، فهى حاليا تمر فى الاردن وسوريا ولبنان بدلا من الاردن وفلسطين فقط .

ثالثا : تصدير الخدمات فى ميادين السياحة والطب والتعليم والادارة والنقل ، ويرى بعضهم ان بيع خدمات اسرائيل للدول العربية اهم من المنافع التى يمكن أن تعود على الاقتصاد الاسرائيلى اذا اختفت المقاطعة .

هذا بالاضافة الى الاستفادة من العمالة العربية الرخيصة . وقد لجأت اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ حتى عام ١٩٦٩ الى تشغيل حوالى ٥٠ ألف عامل عربى . وكان ذلك عاملا فى عدم ارتفاع مستويات الاجور ، رغم ما اصاب اقتصادها من انتكاس أثر حرب يونية .

رابعا : ان المقاطعة الايجابية يمكن أن تؤثر على بعض قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى ، ولا يمكنها ان تؤثر على بعضها الاخر . ففى ميدان التجارة الخارجية وجد امكانية قيام منافسة بين الصادرات العربية والاسرائيلية المماثلة والتى تشكل حوالى ٣٠ فى المائة من اجمالى الصادرات الاسرائيلية . اما من ناحية منافسة الصناعات الاسرائيلية . فيخلص الباحث الى امكان منافسة البتروكيماويات والبلاستيكات والمنتجات الطبية ، وخاصة فى أسواق الدول النامية ، ويمكن لجمهورية مصر أن تقوم بالدور القيادى عندما تجتاز صناعاتها مراحلها الاولية .

خامسا : صعوبة تاثير المقاطعة على الصادرات غير المنظورة كالسياحة والنقل . او بالنسبة للواردات حيث انها مرتبطة بعملية منحها الهبات والقروض التى تخضع لاعتبارات سياسية . بالاضافة الى أن ٨٠ فى المائة منها تصل من الولايات المتحدة واوربا وكذلك استحواذ الماس الطبيعى (الخام) على ١٥ فى المائة من اجمالى الواردات وهو مادة لا تستوردها الدول العربية . أما فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى فيمكن أن تلعب المقاطعة دورا اكثر ايجابية ، اذا وضعنا فى اعتبارنا قوة الجذب الاستثمارى التى توفرها اقتصاديات الدول العربية فى هذه المرحلة .

المقاطعة العربية فى التطبيق :

ويقيم الباحث فى هذا الفصل الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لمواجهة الحصار الاقتصادى الذى فرض من حولها وكذلك النجاح الذى حققته اجهزة المقاطعة وذلك فى الاتى :

ـ ارتفاع نسبة الشركات التى ادرجت فى القائمة السوداء ، ثم تراجعت عن ذلك وخضعت لتعليمات المقاطعة ، حتى وصلت الى حوالى ٩٣ فى المائة كما انه من حوالى ٩ آلاف شركة عالمية تمت مقاطعتها منذ عام ١٩٥١ تراجعت حوالى ٩٠ فى المائة منها ، وقامت بتصفية اعمالها او فروعها أو مصانعها فى اسرائيل .

ـ ازدياد نسبة الانفاق العسكرى الى اجمالى الميزانية العامة للدولة · فقد ارتفعت من ٢٩ فى المائة عام ١٩٥٨ الى ٣٤ فى المائة عام ١٩٦٧ الى ٥٥ فى المائة عام ١٩٧٠ · ويرى الكاتب انه لا يمكن ان تتلاشى المقاطعة الاقتصادية ويستمر الانفاق العسكرى فى حجمه واعبائه المالية ، بمعنى انه سيتم تحويل الجزء الاكبر الى تحقيق اهداف اقتصادية أكثر انتاجية ·

ـ ان الشركات الاجنبية عندما تقف امام الاختيار بين استمرار علاقاتها باسرائيل او قطع تعاملها مع الدول العربية ، فانها لا تقارن بين السوقين العربية والاسرائيلية فقط ، وانما تجد نفسها مضطرة الى ان توازن بين حجم السوق العربية ومختلف القوى الاقتصادية اليهودية فى العالم · كما تنظر الشركات الى حجم القوة الشرائية لكلا السوقين وليس الى حجم السكان ، فقد ضمنت اسرائيل لشركة فورد ـ على سبيل المثال ـ تعويض ضعف استهلاك الاسواق العربية فى أسواق افريقيا وغيرها ·

ـ ضغط المؤسسات اليهودية على الشركات الكبرى لعدم الامتثال لاجهزة المقاطعة ، فقد هددت شركات « نابان » لمخازن المواد الغذائية الامريكية ـ وهى اكبر شركة لتوزيع الكوكاكولا ـ بالامتناع عن توزيع انتاج الشركة اذا استجابت ، لتطلبات المقاطعة ·

ـ ان عدم وجود جالية صهيونية فى اليابان جعلها تستجيب لطلبات المقاطعة ، مما دفع اسرائيل الى تنمية ضغط المجموعات اليهودية فى امريكا ضد اليابان · وحضها على مقاطعة المنتجات اليابانية فى السوق الامريكية · وقد نجح هذا الضغط فى ارغام شركة « نيسان » التى تصنع سيارات « داتسون » على تجاهل المقاطعة العربية ·

ـ التدخل لدى السلطات فى الدول الاجنبية لاصدار تشريعات ضد المقاطعة · وقد نجحت القوى اليهودية فى دفع مجلس النواب الامريكى ليحظر على الشركات الامريكية مساعدة اجهزة المقاطعة العربية وعدم تقديم البيانات المطلوبة · كما اصدر الكونجرس الامريكى قانونا

فى منتصف عام ١٩٦٥ يندد بالمقاطعة العربية التى تمارس اعمالا تتعارض مع حرية الشركات ، وتعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية لامريكا .

ـ يعتبر فتح خليج العقبة أمام التجارة الاسرائيلية بمثابة ثغرة فى جدار المقاطعة العربية الايجابية ، اسهمت فى تنمية تجارتها مع كل من افريقيا ومنطقة جنوب شرقى اسيا · كما كان لقصور الدعم العربى الفعال للمقاطعة الاقتصادية ، سواء من حيث التخطيط او التنمية ، أثره فى ترك المجال أمام اسرائيل للتغلغل فى أسواق دول السوق الاوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الاوربية .

وقد اختتم الكتاب ببعض التوصيات لدعم المقاطعة الاقتصادية العربية ، سواء فى المدى القصير أو البعيد ، وهى مطروحة للمناقشة على مستوى الدول العربية وجهاز المقاطعة ، أو للمجالات العلمية التى قد تخرج منها بما يحقق المصلحة العربية العليا ·

د · ايهاب سرور

■ ■ عادل رضا ـ تطور ومسار الحركة الوطنية فى اليمن الديمقراطية ـ دار النصر للطباعة ـ القاهرة ـ ١٩٧١ ■ ■

تجربة الحركة الوطنية التى قادت الجنوب اليمنى المحتل الى الاستقلال باسلوب النضال المسلح . تجربة رائدة من تجارب النضال العربى الحديث . تعكس اصالة الامة العربية ، وتضيف زادا جديدا لخبرات ثورة التحرير المعاصرة فى الوطن العربى .

ولعل من مسئوليه الذين تابعوا عن كثب مراحل هذه الثورة ، وعايشوا ثوارها . أن يقدموا دراساتهم عن تقييم هذه التجربة الرائدة . والزميل الصحفى عادل رضا المحرر بقسم الشئون العربية بمؤسسة اخبار اليوم يقدم دراسته حول هذه التجربة ، مستمدا معلوماتها من قراءاته العديدة فى هذا الموضوع ، ومن الاتصال المباشر مع ثوار الجنوب ، على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية .

والكتاب يقع فى نحو ثلثمائة صفحة مشتملا على ثلاثة ابواب ، اولها باب تمهيدى تناول جغرافية وتاريخ المنطقة ، وثانيها عرض لتصنيف ومنظمات الحركة الوطنية ، وثالثها يتتبع مسار الحركة الوطنية بعد الاستقلال .

الباب الاول ويقع فى نحو سبعين صفحة . مقسم الى فصلين : الاول بعنوان لمحة جغرافية اشتملت على تعريف

الموقع ، والمقصود بمصطلحات الجنوب العربى والجنوب اليمنى ، وملامح المنطقة بعد الاستقلال ، ووضعية السكان ، والمواصلات ، والاهمية العسكرية للمنطقة ، والموارد الطبيعية . والفصل الثانى بعنوان لمحة تاريخية تناول تاريخ اليمن القديم والوسيط والحديث ، وبداية الاستعمار الغربى فى المنطقة ، ومخططات الاستعمار البريطانى ، وفى مقدمتها انشاء اتحاد امارات الجنوب .

والباب الثانى يؤرخ لنشأة الحركة الوطنية مع تصنيف احزابها ومنظماتها ، وهو مقسم الى ثلاثة فصول : أولها لمجموعة الاحزاب السياسية الاقليمية والانفصالية ، وهى فى رأى المؤلف : الجمعية العدنية ، حزب الاتحاد الوطنى ، الحزب الدستورى العدنى ، حزب الامة . وثانى الفصول خصصه المؤلف لمجموعة الاحزاب السياسية التقليدية مثل رابطة ابناء الجنوب العربى ، والوطنية مثل حزب الشعب الاشتراكى ، والجبهة الوطنية المتحدة ، والحركة العمالية والحركة النسائية والحركة الطلابية ومنظمة التحرير . أما الفصل الثالث فقد افرده المؤلف لمجموعة الاحزاب العقائدية القومية ، وهى تشمل فى رأى المؤلف الشيوعيين ، والبعثيين ، والاخوان المسلمين ، وحركة القوميين العرب ، وحركة القوميين العرب فى جنوب اليمن ، والجبهة القومية ، وجبهة التحرير ، والتنظيم الشعبى للقوى الثورية .

أما الباب الثالث فيتبع مسار الحركة الوطنية بعد الاستقلال ، ويقرر المؤلف ان بعض الاحزاب والهيئات السياسية قد اختفى من الساحة ، وبعضها لا زال يعلق لافتات تحمل أسماء بدون مضمون ، وبعضها الاخر قد ذاب فى تنظيمات وطنية رئيسية ، وانتهت بذلك صفته التنظيمية عن الساحة ، وبعضها ايضا قد فقد قواعده الشعبية مثل الاخوان المسلمين ، وفريق آخر يشق طريقه على درب النمو والاستمرار فى طريق العمل الشعبى والنقابى مثل الحركة العمالية والنسائية والطلابية ، وجانب آخر ظل طوال مرحلة النضال فى تحالفات غير متينة مع فصيلتى الثورة : الجبهة القومية وجبهة التحرير ، كالبعثيين والشيوعيين ، واستطاع أن يحتفظ له ببعض الوجود فى المنطقة .

اما الفريق الاخر والهام (الجبهة القومية وجبهة التحرير) فهو الفريق القائم الان على الساحة ،نظرا لان عناصره وتجمعاته من اهم الفصائل الثورية التى شاركت فى معركة التحرير وبينما نجد الجبهة القومية قد تسلمت مقاليد الحكم ، فان جبهة التحرير لا زالت تعيش فى المنفى بعد الاستقلال . وفى هذا الصدد يرى المؤلف ان مستقبل الثورة مرتهن الان بتلاحم القوى الثورية التى قادت النضال القومى وتوحيد اداتها . ويترك المؤلف للثوار أنفسهم الحوار لكيفية تحقيق هذه الوحدة واسس تكوينها . مؤكدا ان استمرار انقسام الحركة الوطنية ، مهما كانت دوافعه ، يؤدى الى هدر طاقات النضال .

وبعد هذا العرض الموجز لمحتويات الكتاب اود ان أسجل ثلاث ملاحظات :

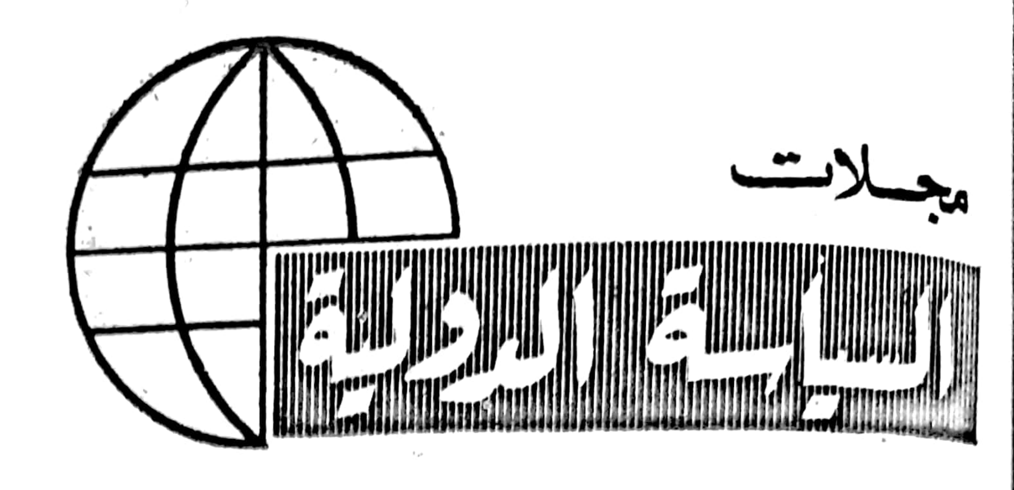
الملاحظة الاولى تتعلق بمدخل الدراسة ، فنشوء ونمو الحركة الوطنية لا يبدأ من فراغ ، وانما فى ظل ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية ، وفى اطار ملابسات سياسية معينة . واذا كان موضوع الكتاب يتناول بالحديث الحركة الوطنية ، فكان جديرا بالمؤلف ان يحدثنا فى الباب الاول عن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية التى نشأت ونمت فى ظلها الحركة الوطنية ، بدلا من تركيز الحديث عن جغرافية وتاريخ المنطقة التى شغلت سبعين صفحة ، وهى لا تصلح مدخلا للحديث عن الحركة الوطنية . كما أن المؤلف اغفل ذكر ارهاصات الحركة الوطنية التى تتمثل فى جذور المقاومة القبلية ، قبل ان يعرف شعب المنطقة مفهوم المنظمات الوطنية الثقافية او السياسية .

والملاحظة الثانية تتعلق بتصنيف الاحزاب والمنظمات الوطنية فى الباب الثانى ، وهو فى رأينا تصنيف لم يستند الى اسس واضحة ، اذ يؤخذ عليه عدم توخى الدقة فى بعض الحالات . مثال ذلك جبهة التحرير التى ادرجها المؤلف ضمن مجموعة الاحزاب العقائدية والقومية فى حين ان الجبهة بحكم طبيعة تكوينها الائتلافى لا يمكن اعتبارها حزبا عقائديا ، وهى بحكم قيامها فقط فى منطقة الجنوب لا يمكن اعتبارها حزبا قوميا مثل حركة القوميين أو حركة البعثيين مثلا التى لها فروع فى كثير من البلاد العربية . كما ان الحركات العمالية والنسائية والطلابية لا تعتبر منظمات او احزاب بالمفهوم السياسى ، وانما هى تجمعات جماهيرية تفتقر الى التنظيم ، والى مقومات المنظمة السياسية ، ويمكن لقواها ان تتوزع بحكم اتجاهاتها المتعددة على مختلف التيارات السياسية والعقائدية الموجودة داخل الحركة الوطنية .

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالعرض التحليلى الذى قدمه المؤلف ، حيث اعترضت هذا التحليل فى بعض الاحيان صفحات مطولة بلغت أحيانا عشرا ، استشهد فيها المؤلف بنصوص من بيانات الاحزاب والمنظمات والتقارير المختلفة ، مثل الصفحات من ١١٠ الى ١١٧ ، والصفحات من ١٣٠ الى ١٤١ ، وهذه الصفحات تضعف العرض التحليلى ، وكان يمكن استخلاص مضمونها فى سطور ، والحاق النصوص الكاملة فى ختام الكتاب كملاحق يمكن الرجوع اليها لمن يريد الاستزادة .

وفى ختام هذا العرض لا يسعنا الا أن نهنىء الزميل الصحفى عادل رضا على كتابه الذى يعد من الكتب القلائل التى تناولت الحركة الوطنية فى اليمن الديمقراطية . على ان ملاحظاتنا لاتقلل من اهمية الكتاب فيكفى المؤلف مبادرته الى تقديم هذا الموضوع الجديد ، واجتهاده فى تقديم اطار عام للحركة الوطنية فى اليمن الديمقراطية .

احمد يوسف القرعى



LE MONDE diplomatique

صحيفة «ليموند ديبلوماتيك» - باريس - عدد مايو ١٩٧٢ - مقالات :

- عظمة ام تدهور ؟ ، بقلم جان باتسيت دوروسيل .
- أصبح الاتحاد السوفيتي الان متعاون مع الولايات المتحدة ، بقلم : نيفيل براون .
- العملة : خفض الدولار يبرز الصعوبات الاقتصادية ، بقلم : كريستيان جو .
- الرأسمالية : التوسع الاقتصادى فى الخارج ، بقلم: جان فرنسوا لاندو .
- مشكلة النمو الاقتصادى ، بقلم: جورج الجوزى .

اشرك هذا العدد من صحيفة ليموند ديبلوماتيك عددا من كبار الكتاب لتقديم مجموعة من المقالات عن الولايات المتحدة ، تناولت موضوعا يهم القارىء العربى وهو : « تدهور النفوذ الامريكى » . ان الهدف الذى تسعى اليه الصحيفة من خلال هذه الكتابات ، هو ابراز شتى العوامل التى تهدد النفوذ الامريكى من كل ناحية فى مجالات منها الاقتصاد والسياسة وعلى الصعيد العسكرى ، بل أيضا على المستوى الحضارى . وأهم هذه العوامل الاندفاع المغالى فيه فى التصنيع الذى أفرز فى الولايات المتحدة عددا من العلل سرعان ما تدفقت على سائر دول العالم .

ولكنه يلاحظ ايضا ان هذا التدهور فى النفوذ الامريكى له صفة نسبية ، لان الولايات المتحدة ما زالت تقف على قمة الدول الغنية والقوية . ولكن الى متى ستحتفظ بهذه المكانة ؟ لاشك ان الدولة الكبرى تعانى اليوم من صعوبات جمة فى السيطرة على مواردها الفنية فى الداخل والخارج معا . وهو ما تحاول ان تبرزه المقالات الاتية :

١ - يبدأ المقال الاول تحت عنوان « ١٩٤٥ - ١٩٧٢ : **عظمة .. ام تدهور ؟** » بابراز وضع الدول الاوروبية الغربية بالنسبة للولايات المتحدة ، فيرى الكاتب انها تحيا فى حماية المظلة الذرية الامريكية » ، وان كان يبدو أقل احتمالا اليوم ، أن هناك خطرا يهدد هذه الدول . أما من وجهة النظر الاقتصادية ، فان أوروبا الغربية قد استفادت من المعونة الامريكية فى شتى الصور التى اتخذتها منذ ١٩٤٥ . أما من حيث المكانة ، فان الولايات المتحدة قد ظلت فى نظر الاوروبيين الغربيين والفرنسيين خاصة ، الدولة الاجنبية المفضلة ، بل ان المجتمع الاوربى قد « تأمرك » ، واستوعب مختلف الاساليب التكنولوجية الامريكية التى ادخلت فى حياته الراحة .

ان ما سمى بالثورة الجامعية التى اشتعلت فى فرنسا فى مايو ١٩٦٨ والتى بدأت تحت شعار اليسارية ، قد انتهى بها الامر الى نقل النظام الجامعى الامريكى . وبصفة عامة ، يمكن أن نؤكد انه اذا كانت فرنسا قد واجهت بعد

حرب ١٨٣٠ « أزمة المانية فى الفكر الفرنسى » ، فانها منذ خمسة عشر عاما تعانى من « ازمة امريكية » .

ولكن من الملاحظ أيضا أن ذروة النفوذ الامريكى التى بدت فى الخمسينات قد حل محلها هبوط . ويبدو أن الامريكيين بعد أن بلغوا القمة ، اخذوا يفقدون احتكارهم . ويمكن أن نحدد « نقطة التحول » هنا فى عام ١٩٥٨ ، وهو العام الذى شهد لاول مرة هبوطا فى رصيد الذهب الامريكى .

ويذكر الكاتب انه فى عام ١٨٢٥ تنبأ المؤرخ والمفكر الفرنسى « توكفيل » وميشيل شيفالبين ، بل نابليون أيضا وهو فى منفاه فى سانت هيلانه ، بأن العالم سوف يكون خاضعا يوما ما للولايات المتحدة ولروسيا . ان الجمع بين مساحة كبرى من الارض وموارد غنية يملكها شعب مثابر ، لهو العامل الاساسى الذى يؤدى الى النفوذ والقوة ، لان الدولة الكبرى هى تلك التى تملك القدرة على ضمان امنها بوسائلها الخاصة وضد اى عدو خارجى ، وفى الثلاثينات كان عدد الدول المتنافسة فى النفوذ سبعة . ولكن الاحداث اثبتت أن اثنين منها ، وهما فرنسا وايطاليا ، لم تكونا دولتين كبريين حقيقة . اما المانيا واليابان فقد كانتا دولتان ذاتا نفوذ ، ولكن التحالفات قضيت عليهما . واثبتت بريطانيا من جهتها قوتها ، لانها نجحت فى ضمان امنها خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكنها فى الوقت نفسه استهلكت هذا النفوذ . وانهارت الامبراطورية البريطانية . وأمام تراجع الدول الخمس ، وجد العالم نفسه فى ١٩٤٥ أمام ثنائية الدولتين الكبريين الباقيتين وهما : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وكان الامريكيون فى عام ١٩١٤ قد وجدوا فى سويسرا نموذجا مثاليا للنفوذ الاقتصادى ، لهذا فضلوا العزلة الامنة داخل « القلعة الامريكية » على التدخل . واذا كانت الحرب العالمية الاولى قد انتهت بسرعة ، فان قدرة الولايات المتحدة العسكرية لم تبرز للعالم انذاك

ولكن عندما هاجم اليابانيون بيرل هاربور ، وبدا الخطر النازى يهدد العالم ، شرعت الولايات المتحدة بكافة امكانياتها الاقتصادية الضخمة فى التحول الى دولة عسكرية كبرى ، ذات نفوذجبار . وانتج الامريكيون القنبلة الذرية ، وبقوا الشعب الوحيد الذى يملك هذا السلاح الفتاك حتى عام ١٩٤٩ . وبالتالى أصبح الامن الامريكى شيئا مضمونا . فاتجهت الولايات المتحدة الى الحد من ميزانيتها العسكرية التى هبطت فى نهاية الاربعينات الى ١٢ مليارا من الدولارات . ولكن سرعان ما ظهرت الحرب الباردة ، وصاحبتها حرب كوريا ، فارتفعت هذه الميزانية الى ٤٠ مليارا ، الى أن وصلت فى الوقت الحالى الى حوالى ٩٠ مليارا .

وتختلف سياسة الامر الامريكية عن السياسة السوفيتية فى أن الولايات المتحدة كانت قد ضاعفت انتاجها الوطنى خلال الحرب ، حتى بلغ مستوى الحياة فى هذه الدولة مرتبة عالية ، مما اتاح لهاانطلاقة ضخمة فى مجال الحفاظ على التعادل فى توازن القوى دون أن تحد فى ذلك من تنمية مستوى الحياة المادية .

أما السوفييت فكانوا قد توصلوا خلال الحرب الى تنمية انتاجهم من الاسلحة ، عن طريق تحويل مصانعهم الى الانتاج الحربى . ولكنهم فيما بعد راعوا الحفاظ على تعبئة هذه المصانع . وبفضل نظامهم السياسى فرضوا على المواطنين نفس التضحيات المادية التى كانت جارية خلال فترة الحرب ، اى ان نفوذهم كان نتيجة اقتصاد اجبارى ، فى حين كان بالنسبة للولايات المتحدة شىء استكمالى للرفاهية .

وقد ادركت الولايات المتحدة بسرعة أن عليها أن توزع الدولارات على الدول التى ليس لديها الرصيد الكافى للاستيراد ، لكى تضمن لهذه الدول التشغيل التام . وظهرت فكرة السلفة بالعقد ، ولكن بعد ثلاث سنوات من المعونة غير المنتظمة ، قرر الامريكيون تخطيط هذه المعونة ، وكانت النتيجة أن اقترح الجنرال مارشال فى ٥ يونيو ١٩٤٧ خطته المشهورة .

وهكذا ظهرت فى خط مواز للدبلوماسية التقليدية التى تفترض تساوى جميع الدول فيما بينها ، دبلوماسية أخرى ، اذ أن العالم مهما كان كريما لا يسعه الا أن يمارس ضغوطا مستمرة على الطرف الاخر . لهذا فضل الاتحاد السوفييتى التقشف على معونة مارشال . أما الدول الغربية فلم يتح لها نظامها السياسى الى قبول هذه المعونة .

ويؤكد الكاتب أن ما سمى « بفارق الدولار » من جهة ، وخطة مارشال من جهة أخرى، قد تركا أثرا هاما فى تاريخ العالم تفوق أهميته تلك التى اتخذتها الاحلاف . فقد توصلت الولايات المتحدة الى ابرام تحالفات مع ٤٣ دولة ، بما فيها أمريكا اللاتينية ، ولكنها لم تتح لها الفرصة للالتجاء الى هذه التحالفات . ومن جهة أخرى فان المعونة التى كانت تبذلها للدول الاخرى اتاحت لها ممارسة نفوذ هائل فى الدبلوماسية الغربية، بفضل تهديدها المستمر « باعادة النظر المؤلمة » فى سياستها الاقتصادية تجاه هذه الدول . فمثلا لولا المعونة الامريكية لما دامت حرب الهند الصينية حتى يوليو ١٩٥٤ .

ولكن هذا النظام لم يكتب له البقاء الى الابد . فقد اتى حين من الدهر لم يعد يوجد فارق بين الدولار والعملات الاخرى ، وهنا بدأ النفوذ الامريكى فى التدهور . وان كانت معظم الدول الصناعية الاوروبية قد راعت التسابق للحصول على اكبر جزء من الاستثمارات الامريكية . وفى الوقت نفسه بدأت الولايات المتحدة تبذل معونات ضخمة للدول النامية ، بهدف انتزاع هذه الاخيرة من حيادها ، وادخالها فى دائرة النفوذ الامريكى . ودامت الاحوال على هذه المنوال الى أن بلغ العجز فى الميزان التجارى فى ١٩٥٨ : ٦ مليارات من الدولارات ، بعد أن كان فى ١٩٤٦ لايتعدى ثلث هذه القيمة . واقتضى الامر اقتطاع الذهب من الرصيد .

وفى نفس الوقت ، تم التوقيع فى روما على معاهدة السوق

المشتركة وكسان الامريكيون فى بداية الامر يأملون فى أن تزداد ارباحهم من استثماراتهم الخارجية بعد انشاء السوق المشتركة ، ولكن التعريفة الخارجية المشتركة ، وقفت فى وجه هذه التطلعات • ومن جهة أخرى ، اتحدت ارادتا كل من اديناور والجنرال دى جول للقضاء على اقتراح بريطانيا بانشاء منطقة للتبادل الحر ، كبرى • وخلال الستينات ازدادت الغيوم فى الافق الامريكى ، وخاصة بعد أن انضمت اليابان الى السوق المشتركة • وهكذا تحولت الولايات المتحدة شيئا فشيئا من دور العاطى الحر والمسيطر ، الى الطالب القلق ، وذلك فى سبيل الحصول على مزايا تجارية فى تعاملها مع الاوروبيين •

وعندما قضت الضرورة بتخفيض قيمة الدولار ، تدهورت الامور الى اقصى حد • ثم صدر قرار وقف ابدال الدولار بالذهب ، وكان بمثابة نهاية الوضع المريح الذى عاشت عليه الولايات المتحدة طوال الاعوام السابقة ، بصفتها دولة — كما وصفها الجنرال دى جول — ذات عملة تحل محل الذهب •

ومما زاد الامور تدهورا ، تورط الامريكيين فى حرب فيتنام ، حيث فقدوا ما لا يعوض من رجال ومال ومكانة ، كما فقدوا الى جانب هذا الثقة فى أنفسهم وفى سياستهم القائمة على الاهتمام بالغير دون استشارته •

وفى النهاية يختم الكاتب مقاله بالقول بانه لا يؤمن بان هناك تدهورا أمريكيا ، وانه لا يأمل فى أن يحدث ذلك • ولكنه يرى أن أى تحليل للنظام العالمى الحالى سيبرز تحول العالم من النظام الثنائى الى نظام ثلاثى ، وهو أمر يفترض اعادة النظر فى الفارق بين الوضع العالمى فى الخمسينات والوضع الحالى • فعلى الولايات المتحدة أن تسهم فى المناقشات بين الدول ، بدلا من الرجوع الى الانطواء •

٢ — أما المقال الثانى فيتناول النموذج الامريكى ، وهو تحت عنوان « اعادة النظر من الداخل » ، وتبدأ فيه الكاتبة ، مانويلا سيميوبين ، بتسجيل فشل النموذج الامريكى فى ان يكون مثلا يقتدى به فى العالم • بل أن الامريكيين أنفسهم قد أخذوا اليوم ينظرون الى مجتمعهم بعين ناقدة • وتلاحظ الكاتبة مثلا انه فى ٩٧١ أوردت الاحصاءات أن من بين كل ٨ أمريكيين ، يوجد واحد يرغب فى الهجرة الى الخارج ، وهى نسبة عالية • كما يرى ٦٤ فى المائة منهم أن بلادهم تتخبط فى سياستها و ٤٧ فى المائة قلقون أمام التطور الداخلى الذى يبدو لهم أنه يهدد الوحدة القومية والاستقرار السياسى فى الولايات المتحدة ، بل ويخشون « ازمة حقيقية » • وتتساءل الكاتبة هنا هل أصبح النموذج الامريكى اليوم ملكا للماضى ؟

وتذكر الكاتبة أنه فى الخمسينات، كانت الولايات المتحدة تعد مجتمعا نموذجيا للعالم الحر • فقد كان الرأى السائد وهم افرزته الحرب الباردة من أن المجتمع المثالى هو المجتمع الذى لا توجد فيه طبقات ، بعد ان تتراخى النزاعات الايديولوجية وتسوى مشكلة الزنوج • وكان معظم علماء الاجتماع يتنبأون « بنهاية الايديولوجيات » • بل انه فى عام ١٩٦٤ أكد « سيمو رليبسيت » بأن « التنظيم الاجتماعى فى الولايات المتحدة يمثل بالنسبة لاوروبا صورة للمستقبل ، لان الصراعات الايديولوجية فى هذا المجتمع فى طريقها الى الزوال » •

بيد أن الستينات شهدت عكس هذه التنبوءات • فقد تفجرت أحياء الزنوج ، واهتزت المدن الامريكية الكبرى نتيجة حركات التمرد التى تفشت فى صفوف السكان الزنوج ، الذين أخذوا يرفضون الاندماج ، لانه يفرض عليهم الامتثال للنموذج السائد الابيض • فقد أدى نزوح السكان السود من الجنوب الى المدن الكبرى ، الى أن أصبح ٧٠ فى المائة منهم من الحضريين ، مما يعرقل عملية الاندماج ، ويضيفه الى مصاعب ومشاكل المدن الكبرى • ومن جهة أخرى ، أخذ العمال الامريكيون الذين هم من اصل بولندى أو ايطالى ، يعارضون بشدة الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الامريكية الفيدرالية لصالح الزنوج، اذ رأوا فى هذه الاجراءات مساسا بوضعهم • وهم اليوم الذين يلتفون حول جورج والاس الذى يعارض هذه الاجراءات • ويؤخذ من تقرير وضعته اللجنة الفيدرالية أن الولايات المتحدة فى طريقها الى الانقسام الى مجتمعين منفصلين : الاول مجتمع ابيض يحيا حياة كلها رفاء ، والثانى مجتمع أسود يحيا فى البؤس نسبيا

والجدير بالذكر أن المجتمع الابيض نفسه لا يخلو من الطبقات ، كما يتمتع بالحركة الاجتماعية بدرجة عالية • ولكن يلاحظ انه بالرغم من تزايد عدد الامريكيين الذين تلقوا تعليما عاليا ، فان « هذه الثورة فى التعليم لم تؤد الى تحركات اجتماعية تناسبها ، فان توزيع الدخول فى الولايات المتحدة مازال كما كانت عليه الحال فى ١٩٤٥ • وبالاضافة الى هذه المشكلة ، فان معظم المدن الكبرى الامريكية تعانى من تفشى تعاطى المخدرات ، وتزايد سريع فى نسبة الاجرام التى ازدادت بنسبة ٣٤ فى المائة من يناير ١٩٦٩ الى يونيو ١٩٧١ • وكثيرا ما يتهم البوليس والعدالة والنظام الجنائى الامريكى بالاسهام فى هذا القلق العام الذى قضى على الامن والاستقرار •

وتتساءل الكاتبة : هل توجد ارادة حقيقية لمعالجة هذه العلل أو بمعنى آخر هل يسمح النظام السياسى الامريكى بوضعه الحالى بالاصلاحات اللازمة ؟ من الملاحظ أن السلطة السياسية ضعيفة أمام السلطة الاقتصادية مما يثبت مساوىء النمو الاقتصادى غير الخاضع لاى اشراف ، وأهم هذه المساوىء : تلويث الجو والبيئة ، والانتاج غير الجيد الخ •• كذلك فان تركيز السلطة الاقتصادية بين ايدى عدد من الشركات الكبرى له مساوىء على المستوى السياسى •

وترى الكاتبة أن السياسة الخارجية التى مارستها الولايات المتحدة منذ اعوام ، تشكل احد العوامل التى ادت الى تفكك وحدة المجتمع الامريكى • فبعد ازمة كوبا وسان دومنجو ، أثارت حرب فيتنام فى الرأى العام انشقاقات عميقة • كذلك ادت سياسة شن الغارات والمبالغة فى الرغبة فى اخضاع

شعب فيتنام ، ومجزرة مى لاى ، الى النيل من الصورة التى يراها الامريكيون لانفسهم . وكانت النتيجة ان بدت فى صفوف الشباب والمثقفين حركة تمرد ترفض شرعية النظام القائم الذى أصبح يسلك سياسة تتنافى مع المعتقدات الامريكية التقليدية .

وفى ذهن معظم الامريكيين ان مكانة الولايات المتحدة فى الخارج ترتبط مباشرة بنجاح « النموذج الامريكى » ولهذا تتساءل الكاتبة : هل يمكن أن نستخلص من الصعوبات التى يواجهها هذا النموذج اليوم أن نفوذ الولايات المتحدة فى طريقه الى الافول فى العالم ؟

اما الرد على هذا السؤال فهو ان الولايات المتحدة فى ١٩٧٢ لا يمكنها أن تقوم بنفس الرسالة التى كانت تقوم بها منذ عشرة أعوام مضت ، بالاضافة الى أن وجود معارضة داخلية اليوم ، وحركات تمرد فى صفوف الشباب والمثقفين كل هذا يحد من حرية الحركة فى الخارج بالنسبة للولايات المتحدة . ولكن من وجهة اخرى ربما تسهم هذه العوامل بالذات فى دعم النفوذ الامريكى ، لانها قد ترغم الولايات المتحدة على انتهاج سياسة أقل تدخلا ، وأكثر اعتدالا .

اما الرسالة الامريكية فهى مازالت قائمة ، كما يبدو ذلك فى تصريحات بعض المناضلين فى صفوف اليسار الجديد ، عندما يؤكدون رغبتهم فى اقامة مجتمع جديد يكون مثلا يحتذى به فى العالم اجمعه . كذلك يطالب المتمردون فى الولايات المتحدة باعادة فحص الصورة التى يراها الامريكيون لانفسهم ، ومن خلال هذا النقد الذاتى يتم "استخلاص" نموذج جديد للمجتمع الامريكى .

والواقع - كما كتب سيمور ليبسيت ان الولايات المتحدة ليست ، على وشك الانشقاق الى مجتمعين واحد ابيض يحيا حياة الرخاء ، والاخر اسود يحيا فى فقر . بل انها فى احلامها وقلقها تتحرك لكى تصبح امة من الخارجين عن النظام يرفضون ان يمثلهم اصل واحد ونظام حياة موحد . وقد اكتسب هذا المجتمع وحدة ما ، تتيح له احياء صراعات ايديولوجية ستقودها الى نضوج جديد ، على شرط ان لا تتدخل ردود الفعل العنيفة لعرقلة هذا التطور . وكان الولايات المتحدة على وشك الخروج من فترة المراهقة لكى تتخلى فى الخارج عن النزعة الى التعالى المبالغ فيه ، وتقبل تنوع نظم الحكم والمصالح ، كما بدأت تتقبل فى الداخل تنوعا حقيقيا فى المجموعات والثقافات .

٣ - ويركز المقال الثالث على الدفاع ، وعنوانه « اصبح الاتحاد السوفيتى الان متعادلا مع الولايات المتحدة » ويبدأ الكاتب « نيفيل براون » بتحديد تاريخ أول بوادر الازمة التى تشكو منها الولايات المتحدة وهو ١٩٦٧ ، عندما رفضت الحكومة الامريكية التورط فى نزاعات جديدة : فى نيجيريا والكونجو ومضايق تيران . ومنذ ذلك التاريخ ازدادت الازمة حدة ، الى أن اقتنع معظم الامريكيين فى منتصف العام الماضى بان الحرب التى تورطت فيها الولايات المتحدة فى الهند الصينية كانت امرا سيئا .

ويرى الكاتب فى حرب الهند الصينية اهم العوامل التى أدت الى هذا التطور الذى حدث فى الفكر الامريكى ، ولهذا فانه يستعرض الكيفية التى اندفعت بها الولايات المتحدة الى هذه الحرب . ففى بدايتها كانت هناك مدرسة فكرية تركز على منطقة المحيط الهادى ، وكان هذا الاتجاه منتشرا بصفة خاصة فى صفوف الجناح المحافظ للحزب الجمهورى . وقد قامت هذه المدرسة الفكرية بدور أساسى خلال مرحلة العزلة التى امتدت من ١٩١٩ الى ١٩٤٠ وعندما قامت الثورة الصينية فى ١٩٤٩ ازداد نفوذ هذا التيار الفكرى ، وخاصة عندما قامت حرب كوريا فى ١٩٥٠ .

ولكن التورط الامريكى فى حرب فيتنام جاء فى الحقيقة على يد المثقفين الليبراليين الذين أحاطوا الرئيس كيندى وعاونوه فى تحديد ما سمى « بالحدود الجديدة الامريكية » ، وهم الذين تولوا توضيح نظرية « التمرد المضاد » وبصفة عامة يمكن أن نصف هذا التورط الامريكى فى فيتنام بانه اخر تعبير عن الشعور الامريكى باداء رسالة على المستوى العالمى .

ولكن هذه المثالية التى اتسمت بالاوهام ثبتت استحالة الحفاظ عليها فيما بعد . وشيئا فشيئا ونتيجة للقلق الناجم عن حرب الهند الصينية ، بدأ المناخ النفسى يتغير لصالح الانسحاب التام من الهند الصينية .

ومنذ ان تولى الرئيس نيكسون مقاليد الحكم شرع بمساعدة د . هنرى كيسنجر المختص بشئون الدفاع الوطنى فى وضع الاطار الفكرى لاستراتيجية دولية جديدة كفيلة بارخاء الضغط الذى فرض على طاقات وموارد البلاد . كل هذا دون أن يمس وحدتها ومركزها فى العالم . لهذا اعلن الرئيس الجديد فى يوليو ١٩٦٩ (نظرية جوام) بانه لن يرسل بعد الان قوات برية الى اى مكان آخر يقوم فيه صراع شبيه بالذى حدث فى فيتنام . كذلك أصبح الهدف الاول للسياسة الامريكية فى الهند الصينية ، الحد من المعونة العسكرية بعد عام ١٩٧٢ والاكتفاء بمساعدة لوجستيكية وتغطية جوية .

وفى نفس الوقت . أخذت الولايات المتحدة فى الحد من حجم قواتها المرابطة فى كوريا الجنوبية ، الى أن اصبح نصف ما كان عليه . كما استرجعت اليابان جزيرة اوكيناوا . اما فيما يختص باوروبا والبحر المتوسط ، فقد اكد الامريكيون مرارا أن على الدول الاوربية الغربية أن تتحمل جزءا أكبر من تكاليف الدفاع عن نفسها . ولكن فى نهاية العام الماضى رجعت ادارة نيكسون الى التاكيد بانها لن تسحب قواتها من اوروبا ومن الحلف الاطلنطى ، كما انها لن تتفاوض مع السوفييت فى سبيل اجراء خفض لحجم قوات الدولتين وفى الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تريد أن تحتفظ بنفوذها فى البحر المتوسط ، ولهذا أخذت تمد كلا من اليونان واسرائيل بالدعم العسكرى .

ويفترض الكاتب ان هناك بعض الظواهر قد تحدث خلال هذا العقد ، وهى كفيلة بأن تزيد من سياسة العزلة الجديدة التى شرعت فيها الولايات المتحدة • وأهم هذه الظواهر تلك التى ستنتج من الوضع الاجتماعى فى هذه الدولة الذى يزداد توترا كل يوم • كذلك فان الصعوبات النقدية التى بدت على المسرح الدولى من جهة ، ومنافسة السوق المشتركة واليابان من جهة اخرى ، قد تؤدى ايضا الى بعث سياسة الحماية الاقتصادية وهناك ايضا الهزيمة التى منيت بها الولايات المتحدة فى الهند الصينية ، واخيرا احتمال انتخاب مرشح ديموقراطى على رأس البلاد •

ثم يتساءل الكاتب ما هو الوضع فى الاتحاد السوفيتى ؟ ان هذه الدولة الكبرى تواجه أيضا ازمة داخلية عميقة ، وان كان تحركها يبدو فى مظهره على الاقل متعارضا كلية مع الدولة الكبرى الاخرى • فيلاحظ مثلا المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن أن السوفيت قد خصصوا ما قيمته ١١ فى المائة من الانتاج الوطنى للدفاع فيما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ فى حين لاتتعدى هذه النسبة فى الولايات المتحدة ٥ر٩ فى المائة ، ٨ر٧ فى المائة •

وقد ركز السوفييت بصفة خاصة على البحار ، حيث تمكنوا من خلال ابتكارات تكتيكية من أن يحدثوا تعديلات هامة فى توازن القوى فى العالم • ولاشك ان البحرية السوفيتية قد توغلت اليوم فى أكثر من منطقة بحرية ذات أهمية استراتيجية كبيرة ، كانت فيما مضى مقصورة على السفن الغربية ، مما يزيد من امكانيات البحرية السوفيتية فى التدخل فى حالة قيام ازمة فى هذه المناطق •

اما التغيير الثانى الذى حدث فى توازن التحدى بين الدولتين الكبيرتين منذ ازمة كوبا ، فيتعلق بالاسلحة الاستراتيجيه • وقد حدث تعادل بين الدولتين فى منتصف الستينات ، واليوم تملك الاثنتان ما يفوق ١٥٠٠ صاروخ ، بل ان الاتحاد السوفيتى متفوق على الولايات المتحدة من حيث العدد • وان كان من المستحيل اليوم أن تفكر احدى الدولتين فى القيام بهجوم على الاخرى •

ومنذ ١٢ عاما كان الاعتقاد السائد فى الولايات المتحدة ، وخاصة فى صفوف الديموقراطيين ، هو أن نهاية التفوق النووى الامريكى سوف يشجع السوفييت على الشروع بجراة اكثر فى الحروب المحلية وكان الجنرال ماكسفيل تيلور يدافع عن هذه النظرية فى كتاب أحدث أثرا كبيرا على الرئيس كيندى • اما اليوم فان الامريكيين يحاولون ان يقيموا علاقات مع الاتحاد السوفيتى ، دون أن يفكروا فى حصر الشيوعية السوفيتية • وعلى اية حال ، فان الاتحاد السوفيتى قد وجد فى تحسين وضعه الاستراتيجى ، الثقة اللازمة لاجراء مفاوضات مع الغرب حول مسائل تتعلق بالحد من الاسلحة • ولكن من جهة أخرى قد يجد أيضا الثقة اللازمة لاستعراض قوته العسكرية اذا أتيحت له الفرصة لذلك •

٤ — ويتناول المقال الرابع موضوع « ازمة الدولار تبرز الصعوبات الاقتصادية » ليؤكد الكاتب كريستيان جو أن السبب الحقيقى الذى أدى الى خفض قيمة الدولار هو التدهور النسبى الذى يلازم الاقتصاد الامريكى • فان العجز فى ميزان المدفوعات قد ازداد منذ ١٩٦٠ الى حد بلغ قمة تنذر بالكارثة فى العام الماضى •

ويستعرض الكاتب هنا البنود الثلاثة لميزان المدفوعات ، فيرى انه فيما يخص الميزان التجارى ، كان الامريكيون يحدوهم الامل فى ان نفوذهم التجارى سيتيح لهم التوسع فى التصدير الى حد يفوق سيل الاستيراد الى حد بعيد • ولكن ثبت ان المنتجات الامريكية لم يعد لها نفس المركز فى الاسواق الخارجيه الذى كانت تتمتع به منذ ١٠ اعوام مضت • وخاصة منذ ان ظهرت منافسة شديدة من جانب اليابان والمانيا • ومن جهة اخرى • فان انشاء السوق المشتركة ، وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية ، قد اوقف التصدير الامريكى ، وسرعان ما كشف عن وجود مشكلة زراعية فى الولايات المتحدة •

اما فيما يخص ميزان الخدمات ، فمن المعروف أن المحرك الاساسى الذى اعتمد عليه الامريكيون ، كان الدخل الناتج عن الاستثمارات فى الخارج • ولكن حرب فيتنام من جهة ، والفوائد التى دفعت « للاورودولار » من جهة أخرى ، قد حدت من هذا البند ، الى ان هبط الى ٧ مليارات من الدولارات •

ويرى الكاتب أن الامبريالية الامريكية هى المسئولة الاولى عن هذا التدهور • فقد كانت الاستراتيجية الامريكية قائمة على الاتى : الاستثمار فى الخارج ، لما يجنى فى هذه العملية من ارباح كفيلة بتعويض الهبوط فى نسبة الربح الذى يمكن أن يتحقق داخل الولايات المتحدة • لهذا وحتى عندما ازداد العجز فى ميزان المدفوعات ، كان الامريكيون يواصلون التوسع فى الاستثمار فى الخارج•

ولكن من جهة أخرى ، فان التضخم الذى تفشى فى الولايات المتحدة منذ ١٩٦٦ قد حد من قيمة الدولار • وقد ظن بعضهم أن الزيادات الهامة التى طرات على الاجور كانت نتيجة لارتفاع فى معدل الانتاجية ، او اتفاقية ودية ابرمت بين النقابات وأرباب الاعمال لاحداث توازن فى النمو لصالح الجميع • وقد كان الامر كذلك فى الفترة التى تمتد حتى ١٩٦٥ — ١٩٦٦ عندما كان الاقتصاد الامريكى يمر بمرحلة رخاء لا مثيل له • ولكن فى منتصف الستينات ، أخذت أرباح الانتاجية فى الولايات المتحدة تهبط بشكل ملموس ، وكان من المفروض حينئذ أن تهبط الزيادات فى الاجور • ولكن النقابات لم تمتثل لهذا الوضع ، وكانت النتيجة ان طرات زيادات على الاجور تفوق معدل الانتاجية الذى تحقق • فكانت فى النهاية بمثابة زيادات اسمية لا تتفق مع القوى الشرائية الحقيقية التى تعكس معدل الزيادة فى الانتاجية • وكانت النتيجة ان هبطت قيمة الدولار فى ١٥ اغسطس ١٩٧١ • ولكن الكاتب يلاحظ ان هناك

اسبابا أخرى وراء هذه الحركة النقدية . فقد تكونت خلال السنينات ملامح ثلاث كتل اقتصادية سوف تتعادل فى أهميتها فى عام ١٩٨٠ . وهى تكتلات تعكس تعداد السكان الذى قد يصل الى ٢٠٠ أو ٧٠٠ مليون كحد أدنى للوحدة الديموجرافية والاقتصادية فى المستقبل . وفى ١٩٥٠ كان نصيب أمريكا الشمالية من العالم الغربى يصل الى ٧٠ فى المائة من الانتاج الوطنى ، بينما لا تتعدى نسبة سكانها ٣٦ر٥ فى المائة ، ولكن بعد مرور ٢٠ عاما ، لم يعد نصيب هذه الكتلة الا ٥١ فى المائة من حيث الموارد ، وخلال الاعوام العشرة التالية لن تتعدى ٤٢ فى المائة وسيكون عندئذ مكانا لكتلتين اخريين .

ويكمن الخطر الحقيقى فى نظر الكاتب فى أن الامريكيين ، بعد أن يقرروا الانطواء داخل أراضيهم ، يدركون أن مثل هذا الوضع ليس فى صالحهم . وقد ينتهجون فى مرحلة ثانية سياسة جامدة تجاه اسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط ، بهدف الحفاظ على الارباح التى يجنوها فى الوقت الحاضر من هذه المناطق من خلال شركاتهم الكبرى . وفى هذه الحالة لن يترددوا فى فرض « سلام امريكى » عن طريق الضغط الذرى .

٥ ـ ويتناول المقال الخامس وضع الرأسمالية الامريكية ، فيؤكد الكاتب جان فرنسوا لاندو أن الولايات المتحدة مازالت اليوم الدولة الكبرى الاولى فى العالم من وجهة النظر الاقتصادية ، وذلك بالرغم من الصعوبات التى يلقاها الدولار اليوم فى الاسواق الاوربية واليابانية .

ويبدو فى نظر الكاتب أن تطور الاوضاع فى أوروبا وفى الولايات المتحدة منذ عامين أو ثلاثة أعوام ، يشير الى أن المسئولين السياسيين قد راعوا توفيق الاجراءات الاقتصادية بفترات الحملات الانتخابية التى تجرى فى بلادهم . واذا أردنا أن نلمس مدى قوة الراسمالية الامريكية ، فيمكننا أن نتصفح مجلة ارباب الاعمال « فورتشن » ، لنجد انه فى كل عام تتكون تكتلات جديدة فيما بين الشركات الكبرى . كذلك سنجد أن هناك شركتين أوثلاث أمريكية يصل حجم تعاملها الى ما يوازى الانتاج القومى الذى تحققه هولندة وبلجيكا مجتمعتين .

ويصف الكاتب الرسمالية الامريكية بانها ذات طابع امبريالى ، الى حد يمكن أن نتكلم عن « نمو متزايد امريكى فى الخارج » .

ويوافق تاريخ الاستثمارات المباشرة الامريكية فى الخارج عصر الذهب للدولار . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية فى شكل دولة كبرى ذات نفوذ لا يضاهى فى نفس الوقت الذى وجدت فيه الاقتصاديات الاوروبية نفسها فى حالة ضعف ، بعد ان ذاب رصيدها من الذهب والعملات . ولهذا فانها كانت تحتاج الى حجم ضخم من الواردات لكى يمكنها اعادة بناء اقتصادياتها التى عانت من الحرب . ومن ثم اشتد الطلب على الدولار مدة أعوام عديدة . ولكن لعدة أسباب أهمها التخفيض الذى اجرته الدول الاوربية فى عملتها بالنسبة للدولار فى ١٩٤٩ ، واعتماد الولايات المتحدة خطة مارشال التى كان الهدف منها التعجيل ببناء الاقتصاد الاوروبى ، اختفى الفارق بين القارة الاوروبية والولايات المتحدة شيئا فشيئا . وفى نهاية الخمسينات ، لم يعد يشكل الدولار العملة التى تنفرد باقتصاديات اوروبا . كما لم يعد أى نقص فيه يشكل ازمة لاى رصيد رسمى من هذه العملة التى كانت تملكها دول اوروبا ، باستثناء فرنسا اذ كان قد بلغ حدا مرضيا .

ويلاحظ الكاتب هنا ان تدفق الدولار الامريكى على اوروبا لم يكن مرده الى التجارة الخارجية فقد كانت التجارة الثنائية مصدرا تقليديا للربح بالنسبة للولايات المتحدة وكان ـ على حد قول الكاتب ـ الاوروبيون يدفعون للامريكيين لكى يشتروا منهم .

وفى اول يناير ١٩٥٨ ولدت السوق المشتركة فسجلت المرحلة الفاصلة فى النمو الامريكى المتزايد فى الخارج . فقد تحرك ارباب الاعمال الامريكيون بمهارة فائقة ، الى حد جعل جان جاك سيرفان ستر ابير يحذر من التحدى الامريكى ، ومنذ ذلك التاريخ ، اصبح هذا التحدى « الخطر » الامريكى . فقد كان خطرا أولا على الدول الاوروبية ، وثانيا على الولايات المتحدة نفسها . ففى اول يناير ١٩٧١ قدرت الاستثمارات الامريكية فى الخارج بما قيمته ٧٨ مليار من الدولارات ، وكانت بالنسبة لسنة ١٩٦٠ قد زادت بمعدل ١٤٤ فى المائة .

ونشأت حالة تتسم بالتناقض ، فقد أصبحت الاستثمارات الامريكية فى الخارج تنافس الشركات الامريكية المقيمة داخل الولايات المتحدة . وعلى سبيل المثال فى عام ١٩٦٨ بلغت قيمة المنتجات التى صنعتها المؤسسات الامريكية المقيمة فى الخارج ما قيمته ٦٠ مليارا من الدولارات ، منها ٧٨ فى المائة استوعبتها الاسواق فى الدول التى انشئت فيها و ٨ فى المائة فقط صدرت الى الولايات المتحدة و١٤ فى المائة صدرت الى الدول الاخرى . وفى ١٩٧٠ بلغت قيمة المنتجات ٧٧ مليارا ، فى حين لم تتعد الصادرات من الولايات المتحدة ٢٩ مليارا .

واليوم تخشى الولايات المتحدة من ان تتجه اوروبا الى النمو معتمدة على نفسها ، وخاصة بعد ان اصبحت اوروبا الدول الستة على وشك ان تصبح اوروبا الدول العشر ، وهو أمر لاشك سيعجل بحركة التحرر الاقتصادى الذى شرعت فيه اوروبا .

٦ ـ واخيرا يتناول مقال جورج الجوزى مستقبل الولايات المتحدة ، وهو تحت عنوان « هل النمو الاقتصادى هو المشكلة ؟ » ، فيذكر الكاتب الرأى الذى ابداه معهد التكنولوجيا بماساشوستس والقائم على التوقف عن النمو ، لكى يقرر أن العالم الصناعى يواجه أزمة حادة ناتجة عن الاهداف التى وضعها لنموه .

ثم يستعرض الكاتب العوامل التى زادت من حدة ازمة النمو التى تعانى منها الدول الغنية ، فيراها

فيما يختص بالولايات المتحدة متمثلة فى فشل سياستها الخارجية فى تحقيق اهدافها ، وفى الخلل الذى يعانى منه النظام النقدى الدولى ، وفى مطالب الشعوب البروليتارية ، وفى تولى الصين الشعبية مسئولياتها العالمية ، واخيرا فى ضرورة معالجة تلوث الجو والبيئة . ويبدو ان العالم المعاصر قد اكتشف ان التحول الصناعى لا يضمن الهناء والسعادة للشعوب وانه كلما ظهر مجتمع جديد ، لازمه قلق جديد .

والواقع ان الانسان يحيا فى مجتمع غير كامل ، لن توزع عليه السعادة كما يوزع عليه الماء والغاز والكهرباء وغيرها من وسائل الراحة المادية التى يضمنها المجتمع للفرد .. ومن جهة اخرى ، فان سيطرة رجال الاقتصاد على النفوس قد وارت الى المرتبة الثانية ، كل مشروع له قيمة اجتماعية أو ثقافية .

اما التكنولوجيا فان الكاتب يراها قد تاهت فى مجاهل البحوث ومهاترات الباحثين ، الى حد أصبحت تزيد من المساوىء الجثمانية والنفسية التى تعانى منها الانسانية . ويتساءل بعضهم اليوم هل للتسرع فى التقدم العلمى والتكنيك آثار سيئة على الانسان فى النهاية ؟

ومن الملاحظ مثلا ان الولايات المتحدةمازالت تخصص مزيدا من الاعتمادات للعلوم الطبيعية ، بينما تهمل البيولوجيا والعلوم الانسانية . ومن جهة أخرى . فان النمو يسهم فى توسيع الفوارق فى مستوى الحياة بين المواطنين الذين يحيون فى اطار دولة ، بل ان هذه الفوارق ملموسة بالنسبة للشعوب التى تحيا على هذا الكوكب .. وكل يوم تزداد الهوة بين الذين خرجوا من حالة البؤس ، وبين الذين لم يعد مقدرا لهم ان يتخلصوا من هذا الداء .

ويتناول الكاتب الوضع فى اوروبا ، فيوضح ان الدول التى تفوقت على غيرها من حيث الانطلاق فى النمو ، هى التى تبنى اقل من غيرها تجهيزات جماعية والحقيقة ان الانطلاق فى النمو غير المنسق ، يحد من تنمية مثل هذه التجهيزات الجماعية التى بدونها لا يعرف المواطنون الحد الادنى من الراحة المادية . ويتصور الكاتب ان آلالات التى انتجها الانسان لم تعد تمتثل لاوامر الرجل الميكانيكى ، وكأن الموتورات عندما تسرع فى الدوران ، فان الفرامل تفقد كل فعاليتها .

وفى مجالات الاستثمارات ، فان التوسع فيها يحدث على حساب التشغيل . فقد لاحظ ليفنجسون ان نصف البطالة فى الولايات المتحدة وأكثر من خمسين فى فرنسا انما ترجع الى تزايد المصروفات لصالح رأس المال . والحقيقة ان المؤسسات الكبرى لم تعد تستثمر اليوم الا بهدف الاقلال من الايدى العاملة وقد تستعين لتحقيق هذا بالاعتمادات الحكومية . والدليل على ذلك ان الصناعة التى تقف على قمة النمو ، والتى تنمو باطراد مستمر ، لا تفسح سوى مجال ضيق جدا للتشغيل

اما المؤسسات الاخرى فانها تقف موقف الضحية المفضلة امام المركبات الصناعية الضخمة . فنرى مثلا فى المانيا الفيدرالية وفرنسا وسويسرا ان هذه الدول تلجأ الى عمال غير متخصصين ، يفدون عليها من البرتغال واسبانيا والجزائر ، فى حين تزداد بطالة الكوادر المتخصصة .

وتقوم وسائل الاعلام على طمس معالم المستقبل فى الدول الصناعية . ولكن هناك حقيقة لا جدال فيها ، وعلى الانسان المعاصر ان يضعها نصب عينيه ، وهى ان الالات ستعمل أكثر بينما سيقل عدد العمال الذين يشتغلون .

ويأتى هنا دور التكنوقراطيين الذين يعتقدون عن خطأ انه فى مقدورهم تنظيم حركة الاقتصاد الوطنى ، فيجدون انفسهم فى النهاية أمام اربعة مواقف للاختيار بينها « الى الامام ! » « بسرعة فائقة » « توقف » و « الرجوع الى الوراء » .

وهم اشبه بصبى الساحر غير القادر على التحكم فى حركة التكنولوجيا وحتى اذا مال هؤلاء التكنوقراطيون الى الاقلال من سرعة أو التوقف برهة ، فانهم غير قادرين على تنفيذ هذه الرغبة دون ان ينتج عن هذا اضافة فشل آخر ، وزيادة عدد العاطلين فلا يكاد يظهر فائض حتى يتحول الى احتياج . أليس التقدم الاجتماعى متوقفا على تلبية احتياجات لا يحتاج اليها الفرد ؟ ان ظاهرة « الهيبز » مثلا والعاطلين ماهى سوى « ترف » تختص به المجتمعات الصناعية للغاية .

اما من حيث ترشيد التقدم الفنى ـ وهو ما ينادى به رجال الاقتصاد الامريكيون . فان الكاتب يرى ان مثل هذه العملية ليست مجدية على مستوى العالمى ، وهو أمر مستحيل بالنسبة للدول البروليتارية .

ويصل الكاتب الى هذه النتيجة الهامة ، وهى انه يجب تصحيح حركة النمو ، واضفاء لمسة انسانية عليها ، بدلا من شلها او مناهضتها لان النمو وحده هو الذى سيتيح للانسان القدرة على التحكم فى التكنيكات ، وعلى معالجة البطالة ، وكذا حالة الفقر والبؤس اللذين تحيا عليهما مئات من الملايين لا يصل دخل الفرد السنوى منهم الى ١٠٠٠ دولار سنويا .

ويكمن الحل فى النهاية ـ فى رأى الكاتب ـ فى اعطاء الاولوية للعامل الانسانى على كافة العوامل التكنولوجية وغيرها . لهذا علينا ان نتخلى عن وهم الفعالية الى أقصى حد ، وانتاجية الفرد التى تتجاهل ، التكاليف الاجتماعية ، وعوامل هامشية اخرى . وينظر الكاتب بعين الارتياح الى مجلس اوروبا الذى يبذل حاليا مجهودا لوضع قانون اخلاقى للبحث العلمى . وفى كلية الفلسفة بجامعة فيلادلفيا يحصل الطلبة على درجة علمية تجعل منهم باحثين فى سبيل السلام .

ولكن يجب ان يعجل العالم بمثل هذا التجديد فى النظرة الى النمو ، والا سارع الشباب الى نبذ التقدم الفنى ، وتفضيل الحرف على الصناعات ، وفى النهاية قد يحل العنف محل الديموقراطية .

ويختم الكاتب مقاله بضرورة مواصلة النمو بعد وضعه فى خدمة الانسان ، لان هذا الاخير لم يعد له حجة او عذر لكى يتنصل من مصيره

الانسانى ، فهو اليوم يملك من الامكانيات ما لم يتحه له التاريخ فى اى وقت لتحقيق مصيره •



مجلة الدفاع الوطنى - باريس - عدد يناير ١٩٧٢ - سياسة الدفاع الفرنسية - بقلم : ميشيل ديبريه •

تتمثل اهمية هذا المقال ، فى أنه الخطاب الذى القاه وزير الدولة المكلف بالدفاع الوطنى فى فرنسا امام طلبة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطنى ، وذلك بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة والعشرين للمعهد المذكور • وقد راعى الوزير الفرنسى توضيح السياسة التى انتهجتها بدءه للدفاع ، فقدمها للحاضرين فى شكل صرح متكامل ، نابع عن مجهود جماعى • كما أبرز الدور الذى تقوم به الحكومة الفرنسية ، وهو تطبيق نتائج هذا المجهود المتناسق على الاحداث ، ولكن دون أن تغفل لحظة واحدة عن الاهداف الاساسية التى تتعلق بالوطن •

ويبدأ الوزير بالتساؤل : هل يمكن لدولة مثل فرنسا ان تكون لها سياسة دفاع ؟ ان بعض التعليقات السطحية ترى استحالة ذلك ، ولكن الوزير يرد بان هناك ضرورة لاقامة سياسة دفاع فعالة ، توافق المفاهيم الاستراتيجية مع الاحداث والتقدم التكنولوجى ، وهو ما كانت تفتقر اليه فرنسا فى الماضى ، ولهذا كانت هزيمة الحرب والاحتلال النازى •

فعندما دقت ساعة الحرب فى ١٩٤٠ لم تكن القيادات السياسية والعسكرية الفرنسية على مستوى مسئولياتها ، ولكن هذا لا يعنى أن فرنسا لم تعد لها القدرة على ان تضع لنفسها سياسة للدفاع •

كذلك فند الوزير الرأى القائل بانه منذان ظهرت دول عملاقة فى عالمنا المعاصر مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، لم تعد للدول الاخرى أية فرصة أو امكانية فى أن تكون لها سياسة مستقلة ، بل أن يكون لها فكر سياسى مستقل • اذ هو يرى على عكس ذلك ان الواقع يناقض هذا الرأى الخاطىء • فان لاسرائيل مثلا سياستها للدفاع وكذلك لمصر وفيتنام الشمالية • وقد يرد بعضهم بأن هذه الدول تتلقى من الخارج مساندات ، أو أن الدولة الكبرى التى حاولت القضاء على ثورة فيتنام لم تلجأ بعدالى وسائلها الكبرى • ولكن الوزير يرى أن هذه المساندات بالذات ، بل هذا التردد من طرف الدول الكبرى فى الالتجاء الى السلاح الاخير ، هى فى حد ذاتها عناصر تدخل فى نطاق سياسة الدفاع ، لان من يقاوم يتحالف ، وهذا التحالف بدوره يدخل تغييرا فى توازن القوى الدولية •

ويصل الوزير الفرنسى الى هذه النتيجة : ان وضع سياسة للدفاع ليس أمرا مقصورا على الدول الكبرى التى تسيطر اليوم على العالم ، لان مثل هذا القول معناه التجاهل التام لحركة التاريخ وللقيم الاخلاقية أيضا •

ثم يتناول آراء الاخرين الذين يؤمنون بأن هناك ضروريات قصوى للتعاون الدولى ، أو بمعنى آخر لن يكون لفرنسا سياسة للدفاع الا اذا كانت جزءا أو وحدة ضمن مجموعة • ويرد الوزير على هذه الاراء بانها خاطئة ، لانها تخلط بين الوسائل والاهداف ، وتلبس ايديولوجية خاطئة بمظهر منطقى ، لانه ما من دولة فى هذا العالم لا تجد نفسها وحيدة أمام مصيرها وقت الضرورة ، ولا يكون لدولة اخرى ان تتولى الدفاع عنها الا اذا رأت هذه الدولة فى ذلك مصلحة لها ، وعلى شريطة أن تقوم الاولى بكامل الواجب نحو نفسها • فلا يوجد هناك ما يسمى بحماية الية ، وان اى حركة تكاملية لن تضمن مثل هذه الحماية ، لان تركيب حركة التكامل فى حد ذاته ما هو سوى مجموعة من التروس المجردة من اى ارادة ، وهى فى ذلك خاضعة للدولة الاقوى فى المجموعة ، وهذه الاخيرة لا تحركها الا وفقا لمصالحها • وبالتالى لا يمكن التعويل على التكامل ، على امل ان المجموعة ستهب للاغاثة دون اى اعتبار للمصالح الخاصة •

ويصل الوزير الى هذه النتيجة الثانية ، وهى أن حركة التكامل التى تشهدها أوروبا اليوم ، تضم قبل كل شىء مجموعة من الشعوب تؤمن بالواقع القومى بكل ما يتسم بالاستقلال ، وما يجمعها هو تمسكها بالحرية •

ويلاحظ الوزير أيضا انه عندما تتكلم أوروبا عن الدفاع الاوروبى ، سواء كان هذا الكلام يجرى فى الشرق أو فى الغرب ، فان ما يذكر عادة هو الاستراتيجية الامريكية أو الاستراتيجية السوفيتية تجاه القارة ، فى حين أن الرأى الامريكى يرفض اليوم اعتبار أوروبا الغربية ايضا مرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية من وجهة نظر الدفاع • اما من حيث مايعتقده حلف الاطلنطى من أن هناك حركة تكامل عسكرى جارية داخل الحلف المذكور كفيلة بأن تؤدى الى احداث تغييرات فى الحركة السياسية للقارة ، فان كل هذا وهم فى نظر الوزير الفرنسى ، الذى يرى أن الدفاع عن أوروبا هو قبل كل شىء عملية جمع جهود تبذلها كل دولة أوروبية فى سبيل الدفاع عن نفسها ، وبالتالى لن تاتى مشاركة فعالة من طرف الدول ، الا اذا كان لديها مفهوم واحد عن السلام •

ويعارض الوزير الرأى القائل بأن الوحدة الاقتصادية الاوروبية هى تأكيد للوحدة السياسية ، اذ العكس هو الاصح ، لان النهضة الاقتصادية فى الدول الاوروبية كفيلة باضفاء قوة جديدة على الاتجاهات السياسية فى هذه الدول •

تلك هى الاراء التى يراها الوزير الفرنسى كفيلة بأن تؤدى الى وضع سياسة للدفاع • أما الشعور بالمصير المشترك الذى يدفع الدول الاوروبية الى تحالفات بينها ، قائمة على تعاون مثمر الى حد بعيد ، من حيث التسلح ، والدراسات

الاستراتيجية ، وتبادل المعارف والمساعدات ، فان كل هذا ليست له قيمة الا اذا اتحدت ارادات هذه الدول التى بدونها لا يكون هناك وجود لاى بناء متين .

ثم يطرح الوزير الفرنسى السؤال الاتى : ما هو الهدف الاول للدفاع ؟ ويأتى الرد على النحو الاتى : ان الهدف الاول هو ضمان أمن أرض الوطن وسكانه . ولكن الدفاع الوطنى لايعنى تجاهل وضع فرنسا فيما بين مجموعة الدول الاخرى ، لان وضع المجموعة له اهميته بالنسبة لمصير فرنسا كذلك لا يمكن لفرنسا ، بحكم وضعها الجغرافى ، أن تنتهج سياسة الحياد ، بل عليها أن تضمن حرية المحيط ، وكذا أمن البحر المتوسط .

ولكن هناك مطلبا قوميا هاما بالنسبة لفرنسا وهو اهتمامها الشديد بأن لا تمس دولة كبرى مصالحها ونفوذها فى غير المحيطات ، حيث تملك مقاطعات خاصة لسيادتها . كما أن لديها التزامات تجاه دول تأسست فى ظل الحضارة والقوانين الفرنسية .

ثم يستعرض الوزير وسائل الدفاع ليربط بين هذه الوسائل والتنمية الاقتصادية والديموجرافية التى يراها ذات أهمية كبرى فى تأكيد شخصية فرنسا واستقلالها ، وان كان هذا التأكيد من شأن السياسة الدبلوماسية التى تنتهجها فرنسا ، وهى قائمة منذ الخط الذى وضعه لها الجنرال دى جول على الارادة فى التحرر من التبعية للدول الكبرى ، وعلى تحديد واضح لالتزامات فرنسا ، مع بذل جهود متنوعة فى سبيل اقامة تعاون على المستوى الدولى .

أما السياسة العسكرية الفرنسية ، فيراها الوزير تتلخص فى الرد والدفاع اولا ، ثم التدخل فى أوروبا وخارجها ، وان مثل هذا الاطار يحدد الاتجاهات الاساسية لهذه السياسة التى يسيطر عليها مفهوم الردع . وللردع من وجهة النظر الفرنسية ناحية خاصة تتمثل فى الرد النووى ، ثم ناحية اخرى وهى الارادة الشعبية فى عدم الاستسلام . وعلى سبيل المثال ، فان الولايات المتحدة ، وهى الدولة الكبرى الاولى ، تضمن أمنها عن طريق تلويحها بقوة نووية هائلة . ثم نجد يوغسلافيا ، وهى الدولة الفقيرة ذات الامكانيات المحدودة ، ترى أمنها من خلال دفاع شعبى لا يقبل اى تنازلات وبين هاتين الدولتين ، تقف فرنسا التى تريد ان تمتلك القوة النووية والدفاع الشعبى معا ، وذلك فى حدود امكانياتها .

أما الاكتفاء بالتسليح النووى ، فأمر غير كاف ، لانه مهما كان حجم السلاح الذى تملكه فرنسا ، فانه سيكون دون فعالية اذا افتقد الشعب الفرنسى القوة المادية والمعنوية اللازمة للصمود . ان الاكتفاء بوسائل الدفاع التقليدية ، لن يؤدى الى الغرض المطلوب ، بل يجب ان نضمن التحام ارادة الرجال والنساء بقوة السلاح اللازمة لصد أى عدوان خارجى . ان القدرة على الرد هى البند الاول للسياسة العسكرية الفرنسية ، وتليها القدرة على التدخل .

ويختتم الوزير كلمته بالقول بأن التاريخ قد أثبت عبر القرون ، بأن احترام حرية الفرنسيين واحترام سلامة فرنسا يمران من سياسة للدفاع تضعها فرنسا وتكيفها بمفهوم الحرية والسلام الذى يؤمن به الفرنسيون .

SOCIAL SCIENCES

USSR ACADEMY OF SCIENCES

مجلة « العلوم الاجتماعية » موسكو – أكاديمية العلوم السوفيتية – القانون والثقافة القانونية فى الاتحاد السوفيتى – بقلم : ف . شفيلفادزى .

يتناول هذا المقال تطور القانون فى ظل المجتمع الاشتراكى ، فيبدأ الكاتب بتوضيح العلاقة الوثيقة التى تربط بين ادارة الدولة والشرعية الاشتراكية من الوجهة النظرية والتطبيقية ، وبين الواجبات التى تقع على الذين يحققون البناء الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى .

والواقع ان المشاكل الجديدة التى تعكسها المرحلة العالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يمر بها المجتمع السوفيتى ، لا يمكن ان تحل الا عن طريق دعم القانون الاشتراكى . وكما اوضح ذلك بريجنيف فى خطاب القاه فى ١٢ يونيو ١٩٧٠ ان مهمة دعم القانون الاشتراكى تقع على عاتق الحزب .

ثم يرجع الكاتب الى اقوال لينين فى فجر الثورة الاشتراكية الكبرى والحزب الشيوعى فى هذا العهد ، وهى كلها اقوال تؤكد ان الاشتراكية لا يمكن ان تفهم بدون الشرعية . وهو رأى يفند حجة الايديولوجية البورجوازية التى تصف موقف الماركسيين اللينينيين تجاه القانون والشرعية بالفوضوية .. ففى الواقع أن الماركسية اللينينية تعتبر القانون والشرعية من اهم اجزاء التركيبات العليا الاشتراكية ، وصفة اساسية للسلطة السياسية التى تتولاها البروليتارية المنتصرة . فان مهمة حكم دكتاتورية البروليتارية تكمن فى احداث قانون اشتراكى جديد ، وشرعية ثورية جديدة ، وهى مهمة تشكيل السياسة التى يضعها ويطبقها الحزب الشيوعى . لانه كما كتب لينين « القوانين هى اجراءات سياسية وسياسات » ، تعبر عن ارادة الشعب قبل كل شىء .

وبالتالى ، فان مهمة الحزب الشيوعى تشمل تربية الشعب السوفيتى على احترام القوانين التى تضعها الدولة ، وتوجيه الاجهزة الحكومية للعمل على تحسين التشريعات ، والبحث عن كافة الوسائل التى تؤدى الى النهوض بالثقافة القانونية الشعبية ، على أساس ان الشرعية الاشتراكية هى اهم الوسائل لضمان الوضع القانونى للمواطن الاشتراكى ، ولتحقيق جميع الحقوق السياسية والاجتماعية لاعضاء المجتمع الاشتراكى .

ولابد ان تتسم التشريعات الجديدة بالتقدمية والعلمية ، كما

يجب أن تعكس القوانين الموضوعية التي تتحكم في التنمية الاجتماعية ، وبالتالي على الحزب الشيوعي أن يهتم دائما بضرورة تطوير هذه التشريعات ، بحيث تلبي مطالب المجتمع الاشتراكي المتجددة · لهذا فانه يتعين على الاجهزة التشريعية في الاتحاد السوفييتي أن تبذل الجهود لتقنين وتنظيم التشريعات ، حتى لا تتعارض مع حركة النمو الشاملة ·

ويستعين الكاتب هنا على سبيل المثال بالتشريعات الاساسية التي وضعتها الحكومة السوفيتية في مجال تنظيم العمل ، والتي تشمل مشاركة القوى الشعبية العاملة في ادارة المصانع ، وفي توزيع الاعتمادات للتنمية الصناعية والمكافآت ، وفي ضبط نشاط الادارات داخل المصانع ·

والملاحظ أن عملية وضع مشروع ، ومناقشة واعتماد القوانين في الاتحاد السوفييتي ، تعكس مدى الديموقراطية التي يتسم بها النظام السياسي والاجتماعي السوفييتي ، وكذلك مدى اهتمام الحزب بتنمية الانتاج ، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ، ودعم امكانيات البلاد من وجهة نظر الدفاع ، وتحسين حياة الشعب وغير ذلك من الاهتمامات التي يعدها الشعب السوفيتي حيوية له ·

ولكن الكاتب يرى أيضا انه بالرغم من التجديد الهائل الذي ادخل في التشريعات في الاتحاد السوفييتي ، فما زالت هناك قوانين اعتمدت منذ أعوام عديدة ، وهي لم تعد تلائم دائما الاحتياجات الحالية للاقتصاد القومي والثقافة والحياة العامة السوفيتية · لهذا تعمل الاجهزة التشريعية بجد لكي تحدث تناسقا بين هذه القوانين والمطالب الجديدة ·

ومن الصفات الاساسية التي يراها الكاتب لازمة للتشريع الاشتراكي ، الوضوح القانوني وتضمنها ما سماه لينين « المعقوبات التشريعية على اوسع مدى ممكن ، حتى يمكن تلافي كل اتجاه يعمل على الانحراف عن الخط التشريعي الموضوع » ·

وبالاضافة الى هذه الصفات ، فهناك شرطان أساسيان لتحقيق الشرعية الاشتراكية التامة وهما : المستوى العالي من حيث نوعية الاجراءات القانونية أولا ، والاحترام الصارم للاجراءات التشريعية ·

ويذكر الكاتب أيضا ان لينين كان يشيد بفعالية النشاط التشريعي الذي كانت تقوم به الدولة في عهده ، ولكنه في الوقت نفسه كان يعارض بشدة التسرع في وضع مشاريع قانونية دون دراسة كافية ، وكان يطالب بأن تسن القوانين بحرص شديد · كما كان يعتبر احترام القوانين من أهم الضمانات التي تؤدي الى فعاليتها الاجتماعية ·

وان اهم سمات التشريع السوفيتي لهو استقراره دون شك · وهنا أيضا كان لينين يرى الاستقرار التشريعي من خلال أحداث وحدةجدلية بينصرامة القوانين التي تسن والالمام بالاحتياجات التي تفترضها التنمية الاجتماعية من وجهة النظر التشريعية · ومن البديهي ان فكرة الاستقرار لا يمكنها ان تتعارض مع الضرورة الدائمة في ادخال تحسينات على القوانين · لهذا فان اهم الواجبات التي تقوم بها الاجهزة التشريعية متابعة كيفية تنفيذ القوانين التي تضعها في محيط الحياة العامة ·

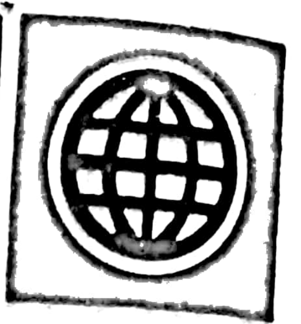
ويحدث احيانا ان تبدو محاولات لتبرير تخطي القانون بحجة التعجيل بالعمل ، او للحصول على مزايا تتعلق بمشكلة ما · ولكن الكاتب يرى أن حالات التعجيل قد تناولها أيضا القانون ، وبالتالي لا يحق التغاضي عن القانون في اي حالات خاصة ·

ويرى الكاتب بصفة عامة ، ان المجتمع السوفيتي في مرحلته الحالية من النمو ، مازال يحتاج الى مزيد من الثقافة القانونية ، ويرجع هذا الى عدة أسباب : اولا لان انطلاقة الديمقراطية الاشتراكية ترتبط اساسا بمدى مشاركة الجماهير في العمل على تطبيق اللوائح القانونية · وذلك يتطلب الماما كاملا بمبادىء القانون السوفيتي من جانب المراقبين والمتطوعين الشعبيين والزملاء الذين يشاركون في المحاكم · وثانيا لان عملية تربية المواطنين في ظل النظام الشيوعي ، تتطلب بث احترام اللوائح ، والقانون في النفوس · وثالثا ان احدى الطرق الكفيلة بالحد من الاعمال المعادية للمجتمع والجرائم ، جعل احترام اللوائح القانونية عادة بل طبيعة ثانية في الانسان ·

ان عملية نشر الثقافة القانونية في صفوف الجماهير معقدة وطويلة المدى وتتطلب انتباها ودواما بلا كلل · فقد دلت التحقيقات العديدة التي اجريت في حالات السلوك المعادي للمجتمع على أن من أهم اسباب التغاضي عن القوانين جهل الفرد بالقانون · وعدم فهمه الحقيقي والهدف الذي وضع من أجله ·

وفي كثير من الاحيان توصف الثقافة القانونية بانها مجرد العلم بالقوانين واحترامها ، وادراك اهميتها في حياة الشعب · ولكن مثل هذا التعريف يحد من المفهوم الاشتراكي للثقافة القانونية الذي يصبح مجرد صورة للامر ، متجاهلا اهم عنصر ، وهو المشاركة الاجتماعية لكل فرد في المجتمع · على أن الثقافة القانونية في الواقع من أهم الاداة واكثرها فعالية لتحقيق التحول الاجتماعي المطلوب ، وهي تجمع بين المثاليات الاشتراكية وتطبيقاتها ، وبين القيم الاخلاقية والقانونية والنشاط الذي يعبر عن هذه القيم · ان الثقافة القانونية لا يمكن أن توجد دون العمل الاجتماعي ، او دون اقران مبادىء الديمقراطية الاشتراكية والقانون الذي ينظم الحياة الاشتراكية· والا أصبح مجموعة من العقائد تخلو من اي قيمة اجتماعية ·

وينهي الكاتب مقاله بسرد الجهود التي تبذل في الاتحاد السوفيتي في سبيل تعميم الثقافة القانونية في صفوف الشعب · لان مثل هذا العمل سوف يؤدي في النهاية الى ان تصبح اللوائح القانونية هي اساس تنظيم المجتمع الشيوعي ·





مارس
ابريل
مايو



مارس ١٩٧٢

اتحاد الجمهوريات العربية :

١٢ : أقسم الرؤساء أنور السادات ومعمر القذافي وحافظ الاسد اليمين الدستورى أمام مجلس الامة الاتحادى ، بوصفهم أعضاء مجلس رئاسة الاتحاد .

١٣ : عقد الرؤساء الثلاثة اجتماعا فى نطاق دورات عمل مجلس رئاسة الاتحاد ، لبحث الموقف السياسى العربى والعالمى ، كما بحثوا مشروعات المؤسسات والقوانين الاتحادية التى أقرتها لجنة المتابعة .

١٨ : أعلن اتحاد الجمهوريات العربية رفضه الكامل لمشروع الملك حسين ودعى الملوك والرؤساء العرب وجميع القوى الوطنية العربية الى التصدى لهذا المشروع ، لانه منطلق تنفيذى لمخططات الصهيونية من أجل تصفية قضية فلسطين، كما أنه يقرر مصير الشعب الفلسطيني فى غيبته ، ويستهدف خلق كيان فلسطيني داخل النفوذ الاسرائيلى ، وضرب قومية المعركة .

٢٤ : أعلن احمد الخطيب رئيس المجلس الوزارى الاتحادى أمام مجلس الامة ان مهمة المجلس الوزارى هى تنسيق الخطوات والمواقف بين الجمهوريات الاعضاء ، وان الوزير الاتحادى لا يستطيع ان يجيب عن سؤال الا بعد الرجوع الى الدول الاعضاء ، لان المجلس ليس بحكومة مركزية او سلطة تنفيذية .

انظر ايضا الجمهورية العربية السورية (٢٦) .

الاتحاد السوفيتي :

٥ : صدر البيان المشترك عن مباحثات مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجالاديش والقادة السوفيت فى موسكو ، وقد تعهد الاتحاد السوفيتي بتأييد بنجالاديش ومساعدتها اقتصاديا . وأعرب البلدان عن قلقهما البالغ ازاء استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، وأكد الجانبان ضرورة أن تبذل الدول المعنية جهودا لتحقيق سلام دائم وعادل فى الشرق الاوسط على أساس تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٥ : اذاعت وكالة تاس ان الاتحاد السوفيتي وليبيا قد اتفقا على التعاون فى التنقيب عن المعادن والغاز الليبى وتدريب العمال الليبيين الصناعيين .

١٣ : غادر الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل اكثر من خمسة آلاف يهودى سوفيتي منذ اول يناير الحالى .

١٦ـ١٨ : قام الرئيس الباكستانى بوتو بزيارة رسمية لموسكو ، وصدر بيان مشترك دعى الى اجراء المشاورات السياسية المنتظمةبين البلدين ، واستئناف تقديم المساعدات لباكستان ، كما تعهد بوتو بالعمل للتوصل الى تسوية سلمية مع الهند وبنجالاديش .

٢٣ : عرض الاتحاد السوفيتي على الصين الشعبية الاتفاق على « تعهد بعدم الاعتداء » بين الدولتين .

٢٧ : أعلن نائب وزير الداخلية السوفيتي أنه يمكن لليهود السوفيت أن يغادروا البلاد طبقا لنفس الاسس العامة للهجرة ، كما أعلن ان ٢١ الف يهودي غادروا البلاد منذ الحرب العالمية الثانية ،منهم عشرة آلاف فى سنة ١٩٧١ .

٢٩ : وصفت صحيفة ازفستيا مشروع الملك حسين بأنه محاولة لتقسيم الدول العربية التقدمية ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه فى تقرير مصيره بنفسه .

انظر ايضا : بوليفيا [٣٠] ، فلسطين [٢٧] ، الولايات المتحدة [٧ ، ٢٢] .

الاردن :

١٥ : أعلن الملك حسين مشروعا يقضى بأن تصبح المملكة الاردنية الهاشمية « مملكة عربية متحدة» تتكون من قطر فلسطيني عاصمته القدس [يشمل الضفة الغربية واى أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها] وقطر اردني [يشمل الضفة الشرقية] على أن يتولى السلطة التنفيذية فى كل قطر حاكم ومجلس وزراء من أبنائه ، والسلطة التشريعية « مجلس الشعب » ، وتنحصر مسئوليات السلطة التنفيذية المركزية التى يتولاها الملك ومجلس الوزراء المركزى فى الشئون المتعلقة

بالدفاع والعلاقات الدولية ■

٢٣ : أعلن الملك حسين انه مصمم على تنفيذ مشروعه بالرغم من الرفض الكامل والقاطع الذى قوبل به فى العالم العربى ، وأكد انه لم تجر أية اتصالات مع اسرائيل ، وأن رفض منظمة التحرير الفلسطينية للمشروع « تصرف لا يمثل شعب فلسطين » وأوضح انه يعمل على اجراء مفاوضات مع اسرائيل تبدا بخلق اساس للتفاهم ، وان فكرة الحرب غير واردة فى تفكيره لان الظروف السائدة فى المنطقة العربية لا تسمح بذلك ، وانه لم يدع الفلسطينيين فى الارض المحتلة الى مقاطعة انتخابات المجالس البلدية التى تجريها اسرائيل .

٢٦ : سافر الملك حسين الى واشنطن سرا لبدء محادثاته مع الرئيس نيكسون .

٣٠ : صرح الملك حسين فى واشنطن بأن القدس يمكن أن تكون عاصمة لاسرائيل وللجزء الفلسطينى فى المملكة المقترحة ، كما أعلن انه يترك احتمال عقد «سلام منفصل » مع اسرائيل مفتوحا .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢٩] ، اسرائيل : [٨ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٤] ، جمهورية السودان الديمقراطية : [٢٥] ، الجمهورية العربية السورية [١٨] جمهورية مصر العربية [١٩ ، ٣٠] ، الصين الشعبية [١٨ ، ٢٢] ، فلسطين [١٦ ، ١٧ ، ١٩] ، الكويت [٢٢] ، الولايات المتحدة الامريكية [٢٢ ، ٢٨] .

المانيا الاتحادية :

٧ : اعلن فيلى برانت عن استعداده للاسهام فى قيام نظام سلام عادل « فى الشرق الاوسط ولتسوية المشكلة الفلسطينية سلميا ، وأن زيارته القادمة لاسرائيل لا تعنى التحيز الى جانبها .

٢٢ : صرح فالتر شيل وزير الخارجية بأن الاساس الملائم لاى حل لازمة الشرق الاوسط هو قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، واعلن رغبة بلاده فى اقامة علاقات طيبة مع كل دول الشرق الاوسط بما فى ذلك اسرائيل .

٢٧ : تم فى المانيا الاتحادية توقيع اتفاق انشاء البنك العربى الاوروبى برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار ، ويشترك فيه الاتحاد الدولى للبنوك الاوروبية الذى يضم ٦ بنوك تمثل المانيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا وهولندا ، علاوة على خمسة بنوك عربية تمثل مصر وليبيا والسعودية والكويت والسودان . وتقرر أن تكون لوكسمبرج المقر الرئيسى للبنك .

انظر ايضا لبنان (٣٠)

أوغندا :

٢٣ : أعلن الرئيس عيدى أمين انه لن يجدد الاتفاقيات الخاصة بالتدريب العسكرى بين بلاده واسرائيل ، واتهم اسرائيل وسفارتها فى كمبالا بممارسة نشاط تخريبى ضد حكومته .

٢٤ : أعلنت حكومة أوغندا أن قوات الامن قد بدأت عمليات للتصدى للنشاط التخريبى الاسرائيلى فى أوغندا ، وأنها قد ألقت القبض على خمسة من الاسرائيليين . كما أعلنت ترحيل ٧٠ من الخبراء العسكريين الاسرائيليين من البلاد .

٢٥ : أعلن الرئيس الاوغندى أنه قرر وقف المشروعات التى تنفذها الشركات الاسرائيلية فى بلاده ، وانهاء عقود أية صفقات لشراء الاسلحة من اسرائيل ، وترحيل كل الاسرائيليين من أوغندا .

٢٧ : أعلن الرئيس عيدى امين أن أوغندا تولى اهمية كبرى لاعادة فتح قناة السويس بسبب علاقاتها التجارية مع أوروبا ، واعرب عن أمله فى الا تقف « الامبريالية الصهيونية » حجر عثرة أمام الجهود التى تبذل لاعادة فتح القناة .

٢٨ : اعلن الرئيس عيدى امين حالة التأهب الكامل فى الجيش الاوغندى كما اصدر امرا الى السفير الاسرائيلى فى كمبالا بالعمل فورا على ترحيل جميع الاسرائيليين المقيمين فى اوغندا وعددهم نحو ٧٠٠ شخص من المدنيين بعد أن تم ترحيل العسكريين ■

٣٠ : قرر الرئيس الاوغندى اغلاق السفارة الاسرائيلية فى كمبالا بسبب النشاط الهدام من جانب بعض الاسرائيليين فى بلاده ، وبيعها طائرات مستعملة لاسرائيل

انظر أيضا : الجمهورية العربية الليبية [١٣] .

ايرلندا الشمالية :

٢٤ : أعلنت بريطانيا فرض الحكم المباشر على ايرلندا الشمالية لمدة عام واستقالة حكومة بلفاست برئاسة بريان فوكنر على الفور ، ونقل السلطات التنفيذية والتشريعية من برلمان ايرلندا الشمالية الى البرلمان البريطانى ، كما تقرر اجراء استفتاء حول انضمام ايرلندا الى المملكة المتحدة أو تكوين دولة ايرلندية موحدة .

٢٧ : أعلنت منظمة الجيش الجمهورى الايرلندى السرية هدنة لمدة ٤ اسابيع توقف فيها اطلاق النار ضد الاهداف المدنية فى جميع انحاء ايرلندا الشمالية ، وذلك فى الوقت الذى بدأ فيه الاضراب العام الذى دعت اليه طائفة الايطالى أعماله بانتخاب انريكو البريطانية بفرض حكمها المباشر على البلاد .

ايطاليا :

١٧ : افتتح مؤتمر الحزب الشيوعى الايطالى اعماله بانتخاب انريكو برلينجر سكرتيرا عاما للحزب خلفا للويجى لونجو الذى اختير رئيسا شرفيا له .

باكستان :

٦ : اعلن الرئيس بوتو انه سيتم رفع الاحكام العرفية ابتداء من ١٤ اغسطس القادم ، حيث تجتمع الجمعية الوطنية لوضع الدستور المؤقت ، وذلك بعد أن توصل الى الاتفاق مع احزاب الاكثرية .

٢٧ : اعلن الرئيس الباكستانى استعداده للاعتراف ببنجالاديش بشرط أن تبدأ الهند فى اطلاق سراح أسرى الحرب الباكستانيين الموجودين لديها [٩٣ الف أسير] . كما اعلن ان الصين الشعبية تقدم لباكستان مساعدات عسكرية ،

ولكنها لا تقارن بالمساعدات السوفيتية للهند .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٦ — ١٨] .

البحرين :

١٤ : تولى العسكريون ادارة الاماكن الاساسية فى البحرين عقب الاضطرابات التى سادت الامارة بسبب احتجاج العمال على منعهم من تشكيل نقاباتهم .

بنجلاديش :

١٧ : رفضت حكومة بنجلاديش استقبال أعضاء لجنة المصالحة التى شكلها المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، بسبب عدم اعتراف بعض الدول الاعضاء فى اللجنة ببنجلاديش .

١٩ : وقعت الهند وبنجلاديش فى دكا بالاحرف الاولى « معاهدة سلام وصداقة وتعاون » تقضى بأن تجرى مشاورات فورية بين الدولتين ، بهدف « اتخاذ الاجراءات الفعالة المناسبة فى حالة وقوع هجوم أو تهديد بهجوم على اى منهما » . وأكدت المعاهدة التزام الدولتين بسياسة عدم الانحياز والتعايش السلمى، وعدم الدخول فى أحلاف عسكرية تكون موجهة ضد أى منهما .

٢٧ : قرر الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجلاديش تأميم نحو ٤٠٠ من مصانع الجوت والسكر والنسيج و ١٤ بنكا و ١٢ شركة تأمين ، وفرض سيطرة الدولة على جميع المؤسسات والشركات التى تزيد قيمة ممتلكاتها على ما يعادل ٨٠ الف جنيه ، وتأميم شركة الخطوط الجوية الوطنية وشركات الملاحة الداخلية ،ولكن قرارات التأميم لم تشمل البنوك وشركات التأمين الاجنبية ، وقد وصف الاجراءات الجديدة بانها « سياسة اشتراكية علمية » .

٢٧ : أغلقت حكومة بنجلاديش مركز اعلامها فى بيروت احتجاجا على عدم اعتراف الدول العربية بها .

٢٩ : اعلن ناطق باسم منظمة التضامن الافريقى الاسيوى انه تم قبول بنجلاديش عضوا بالمنظمة .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٥] ، باكستان [٢٧] ، سيلان [٥] .

بولندا :

٢٨ : عين البروفسور هنريك يابلونسكى رئيسا جديدا لبولندا .

بوليفيا :

٣٠ : قررت حكومة بوليفيا استبعاد ١١٩ من ٥٠٠ دبلوماسى وموظف بالسفارة السوفيتية فى لاباز ، نظرا لاتهام السفارة السوفيتية بتمويل الحركات اليسارية فى بوليفيا .

جامايكا (كنجستون) :

٢ : فاز حزب الشعب الوطنى بزعامة مايكل مانلى فى الانتخابات العامة بأغلبية ٣٤ مقعدا من ٥٣ مقعدا ، وبذلك سيتولى الحكم بدلا من حزب العمال .

الجزائر :

انظر : الفاتيكان [٦] .

جمهورية جنوب أفريقيا :

٦ : وصل كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة الى جوهانسبرج لبحث مستقبل جنوب غرب أفريقيا [اقليم ناميبيا] .

٢٥ : وافقت حكومة جنوب أفريقيا على وجود تمثيل للامم المتحدة فى اقليم ناميبيا .

انظر أيضا : السنغال [٢] ، مالاوى [١٧] .

جمهورية السودان الديمقراطية :

٣ : اعلن الرئيس نميرى انه تم التوصل الى اتفاق مع زعماء الجنوب يؤكد وحدة الوطن فى دولة بسيطة ، تقوم فيها الحكومة المركزية بكل شئون الدفاع الوطنى والسياسة الخارجية والمالية والتخطيط والتجارة الخارجية والعملة والتعليم والمواصلات والنقل ، بما فى ذلك قومية القوات المسلحة ومنح الجنوب الحكم الذاتى الاقليمى عن طريق مجلس شعبى ومجلس تنفيذى محلى .

٦ : أمر جوزيف لاجو قائد المتمردين فى جنوب السودان بوقف اطلاق النار من جانب حركة انيانيا ، استجابة للامر الذى أصدره الرئيس نميرى لقواته بوقف اطلاق النار .

١٥ : بدأ الرئيسان السادات والنميرى محادثاتهما الرسمية فى نطاق الاتصالات التى تجريها مصر لدعم الموقف العربى فى المواجهة ضد العدو .

٢١ : اصدر الرئيس نميرى امرا برفع حظر التجول فى جنوب السودان الذى كان مفروضا ببعض المناطق من ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٥ ، كما تقرر تغيير كافة القيادات العسكرية فى الجنوب .

٢٥ : انتقد الرئيس نميرى مشروع الملك حسين لانه يبدأ من منطلق لا يتجاوز حدود الاردن معزولا عن الامة العربية ، ويمثل اتجاها واضحا للملك لانهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، وأوضح انه يستحيل على الشعب الفلسطينى المنقسم أن يقبل أو يرفض مقترحات تتعلق بمصيره . ودعى الى اجتماع قمة عربى لبحث الموقف ، وأكد تأييد السودان للمقاومة الفلسطينية « بشرط أن تحترم تعهداتها » .

٢٧ : تم رسميا توقيع اتفاق جنوب السودان فى أديس أبابا .

انظر أيضا : المانيا الاتحادية [٢٧] .

الجمهورية العربية السورية :

٧ : شكلت جبهة وطنية تضم حزب البعث العربى الاشتراكى والاتحاد الاشتراكى العربى والحزب الشيوعى السورى والوحدويين الاشتراكيين وحركة الاشتراكيين العرب ، وذلك بمقتضى ميثاق نص على تشكيل لجنة مركزية للجبهة من ١٨ شخصا برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية تسعة عن حزب البعث وعضوين عن كل تنظيم ، وجاء فى الميثاق أن الجبهة هى خطوة على طريق اقامة الحركة العربية الواحدة ، وأن من صلاحياتها الامور السياسية الداخلية والخارجية واقرار مسائل الحرب والسلام ، وأن مهماتها تشمل تحرير الارض المحتلة وتنظيم

الوحدة الوطنية واستكمال النظام الديمقراطي الشعبي وتحقيق الوحدة العربية ، كما أكد الميثاق أنه لا صلح ولا تفاوض مع اسرائيل ، ولا تنازل عن حقوق شعب فلسطين أو الارض المحتلة .

٩ : أعلن الرئيس حافظ الاسد لاول مرة أن سوريا ترغب في قبول قرار مجلس الامن الصادر سنة ١٩٦٧ بشأن أزمة الشرق الاوسط بشرط استعادة جميع الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ واعادة حقوق شعب فلسطين .

١٨ : أعلنت القيادة القومية لحزب البعث رفضها لكافة المشروعات التصفوية والمشروعات المشبوهة لاقامة حكومة فلسطينية في المنفى أو اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة ، وأكدت وحدة التراب الفلسطيني .

٢٣ : أعيد تأليف الوزارة برئاسة عبد الرحمن خليفاوي ، وتضم ٣٠ وزيرا نصفهم من البعثيين و ٦ من المستقلين .

٢٦ : نص البيان المشترك الصادر عن محادثات صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقي مع المسئولين السوريين ، على أهمية العمل الوحدوي كطريق أساسي وهام لتحقيق أهداف الامة العربية وحتمية المواجهة مع العدو ، وعلى أن الجانب السوري سيعرض المقترحات العراقية بشأن الوحدة على مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية .

انظر أيضا : اتحاد الجمهوريات العربية [١٢ ، ١٣ ، ١٨] ، العراق (١٥) .

الجمهورية العربية الليبية :

١٣ : ارسل الرئيس الاوغندي عيدي أمين رسالة الى الرئيس القذافي تؤكد مساندة اوغندا « للقضايا العربية في الصراع مع العدو الصهيوني والاستعماري » .

٢٣ : وصل الرئيس السادات الى طرابلس لاجراء محادثات عاجلة مع الرئيس القذافي حول التطورات المحتملة في الموقف العربي .

٢٣ : بحث الرئيس القذافي ووزير الخارجية الاسباني مشكلة الشرق الاوسط ومسألة الامن في البحر المتوسط . وقد ادان الجانبان في البيان المشترك الحصول على أرض عن طريق القوة .

٢٨ : افتتح الرئيس القذافي المؤتمر الوطني الاول للاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا وقال أن ليبيا ستكون سندا قويا لكل المكافحين من أجل الاستقلال وحرية الانسان وانه «اذا سرنا في الخط الامريكي أو السوفيتي اصبحنا لاشيء » .

انظر أيضا : اتحاد الجمهوريات العربية [١٢ ، ١٣ ، ١٨] ، الاتحاد السوفيتي [٥] المانيا الاتحادية [٢٧] ، مالطة [٢٨].

الجمهورية العربية اليمنية :

٢٨ : أعلن محسن العيني رئيس الوزراء اليمني أنه يحمل اليمن الجنوبية مسئولية حوادث الحدود .

جمهورية مصر العربية :

١٣ : تم توقيع البروتوكول التجاري بين مصر والصين الشعبية للعام الحالي ، وسيصل حجم التجارة بين الدولتين طبقا لهذا البروتوكول الى ٣٤ مليون جنيه استرليني بزيادة ٤ ملايين جنيه عن العام الماضي .

١٩ : أعلن مجلس الشعب رفضه لمشروع الملك حسين ، تأسيسا على أنه استمرار في التآمر في تصفية قضية فلسطين ، وتحقيق مطامع اسرائيل .

٢٤ : عقب مصدر مسئول على تصريحات وزير خارجية بريطانيا في اسرائيل بأن قناة السويس جزء لا يتجزأ من اراضي مصر وانها ليست على استعداد للدخول مع اى طرف آخر في جدل حول فتح القناة ، وانها ستظل ملتزمة باتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وان فتح القناة مرتبط بازالة آثار العدوان .

٢٦–٢٧ : بدأت في القاهرة محادثات بين وفدي مصر والعراق الخاصة ببحث المشروع العراقي بانشاء اتحاد ثلاثي يضم مصر وسوريا والعراق . وقد نص البيان المشترك الصادر عقب انتهاء المحادثات على انه تم تبادل وجهات النظر بشأن تعبئة الجبهة العربية بوصفها كلا لا يتجزأ من أجل الصمود والتحرير .

٢٦ : تم توقيع بروتوكول التبادل التجاري بين مصر والعراق ، ويشمل ٦ ملايين جنيه للصادرات العراقية و ٥ر٥ مليون جنيه للصادرات المصرية .

٢٦ : أعلن الرئيس السادات في مرسى مطروح أننا سندخل المعركة لتحرير اراضينا مهما بلغت التضحيات ، وأننا سوف ندخل العمق الاسرائيلي .

٣٠ : أعلن الرئيس السادات أن المعركة لا رجعة فيها ، وأنه سيحدد ساعة الصفر للقوات المسلحة بعد اعداد الجبهة الداخلية ، كما أعلن أن مشروع الملك حسين ينسف مشكلة فلسطين من أساسها ويجعلها متصورة على مشكلة حدود بينه وبين اسرائيل .

٣٠ : اعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية أنه لم يعد أمام مصر الا أن تدخل المعركة دفاعا عن الارض المغتصبة ، وأننا وضعنا لاول مرة كهدف استراتيجي خطة متكاملة لتصنيع السلاح وتطويره محليا .

انظر أيضا : اتحاد الجمهوريات العربية [١٢ ، ١٣ ، ١٨] ، المانيا الاتحادية [٢٧] ، الجمهورية العربية الليبية [٢٢] ، الصين الشعبية [٢١] ، العراق [١٥] ، مالطة [١٧] ، المملكة العربية السعودية [٨] ، المملكة المتحدة [٢٩] .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

أنظر : الجمهورية العربية اليمنية [٢٨] .

ساحل العاج :

انظر : السنغال [٢] .

السلفادور :

٢٦ : فشل الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال ميدرانو بعد انتصار القوات الموالية لرئيس الجمهورية جنرال فيديل هيرنانديز .

السنغال :

٢ : طالب الرئيس السنغالي ليوبولد

سنجور وزيس ساحل العاج هوفييه بوابيني منظمة الوحدة الافريقية، بعقد حوار مع جنوب افريقيا .

سيلان :

٥ : اعترفت حكومة سيريمافو بندرانيكه بجمهورية بنجالاديش .

شيلي :

٢٨ : احبطت حكومة شيلي مؤامرة لاغتيال الرئيس سلفادور الليندي على يد منظمة يمينية تسمى « منظمة الوطن والحرية » في الوقت الذي نشرت فيه في واشنطن وثائق تثبت محاولة المخابرات الامريكية منع تولى الليندي الرئاسة بعد نجاحه في انتخابات أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

الصين الشعبية :

١٢ : بدأت في سفارة الصين في باريس المحادثات بين سفيري الصين والولايات المتحدة في العاصمة التونسية .

١٨ : أعلن السفير الصيني في لبنان « أن الصين حكومة وشعبا تؤيد دائما الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية في نضالها العادل من أجل اعادة حقوقها الوطنية ، واسترجاع اراضيها المغتصبة ». كما هاجمت صحيفة الشعب الصينية مشروع الملك حسين ووصفته بأنه محاولة لتصفية القضية الثورية للشعب الفلسطيني وتقويض النضال ضد العدوان الامريكي الاسرائيلي .

٢١ : وصل الى الصين محمود رياض مستشار رئيس الجمهورية للشئون الخارجية ليجري محادثات رسمية مع قادة الصين ، وقد أعلن المتحدثون الصينيون أن الصين تؤيد مصر في كفاحها ضد المستعمرين ومن أجل السلام العالمي .

٢٢ : اعلن نائب رئيس وزراء الصين الشعبية ان مشروع الملك حسين مؤامرة لا يمكن أن تنجح في مواجهة ١٠٠ مليون عربي من

المناضلين ، وان هدف المشروع هو تصفية القضية الفلسطينية ، وأكد مساندة بلاده لشعوب فلسطين ومصر والبلاد العربية في نضالها من أجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني والاراضي المحتلة .

٢٦ : أوضحت مصادر صينية أن شواين لاي لم يوافق نيكسون على السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ، وان الطرفين لم يتوصلا الى تفاهم حول هذا الموضوع.
انظر الاتحاد السوفيتي (٢٠، ٢٣) ،باكستان (٢٧) ـ جمهورية مصر العربية(١٣) ، فرنسا(٢) ، الولايات المتحدة الامريكية (١ ، ٧ ، ٢٢)

الصين الوطنية

١٧ : أعلن متحدث باسم الامم المتحدة أن برنامج التنمية التابع للمنظمة قرر أن يصفى أعماله في تايوان، حتى يتمكن من مزاولة نشاطه في الصين الشعبية .

٢١ : أعادت « الجمعية العامة »انتخاب شيان كاي شيك (٨٥ سنة) لخامس مرة رئيسا لفورموزا لفترة ٦ سنوات أخرى ،بأغلبية ١٣٠٨ أصوات من أصل ١٣١٦ صوتا .
انظر أيضا : (٢) ، المملكة المتحدة (١٣) .

العراق :

١٥ : أصدرت الحكومة العراقية بيانا رسميا تقترح فيه اقامة اتحاد عاجل مع سوريا ومصر لمواجهة مشروع الملك حسين .
انظر الجمهورية العربية السورية (٢٦) ، جمهورية مصر العربية (٢٦،٢٦ ـ ٢٧) ة

الفاتيكان :

٦ : تم انشاء علاقات دبلوماسية بين الفاتيكان والجزائر ة

فرنسا :

٢ : صرح مالرو وزير الثقافة السابق

بأن نيكسون لم يقدم أي تنازلات للصين الشعبية بالنسبة لتايوان وانه تم التوصل الى اتفاق منذ خمس سنوات بين بكين وتايوان يقضي بأن تتوحد الصين بعد وفاة شيانج كاي شيك .
انظر أيضا : المانيا الاتحادية (٢٧) .

الفلبين :

٢٥ : توفي خمسون لاجئا مسلما في المخيمات في جزيرة جيد لتاون بسبب تفشي الاوبئة وانتشار الامراض والجوع وسط عشرة آلاف لاجيء مسلم طردتهم من ديارهم العصابات المسلحة من المسيحيين المتعصبين .

فلسطين :

٣ : أصدرت فتح بيانا نفت فيه وجود خلاف على وجود المقاومة في جنوب لبنان .

٤ : بدأت وحدات المقاومة الفلسطينية في العودة الى مواقعها في جنوب لبنان وسط تهديدات من ديان والعازر للضغط على لبنان لتصفية المقاومة .

١٦ : أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيانا رفضت فيه مشروع الملك حسين ، ووصفته بأنه كيان هزيل ساوم حسين اسرائيل ليكون شريكا فيه .

١٧ : أعلنت فتح أن الاطاحة بالنظام الملكي الاردني هو هدفها في المرحلة الحالية من نضالها ،وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

١٩ : اندلعت المظاهرات في الضفة الغربية تهتف ضد مشروع الملك حسين ، في الوقت الذي نشرت فيه الصحف الاوروبية وأهمها « نوفيل أوبزر فاتير » أسرار الاتصالات بين الملك حسين واسرائيل .

٢٤ : صرح خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بأن اقامة حكومة فلسطينية في المنفى أمر غير وارد .

٢٧ : أعلن ياسر عرفات في بلنجراد أن

الاتحاد السوفيتى ابلغ منظمة التحرير الفلسطينية رسميا أنه يرفض مشروع الملك حسين .

٢٨ : اجرت سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية ، وسط اجراءات عسكرية صارمة ، الانتخابات البلدية طبقا للقانون الاردنى الذى يقصر حق الاقتراع على اصحاب الاملاك الذكور البالغين ، ويبلغون ٥ فى المائة من السكان .

انظر ايضا الاتحاد السوفيتى (٢٨) ، الاردن (١٥ ، ٢٣) ، المانيا الاتحادية (٧ ، ٢٢) جمهورية السودان الديمقراطية (٥) ، الجمهورية العربية السورية (٩ ، ١٨) ، الصين الشعبية (١٨ ، ٢٢ ، ٢٦) ، كوريا الديمقراطية (٧) ، لبنان (١) المملكة العربية السعودية (٤) المملكة المتحدة (٢٢) ، الولايات المتحدة الامريكية (٢٢) ، يوجوسلافيا (٢٧) .

فيتنام الديمقراطية :

انظر الولايات المتحدة (٢٤)

قبرص :

٤ : قدمت الحكومة اليونانية مذكرة جديدة الى الاسقف مكاريوس ، تطالبه فيها بتقديم رد مرض بشأن طلبها تشكيل حكومة وطنية قوية ، وتسليم الاسلحة التشيكية التى وصلت الى قبرص أخيراً الى الحرس القومى اليونانى أو قوات الامم المتحدة فى الجزيرة .

١٧ : تم التوصل الى اتفاق بين ممثلى الامم المتحدة فى قبرص والاسقف مكاريوس يقضى بأن تبقى الاسلحة فى حيازة مكاريوس ويسمح لقوات الامم المتحدة بالقيام بحملات تفتيشية على هذه الاسلحة لضمان وجودها فى مكانها .

٢٨ : أكد أساقفة المجمع الكنسى الثلاثة فى قبرص اصرارهم على مطلبهم الخاص بتنحى الاسقف مكاريوس عن رئاسة الجمهورية .

قطر :

٢١ : وافقت شركة شل وشركة بترول قطر على اشتراك حكومة قطر بنسبة ٢٠ فى المائة فى ممتلكاتها

كمبوديا :

١٢ : اقال المارشال لون نول الوزارة الكمبودية ، وأعلن نفسه رئيسا للجمهورية كما حل البرلمان بدعوى أنه يضم فئات مناوئة .

٢١ : شن الثوار هجوما على بنوم بنه وتمكنوا من تدمير اجزاء كبيرة من العاصمة .

كوريا الديمقراطية :

٧ : طالبت كوريا الديمقراطية بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة ، واعربت عن تأييدها الكامل لنضال الشعب المصرى من أجل استعادة اراضيه وللشعب الفلسطينى من أجل استرداد حقوقه المشروعة .

الكويت :

٢٢ : أعلنت حكومة الكويت رفضها المشروع الملك حسين بشأن المملكة العربية المتحدة .

انظر المانيا الاتحادية (٢٧) .

لبنان :

١ : تمركزت القوات اللبنانية فى منطقة العرقوب بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها ، وقد أعلنت فتح ان هذا العمل لا يشكل انتهاكا لاتفاقية القاهرة ، لانها لا تتضمن شيئا بهذا الصدد . كما أكد صائب سلام رئيس وزراء لبنان احترام لبنان لاتفاقية القاهرة ، بينما طالب وزير الخارجية خليل ابو حمد باحياء مهمة لجنة الهدنة الاسرائيلية اللبنانية .

١٢ : عقد مؤتمر للاحزاب اليسارية بزعامة كمال جنبلاط زعيم الحزب التقدمى الاشتراكى للاحتجاج على مشروع قانون الجمعيات والاحزاب السياسية المطروح أمام مجلس النواب ، نظرا لانه يشترط صدور ترخيص من مجلس الوزراء لتأليف الاحزاب ، ويحد من الحرية الحزبية .

٣٠ : تم الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان والمانيا الاتحادية .

انظر ايضا اسرائيل (١ ، ٨) بنجلاديش (٢٧) ، الصين الشعبية (١٨) ، فلسطين (٣ ، ٤) .

لوكسمبرج :

انظر المانيا الاتحادية (٢٧) .

مالاوى :

١٧ : بدأ الرئيس جيم فوتشه رئيس جنوب افريقيا زيارة رسمية لمالاوى

مالطة :

١٧ : بدأ عدد من خبراء الطيران والمراقبة الجوية المصريين عملهم فى مطار لوقا الدولى فى فاليتا ، تلبية لدعوة من حكومة مالطه حتى يحلوا محل الخبراء البريطانيين .

٢٦ : وقع دوم مينتوف رئيس وزراء مالطه ولورد كارينجتون وزير الدفاع البريطانى فى لندن اتفاقية جديدة مدتها سبع سنوات وتنص على أن تدفع بريطانيا ، بالاشتراك مع دول حلف شمال الاطلنطى ، ١٤ مليون جنيه استرلينى ايجارا سنويا للقواعد العسكرية فى مالطه ، ووقف سحب القوات البريطانية منها ، وتوليها الاشراف مرة أخرى على حركة الطيران فى مطار لوقا ، وحظر استخدام القواعد العسكرية فى الجزيرة على دول حلف وارسو .

٢٨ : أعلن دوم مينتوف أنه لولا التأييد الادبى والمادى الليبى لما كان توقيع الاتفاقية ممكنا ، وان بريطانيا اكدت له بأن قواعد الجزيرة لن تستخدم ضد الدول العربية .

المغرب :

٢ : وافق الشعب المغربى على الدستور الذى اقترحه الملك الحسن بنسبة ٩٨٫٧٥٪ .

المملكة العربية السعودية

٤ : اختتم مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية اعماله باصدار بيان أكد فيه شرعية النضال الفلسطينى وقرر تقديم المساعدات الممكنة له .

٨ : عقد الملك فيصل والرئيس السادات اجتماعين لتبادل وجهات النظر بشأن ازمة الشرق الاوسط .

انظر المانيا الاتحادية (٢٧) .

المملكة المتحدة :

١٣ : قطعت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع الصين الوطنية ، واعترفت بأنها اقليم تابع لجمهورية الصين الشعبية ورفعت تمثيلها الدبلوماسي مع الاخيرة الى درجة سفارة .

٢٢ : اعلن هيوم وزير الخارجية في الكنيست الاسرائيلي انه يأمل أن يبدأ قريبا حوار جدي بين اسرائيل والدول العربية حول المشكلات الكثيرة التي تحتاج الى حل، وقال ان أحدا لايستطيع ان يفرض على أطراف نزاع الشرق الاوسط أي تسوية . وأضاف انه يعتقد ان حق اسرائيل في الامن يجب ان تضمنه وتحميه اتفاقات سلام يتم فيها تعريف الحدود الامنة والدائمة، وان بلاده لاتعارض في فتح قناة السويس اذا وافقت مصر واسرائيل على ذلك كخطوة نحو الحل الشامل .

٢٢ : أبلغت وزارة الخارجية البريطانية بعض السفراء العرب في لندن اعتذارها عن عدم امكانها وقف صفقة الغواصات البريطانية لاسرائيل التي ستسلم سنة ١٩٧٤ .

٢٩ : أعلن هيوم أنه أكد للحكومتين المصرية والاسرائيلية أنه لا يرى أي احتمال لتحقيق تسوية في الشرق الاوسط الا اذا تم حوار بينهما ، وانه لا يوجد حظر بريطاني على بيع الاسلحة لبلاد الشرق الاوسط .

انظر أيضا ايرلندا الشمالية (٢٤) المانيا الاتحادية (٢٧) ، جمهورية مصر العربية (٢٤) ، مالطه (٢٦)

النمسا :

انظر المانيا الاتحادية (٢٧) .

الهند :

٣٠ : نفى سواران سينغ وزير خارجية الهند أن حكومته تعتزم ارسال وفد الى اسرائيل للتفاوض حول امكانية اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين .

انظر باكستان (٢٧) ، بنجالاديش (١٩) .

هولندا :

انظر المانيا الاتحادية (٢٧) .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : أعلن الرئيس نيكسون انه لم يعقد أي صفقات سرية مع زعماء الصين ، وانه قد توصل الى تفاهم لبدء مرحلة جديدة من الاتصالات السلمية بين البلدين دون التنازل عن الالتزامات الامريكية الدولية .

٧ : أعلن وليام روجرز في تقريره السنوي الى الكونجرس ان الولايات المتحدة ترى ان مصلحتها في الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي تسبق مصلحتها في التقارب مع الصين الشعبية ، وان عام ١٩٧٢ سيشهد بذل جهود مركزة للاستمرار في وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط ، وتحقيق اتفاق جزئي لاعادة فتح قناة السويس كخطوة أولى نحو السلام . وأضاف أن أهداف اسرائيل والولايات المتحدة متشابهة فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات في اطار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٧ : اعترف مساعد وزير الدفاع أن هناك اعتبارات استراتيجية هي التي دعت الى اختيار اليونان كقاعدة للاسطول السادس ، وانه بدون ذلك ستتعرض اسرائيل لخطر بالغ

١٤ : أعلن سيسكو مساعد وزير الخارجية أن المعونة التي قدمتها حكومة نيكسون لاسرائيل في أربع سنوات تجاوزت المعونة التي أعطتها لها جميع الحكومات الامريكية مجتمعة منذ سنة ١٩٤٨ اذ بلغت ١١٨٢ مليون دولار .

٢١ : طالب المؤتمر السياسي الاول للزنوج المنعقد في مدينة جاري بازالة اسرائيل واعادة فلسطين الى اصحابها الشرعيين من السكان العرب .

٢٢ : طلبت الحكومة الامريكية من الكونجرس اعتماد ٤٠ مليون دولار كمعونة للاردن لمساعدتها على الدفاع عن نفسها ضد التهديد المحتمل من جاراتها العربية والفدائيين الفلسطينيين ، وأعلنت ان الاردن يقوم بدور مهدئ على المواجهة العربية الاسرائيلية ، وانه يعمل جزئيا كحاجز في وجه انتشار الافكار الثورية في الشرق الاوسط .

٢٢ : رحبت الدوائر الحكومية بخطاب بريجنيف في ٢٠ — ٣ وأوضحت انها أكثر اقتناعا الان بأن التقارب الامريكي الصيني سيؤدي الى اقامة توازن جديد بين الدول الكبرى » .

٢٣ : أصدر الاعضاء الثلاثة عشر الزنوج في مجلس النواب بيانا دافعوا فيه عن حق اسرائيل في الوجود ، ودعوا الى تأكيد الصداقة الزنجية للشعوب العربية واسرائيل في وقت واحد .

٢٤ : أعلن الرئيس نيكسون وقف المحادثات الخاصة بفيتنام في باريس « الى ان تتوقف هانوي عن استخدامها مجالا للدعاية » .

٢٨ : اجتمع الرئيس نيكسون بالملك حسين ، ودار البحث حول مشروع الملك والمساعدات الامريكية للاردن .

٣٠ : نشبت في واشنطن أزمة بين زعماء الكاتدرائية الوطنية وبين الزعماء اليهود حول تصرفات اسرائيل في القدس ، وذلك اثر الهجوم الذي شنه أحد كبار أساقفة الكاتدرائية على استيلاء اسرائيل على القدس وتنديده بالسياسة الصهيونية التي تدعي أن هذه المدينة ملك لليهود .

انظر ايضا الاتحاد السوفيتي (٢) ، الاردن (٢٦) ، شيلي (٢٨) ، الصين الشعبية (١٣ ، ٢٦) ، فرنسا (٢) .

يوغوسلافيا :

٢٧ : استقبل دولانتس سكرتير المكتب التنفيذي لمجلس رئاسة رابطة الشيوعيين اليوجوسلافي ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أعرب دولانتس عن دعم بلاده للنضال العادل لشعب فلسطين .

اليونان :

٢١ : اصدر مجلس الوزراء قرارا بعزل الجنرال زوتياكيس الوصي على العرش ، وتعيين جورج بابا دوبولوس رئيس الوزراء وصيا على العرش بدلا منه بالاضافة الى منصبه .

انظر قبرص (٤) ، الولايات المتحدة (٧) .

ابريل ١٩٧٢

اتحاد الجمهوريات العربية :

١٥ – ٢٩ : عقدت المجالس الاتحادية المتخصصة اولى دوراتها لتنسيق أوجه التعاون المشترك بين دول الاتحاد .

اتحاد الامارات العربية :

٢٣ – ٢٨ : قام الرئيس السودانى جعفر نميرى بزيارة رسمية لدولة اتحاد الامارات العربية، وقدصدر بيان رسمى عقب الزيارة أكد تأييد الطرفين لنضال شعب فلسطين ، والتصميم على ازالة آثار العدوان ، وعلى أن الطرفين يعتبران جزر الخليج الثلاث التى احتلتها ايران جزءا لا يتجزأ من الوطن العربى .

٢٨ : أعلن وزير خارجية الاتحاد تأييد بلاده لترشيح السيد / محمود رياض أمينا عاما لجامعة الدول العربية .

الاتحاد السوفيتى :

١٠ : وقع فى موسكو ممثلو ٤٧ دولة من بينها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر اتفاقا دوليا يقضى بحظر انتاج وحيازة الاسلحة البيولوجية ، وأسلحة الجراثيم والسموم بمختلف انواعها ، وتدمير المخزون من هذه الاسلحة، كما يحظر الاتفاق حيازة الوسائل والمعدات المخصصة لنقل مثل هذه الاسلحة بقصد استخدامها فى العمليات الحربية . ويقضى الاتفاق بأن تتعهد الاطراف الموقعة عليه بأن تتخلص مما لديها من هذه الاسلحة خلال تسعة أشهر . وقد أصبح الاتفاق نافذا منذ توقيعه بتجاوز عدد الدول الموقعة عليه ٢٢ دولة .

١١ : تم توقيع اتفاق ثقافى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لعامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ينص على التعاون بين البلدين فى مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة وتبادل الخبرات الزراعية والطبية

١١ – ١٧ : وصل الرئيس بودجورنى الى تركيا فى اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس سوفيتى لتركيا منذ ثلاثة قرون. وأعلن بودجورنى فى تركيا أنه من الضرورى أن تضم الدول المحبة للسلام جهودها من أجل التوصل فى أقرب وقت ممكن الى حل سلمى لازمة الشرق الاوسط ، وأن الاتحاد السوفيتى يصر على استقلال قبرص القائم على وحدتها الاقليمية ورفض اتحاد قبرص مع اليونان .

١٥ : أعلن الاتحاد السوفيتى أن تأييده لشعوب الهند الصينية هو « الواجب المقدس » للاتحاد السوفيتى .

٢٣ : أعلن الاتحاد السوفيتى أن حجم تجارته مع الصين خلال سنة ١٩٧١ [١٣٩ مليون روبل] قد زاد الى ثلاثة امثال ما كان عليه سنة ١٩٧٠ [٤٢ مليون روبل] ، بينما كان هذا الرقم ١٨٥٠ مليون روبل سنة ١٩٥٩ .

٣٠ : أعلنت وكالة نوفوستى السوفيتية للانباء أن الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط يواجه صعوبات ، كما أن بحارته يواجهون اعباء نفسية نتيجة مضايقات الاسطول السادس الامريكى .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية [٧ ، ٢١] – الجمهورية العربية الليبية [١٣] – جمهورية مصر العربية [٢٧ – ٢٩] – العراق [٧ – ١٠] – عمان ومسقط [٦١] – مالى [١٢] – الولايات المتحدة الامريكية [٧] .

أثيوبيا :

٢٠ : نفت حكومة أثيوبيا أن اسرائيل تبنى قاعدة صواريخ ومحطات رادار فى ثلاث جزر أثيوبية فى البحر الأحمر .

الأرجنتين :

٨ : اصدرت محكمة أرجنتينية حكما بالغاء الاجراءات القانونية التى كان قد بدأ اتخاذها لتوجيه تهمة الخيانة لجوان بيرون الرئيس الارجنتينى السابق .

الاردن :

١ : صرح الملك حسين فى واشنطن بأنه قد أجرى اتصالات مباشرة مع اسرائيل عن طريق رجاله فى الضفة الغربية « ليعرف كل واحد طريقة تفكير الاخر » ، وأن تفكيره بالنسبة للقدس يقوم على اساس أنها مدينة واحدة مفتوحة تضم عاصمتين واحدة لاسرائيل واخرى للقطر الفلسطينى من المملكة المقترحة ، كما أعلن انه ليس على استعداد لدخول حرب أخرى ضد اسرائيل ، وأنه يسعى الى تسوية مع اسرائيل يقوم عليها سلام دائم يؤدى الى خروج اسرائيل من عزلتها .

٣ : أكدت الدوائر السياسية الامريكية المسئولة أن الملك حسين قد أوضح للرئيس نيكسون أنه

« ولا يستبعد صلحا منفردا مع اسرائيل » ، كما صرح وزير الخارجية الاردنى بأن الملك حسين قد حصل على كل ما طلبه من الولايات المتحدة .

١٧ : صرح الملك حسين بأن الاتصالات بين الاردن واسرائيل تتزايد ، وأن مشروعه يعتبر نموذجا للمستقبل .

٢٥ : اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الاردنى بيانا أكدت فيه ضرورة وحدة نضال الشعبين الاردنى والفلسطينى لمواجهة مشروع الملك حسين ، لانه « يتجاهل القضية الرئيسية وينقل الاهتمام الى موضوع شكل العلاقة بين القطر الفلسطينى المحتل والقطر الاردنى المهدد بخطر الاحتلال .. ويؤدى الى مزيد من الانقسام داخل الاردن بين أبناء الشعب الفلسطينى ، مما يخدم الامبرياليين والمعتدين الاسرائيليين » وطالبت اللجنة بأحداث تغيير سياسى جذرى فى الاردن يمهد لبناء الوحدة الوطنية بين الشعبين ، وتسوية النزاع مع المقاومة الفلسطينية على أساس اتفاقيتى القاهرة وعمان .

انظر أيضا : فلسطين والجزائر [١٠] الجمهورية العربية السورية [٧ ، ٨] . الجمهورية العربية اليمنية [١] — جمهورية مصر العربية [٦ ، ٩] — الصين الشعبية [١٨] — فلسطين [١ ، ٢ ، ٦ — ١١] ، المملكة العربية السعودية [٤] .

المانيا الاتحادية :

٧ : وقعت المانيا الاتحادية اتفاقا رسميا لاول مرة مع الاتحاد السوفيتى يهدف الى تنظيم وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين وهذا الاتفاق يسرى أيضا على برلين الغربية التى كان الاتحاد السوفيتى يرفض اعتبارها جزءا من منطقة المارك الالمانى .

٢١ : أعلن فالترشيل أن المعاهدة الالمانية السوفيتية لا تتضمن أى مواد سرية .

تغلبت حكومة المستشار برانت على محاولة الحزب الديمقراطى المسيحى المعارض سحب الثقة بها بأغلبية صوتين فقط ، وذلك فى اول صراع من نوعه على السلطة بين الحكومة والمعارضة يجرى فى البوندستاج . وكان أساس مشروع قرار سحب الثقة هو سياسة الانفتاح على الشرق التى يتبعها برانت .

٢٨ : هزمت حكومة برانت فى الاقتراع الذى جرى فى البوندستاج بعد القراءة ، الثانية لميزانية سنة ١٩٧٢

انجولا :

انظر الولايات المتحدة [٣]

اوغندا :

٦ : وجه مجلس الدفاع الاوغندى تحذيرا الى جميع الاوغنديين بأن « يلتزموا الحرص الشديد من جميع الاسرائيليين » وذلك عقب اكتشاف قنبلة فى مدينة « أروا » حيث كان الاسرائيليون يعملون فى انشاء مطار هناك . وقد حذر الرئيس الاوغندى عيدى أمين السفارة الايطالية فى كمبالا [التى تقوم برعاية مصالح اسرائيل فى أوغندا) بأن منحها تصاريح للاسرائيليين لزيارة أوغندا سيؤدى الى قطع العلاقات بين أوغندا وايطاليا .

٩ : اتهمت الحكومة الاوغندية الشركات الاسرائيلية التى أنهيت عقودها بعد قطع العلاقات بين البلدين ، بسرقة بعض ممتلكات الحكومة التى كانت تستخدم فى المشروعات التى أسهمت فيها هذه الشركات .

١٤ : طلبت أوغندا من مصر ارسال بعض الخبراء والفنيين المصريين فى مجال الطب والهندسة .

١٥ : أعلن الرئيس الاوغندى أنه قرر طرد الاسرائيليين من أوغندا فى يناير الماضى وقبل زيارته لليبيا ، وانه لاعلاقة لقرار قطع العلاقات مع اسرائيل بمحادثاته فى ليبيا ، وانها يتعلق بحماية أمن واقتصاد اوغندا ، وقال انه لو حل العرب خلافاتهم ومشكلاتهم وشكلوا جبهة واحدة لتمكنوا من توجيه ضربة قاضية لاسرائيل فى يوم واحد .

١٩ : أعلن الرئيس الاوغندى ان اسرائيل حاولت اخضاع بلاده لسيطرتها العسكرية والاقتصادية ، وان الصهيونية خطر على افريقيا كلها .

٢١ : أكدت مصادر وزارة الدفاع الاوغندى أن اسرائيل كانت تعمل فى يناير قواعد جوية سرية فى أوغندا بقصد استخدامها فى هجمات جوية ضد مصر ، وان ذلك كان أحد العوامل التى دفعت الرئيس عيدى امين الى طرد الاسرائيليين من البلاد ، لان ذلك كان سيؤدى الى توريط أوغندا فى أى حرب أخرى فى الشرق الاوسط .

٢٢ : صرح الرئيس الاوغندى بأن قرار قطع العلاقات مع اسرائيل جاء بعد التأكد من أن المدربين العسكريين الاسرائيليين قد استفحل نفوذهم داخل القوات المسلحة الاوغندية وأنهم يقومون بلعبة مع جنوب افريقيا ، ويعاونون روديسيا لاحباط حركات التحرر .

٢٦ : أعلن الرئيس الاوغندى أن حكومته قررت دعوة مهندسين من مصر وليبيا والعراق لتقدير التعويضات التى يجب أن تدفعها الحكومة للشركات الاسرائيلية التى كانت تعمل فى أوغندا وألغيت عقودها فى الشهر الماضى ، كما اقترح انشاء تحالف عسكرى يضم الدول العربية والافريقية للوقوف ضد التوسع الاسرائيلى وحماية المصالح العربية والافريقية .

انظر أيضا فلسطين [١٠ ، ١٨]

ايران :

انظر اتحاد الامارات العربية [٢٣ — ٢٨) — العراق [١٤] .

ايرلندا الشمالية :

١ : اعلن حزب « سين فين » وهو الجناح السياسى لمنظمة الجيش الجمهورى الايرلندى فى دبلن ، انه قد أقام علاقات مع الفدائيين الفلسطينيين .

١٤ : اجتاحت ايرلندا الشمالية أعنف موجة انفجارات منذ فرض الحكم البريطانى المباشر عليها ، كما استمر قناصة منظمة الجيش الجمهورى الايرلندى — التى تطالب بالاستقلال عن بريطانيا — فى اطلاق النيران على المواقع

العسكرية البريطانية ●
انظر ايضا الجمهورية العربية الليبية [١]

ايطاليا :

١٢ : اعلن انجيلو أرفاتى مدير مجلة « خدمة الشعب » تكوين « الحزب الشيوعى الايطالى الماركسى اللينينى » وقال ان الحزب الجديد يستند الى افكار ماوتسى تونج .
انظر ايضا أوغندا [٦] — جمهورية مصر العربية [١]

باكستان :

١٨ : وافقت الجمعية الوطنية الباكستانية على مشروع الدستور الموقت الذى يقضى بوجود نظام رئاسى مركزى مع نظام البرلمان الموجود فى المقاطعات المستقلة جزئيا ، وذلك حتى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٣ . وينص الدستور على أن باكستان جمهورية اتحادية اسلامية تتبع تعاليم الدين الاسلامى ، مع تشكيل مجلس استشارى للفكر الاسلامى لمساعدة البرلمان والحكومة ، ويكون مجلس الوزراء الاتحادى مسئولا امام رئيس الدولة الذى يعينه ، مع وجوب عضوية الوزراء فى الجمعية الوطنية بعد عام من تعيينهم على الاكثر .

٢٧ : بدأت المحادثات فى مدينة مورى بين مبعوثى الهند وباكستان للاعداد لعقد اجتماع قمة بين الرئيس الباكستانى بوتو ورئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندى .
انظر ايضا : الهند [٧] .

البرتغال :

انظر الولايات المتحدة [٣]

بنجلاديش :

٣ : قام أكثر من ٢٥ الفا من البنجاليين من انصار حزب عوامى القومى [الماركسى] بزعامة مولانا احمد خان بهاشانى ، باول مظاهرة شعبية ضخمة معارضة للشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجالاديش ، منذ توليه الحكم .

١٨ : انضمت بنجالاديش رسميا للكومنولث البريطانى ، واصبحت بذلك الدولة رقم ٣١ فيه
انظر ايضا : الهند [٧] — الولايات المتحدة [٤] .

بناما :

١٨ : طالبت بناما أثناء اجتماعات المؤتمر الدولى الثالث للتجارة والتنمية المنعقد فى شيلى ، بتحييد منطقة قناة بناما ، وبسحب جميع القوات والقواعد الامريكية منها .

بوروندى :

٣٠ : لقى الملك نتار الخامس ملك بوروندى السابق مصرعه أثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة التى قامت بها عناصر ملكية ضد حكومة الرئيس الحالى مايكل ميكومبورا ، وذلك عقب الاضطرابات التى تلت قرار الرئيس ميكومبورا الخاص بحل مجلس الوزراء ، وفصل عدد كبير من المسئولين فى حزب الوحدة الوطنية والتقدم الحاكم .

بوليفيا :

١٠ : وصل وزير خارجية بوليفيا الى اسرائيل فى زيارة رسمية .

تركيا :

٢ : أعلن الرئيس التركى جودت سوناى انه قد طلب من الاحزاب السياسية التركية وقف نشاطها السياسى مؤقتا ، بما فى ذلك اجراء التغييرات الدستورية ، وتخويل الحكومة سلطات استثنائية للسيطرة على الموقف فى البلاد ، وذلك عقب اغتيال رجال الجيش الشعبى ثلاثة من الفنيين البريطانيين الذين يعملون لحساب حلف شمال الاطلنطى .

١٩ : عين سعاد خيرى اورجوبلو رئيسا للوزارة التركية عقب استقالة نهاد ايريم رئيس الوزراء السابق
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١١]

تشاد :

انظر : — الجمهورية العربية الليبية [١٢ ، ١٣] .

تنزانيا :

٨ : اغتيل عبيد كرومى رئيس مجلس الثورة فى زنزبار ونائب رئيس جمهورية تنزانيا .

١٢ : قرر الرئيس نيريرى تعيين عبود جوجت نائبا أول لرئيس تنزانيا ، كما تم انتخاب جوجت رئيسا للمجلس الثورى الحاكم فى زنزبار ورئيسا للحزب الافروشيرازى .

تونس :

٩ : أعلن وزير الخارجية التونسى ان بلاده ترفض مشروع الملك حسين الخاص بانشاء مملكة عربية متحدة ، ووصف المشروع بأنه « مثير للريبة » .

٢١ : قام الرئيس بورقيبة بزيارة للجزائر أعلن خلالها ضرورة العمل لجعل البحر المتوسط منطقة سلام وتعاون ، وأكد الرئيسان التونسى والجزائرى تأييدهما للعرب والفلسطينيين فى كفاحهم ضد اسرائيل ، وأعلنا أن المغرب العربى الذى يضم تونس والجزائر والمغرب ليس الا خطوة أولى نحو اقامة مجتمع ثابت ومتناسق يلبى رغبات جميع شعوب المغرب .
انظر ايضا : الجزائر [١]

الجزائر :

١ : ابرمت الجزائر وتونس معاهدة أخوة وجوار وتعاون بينهما مدتها ٢٠ سنة .

١٠ : أعلن الرئيس الجزائرى بومدين ان الملك حسين اثبت بمشروعه انه يتعامل مع اسرائيل ، وأكد ان جوهر القضية هو تحرير الاراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ والمحافظة على حقوق شعب فلسطين .
انظر ايضا : تونس [٢١]

جمهورية جنوب أفريقيا :

انظر أوغندا [٦ ، ٢٢] ، الولايات

القمة الامريكية [٣] ●

جمهورية السودان الديمقراطية :

٠ : أصدرت سفارة السودان فى بيروت بيانا أوضح أن الرئيس نميرى فى رسالته الى الملك حسين بصدد مشروع المملكة العربية المتحدة قد ذكر أن حكومة الســودان تعتبر القضية الفلسطينية قضية مصير وأمانة أجيال ، ومسئولية تاريخ ، وأن من الضرورى فى المرحلة التالية تضافر الجهــود لتحرير الارض المحتلة ، والتأكيد على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

٥ : أصدر الرئيس نميرى مرســوما بانشــاء القيادة الجنــوبية فى الســودان مكــونة من ١٢ ألف جندى وضابط ، على ان يكون نصــفهم من أبنــاء الجنــوب ، تنفيذا لاتفــاق الحــكم الذاتى الاقليمى .

انظر ايضا : اتحــاد الامارات العربية [٢٢ — ٢٨] ، الصين الشعبية [٣] ، الفاتيكان ٢٩ ، قطــر [٢٨ — ٣٠] ، المملكة العربية السعودية [٣٠ — ٤]

الجمهورية العربية السورية :

٥ : وقع انشــقاق داخــل الحزب الشيوعى السورى بين جناح يضم ١١ عضوا من اعضــاء اللجنــة المركزية للحزب ، بينهم خــالد بكداش السكرتير العام للحزب ، ويوسف فيصل وزير الدولة ، وعمر حسيبة وزير المواصــلات وعضو اللجنة ، وبين جناح آخر يضم عددا من اعضــاء اللجنــة المركزية . وقد اتهم بكــداش « الزمرة التحريضية » بالانحراف من الماركســية اللينينية ، بينما وزع الجناح الاخر منشورات أعلن فيها انتخاب لجنة جديدة للحزب فى محافظة دمشــق .

٧ : اعلن الرئيس الســـورى حافظ الاسد أن مشروع الملك حســين منطــلق لمخططــات الامبريالية والصهيونية .

/ : خفضت سوريا قيودها على حركة مرور البضائع عبر حــدودها المغلقة مع الأردن ، فوافقت على السماح بنقل كميات معينة من السلع من بيروت الى الأردن عبر الاراضى الســورية ، الى جــانب سماحها أخيرا بتسويق الســلع الزراعية الاردنيــة فى ســوريا

انظر ايضا : فلسطين [٩] ، كوريا الديمقراطيـة [١١] ، الكويت [٢١] .

الجمهورية العربية الليبية :

١ : انتقد الرئيس القــذافى الاعمال الاستعمارية البريطانية فى ايرلندا الشــمالية ، وقال أن مشــكلة ايرلندا « هى استعمار عدوانى تحتقره الانسانية كلها » ، وأوضح أن الاتفاق البريطانى المالطى قد اثر على العــلاقات بين ليبيــا ومالطــه . كما صرح الــرئيس الليبى بأن الدبلوماسية العربية ليست سبيلا لمعالجة أزمة الشرق الاوسط ، لان الصراع العــربى الاسرائيلى صراع حضارى وصراع وجود ، لايمكن أن ينتهى الا بابقاء أحد الطرفين فقط .

٩ : أصدر الاتحاد الاشتراكى العربى فى ليبيا ، عقب انتهاء مؤتمره العام الاول ، عدة توصيات دعى فيها الى وحدة العمل الفدائى الفلسطينى ، وقومية المعركة ، وتحقيق الوحدة الاندماجيــة بين الاقطار المؤهلة لها .

١٢ : وافقت ليبيا وتشاد على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما والتى كانت قــد قطعت فى أغسطس عام ١٩٧١ .

١٣ : صدر بيان ليبى تشادى مشترك أكدر تأييد الدولتين للكفاح المسلح للشعب الفلسطينى من أجل تحرير أراضيه المغتصبة ، كما أدانت الدولتان مبدأ احتــلال الاراضى بالقوة .

١٣ : أعلنت ليبيا سحب ســفيرها لدى العراق بسبب المعاهدة السوفيتية العراقية ، كما طلبت من العراق سحب سفيرها المعتمد لديها .

٢٢ : قــام دوم منتــوف رئيس وزراء مالطة بزيارة ليبيا .

انظر ايضا : فلسطين [١٨ ، ٢٧] — اوغندا [١٥ ، ٢٦] .

الجمهورية العربية اليمنية :

١ : اعلن القــاضى الايريانى رئيس المجلس الجمهورى اليمنى تضامنه مع المنظمات الفدائية الفلسطينية بصدد مشروع الملك حسين .

٥ : أعلنت حكومة صــنعاء ترحيبها باقتراح حكومة اليمن الديمقراطية الشــعبية بأجراء محــادثات بين زعماء البلدين ، لتخفيف حــدة التوتر ، ووقف النشــاط العسكرى بينهما ●

جمهورية مصر العربية :

١ : عقدت اتفاقيات مالية وتجــارية واقتصادية مع ايطاليا ، تتضمن تقديم تســهيلات ائتمانية لمصر قيمتهــا ٤٧٫٥ مليــون دولار ، واقامة مشروعات ســـياحية مشتركة .

٢ — ٦ قام الرئيس الرومانى شاوشيسكو بزيارة رســمية لجمهورية مصر العربية . وقد صرح بأن رومانيا تقدر المحاولات التى اتخذتها مصر لحل الازمة سلميا ، وأن رومانيا تعتبر أن التمسك بقــرار الامم المتحدة نصا وروحا يمكن أن يؤدى الى حل سلمى على أســاس من العدالة والحق الشرعى للامم . وقــد أعلن الرئيس الرومانى فى مؤتمر صحفى أن رومانيا لاتزود اسرائيل بالاسلحة ، وأنها تعارض سيــاســة تزويدها بها ، ودعى الى العمل للوصــول الى حل سياسى للازمة على أساس قرار مجلس الامن الذى يعنى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى تحتلها ، كما أشاد بالمبادرات المصرية الرامية الى حل الازمة ، وأكد أن أية محاولة لحل مشكلة الشرق الاوسط لابد أن تتضمن الموافقة الكاملة للشعب الفلسطينى على هذا الحل . وقد نص البيان المشترك الصادر عقب المباحثات المصرية الرومانيــة على ضرورة استئناف مهمة يارنج ، والتوصل الى حل لمشكلة شعب فلسطين يتفق مع حقوقه الشرعية .

٦ : أعلن الرئيس الســادات فى افتتــاح مــؤتمر المجلس الوطنى الفلسطينى أن مصر قررت قطع كل علاقاتها مع النظام الاردنى ، كبداية لعمل عربى موحد ضد مشروع الملك حسين الذى هو فى الحقيقة من وضع ألون نائب رئيســة

وزراء اسرائيل ، واوضح الرئيس أن مصر ترى أن المقاومة المشروعة هى المثل الوحيد لشعب فلسطين ، وانها لن تسمح لاحد بالتفريط فى حقوق شعب فلسطين ، بما يشمل الحق التاريخى والحقوق السياسية لهذا الشعب .

٩ : اعلن مصدر رسمى مصرى أنه سيتم وقف العلاقات الاقتصادية بين مصر والاردن ، بما فى ذلك العمليات التجارية ، واغلاق المكتب التجارى المصرى فى عمان ، وعدم تجديد بروتوكول التبادل التجارى بين البلدين .

١٥ — ٢١ : وصل ميركو تيبافاتس سكرتير الدولة للشئون الخارجية اليوجوسلافى الى مصر فى زيارة رسمية ، حاملا رسالة من الرئيس تيتو ، تتناول الاتصالات التى قامت بها يوغوسلافيا حول أزمة الشرق الاوسط . وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة جاء فيه أن انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة ، هو السبيل الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط ، وانه لابد من تأييد استئناف مهمة يارنج لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٢٤ : أعلنت مصر ترشيح السيد محمود رياض أمينا عاما لجامعة الدول العربية .

٢٧ — ٢٩ : وصل الرئيس السادات الى الاتحاد السوفيتى فى زيارة رسمية لبحث استراتيجية أزمة الشرق الاوسط قبل زيارة نيكسون لموسكو . وقد نص البيان المشترك الصادر عقب الزيارة على أن ظروف أزمة الشرق الاوسط تعطى للدول العربية حق استخدام مختلف الوسائل لاسترداد الاراضى العربية التى اغتصبتها اسرائيل ، وان السلام العادل المبنى على تنفيذ قرار مجلس الامن لايتحقق الا بانسحاب اسرائيل الكامل ، وتأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

٢٨ : اعلن عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى أن استعدادات القوات المسلحة تشير الى أن العام القادم سيكون عام النصر .

٢٨ : توصلت مصر الى اتفاقية تجارية تفضيلية مدتها خمس سنوات مع السوق الاوربية المشتركة ، تقضى بخفض التعريفة فى دول السوق الست على الواردات المصرية بنسبة ٤٥٪ عند بدء تنفيذ الاتفاقية ، تزداد الى ٥٥٪ فى أول يناير سنة ١٩٧٤ ، كما تخفض مصر التعريفة على وارداتها من السلع المصنعة فى دول السوق بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٠] — فلسطين [٢٧،٩] — اوغندا [١٤ ، ٢١ ، ٢٦] — فرنسا [٥ ، ٢٦] .

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

انظر : الجمهورية العربية اليمنية [٥] — عمان مسقط [٦] .

روديسيا :

انظر أوغندا [٢٢] الولايات المتحدة الامريكية [٣] .

رومانيا :

١٤ : اجتمع ماكوفيسكو النائب الاول لوزير خارجية رومانيا بجولدا مائير فى تل أبيب ، فى اطار مبادرة رومانية لتسوية أزمة الشرق الاوسط .

٢٠ : أعلن رسميا أن مائير رئيسة وزراء اسرائيل ستزور رومانيا زيارة رسمية ، بدعوة من مورير رئيس وزراء رومانيا .

٢٨ : استبعد الدبلوماسيون الرومانيون ان تقوم رومانيا بوساطة بين العرب واسرائيل خلال زيارة مائير لرومانيا ، وأوضحوا أن الرئيس الرومانى يهدف بدعوته مائير لزيارة رومانيا الى مطالبتها بتنفيذ قرار مجلس الامن دون تكليف من اى جهة .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية [٢ — ٦] ، فلسطين [٥] .

شيلى :

٧ : انسحب الحزب الراديكالى اليسارى من الوزارة الائتلافية فى شيلى ، احتجاجا على ما أعلنه الرئيس الليندى من أنه يعتزم استخدام الفيتو لمنع اقرار اصلاح دستورى وافق عليه الكونجرس من قبل ، ومن شأنه أن يقيد بشدة سلطته فى تأميم الصناعات فى البلاد .

٨ : استخدم الرئيس الليندى الفيتو فى رفض مشروع بتعديل دستورى كان اقراره سيمنعه من تأميم المزيد من الشركات الخاصة فى شيلى بدون موافقة البرلمان . وهدد الرئيس الشيلى بحل البرلمان اذا أصرت المعارضة التى يتزعمها الحزب الديمقراطى المسيحى على اجراء استفتاء حول المزيد من استيلاء الدولة على المشروعات الخاصة .

١٣ : افتتح الرئيس الليندى المؤتمر الدولى الثالث للتجارة والتنمية الذى يشترك فيه ممثلو ١٤٢ دولة .

الصين الشعبية :

٣ : اجرى دوم منتوف رئيس وزراء مالطة محادثات مع المسئولين الصينيين ، بهدف وضع برنامج للتعاون ، يساعد مالطة على الاستقلال الاقتصادى . وقد صرح شواين لاى رئيس وزراء الصين بأن بلاده تساند النضال العادل لحكومة مالطة وشعبها لتدعيم استقلالهم الوطنى .

٩ : أعلن متحدث باسم السفارة الصينية فى الخرطوم أن بلاده قررت ارسال ٤ آلاف طن من القمح ومواد طبية وملابس قيمتها ٧٨٠ الف دولار الى جنوب السودان .

١٣ : تقدمت الصين الشعبية بمساهمة قدرها ٢٠ الف دولار لصندوق الامم المتحدة لمساعدة ضحايا التفرقة العنصرية فى أفريقيا الجنوبية ، وذلك لاول مرة منذ أن أصبحت عضوا فى المنظمة الدولية .

١٥ : قررت الصين الشعبية وموريشيوس تبادل العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء .

١٨ : أكد شواين لاى فى رسالة بعث بها الى ياسر عرفات رئيس اللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تأييد ودعم الصين للنضال العادل الذى يخوضه الشعب الفلسطينى ، وتضامنه معه ضد مشروع الملك حسين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٢٣] — ايطاليا [١٢] — عمان ومسقط [٦] — مالطة [٩] .

العراق :

٧ - ١٠ : وصل كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى الى العراق لحضور الاحتفال ببدء انتاج البترول فى حقل الرميلة الشمالى الذى تملكه الحكومة العراقية . وقد تم توقيع اتفاقية صداقة بين العراق والاتحاد السوفيتى مدتها خمسة عشر عاما ، تنص على تعاون البلدين فى مجالات الدفاع والثقافة والمجال الفنى والتجارى، وعدم انضمام أى طرف من طرفى الاتفاقية الى احلاف أو الاشتراك فى اعمال موجهة ضد الطرف الاخر . وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة نص على أنه لايمكن اقامة سلام عادل ووطيد فى الشرق الاوسط بدون تحرير جميع الاراضى العربية المحتلة نتيجة العدوان الاسرائيلى، ودون تأمين الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى .

١٤ : وقع صدام مسلح بين القوات العراقية والايرانية فى خانقين بشمال العراق ، حيث توجد أغلبية كردية .

انظر أيضا : أوغندا [٢٦] — الجمهورية العربية الليبية [١٣] .

عمان ومسقط :

٦ : هاجم السلطان قابوس كلا من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية واتهمهما بالسعى الى تخريب بلاده ، كما هاجم حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية وقال انها تشكل خطرا على شبه الجزيرة العربية .

غانا :

٢٧ : **توفى الدكتور كوامى نكروما رئيس غانا السابق فى رومانيا.**

غينيا

٢٥ — ٢٧ : انعقد المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطى الغينى ، وقرر تغيير اسم اللجنة المركزية للحزب الى « القيادة الوطنية »، وتشكيل لجنة تنفيذية من سبعة أعضاء برئاسة سيكوتورى الذى انتخب سكرتيرا عاما للحزب ، كما استحدث منصب رئيس الوزراء .

غينيا بيساو

١٨ : اعترفت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة بالحزب الافريقى الذى يقاتل من أجل استقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر ، باعتباره الممثل الشرعى الوحيد لهذا الاقليم الذى تسلمته البرتغال .

٢٦ : أكد ممثل تونس فى لجنة تصفية الاستعمار أن ثوار غينيا بيساو يسيطرون على أكثر من ثلثى أراضى البلاد ، وأوضح أنه زار مع وفد خاص من الامم المتحدة المناطق المحررة .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة الامريكية [٣] .

الفاتيكان :

٢٩ : أقام الفاتيكان والسودان علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء

فرنسا :

١ : حذر موريس شومان وزير الخارجية الفرنسى اسرائيل ، من أنها ستندم فى أحد الايام اذا أصرت على رفض الفرصة الكبيرة السانحة اليوم لكى تقبل العودة الى داخل الحدود السابقة ، وان فرنسا تستخلص من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهو عدم مشروعية احتلال الاراضى ،وعدم مشروعية مطالبة اسرائيل بالجلاء الا مقابل ضمانات حقيقية لامنها وسلامتها ، وأوضح أنه لم يزر اسرائيل حتى الآن لانه لا يقر موقفها .

٥ : اعلن فرانسوابيو سفير فرنسا فى القاهرة أن سياسة بلاده تجاه أزمة الشرق الاوسط ، هى نفس السياسة التى أعلنها ديجول ولم يغيرها الرئيس بومبيدو ، وأوضح أن فرنسا ترى أن مشاورات الدول الاربع الكبرى يجب أن تؤدى الى صياغة قرار تتفق عليه الدول الكبرى ، وتصدر به مستندا يساعد يارنج فى اتصالاته ، الا أن الولايات المتحدة رفضت التوصل الى هذا الاتفاق ، كما حاولت فرنسا داخل اجتماعات الاربعة التوصل الى اتفاق حول ضمانات السلام يقضى بتكوين قوة دولية تمثل الدول الاربع الكبرى لتقويض حجة اسرائيل التى تطالب بالامن، كما تعتقد فرنسا أن مبادرة روجرز لاتستطيع أن تحقق السلام الدائم . وأشار السفير الفرنسى الى أن بلاده لعبت دورا فى اصدار قرار وزراء خارجية دول السوق الاوربية المشتركة الذى يقضى بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة ، وأوضح أن مصر غير مطالبة بتقديم أكثر مما قدمت للتوصل الى سلام حقيقى.

٥ : أكد جان دى ليبكوفسكى وزير الدولة للشئون الخارجية الفرنسى تمسك بلاده بقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وأن الضمانات الدولية تعتبر كافية لضمان تسوية الازمة.

٥ : دعى الرئيس بومبيدو فى رسالته الى الجمعية الوطنية الى انشاء « أوربا جديدة ، وقوية » ، وأعرب عن أمله فى أن « تجمع المنظمة الاوربية الجديدة التى تمثلها السوق الاوربية المشتركة بعد توسيعها [بانضمام بريطانيا والدانمرك وايرلندا والنرويج] شمل الدول الاوربية كلها ، وأن تتطور الى اتحاد فيدرالى يحافظ على شخصية الامم التى تتألف منها » .

٥ : نفى فرانسوا متيران زعيم الحزب الاشتراكى الفرنسى وزعيم المعارضة انه يؤيد اسرائيل ضد العرب ، وأوضح انه يطالب بحق الفلسطينيين فى السعى من أجل ايجاد وطن لهم .

١٠ : قررت فرنسا عدم دعوة « ميكرى كوليك » عمدة القدس الاسرائيلى الى افتتاح « دار

٧٤٠

فرنسا » التى ستقام فى القدس خلال هذا الشهر ، حتى لاتفسر دعوة العمدة الاسرائيلى بأنها اعتراف من فرنسا بالقدس المحدة عاصمة موحدة لاسرائيل . وقد صرح ايبان بأن العلاقات الفرنسية الاسرائيلية قد تدهورت منذ اتفاقية رد ثمن طائرات الميراج، وتصويت فرنسا ضد اسرائيل فى لجنة حقوق الانسان التى أدانتها لارتكاب جرائم حرب فى الاراضى المحتلة .

٢٤ : بلغت نسبة المؤيدين لتوسيع نطاق السوق الاوربية المشتركة فى الاستفتاء الذى أجراه الرئيس بومبيدو فى فرنسا ٣٥ ٪ مقابل ٤٥ ٪ ممتنعين عن التصويت ، ٢٠ ٪ معارضين .

٢٦ : أعلن وزير الدولة للشئون الخارجية الفرنسى أن الرئيس السادات حاول دون جدوى التوصل الى تسوية سلمية ،وأن فرنسا ترى أن المشكلة ليست تعريض أمن اسرائيل للخطر ، وانما فى تحقيق هذا الامن ، وأن فرنسا تعتقد أن هذا الامن لا يأتى عن طريق الاحتلال ، وانما عن طريق معاهدة سلام تحظى بضمانات ، وأن بلاده لاتريد أن تكون علاقاتها سيئة مع اسرائيل . وصرح بأن بلاده تمسكت بحزم بسياستها من حيث عدم ارسال أسلحة الى الاطراف المتنازعة فى الشرق الاوسط .

فلسطين :

١ : أذاعت منظمة فتح أنها قررت القيام بعمليات فدائية فى الاردن ضد النظام الاردنى ، انسجاما مع هدفها فى هذه المرحلة ،وهو اسقاط النظام الملكى الاردنى .

٢ : رفضت السلطات الاسرائيلية السماح بخروج أعيان الارض المحتلة للاشتراك فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى القاهرة ، كما منعت السلطات الاردنية زعماء الفلسطينيين فى الضفة الشرقية من مغادرة الاراضى الاردنية للاشتراك فى نفس الاجتماعات .

• : اجتمع الرئيس الرومانى شاوشيسكو بياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى القاهرة ، لبحث تطورات أزمة الشرق الاوسط . وقد أبدا الرئيس الرومانى فى الاجتماع تضامن بلاده مع الكفاح العادل الذى يخوضه شعب فلسطين لحل مشكلته الوطنية فى اطار حقه فى تقرير المصير ، كما وجه دعوة الى ياسر عرفات لزيارة رومانيا.

٦ — ١١ : اجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورة طارئة بالقاهرة لمناقشة وسائل احباط مشروع الملك حسين ، ومواجهته نتائج الانتخابات البلدية التى أجرتها اسرائيل فى الضفة الغربية ، ومناقشة مشروع توحيد منظمات المقاومة الفلسطينية . وقد أكد المؤتمر فى بيانه رفضه الكامل لمشروع الملك حسين ، ودعى الى توقيع عقوبات جماعية ضد النظام الاردنى . كما قرر تكوين لجنة متابعة من ٢٢ عضوا لتنفيذ وحدة منظمات المقاومة ، وأجهزة الجباية والاعلام .

٣٠ : رفضت المجالس البلدية العشرة التى تم انتخابها فى الضفة الغربية فى الشهر الماضى اقتراحا تقدم به الشيخ الجعبرى عمدة الخليل بأن تشكل المجالس فيما بينها مجلسا تنفيذيا يقوم بالتفاوض للتوصل الى اتفاق مع اسرائيل والدول العربية . ويهدف المشروع الى وضع الضفة الغربية تحت وصاية الامم المتحدة لمدة خمس سنوات ، يتم خلالها التفاوض بين المجلس التنفيذى المقترح والسلطات الاسرائيلية على شروط السلام مع اسرائيل والدول العربية .

١ : رفضت اسرائيل وضع مراقبين للامم المتحدة فى أى من جانبى الحدود اللبنانية الاسرائيلية لان ذلك « سيتيح للبنان » التنصل من مسئولية منع انتهاكات الحدود من أراضيه .

٤ : أعلنت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل أن اسرائيل لن تسمح برفع العلم الاردنى فوق القدس مرة أخرى ، ولن تقبل منح المسيحيين والمسلمين وضعا اقليميا خاصا فى هذه المدينة التى ستظل عاصمة لاسرائيل دون تجزئة ، كما أنها لن تمنح الاردن أى حقوق اقليمية فيها .

٨ : أعلن كبار المسئولين عن الرياضة فى اسرائيل أن الفرق الرياضية الاسرائيلية تقابل فى آسيا بعداء شديد ، وأوصوا بعدم اشتراك اسرائيل فى أى نشاط رياضى آسيوى .

٩ : صرحت مائير بأنه حتى وافق الزعماء العرب على عقد اتفاقية سلام كامل مع اسرائيل ، فان حكومتها لن تترك جميع الاراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ ، واستبعدت مائير الانسحاب من المرتفعات السورية وقطاع غزة والقدس الشرقية وشرم الشيخ .

١٠ : أعلن ايبان وزير خارجية اسرائيل أن بلاده خسرت نتيجة ابعادها من أوغندا ما بين ١٥ و ٢٠ مليون دولار ، وأن نشاط الاسرائيليين هناك كان يغطى مجالات الدفاع والاقتصاد والتعليم والصحة ، وأنه تم تدريب ألف جندى فى اسرائيل خلال الاعوام العشرة الماضية .

١٨ : صرحت مائير بأن ما حدث فى أوغندا هو نتيجة للاموال الليبية وأن ذلك قد سبب خيبة أمل كبيرة لاسرائيل .

١٩ : أعلن ايبان أن هدف اسرائيل ، بعد التوصل الى السلام وتعيين الحدود ، هو فتح هذه الحدود عن آخرها أمام الافراد والتجارة الحرة ، وأن اسرائيل لا تهدف الى تكوين دولة من الفرات الى النيل .

٢٠ : أعلن ايبان خلال زيارته لواشنطن أن هناك مبدأين رئيسيين فى السياسة الاسرائيلية ، وهما أنه يجب ألا تكون هناك عودة الى الحدود التى كانت قائمة قبل ١٩٦٧ دون سلام ، وأنه يجب أن يكون هناك مع السلام حل جغرافى ثابت ومنطقى ، على أساس مفاوضات مباشرة مع العرب ، والمبدأ الثانى هو المحافظة على ميزان القوى فى الشرق الاوسط .

٢٢ : أعلن ايبان فى واشنطن أن محادثاته مع روجرز وزير الخارجية الامريكية أثبتت أن هناك تشابها واتفاقا كبيرا فى وجهات النظر بين البلدين ، وأنه لم تظهر اطلاقا خلال هذه المحادثات أى نقاط للخلاف ، وأن روجرز أكد له أن نيكسون لن يتقدم بأى مقترحات جديدة . بصدد أزمة الشرق

بأن زيارته للصين الشعبية ستمكن مالطة من اقامة صناعات لخدمة السوق الصينية ، وأضاف أن مالطة مصممة على أن تتصنع بأسرع ما يمكن ، حتى يمكنها أن تعتمد على ذاتها اقتصاديا عندما ينتهى أجل اتفاقها الاخير مع بريطانيا .

١٤ : بدأت القوات البريطانية تعود الى مالطة .

أنظر أيضا : الجمهورية العربية الليبية [١ ، ٢٢] الصين الشعبية [٣] .

مالى :

١٢ : طلبت حكومة مالى من ٣ دبلوماسيين سوفييت مغادرة البلاد لتدخلهم فى الشئون الداخلية للبلاد

المملكة العربية السعودية :

٤ : أعلن وزير الدولة للشئون الخارجية السعودى أن بلاده لن تحدد وجهة نظرها فى مشروع الملك حسين الا بعد تحرير الاراضى العربية الواقعة تحت الاحتلال .

٣٠ ــ ٤ : قام الرئيس السودانى نميرى بزيارة للمملكة العربية السعودية لاجراء محادثات تتناول مسألة مساعدة السودان فى تنمية منطقة الجنوب ، واعادة توطين أبنائه .

المملكة المتحدة :

١٤ : أعلن هيوم وزير خارجية بريطانيا أن سياسة بلاده من النزاع العربى الاسرائيلى لا تزال هى السياسة التى حددها بنفسه فى نوفمبر ١٩٧٠ والتى ترتكز على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٠] ــ ايرلندا الشمالية [١٤] ــ الجمهورية العربية الليبية [١] ــ مالطة [٩ ، ١٤] .

موريشيوس :

أنظر : الصين الشعبية [١٥] .

موزمبيق :

أنظر : الولايات المتحدة الامريكية [٤] .

النمسا :

أنظر : فلسطين [٢٦] .

الهند :

٧ : بعثت أنديرا غاندى رئيسة الحكومة الهندية برسالة الى الرئيس الباكستانى بوتو تقترح عليه فيها بدء محادثات بين الهند وباكستان ، تهدف الى اقرار السلام فى شبه القارة الهندية وقد صرح وزير خارجية باكستان أن بنجالاديش لن تمثل فى هذه المحادثات .

١١ : صرحت أنديرا غاندى بأن السلام لا يمكن أن يقوم فى شرق وجنوب شرق آسيا الا بعد انسحاب الاجانب من المنطقة .

١٢ : قررت حكومتا الهند وقطر اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء ، وقد عين السفير الهندى فى الكويت سفيرا غير مقيم لدى قطر .

أنظر أيضا : باكستان [٢٧] .

الولايات المتحدة الامريكية :

٣ : صرحت المصادر الامريكية المطلعة بأن الحكومة الامريكية بدأت تتبع فى هدوء سياسة توسيع المعاملات مع الحكومات البيضاء فى الجزء الجنوبى من القارة الافريقية [جنوب افريقيا وروديسيا وسلطات الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو] ومن ذلك تقديمها مساعدات اقتصادية للبرتغال مقابل استخدام قواعدها فى جزر الازور ، والغاء الحظر الذى كان مفروضا على بيع الطائرات النفاثة الامريكية للبرتغال وجمهورية جنوب أفريقيا ، وشراء صفقة ضخمة من الكروم من روديسيا .

٤ : اعترفت الولايات المتحدة الامريكية بدولة بنجالاديش .

٦ : بدأت طائرات سلاح الجو الامريكى بالاشتراك مع وحدات الاسطول السابع ، أضخم هجوم أمريكى بحرى وجوى ضد فيتنام الديمقراطية ، فى محاولة لوقف تدهور الموقف الذى يهدد خطة « فتنمة الحرب » بعد اكتساح قوات جبهة التحرير الفتنامية وقوات فيتنام الديمقراطية لشمال فيتنام الجنوبية .

٧ : أعلن الاميرال توماس موررئيس الاركان الامريكى أن الاتحاد السوفيتى متفوق بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة من حيث القوة التفجيرية الذرية .

١١ : رفض مجلس الشيوخ الامريكى التصويت على اقتراح لاعلان الحرب ضد فيتنام الديمقراطية بأغلبية ٧٨ صوتا ضد ٧ أصوات

٢٦ : أعلن السناتور سليمنجتون ان الولايات المتحدة تملك ٢٣٧٥ قاعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة .

٢٦ : أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على العودة الى محادثات السلام الخاصة بفيتنام فى باريس ،وان ذلك لا يعنى وقف الغارات الجوية على فيتنام الديمقراطية .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٠ ، ١١ ، ٣٠] ــ الاردن [٣] ــ اسرائيل [٢٢] ــ بناما [١٨] ــ فرنسا [٥] ــ فيتنام الديمقراطية [١٧] ــ اليونان [٢٢] .

اليابان :

٥ : اوقفت شركة « هيتسوبيتش » اليابانية جميع علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل ، تلبية لمطالب لجنة مقاطعة اسرائيل التابعة لجامعة الدول العربية .

يوغوسلافيا :

أنظر : جمهورية مصر العربية [١٥ ــ ٢١] .

اليونان :

٢٢ : أعلن كريستيان بالماس القائم بأعمال وزير خارجية اليونان ، أن بلاده ستعيد النظر فى أسس استخدام الولايات المتحدة الامريكية للقاعدة الجوية الامريكية فى اليونان ، بعد تهريب أحد زعماء المعارضة فى اليونان الى المانيا الغربية على متن طائرة عسكرية المانيا أقلعت من احدى القواعد الجوية الامريكية فى اليونان فى الاسبوع الماضى .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٢] ــ قبرص [٢٢] .

اتحاد الامارات العربية :

انظر باكستان [٧ — ١٢]، فنلندا ٦ .

الاتحاد السوفيتي :

١١ — طالب الاتحاد السوفيتي بأن تلغى الولايات المتحدة الامريكية اجراءات الحصار البحري الذي فرضته حول فيتنام الديمقراطية وحملها نتائج أعمالها .

١١ — تم في موسكو توقيع اتفاق بترولي بين ليبيا والاتحاد السوفيتي سيشتري الاخير بمقتضاه كميات كبيرة من البترول المستخرج من حقول شركة البترول البريطانية في ليبيا .

٢٢ — ٣٠ : قام الرئيس الامريكي نيكسون بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي . وقد تم أثناء الزيارة توقيع عدة اتفاقيات وهي : اتفاقية منع تلوث البيئة ، واتفاقية التعاون في مجال الطب والصحة العامة ، واتفاقية التعاون في مجال ابحاث الفضاء واتفاقية التعاون في المجال العلمي والتكنولوجي ، واتفاقية تتعلق بمنع تصادم السفن والطائرات الحربية التابعة للدولتين في أعالي البحار كما تم الاتفاق على انشاء لجنة سوفيتية امريكية للمسائل التجارية مهمتها تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ، بما يعود بالنفع على التبادل بين البلدين ، والتعاون الامريكي السوفيتي في استغلال الموارد الطبيعية ، وفي انتاج جميع المواد الاولية ، والمنتجات الاخرى كذلك فقد وقعت اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، القارات] . وفي ختام الزيارة ، أعلنت وثيقتان هامتان الاولى : بيان مشترك بالموضوعات السياسية والاقتصادية التي جرى بحثها في مؤتمر القمة ، وموقف كل جانب منها ، ونقط الالتقاء والخلاف بينهما . وقد أكد البيان على نية الدولتين القيام بمزيد من الجهود ، من أجل تأمين مستقبل سلمي لاوروبا ، واحترام سيادة جميع دول أوروبا ، وتأكيد تأييدهما لتسوية سلمية في الشرق الاوسط طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وانجاح مهمة يارنج بما يسمح بتحقيق استرخاء عسكري في الشرق الاوسط . كما أكد البيان سعي الدولتين الى تحقيق نزع السلاح الشامل والعام ، بما في ذلك السلاح الذري ، تحت اشراف دولي مشدد ، وكذلك دعم الامم المتحدة ، بينما سجل البيان اختلافهما الواضح حول القضية الفيتنامية . الثانية : اعلان المبادىء ، وقد تضمن ١٢ بندا أكدت على أن الدولتين ستنطلقان من تصميم مشترك ، مفاده أنه لا بديل في العصر الذري لادارة علاقاتهما المشتركة على أساس التعايش السلمي ، وتجنب المجابهات العسكرية ، ومنع نشوب حرب ذرية ، والاعتراف بمصالح امن الطرفين ، ومواصلة الدولتين جهودهما لتحديد التسلح وتعميق تعاونهما ، وتأكيد أن تنمية العلاقات الامريكية السوفيتية ليست موجهة ضد دولة ثالثة .

٢٢ : وجهت الاكاديمية السوفيتية للعلوم الدعوة لعالمين اسرائيليين للاشتراك في « مؤتمر بحث الاسس الاقتصادية والطبيعية لتنمية المناطق الجرداء » التي سينعقد في لينجراد في أوائل الشهر القادم .

انظر : فلسطين [١٧ — ٢٥] المانيا الاتحادية [١٧ — ٢٣] تونس [٦ — ٨] جمهورية السودان الديمقراطية [٢٦] جمهورية مصر العربية [١٣ — ١٧ ، ١٤ السويد [٤] شيلي [١٧] الصين الشعبية [٢٩] مالطة [٣] .

الاردن :

١٠ — أعلن الملك حسين في عمان أمام وفود ، ذكر بيان رسمي أردني أنها « تمثل مختلف قطاعات الضفة الغربية » ، أنه متمسك بمشروع المملكة العربية المتحدة ، وانه سيعمل على تنفيذه ، وأشار الى ان الاردنيين الذين كانوا قد غادروا الاردن بعد أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠ يمكنهم أن يعودوا الى أرضهم ما داموا يؤمنون بأنهم جزء منها ، وأنهم سيجدون الابواب مفتوحة أمامهم

٢٢ — أعلن الاردن أن تعداد الشعب الفلسطيني حاليا يبلغ ٣ ملايين نسمة ، بزيادة قدرها ٨ر١ مليون عن سنة ١٩٤٨ . ويتوزع الفلسطينيون على النحو الاتي : ١ر١ مليون في الاردن ، ٧٥٠ الفا في الضفة الغربية ، ٣٠٠ الف في غزة ، ٣٠٠ الف في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ ، ١٨٠ الفا في لبنان ، ٦٣ الفا في سوريا ، ٥٠ الفا في العراق ، ١٧ الفا في مصر ، والباقي موزعون في مختلف انحاء العالم .

انظر فلسطين [٢] ، الجمهورية العربية السورية [٣] . الكويت [٢٢] . المغرب [٣] .

المانيا الاتحادية :

٤ — أبدت حكومة المانيا الاتحادية

استعدادها المبدئى للاسهام مع الدول الاخرى فى ايجاد حل سلمى لازمة الشرق الاوسط ،

١٧ — ٢٣ : صدق البوندستاج الالمانى على الاتفاقية الالمانية السوفيتيه والاتفاقية الالمانية البولندية بأغلبية ٢٤٨ صوتا لكل منهما • كما وافق مجلس الشيوخ على الاتفاقيتين ، ووقع هانيمان رئيس المانيا الاتحادية القوانين التى تنص على التصديق على الاتفاقيتين ، وبذلك استكملت اجراءات التصديق عليهما •

انظر : المانيا الديمقراطية [٢٦].

المانيا الديمقراطية :

٢٦ — وقعت اتفاقية بين المانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية تتعلق بالمشكلات العامة للمرور بين الدولتين •

اوغندا :

٢ — أعاد الرئيس الاوغندى عيدى أمين فتح حدود بلاده مع السودان بعد أن كانت قد أغلقت طوال السنوات الثلاث الماضية ، بسبب الوضع فى مديريات جنوب السودان •

٢٨ — أكد الرئيس أمين أن الوقت قد حان للتحالف العربى الافريقى، ليقوم بتدمير الصهيونية والامبريالية ، وأن الحق الى جانب الاقطار العربية فى كفاحها لاستعادة الاراضى التى تحتلها اسرائيل •

ايران :

٣٠ — ٣١ : قام الرئيس الامريكى نيكسون بزيارة رسمية لايران، وأجرى مباحثات مع الامبراطور محمد رضا بهلوى شاه ايران حول الموقف فى الخليج العربى، وأزمة الصراع العربى الاسرائيلى ونتائج الحرب الهندية الباكستانية

ايرلندا الشمالية :

٣٠ — أعلن الجناح الرسمى للجيش الجمهورى الايرلندى [وهو الجناح الماركسى فى حركة توحيد ايرلندا واخراج بريطانيا من ايرلندا الشمالية] أنه قد قرر وقف اطلاق النار فى أنحاء ايرلندا الشمالية فورا والى أجل غير مسمى ، وذلك نظرا لنمو خطر الصراع الطائفى ولكن « الجناح المؤقت » للجيش الجمهورى بزعامة وليام كريج أعلن رفضه الالتزام بقرار وقف اطلاق النار •

ايطاليا :

٩ — حققت نتائج الانتخابات الايطالية نصرا واضحا لقوى الوسط واليمين الايطالى • ففى انتخابات مجلس الشيوخ ، حصل الحزب الديمقراطى المسيحى على ٣٨ر١٪ من المقاعد [مقابل ٣٨ر٣ فى انتخابات سنة ١٩٦٨] وحصل الحزب الشيوعى والحزب الايطالى الاشتراكى للوحدة البروليتارية على ٢٧ر٦ ٪ [مقابل ٣٠٪] ، والحزب الاشتراكى الايطالى ١٠ر٧ ٪ [مقابل ١٥ر٢٪] ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الايطالى ٥ر٤٪ [يدخل لاول مرة] ، والحزب الليبرالى الايطالى ٤ر٤٪ [مقابل ٦ر٨٪] ، والحركة الاجتماعية الايطالية [الفاشيون الجدد] ٩ر٢٪ [مقابل ٤ر٦٪] أى ٢٦ مقعدا مقابل ١١ مقعدا. وفى انتخابات مجلس النواب ، حصل الحزب الديمقراطى المسيحى على ٣٨ر٨٪ [مقابل ٣٩ر١٪] والحزب الشيوعى ٧٢ر٢ ٪ [مقابل ٢٦ر٩٪] ، والحزب الاشتراكى ٩ر٦٪ [مقابل ١٤ر٥٪] ، والحزب الليبرالى ٣ر٩٪ [مقابل ٥ر٨٪] ، والحركة الاجتماعية والملكيون ٨ر٧٪ [مقابل ٥ر٨٪] •

باكستان :

٧ — ١٢ : قام الشيخ زايد بن سلطان رئيس اتحاد الامارات العربية بزيارة باكستان ، وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة عبر عن قلق الشيخ زايد والرئيس الباكستانى بوتو تجاه الموقف المتوتر فى الشرق الاوسط ، وادان الموقف الاسرائيلى المتعنت والذى يرفض تنفيذ قرارات مجلس الامن ، ونص البيان على أن الاستقرار فى الشرق الاوسط لن يتحقق الا بانسحاب اسرائيل من الاراضى العربية التى احتلتها وبرد الحقوق المسلوبة من شعب فلسطين ، وأن تنفيذ قرار مجلس الامن يمكن ان يشكل مدخلا الى تحقيق سلام عادل فى الشرق الاوسط .

انظر : ايران [٣٠ — ٣١].

بوروندى :

١ — استقالت حكومة بوروندى عقب الفوضى التى انتشرت على أثر المحاولة الانقلابية الملكية .

٢٦ — ذكر عدد من رجال بعثات التبشير فى بوروندى ، أنه تجرى حاليا مذابح فى البلاد أدت الى سقوط عشرات الالاف من القتلى ، وأن الجيش يطبق على البلاد سياسة منظمة لابادة عنصر « الهوتو » الذى يشكل حوالى ٨٠٪ من السكان .

تركيا :

٨ — استقال عصمت اينونو من رئاسة حزب الشعب الجمهورى المعارض بعد أن هزم فى اقتراع على الثقة فى اللجنة التنفيذية للحزب خلال مؤتمر استثنائى عقد لتسوية الانقسامات الداخلية .

١٤ — انتخب حزب الشعب الجمهورى بولنت اسيفيت رئيسا له .

٢٣ — شكل فريد ميلين حكومة جديدة من غير السياسيين .

تونس :

٦ — ٨ : قام الرئيس السادات بزيارة تونس وتصدر بيان مشترك عقب الزيارة أكد ضرورة تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لتفادى حدوث مؤثرات لا يمكن التكهن بمدى خطورتها فى منطقة الشرق الاوسط ، كذلك اكد الرئيسان عزمهما على مواصلة دعم المقاومة الفلسطينية ، وتأييدهما لحركة المغرب العربى .

١٣ — صرح وزير خارجية تونس ان ايطاليا أبدت عطفا كبيرا على القضية

العربية وتفضال الشعب الفلسطيني وان هـذا يرجع الى العلاقات بين الـرئيس الليبى القـذافى ورئيس وزراء مالطـــة دوم منتوف .

[الج]زائر :

... بدأت فى العاصمة الجزائرية مباحثات هامة بين الرؤساء السادات والقذافى وبومدين حول تعبئة الامكانيات العربية لمعركة تحرير الارض المحتلة . وقد صـدر بيان مشترك عقب الزيارة أعلن الرؤساء فيه ضرورة اتخاذ تدابير عملية فى نطاق خطة للتحرير، محددة الاهداف ، تكون أساسا لعمل عربى منسق ، يضمن استعادة الاراضى العربية المحتلة ويكفل للثورة الفلسطينية مواصلة نضالها .

١٧ : وصل كاسترو رئيس وزراء كوبا الى الجزائر فى زيارة رسمية ، وقد صدر بيان مشترك ندد فيه الطرفان بسياسة العدوان والتوسع التى تنتهجها اسرائيل فى الشرق الاوسط بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية . وأكدت الدولتان حق الدول العربية التى احتلت اسرائيل أجزاء من أراضيها ، فى استخدام جميع الوسائل بما فيها الثورة المسلحة لاستعادة الارض السليبة .

جمهورية السودان الديمقراطية :

... ـ صرح الرئيس جعفر نميرى بأن المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى هو معسكر الاستعمار الحديث ، وانه ضد استيراد الشيوعية للسودان .

انظر : اوغندا [١٢] المملكة العربية السعودية [٤ ، ٢٢] .

الجمهورية العربية السورية :

٢ ـ صدر بيان مشترك عقب المحادثات التى جرت بين وفدى حـزب البعث السورى والجبهة القومية فى جمهورية جنـوب اليمن الديمقراطية الشعبية فى دمشق، نص على ان البلدين قد اتفقا على أن قضية فلسطين هى قضية العرب جميعاً ، وانه يجب ان تشكل أساس سياسة كل قطرى عربى ، وأكد رفض الطرفين لمشروع الملك حسين .

٢٦ ـ صدر مرسوم تشريعى بالتصديق على اتفاق منظمة الدول العربيه المصـدرة للبترول والبروتوكول الملحـق بها ، وعلى انضمام سوريا اليها .

انظر : لوكسمبرج (٢١) .

الجمهورية العربية الليبية :

٣ ـ وقعت الحكومة الليبية وشركات البترول الاجنبية العاملة فى ليبيا، اتفاقا برفع سعر البترول الليبى بنسبة ٤٩ر٨٪ من أسـعاره المعلنة، مما يحقق زيادة اجمالية فى الدخل تبلغ ١٧٠ مليون دولار سنويا ، وذلك تعويضاً للجانب الليبى عن نسبة تخفيض الدولار الامريكى .

٥ ـ ٧ : قـام نائب سكرتير الدولة اليوجوسلافى للشئون الخارجيـة بزيارة ليبيا ، وقد صدر بيـان مشترك أكد ان الحل الدائم لازمة الشرق الاوسط يتطلب انسحاب القوات الصهيونية من جميـع الاراضى العربية المحتلة ، وأكد أيضا ضرورة ايجاد حل عـادل لمشكلة الشعب الفلسطينى ، بما يحقق أهدافه القومية ، وحقه الشرعى فى تقرير مصيره .

٨ ـ ٩ : قام الرئيس السادات بزيارة ليبيا لاستكمال المحادثات حـول قومية المعركة، وتعزيز الخطوات الوحدوية بين البلدين .

١٥ ـ اكدت ليبيا وموريتانيا فى بيان مشترك ، ان الكفاح المشترك هو الطريق الوحيـد أمام الامة العربية لاسـترداد اراضـيها السليبة ، وضمان حق الشعب الفلسطينى فى استعادة أرضـه ودياره ، كما اكدت الدولتان ان الوحـدة العـربية الكبرى هى السلاح القوى ، والرد الحاد على تحديات الاستعمار والصهيونية.

٢٢ ـ اصدر مجلس قيادة الثورة الليبى قانونا ينص على تكوين صـندوق للجهاد ، يهدف الى دعم استعداد العالم الاسلامى فى جهاده ضد القوة الاستعمارية ، وتمكينه من الحفاظ على استقلاله وكيانه ، كما يهدف الى تقديم المسـاعدات العينية والنقدية الى اسر الشهداء والجرحى وضـحايا العـدوان الاسـتعمارى من أبناء الامة الاسلامية ، كذلك الاسـهام فى بناء ودعم المنشآت التى تخـدم الدعوة الاسلامية .

انظر : الاتحاد السوفيتى [١١] تونس [١٣] الجزائر [٤ ـ ٦]. جمهورية مصر العربية [١ ـ ٢ ، ٢٧] .

جمهورية مصر العربية :

١ ـ اعلن الرئيس السادات فى احتفالات أول مايو ، ان مصر انفقت ٤٠٠٠ مليون جنيه فى الاعداد للمعركة، وان الوحدة الوطنية ، والعمل العربى الموحد ، وصداقة الاتحاد السوفيتى والمؤيدين هى دعـائم المرحلة الحالية .

١ ـ ٢ : قام الرئيس القذافى بزيارة خاصة لمصر .

٣ ـ اعلن الرئيس السادات ان مصر ترفض الورقة الامريكية الاخيرة التى تطالب بالمفاوضات المباشرة بين مصر واسرائيل وفتح قنـاة السويس ، كحل جزئى غـير مرتبط بالحل الشـامل .

٩ ـ ١٤ : وصل وزير خارجية النمسا الى مصر لاجراء محادثات حول أزمة الشرق الاوسط . وقد صرح الوزير النمساوى بأن حكـومته تؤيد قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، كما نفى أنه طالب بالمفاوضـات المباشرة لحـل أزمة الشرق الاوسط .

١٣ ـ ١٧ : وصل المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتى الى مصر لاجراء محادثات عسكرية .

١٧ ـ طلبت وزارة الخارجية المصرية من الحكومة الامريكية تخفيض عدد اعضاء البعثة الامريكية التى تشرف على رعاية المصـالح الامريكية الى النصف ، وسحبهم من مصر خلال شهر ، وذلك بنـاء على قـرار أصـدره الرئيس السادات ، تضمن ايضا خفض أعضاء البعثة المصرية فى الولايات المتحـدة الى النصف ، وذلك بسبب السياسة السافرة التى تتبعها الولايات المتحدة فى دعم العدوان الاسرائيلى .

٢٧ — اذيع فى القاهرة وطرابلس بيان يعلن اتفاق الاتحاد الاشتراكى فى البلدين على دراسة الخطوات اللازمة لتحقيق وحـدة التنظيم السياسى فى البلدين، وقد شكلت امانة خاصة لوضع الخطوات التفصيلية لتحقيق وحدة التنظيمين .

٣١ — اعلن وزير الدولة المصرى للاعلام، تعليقا على البيان الامريكى السوفيتى ، ان الذى يهم مصر بالدرجة الاولى هو ان تتحمل الدول الكبرى مسئولياتها طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

انظر : تونس [٦ — ٨] . الجزائر [٤ — ٦] . الجمهورية العربية الليبية [٨ — ٩] فرنسا [١٦ — ١٨] المملكة المتحدة [٢٠ — ٢٢] يوجوسلافيا (٢٢ — ٢٦] .

روديسيا :

٢٣ — اعلنت لجنة بيرس البريطانية فى تقريرها ، أن شعب روديسيا يرفض الاتفاقية البريطانية الروديسية التى عقدت فى نوفمبر سنة ١٩٧١ لتسوية الموقف مع حكومة ايان سميث العنصرية . وقالت اللجنة التى شكلتها الحكومة البريطانية لاستطلاع رأى الشعب الروديسى ، ان الاتفاقية التى وقعها ايان سميث مع هيوم وزير خارجية بريطانيا فى سالزبورى لاتصلح كأساس مقبول لاعلان استقلال البلاد ، وأن الغالبيه العظمى من السكان البيض يقبلون الاتفاقية ، الا أن الاغلبية الساحقة من السكان الافريقيين ترفضها . وقد اعلن هيوم ان بلاده ستواصل فرض عقوباتها الاقتصادية على روديسيا ، الى ان يتم التوصل الى تسوية مرضية للازمة .

رومانيا :

٣ — ٧ : قامت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل بزيارة لرومانيا . وقد دعى ايون جيورجى رئيس الوزراء الرومانى فى خطاب القاه ، اسرائيل الى الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة اثناء معارك سنة ١٩٦٧ ، وقال ان رومانيا تشعر بالقلق ازاء استمرار التوتر فى الشرق الاوسط ، وهى تدعو الى تسوية الموقف وفقا لقرار مجلس الامن الصادر فى٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بما يستلزم انسحاب القوات الاسرائيلية ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة فى الاستقلال والسيادة وسلامة اراضيها ، وتسوية مشكلة شعب فلسطين .. وقد نص البيان المشترك الصادر عقب الزيارة على أن رئيسى الوزراء اتفقا علىاستمرار الجهود المبذولة لتسوية النزاع بشكل سلمى .

٦ — صرح الرئيس الرومانى تشاشيسكو بأنبلاده تؤيد التوصل الىتسوية لازمة الشرق الاوسط على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وأنه من الضرورى خلق الظروف الملائمة لكى يستطيع الشعب الفلسطينى تنظيم حياته طبقا لامانيه .

سيريلانكا :

٢٢ — اعلنت الجمهورية فى سيلان باسم « جمورية سيريلانكا » ، وأصبح الحاكم العام وليام جوبلاو أول رئيس للجمهورية .

الصين الشعبية :

٢٩ — صرح شواين لاى بأن اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية التى وقعت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى « لاعلاقة لها بالصين » ، ولن تؤثر على الحرب الفيتنامية أو نشاط الصين على المسرح الدولى ، وانه من زاوية نزع السلاح ، لم تسفر الاتفاقية الا عن انصاف الحلول .

انظر : شيلى [١٧] . الصين الوطنية [٢٠] . مالطه [٣]. الولايات المتحدة [٢٤] .

الصين الوطنية :

٢٠ — احتفلت الصين الوطنية بتنصيب شيانج كاى شيك رئيسا للمرة الخامسة لمدة ٦ سنوات جديدة ، وقد القى كاى شيك خطابا تعهد فيه بمواصلة العمل على غزو الصين الشعبية ، واسقاط حكومة ماوتسى تونج .

فرنسا :

١٢ — اعلن الرئيس بومبيدو ان فرنسا ستحتفظ بقوتها النوويه المستقلة، واستبعد كل محاولة لتحويل السوق الاوربية المشتركة الموسعة الى كتلة نووية وكذلك اى محاولة لاعادة دمج امكانيات فرنسا الدفاعية — بما فى ذلك قوتها النووية — فى حلف شمال الاطلنطى حتى بطريق غير مباشر .

١٦ — ١٨ : قام وزير خارجية مصر بزيارة فرنسا ، وقد اعلن الوزير المصرى عقباجتماعه مع بومبيدو ان الرئيس الفرنسى اعاد تأكيد سياسة حكومته ازاء ازمة الشرق الاوسط ، وأكد انها لم ولن تتغير ، وأنها تتمثل فى تأييد الحقالعربى بالنسبة للارض المحتلة، وحق الشعب الفلسطينى فى استعادة أراضيه .

٢٤ — فازت الحكومة الفرنسية برئاسة جاك شابان ديلماس بثقةالجمعية الوطنية بأغلبية ٣٦٨ صوتا ضد ٩٦ من الاشتراكيين والشيوعيين وذلك للمرة الرابعة منذ انتخابات سنة ١٩٦٩ .

فلسطين :

١٦ — اعلن ديان وزير الدفاع الاسرائيلى ان اسرائيل اقامت ٣٩ مستعمرة فى الاراضى العربية المحتلة منذ معارك يونيو سنة ١٩٦٧ .

١٨ — طالب الشيخ محمد الجعبرى عمدة الخليل والمعروف بتعاونه مع سلطات الاحتلال الاسرائيلى ، بتشكيل هيئة سياسيه من عمد الضفة الغربية الذين تم انتخابهم فى ظل الاحتلال ، على أن تكون هذه الهيئة نواة «لجمعية وطنية» يحق لها التعامل مع السلطات الاسرائيلية .

٢١ — عقد فى مدينة الخليل اجتماع بين اعيان المدينة برئاسة عمدتها الشيخ الجعبرى ، ومن ٨٠ من عمد واعيان قطاع غزة برئاسة رشاد الشوا عمدة القطاع ،

لمناقشة مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وامكانية توحيدهما فى اطار التسوية السياسية للمشكلة الفلسطينية . وصرح الشوا فى ختام الاجتماع بأن غزة ستحصل على نفس الوضع الذى سيمنح للضفة الغربية ، أيا كان هذا الوضع .

١٧ — ٢٥ : وصل البطريرك بيمن بطريرك الكنيسة الارثوذكسية الروسية الى اسرائيل على متن طائرة ايوشن سوفيتية [وهى أول طائرة من نوعها تهبط فى مطار اللد منذ معارك يونيو ١٩٦٧] . وقد اجتمع البطريرك الروسى بوزير الشئون الدينية الاسرائيلى، بينما أوضح المسئولون فى وزارة الخارجية الاسرائيلية أن هذه الزيارة ليس لها طابع سياسى .

٢٨ — ذكر ابراهام شنكر رئيس قسم التنظيم والاعلان فى الهستدروت، أن انجاها مقلقا من الاندماج يسود الانطوائف اليهود الشرقيين فى الدول العربية . ويقصد بهذا حوالى ٦٠٠ الف يهودى غادروا اسبانيا ويعيشون فى الدول العربية حاليا ، نصفهم فى فرنسا .

٣٠ — قام ثلاثة من اليابانيين العاملين فى صفوف المقاومة الفلسطينية بعملية هجومية فى مطار اللد الاسرائيلى ، اسفرت عن مقتل واصابة حوالى١٠٧ افراد، بينهم البروفيسور كانزير كبير علماء الجيش الاسرائيلى . وقد اتهمت اسرائيل كلا من لبنان ومصر بالتحريض على تنفيذ العملية .

انظر : الاتحاد السوفيتى [٢٢] الاردن (٢٢) ايران (٣٠ — ٣١) اوغندا [٢٨] باكستان [٧ — ١٢] تونس (٦ — ٨) الجزائر [٤ — ٦ ، ٨ — ١٧] الجمهورية العربية السورية [٣] الجمهورية العربية الليبية (٥ ، ٧ ، ١٥) جمهورية مصر العربية (٣ ، ١٧) رومانيا [٢ — ٧ ، ٦] شيلى (١٧) فرنسا (١٦ — ١٨) فلسطين [١٨] الكويت (٢٢) لوكسمبرج (٢٧) المكسيك [٢٧] المملكة العربية السعودية [٤] المملكة المتحدة (٣ ، ٤ ، ١٢)

الولايات المتحدة [١٧ ، ٢٤] هولندا [١٠ — ١٤] .

فنلندا :

٦ — اعترفت فنلندا باتحاد الامارات العربية .

فيتنام الجنوبية :

٣ — اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الموقف فى فيتنام الجنوبية خطير جدا ، وأن جيش سايجون يواجه موقفابالغ الخطورة بعد الهزائم التى منى بها فى الجبهة الشمالية .

انظر : فيتنام الديمقراطية [٢٠]

فيتنام الديمقراطية :

٣ — ٩ : قامت الولايات المتحدة بفرض حصار بحرى فعلى على جميع موانىفيتنام الديمقراطية،عنطريق بث الالغام فى مداخلها ، وضرب كل خطوط الاتصالات البرية والحديدية فى فيتنام الديمقراطية، لمنع أية امدادات حربية من الوصول اليها ، او الوصول منها الى فيتنام الجنوبية .

٢٠ — اعلنت هانوى انه لا يمكن تسوية مشكلة فيتنام الا بمفاوضات مباشرة فى باريس ، وعلى اساس احترام استقلال فيتنام وسيادتها ووحدة اراضيها واحترام حق شعب فيتنام الجنوبية فى تقرير مصيره ، واكدت أنها لن تقبل أى تدخل خارجى أو أية وساطة .

انظر : الاتحاد السوفيتى [١١ ، ٢٢ — ٣٠] ، الصين الشعبية [٢٩] . الولايات المتحدة [١٦] .

الكاميرون :

١٢ — وافق الناخبون فى الكاميرون فى استفتاء شعبى على تكوين جمهورية الكاميرون المتحدة ..

الكويت :

٢ — اعلن سفير الكويت فى واشنطن ان بلاده تعتزم تصفية الممتلكات الاجنبية فى مستودعاتها البترولية خلال السنوات الخمس القادمة، ولكنها لن تؤمم الممتلكات الخاصة بالتنقيب والانتاج ، بل سترفض تجديد الامتيازات عندما ينتهى اجلها .

٢٢ — اعلنت حكومة الكويت انها لن تستأنف ارسال معونتها المالية الى الاردن الا بعد عودةالعلاقات الطبيعية بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية ، على اساس اتفاقيتى القاهرة وعمان.

لبنان :

٢٧ — اعلن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة صائب سلام ، عقب ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية .

مالاجاش :

٩ — قام اكثر من مائة الف متظاهر بمسيرة نحو القصر الجمهورى للمطالبة بتخلى الرئيس « تسيرانانا » رئيس الجمهورية عن جميع سلطاته السياسية ، وبتأميم كل الصناعات والتجارة والزراعة .

مالطه :

٣ — اعلن دوممنتوف رئيسوزراء مالطة ان الولايات المتحدة عرضت تقديم مساعدات غير محدودة لبلاده ، مقابل السماح للاسطول السادس الامريكى بالحصول على تسهيلات بحرية فيها . وأوضح أنه لن يرفع الحظر المفروض على استخدام سفنالاسطول السادس للقواعد البحرية فى مالطة ، ولن يسمح للاتحاد السوفيتى بفتح سفارة له فى فاليتا ، وان كان يرحب بوجود سفارة للصين الشعبية التى ستبنى حوضا لرسو السفن فى مالطة .

المغرب :

٤ — كلف الملك المغربى محمد كريم العمرانى بتشكيل حكومة انتقالية، للاشراف على اجراء الانتخابات التشريعية .

٥ — تم تشكيل لجنة وطنية [تضم اتحاد المحامين الشبان والاتحاد الوطنى للمهندسين ونقابة التعليم العالى والاتحاد الوطنى للطلبة] لمقاومة

القمع بجميع أشكاله « بهدف
• تجنيد الجماهير الشعبية من اجل خوض جميع المعارك التى تتطلبها المواجهة من جل التحرير .. وقد **هاجمت المنظمات الاربع الارهاب الذىيسود المغرب، كما اعلنت الكتلة** الوطنية التى تضم أحزاب المعارضة [حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية] رفضها الاشتراك فى الحكومة .

المملكة العربية السعودية :

٤ — صدر بيان مشترك عن محادثات الرئيس السودانى جعفر نميرى مع الملك فيصل ، وقد أكد البيان على ادانة الطرفين للاحتلال الصهيونى للاراضى العربية ، كما أكداوقوفهما الىجانب الشعب الفلسطينى فى كفاحه ضد الصهيونية لتحرير وطنه السليب، واسترجاع حقوقه المغتصبة .

٢٢ — تعهدت السعودية بتقديم ٧٦ر٤ مليون جنيه سودانى ، اسهاما منها فى بناء ثلاث قرى نموذجية لاعادة توطين اللاجئين فى جنوب السودان .

المملكة المتحدة :

٣ — وافقت الحكومة البريطانية على افتتاح مكتب للاعلام فى لندن تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

٤ — اعلن هيوم وزير خارجية بريطانيا وروجرز وزير خارجية الولايات المتحدة ، خلال محادثاتهما فى لندن ، انهما اتفقا على أنه على الدول الكبرى الا تفرض تسوية على اسرائيل .

١٢ — صرح مصدر مسئول فى شركة « ميكرز » البريطانية لبناء السفن أن الحكومة البريطانية قد وافقت على بناء ثلاث غواصات للبحرية الاسرائيلية ، وأن العقود الخاصة ببنائها قد وقعت فعلا .

٢٠ — ٢٢ : قام وزير خارجية مصر بزيارة المملكة المتحدة .

٢٩ — صرح السفير البريطانى فى القاهرة بأن سياسة بلاده ازاء أزمة الشرق الاوسط لم يطرأ عليها أى تغيير ، وأن هدفها الواضح مازال هو التوصل الى تسوية سلمية بأسرع مايمكن ، وفقا لقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وتأييد مهمة يارنج .

انظر : روديسيا [٢٣] . شيلى [١٧] . المكسيك [٢٧]

الهند :

٢٢ — بدات الهند تستقبل اللاجئين من بنجالاديش مرة أخرى لاول مرة منذ قيام الدولة الجديدة ، وذلك بسبب البطالة المتزايدة ، وعدم كفاية امدادات الغوث التى تتلقاها بنجالاديش من المنظمات والحكومات الاجنبية .

هولندا :

١٠ — ١٤ : قام شميزلر ، وزير خارجية هولندا ، بزيارة لاسرائيل صرح فى ختامها بأن حكومته تعتقد أن حل الازمة فى الشرق الاوسط يجب أن يكون على أساس القرار الذى اتخذه مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

الولايات المتحدة الامريكية :

١٦ — اعلن البيت الابيض بدء تشغيل الخط الساخن [الخط التليفونى المباشر] بين واشنطن وطوكيو .

١٦ — رفضت الولايات المتحدة استئناف مباحثات باريس حول فيتنام ، كما طالب بذلك رسميا وفدا فيتنام الديمقراطية وحكومة الثوار .

١٧ — وافق مجلس النواب الامريكى بأغلبية ٣٠٥ أصوات ضد ٦٥ على مشروع قرار بتخويل وزارة الخارجية الامريكية تقديم ٨٥ مليون دولار لاسرائيل للمساعدة على توطين اليهود السوفيت بها

٢٤ — خصصت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتشترى بها اسرائيل السلاح ، وذلك من أصل مبلغ ٥٥٠ مليون دولار تم رصده للقروض العسكرية خلال سنة ١٩٧٣ .

انظر الاتحاد السوفيتى [١١ ، ٢٢ — ٣٠] . ايران [٣٠ — ٣١] تونس [٦ — ٨] . الجزائر [٨ — ١٧] . جمهورية مصر العربية [٣ ، ١٧] . شيلى [١٧] . الصين الشعبية [٢٩] فيتنام الجنوبية [٣] فيتنام الديمقراطية [٩] . مالطة [٣]

اليابان :

٥ — تم نقل السيادة على جزر اوكيناوا من الولايات المتحدة الى اليابان بعد ٢٧ عاما من الاحتلال الامريكى، ظلت الجزيرة طوالها تحت سيادة الادارة الامريكية . وتنص اتفاقية تسليم أوكيناوا لليابان على السماح باستمرار الوجود العسكرى الامريكى فى الجزيرة ، ممثلا فى ٤٢ ألف من العسكريين الامريكيين ، وعدد من اسراب قاذفات القنابل الامريكية و ٨٧ قاعدة ومنشأة عسكرية أمريكية فى انحاء اوكيناوا .

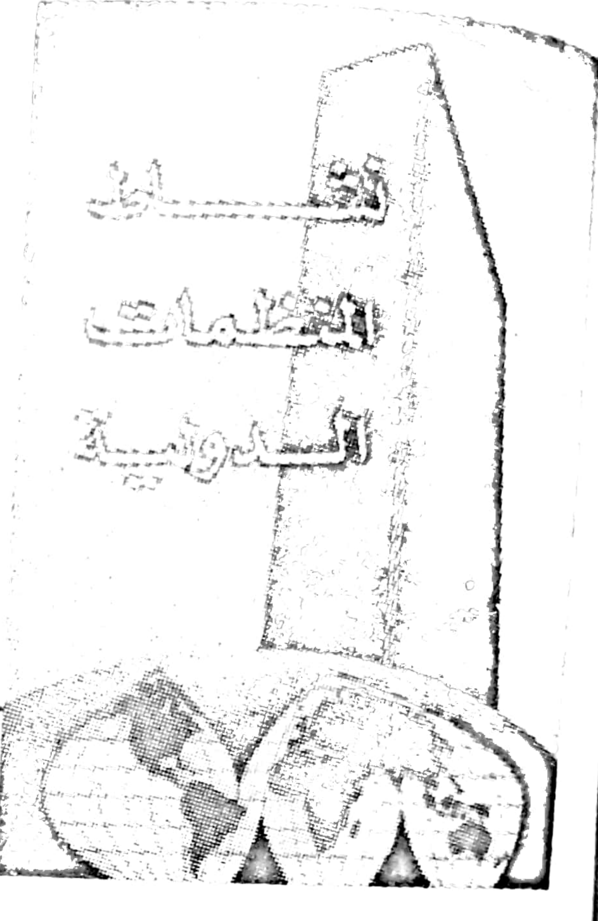
انظر : فلسطين [٣٠] . المكسيك [٢٧] . الولايات المتحدة [١٦] .

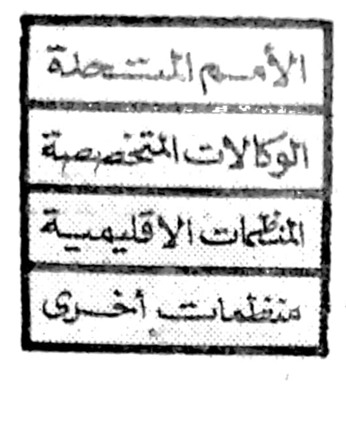
يوجوسلافيا :

٩ — اعلن الرئيس تيتو انه يرى من الضرورى اجراء عملية تصفية حساب حاسمة مع كل القوى الرجعية فى يوجوسلافيا التى تستهدف اضعاف وحدة وسلامة البلاد ، وقال ان القوى المتسلطة التكنوقراطية والاحتكارية تعارض قيام الطبقة العاملة فى يوجوسلافيا بالدور الرئيسى الذى كفله لها الدستور .

٢٢ — ٢٦ : قام وزير خارجية مصر بزيارة ليوجوسلافيا وسلم الى الرئيس تيتو رسالة من الرئيس السادات تتعلق بتطورات أزمة الشرق الاوسط . وقد صرح تيبافانس السكرتير الاتحادى للشئون الخارجية اليوجسلافى فى أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقى فى الشرق الاوسط اذا أصبح استخدام القوة هو الوسيلة الشرعية ،واذا ظل اولئك الذين يحتلون أراضى الدول الاخرى بدون عقاب . وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة اكد ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل حل أزمة الشرق الاوسط ، وضرورة عقد مؤتمر استشارى لدول عدم الانحياز بحوض البحر المتوسط فى المستقبل القريب لبحث الازمة .

انظر : الجمهورية العربية الليبية [٥ — ٧]







تركز نشاط اجهزة الامم المتحدة فى الشهور الماضية حول أعمال اللجان الدائمة التابعة للجمعية العامة ، فقامت لجنة تصفية الاستعمار بعقد اجتماعات فى ثلاث عواصم افريقية ، لبحث وضع الاراضى التى لاتزال خاضعة للاستعمار البرتغالى فى أفريقيا

وقد قام السكرتير العام كورت فالدهايم بزيارة جنوب أفريقيا فى بداية شهر مارس ، لعقد مباحثات مع حكومتها حول وضع اقليم ناميبيا ،كما توجه ايضا الى كل من باريس ولندن حيث اجرى مباحثات مع الرئيس بومبيدو وادوارد هيث رئيس الوزراء البريطانى . وحضر فالدهايم كذلك افتتاح الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى بدا فى سانتياجو عاصمة شيلى فى يوم ١٣ ابريل .

وفيما يلى نشاط أجهزة الامم المتحدة خلال شهور مارس وابريل ومايو :

الجمعية العامة :

اللجان الدائمة :

التفرقة العنصرية : انهت لجنة مكافحة التفرقة العنصرية فى ٢٥ فبراير ، أول دورة لها فى عام ١٩٧٢ ، بعد أن استمعت الى تقارير عدد من الدول بخصوص الاجراءات التى اتخذتها تلك الدول لتطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التفرقة العنصرية . وقد وافقت اللجنة على تقارير كندا وايسلندا والنرويج ، وطلبت مزيدا من المعلومات من أورجواى ومدغشقر — كما طالبت اللجنة حكومة الولايات المتحدة باصدار قانون ضد الدعاية التى تنشرها الهيئات والمنظمات العنصرية .

احتفلت الامم المتحدة فى ٢١ مارس باليوم الدولى لمكافحة التفرقة العنصرية [انظر الابرتهيد]

الابرتهيد :

احتفلت الامم المتحدة فى يوم ٢١ مارس باليوم الدولى لمكافحة التفرقة العنصرية . وبهذه المناسبة ، عقدت لجنة مكافحة سياسة الابرتهيد اجتماعا خاصا بحضور السكرتير العام ورئيس مجلس الامن ورئيس لجنة حقوق الانسان . وقد عقدت اللجنة اجتماعا موسعا استمر حتى يوم ٢٣ مارس مع ممثلى عدد من المنظمات غير الحكومية لمكافحة الابرتهيد ، للوقوف على دور هذه المنظمات فى مكافحة سياسة الابرتهيد التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ، ولبحث وسائل تدعيم الكفاح ضد هذه السياسة .

تصفية الاستعمار :

بدأت لجنة تصفية الاستعمار فى ٢٨ مارس مناقشة الوضع فى اقليم ناميبيا [جنوب شرق أفريقيا] ، بحضور ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية وعدد آخر من ممثلى منظمات التحرر الافريقية .

وفى بداية شهر ابريل ،توجهت اللجنة الى القارة الافريقية ، وعقدت اجتماعاتها فى ثلاث عواصم أفريقية هى على التوالى : كوناكرى ولوساكا وأديس أبابا — وفى شهر مارس قامت بعثة مكونة من ثلاثة أعضاء باللجنة يمثلون السويد واكوادور وتونس ، برحلة داخل المناطق المحررة من غينيا البرتغالية [بيسو] .

وفى ١١ ابريل شنت بعثة البرتغال فى الامم المتحدة، هجوما شديدا ضد ادعاء لجنة تصفية

الاستعمار بأنها أرسلت بعثة الى المناطق المحررة من غينيا البرتغالية، وادعت حكومة البرتغال انه لاتوجد مناطق محررة، واتهمت البعثة بعدم الدخول الى أراضى غينيا البرتغالية .

الا ان لجنة تصفية الاستعمار، التى بدأت دورتها الافريقية فى كوناكرى فى ١٠ أبريل، أكدت قيام أعضائها الثلاثة بالزيارة المذكورة، والتى تمت فى سرية كاملة فى نهاية شهر مارس وبداية شهر أبريل، واستمرت أسبوعا كاملا .

حقوق الانسان :

عقدت لجنة حقوق الانسان دورتها فى الفترة من منتصف شهر مارس وحتى يوم ٧ أبريل فى نيويورك.

وفى ١٥ مارس وافقت اللجنة على خطة عامة مدتها عشر سنوات لمكافحة التفرقة العنصرية، على أن تتولى لجنة فرعية وضع تفاصيل هذه الخطة .

وفى ٢٢ مارس أصدرت اللجنة قرارا بأغلبية ١٥ صوتا ضد ٤ أصوات، وامتناع ١١ دولة عن التصويت، يدين اسرائيل للاساليب التى تتبعها فى الاراضى المحتلة، والتى تعد مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة [أغسطس ١٩٤٩] . وطالب القرار الحكومة الاسرائيلية بوقف سياستها التى تهدف الى احداث تغييرات ديمغرافية فى الاراضى العربية التى تحتلها، كما طالب بأن تسمح بعودة أى شخص أبعد عن مسقط رأسه الى أرضه مرة أخرى .

نزع السلاح :

أرسل مندوب الاتحاد السوفيتى فى الامم المتحدة مذكرة الى السكرتير العام بتاريخ ١٧ مارس، انتقد فيها موقف الامم المتحدة من عقد مؤتمر دولى لنزع السلاح، وقال ان الامانة العامة لم ترسل الطلبات الى الدول بشأن الاستفسار عن موقفها من عقد هذا المؤتمر . كما طالب بضرورة ضم جميع الدول الاعضاء وغير الاعضاء فى الامم المتحدة الى هذا المؤتمر

قدمت الحكومة الامريكية فى ٢١ مارس اقتراحا الى مؤتمر لجنة نزع السلاح، بشأن فرض حظر على المواد الكيمائية السامة، وفى هذا الاقتراح، تعرض الحكومة الامريكية أن يتم حظر انتاج وتخزين هذه المواد على مرحلتين : مرحلة أولى يتم فيها وقف الانتاج، ثم مرحلة ثانية يتم فيها تدمير المخزون منها، وبحيث يجوز انتاج كمية محدودة جدا للانواع التى لها استخدامات مدنية علمية أو طبية أو صناعية، وعلى أن تعلن الدول قائمة سنوية بهذه الكميات .

تم فى يوم ١٠ أبريل فى كل من موسكو وواشنطن، التوقيع على المعاهدة الدولية لحظر انتاج وتطوير وتخزين الاسلحة البيولوجية، والتى تجىء كاضافة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ التى تحظر استخدام الغازات السامة والاسلحة البيولوجية فى الحروب .

وفى موسكو حضر نيكولاى بودجورنى الاحتفال بتوقيع المعاهدة وحضرها فى واشنطن الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون . وقد قامت ٨٠ دولة بالتوقيع على الاتفاقية .

قاع البحار :

عقدت اللجنة الخاصة للاستخدامات السلمية لقاع البحار دورة فى الفترة من ٢٨ فبراير الى ٣٠ مارس، خصصت لبحث الترتيبات التحضيرية للمؤتمر الدولى لعام ١٩٧٣ حول موضوع قانون البحار الدولى — وهدف هذا المؤتمر الدولى وضع اتفاقية لاستغلال قاع البحار، وقد أسندت الى لجنة قاع البحار، مهمة اعداد مشروع هذه الاتفاقية، وكذلك مهمة بحث وسائل الرقابة على استغلال الدول لقاع البحار، وتحديد نطاق سيادة الدولة على قاع البحار الملاصقة لشواطئها . وقد ناقشت اللجنة ايضا انشاء هيئة دولية تتولى أعمال الرقابة فى هذا المجال

وفى ٢١ مارس، قدم السكرتير العام لمؤتمر المحيط الانسانى الذى يعقد فى يونيو فى ستكهولم، تقريرا الى اللجنة حول موضوع تلوث البحار المغلقة والخلجان ومصبات الانهار .

القانون التجارى الدولى :

بدأت لجنة القانون التجارى الدولى دورتها الخامسة فى نيويورك فى ١٠ أبريل، واستمرت الدورة حتى ٥ مايو، برئاسة مندوب المكسيك باريرا جرايف .

مجلس الامن :

لبنان واسرائيل :

وافق مجلس الامن فى ١٩ ابريل على زيادة عدد مراقبى الامم المتحدة على الحدود بين لبنان واسرائيل، وذلك بناء على طلب تقدمت به الحكومة اللبنانية اثر تكرار حوادث الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان .

روديسيا :

فى ٢٨ فبراير، أصدر مجلس الامن قرار بأغلبية ١٣ صوتا، مع امتناع دولتين عن التصويت هما بريطانيا والولايات المتحدة، يطالب حكومة الولايات المتحدة بعدم ادخال أى استثناءات للمقاطعة التجارية المفروضة على روديسيا الجنوبية . وكانت الولايات المتحدة تستمر فى استيراد معدن الكروم من روديسيا، رغم الحظر الذى قررته الامم المتحدة .

قبرص :

قدم السكرتير العام فى ١٧ مارس تقريرا الى مجلس الامن، أوضح فيه أن قائد قوات الامم المتحدة فى قبرص قد تحقق من أن الاسلحة الموجودة فى قبرص مطابقة من حيث الكمية والنوعية للوثائق التى قدمتها الحكومة القبرصية .

وقال فالدهايم أن رئيس الجمهورية القبرصية الاسقف مكاريوس قد وعد الامم المتحدة بألا يوزع الاسلحة المستوردة حديثا، وأنها ستحفظ فى مكان آمن .

الشرق الاوسط :

قدمت الحكومة المصرية احتجاجا فى الامم المتحدة فى ١٧ مارس، على سياسة اسرائيل التوسعية فى قطاع غزة، اذ تسعى اسرائيل الى ضم هذا القطاع اليها، باخلائه من سكانه المصريين .

فيتنام :

قدمت حكومة فيتنام الجنوبية احتجاجين الى مجلس الامن فى ١٠ أبريل بشأن هجوم وقع عليها من فيتنام الشمالية . وفى ١٢ أبريل قدمت الصين الشعبية بيانين بشأن السياسة الامريكية فى فيتنام،

واوضحت ان الادعاءات بوقوع هجوم من فيتنام الشمالية على فيتنام الجنوبية لا أساس له من الصحة ، اذ انه لايوجد الا فيتنام واحدة فقط ، ومن حق أهالي أي من المنطقتين تقديم العون للمنطقة الاخرى .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

الدورة ٥٢ :

يعود المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى استئناف أعمال دورته ٥٢ فى يوم ١٦ مايو ويستمر فى بحث البنود المختلفة لجدول أعماله ـ وفى الفترة السابقة ، كانت الاهتمامات كلها مركزة على مؤتمر التجارة والتنمية الثالث المعقود فى سانتياجو بين ١٤ أبريل و١٩ مايو

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى :

بدات اللجنة دورة خاصة فى نيويورك ابتداء من ١٥ مارس بمناسبة مرور ٢٥ سنة على انشائها

اللجنة الاقتصادية لاوروبا :

افتتحت اللجنة أعمال الدورة الخاصة بذكرى مرور ٢٥ سنة على انشائها فى جنيف فى ١٧ أبريل .

مكافحة المخدرات :

انعقد فى جنيف من ٦ الى ٢٥ مارس مؤتمر دولى خاص لمكافحة المخدرات ، مهمته اجراء بعض التعديلات على اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن الرقابة على انتاج وتجارة المواد المخدرة والسامة . وقد توصل المؤتمر فى يوم ٢٤ مارس الى وضع بروتوكول خاص بتعديلات فى ١٦ مادة من مواد الاتفاقية ، وقد تمت الموافقة على البروتوكول بأغلبية ٧١ صوتا مع امتناع ١٢ دولة عن التصويت . وفى يوم ٢٥ مارس قامت ٣٦ دولة بالتوقيع على البروتوكول الذى يصبح سارى المفعول فور توقيع ٤٠ دولة عليه

مكافحة الجرائم :

عقدت لجنة مكافحة الجريمة أول اجتماع لها فى نيويورك فى الفترة من ٨ الى ١٧ مايو . وكان السكرتير العام قد تقدم مذكرة الى اللجنة فى ٢٩ فبراير اكد فيها أهمية دور لجنة مكافحة الجريمة ، نظرا لان مستوى الجرائم قد ارتفع مؤخرا بصفة ملحوظة فى الفترة الماضية فى العالم كله ، وان التعاون الدولى فى مجال مكافحة الجرائم قد يؤدى الى نتائج أفضل بكثير .

الامانة العامة :

السكرتير العام :

أعلن الدكتور كورت فالدهايم فى ٢٧ مارس تعيين عدد من المساعدين الجدد له ، فأصبح المستر مورس من الولايات المتحدة سكرتيرا مساعدا للشئون السياسية وشئون الجمعية العامة ، والمستر أكاتانى من اليابان رئيسا لادارة الاعلام ، والمستر لفاندوسكى من بولندا سكرتيرا مساعدا لشئون المؤتمرات ، والسيدة سبيلا من فلندا سكرتيرة مساعدة للشئون الاجتماعية والانسانية ، والمستر رايان من الولايات المتحدة سكرتيرا مساعدا للخدمات العامة ، والمستر اجلسياس من أورجواى سكرتيرا تنفيذيا للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

وعرض فالدهايم منصب السكرتير العام للشئون السياسية وتصفية الاستعمار على جمهورية الصين الشعبية التى اختارت تانج مينج شاو لهذا المنصب ، وأعلنت الامانة العامة للامم المتحدة ذلك فى ٥ أبريل .

وسيتولى هؤلاء جميعا مناصبهم لمدة ثلاث سنوات ، وهناك ستة سكرتيرين مساعدين يبقون فى مناصبهم الى حين انتهاء فترات عملهم .

قام كورت فالدهايم بزيارة الى جمهورية جنوب افريقيا فى الفترة من ٦ الى ١١ مارس بناء على تكليف من مجلس الامن بقراره رقم ٣٠٩ وعقد مباحثات مع حكومة جنوب افريقيا حول وضع اقليم ناميبيا الذى ترفض جنوب افريقيا تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأنه .

وقد زار فالدهايم اقليم ناميبيا اثناء وجوده فى جنوب افريقيا ، وعندما عاد الى نيويورك صرح ان لقاءاته مع زعماء جنوب افريقية قد فتحت الباب لحوار يمكن ان يكون مثمرا بالنسبة لمنح اقليم ناميبيا حق تقرير مصيره . واوضح فالدهايم فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٧ مارس انه طلب من حكومة برتوريا ايضاحات حول بعض النقاط . وقدم فالدهايم تقريرا الى رئيس مجلس الامن من نتائج زيارته لجنوب أفريقيا .

وفى ٢٢ مارس ، تحدث فالدهايم فى واشنطن أمام اجتماع لمنظمة الدول الامريكية ، بناء على دعوة موجهة اليه من المنظمة وزار كورت فالدهايم فى الفترة من ٦ الى ١٢ ابريل كلا من باريس ولندن ، حيث أجرى مباحثات رسمية مع الرئيس الفرنسى بومبيدو ورئيس الوزراء البريطانى أدوارد هيث حول المشاكل الدولية الهامة ، والمشاكل التى تتعرض لها الامم المتحدة .

وفى ١٣ أبريل توجه فالدهايم الى سانتياجو عاصمة شيلى ، حيث حضر افتتاح مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية فى يوم ١٤ ابريل .

وعاد فالدهايم الى نيويورك فى يوم ٢٠ ابريل بعد زيارة بعض دول أمريكا اللاتينية .

وفى ٢٦ ابريل استقبل كورت فالدهايم وفدا من ممثلى المنظمة الدولية للنقل الجوى والاتحاد الدولى للطيارين ، للتباحث حول موضوع استمرار خطف الطائرات المدنية .

ممثلو السكرتير العام :

الشرق الاوسط : التقى الدكتور جونار يارنج مع فالدهايم فى جنيف يوم ٢٧ فبراير فى مباحثات حول مهمة الاول فى الشرق الاوسط ، ثم توجه يارنج فى ٢٨ فبراير الى نيويورك حيث بدأ سلسلة من اللقاءات مع ممثلى الدول فى الامم المتحدة .

وقد عاد يارنج الى نيويورك مرة اخرى فى يوم ٢ مايو ، حيث عقد مباحثات مع كورت فالدهايم حول تطور مهمته بشأن أزمة الشرق الاوسط .

وفد مصر فى الامم المتحدة :

قدم الدكتور عصمت عبد المجيد ممثل جمهورية مصر العربية فى الامم المتحدة ورئيس البعثة المصرية هناك أوراق اعتماده فى يوم ٢٠ مارس الى كورت فالدهايم ■

الصين الشعبية :
دفعت جمهورية الصين الشعبية فى اول مارس اول حصة لها فى ميزانية الامم المتحدة : وتبلغ قيمة هذه الحصة ٧ ملايين دولار سنويا : تمثل نسبة ٤٪ من اجمالى ميزانية الامم المتحدة • وتمتنع الصين الشعبية عن دفع بعض الحصص المخصصة لهيئات او برامج تعتبرها بكين منافية لميثاق الامم المتحدة: مثل لجنة الامم المتحدة لاعادة توحيد كوريا •

محكمة العدل الدولية :
بريطانيا وايسلندا : رفعت الحكومة البريطانية فى ١٩ أبريل الى محكمة العدل الدولية مشكلة قيام ايسلندا بمد حقوق الصيد على شواطئها الى مسافة ٥٠ ميلا وترى بريطانيا أن هذا الاجراء لايرتكز الى أساس ، وأنه لايمكن لايسلندا أن تتخذ مثل هذا القرار منفردة •



اليونسكو :

عقدت مجموعة من الخبراء يمثلون حكومات عدد من الدول الاعضاء اجتماعات فى باريس فى شهر ابريل ، وتوصلوا فى يوم ٢٢ ابريل الى تبنى مشروع معاهدة دولية لحماية التراث الثقافى والطبيعى فى العالم • ويتضمن مشروع المعاهدة انشاء صندوق للتراث العالمى •

منظمة العمل الدولية :

عقد مجلس ادارة منظمة العمل الدولية دورة فى جنيف من ١ الى ٣ مارس ، وناقش عددا من المسائل الخاصة بنشاط المنظمة ووضعها المالى • وكانت المنظمة قد تعرضت لازمة مالية بسبب امتناع الولايات المتحدة عن دفع حصتها التى تمثل ربع الميزانية السنوية • ولذلك قرر المجلس تخفيض مصروفات ميزانية العام الحالى بمبلغ ٧ر٧ مليون دولار •

– يعقد المؤتمر الدولى للعمل دورته العادية ٥٧ فى مدينة جنيف ابتداء من ٧ يونيو ١٩٧٢ •

– قدم صندوق الامم المتحدة للاسكان الى منظمة العمل الدولية ، معونة قدرها مليون دولار ، لتقوم ببرنامج للابحاث يهدف الى دراسة آثار الزيادة السكانية على العمل •

منظمة الصحة العالمية :

– احتفلت منظمة الصحة العالمية فى ٧ ابريل باليوم العالمى للصحة ، وذلك بعقد ندوة علمية فى مقر المنظمة موضوعها : « قلب الانسان والصحة العامة » •

– عقد مجموعة من العلماء ندوة فى جنيف تحت اشراف منظمة الصحة العالمية ، لتحديد خطورة وجود بعض المعادن فى الاغذية • وقد توصلت الندوة الى تحديد نسب الزئبق المسموح بوجودها فى الاغذية ، بعد أن تبين وجوده فى بعض الاغذية المحفوظة بنسب قاتلة ، كما حددت النسب المسموح بها بالنسبة للرصاص ومعدن الكادينوم •

– عقد المكتب الاقليمى للصحة فى القارة الافريقية ندوة فى لاجوس من ٢٠ الى ٢٤ مارس ، لبحث نظام مراقبة ومكافحة مرض الحمى الشوكية الذى ينتشر فى القارة الافريقية فى حزام يضم المنطقة الممتدة من موريتانيا والسنغال ومالى ، الى السودان واثيوبيا •

هيئة الاغذية والزراعة :

عقدت لجنة الزراعة التى تضم ٦٥ دولة اول دورة لها فى روما فى الفترة من ١٧ الى ٢٢ ابريل • وقد تناولت اللجنة فى دورتها الاولى نشاط الهيئة فى ميدان الاصلاح الزراعى ، وتحسين الانتاج الزراعى للاراضى المتوسطة والرديئة ، وزيادة انتاج الحبوب ، والاهتمام بتصنيعها • وكان المؤتمر الاخير لهيئة الاغذية والزراعة قد قرر انشاء هذه اللجنة لتتولى كل ما يتعلق بميدان الزراعة داخل الهيئة •

عقد خبراء يمثلون ٢٨ دولة ، دورة خاصة فى روما من ٢٠ الى ٢٤ مارس لوضع المعايير الدولية لتصنيع عصير الفواكه •

نشر فى ١٦ ابريل تقرير وضعته هيئة الاغذية والزراعة عن خطورة الانفجار السكانى فى العالم • وجاء فى التقرير أن تنظيم النسل على المستوى العالمى اصبح امرا ضروريا والاتعرض الانسان لاخطار تدمير كل الموارد الغذائية والطبيعية ، وكذلك تدمير المحيط الطبيعى الذى يعيش فيه •

المنظمة الدولية للارصاد الجوية

قام سكرتير عام المنظمة الدولية للارصاد الجوية ، دافيد آرثر دافيز ، بزيارة الى جمهورية الصين الشعبية فى ١٨ مارس • ويعتبر دافيز أول مسئول كبير من وكالة متخصصة دولية يزور تلك البلاد •

برنامج الامم المتحدة للتنمية

قرر برنامج الامم المتحدة للتنمية فى ١٧ مارس انهاء معونته لجزيرة تايوان ، وتقرر تصفية كل مشاريع البرنامج هناك خلال ثلاثة شهور من تاريخ اتخاذ القرار • وقد جاء ذلك على أثر قبول جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للصين ، وبالتالى تم فصل حكومة الصين الوطنية •

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

عقدت فى الفترة من ٢١ فبراير الى ٢٤ مارس سلسلة من الندوات لمجموعة من الباحثين ، اجتمعوا على التوالى فى فيينا ثم جنيف ثم روما ، لبحث برنامج المساعدات الواجب تقديمها الى الدول النامية فى امريكا اللاتينية فى مجال الصناعة • وقد اجتمعت فى القاهرة ندوة مماثلة من ٢٦ فبراير الى ٧ مارس تناولت برامج تنمية التصنيع فى الدول العربية •

اجتمعت فى بيروت من ١٨ مارس الى ٦ ابريل ندوة اشترك فيها ممثلو الدول العربية والمركز العربى للتنمية الصناعية وعدد آخر من الهيئات الاقتصادية العربية ، وكان موضوعها المهام الجديدة للدولة •

والتطورات الجديدة فى ميدان التصنيع ·

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

الدورة الثالثة : عقد مؤتمر الامم المتحدة التجارة والتنمية دورته الثالثة فى مدينة سانتياجو ، عاصمة شيلى ، فى الفترة من ١٣ ابريل الى ١٩ مايو · وكانت الدورة السابقة قد عقدت فى نيودلهى فى عام ١٩٦٨ · وقد اشتركت ١٤١ دولة فى المؤتمر الذى افتتحه رئيس جمهورية شيلى سلفادور اللندى والدكتور كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة كما اشترك وفد جمهورية الصين الشعبية لاول مرة فى المؤتمر · (وسنقدم فى العدد القادم تفاصيل الدورة وقراراتها) ·

الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) :

ـ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية ، فى شهر مارس الماضى ، عن قبولها اجراء مفاوضات مع اليابان ودول الجماعة الاوروبية ، حول المبادلات التجارية والقيود الجمركية فيما بين هذه الدول والولايات المتحدة · وقد ابدت الدول الصناعية الكبرى هذا الاتجاه الذى استقبله مجلس ادارة الجات بارتياح ملحوظ · ومن ناحية اخرى ، ابدت الدول النامية بعض القلق لأنها تخشى أن تؤدى هذه المفاوضات التى ستجرى فى خلال عام ١٩٧٣ الى توقيع اتفاقيات تفضيلية بين الدول الصناعية المتقدمة ، مما يضر بمصالح الدول النامية الا أن هذه الاخيرة امتنعت عن اتخاذ موقف تجاه هذه المفاوضات قبل ان يتم اعمال المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية فى سانتياجو ·

ـ نشرت الجات فى شهر ابريل تقريرا عن نشاطها السنوى لعام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ · وقد جاء فى هذا التقرير ان الازمة النقدية التى تعرض لها الدولار الامريكى فى صيف ١٩٧١ ستؤدى الى البدء فى اصلاح وتطوير النظام النقدى الدولى ، الذى اصبح فى حاجة شديدة الى اعادة النظر فيه ·

صندوق النقد الدولى :

وافق صندوق النقد الدولى فى الشهور الماضية على تقديم عدد من القروض قصيرة الاجل ، كان بعضها من صندوق حقوق السحب الخاصة · ففى أول مارس وافق الصندوق على عقد قرض مع ليبيريا قيمته ٤ ملايين دولار وفى ٣ مارس حصلت البرازيل على موافقة لاقراضها ٥٠ مليون دولار ، وفى ٢٩ مارس حصل السودان على موافقة لاقراضه ٤٠ مليون دولار ، بينما حصلت جواتيمالا على قرض قيمته ٩ ملايين دولار وفى ١٧ ابريل وافق صندوق النقد الدولى على قرض قيمته ٥٠ مليون دولار لاندونيسيا ·

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

ـ عقدت المجموعة الاستشارية لبيرو اجتماعات فى باريس يومى ٢٤ و ٢٥ فبراير ، كما عقدت المجموعة الاستشارية لكولومبيا اجتماعات فى باريس أيضا يومى ٢٨ و ٢٩ فبراير ·

ـ وافق البنك الدولى فى الشهور الماضية على عدد كبير من القروض :

ففى ٢٤ فبراير حصلت ايرلندا على قرض قيمته ١٥ مليون دولار لزيادة توليد الكهرباء ، وفى ٩ مارس حصلت فنزويلا على قرض قيمته ١١ مليون دولار تستثمر فى مشروع تربية المواشى ، وحصلت نيكاراجوا على قرض قيمته ٦ر٩ مليون دولار لتحسين مرافق المياه · وفى ١٦ مارس حصلت البرازيل على قرض قيمته ٨٩ مليون دولار لتعبيد طرق ، وحصلت تركيا على قرض قيمته ٧٦ مليون دولار تستثمر فى مشاريع الحديد والصلب ·

وفى ٣٠ مارس وافق البنك على قرض قيمته ٣ر١٧ مليون دولار لنيجيريا لبناء مدارس جديدة وتحسين مستوى التعليم هناك ، وعلى قرض قيمته ٥ر١٠ مليون دولار تستثمر فى تحسين خدمات التعليم فى ماليزيا ·

وفى ٦ ابريل وافق البنك الدولى على قرض قيمته ٦٣ مليون دولار للبرازيل لتطوير صناعة الصلب ، وعلى قرض قيمته ٥ر٩ مليون دولار لسلفادور لتجديد شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وكذلك على قرض قيمته ١٢ مليون دولار لتونس لزيادة التوليد الكهربائى · وفى ١٣ ابريل حصلت نيجيريا على قرض قيمته ٣ر٢٦ مليون دولار لبناء بعض الطرق ، وحصلت اثيوبيا على ٨ر١٠ مليون دولار لمرافق المياه فى مدينة اديس ابابا ·

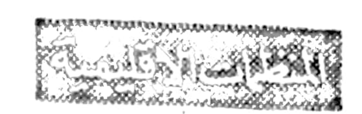
وفى ٢٥ مارس قدم البنك الدولى للفلبين ، بالاشتراك مع منظمة التنمية الدولية ، قرضا قيمته ٣٢ مليون دولار ، وكان نصيب البنك ٢٢ مليون دولار ، ومنظمة التنمية الدولية ١٠ ملايين دولار ، وذلك لزيادة توليد الكهرباء ·

منظمة التنمية الدولية :

فى ٢٤ فبراير قدمت المنظمة قرضا قيمته ٥ر١٢ مليون دولار الى اندونيسيا ، وفى شهر مارس قدمت المنظمة عددا من القروض من ذلك : ٨ر١٠ مليون دولار لتانزانيا ، و ٤٤ مليون دولار للهند و ١٩ مليون دولار لزائيرى ، و ٣ر٦ مليون دولار لاندونيسيا ، و ٨ر١٣ مليون دولار لسوريا ، و ٢ر٤ مليون دولار لنيبال ، و ٣ ملايين دولار لروندا ، و ٣ر١٣ مليون دولار لاندونيسيا ، و ٢ر٧ مليون دولار لليبريا ، و ٣ر٦ مليون دولار للكونغو ، و ٣ر٩ مليون دولار لجمهورية وسط افريقيا ، و ٢ر١ مليون دولار لليبريا ·

مؤسسة التمويل الدولية :

فى ١٠ مارس اشتركت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ١٠ ملايين دولار فى مشروع لانتاج الورق فى الارجنتين ، وفى ٢١ مارس وافقت على تقديم ٢ر١ مليون دولار لشركة باتا لانتاج الاحذية فى زامبيا ، وفى ٢٣ مارس اشتركت المؤسسة مع جمهورية المانيا الاتحادية فى مشروع تطوير انتاج سيارات النقل الثقيل فى يوغسلافيا بمبلغ ٣٠ مليون مارك المانى ·



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة :

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية ٥٧ فى القاهرة من ١١ الى ١٦ مارس عام ١٩٧٢ ، وافتتح الجلسات السيد عبدالخالق حسونة الامين العام للجامعة والسيد سعد الدين بوشويرب سفير ليبيا ورئيس الدورة السابقة — وقد تولى رئيس الوفد المصرى السفير حسن بلبل رئاسة الدورة الحالية .

وقد اشتمل جدول الاعمال على مناقشة عامة للموقف العربى والدولى ، والعلاقات العربية مع جمهورية المانيا الاتحادية ، وتوصيات مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين فى الدول العربية المضيفة ، وتخفيض خدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، واحتلال ايران الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى ، والترشيحات لمناصب الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وزيارة بعثات عسكرية اسرائيلية لبعض الجزر الاثيوبية جنوبى البحر الاحمر ، واعلان المحيط الهندى منطقة سلام ، ودور الجمهور فى منع الجريمة الدولية وازالة آثارها ، وتقرير الامين العام الى الدورة العادية السابعة والخمسين .

وقد اصدر المجلس عددا كبيرا من القرارات ، تناولت المسائل المعروضة عليه :

— قرر المجلس بالنسبة لاحتلال ايران للجزر العربية ، تأكيد قراره رقم ٢٨٦٥ بتاريخ ٧ — ١٢ — ٧٢ بشأن عروبة الجزر العربية الثلاث ، وادانة الاحتلال الايرانى لجزء من الارض العربية بالقوة ، وتحميل بريطانيا المسئولية لتخليها عن التزاماتها ، وان تتابع الامانة العامة والدول الاعضاء التى تربطها علاقات وثيقة بايران مساعيها لقرار المجلس .

— قرر المجلس تعيين السيد المهندس أمين حلمى كامل فى وظيفة مدير عام لمركز التنمية الصناعية للدول العربية .

— قرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشئون القانونية بعد تعديلها على الوجه التالى :

ارجاء نظر مشروع الاتفاقية الدولية لحماية الصحفيين الذين يوفدون فى مهام خطرة ، وأن يعرض هذا الموضوع فى اجتماع مقبل ، ريثما يتم اعداد مشروع الاتفاقية الخاصة به فى صورتها النهائية من قبل لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، وبعد دراستها فى اللجنة القانونية الدائمة لاتخاذ موقف عربى موحد بشأنها ، وذلك قبل عرض مشروع الاتفاقية على الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها القادمة .

— قرر المجلس أن تنشأ شعب للاتصال بلجنة المرأة العربية فى الدول الاعضاء — كما قرر عقد مؤتمر لدراسة دور المرأة العربية فى المعركة فى رحاب الحكومة العراقية ، على أن تتخذ الامانة العامة الترتيبات اللازمة مع الجهة العراقية المختصة بشأن اجراءات الدورة .

— قرر المجلس الموافقة على قبول دعوة الحكومة الجزائرية لعقد الدورة الثانية لمؤتمر الوزراء المسئولين عن الشباب العربى بمدينة الجزائر فى المدة من ١ — ٤ يوليو ١٩٧٢

— وبالنسبة لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة اعتبار المحيط الهندى منطقة سلام ، قرر المجلس :

[١] التنسيق بين الوفود العربية فى الامم المتحدة ، وتوحيد رأيها عند عرض الموضوع على الجمعية العامة للامم المتحدة فى دور انعقادها ٢٧ — [٢] أن يطلب الى الدول الاعضاء المعنية متابعة الموضوع ، وأن تشارك فى المؤتمرات التى تدعى لبحثه منسقة مواقفها ، بما يؤمن المصلحة العربية — وبالنسبة لدور الجمهور فى منع الجريمة الدولية وازالة آثارها ، قرر المجلس ، بعد الاطلاع على توصيات لجنة الشئون السياسية والاجتماعية : [١] ادانة كل عمل قامت به ، أو تقوم به اية سلطة — عربية أو اجنبية — يستهدف تصفية المقاومة الفلسطينية أو ضربها أو عرقلة عملها ، باعتبار أن هذا العمل يكون جريمة قومية ودولية تساند جريمة اسرائيل . [٢] دعوة الدول العربية الى بذل كل مافى استطاعتها لمنع اية اجراءات توجه ضد الفدائيين العرب والقوات الفلسطينية المناضلة ، من قبل أية سلطة عربية أو اجنبية ، وحجب كل معونة عن هذه السلطات يمكن أن تستخدم فى ضرب المقاومة الفلسطينية أو عرقلة أعمالها .

— كما قرر المجلس أن يحيى مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية الذى قرر اختيار الجزائر مقرا لانعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز القادم فى سنة ١٩٧٣ ، وقرر كذلك دعم هذا الاتجاه .

— واصدر المجلس قرارا بمد خدمة الدكتور سيد نوفل الامين العام المساعد لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١٦ مارس ١٩٧٢ . كما اتخذ قرارات بشأن تسمية مندوبين دائمين لدى جامعة الدول العربية ، وتعيين الدكتور أحمد السيد حمد من السودان أمينا عاما مساعدا ، وقرر الموافقة على ترشيحات معينة للدول العربية لدى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . كذلك قرر المجلس أن يترك للدول الاعضاء التى لم تستعد علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الاتحادية ، اتخاذ ماتراه فى هذا الشأن .

الاعلام العربى :

اشتركت جامعة الدول العربية فى ندوة عن الاتصال الاعلامى بين الشرق والغرب عقدت فى بيروت من ١٥ الى ١٩ مايو ، تحت

اشراف رابطة ندوات الاتصال الاعلامى العالمية بزيورخ ووزارة الاعلام اللبنانية وجامعة الدول العربية .

الامانة العامة :

القى السيد عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة العربية ، بيانا فى يوم ٢١ مارس بمناسبة مرور سبع وعشرين عاما على انشاء جامعة الدول العربية .

رشحت جمهورية مصر العربية السيد محمود رياض مستشار رئيس الجمهورية لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية ، خلفا للسيد عبد الخالق حسونه الذى أبدى رغبته فى اعتزال منصبه .

وقد وافق مجلس الجامعة فى اجتماع خاص عقده فى أول يونيو على ترشيح السيد محمود رياض امينا عاما للجامعة العربية وحلف السيد محمود رياض اليمين أمام المجلس وتسلم منصبه فعلا بعدذلك

وزراء العمل العرب

عقد وزراء العمل للدول الاعضاء فى منظمة العمل العربية دورة طارئة فى ٢٩ و ٣٠ ابريل ، بناء على قرار لجنة متابعة منظمة العمل العربية الذى طلب عقد هذه الدورة . وقد افتتح السيد عبدالخالق حسونة الدورة التى عقدت فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة . وفى هذه الدورة تم ترشيح شخصيات لتولى منصب المدير العام والمديرين المساعدين لمنظمة العمل العربية وبحث اختيار مدينة مقرا للمنظمة

الصندوق العربى للانماء الاقتصادى

اودعت الجمهورية اللبنانية فى ٢٨ مارس وثيقة تصديقها على اتفاقية انشاء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى ، وبذلك اصبحت الدولة الثانية عشرة التى تنضم الى هذه الاتفاقية . وقام بايداع الوثيقة السيد محمد صبرا سفير لبنان فى القاهرة ، بحضور السيد عبد الخالق حسونه الامين العام للجامعة العربية .

واتفاقية انشاء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى سبق أن وافق عليها المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية بقراره رقم ٣٤٥ الصادر فى ١٦ مايو ١٩٦٨ فى دور انعقاده العادى الثالث عشر .

والغرض من انشاء هذا الصندوق تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثمارى ، مع منح الافضلية للمشروعات الاقتصادية المشتركة بين أكثر من دولة عربية وتشجيع توظيف الاموال العربية العامة والخاصة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربى ، وتوفير الخبرات والمعونات الفنية الاقتصادية للدول المشتركة فى الصندوق .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

اشرفت منظمة اليونسكو العربية على حلقة دراسية خاصة بتطوير تدريس العلوم البيولوجية فى المرحلة الثانوية بالدول العربية . وعقدت الحلقة فى القاهرة من ١ الى ٧ مايو . وقد تضمن جدول أعمال الحلقة : تطور اهداف تدريس البيولوجيا : بعض الاتجاهات الحديثة فى تدريس الاحياء ، العناية باعداد مدرسى الاحياء وتدريبهم وتقديم المساعدات الفنية لهم ، تطور مناهج البيولوجيا وبعض المشروعات الحديثة لتطوير تدريس الاحياء .

وكانت منظمة اليونسكو العربية قد اشرفت على ندوة اخرى عقدت فى القاهرة من ٢٢ الى ٢٥ ابريل وموضوعها : التلوث ، آثاره واخطاره وطرق الوقاية منه فى العالم العربى — وقد تناولت الندوة بحث التلوث الاشعاعى واخطاره وتأثيره بالنسبة للانسان .
واشترك فى هذه الندوة ممثلون من الدول العربية وبعض الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، مثل اليونسكو وهيئة الصحة العالمية بالاضافة الى عدد من المؤسسات العلمية والجامعات والشركات المتخصصة فى المنتجات العلمية .

اتحاد الصحفيين العرب

عقد فى بغداد فى الفترة من ١٧ الى ٢٢ ابريل المؤتمر الثالث للصحفيين العرب . وقد بحث المؤتمر عدة مواضيع اهمها : حرية الصحافة فى الدول العربية ، وحماية الصحفيين العرب فى الاراضى المحتلة ، وتوحيد القوانين الصحفية العربية ، واصدار البطاقة الموحدة للصحفيين فى الدول العربية وانشاء معهد عربى للصحافة .

وقرر المؤتمر اعادة انتخاب الاستاذ احمد بهاء الدين رئيسا للاتحاد ، وانتخب السيد كامل زهيرى أمينا عاما للاتحاد .
وقد رأس الوفد المصرى فى المؤتمر الاستاذ على حمدى الجمال نقيب الصحفيين المصريين .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

قامت بعثة مكونة من ١٦ عضوا برئاسة رئيس موريتانيا المختار ولد داده ، بزيارة طوكيو فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧ ابريل ، ضمن مجهودات منظمة الوحدة الافريقية للحد من التعامل الاقتصادى والتجارى مع جنوب افريقيا . وقد التقى الوفد فى محادثات رسمية مع رئيس الوزراء ايزاكوساتو وعدد آخر من زعماء الحكومة اليابانية .

منظمه الدول الافريقية ومالاجاشى وموريشيوس :

عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الاوكام دورته العادية الثامنة فى مدينة لومى فى ٢٥ و ٢٦ ابريل وامتنعت زائيرى عن الحضور ، بعد أن اعلنت فى ١٩ ابريل انسحابها من المنظمة .

وعقد المؤتمر جلساته كلها مغلقة ، وقرر تجديد مدة السكرتير العام فاليلوكاين . وكان وزراء الخارجية للدول الاعضاء فى المنظمة قد عقدوا اجتماعاتهم فى ومى فى الايام

السابقة على انعقاد المؤتمر بغية الاعداد له ٠

القارة الاسيوية

الحلف المركزى :

عقدت اللجنة العسكرية للحلف المركزى اجتماعاتها فى لندن يومى ١١ و ١٢ ابريل فى أعمال دورتها العادية ٣٢ ٠ وتناولت اللجنة بحث الموقف الدفاعى فى دول الحلف ، وبرنامج المناورات العسكرية المشتركة ٠

تسلم السيد ناصر اسار ، من ايران ، فى أول فبراير منصب سكرتير عام الحلف المركزى ، خلفا للسيد تورجت منمكليوجلو من تركيا

القارة الاوروبية

مجلس اوروبا :

عقدت لجنة وزراء مجلس أوروبا دورة فى سترازبورج من ٧ الى ١٤ مارس ، ووافقت بالاجماع على مشروع معاهدة للتسوية بين الاجانب والوطنيين فى الدول الاعضاء فى مجال التأمينات الاجتماعية ٠ وهدف هذه الاتفاقية تسوية المشاكل الناجمة عن انتقال العمال المهاجرين بين الدول الاوروبية المختلفة ٠ كما أصدرت اللجنة عدة قرارات بشأن حماية المواطنين ضد الدعاية غير الصحيحة والاعلانات المضللة ، وذلك بهدف حماية المستهلكين من تلك الانواع من الحملات الاعلانية ٠

اشرف مجلس أوروبا على ندوة علمية عقدت فى سترازبورج من ٢٠ الى ٢٤ مارس ، لوضع الاجراءات الخاصة بمكافحة ادمان وتهريب المخدرات ، ومعالجة المصابين بالادمان ٠

اتحاد غرب أوروبا :

تعقد الجمعية العامة لاتحاد غرب أوروبا اجتماعاتها فى باريس فى الفترة من ٥ الى ٩ يونيو ١٩٧٢ ٠

عقدت لجنة الدفاع والتسليح دورة يومى ٢٤ و ٢٥ ابريل تناولت فيها عددا من المواضيع الخاصة بالدفاع الاوروبى فى الشمال وفى البحر المتوسط ، ومسألة الامن الاوروبى ٠

مجلس الشمال :

عقد مجلس الشمال دورته العشرين فى هلسنكى فى المدة من ١٩ الى ٢٤ فبراير ، وأصدر بيانا يدعو فيه مجلس وزراء مجلس الشمال الى وضع برنامج للعمل يهدف الى تدعيم تعاون الدول الاعضاء فى ميدان السياسة الصناعية والاقتصادية والسياسة الاقليمية ، كذلك بالنسبة لمكافحة التلوث وحماية المحيط الانسانى ٠

الجماعة الاوروبية :

(أ) - البرلمان الاوروبى : عقد البرلمان الاوروبى دورة خاصة فى ١٤ مارس لاعادة انتخاب هيئة رئاسته ٠ وقد اعيد انتخاب والتر بهرندت رئيسا ٠ وفى ١٥ مارس قام البرلمان الاوروبى بمناقشة السياسة الزراعية مناقشة مستفيضة وقرر الموافقة على رفع أسعار بعض المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين ٦ و ٨ فى المائة ٠

(ب) السوق المشتركة : عقدت مصر اتفاقية تجارية تفضيلية مع الجماعة الاوروبية مدتها خمس سنوات ، تقضى بتخفيض التعريفة الجمركية فى دول الجماعة الست بالنسبة لوارداتها من مصر بنسبة ٤٥ فى المائة ، تصل الى ٥٥ فى المائة فى أول يناير ١٩٧٤ ٠

عقدت دول الجماعة اجتماعا مشتركا فى ٢٤ مارس مع الدول الافريقية الثمانى عشرة المنتسبة الى السوق المشتركة ، لبحث موقفها المشترك فى مؤتمر التجارة والتنمية الثالث فى سانتياجو ٠

أجرى الرئيس الفرنسى بومبيدو مباحثات فى بريطانيا مع ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا فى يوم ١٨ مارس ٠ وقد تناولت هذه المباحثات المشاكل والخلافات القائمة حيال انضمام بريطانيا الى الجماعة الاوروبية ٠ وكان الرئيس الفرنسى قد أعلن قبل ذلك انه قرر اجراء استفتاء فى فرنسا بشأن قبول بريطانيا فى الجماعة الاوروبية مما اثار انزعاج الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المحادثات ايضا مناقشة المسائل النقدية ٠

عقد وزراء مالية الدول الست اجتماعات فى بروكسل يومى ٦ و ٧ مارس توصلوا بعدها الى اتفاقية خاصة بتحقيق التكامل الاقتصادى ، وتوثيق الروابط النقدية ، فى خطة تستغرق عشر سنوات ، وكذلك الخطوات المختلفة للوصول الى التكامل النقدى ٠ كما توصل الوزراء الى اتفاق كامل حول برنامج المرحلة الاولى من الخطة ٠

اجتمع وزراء الزراعة فى بروكسل فى منتصف مارس ، واتفقوا على أسس تعويض المزارعين ، فيما يختص بالمواد التى تواجه منافسة شديدة من قبل المنتجات الاجنبية ٠

(ج) منظمة الفحم والصلب :

الصلب: تدخلت اللجنة الاوروبية فى ١٤ مارس لمعارضة استمرار المفاوضات بين المنظمة والحكومة الامريكية حول العلاقة بين منتجى الصلب الامريكى والسوق الاوروبية ٠ وقد رأت اللجنة أنه من غير المستطاع أن تلتزم الجماعة الاوروبية بالقرارات التى يتخذها الجانب الامريكى منفردا مع عدد من مؤسسات الصلب الامريكية ٠ وترى اللجنة أن هذه الاتفاقيات ، وان كانت تفيد أوروبا افادة محدودة ، الا أنها قد تحد من حرية الجماعة الاوروبية فى المفاوضات التى ستجرى فى عام ١٩٧٣ داخل اطار الجات مع واشنطن ٠

والجدير بالذكر أن الاحصائيات قد أبانت أن موقف انتاج الصلب الاوروبى قد تحسن فى الربع الاول من عام ١٩٧٢ ، اذ زاد بنسبة ٨ فى المائة عما كان عليه فى مثل هذه الفترة من العام السابق ٠

الفحم : استمر انخفاض انتاج الفحم فى أوروبا ٠ وفى بداية هذا العام ، تم اغلاق تسعة مناجم يبلغ اجمالى انتاجها ٤ر٣ مليون طن سنويا ٠ كذلك سيغلق ١١ منجما آخر قبل نهاية عام ١٩٧٢ يقدر انتاجها بنحو ٧ر٩ مليون طن سنويا ٠ والهدف من اغلاق هذه المناجم ، الاحتفاظ باسعار الفحم بعد انخفاض الطلب عليه بشكل ملحوظ ، نظرا لوجود مواد بديلة افضل ٠ هذا وتتدخل حكومات الدول الاعضاء لتقديم العون الى العاملين فى المناجم التى يتم اغلاقها ٠

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

عقدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية دورتها العادية الثانية فى واشنطن فى الفترة من ١١ الى ٢١ أبريل . واشترك فيها ممثلو بعض الدول الاجنبية ، منها اليابان وكندا واسبانيا واسرائيل . وقد ضم جدول أعمال الدورة ٣٢ مسألة . وتميزت المناقشات فى كثير من المسائل باختلاف وجهات النظر بين دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة .

وقد طلبت غالبية الدول من الحكومة الامريكية ، اتخاذ موقف أكثر ايجابية فى السياسة الاقتصادية تجاه دول امريكا اللاتينية . هذا وقد وافقت الجمعية على ميزانية قدرها ١٠٣ ملايين دولار لسنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ .

عقدت اللجنة الامريكية لحقوق الانسان دورتها العادية فى بونتاديل ايست من ٢٨ فبراير الى ١١ مارس، وبحثت وضع حقوق الانسان فى أمريكا اللاتينية والكاريبى . وقد أحيط الاعضاء علما بعدد من المخالفات لمبادىء حقوق الانسان تمت فى بعض الدول الاعضاء .

مجموعة الانديز :

عقدت الدورة الثامنة لمجموعة الانديز فى ليما فى الفترة من ١٣ الى ١٨ فبراير . وقد بحثت فى الدورة الاتصالات بين المجموعة وحكومة فنزويلا من أجل انضمام هذه الاخيرة الى المجموعة . كما بحثت اللجنة عددا آخر من المسائل منها موضوع التسهيلات الجمركية بين الدول الاعضاء والعالم الخارجى ، وموضوع الملكية الادبية والثقافية .



منظمات أخرى

الصليب الاحمر :

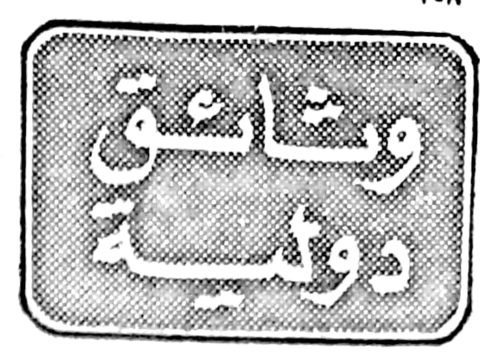
عقد الصليب الاحمر الدولى المؤتمر الثانى لتطوير القانون الدولى الخاص بحقوق المواطنين والمحاربين فى حالة الحرب والمنازعات المسلحة فى فينا فى الفترة من ٢٠ الى ٢٤ مارس . ووافق المؤتمر الذى يضم عددا كبيرا من الخبراء الدوليين على عدد من المشاريع ، لتكون ملاحق مكملة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

انعقدت الدورة الثانية لمؤتمر خبراء الحكومات تحت اشراف اللجنة الدولية للصليب الاحمر واستمرت الدورة من ٣ مايو الى ٣ يونيو وحضرها اكثر من ٣٥٠ خبير يمثلون سبعين دولة ، ورأس وفد جمهورية مصر الدكتور حامد سلطان . وتناولت الدورة دراسة موضوع اعادة تأكيد وتطوير القوانين الانسانية الدولية الخاصة بزمن الحرب والمنازعات المسلحة. وكانت الدورة الاولى قد عقدت فى جنيف فى شهر يونيو من عام ١٩٧١

الكومنولث البريطانى :

عقد ممثلو دول الكومنولث البريطانى مؤتمرا فى لندن يومى ٥ و ٦ ابريل ناقشوا خلاله مستقبل علاقات دول الكومنولث بالسوق المشتركة بعد انضمام بريطانيا اليها





المعاهدة السوفيتية الأمريكية للحد من الاسلحة الاستراتيجية
(٢٦ مـــايو ١٩٧٢)

ان الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية - المشار اليهما فيما بعد بالطرفين ٠

انطلاقا من المقدمة القائلة بان الحرب النووية ستكون لها آثار مدمرة بالنسبة للبشرية بسرها ٠

وبالنظر الى ان الاجراءات الفعالة للحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة، ستكون عاملا هاما فى ابطاء السباق فى الاسلحة الاستراتيجية، وستفضى الى تقليل مخاطرة اندلاع حرب تشمل الاسلحة النووية ٠

وانطلاقا من المقدمة القائلة بان الحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ، وكذلك اتخاذ اجراءات متفق عليها، فيما يتعلق بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية، سوف تسهم فى خلق ظروف افضل لمزيد من المفاوضات حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ٠

ووعيا بالتزاماتهما طبقا للمادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ٠

واعلانا لعزمهما على تحقيق وقف سباق الاسلحة النووية ، واتخاذ الاجراءات الفعالة نحو تخفيضات الاسلحة الاستراتيجية ونزع السلاح النووى ونزع السلاح الشامل والكامل ٠

ورغبة فى الاسهام فى تخفيف التوتر الدولى وتدعيم الثقة بين الدول ٠فقد اتفقا على ما يأتى :

المادة الاول

١ - يتعهد كل طرف بالحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة، واتخاذ الاجراءات الاخرى وفقا لنصوص هذه المعاهدة ٠

٢ - يتعهد كل طرف بألا يقيم نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة للدفاع عن اراضى بلاده، وألا يوفر قاعدة لمثل هذا الدفاع، وألا يقيم نظما للدفاع عن منطقة واحدة، عدا ما هو مكفول فى المادة الثالثة من هذه المعاهدة ٠

المادة الثانية

١ - نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة المشار اليه فى هذه المعاهدة هو نظام لاعتراض الصواريخ الموجهة الاستراتيجية او عناصرها فى مسار طائر، وهى تتضمن حاليا :

ا - الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ ، وهى صواريخ اعتراضية بنيت واقيمت للقيام بدور نظام صواريخ مضادة للصواريخ الموجهة او نوع تم اختباره فى نوع من الصواريخ المضادة للصواريخ ٠

ب - منصات اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ ، وهى منصات بنيت وأقيمت لاطلاق الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ الموجهة ٠

ج - أجهزة الرادار الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة، التى بنيت وأقيمت للقيام بدور خاص بالصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة، أو نوع تم اختباره فى نوع عن الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ٠

٢ - تتضمن الاجزاء المكونة لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة المذكورة فى الفقرة (١) من هذه المادة تلك الاجزاء :

(ا) العاملة ٠
(ب) تحت التشييد ٠
(ج) تحت الاختبار ٠
(د) تحت الاصلاح أو التعديل الشامل ، أو
(ه) تحت التخزين ٠

المادة الثالثة :

يتعهد كل طرف بالا يقيم نظما للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو اجزائها المكونة ، فيما عدا الحالات التالية :

(ا) فى حدود منطقة اقامة نظام للصواريخ المضادة للصواريخ المضادة يكون نصف قطرها ١٥٠ كيلومترا ، وتكون مركزة على العاصمة الوطنية للطرف ويمكن للطرف ان يقيم : ١- ما لا يزيد

على ١٠٠ منصة اطلاق صواريخ مضادة للصواريخ الموجهة • وما لا يزيد على ١٠٠ صاروخ اعتراض للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة فى مواقع الاطلاق ، ٢ – أجهزة رادار للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة فى حدود ما لا يزيد على ست شبكات رادار للصواريخ المضادة وتكون منطقة كل شبكة دائرية ولا يزيد قطرها على ثلاثة كيلومترات •

(ب) يمكن للطرف فى حدود منطقة اقامة واحدة لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة لا يزيد نصف قطرها عن ١٥٠ كيلومترا وتشتمل على منصات اطـــلاق للصواريخ موجهة عابرة للقارات داخل صوامع (١) ما لا يزيد على مائة منصة اطلاق وما لا يزيد على مائة صاروخ اعتراض للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ، (٢) شبكتان ضخمتان من أجهزة الرادار للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ، مصفوفتان على مراحل متعادلة فى قوتها مع أجهزة الرادار الخاصة بالصواريخ المضادة العاملة ، أو التى لا تزال تحت التشييد فى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة فى منطقة اقامة نظام للصواريخ المضادة ، تحتوى على منصات اطلاق للصواريخ الموجهة العابرة للقارات داخل صوامع ، و (٣) ما لا يزيد على ١٨ جهاز رادار للصواريخ المضادة، تكون قوة كل منها أقل من قوة الشبكة الموجهة بين شبكتى الرادار الضخمتين المصفوفتين على مراحل، المذكورتين أعلاه •

المادة الرابعة :

لا تنطبق التحديدات المنصوص عليها فى المادة الثالثة على نظم الصواريخ المضادة أو أجزائها المكونة المستخدمة للتطوير أو الاختبار والتى تقع فى اطار ميادين الاختبار الحالية ، أو التى يتفق عليها بالاضافة الى هذا • ولا يجوز لأى طرف أن يملك اكثر من مجموع ١٥ منصة اطلاق فى ميادين الاختبار •

المادة الخامسة :

(أ) يتعهد كل طرف بألا يصنع او يختبر او يقيم نظما للصواريخ المضادة او اجزاء مكونة لها تتخذ قواعدها فى البحر أو الجو أو الفضاء أو قواعد متحركة فى الارض •

٢ – يتعهد كل طرف بألا يصنع أو يختبر أو يقيم منصات اطلاق للصواريخ المضادة لاطلاق أكثر من صاروخ واحد اعتراضى للصواريخ المضادة فى وقت واحد من كل منصة اطلاق ، وألا يعدل المنصات المقامة بما يزودها بمثل هذه القدرة ، أو يصنع أو يختبر او يقيم نظما اوتوماتيكية او شبه اوتوماتيكية او ما شابهها من النظم لاعادة تحميل منصات اطلاق الصواريخ المضادة سريعا •

المادة السادسة

يتعهد كل طرف ، بهدف دعم ضمان فاعلية الحدود التى تقضى بها هذه المعاهدة على نظام الصواريخ المضادة وأجزائها المكونة :

أ – بألا يمد الصواريخ أو منصات الاطلاق أو أجهزة الرادار – لغير الصواريخ الاعتراضية للصواريخ المضادة أو منصات اطلاق الصواريخ المضادة أو أجهزة رادار الصواريخ المضادة – بقدرات اعتراض الصواريخ الموجهة الاستراتيجية أو عناصرها فى مسار طيرانها ، وألا يختبرها كصاروخ مضاد للصواريخ الموجهة •

ب – ألا يقيم فى المستقبل أجهزة للرادار للانذار المبكر ضد هجوم بصاروخ موجه استراتيجى الا فى المواقع على طول تخوم أراضيه الوطنية وتكون مصوبة للخارج •

المادة السابعة

يمكن – فى حدود نصوص هذه المعاهدة – تطوير واستبدال نظم الصواريخ المضادة أو أجزائها المكونة •

المادة الثامنة

يتم فى اقصر فترة زمنية يمكن الاتفاق عليها تدمير أو تفكيك نظم الصواريخ المضادة ، أو أجزائها المكونة الزائدة على الاعداد ، أو الواقعة خارج المناطق المحددة فى هذه المعاهدة ، وكذلك النظم أو أجزائها المكونة المحظورة بمقتضى هذه المعاهدة •

المادة التاسعة

يتعهد كل طرف – لضمان استمرار وفاعلية هذه المعاهدة – بالا ينقل الى دول أخرى ، أو أن ينشر خارج أراضيه ، الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو أجزائها المكونة والتى تنص عليها هذه المعاهدة •

المادة العاشرة

يتعهد كل طرف بعدم الارتباط بالتزامات دولية يمكن أن تتعارض مع هذه المعاهدة •

المادة الحادية عشرة

يتعهد الطرفان بالدأب على مواصلة المفاوضات للحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية •

المادة الثانية عشرة

١ – يستخدم كل طرف – من أجل ضمان مراعاة النصوص الواردة فى هذه المعاهدة – ما يملكه من وسائل الرقابة الفنية ، بما لا يتعارض مع المبادىء العامة التى أقرها القانون الدولى •

٢ – يتعهد كل طرف بألا يعترض المراقبة التى يمارسها الطرف الاخر بوسائله الفنية الوطنية ، وفقا لما نصت عليه الفقرة الاولى من هذه المادة •

٣ – يتعهد كل طرف بألا يتعمد اتخاذ اجراءات للاخفاء والتمويه ، تحول دون قيام الاجهزة الفنية الوطنية بالمراقبة وفقا لنصوص هذه المعاهدة • ولا يقتضى هذا الالتزام احداث تغيير فى الاساليب الحالية للبناء والتركيب والصيانة والتعديل •

المادة الثالثة عشرة

١ – يشكل الطرفان على وجه معجل – من اجل تحقيق اغراض وتنفيذ نصوص هذه المعاهدة – لجنة استشارية دائمة ، يتوليان فى اطارها :

(أ) بحث المسائل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التعهد بها ، والمواقف المترتبة عليها ، والتى

يمكن اعتبارها منطوية على غموض .

(ب) توفير المعلومات ـ على أساس اختيارى ـ فيما يعتبره أى من الطرفين ضروريا لتأكيد الثقة فى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها .

(ج) بحث المسائل التى تنطوى على تدخل غير مقصود فى الوسائل الفنية الوطنية للتحقق من مراعاة الالتزامات .

(د) بحث التغييرات الممكنة فى الموقف الاستراتيجى التى تكون لها آثار على نصوص هذه المعاهدة .

(هـ) الاتفاق على اجراءات ومواعيد تدمير أو تفكيك نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو اجزائها المكونة فى الحالات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة .

(و) البحث فيما هو ملائم من المقترحات الممكنة لزيادة فاعلية هذه المعاهدة ، بما فى ذلك المقترحات لاجراء تعديلات تتفق مع بنودها .

(ز) البحث فيما هو ملائم من المقترحات لمزيد من الاجراءات التى ترمى الى الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

٢ ـ يضع الطرفان ـ ولهما أن يعدلا وفقا لما يتراءى لهما عن طريق المشاورات ـ اللوائح للجنة الاستشارية الدائمة ، بما يحدد اجراءاتها وتكوينها وما يتصل بذلك من المسائل .

المادة الرابعة عشرة

١ ـ لكل طرف أن يقترح ما يراه من تعديلات على هذه المعاهدة ، وتصبح التعديلات التى يتم الاتفاق عليها نافذة المفعول طبقا للاجراءات التى تحكم سريان مفعول هذه المعاهدة .

٢ ـ يقوم الطرفان معا بعملية مراجعة لهذه المعاهدة بعد خمس سنوات من بدء سريان مفعولها ،ثم كل خمس سنوات بعد ذلك .

المادة الخامسة عشرة

١ ـ هذه المعاهدة غير محدودة الاجل .

٢ ـ لكل من الطرفين الموقعين الحق ـ فى حدود ممارسته لسيادته الوطنية ـ فى الانسحاب من هذه المعاهدة اذا ما قرر أن أحداثا غير عادية تتصل بموضوع هذه المعاهدة قد عرضت مصالحه العليا للخطر . وعليه فى هذه الحالة أن يخطر الطرف الاخر بقراره قبل ستة أشهر من الانسحاب من المعاهدة . ويتضمن هذا الاخطار بيانا بالاحداث غير العادية التى يعتبرها الطرف صاحب الاخطار ضارة بمصالحه العليا .

المادة السادسة عشرة

١ ـ تخضع هذه المعاهدة للتصديق طبقا للاجراءات الدستورية لكل طرف . وتصبح نافذة المفعول يوم تبادل وثائق التصديق .

٢ ـ يتم تسجيل هذه المعاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

أبرمت فى موسكو فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ من نسختين بكل من اللغة الانجليزية واللغة الروسية . والنصوص فى كل منها صحيحة ومتطابقة .

عن الولايات المتحدة الامريكية
رئيس الولايات المتحدة الامريكية
عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية
السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى

